النحو العربي

الدكتور

إبراهيم إبراهيم بركات

الجزء الثالث



دار النشر للجامعات - مصر



الجزء الثالث

الدكتور
إبراهيم إبراهيم بركات



دار النشر للجامعات - مصر



بطاقة الفهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة

لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

بركات، إبراهيم إبراهيم

النحو العربي/ إبراهيم إبراهيم بركات .-ط١.- القاهرة: دار النشر للجامعات، ٢٠٠٧.

٥ مج؛ ٢٤سم.

تدمك ٩٧٧ ٣١٦ ٢٠٤ ٤

١- اللغة العربية - النحو

أ- العنوان ٤١٥،١

تاريخ الإصدار: ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

الناشر: دار النشر للجامعات

رقم الإيداع: ٢٠٠٧/٥٤٨٩

الترقيم الدولي: ISBN: 977 - 316 - 204 - 4

الكود: ٢/١٩٦



دار النشر للجامعات - مصر

ص.ب (١٣٠ محمد فريد) القاهرة ١١٥١٨

تليفون: ٦٣٤٧٩٧٦ - تليفاكس: ٦٤٤٠٠٩٤

الحـــال[1]

لفظة الحالِ تؤنث وتذكر لفظًا ومعنى، ويرجح التـذكيرُ فى اللفظ، والتأنيثُ فى المعنى. جمعُهـا (أحوال)، وتصغيرُها (حويلة)، لذلك فإن الألفَ فـيها منقلبةٌ عن واو[2].

حدها:

الحالُ وصفٌ فضلةٌ يذكر لبـيانِ هيئةِ ما وضع له من صاحـبه أثناءَ إجراءِ حدثٍ ما، أو ما فيه معنى الحدثِ، فقد تكونَ الحالُ لبيانِ هيئة الفاعلِ، أو المفعولِ به، أو الاسمِ المجرورِ، أو غـيرِهما، أو اثنين أو أكثـر منهما معًا، أو لتـأكيدِهِ، أو لتأكـيدِ عاملِهِ، أو تأكيدِ مضمونِ الجملةِ قبلَه.

ويضاف إلى ما سبق أن تكونَ مـبينـةً لهيئةِ وقوعِ الحدث، ولذلك فـإنها سميت حالا لاقترانِها بحدوثِ الحدث.

ويصح السؤالُ عن الحالِ باسمِ الاسـتفهامِ (كيف)، وتكون موافقـةً لعاملِها فى الزمانِ الواقعِ فيه.

مثال ذلك: عُـدْت إليه آمنـًا، (فـآمنـًا) حال من ضميـر المتكلم (التاء)، وهو فاعل، وتلحظ معى أن (آمنـا) تدلُ على هيـئةِ المتكلم أثناءَ حدوث الإتيان، لذلك

---

(١) اعتمدت هذه الدراسةُ على المصادر الآتية:

الكتاب ١-٣٤٠، ٢-٥٤ وما بعدهما/ المـقتضب ٢-٦٥، ٣-٢٣٦، ٤-٢٥، ١٢٢، ٣٠٨ وما بعد كل منها/ الأصول فى النحـو ١-٢١٣/ الإيضاح العضدى ٢٢٠/ المقتـصد ١ - ٦٧١/ نتائج الفكر ٣٩٤/ التبصرة والتذكرة ١-٢٩٧/ شرح ابن يعيش ٢-٥٥/ الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١-٣٢٦/ المقرب ١-١٤٤، ١٥٢/ الكافيـة فى النحو ١-١٩٨/ شرح الكافيـة الشافية ٢-٧٢٦/ التـسهيل ١٠٨/ عمدة الحـافظ ٣٠٣/ شرح ألفية ابن معطى ١-٥٥٣/ شـرح المقدمة النحوية ٢٥٣/ شـرح الألفية لابن الناظم ٣١١/ المساعد على التـسهيل ٢-٥/ شرح ابن عقيل ٢-٢٤٢/ شـفاء العليل ٢-٥٢١/ ارتشاف الضـرب ٢-٣٣٤/ شرح شذور الذهـب ٢٤٥/ شرح التصـريح ١-٣٦٥/ الفوائـد الضيائـية ١-٣٨١/ الهمع ١-٢٣٦/ الأشباه والنظائر ٢-١٨٩/ شرح القمولـى ١-١٨٩/ الصبان على الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢-١٦٩/ النحو القرآنى ٣٣٧ .

(٢) التصغير وجمع التكسير يردان الأشياءَ إلى أصولِها، فباب أبواب وبُـويْـب، وناب أنيَاب ونُيَيْـب.

فإنك تلمس أن الحــالَ بمثابةِ جملة فــاعلُها صاحــبها، وهو فــاعلُ الحدث الأول، وتقديرها: (وقد أمنْـــتُ)، أو: (وأنا آمــن).

ومن أمثلـةِ الحالِ:

* (تركْــتُ كتبي منظمــةً)، فمنظمة تبــين هيئةَ الكتب، وهي مفــعولٌ به أثناءَ تركي لها، وهو الحدث.

* استمــعت إلى الدرسِ مفهــومًا، فالحالُ (مــفهوما) بينت هيـئةَ الدرس أثناء الاستماعِ إليه.

* قابلت صــديقي مبتســميْــن، فالحــالُ (مبــتسمــين) بينت هيئــة تاء المتكلم والصديق، وهما الفاعلُ والمفعولُ به أثناءَ حدوثِ المقابلة.

* تناقشت مــع أخي متفــاهميْــن، الحالُ (مــتفــاهمين) بينتْ هيئــةَ تاءِ المتكلِم وأخي: الأول فاعل، والثاني اسم مجرورٌ، وذلكَ أثناءَ حدوثِ التناقشِ.

* لقد مــاتَ عطشًــا، (عطشا) حالٌ منصوبةٌ بينت هيئةَ الفاعلِ الضميرِ المستترِ في (مات)، على تأويلها بـــ (عطشان)، أو بينت حــالَ الحدثِ في الفعلِ (ماتَ)، وهو الموت.

* جئت وأخي راكبًــا، (راكــبًا) حالٌ منصوبةٌ بينت هيئةَ المفــعولِ معه (أخي) أثناءَ إحداثِ المجيء، ويجوز أن تجعلَها حالا من الفاعلِ ضميرِ المتكلمِ.

الصفات الواجب توافرها في الحال مبنى ومعنى:

مما ذكــرَ من أمــثلةٍ يتــبــيَّنُ لنــا أن المعنى الواقعَ حــالا يجبُ أن يتــوافــرَ فــيــه صفاتٌ، هي:

أولاها: أن تكونَ منتقلـةً:

وهي صفةٌ معنوية، أي: تكون الصفةُ فيهــا غيرَ ثابتــة فيما وُضعت له، بل هي متجددةٌ مــتغيرةٌ منتقلةٌ مع تغــيرِ إحداثِ صاحبها، ولذلــكَ فإن الحالَ لا يجوزُ أن تكونَ خلْقَةً، فلا يجوز أن تقولَ: أقبل أحمد أحمرَ، ولا طويلا... إلخ.

فالحال إنما سميت بذلك -في رأي- لما فيها من معنى التحول، وهو التنقلُ، فإذا قيلَ: أقبلَ صديقي مبتسمًا، فإن الحالَ (مبتسمًا) تصفُ هيئةَ الصديقِ أثناء إجراء حدث الإقبال، فإذا انتهى الحدثُ في التعبيرِ تنتهي معه صفةُ الابتسام؛ لذلك تكونُ الحالُ منتقلةً متحولةً متجددةً غيرَ ثابتة.

لكن النحاةَ يُثبتونَ مواضعَ تأتي فيها الحالُ صفةً ثابتةً في صاحبها، ملازمةً له، وهي ثلاث[1]:

أ- أن تكونَ الحالُ مؤكدةً لما قبلَها. كأن تكونَ مؤكدةً لعاملها، نحو: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣]، فالحالُ المنصوبة (حيا) تؤكدُ معنى الفعل (أبعثُ)، حيث المعنى واحدٌ، فمعناها مستفادٌ بدونها.

أو تكونَ مؤكدةً لصاحبها، نحو قوله تعالى: ﴿لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]، الحالُ (جميعًا) مؤكدةٌ لصاحبها الدالِّ على العمومِ، فالجمعيةُ مستفادةٌ بدونِ ذكرِها.

أو تكونَ مؤكدةً لمضمونِ الجملةِ قبلَها، نحو: هذا أبوك رحيمًا؛ فالحالُ (رحيمًا) مؤكدةٌ لمضمونِ الجملةِ السابقةِ عليها؛ إذْ إن الرحمةَ مستفادةٌ من معنى الأبوةِ.

وأنت تلحظُ أن الحالَ في المواضعِ الثلاثةِ التي تفيدُ فيها التأكيدَ حالٌ ثابتةٌ ملازمةٌ.

ب- أن تكونَ الحالُ لعاملٍ يدلُّ على تجدد. إما أن يكونَ التجددُ في ذات صاحبِ الحال، كما هو في القولِ: خلقَ اللهُ الزرافةَ يديْها أطولَ من رجليها [2]،

---

(١) ينظر: شرح التصريح ١-٣٦٧ .

(٢) الكتاب: ١-١٥٥/ شرح الجمل لابن عصفور ١-٢٢٧/ شرح الكافية الشافية: ٢-٧٢٨.

(يديها) بدل من الزرافة منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنى، وضمير الغائبة مبنى فى محل جر بالإضافة. (أطول) وبالنصب، حال من يديها منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (من رجليها) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بأطول.

قد ينطق ما سبق بالرفع، فيكون: يداها أطولُ من رجليها، وحينئذ يكون الإعراب على الوجه الآتي: (يداها) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى، وضمير الغائبة في محل جر بالإضافة. (أطولُ) بالرفع خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية فى محل نصب، حال من الزرافة، وقد تكون فى محل نصب، صفة للزرافة على أن الزرافة محلاة بأل الجنسية.

حيث الحالُ المنصوبةُ (أطولَ) تبينُ هيئةَ الزرافةِ في خلقِ يديها، وهي صفةٌ ملازمةٌ للزرافةِ، وفيها تجددٌ يأتي من النُّمُوِّ المتدرجِ، وينمو معه وبنسبته الحالُ الملازمةُ.

ومنه: وُلِدَ زيدٌ أسودَ[1]. ومنه قولُ الشاعرِ:

وجاءَتْ به سبطَ العظامِ كأنما ... عمامتُه بين الرجالِ لواءُ[2]

حيثُ (سبط) حالٌ من ضميرِ الغائبِ في (به)، وهي صفةٌ ثابتةٌ ملازمة، لكن صاحبَها متجددٌ في النمو والكبر، ويتجدد معه معنى الحال بنسبته في الحجم، فكلما كبر حجمُه كبر معه معنى سبط العظام.

وأرى أنه يمكن أن يكونَ من ذلك - أي الحالَ الملازمةَ الثابتةَ لعاملٍ يدلُّ على تجدد- قولهم: أخذْت الزكاةَ شاةً لكلِّ أربعين، حيث تنصبُ (شاة) على الحاليةِ، وهي شاةٌ واحدة فيما إذا كان عدد الشاة أربعين وكلَّما تضاعف العددُ تضاعفَ مقدارُ عدد شاةِ الزكاة، وهكذا نلمس في المثل تجدداً كالتجدد الحادث فيما سبق من أمثلةٍ.

ومنه قولُه تعالى: ﴿وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾. [النساء: ٢٨]، حيثُ إن ضعف الإنسانِ يساير تطور حياته، فهي حالٌ ثابتة ملازمة.

جـ- من الحال الملازمة ما كان مرجعهُ السماعَ، ولا ضابطَ يحدُّه.

يُذكر من ذلك: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً﴾[3] [الأنعام: ١١٤] (مفصلا) حالٌ من الكتاب.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١-٣٣٨ .

(٢) (عمامته) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائب مبني في محل جر بالإضافة. (بين الرجال) بين: ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والرجال: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وشبه الجملة في محل نصب، حال من (لواء)، حيث تقدمت الصفة على الموصوف النكرة. (لواء) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(٣) (هو) ضمير مبني في محل رفع، مبتدأ. (الذي) اسم موصول مبني في محل رفع، خبر المبتدإ. (أنزل) فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (إليكم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالانزال. (الكتاب) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

- ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾[1] [آل عمران: ١٨]، حيث يعرب (قائما) حالا من فاعلِ (شهد)، وهو (اللهُ) تعالى.

- ومنه: دعوت اللهَ سميعًا. فصفاتُ الله - تعالى - غيرُ متنقلةٍ.

- ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ [البقرة: ٩١].

- ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [هود: ١٠٨][2]، والخلود فى الجنة دائمٌ ملازم.

- بعتُ الشاةَ شاةً ودرهمًا، وأصلُه: شاةً بدرهم، أى: شاة مع درهم، فنصبوا شاةً نصبَ يدٍ في القولِ: بايعته يدًا بيد، وأصله: يدًا ويدا، وأبدلوا من واو المصاحبةِ باءً، فوجب أن يعربَ ما بعدها إعرابَ ما قبلَها[3].

ثانيتها: أن تكون الحال مشتقة:

الحالُ وصفٌ لصاحبها أثناءَ إحداثِ حدثٍ ما، وبذلك فإنها يجب أن تكونَ مطابقةً له فى العددِ والنوع؛ لذا فإن الغالبَ فى الحالِ أن تكونَ مشتقةً، واشتقاقُها يؤدى ذلك، حيث إن المشتقَّ يتضمن ضميرًا يطابقُ صاحبَه فى النوعِ والعددِ، أما الإعرابُ والتعيينُ (التعريف والتنكير) فإنها تلزم فيهما نوعًا واحدًا، وهو النصبُ والتنكيرُ.

---

(١) (لا إله إلا هو) جملة فى محل رفع خبر (أن)، والمصدر المؤول فى محل نصب، مفعول به.
(الملائكة) معطوف على لفظ الجلالة مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. أو فاعل لفعل محذوف تقديره: (شهد)، أو مبتدأ خبره محذوف. (أولو) معطوف على الملائكة مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

(٢) (أما) حرف فيه معنى الشرط مبنى، لا محل له من الإعراب. (الذين) اسم موصول مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (سعدوا) فعل ماض مبنى على الضم مبنى للمجهول، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، نائب فاعل، والجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (ففى) الفاء جواب وجزاء حرف مبنى واقع فى جواب (أما)، لا محل له من الإعراب. (فى) حرف جر مبنى لا محل له من الإعراب. (الجنة) اسم مجرور بعد (فى)، وعلامة جره الكسرة، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر الاسم الموصول، أو خبر لمبتدإ محذوف تقديره (هم)، والجملة الاسمية فى محل رفع، خبر الاسم الموصول.

(٣) ينظر: شرح ابن الحاجب على الإيضاح ٣٤٠/ شرح الكافية ١-٢٠٨/ شرح ابن يعيش ٢ - ٦٢.

تقول: أكرمت الطالبَ مرتفعةً درجاتُه، تُحترَمُ الفتاةُ كريمًا خلقُها.

هذا إلى جانبِ أن تقولَ: استمعتُ إلى الدرسِ فاهمًا، وصنعتُ البابَ واسعًا.

لكن النحاةَ ذكروا أن الحالَ قد تأتي من الاسمِ الجامدِ، سواءٌ أكان مصدرًا أم غيرَ مصدرٍ، مؤولا بالمشتقِّ أو غيرَ مؤولٍ. كما يذكر في الصورِ التى تأتى عليها الحال في موضعها من الدراسة.

ثالثتها: أن تكون الحالُ نكرةً:

من الصفاتِ التى تكونُ عليها الحالُ أن تكون نكرةً؛ لأنها جوابٌ عن السؤالِ باسم الاستفهامِ (كيف)، و (كيف) سؤال عن نكرةٍ، فيكونَ جوابُها نكرةً، وكذلك لأن صاحبَها يغلب أن يكون معرفةً، فيكون مبناها نكرةً؛ لئلا تلتبسَ بالصفةِ تابعةً أو مقطوعةً، فيما إذا قلت: رأيت محمدًا الراكبَ، أعجبتُ بمحمدِ الفاهمَ (بالنصب)، وجاء محمد المسرعَ (بالنصب) على سبيلِ قطعِ الصفةِ عن الموصوف، حيث إن الموصوفَ وصفتَه يتطابقان فى التعريفِ والتنكيرِ. كما أن الحالَ بمثابة خبرٍ ثانٍ، والخبرُ نكرةٌ، وهى تشبه التمييزَ فكانت نكرةً مثلَه.

«والحالُ زيادةٌ فى الفائدة، والفائدةُ فى الخبر نكرةٌ؛ لأنه لو كان معرفةً لم يستفدْه المخاطب، ألا ترى أنك لو أخبرْت المخاطبَ بما يعلمُه لم تكنْ فيه فائدةٌ؟ إنما الفائدةُ أن تخبرَه بما لا يعلم»[1].

فتقول في الحال: رأيت محمدًا راكبًا، وأعجبتُ بمحمدٍ فاهمًا، وجاء محمد مسرعًا.

والفرقُ فى هذه الأمثلةِ بين الصفةِ والحالِ - كما أرى - أن الصفةَ ترتبط بموصوفِها ارتباطًا كليا، أما الحالُ فإنها ترتبطُ بالحدثِ المسندِ إلى صاحبِ الحال، أو الذى له علاقةٌ معنويةٌ ما بصاحبِ الحال.

---

(١) التبصرة والتذكرة: ١- ٢٩٧.

ففى حـال الصفة وقعـت الرؤيةُ على محمـد الذى هو راكب، ولكنه فى الحال وقعت الرؤيةُ على محـمد حينما كان راكـبًا، فالرؤيةُ فى حال الصـفة مطلقةٌ على محمدٍ، ولكنها فى حالِ الحالِ مقيدةٌ بالركوب.

وأنت تأتى بالصفةِ لتفرقَ بين الموصوفِ بها وغيرِه ممن يماثلُه. وتأتى بالحالِ لتبينَ هيئةَ صاحبِها أثناءَ ارتباطِه بحدثٍ ما.

من هنا كان الفرقُ المعنوىُّ بين الصفةِ والحالِ، وهو ما أدَّى إلى الفرقِ فى المبنى من حيث التعريف والتنكير.

هذا إلى جانب أن هناك فـرقًا معنويًا بين صاحب الحالِ والمـوصوف، حيث إن صاحبَ الحالِ مقـصودٌ بذاته فى معناه فى الجملة، أما الموصـوفُ فإنه لا يقصدُ فى المعنى بذاته دون اعتبارِ صفته مـعه، فكأن صاحبَ الحالِ منفصلٌ عن الحالِ، وليس كذلك الموصوفُ مع صفتهِ، وإنما كانت الحالُ لتبينَ كيفَ كان الحدثُ مع صاحبِها، وما دامت علاقتُها بالحدث علاقةٌ أكيدةٌ أوجبَ ذلك أن تكونَ نكرةً؛ لأن فيها معنى المصدرية، أي الحـدثية مع فاعلها، أو مـفعولهـا، أو غيرهما، والمصـدريةُ تنكير، فالحالُ بمثابةِ الحدثِ، فتقـدير: جاء محمدٌ راكبًا، أى: يركبَ، أو: وهو يركب، أو: وقد ركبَ. . . . لذا كانت الحالُ نكرةً.

فإذا ورد مبنى الحال معرفةً فإن النحاةَ يؤولونها بالنكرة، «محافظةً على ما استقرَّ لها من لزومِ التنكيرِ»(١)، ويجعل جمهورُ النحـاةِ الحالَ التى تأتى فى مبنى المعرفة ليست مـعرفةً، وإنما هى فى صورةِ المـعرفة، وقد تأتى الحـالُ معرفةً سـواءٌ أكانت مصدرًا أم جامدًا غيرَ مصدرٍ.

ومن الأحوالِ التى جاءت معرفةً وأوِّلَتْ بالنكرة:

- جاءَ وحدَه، أى: منـفردًا، أعبد اللهَ وحدَه، ومـا ورد فى حديثِ أبى ذرٍّ أنه يمشى وحدَه، ويموت وحدَه(٢).

---

(١) ينظر شرح التصريح: ١-٣٧٣ .

(٢) (وحده) منصوب على الحاليـة فى جميع كلام العرب إلا فى خمســة مواضعَ، فإنه يخفض فيهـا بإضافته إلى ما قبله، وهى: ■

- رجع عودَه على بدئه. أى: عائدًا من الجهة التى بدأ منها.

- ادخلوا الأولَ فالأولَ، أى: مترتبين.

- جاءوا الجمَّاءَ الغـفير. أى: جمـيعًا، ويعنى بها جيـئةً تستوعبـهم وتشملُهم جميعا.

- أرسلها العِراكَ، أى: معتركةً، أو معاركةً.

- رجع عَوْدَه على بَدْئه، أى: رجع عائدًا من الجهةِ التى بدأ منها.

- مررت بهم ثلاثتَهم.

- طلبته جهدَك وطاقتك.

- تفرقوا أياديَ سبا، أى: مثل أيادى سبا.

ومن ذلك قولُ لبيد:

فأرْسَلَهـــا العِرَاكَ ولم يَـذُدْهـــا ولم يشفقْ علـى نغص الدُّخَالِ[1]

أى: فأرسلها معتركةً، أو معاركةً.

ومنه قولُ الشماخ بن ضرار الذبيانى:

= - فلان نسيجُ وحدِه، (لمن يطبع طبعا لم يجبل عليه العامة).

- فلان رجيلُ وحدِه.

- فلان قريع وحده (القريع: الفحل من الإبل شبه به الرجل).

- وهو جحيش وحده، وعُيَيْر وحده. (لمن لا يخالط الناس، ولا يشاورهم، وفيه مهانة وضعف).

وقد يثنى ويجمع فيقال: هما نسيجا وحدهما، ونسيجو وحدهم، وهما عييرا وحدهما، وأعيار وحدهم، وهما جحيشا وحدهما، وأجحش وحدهم.

ينظر فى ذلك: شرح ألفية ابن معطى: ١-٥٦٩/ شرح القصولى على الكافية: ١٩٨/ مجمع الأمثال للميدانى: ١-٤٠، ٢ - ١٣.

(١) ينظر: الكتاب ١-٣٢٧/ المقتضب ٣-٢٣٧/ أسرار العربية ١٩٣/ شرح ابن يعيش ٢-٦٢/ شرح التصريح ١-٣٧٣/ همع الهوامع ١-٢٧٩/ ديوانه ٦.

يصف إبلا أو حيرا وأُتُنَها حين ورودها الماءَ، وهى مزدحمةٌ معاركة، وكان عليه أن يمنعَها لئلا يتكدرَ الماءُ بسبب ازدحامها وعراكها، فلا تتم الشرب.

أتتنى سُلَيمٌ قضَّها بقضيضِها ... تُمسِّحُ حولى بالبقيعِ سبالَها[1]

حيث (قضها) مصدر معرف بالإضافة إلى الضمير منصوبٌ واقعٌ موقعَ حالٍ، ويقدر المعنى: منقضا آخرهم على أولهم.

ويجعلُ من ذلك (زهرةَ) فى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ﴾ [طه: ١٣١] حيث (زهرة) حالٌ من ضميرِ الغائب فى (به).

ويُخرَّج على ذلك قولُه تعالى: ﴿لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨]. ببناء الفعلِ للمجهولِ، مع رفعِ الأعزِّ، ونصبِ الأذل، فيكون التقديرُ: ليخرجن الأعز منها ذليلا، ويُنصب (الأذل) على الحاليةِ، وهو معرفةٌ.

وتقرأ بالبناءِ للمعلومِ مع النون (لَنُخْرِجَن)، ونصبِ كلٍّ من الأعزِّ والأذل، على أن (الأعز) مفعولٌ به، و(الأذل) حالٌ، أى: لنخرجن الأعزَّ منها ذليلا. وهى قراءة الحسن وابن أبى عبلة .

أما قراءتها بالبناء للمعلوم، مع الياء المضمومة، فإن (الأذل) يكون مفعولا به. وهى قراءة العامة.

---

(١) ديوانه ٢٩٠/ الكتاب١-٣٧٤/ شرح ابن يعيش ٢-٦٣/ الأغانى ٨-١٠٠سبالها: جمع سبلة، وهى مقدم اللحية، ومسح اللحى كناية عن التهديد والوعيد.

(اتتنى) أتى: فعل ماض مبنى على الفتح المقدر. والتاء حرف تأنيث مبنى لامحل له من الاعراب. والنون حرف وقاية مبنى، لامحل له من الإعراب. وضمير المتكلم الياء مبنى فى محل نصب، مفعول به.(سليم) فاعل مرفوع، وعلامة رفعة الضمة . (قضها) قض: مصدر واقع موقع الحال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة . و هو مضاف، وضمير الغائبة مبنى فى محل جر، مضاف إليه.(بقضيضها) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بالقض.(تمسح) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. وفاعله ضمير مستتر تقديره: هى.(حولى) ظرف مكان منصوب مضاف، وضمير المتكلم مضاف إليه. وشبه الجمله متعلقة بالتمسح.(بالبقيع) جار ومجرور وشبه الجملة متعلقة بالتمسح. (سبالها) سبال: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف وضمير الغائبة فى محل جر، مضاف إليه، والجملة الفعلية فى محل نصب، حال ثانية.

* آراء النحاة في إعراب المعارف التي تقع حالاً:

للنحاةِ في إعرابِ مثلِ هذه المعارفِ التي ذكرناها سابقًا مذاهبُ، هي:

أ- أنها أحوالٌ تؤول بالنكرة، على غرارِ ما وضحنا سابقا. كما تؤول بالمشتق، فهي تؤول بالنكرةِ المشتقةِ.

ب- ذهب المبردُ والأخفشُ في أحدِ قوليه إلى أنها مفعولٌ مطلقٌ بفعل مقدر، والحالُ هو الجملةُ من الفعلِ والفاعلِ والمصدرِ، ويكون التقديرُ في القول: أرسلها العراك، أرسلَها تعتركُ العراك، فجملة: (تعترك العراك) في محلٍّ نصبٍ على الحاليةِ.

جـ- ذهب آخرون إلى أنها معمولٌ لاسمِ فاعلٍ مقدرٍ منصوبٍ على الحالية، ويكون التقدير: أرسلها معتركةً العراك، ومررت به منفردًا وحده، وطلبته مجتهدًا جهدي...

د- ذهب قومٌ إلى أنها منصوبةٌ على الحاليةِ بنيّةِ حذفِ مضافٍ هو الحالُ، وإقامتِها مقامَه، فهي من بابِ إقامةِ المضافِ إليه مقامَ المضاف، فيتخذ إعرابَه، ويكون التقديرُ: أرسلَها ذاتَ اعتراك، ومررت به ذا توحدٍ، وأتيته ذَا مشي، في القولِ: أتيته ماشيا.... إلخ.

رابعتها: أن تشملَ صاحبَها في معناها ولفظِها:

الحالُ صفةٌ لصاحبِها في حدثٍ معين، وإخبارٌ عنه في إحداث هذا الحدث، والصفةُ والخبرُ يشملان الموصوفَ والمبتدأ، فعندما تقول: محمدٌ الطويلُ جاء، فالطويلُ محمدٌ، وكذلك إذا قلت: محمدٌ فاهمٌ، فالفاهمُ هو محمدٌ، وكذلك قولك: عليٌّ المسرعُ أبطأ، فالمسرعُ و (أبطأ) يشمل كلٌّ منهما محمدًا، من هنا وجب أن تشملَ الحالُ صاحبها في المعنى، فإذا قلْت: أقبل محمدٌ مسرعًا، فإن محمدًا هو المسرعُ، والمسرع هو محمد، وتضمنت الحالُ (مسرعًا) الضميرَ العائدَ على صاحبها؛ لذا كانت الحالُ وصفًا شاملاً في مبناه ما وضع له، أو ما يبين هيئتَه.

وقد ذكرنا مجيءَ مبنى الحالِ من المصدرِ والاسمِ الجامدِ غيرِ المصدر.

خامستها: هذا إلى جانب ما ذكر في حد الحال من كونها:

- جوابا لكيف؟
- تذكر بعد كلامٍ تامٍ، أو فى حكمِ التام، نحو: فهمى الدرس مشروحًا.
- تقعُ بعد المعرفةِ، حيثُ إن صاحبَها يكون معرفةً غالبًا.
- منصوبةٌ لفظًا أو محلاً.
- تقدر بفى، لشبَهها بالظرفِ، مع مراعاةِ الفروقِ اللفظيةِ والمعنويةِ بينهما.
- فضلةٌ.

بين الحال وغيرها مما يوصف به معنويا:

يلحظُ أن الحالَ بوضعها هذا فى التركيبِ العربى تتداخلُ مع الخبرِ والنعتِ والتمييزِ فى أحدِ أقسامه، وقد يكون النائب عن المفعول المطلق فى بعض معانيه، حيث إن الخبرَ والنعتَ يشتركان مع الحالِ فى معنى الوصفية.

فإذا قلت: محمدٌ قائمٌ، فـ (قائم) خبرُ المبتدإ (محمد)، حتى إذا قلت: أجاب محمدٌ قائما، تحول الخبرُ إلى الحال، وذلك لإجراءِ حدثٍ، وهو الإجابة، وكونُ الخبرِ (قائم) فضلة، فبيَّن القيامُ حالَ محمدِ الفاعل أثناءَ إجراءِ الحدث (الإجابة).

وإذا قلت: أجاب محمد القائم، فـ (القائم) نعتٌ للفاعل (محمد)؛ لأن كلمة القائم لا تبين هيئةَ محمدٍ أثناءَ إجراءِ الإجابة، وليس المقصودُ بها فى التركيب ذلك، وإنما خصصت محمداً وحددته من غيرِه غير القائم، فكأنما أريد بـ (محمد) و (القائم) كلمة واحدة تؤديان معًا معنى الفاعلية.

فالسمةُ الفارقةُ بين الحالِ و النعتِ إنما هى بيانُ الهيئةِ أثناء إحداثٍ ما، وهى التى تميزُ الحالَ، أما تخصيصُ الموصوفِ بالصفةِ فإنما تجعلُه معها كاسمٍ واحدٍ.

فالصفةُ تفـرقُ بين اسمينْ مُشتركيْن فى اللفظ، أمـا الحالُ فهى زيادةٌ فى الفائدة والخبرِ، فإذا قلت: أقبل محمدٌ المبتسم، يعنى هذا أن هناك من يسمى محمداً آخر، ففرقت بالصفةِ، لكنك إذا قلت: أقبل محمدٌ مبتسمًا، زِدْت فى الإخبار بالحال.

كما أن الحالَ تشتركُ مع تمييزِ النسبةِ غيرِ المحولِ فى معنى الوصفية. فإذا قلت: لله دره فارسًا، فإن التـمييز (فارسا) وإن كان يلمس فيه مـعنى الوصفيةِ إلا أنه لا يقصد به بيانُ الهيئة، وإنما بيانُ جنسِ المتعجبِ منه[1]. فبعد أن تعجبت منه بالقول: (لله دره) ميزت جهةَ التعجبِ بالمعنى المفهوم من(فارسًا). فالسمة الفارقةُ بين الحالِ وبعضِ أنواعِ التمييزِ إنما هى بيانُ الهيئةِ التى تميِّزُ الحالَ.

أما مـا يميـز الحالَ عن بعض معـانى النائبِ عن المفعـولِ المطلقِ التى يمكن أن تتداخل معها إنما هو الوصفية؛ لأن معانىَ النائبِ عن المفعولِ المطلقِ لا يلمس فيها معنى الوصفيـة. فإذا قيل: رجع القهقرى، فإن (القهـقرى) ليس صفةً، وإنما هى لبيانِ نوعِ الرجوع، وليس هيئتَه.

والتشابُه المعنـوى قائمٌ - بقوة - بين الخبرِ والنعتِ والحـالِ، ولذلك فإنه يمكن لك أن تحولَ كـلا من الحالِ والخبـرِ والنعتِ إلى الآخر عن طريقِ التـغيـيـرِ فى بنيةِ الجملةِ أو التركيبِ الـمُنشأ. مثال ذلك:

- أكلتُ البرتقالة ناضجةً (حال منصوبة).
- البرتقالةُ ناضجةٌ (خبر مرفوع).
- أكلتُ البرتقالةَ الناضجةَ (نعت منصوب).
- البرتقالةُ الناضجةُ مأكولةٌ (نعتٌ مرفوع).
- أمسكتُ ببرتقالةٍ ناضجةٍ (نعت مجرور).

ولك أن تجرى هذه التغييراتِ والعلاقات المعنوية فى كلٍّ مما يأتى:

- محمدٌ وسميرٌ مبتسمان.

---

(١) ينظر شرح الألفية لابن الناظم: ٣١١.

- أقبل محمدٌ السريعُ فى مشيه.

- استمعتُ إلى الخطبةِ جيدًا إلقاؤُها.

ملحوظة فى الخبر والحال:

«امتنع أبو الحسن أن يقولَ: لولا هندٌ جالسةً لقمت، ونحو ذلك، قال: لأن هذا موضعٌ قد امتنعت العربُ أن تستعملَ فيه الخبرَ، والحالُ ضربٌ من الخبر، فلا يجوز استعمالُها فيه لذلك»[1].

ولم تستعملْ العربُ فى هذا التركيبِ الخبرَ المختصَّ، وإنما استعملوه خبرًا عامًا، أى: دالا على الكينونةِ والوجود، ذلك لأن المبتدأ مذكورٌ بعد (لولا) التى تفيد امتناعَ وقوعِ معنى جملةِ جواب الشرطِ لوجودِ معنى جملةِ الشرطِ.

ملحوظة فى الحالِ والتمييز:

إذا قلت: هو الجميلُ وجهًا، وهو الجميل تبسمًا، فإنك تجدُ أن المنصوبَ فى كلٍّ من التعبيرين يتغيرُ إعرابُه بتغيرِ المبنى، حيث إن (وَجْهًا) اسمٌ جامد، فهو يميز ويوضح ويفسر جهةَ الجمال فيه، فتكون تمييزًا، ويكون التقديرُ: هو الجميلُ وجهُه. أما (تَبَسُّمًا) فإنها تبين هيئةَ الجمال فيه، حيث يكون التقدير: هو الجميلُ فى حالِ تبسمه، فتكون منصوبةً على الحالية، وقد تجعلها منصوبةً على التمييز إذا قصدت بالتبسمِ معنى المصدريةِ، فهو اسمٌ جامدٌ.

قد تكون الحالُ غيرَ فضلةٍ معنويًا:

يرادُ بالفضلةِ فى تركيبِ الجملةِ العربيةِ ما ليس ركنًا أساسيا من ركنى الجملةِ، وعليه فإنه يمكن الاستغناءُ عنها من حيث المعنى المفهومُ من الجملةِ، لكن الحالَ قد تأتى فى التركيبِ على غيرِ هذا المفهومِ للفضلةِ؛ حيث لا يستغنى ركنَا الجملةِ عن معناها، وبذلك يكون معناها لازمًا فى معنى الجملةِ، ومن ذلك:

---

(1) المحتسب ٢- ٢٠٧.

أ- أن يرتبط معنى ركني الجملة بمعنى الحال بمعنى وسيط، مثل: النفي، في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ﴾ [الدخان: ٣٨][1]، إذْ إن معنى النفيِ الواقعِ على خلقِ السمواتِ والأرضِ استوجب وجودَ معنى الحالِ، كما أن معنى الحالِ يستلزم وجودَ معنى النفي.

ومثل ذلك قولُه تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلا تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧]،[2] حيث نفيُ المشيِ يستوجبُ وجودَ معنى الحال (مرحا).

ومن الحال التي لا يستغنى عنها قولُه تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾[3] [النساء: ٤٣]. حيث الجملةُ الاسميةُ المصدرةُ بالواو (وأنتم سكارى) في محلٍّ نصب على الحاليةِ من الفاعلِ واوِ الجماعة في (لا تقربوا)، ولا يجوز حذفُ الحالِ معنويـاً في هذا التركيب، لأنها المقصودةُ بالإنشاء.

---

(١) (ما) الأولى حرف نفي مبنى لا محل له من الإعراب، و (ما) الثانية اسم موصول مبنى فى محل نصب بالعطف على السموات. (خلقنا) فعل ماض مبنى على السكون لإسناده إلى ضمير المتكلمين، و(نا) ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، الحظ بناء الفعل الماضى على السكون حال إسناده إلى ضمير المتكلمين، وبناءه على الفتح حال اتصاله به مفعولا. (السموات) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الكسرة؛ لأنه مجموع بالألف والتاء المزيدتين. (الواو) حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. (الأرض) معطوف على السموات منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (بينهما) ظرف مكان منصوب، وضمير مبنى فى محل جر بالإضافة، وشبه الجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب، أو متعلقة بصلة محذوفة.

(٢) (لا) حرف نهي مبنى لا محل له من الإعراب. (تمش) فعل مضارع مجزوم بعد لا الناهية، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت.

(٣) (يا) حرف نداء مبنى، لا محل له من الإعراب. (أيها) منادى مبنى على الضم فى محل نصب، وها وصلة لا محل لهـا من الإعراب، (الذين) اسم موصول مبنى فى محل رفع صفة لأى. (آمنوا) فعل ماض مبنى على الضم، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (لا) حرف نهي مبنى (تقربوا) فعل مضارع مجزوم بعد لا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل. (الصلاة) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

ب- ومن الحالِ التى لا يستغنى عنها والتـى يكونُ معناها هو المقصودُ من إنشاءِ الجمـلةِ -الحالُ التى تكونُ فى جـملةِ صلةٍ ومـعناها فاصلٌ بين مـدلولاتِ ما دل عليـه الموصولُ، إذ الموصـولُ من المبهـمـات، وتكوّن مع الاسمِ الموصولِ تحـديدًا وتخصيـصًا للمقصـود من الموصولِ. يظهر ذلك فـيما إذا قلت: الذى جاءَ مـاشيًا يحصلُ على كوبِ عصير[1]. حيث (ماشيـا) حالٌ من الفاعل الضمير المستترِ فى (جاء)، ومـعناها هو الفاصلُ بـين مدلولاتِ الاسمِ الموصـول، إذ إن (الذى جاء) يطلق على كثيرين، ولكن المقصودَ منهم نوعٌ واحدٌ، وهو الماشى، والذى يخصص ذلك إنما هو الحالُ، من هنا لا يستغنى عن الحالِ، وتصبحُ لازمةً.

من ذلك قولُ الشاعر:

إنما الميْتُ مَـنْ يعيشُ كئـيبـًا ... كـاسـفـًا بالُـه قليـلَ الرجـاءِ[2]

جـ- وتكونُ الحـالُ لازمةً إذا لـم يوجدْ أحـدُ ركنى الجـملةِ، ويكون ذلك فى الجملة الاسميةِ، كأن تكونَ الحالُ قائمةً مقامَ الخبر إذا لم يوجدْ فى الجملة الاسمية خبرٌ، حيث إن المعنى المذكورَ لا يصلحُ أن يتممَ معنى المبتدإ، فيُنْصب لفظُه لدلالته على الحاليةِ من متعلقٍ بما قبله. كأن تقولُ: زيدٌ بك واثقًا[3]. حيث (واثقًا) حالٌ منصوبةٌ من (زيد)، وهى قـائمةٌ مقام الخبـر، حيث (زيد) مبتـدأ، ولا تصحُ شبهُ الجملةِ خبرًا عن المبتدإ لعدمِ إفادتها معنى فيه، ولكنها متعلقة بالوثوقِ.

ومنه: شُربى العصيرَ مستساغـًا، مشاهدتى المنظرَ مؤثـرًا.

---

(١) جملة (يحصل) فى محل رفع خبر المبتدإ (الذى).

(٢) (إنما) حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب (ما) كافة لإن عن عملها حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. (الميت) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (من) اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع، خبر المبتدإ. (يعيش) فعل مضارع مرفوع وعلامـة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (هو)، والجملة الفـعلية صلة الموصـول، لا محل لها من الإعـراب. (كئيـبا) حال مـن الفاعل المستـتر منصوبة، وعلامة نصبـها الـفتحة، (كاسفا) حال ثانية منصوبة، وعلامة نصبـها الفتحة (باله) فاعل لاسم الفاعل كاسف مرفوع وعلامـة رفعه الضمة، وضـمير الغائب مبنى فى مـحل جر بالإضافة. (قليل) حال ثالثة منصوبة وعلامة نصبها الفتحة. (الرجاء) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

(٣) حاشية التصريح: ١-٣٧٨.

د- كما قد تكونُ الحالُ لازمةً إذا كانت في سؤال، فكأنها هي المقصودُ بها السؤال، أي: تلمس في مفهوم السؤالِ أنها المسئولُ عنها، سواءٌ أكان حقيقيا، أم أكان سؤالا للتوبيخ والتقريع، وهذا هو الشائعُ، ويبدو ذلك في قوله تعالى:

﴿ وَمَا لَنَا لا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ ﴾[1] [المائدة: ٨٤]. الجملةُ الفعليةُ (لا نؤمن بالله) في محلِّ نصب، حال، ويذكر أنها لازمةٌ لا يتمُّ المعنى إلاَّ بها.

ومثلُ ذلك قولُه تعالى: ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾ [المدثر: ٤٩].

هـ- تكون الحالُ لازمةً إذا كان معناها هو المقصودَ من إنشاءِ التركيبِ الشرطيِّ، حيث تجد أن جملتي الشرطِ والجوابِ بلفظ واحد، وتجد الحالَ متعلقةً بجملةِ الجوابِ، فيكونُ معنى الحال هو المقصودَ.

ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴾ [الشعراء: ١٣٠].

فـ (جبَّارين) حال من الفاعلِ ضميرِ المخاطبين في (بطشتم)، ولا يجوزُ حذفها، حيث معناها هو المقصودُ.

ومنه قولُه تعالى: ﴿ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلاةِ قَامُوا كُسَالَىٰ يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾ [النساء: ١٤٢][2]. حيث (كسالى) حالٌ منصوبةٌ بفتحةٍ مقدرةٍ منع

---

(١) (ما) اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ، خبره شبه جملة (لنا). (لا) حرف نفي مبني لا محل له من الإعراب. (نؤمن) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (نحن)، والجملة الفعلية في محل نصب، حال. (بالله) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالإيمان. (وما) الواو حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب، (ما) اسم موصول مبني في محل جر بالعطف على لفظ الجلالة. (جاءنا) فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله مستتر تقديره: هو، وضمير المتكلمين مبني في محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية صلة للموصول، لا محل لها من الإعراب. (من الحق) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال من فاعل (جاء)، أو متعلقة بـ (جاء) ويجوز أن تجعل (ما) مبتدأ، وخبره شبه الجملة (من الحق)، والجملة في محل نصب، حال.

(٢) (يراءون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية إما حال من فاعل (كسالى)، وهو مستتر فيه، وإما بدل من (كسالى)، وهي في محل نصب في التقديرين، وإما استئنافية لا محل لها من الإعراب. (لا يذكرون) معطوفة على (يراءون) معربة تبعا لتقدير الإعراب في الأولى. (قليلا) إما التقدير: ذكرا قليلا فتكون منصوبة نائبة عن المفعول المطلق، وإما: زمنا قليلا، فتكون منصوبةً على الظرفية.

من ظهورها التعذرُ، ولا يستغنى عنها في تركيبها؛ لأن معناها هو المقصودُ من إنشاءِ الشرط، وتلحظ التكريرَ اللفظي بين جملتي الشرط والجواب.

و- أو أن تكونَ الجملةُ الاسميةُ مكتملةَ الركنين، لكن معنى الحالِ هو المقصودُ من إنشائها، نجدُ ذلك في تركيبِ الجملةِ الاسميةِ التي يكون المبتدأُ فيها هو الخبرُ لفظًا، أو ما يشبه اللفظ، كالضميرِ وما يعودُ عليه، أو اسمِ الإشارة وما يشارُ به إليه.. .إلخ. ذلك في قولِه تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]. تلمس أن المبتدأ اسمُ الإشارة (هذا)، والخبرُ هو المشار إليه (بعلى)، و(شيخًا) حالٌ منصوبةٌ، وهى لازمةٌ؛ لأن معناها هو المقصودُ من إنشاءِ الجملةِ الاسمية بركنيها.

ز- أو تكونَ الحالُ فى إجابةِ عن سؤالٍ عن الحالِ، فيكونُ معناها في الجوابِ لازمًا، وتكون -حينئذٍ- لازمةً. ذلك نحو: كيف جئت؟ فيجاب: راكبا، أو: جئت راكبا، فتجد أن المتخبر عنه إنما هو الحالُ؛ لذا كان وجودُها فى الجملةِ ضرورة .

إعرابها

الحالُ تكون منصوبةً دائما، أو فى محلِ نصبٍ إذا كانت جملةً، أو شبهَ جملة.

يعللِ النحاةُ لنصبِها بأنها فضلةٌ، والنصبُ إعرابُ الفضلات، لكننا نناقش هذه الفكرةَ -فى كثيرٍ من الإيجاز- أثناء عرضِ فكرةِ العاملِ فى الحالِ.

- قد تجرُّ الحالُ بحرفِ الجرِّ الزائدِ الباءِ إذا كان عاملُها منفيا. ذكر ذلك فى قولِ الشاعر:

كائن دعيت إلى بأساءَ داهمةٍ   فما انبعثتُ بمزءودٍ ولا وكِلِ

والاصل: فما انبعثت مزءودًا ولا وكلا، فأسبق الشاعرُ الحالَ بحرف الجرِّ الزائد الباءِ، والجار أقوى العواملِ النحويةِ، حيث يجب إظهارُ الجرِّ بعدَه، فتصبح الحالُ بعدَه منصوبةً بفتحةٍ مقدرةٍ، منع من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزائدِ.

ومثلُه قولُ القحيفِ بنِ سليم العقيلى:

وما رجعَتْ بخائبةٍ رِكَابٌ حكيمُ بنُ المسيَّبِ منتهاها[1]

أى: وما رجعت خائبةً.

العامل فى الحال:

ذكرنا أن الحالَ منصوبةٌ دائمًا أو فى محلِّ نصبٍ، وتدرس قضيةُ العاملِ بمناقشةِ فكرتين أساسيّتين:

أولاهما: لماذا تنصبُ الحال؟

ثانيتهما: العوامل التى يجوز لها أن تنصبَ الحالَ.

أولا: لماذا تنصب الحال؟

اختلف فى سببِ نصبِ الحالِ؛ فقيل: من قبيلِ نصبِ المفعولِ به، وقيل: من قبيلِ نصبِ الشبيهِ بالمفعولِ به، وقيل: من قبيلِ نصبِ الظروفِ، ومن النحاةِ من يلحقها بالمفعولِ فيه.

ويقرن سيبويهِ[2] الحالَ بالصيرورةِ فيه، أو الحدوثِ فيه، ويعبر عنها بأمثال: حال مستقر فيها، فصار حالاً وقع فيه أمر... الخ. كما يربط بينها وبين الظرفِ، كما يسميها فى بعضِ المواضعِ مفعولاً فيها.

وينهج المبردُ ذلك النحو[3]، كما ينهجه كثيرٌ من النحويين.

فتلمس أن جلَّ النحاةِ يجعلون الحالَ منصوبةً لشبهها بالمفعولِ فيه، وتعريفُ النحاةِ[4] للحالِ، وحرصُهم على تضمينها ما فيه معنى (فى) يؤكد شيوعَ هذا الاتجاه.

---

(١) شرح الشافية الكافية ٢-٧٢٨ .

(٢) ينظر: الكتاب١- ٣٨٤، ٤/٢- ٨٩، ٩٢، ١٨.

(٣) ينظر: المقتضب ٤-١٦٦، ٤٠٠.

(٤) ينظر: الكتاب ١-٣٨٤، ٤٠٠ / ٢-٨٩، ٩٢، ١١٨.

لكننا إذا أمعنا التـركيبَ الذى يردُ فيـه الحالُ نجد أن الحالَ إنما تُنْصَب لإسـقاطِ حرفِ الجر السابقِ عليها فى كل صورها اللفظية.

واستدلُّ علـى ذلك بما فهمه النحـاةُ من أن الحالَ مفعـولٌ فيها الأمرُ، فـعندما أقول: جئت راكبًا؛ فإن الأصلَ: جئت فى حالِ ركوب، وأن الحالَ حدثٌ، ولابد من التعبيـرِ بالحدثِ ومحدثه؛ ولذا فإن التقديرَ الأكثـرَ صحةً أن يكون: جئت فى حالِ راكبٍ، حُـذفَ حرفُ الجـر، فنصب ما بعده على نـزعِ الخافضِ، ولأن لفظَ الحالِ تدل بمدلولها على ما يؤديه سياق كلمة (راكب)، وعلاقتها بما قبلها، فكأننى أكرر اللفظَ مـرتين فى الجملةِ، مـرة بلفظه، وأخرى من المقـامِ والسيـاق، فآثرت العربيةُ حـذفَ اللفظ، فانتقلت العلامةُ الإعرابيـةُ الدالةُ على حـــذف الخافضِ إلى ما يـليه، فأصبح الحالُ فى حـــالِ نصبٍ دائـــم[1]. وهذه الفكرةُ مـفصلةٌ فى كتاب: نزعِ الخافض - دراسة فى عواملِ النصـبِ فى التراثِ النحوى.

ثانيا: العواملُ التى يجوز لها أن تنصبَ الحال:

جمهورُ النحاة يذهبون إلى أن العاملَ فى الحالِ هو العاملُ فى صاحبِها.

والعواملُ التى تعمل النصبَ فى الحالِ ما يأتى:

- **الفعل المتصرف**: نحو: انطلقَ محمودٌ مسرعًا.

(مـسرعًـا) حالٌ منصـوبة من الفـاعل (محـمود)، والـعاملُ الفـعلُ المتصـرفُ (انطلق).

- **الصفةُ المشتـقةُ المتصرفة**: (اسم الفاعل وصيغ المبالغـة، واسم المفعول والصفة المشبـهة)، نحو: إنها مـحمودةٌ الخُـلُـقُ سامـيًا - على كاتبٌ الدرسَ دقيـقًا - هو شـرَّابٌ الدواءَ مُـرًا - إنه حَـذِرٌ الخطر وهو يؤدى الـلُّـعْـبـة - هو طـاهر الثـوب مصليًا.

(ساميا) حال من (الخلق) والعاملُ فيها اسم المفعول (محمودة)، و(دقيقا) حالٌ من (الدرس)، والعاملُ فيـها اسمُ الفاعل (كاتب)، و(مـرا) حال من (الدواء)، والعاملُ

---

(١) ينظر: المقتضب ٤-١٦٦، ٤٠٠.

فيها صيغةُ المبالغة (شراب)، والجملةُ الاسميةُ (وهو يؤدى) فى محل نصب، حال من الفاعل المستتر فى (حذر)، والعامل فيها صيغةُ المبالغة (حذر)، و(مصليا) حال من الضميرِ المستترِ فى (طاهر)، والعاملُ فيها الصفةُ المشبهةُ (طاهر).

- المنسوب: وهو شبيهٌ بالصفةِ المشتقةِ، نحو: أنا قرشىٌّ مفتخرًا، وأنا إسلامىٌّ عزيزًا، وهو مصرىٌّ معتزا.

كل من: (مفتخرا، وعزيزا، ومعتزا) أحوالٌ منصوبةٌ، والعاملُ فيها الأسماءُ المنسوبةُ: (قرشى، وإسلامى، ومصرى).

- مثل: الفعل الجامد: نحو: نعم، وبئس، وحبذا، ولا حبذا، وفعلى التعجب، ولا يعمل فى الحالِ من الأفعالِ الجامدة (ليس وعسى)، وذلك نحو: ما أسرع محمدا لاعبًا - حبذا محمودٌ شارحًا - نعم المتحدثُ محمودٌ صادقًا - بئس المبلِّغُ سميرًا كاذبا.

(لاعبا) حال من المفعول به (محمدًا)، والعاملُ فيها فعلُ التعجب الجامُد (أسرع)، و (شارحا) حال من المخصوصِ بالمدحِ (محمود)، والعاملُ فيها فعلُ المدح (حب)، و(صادقا) حال من (محمود)، والعاملُ فيها فعلُ المدحِ (نعم)، و(كاذبا) حال من (سميرًا)، والعاملُ فيها فعلُ الذم (بئس).

- الصفة المشتقة الشبيهة بالفعلِ الجامدِ: وهى اسمُ التفضيلِ، حيث يقصرُ عن الصفةِ المشتقة المتصرفةِ فى عدم قبوله العلامةَ الدالةَ على العدد أو النوع مطلقا، نحو: هو أطولُهم قامةً منتصبًا.

(منتصبا) حال من الضمير المستتر فى (أطول)، والعاملُ فيها اسمُ التفضيل (أطول).

- ويلحق بالصفاتِ المشتقةِ غيرِ المتصرفة (مثل وشبه):

فتقول: إنه مثل أخيه محترمًا، وأنت شبهُ علىٍّ ماهرًا، وفلان قائمًا مثلُه قاعدًا، وفلانٌ قائمًا مثلُك قاعدًا. (محترما) حالٌ من الضميرِ الغائب، والعاملُ

فيـها (مـثل)، حيثُ إنهـا بمعنى (مثـيل) أو (يماثل)، وكـذلك العامـلُ في الحالِ (ماهرا) شبه، والعاملُ في الحالين (قائما وقاعدا) مثل ما سبق.

- والمصادر: سواء أكانت صريحةً، نحو: تنظيمي الكتبَ مرتَّبـةً. حيث (مرتبةً) حال من (الـكتب)، والعاملُ فـيها المصـدرُ الصريحُ (تـنظيم). أم مقـدرةً بالحرفِ المصدرى والفـعل، نحو: أعجـبني نظرتك إليه مقـدَّرًا.، أى: أن تنظرَ.(مـقدرا) حال من كافِ المخاطبِ فى المضاف إلى (نظرة)، والعاملِ فيها المصدر (نظرة).

- اسم الفعلِ: نحو: نَزالِ مسـرعًا، صهْ ملتزمًا، إليك الـكتابَ جديدًا، عليك زيدًا راكبا. كلٌّ من: (مسرعـا وملتزما وجديدا وراكبا) حالٌ، والعاملُ فـيها أسماءُ الأفعال: (نزال، وصهْ، وإليك، وعليك).

- ما تضـمن معنى الفعلِ دونَ حـروفه، نحو: أسمـاء الإشارة، وحرف التشـبيه (كأن)، وحرف الرجاء (لعل)، وحرفَ التمنى (ليت)، وحروف الجر، والظروف، وحرف النداء، والاستـفهام التعظيـمى، والتعجب التعظيـمى، والتنبيه، والتشـبيه بدون حروفه.

من ذلك: هذا هو الأولُ فاهمًـا، كأنه الأسدُ إقدامـًا، لعله صديقى مصافـيًا، ليتَه محمدٌ مقبِـلاً، الطفلُ فوق الكرسىِّ باكيًا، على عند أخيه زائرًا، يا ربنا منعمًا حققْ آمالنا، يا جارة ما أنت جارةً، يا له كريمًا.

(فاهما) حال من (الأول)، والعاملُ فيها اسم الإشارة (هذا).

(إقداما) حال منِ ضمير الغـائب فى (كأنه)، والعاملِ فيها حرف التشبيه (كأن).

(مصافيا) حال من ضمير الغائب اسم (لعل)، والعاملُ فيها حرفُ الرجاء.

(مقبلا) حال من اسم (ليت)، والعاملُ فيها حرفُ التمنى.

(باكيا) حال من (الطفل)، أو من الضميرِ فى الخبرِ المحذوف، والعاملُ فيها شبهُ الجملةِ الظرفية (فوق الكرسى). وكذلك (زائرا) حال عاملها الظرف (عند).

(منعما) حال من المنادى (رب)، والعامل فيها حرفُ النداء (يا).

(جارة) حال من الضمير، والعامل فيها الاستفهام التعظيمى (ما أنت؟).

(كريما) حالٌ من ضميرِ الغائب، والعاملُ فيها التعجبُ التعظيمى (يا له).

ومنه قولُ النابغة:

كأنه خارجًا من جنب صفحته سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوْهُ عند مُفْتَأدِ[1]

وكذلك: ها أنا زيدٌ قائمًا عند من جوَّز مجيءَ حرفِ التنبيه بدون اسمِ الإشارةِ[2]. إذ الصوابُ الراجحُ أن تقول: ها أنا ذا زيدٌ قائما.

محمد كعلى فاهما - محمد كعلىٍّ مُقْبِلاً.

ومنه قولُه تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾. [هود: ٧٢].

محمد قائمًا كمحمود قاعدًا. حيث (فاهما) حال، عاملها حرف التشبيه، و(مقبلا) حال، العاملُ فيها التشبيهُ دون حروفه، حيث التقدير: (محمد يشبه عليا مقبلا).

الحظ العاملَ فى الحالِ (شيخا)، وهو اسمُ الإشارةِ، والعاملُ فى الحالين (قائما وقاعدا)، وهو حرفُ التشبيه.

- معنى التنبيه والتعريف: فيما إذا قيل: «هو زيدٌ منْطلقًا فى حاجتك، وأنا زيدٌ منطلقًا فى حاجتك». (منطلقا) فى الموضعين منصوبةٌ على الحاليةِ من الخبرِ (زيد)، والعاملُ فيها معنى التنبيهِ والتعريفِ. كالإشارةِ فى المبهماتِ فيما إذا قلت: هذا زيدٌ منطلقًا فى حاجتك.

---

(١) السفود: الحديدة التى يشوى بها الكباب، شرب: جمع شارب، مفتأد: المشوى والمطبخ.

(كأنه) حرف تشبيه مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، اسم كأن. (خارجا) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (من جنب) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالخروج. (صفحته) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة. (سفود) خبر كأن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (شرب) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (نسوه) فعل ماض مبنى على الضم المقدر، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية فى محل رفع، صفة لسفود، والتقدير: سفود شرب منسى.(عند) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (مفتأد) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وشبه الجملة متعلقة بالنسيان.

(٢) الرضى على الكافية: ١-٢٠١.

يجب أن يكونَ مبنى صاحب الحالِ معرفةً، ذلك لأن صاحبَ الحالِ محكومٌ عليه بما فيه معنى الحالِ، والمحكومُ عليه يجب أن يكونَ معرفةً حتى يفيد فى المعنى العام؛ لأن الحكمَ على النكرةِ لا يفيدُ غالبًا[1] .

ولقد ذكرنا أن الحالَ بمثابة الخبرِ للمبتدإ الذى هو بمثابةِ صاحب الحال، والمبتدأُ يكونُ معرفةً لأداءِ معنى المعلومية لدى طرفَيِ الحديث، وكى يُبْنَى عليه معنى الإسناد، إسناد الخبر إليه، فالإسنادُ إلى مجهولٍ أو الإخبارُ عنه لا يفيد؛ لذا وجب أن يكونَ معرفةً، أو ما فيه معنى المعرفة، كأن يكون نكرةً متخصصةً. وتتخصص النكرةُ إما عن طريقِ إفادتِها العمومَ والشمول، وإما عن طريقِ تخصيصِ معناها بتضييق إبهامها معنويا.

مواضع مجيء الحال من النكرة:

لا يكون صاحبُ الحال نكرةً إلا بمسوِّغٍ يجعلُها قريبةً من المعرفة، وهو فى ذلك بمثابةِ المبتدإِ نكرةً حيث يحتاجُ إلى مسوغٍ، إما أن يخصصَه ويحددَه فلا يجعله فى مجملِ المبهماتِ، وإما أن يجعلَه يفيد العمومَ والشمولَ بالمعنى أو بالنفى المطلق.

ومسوغاتُ مجيءِ صاحبِ الحالِ نكرةً هى:

أ - تقدمُ الحالِ على صاحبها لفظًا:

فالتقدمُ يفيدُ معنى التخصيصِ والاهتمامِ، وهو مسوغٌ لتقريبِ النكرةِ من المعرفة، ومثالُه قولُ كثيِّر عزة:

لِمَيَّةَ موحِشًا طَلَلُ   يَلُوحُ كأنَّه خِلَلُ[2]

فـ (موحشًا) حالٌ من (طلل)، وهو نكرةٌ، إلا أنه لما تقدمت الحالُ على صاحبها جاز أن يكونَ نكرةً.

---

(1) ينظر: شرح التصريح ١- ٣٧٥ .

(2) (لمية) اللام حرف جر مبنى لا محل له من الإعراب، مية: اسم مجرور بعد اللام، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر مقدم.(طلل) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (يلوح) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر =

ومنه قولُ الشاعر:

ومـا لام نفـسيَ مثلَـها لي لائـمٌ ... ولا سدَّ فقري مثلُ ما ملكت يدي[1]

حيث نصبت (مثل) على الحاليةِ من النكرةِ (لائم)، ذلك لأن الحالَ تقدمت عليها.

ومنه ما ذكرَه سيبويهِ من قولِ الشاعر:

وبالجـسمِ مني بيِّنـًا لو علمـتِـه ... شحوبٌ وإن تستشهدي العينَ تشهدِ[2]

(بيِّنا) حال من النكرة (شحوب)، والمسوغُ تقدمُ الحالِ على صاحبها.

ومنه أن تقولَ: فيها قائمـًا رجـلٌ.

= تقديره: (هو)، والجملة الفعلية في محل رفع، نعت لطلل. (كأنه) حرف تشبيه مبني، لا محل له من الإعراب، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، اسم (كأن). (خلل) خبر كأن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية المنسوخة (كأنه خلل) فى محل نصب، حال من الضمير المستتر فى (يلوح).

(1) المساعد ٢-١٩/ شرح ابن عقيل ٢-٢٥٧ .

(نفسي) مفعول به منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحةُ المقدرة، منع من ظهورها مناسبة الكسرة لضمير المتكلم، والياء ضمير مبنى فى محل جر بالإضافة. (لي) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل نصب، حال من لائم، تقدمت الصفة على الموصوف النكرة فأصبحت حالا. (لائم) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (فقرى) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، وضمير المتكلم فى محل جر بالإضافة. (مثل) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ما) اسم موصول مبنى فى محل جر بالإضافة. (ملكت) فعل ماض مبنى على الفتح، والتاء للتأنيث حرف مبنى لا محل له من الإعراب. (يدى) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وضمير المتكلم فى محل جر بالإضافة، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب.

(2) الكتاب ٢-١٢٣/ شرح ابن الناظم ٣١٩/ المساعد ٢-١٩/ ابن عقيل ٢-٢٢٥.

(بالجسم) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر مقدم. (لو) حرف شرط غير جازم مبنى، لا محل له من الإعراب. (علمته) فعل الشرط ماض مبنى على السكون، وتاء المخاطبة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، مفعول به: وجملة جواب الشرط محذوفة، والتقدير: لو علمته لأنقذتني. ويجوز أن تجعل (لو) حرفا للتمنى لا محل له من الإعراب، والجملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب، وعندئذ لا يحتاج (لو) إلى جواب. (الواو) استئنافية لا محل لها من الإعراب. (إن) حرف شرط جازم، مبنى لا محل له من الإعراب. (تستشهدى) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المخاطبة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل. (العين) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (تشهد) فعل جواب الشرط مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر من أجل الروى، والفاعل ضمير مستتر تقديره: (هي).

ومن النحاةِ من يرى وجوبَ تقدمِ الحالِ -حينئذٍ- لأنها لو تأخرتْ لالتبست بالصفة[1].

ومنه قول ذى الرمة:

وتَحْتَ العَوالِى فِى القُنا مُسْتَظِلَّةٌ ظِبَاءٌ أعارَتْهَا العيونَ الجآذِرُ[2]

أراد: (ظباء مستظلة)، فلما تقدمت الصفةُ (مستظلة) على الموصوف النكرةِ (ظباء)نُصبت على الحالية.

ب - أن يتخصص صاحبُ الحالِ النكرةُ، إما:

١ - إما بوصف:

كما ورد فى قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٨٩]. بنصب (مصدقًا) فى قراءة ابنِ أبى عبلةَ، وكما هو فى مصحف أبى[3]، وهو حالٌ من (كتاب)، وجاز مجيءُ الحالِ من صاحبها النكرةِ حيثُ تخصصت بالصفةِ شبهِ الجملةِ (من عندِ الله)، و (مصدق) بالرفع صفةٌ ثانية لكتاب.

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجى ١-٣٣٩/ الإيضاح فى شرح المفصل ١-٢٤٢/ شرح الكافية لابن الحاجب ١-٤٠.

(٢) الكتاب ٢-١٢٣/ شرح المفصل ٢-٦٤.

(تحت) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (العوالى) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر مقدم. (فى القنا) جار ومجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة، وشبه الجملة توكيد لشبه الجملة السابقة، أو فى محل نصب، حال من العوالى. (مستظلة) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، وهى حال من ظباء. (ظباء) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (أعارتها) فعل ماض مبنى على الفتح، والتاء للتأنيث حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير الغائبة مبنى فى محل نصب، مفعول به أول. (العيون) مفعول به ثان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الجآذر) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الفعلية (أعارتها العيون الجاذر) فى محل رفع، نعت للظباء.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١-٢٤٦/ إملاء ما من به الرحمن ١-٥٠/ الجامع لأحكام القرآن ٢-٢٦/ تفسير الفخر الرازى: ٣-١٦٣/ الكشاف ١-٦٤/ المحرر الوجيز ١-٣٨٩/ البيضاوى ١-٧٥/ الدر المصون ١-٢٩٧.

ومنه قولُ الشاعر:

نَجَّيْت يا ربُّ نوحًا واستَجَبْت له — فى فلك ماخرٍ فى اليَمِّ مشحُونَا

حيث نصب (مشحونا) على الحالية من النكرة (فلك)، وهى مختصة بالصفة (ماخر)، فلما وُصِفَت قَرُبَت من المعرفة.

ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ الرَّحْمَنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ﴾ [الشعراء ٥].

٢ - وإما بإضافة إلى نكرة:

كما هو فى قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾ [فصلت ١٠].

العامَّةُ على نصبِ (سواء)، إما على الحاليةِ من ضميرِ الغائبةِ فى (فيها)، أو فى (أقواتها)، وهو عائد على الأرضِ فى الآيةِ السابقة.

وإما على الحاليةِ من (أربعة)، وهى نكرةٌ تخصصت بالإضافة إلى (أيام)، فالأيامُ الأربعةُ مستويةٌ للسائلين، لا زيدٌ ولا نقص، ويقوِّى الرأىَ الأخيرَ قراءةُ سواءٍ بالجر، فتكون صفةً لأربعةِ أيام[1].

٣ - وإما بإعمال صاحب الحال النكرة فيما بعده:

قد يكون تخصيصُ النكرةِ ناشئا من ذكرِ معمولِها بعدها؛ لأن المعمولَ يحددُ الجهةَ المعنويةَ للعاملِ الاسمِ النكرة، فيخصصه ويقربه من المعرفة، كأن تقول: عجبتُ من طالبِ الامتحانَ متكاسلاً، بنصب (متكاسلا) على الحاليةِ من (طالب) وهى نكرةٌ، لكنها تخصصت بذكرِ معمولِها (الامتحان)، حيث حدد جهتَها المعنويةِ.

---

(١) ينظر: الكشاف ٢-٣٢٦/ البيان فى غريب إعراب القرآن ٢-٣٣٧/ الدر المصون ٦-٥٧.
وفى (سواء) قراءة بالرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هى سواء للسائلين.
وتوجه قراءة النصب كذلك على أن (سواء) مصدر لفعل محذوف، والتقدير: تستوى استواءً.

ومثل ذلك: أعجبت بمقبلٍ على الخير مخلصًا، وله عشرون جنيها كاملةً.

٤- وإما باسم التفضيلِ المقرونِ بحرف الجر (من):

قد يكون تخصصُ النكرة باستخدامِ اسمِ التفضيلِ المقرونِ بحرفِ الجرِّ (من)، حيث إن التفضيلَ يحتاج إلى مفضلٍ، ومفضلٍ عليه، فإذا كان أحدُهما نكرةً، والآخر معرفةً، فإن النكرةَ تتخصص بمقارنتها بالمعرفةِ بوساطة معنى التفضيل، فإذا قلت: أعجبْتُ بخيرٍ من عليٍّ مجيبًا، فإن النكرةَ (خير) قد تخصصت بتفضيلها على المعرفةِ فى حالِ كونِ صاحبِ النكرةِ مجيبًا، فجاز مجيءُ الحالِ من النكرةِ -حينئذ- لأنها تخصَّصَت.

٥- وإما بعطف المعرفةِ على النكرةِ، وهما صاحبا الحال:

يتخصص صاحبُ الحال النكرةُ إذا عطف عليه صاحبُ الحالِ نفسه المعرفةُ؛ لأن المعطوفَ والمعطوفَ عليه يشتركان فى جهاتٍ معنويةٍ واحدةٍ، فإذا قَصُر أحدُهما فى جهةِ التنكيرِ، فإن الآخرَ يقويِّه إذا كان معرفةً، فإذا قلتَ: جاء أصدقاءُ وأحمدُ راكبين، فإن صاحبَ الحالِ (أصدقاء)، وهو نكرةٌ، يتخصص بعطف صاحب الحال - نفسها - المعرفةِ (أحمد) عليه، فهما - أى: النكرة والمعرفة - يشتركان فى أنهما - معا - صاحبُ الحال (راكبين)، فجاز أن تأتى الحالُ من النكرةِ -حينئذ.

ومن الأمثلة: هذا رجلٌ وعبدُ اللهِ منطلقَيْن، وهؤلاء ناسٌ وعبدُ الله منطلقِين.

جـ - أن يُسبقَ صاحبُ الحال النكرة بنفيٍ أو نهي:

إذا سبق صاحبُ الحال النكرةُ بنفيٍ أو نهى فإنه يتخصص، ويصبحُ قريبًا من المعرفةِ، ذلك لأن النفيَ أو النهيَ مع النكرة يفيد معنى الشمولِ والعمومِ، وهو معنى يدل على الاستغراقِ، والاستغراقُ بمثابة التحديد.

ففى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]، فإن الجملةَ (ولها كتاب معلوم) فى محل نصبٍ على الحاليةِ من (قرية)، وصاحبُ الحال نكرةٌ تخصصت بسبقِها بالنفيِ بواسطةِ الحرف (ما)، فأعطى معها معنى الاستغراق، ولذلك فقد سبقت النكرةُ بـ(من) الاستغراقيةِ.

ويمثل لوقوع صاحبِ الحال نكرةً بعد النفى بقولِ الراجز:

ما حُمَّ من موتٍ حِمىً واقيًا ولا ترى من أحدٍ باقيًا[1]

حيث نصب (واقيا) على الحالية من (حِمىً) وهو نكرةٌ، لكنها سبقت بالنفى (ما)، فقربت من المعرفة، حيث شمل معناها الاستغراقَ والشمولَ.

وإذا احتسبنا (ترى) بصريةً فإن (باقيا) تكونُ حالاً من النكرةِ (أحد)، وقد شملت الاستغراقَ والشمولَ، حيث سبقت بأداةِ النفى (لا)، كما أنها سبقت بحرفِ الجر الاستغراقيِّ (مِنْ).

ومن مجيء الحالِ من صاحبِها النكرةِ قولُه تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، حيث إن الجملةَ الاسميةَ (لها منذرون) فى محل نصب على الحاليةِ من النكرةِ (قرية)، وقد سوغ مجيءَ صاحبِ الحالِ نكرةً فى هذا الموضعِ سبقُه بحرف النفيِ (ما).

ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام ٥٩]، حيث الجملةُ الفعليةُ (يعلمها) فى محلٍّ نصب على الحاليةِ من النكرةِ (ورقة)، وتلحظ سبقَ صاحبِ الحال بحرفِ النفى (ما) وحرفِ الاستغراق الزائد (مِنْ).

ومثالُ النكرة التى سُبقت بنهى، فتخصصت، فقربتْ من المعرفةِ، فصَحَّتْ صاحبًا للحال قولُ قطرى بن الفجَاءة، وينسب للطرماح:

لا يركنَنْ أحدٌ إلى الإحجام يومَ الوغَى متخوِّفًا لحمامِ[2]

(١) (حم) فعل ماض مبنى على الفتح مبنى للمجهول. (من موت) شبه جملة متعلقة بـ (واقيا)، (حمى) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها التعذر. (لا) حرف نفي مبنى، لا محل له من الإعراب، (ترى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وفاعله مستتر تقديره: أنت. قد تحسب ترى بصرية فتحتاج إلى مفعول واحد، وقد تحسب علمية فتحتاج إلى مفعولين. (من) حرف جر زائد مبنى، لا محل له من الإعراب. (أحد) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، (باقيا) منصوب على الحالية من أحد حيث ترى بصرية، أو منصوب على أنه مفعول به ثان لترى العلمية.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ٢-٢٦٢/ المساعد ٢-١٨/ شرح ابن الناظم ٣٢٠/ شرح التصريح ٢-٣٧٧/ معجم الشواهد العربية ١-٣٧٦.

حيث (متخوفا) حالٌ من (أحد)، وهو نكرةٌ تخصصت بالنهيِ السابق عليها (لا)، فأصبح معناها فيه الاستغراقُ والشمولُ مما يقربها إلى المعرفة.

ومنه كذلك: «لا يبغِ امرؤٌ على امرئٍ مستسهلاً»، حيث (مستسهلا) حالٌ من الفاعلِ النكرةِ (امرؤ)، وهو مسبوقٌ بـ(لا) الناهيةِ، فأصبح معناه فيه استغراقٌ وشمول، فيكون قريبًا من المعرفة.

د - أن يسبقَ صاحبُ الحالِ النكرةُ باستفهامٍ:

إذا سبقت النكرةُ باستفهامٍ جاز أن تكونَ صاحبةً للحالِ، ذلك لأن النكرةَ - حينئذ - تلبس معنى الاستغراقِ أو الشمولِ، ولذلك فإنها غالبًا تسبقُ في هذا الموضعِ بـ(مِنْ) الاستغراقيةِ، فتقول: هل يوجدُ أحدٌ فاهما ؟ وهل يوجدُ من أحد فاهما ؟[1]. وكلمة (أحد) في الموضعين تعني: (أي أحد)، وهذا يؤدي معنى الاستغراقِ والشمولِ، ذلك لأن السؤالَ ليس مخصصًا بمعين، ولا بواحد مبهم، وإنما يشمل كلَّ الأفراد الموجودين، والسؤالُ عن حال كون أيٍّ منهم فاهمًا، و (فاهما) في كلا الموضعين حالٌ منصوب.

ويمثلون لذلك بقول الطائي:

يا صاحِ هل حُمَّ عيشٌ باقيًا فترى   لنفسكَ العذرَ في إبعادها الأملا[2]

= (لا) حرف نهي مبني، لا محل له من الإعراب. (يركنن) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المباشرة، في محل جزم، ونون التوكيد حرف مبني لا محل له من الإعراب. (أحد) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إلى الإحجام) شبه الجملة متعلقة بيركن.

(يوم) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة متعلق بيركن. (الوغى) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة. (الحمام) شبه جملة متعلقة بالتخوف.

(1) من الأمثلة التي تسبق فيها النكرة باستفهام ويستحب سبق النكرة بحرف الاستغراق (من) أن تقولَ: هل من إله غير الله ؟ هل من خالق غير الله ؟ . . .

(2) (يا) حرف نداء مبني، لا محل له من الإعراب. (صاح) منادى مبني على الضم المقدر، فتقديره: يا صاحب. (هل) حرف استفهام مبني، لا محل له من الإعراب. (حم) فعل ماض مبني على الفتح مبني للمجهول. (عيش) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (باقيا) حال منصوبة من عيش، وعلامة نصبها الفتحة. (فترى) الفاء حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب، ترى: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وفاعله مستتر تقديره: أنت، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر لمبتدأ =

حيث (باقيا) حال منصوبة، وعلامةُ نصبها الفتحةُ، وصاحبُ الحالِ النكرةُ (عيشٌ) وهو نائبُ فاعل، وهو نكرةٌ سُبِقَتْ بحرف الاستفهامِ (هل)، فقرَّب الاستفهامُ النكرةَ من المعرفةِ، لأنه جعلَها تعنى الاستغراقَ والشمولَ.

هـ - أن تكونَ جملة الحال مصدرةً بالواو:

يذكر بعضُ النحاة أن جملةَ الحالِ إذا كانت مصدرةً بواو الابتداءِ أو واو الحالِ فإنَّ صاحبها يجوزُ أن يكونَ نكرةً، ويقيدُ النحاةُ الحاجة إلى ذلك في الإيجاب لا النفي، ذلك لأن النفي مسوغٌ لمجيءِ الحال من النكرةِ، لكنه لا مانعَ من وجودِ مسوغين في الجملةِ الواحدةِ.

يمثل لذلك بقوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾[1]. [البقرة ٢٥٩]. حيث الجملةُ الاسمية (هى خاوية) المكونةُ من المبتدإ (هى)، والخبرِ (خاوية)، جملةٌ في محل نصبِ على الحالية، وصاحبُ الحالِ (قرية)، وهو نكرةٌ، ذلك لأن جملة الحال مصدرةٌ بواوِ الحال أو الابتداء.

▪ محذوف، والتقدير: فأنت ترى. وهى جواب الاستفهام: هل حم عيش. (لنفك) جار ومجرور ومضاف إليه مبنى، وشبه الجملة متعلقة بالرؤية. (العذر) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (فى إبعادها) جار ومجرور ومضاف إليه مبنى، وشبه الجملة متعلقة بالعذر. (الأملا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة والألف للإطلاق.

(١) فى قوله تعالى: ﴿وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ عدة أوجه إعرابية:

أحدها: ما ذكر فى أعلى الصفحة.

ثانيها: أنها فى موضع جر، نعت لقرية، والواو لإلصاق الصفة بالموصوف، أو لشبهها بالجملة الحالية. و(على عروشها) متعلقة بخاوية.

ثالثها: (على عروشها) بدل من (على قرية) فى محل نصب، وتكون جملة (وهى خاوية) اعتراضية، أو حالية. والتقدير: على قرية على عروشها.

رابعها: (على عروشها) صفة لقرية، والتقدير: على قرية ساقطة على عروشها.

خامسها: أن تكون جملة (وهى خاوية) حالا من العروش، أو حالا من المضاف إليه: فى عروشها، والأخير ضعيف مع جوازه. ينظر: الإملاء ١-١٠٩/ الدر المصون ١-٦٢٢.

سادسها: أن تكون حالا من فاعل (مر).

ومنه قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ﴾. [البقرة: ٢١٦][1].

حيث كلٌّ من جملتى (هو خير لكم، هو شر لكم) فى محل نصب على الحاليةِ من النكرةِ (شيئا) في الموضعين، ذلك لأن كلا منهما صُدِّر بواوِ الابتداءِ أو واوِ الحالِ.

ومثلُ ذلك أن تقولَ: خرجت عجوزٌ من دارها وهى تهرول، فالجملةُ الاسميةُ (وهى تهرول) حالٌ من النكرةِ (عجوز)، وقد جاز ذلك حيث صدرت جملة الحالِ بالواو، أما شبهُ الجملةِ (من دارها) فهى متعلقة بالخروج.

وقول الشاعر- وينسب إلى قيس بن ذريح:

مضى زمنٌ والناسُ يستشفِعُون بى فهل لى إِلَى لَيْلَى الغداةَ شفيع[2]

---

(١) يرى ابن جنى والزمخشرى أن كلا من جملتى: (وهو خير لكم)، و(هو شر لكم) فى محل نصب على الصفة من (شيئا)، وذكرت الواو فى صدر الجملة لأن صورتها صورة الحال، فكما تدخل الواو عليها وهى حالية، تدخل عليها وهى صفة، والواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، لكن النحاة يردون ذلك.
ينظر: الكشاف ١-٥١١/ إملاء ما منَّ به الرحمن ١-٩٢/ الدر المصون ١-٥٧٦، ٥٢٧.
(القتال) نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة. (عليكم) شبه جملة متعلقة بالكتابة.
(وهو كره لكم) الواو ابتدائية أو حالية حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، ضمير الغائب مبنى فى محل رفع، مبتدأ، (كره) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية فى محل نصب، حال من القتال. (لكم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل رفع، نعت لكره.

(٢) ينظر: المساعد ٢-١٩/ مغنى اللبيب ٢-٤٣٢.
(مضى) فعل ماض مبنى على الفتح المقدر. (زمن) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (والناس) الواو للابتداء أو للحال، حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، الناس مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (يستشفعون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر المبتدإ (الناس)، والجملة الاسمية (والناس يستشفعون) فى محل نصب حال، (بى) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالفعل (يستشفع). (الفاء) تعقيبية لا محل لها من الإعراب. (هل) حرف استفهام مبنى لا محل له من الإعراب. (لى) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر مقدم، أو فى محل نصب، حال، (إلى ليلى) جار ومجرور وعلامة جره الفتحة المقدرة، حيث منعه من الصرف، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر مقدم، أو فى محل نصب حال. (الغداة) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، متعلق بشفيع. (شفيع) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

الجملة الاسمية المصدرة بالواو (والناس يستشفعون) فى محل نصب على الحالية من (زمن)، وهو نكرةٌ، وجـاز أن تكونَ النكـرةُ صاحـبـةَ الحـالِ فى هذا الموضع لتصدرِ جملةِ الحالِ بالواوِ.

و - قد تأتى الحال من صاحبها النكرة بلا مسوغ:

من الأمثلة التى ذكـرها النحاةُ لمجيء الحالِ من النكرة بلا مسـوغ من المسوغات السابقةِ قولهم: «علـيه مائةٌ بيضًا»[1]. حيث (بيضا) حالٌ من (مائة) وهى نكرةٌ، وليس فيها مسوغ مما سبق.

لكننا نجد أن من النحاةِ من يجعل المسوغَ مثيلاً للمسوغ بالابتداءِ بالنكرةِ في هذا الموضعِ، حيث المبتدأ؛ النكرةُ (مـائة)، وخبرُه شبهُ الجملةِ المتقـدمةِ (عليه)، وجاز الابتداءُ بالنكرةِ ،لأنه تقدم عليها الخبرُ شبهُ الجملةِ فتخصصت.

كمـا أننا نجـد أن من النـحـاةِ من يجعـل (بيـضا) فى هـذا الموضـع تمـيزاً للنكرةِ (مائـــة)[2]، ولكن الجمـهورَ يـردُّ عليـهم بأن تمييزَ (مـائـة) لا يكون إلا مفردًا مجرورًا، و (بيضا) جمع منصوب.

وفى الأثر: عن عـائشـةَ زوجِ النبى - ﷺ - أنها قـالت: «صلى رسـولُ الله - ﷺ- وهو شـاكٍ، فصلى جـالسًا، وصلى وراءه قومٌ قـيـاما، فـأشار إليـهم أن اجلسُوا. . .»[3]. حيث (قيـاما) انتصبت على الحاليـةِ من النكرة (قوم) بلا وجود مسوغ مما ذكر سابقا، وإن كان الأثرُ مرويًا بالمعنى فهو واقعٌ لغوى.

ملحوظة:

صاحبُ الحالِ يرتبط بـحدثٍ فى الجملةِ الأساسِ، ثم تأتى الحالُ التى تتضمنه لتربطَه بحـدث آخرَ غيـرِ الحدثِ الأول، وتكونُ عـلاقتُه بكل حـدثٍ من الحدثْين علاقةً منفـصلةً عن الآخرِ، فإذا عرفنا أن العـلاقةَ بين أجزاءِ الجملةِ؛ مهـما كانت

(1) ينظر: الكتاب ٢ - ١٢٢/ شرح التصريح: ١ - ٣٧٨.

(2) ينظر: الكتاب ٢ - ١٥٩.

(3) الموطأ ١- ١٣٥ باب (صلاة الإمام وهو جالس).

هذه الأجزاءُ أساسًا فى الركنين أم فضلات، إنما هى علاقةٌ معنويةٌ، فإن الحالَ قد تغيرُ معنى صاحبها بالنسبةِ للأحداثِ التى يرتبط بها فى الجملة، وقد لا تغيره. فإذا قلت: جئتُكَ راكبًا، فإن راكبًا حالٌ من الفاعلِ ضمير المتكلمِ فى (جئت)، وتلحظ أن صاحبَ الحالِ فاعلٌ فى الأساس، وفاعلٌ فى الحالِ.

وإذا قلت: شاهدت الشجرةَ مشذبةً، فإن صاحب الحالِ فى الأساس وفى الحال مفعولٌ به.

أما إذا قلت: جئتكَ مجبرًا مضطرًا، فإن صاحبَ الحالِ فاعلٌ فى الأساس، ومفعولٌ به فى الحال؛ حيث إنه نائبُ فاعل.

وقولك: أكلت التفاحةَ ناضجةً، يجعل صاحب الحالِ مفعولا به فى الأساس، وفاعلا فى اللفظفى الحال، وإن كان مفعولاً به فى المعنى فى الحالِ. لكن ذلك يتضح فى اللفظِ والمعنى فى القولِ: عاقبتُ الطفلَ عابثًا.

وفى يسرٍ يمكن لك أن تدركَ هذه الفكرةَ.

الصور التى تأتى عليها الحالُ

ترد الحالُ فى الجملةِ العربيةِ على عدةِ صور، حيثُ تكون اسمًا، وجملةً، وشبهَ جملة.

أولا: الحال اسمًا:

تأتى الحالُ فى صورةِ الاسمِ قسمًا من أقسامِ الكلمةِ على عدةِ مبانٍ، تجمعُ بين الاشتقاقِ والجمودِ.

أ - الحالُ اسمًا مشتقًا:

المبنى الأمثلُ - صيغيا - للحالِ أن تأتىَ فى صورةِ الصفة المشتقة، ذلك لأنها صفةٌ لصاحبها أثناءَ إحداثِ حدثٍ ما، وهذا المفهومُ يكونُ من خلالِ الصفاتِ المشتقة؛ لأنها تدلُّ على صفةٍ وصاحبها، فتكون الحالُ قد دلتْ على صاحبِها ووصفِه، ولذلك فإنه يُفترضُ وجودُ ضميرٍ كامنٍ فى الصفةِ المشتقةِ يعودُ على ما تعودُ عليه، ويتطابقُ معه فى العددِ والنوعِ.

فإذا قلت: هي الدارُ التي خرجا منها هاربَيْن، ثم عادَا إليها آمنَيْن، فإن الحالَيْن: (هاربين، وآمنين) يصفان ألفَ الاثنين في كل من: (خرجا، وعادا) أثناء إحداثِ الحدثَيْن: (الخروج والعودة)، وتلحظ المطابقةَ بين الحالِ وألفِ الاثنين في التذكيرِ والتثنيةِ.

ويمكن لك أن تلحظَ الحالَ الصفةَ المشتقةَ في كلٍّ من:

تبادلْنا الرسائلَ متفاهمين. (متفاهمين) حال منصوبة، وعلامةُ نصبِها الياءُ لأنها جمعُ مذكر سالم، وصاحبُها ضميرُ المتكلمين الفاعل (نا).

استلمْنا الكتابَ جديدًا. (جديدًا) حال من (الكتاب).

﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]. (ضعيفا) حال من نائب الفاعل (الإنسان).

﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ﴾ [الدخان: ٣٨]. (لاعبين) حال من ضميرِ المتكلمين الفاعل (نا).

ب - الحال اسمًا جامدًا:

مجيءُ الحالِ صفةً مشتقةً ليس لازمًا، وإنما هو غالبٌ فيها، ذلك لأن الحالَ قد تأتي اسمًا جامدًا، وحينئذ فإن النحاةَ يحصرون المواضعَ التي تأتي فيها على هذا الجمود؛ لأنه مخالفٌ لما تجيءُ عليه على الأصلِ، وهو الاشتقاقُ.

والجمودُ في مبنى الحال قد يكون بسببِ المصدريةِ أو غيرها.

١- الحال مصدرًا:

يعترضُ جمهورُ النحاة على أن تأتيَ الحالُ مصدرًا؛ لأنها يجب أن تتحدَ مع صاحبِها في المعنى، وهم يحصرون المصادرَ التي وردَتْ أحوالاً، سواءٌ أكانت:

- نكرةً، نحو: قتلتُه صبرًا، ولقيتُه فجاءةً ومفاجأةً، وكفاحًا، ومكافحةً، ولقيتُه عيانًا، وكلمته مشافهةً، وأتيتُه ركضًا، وعدْوًا، ومشيًا، وأخذْت ذلك عنه سماعًا أو سمعًا.

- أم كانت معرفةً، نحو: أرسلها العراكَ، مررت بهم الجمَّاءَ الغفيرَ، وطلبته جهدَكَ، آمنت بالله وحدَه. وهم يؤوِّلون هذه المصادرَ:

إما بالوصفِ المشتق، فيكون التقديرُ: قتلتُه صابرًا ، وأتيته رَاكِضًا، وعاديًا، وماشيًا... إلخ.

وإما على حذفِ مضافٍ، فيكون التقديرُ: قتلته ذَا صبر، وأتيته ذَا ركضٍ، وذَا عَدْو، وذا مَشْيٍ.... إلخ.

وإما على احتسابها مفعولاً مطلقًا لفعلٍ محذوف، وهو الحالُ، فيكون التقديرُ: قتلته أصبرُ صبرًا، وأتيتُه أركُضُ ركْضًا، وأعْدُو عَدْوًا، وأمشِي مشْيًا.. .الخ.

وأكثر النحاة يذهبون إلى أن هذه المصادرَ موضوعةٌ بمعنى الحالِ، فيكون معنى: جاءَ زيدٌ مشيا، أى: ماشيًا.

وهم يختلفون فيما بينهم بين كونها سماعيةٌ أو قياسيةٌ، ويذهب المبردُ إلى أنها قياسيةٌ بشرطِ دلالةِ الفعلِ على الحال. أما جمهورُ النحاة وعلى رأسهم سيبويه فإنهم يذهبون إلى كونها سماعيةٌ.

ولم يقرّ جمهورُ النحاة القياسَ على ما سبقَ من مجيءِ المصدرِ حالاً إلا فى ثلاثةِ مواضعَ، وهى:

أولها: المصدرُ الواقعُ بعدَ خبرٍ معرف بالألف واللامِ الدالةِ على الكمالِ، نحو: أنت الرجلُ علْمًا، هو العاقلُ أدبًا ونُبْلاً. المصدرُ (علما) وقع بعد الخبرِ (الرجل)، وهو معرفٌ بالألفِ واللامِ، ودالٌّ على الكمال، أى: معنى الرجولةِ الكاملة، وتلمس ذلك فى المصدرِ (أدبا) المذكورِ بعد الخبر المعرفِ بالألفِ واللام الدالةِ على كمالِ الصفةِ (العاقل). ويكون التقديرُ: أنت الرجل فى حالِ علمٍ، وهو العاقل فى حال أدبٍ ونبلٍ.

ثانيها: المصدرُ الواقعُ بعد خبرٍ يشبَّهُ به مبتداه، نحو: أنت عنترةُ شجاعةً، حافظٌ زهيرٌ شعرًا، إنه حاتمٌ كرمًا. فأنت تلحظُ أن ضميرَ المخاطبِ (أنت) مشبهٌ

بعنترةَ فى معنى الشجاعة، فوقع المصدرُ المنصوبُ بعد خبرٍ مشبه به المبتدأ، فيكون المصدرُ حالاً، ويكون التقدير: أنت تشبهُ عنترةَ فى حالِ كونِكَ شجاعًا، أي: فى حالِ الشجاعةِ.

يتضح ذلك فى تشبيهِ حافظٍ بزهير حالَ كونِهِ شاعراً، أى: فى حالِ شعرٍ، وهو مشبه بحاتم فى حالِ الكرمِ.

ثالثها: ما وقع بعدَ (أمَّا) نكرةً فاصلاً بينها وبين فاءِ الجزاءِ والجوابِ الملازمة لها. نحو: أمَّا علما فعالم، وأما العلمَ فعالمٌ. يقال فيما إذا وُصف إنسانٌ بالعلمِ، فيقال هذا لإرادةِ أنه: مهما يُذكرْ إنسانٌ فى حالِ علم فالذى ذُكرَ عالمٌ . وكأنه يُنكر ما وُصف به من غيرِ العلم.

وللعرب فى المصدرِ الواقعِ بعد (أمَّا) التفصيليةِ فى هذا التركيبِ استعمالاتٌ:

- إذا كان معرفةً فإن بنى تميم يوجبون الرفعَ، والحجازيون يجيزون فيه النصبَ والرفعَ.

أما إذا كانَ نكرةً فإن التميميينَ يجيزون فيه النصبَ والرفعَ، ويوجب الحجازيونَ نصبَه.

وللنحاةِ فيه أوجهٌ إعرابيةٌ:

إذا كان معرفةً منصوبةً فإنه يعرب مفعولاً لأجله عند سيبويه، ومن النحاةِ من ينصبه على أنه مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ، ويكون التقديرُ: مهما تذكرِ العلمَ فعالمٌ.

أما الأخفشُ فإنه يجعل نصبَه على المصدريةِ بما بعد الفاء، ويكون التقديرُ: مهما يكنْ من شيءٍ فهو عالم العلمَ. ويكون مصدراً مؤكداً[1].

أما إذا كان نكرةً منصوبةً فإن سيبويه يقرر نصبه على الحاليةِ، ويكون الناصبُ: إما فعلَ الشرط المحذوفَ، والتقدير: مهما يذكر إنسان فى حال علم. . . وإما أن يكونَ الناصبُ ما بعد الفاء، فتكون حالاً مؤكدةً.

(١) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٣١٧.

أما الأخفشُ فإنه ينصبُه على المصدريةِ كما ذكر فى المصدرِ المعرفةِ.

لكننا نذهبُ إلى أن الحالَ تكونُ مصدرًا مطلقًا فى المعنى الذى تكونُ فيه مبيِّنةً لهيئةِ الحدث. ذلك أن المصدرَ حدثٌ، والفعل يتضمَّنُ الحدثيةَ إلى جانبِ زمنها، وإن ما يبينُ هيئةَ الحدثِ يكونُ حدثًا مثلَهُ، وهو المصدرُ، نحو: قتلْتُه على هذا القولِ جهارًا غيرَ ختلٍ، وعلانيةً غيرَ سرٍّ، لقد مات عطشًا...

فإذا استحضرنا الفكرةَ التى أقررْناها سابقًا -وهى أن الحالَ وصفٌ لصاحبها وإخبارٌ عنه- جاز لنا ذلك مع هذه الأحوالِ المبنيةِ من المصادر، وهى مبينةٌ لهيئةِ الحدث، كما إذا حولْنَا الحالَ السابقةَ إلى ما هو معهودٌ من الخبرِ أو الصفة قُلْنا: القتلُ جهارٌ غيرُ ختل، وعلانيةٌ غيرُ سر، الموتُ عطشٌ، ونقول: القتلُ الجهارُ... الموتُ العطشُ.

نقرأُ عند السُّهَيلى: «وإذا قلت: جاء زيدٌ مشيًا؛ عملَ فيه أيضًا لا منْ حيثُ كانَ صفةً لزيدٍ، فإنه لا ضميرَ فيه يعودُ على زيدٍ، ولكن من حيثُ كان صفةً للمصدرِ الذى هو المجيءُ، فيعملُ فيه (جاء) كما يعملُ فى المصدرِ»[1].

وإن كانت فكرةُ العملِ النحوى هى الدافعة إلى ما لحظه السهيليُّ من إعمال الفعل (جاء) فى الحال المصدر (مشيا)، فإنه ربط بين المصدرِ المذكور فى الفعلِ العاملِ وبين الحالِ المصدرِ و الوصفيةِ، بما يدلِّلُ على فكرةِ كونِ الحالِ صفةً لما وضعت له، ويجب أن تتضمنَ ما هو مثله، فإذا بيَّنَّا هيئةَ المصدرِ الكامنِ فى الفعلِ فإنه يكونُ عن طريقِ المصدَرِ؛ لهذا صحت المصادرُ أحوالاً على الإطلاقِ، وعندها لا نحتاج إلى تقديرِ ضميرٍ فى الحال، أو تضمنِها له؛ لأنها تكونُ مساويةً فى المبنى لصاحبها، أى: حدث لحدث.

وعندما أراد السهيلى أن يبينَ مفهومَ الحالِ قال: «ونعنى بالحالِ صفةَ الفاعلِ التى فيها ضميرُه،أو صفةَ المفعول،أو صفةَ المصدرِ الذى عمل فيها؛ لأن الصفةَ هى الموصوفُ من حيثُ كان فيها الضميرُ الذى هو الموصوف»[2]. فجعل الحالَ من المصدر قسيما للحال من الفاعلِ والمفعول.

---

(١) نتائج الفكر ٣٩٥/ وينظر: شرح الفصولي: ١-١-٢٠١ .

(٢) نتائج الفكر ٣٩٤.

كما أنبه إلى أن الحالَ تكونُ مصدراً إذا كانت نوعًا للفعل، أو ضربًا من ضروبِه. كما ذكر سابقا مما هو مسموعٌ، أو يكون معناه المؤول من نوعِ الفعلِ.

جعل سيبويه مجيءَ الحالِ من المصدرِ سماعية، لا يجوز القياسُ عليها، لكن المبردَ أجاز القياسَ عليها في كلِّ ما كان الفعلُ دالا عليه، أي: إذا ما كانت الحالُ نوعًا للفعل، أو ضربًا من ضروبه، فيجيز: أتانا زيدٌ سرعةً، أي: مسرعًا، وأتانا بطئًا، أي: مبطئًا[1].

٢ - الحال اسما جامداً غير مصدرٍ:

تأتى الحالُ في مبنى الاسمِ الجامدِ غيرِ المصدر في مواضع[2]:

أولها: أن يتضمنَ معناها التشبيه:

وذلك بأن يكون المقصودُ بها في الجملة تشبيهَ صاحبِها بها، وكأنه المشبهُ، وهى المشبه به. مثل: كَرَّ زيدٌ أسداً. (أسداً) حالٌ من (زيد)، وتلمس تشبيها، حيث زيدٌ مشبه، و(أسدا) مشبه به، والتقدير: كرَّ زيدٌ كالأسد، وهم يؤولونه بشجاع، والتقدير: كرَّ زيدٌ شجاعًا.

مثل ذلك: بَدَتِ الجاريةُ قمراً، وتثنَّتْ غُصْنًا، تبدُو رجلاً في تصرفاتك، ومنه قولُ الشاعر:

بَدَتْ قَمَرًا ومالَتْ خُوطَ بانٍ   وفاحتْ عنْبَرًا ورَنَتْ غزَالا

ومنه قولُه -عليه السلام: «وأحيانًا يتمثلُ لىَ الملكُ رجلاً».

فكلٌ من: «قمرا، وغصنا، ورجلا، وقمرا، وخوط، وعنبرا، وغزالا، ورجلا» حالٌ، وهي أسماءٌ جامدَةٌ غيرُ مصادرَ، وكلُّها تلمسُ فيها تشبيهَ صاحبِها بها، وأصحابُ هذه الأحوالِ على التوالي: «الجاريةُ، هى، أنت، هى، هى، هى، هى، الملك».

(١) ينظر: الكتاب: ١-/٣٧٠ المقتضب ٢-٢٣٤، ٢٦٩، ٤-/٣١٢ التبصرة والتذكرة ١/ ٢٩٩.

(٢) ينظر في ذلك: التسهيل ١٠٨/ نتائج الفكر ٤٠٢/ الإيضاح في شرح المفصل ١-/٣٣٨ شرح التصريح: ١-٣٦٩

في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا بُشْرَىٰ هَٰذَا غُلَامٌ وَأَسَرُّوهُ بِضَاعَةً﴾ [يوسف: ١٩]، من أوجه نصب (بضاعة) الحاليةُ، والبضاعةُ: القطعةُ من المال تُعَد للتجارة من بضَعْتَ[١]، فهو اسمٌ جامدٌ غيرُ مصدر، وفي قول أبي حيان: وانتُصب (بضاعةً) على الحال، أي: مُتَّجَرًا لهم ومكسبا[٢]، ما يوحي بأنه حال تُؤَول بالمشتق، وأرى أن فيها تشبيهًا، حيث جعل يوسفَ كقطعة من المال تُعَدُّ للبضاعة، أو: كالبضاعة، وفي نصب بضاعة وجهٌ آخرُ وهو على المفعولية الثانية، على أن يتضمنَ الفعلُ (أسروه) معنى: صيَّروه.

كما أنه يمكن أن نجعلَ من هذا القسم المثلَ المأثور: وقع المصطرعان عدلَيْ عَيْر، فعدلي مثنى (عدل)، وهو اسمٌ جامدٌ غيرُ مصدر، ويكون منصوبًا على الحالية بتقدير مضاف محذوف، أي: مصطحبَيْن اصطحابَ عدلي حمار حين سقوطهما[٣].

وكذلك قولُ الشاعر:

فما بالنا أمس أسدَ العرين ... وما بالُنا اليومَ شاءَ النجف[٤]

حيث (أسد وشاء) منصوبان على الحالية من ضمير المتكلمين في (بالنا) في الموضعين، والتقدير: فما بالُنا أمس شجعاءَ، وما بالُنا اليومَ جبناءَ، وتلمس في الحال معنى التشبيه، حيث التقديرُ: ما بالُنا كأسد، وكشاء.

ثانيها: أن يدل معناها على تقسيم:

مثله: أقسمُ عليهم المالَ أثلاثًا، أو: أخماسًا فـ(أثلاثًا) حالٌ من المال، وهو جمع (ثلاث)، وهو اسم جامد غيرُ مصدر، ويدل على التقسيم .

ثالثها: أن تكون الحالُ موصوفةً بمشتقٍ أو ما يشبهُ المشتقَّ كالنسب:

يمثَّلُ لذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، وقوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧][٥] . (قرآنًا) حالٌ من ضمير الغائب في

---

(١) ينظر: الدر المصون ٤-١٦٥ . (٢) البحر المحيط ٥-٢٩٠.

(٣) قد يوجه نصب (عدلي) على النيابة عن المفعول المطلق، والتقدير: وقع المصطرعان وقوعًا مثل وقوع عدلي. . .

(٤) شرح ألفية ابن معطي: ١ - ٥٧٠ / الخزانة: ٣ - ٢٠١ .

(٥) يرى كثيرون أن (بشرا) الأقرب أن يكون منصوبًا على نزع الخافض، والتقدير: فتمثل لها ببشر، حيث كان المتمثلُ لها ملكًا وقتَ التمثيلِ لا بَشرًا.

(أنزلناه)، وهو اسمٌ جامد غيرُ مصدر، وكذلك (بشرًا) حالٌ من الضميرِ المستتر فى (تمثل).

ويسمُّون هذه الحالَ حالاً موطِّئَةً، والمقصودُ لديهم بالتوطئة التمهيدُ لما بعدَها، إذ إنَّ ما بعدها هو المقصودُ بالحالية، ويكون صفةً مشتقةً، مثل: (سويًا)، أو ما يشبه الصفةَ المشتقةَ، مثل (عربيا)، فهو اسمٌ منسوبٌ، والنسبُ فيه معنَى المشتقِّ.

فكأن الاسمَ الجامدَ لما وُصِفَ بما يصلح أن يكون حالاً جاز أن يقع فى موقعِ الحاليةِ؛ لأن الموصوفَ وصفتَه بمثابةِ الاسمِ الواحدِ.

ومنه قولُه تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾. [الزمر: ٢٣][1].

(كتابا) حال من (أحسن الحديث) منصوبة، وعلامةُ نصبها الفتحة، وهو اسمٌ جامدٌ غيرُ مصدر موصوفٌ بالصفةِ المشتقة (متشابهًا)، ويجوزُ أن يعربَ (كتابا) بدلاً من (أحسن الحديث).

ومن الاسمِ الجامدِ الذى يقع حالاً وهى موصوفةٌ بمشتقٍّ أن تقولَ: اسمعه قولاً صريحا، جاءنى زيدٌ رجلًا بَهيا.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأحقاف: ١٢]. الاسمُ الجامدُ (لسانا) منصوبٌ على الحالية (كتابٌ)، وجازَ أن يكونَ صاحبُ الحالِ نكرةً؛ لأنها مخصصةٌ بالصفةِ.

---

(١) (الله) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (نزل) فعل ماض مبنى على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (هو)، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر المبتدإ، (أحسن) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الحديث) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (مثانى) صفة ثانية لكتاب منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، ويجوز أن تكون حالا ثانية منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (تقشعر) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، (منه) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالاقشعرار. (جلود) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، (الذين) اسم موصول مبنى فى محل جر بالإضافة. (يخشون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع فاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (ربهم) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير الغائبين مبنى فى محل جر بالإضافة. والجملة الفعلية فى محل نصب، صفة لكتاب، ويجوز أن تكون حالا منه فى محل نصب، ويجوز أن تكون استئنافية.

رابعها: أن تدلَّ الحالُ على ترتيب:

والمقصود بذلك أن يكونَ فى الإتيان بها فى الجملة معنى الترتيب، نحو: دخلُوا رجلاً رجلاً، قسَّمْنا الموضوعَ بابًا بابًا. فكلٌّ من: (رجلا، وبَابًا) دلَّ على تقسيم، أى: رجلاً بعد رجل، وبابًا بعد باب، أى: مرتَّين. وضابطُه أن تفصِّلَ بالحال ما ذكر مجموعًا فى صاحبِها، فـ (رجلاً رجلا) تفصيلٌ لصاحبها واو الجماعةِ، و (بابا بابا) تفصيل لصاحبها المفعول به (الموضوع).

وفى نصبِ الجزء الثانى خلاف[1]، فذهب الزجاجُ إلى أنه توكيدٌ، ويذهب ابنُ جنى إلى أنه صفةٌ للأولِ، ويذهبُ الفارسى إلى أنه منصوبٌ بالأولِ، أما المرادى فإنه يختار نصبَ الجزأين على الحالية، حيث إن مجموعَهما هو الحال، وهناك من يرى أن الجزءَ الثانى منصوبٌ على أنه معطوفٌ على الجزءِ الأولِ، وقد حذف حرفُ العطف، ويقدر بالفاء أو (ثُم).

لكنه مادامَ معنى الترتيب لا يفهم إلا من خلالِ ذكر الجزأين منصوبين فهذا يدلُ على أن الجزأينِ معا منصوبان على الحاليةِ.

ويلحظ أنه مما ذكرناه من الحاليةِ فى مبنى الاسم الجامد القولُ: دخلوا الأولَ فالأولَ، أى: إن حرفَ العطف فصل بين الحالَين .

ملحوظة: هل يمكن لنا أن نجعلَ من هذه الحالِ قولَه تعالى: ﴿مَا لَكُمْ لا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا (13) وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾[2] [نوح: ١٣، ١٤]، حيث (أطوارا) حالٌ، وهو اسمٌ جامدٌ غير مصدر، وهى جمعُ (طور)، ويعنى المرة والتارةَ والتنقلَ من حال إلى حال، فالأطوارُ هي الأحوالُ المختلفةُ بين المسيءِ والمحسنِ والطالحِ والصالحِ[3] وفى المعنى تفصيل فى (أطوارا) لصاحبِ الحال ضميرِ المخاطبين فى (خَلَقكم).

---

(١) يرجع إلى شرح الكافية للرضى ١ - ٢٠٨ شرح التصريح ١ - ١٧٠.

(٢) الجملة الفعلية (لا ترجون) في محل نصب على الحالية . (ما لكم) جملة اسمية، المبتدأ فيها اسم الاستفهام المبني (ما)، وخبره شبه الجملة (لكم)، وتفيد التعجب الإنكاري .

(٣) ينظر: الدر المصون ٦ - ٣٨٤ .

خامسها: أن تدلَّ على طَوْرٍ فيه مفاضلة:

الطَوْر يقصد به الحالةُ، والحالةُ فى هذا الموضعِ تعنى الانتقالَ بين جهتَيْن، سواءٌ أكانتْ الجهتَانِ تمثّلانِ حالَيْن لشيئَيْن مختلفَيْنِ، أم كانتا تمثلان حالَيْن لشيءٍ واحد، وفى الموضعين يكون تفضيل حالةٍ عن أخرى، مثالُ ذلكَ:

أحمدُ أدبًا أحسنُ من محمودٍ علمًا، عليٌّ شيخًا أكثرُ نشاطًا من خالد شابًّا، ومنه: هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًا. فالأولُ والثانى مفضلٌ كلٌّ منهما على غيرِه فى طورٍ من الأطوار، فأحمدُ فى حال كونه مؤدبًا أحسن من محمودٍ فى حالِ كونه عالمًا، وعليٌّ فى حالِ كونه شيخًا أكثرُ نشاطا من خالدٍ فى حالِ كونه شابًّا، والثالثُ مفضل على نفسه فى طورٍ من أطوارِه على طورٍ آخر، أى: هذا فى حال كونه بُسْرًا أطيبُ من نفسهِ فى حالِ كونه رُطَبًا.

وأجازَ الكوفيون أن يقالَ: أنتَ زيداً أشهرُ منك عمراً ، عبدُ الله المحسنَ أفضلُ منه المسيءَ ، والقول: لَذُو الرمةِ ذا الرمة أشهر منه غيلانا.

والبصريون ينصبون كلَّ ذلكَ على تقديرِ (كانَ) محذوفة، أو فعلٍ ملائم، والتقديرُ لديهم: أنت إذا تسميتَ زيداً أشهرُ منك إذا تسميْتَ عمراً، عبدُ الله إذا كان المحسنَ أفضلَ منه إذا كان المسيءِ. . . إلخ.

سادسها: أن تدلَّ على طورَيْن لشيءٍ واحدٍ دون المفاضلة:

تأتى الحالُ فى مبنى الاسمِ الجامدِ غيرِ المصدر إذا دلتْ على طورَيْن لشيءٍ واحدٍ، ولا ضرورةَ أن يكونَ فيهما معنى المفاضلة، كأن يقالَ: مررتُ بالعودِ شجراً ثم مررتُ به رماداً[1]، فكل من: (شجراً ورماداً) حالٌ من (العودِ، والضميرِ العائد عليه فى (به)، فدلَّ كلٌّ من الحالَيْن على طورٍ من أطوارِ العودِ دونَ تفضيل بينهما.

ومثل ذلكَ أن تقولَ: شاهدتُ الأثاثَ خشبا، ثم شاهدتُه أسرةً وكراسيَّ، حضرْتُ السيارةَ صاجًا، ثم حضرتُها سيارةً.

---

(١) نتائج الفكر ٤٠٢.

سابعها: أن يُؤتَى بها للتسعير:

أى: أن تدلَّ على وحدة التسعير والتثمين، مثال ذلك: الحديدُ طناً بألف جنيه، هذا البرتقالُ اشتريتُه قفصًا بعشرين جنيهًا ، اشتريت الأقلامَ قلمًا بجنيه، فكلٌ من: (طنا، قفصا، قلما) أسماءٌ جامدةٌ منصوبةٌ على الحالية، وهى دالةٌ على وحدة الثمن، أى: الحديدُ بألف جنيه فى حال كونه طنًا، والبرتقالُ فى حال كونه قفصًا اشتريتُه بعشرين جنيهًا، وكذلكَ الأقلامُ فى حال كونها قلمًا اشتريتُه بجنيه، ومنه: اللحمُ كيلو جرامًا بخمسةَ عشرَ جنيهًا، القطنُ قنطارًا بخمسمائة جنيه. . . إلخ.

ثامنُها: أن تكون الحالُ نوعًا لصاحبها:

يكونُ الاسمُ الجامدُ حالاً إذا دلَّ على نوعِ صاحبِ الحال، نحَو: إنه مالُك ذهبا، فالاسمُ الجامدُ (ذهبا) نوعٌ للمال، وهو منصوبٌ على الحالية.

فالعلاقةُ بين الحال و (وصاحِبها) علاقةٌ جزئيةٌ، حيثُ إن صاحبَ الحال كلٌ يتعددٌ، والحال فردٌ من هذا التعددِ. وعليه يمكن القياسُ فتقول: هذه عقاراتُك منازلَ، إنها ممتلكاتُك أموالاً.

تاسعها: أن تكونَ الحال أصلاً لصاحبها:

تبنى الحالُ من الاسمِ الجامد إذا دلَّتْ على أصلِ صاحِبها، كأن تقولَ: هذه ساعتُكَ ذهبًا، فالذهبُ أصلُ معدنِ الساعةِ، ونصبتْ على الحاليةِ، والتقديرُ: هذه ساعتُك فى حالِ كونِها ذهبًا.

ومن ذلك: إنه ثوبُك حريرًا، وذلك بابُ القاعةِ خشبًا، أما هذا فبابُ الكليةِ صاجًا.

حيث كلٌ من: (حريرا، وخشبا، وصاجًا) حالٌ منصوبةٌ من (ثوبك، وباب القاعة، وباب الكلية).

فالعلاقةُ بين الحالِ وصاحبِها علاقةُ تأصيلٍ وتحديد، حيثُ إن صاحبَ الحالِ يجوزُ أن يكونَ من أشياءَ مختلفةٍ في كنهها وماهيتِها، والحالُ شيءٌ من هذه، فتحدِّد أصلَه الذى وُجدَ منه.

وعلى هذا المعنى يمكنُ القياسُ: هذا بيتُكَ أحجارًا ، وهذا قلمُكَ معدنًا ، وهذه مسطرتُكَ خشبًا ، اشتريت الأكوابَ زجاجًا.

ومنه قولُه -تعالى-: ﴿أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١]. حيثُ (طينا) حالٌ من الاسم الموصول المجرورِ (من)، أو من المفعولِ به المقدرِ فى (خلقت)، والتقدير: خَلَقْتَه[1].

عاشرها: أن يكون صاحبُ الحال أصلاً لها:

فالعلاقةُ بينَ هذا المعنى وما سبقه علاقةٌ عكسية، إذ إن صاحبَ الحال هو الأصلُ للحال، أى: إنه يمثلُ التأصيلَ للحالِ فى كنهها وماهيتها. فتكونُ على مثال: هذا ذهبُك ساعةً ، وهذا حريرُك ثوبًا ، وذلكَ الخشبُ للقاعةِ بابًا، وهذا الصاجُ للكليةِ بابًا، هذه أحجارُك بيتًا.

الحظ الفرقَ بين هذه الأمثلةِ، وما سبقَها تلحظ الطردَ العكسيَّ فيهما.

ومنه: هذا خاتمُكَ حديدًا، حيثُ إن (حديدًا) اسمٌ جامدٌ منصوبٌ على الحاليةِ، وهو أصلٌ لصاحبِ الحال (خاتم)، فالحديدُ أصلٌ للخاتم.

حادي عشرها: أن يكونَ فى الحالِ معنى المفاعلة:

تكونُ الحالُ اسمًا جامدًا غيرَ مصدرٍ إذا كانَ فيها معنى المفاعلة، والمقصودُ بالمفاعلةِ معنَى التشاركِ فى إحداثِ الحاليةِ من جانبين.

يجعلون من ذلك: بعتُه يدًا بيد ، وكلمتُه فاهُ إلى فيّ[2]. وكل من (يدًا، وفا) منصوبٌ على الحالية وتلمسُ فى كل منهما مع ما بعدَهما معنى المشاركة.

---

(١) يجوز أن تنصب (طينا) على نزع الخافض، والتقدير: لمن خلقته من طين.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضى ١-٨-٢٠٨/ شرح التصريح ١-٣٧٠. قد ينطق هذان المثالان برفع ما نصب على الحالية، فتقول: بعته يدُه بيدى، وكلمته فوه إلى فى، فيكونُ كلٌّ من: يد، وفو مبتدأ خبره شبه الجملة التى تليه، والجملة الاسمية فى محل نصب على الحالية.

ثاني عشرها: أن يكون لفظها عدداً دالا على ميقات:

يجوزُ أن تأتيَ الحالُ اسمًا جامدًا إذا كان لفظُها عددًا دالا على ميقاتٍ، نحو قولِه تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف ١٤٢][١].

ملحوظة: ثالث عشرها:

يذكرُ أن الاسمَ إذا وُصِفَ كان كالمشتقّ. والمنصوبُ الجامدُ في قولِه تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ④ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا﴾ [الدخان ٤، ٥]. وهو (أمراً) موصوفٌ بشبهِ الجملة (من عندنا)، فأصبحَ كالمشتقّ، فجاز أنْ يكونَ حالاً؛ لأن الحال من شروطها أن تكونَ صفةً مشتقةً.

في نصبِ (أمرًا) عدةُ أوجه [٢]:

أ - النصبُ على الحاليةِ، ويتعدد صاحبُ الحال - حينئذ- على النحوِ الآتي:

- إما أن يكونَ ضميرَ المتكلمين في (انزلنا)، ويكون التقدير: أنزلناه آمرين، فهو حالٌ من الفاعل.

- وإما أن يكونَ ضميرَ الغائبِ في (أنزلناه)، ويكون التقديرُ: أنزلناه مأمورًا به، فهو حالٌ من المفعول به.

- وإما أن يكونَ لفظَ (كلّ)، فهو حالٌ من المضافِ، وجازَ لأن صاحبَ الحال تخصص بالإضافةِ، فهو نكرةٌ مخصصة.

- وإما أن يكونَ لفظَ (أمر) الأول، فهو حالٌ من المضافِ إليه، وجازَ مع كونِه نكرةً؛ لأنه تخصصَ بالصفة (حكيم).

- وإما أن يكونَ من الضميرِ المستترِ في (حكيم).

---

(١) في نصب (اربعين) وجه آخر، وهو النصب على المفعولية؛ على اعتبار أن (تم) بمعنى (بلغ). ولتقارن ذلك بنصب (اربعين) في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٢٦]، حيث إنها منصوبةٌ على الظرفية، فالتقدير: في أربعين سنة. وأما قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ [الأحقاف: ١٥]، فاربعين منصوبة على المفعولية لا غير؛ لأن البلوغ واقعٌ عليها لا فيها.

(٢) يرجع إلى الدر المصون ٦ - ١١.

ب - النصب على أنه مفعولٌ له، والناصبُ: إما (منذرين)، وإما (يُفْرق).

جـ - النصب على المفعولية، إما بتقديرِ فعلٍ محذوفٍ تقديره: أخص، أو: أعنى.

وإما أن يكـونَ مفعـولاً به ثانيا لـمنذرينَ: والمفعـولُ الأولُ محذوف، يـقدر بـ (الناس)، ويكونُ التقديرُ: منذرينَ الناسَ أمراً.

د - النصبُ على المصـدرية، بتقـدير فعل مـحذوف: أى: أَمَـرْنا أمْراً، أو: بتضمينِه معنى: فرقًا، أى: يفرق فـرقـًا، أو بتضمينه معنى الإنزالِ، والتقدير: إنا أنزلناه إنزالاً، وفى هذينِ يكونُ (أمراً) نائبا عن المفعولِ المطلقِ.

ثانيا: الحالُ شبه جملة:

قد تبنى الحالُ من شـبهِ الجملةِ بنوعَيها: الظرف، والجـار ومجروره، بشرط أن يكونا تامَّـيْن، أى يفـيدان معنى مع صـاحبِهـا وعاملها، نحـو: رأيتُ الهلالَ بينَ السـحـاب، حيثُ ظرفُ المكانِ (بـين) في موضعِ الحالِ مـن الهلال[1]. أما الجـارُّ ومجرورهُ فى موضع الحالِ فيمـثلهُ القولُ: نظرت إلى السمكِ فى الماءِ، حيث شبه الجملة (فى الماء) فى موضعِ الحالِ من (السمك).

تلحظ أن صاحبَ الحالِ لشبهِ الجملةِ يكون معرفة[2].

وجمهـورُ النحاة يجعلُ شبـهَ الجملةِ الواقعةَ مـوقعَ الحالِ متعلقـةً بمحذوفٍ وجوبًا، يقدرونه إما باسمٍ فيكون (مستقرًا)، وإما بجملةٍ فيكون (استقر)، والمحذوفُ هو الحالُ.

من أمثلة شبهِ الجملة الواقعةِ حالاً:

قولهُ تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ﴾[3] [البقرة: ٢٥٢] شبهُ الجملةِ من الجار والمجرور (بالحق) فى محل نصب، حال من ضـمير الغائبةِ فى (نتلوها)،

---

(١) ينظر: شرح التصريح ١ - ٣٨٨.

(٢) تذكر القاعدة النحوية الشـائعة: الجملُ وأشباهُ الجمل بعد النكراتِ صفـاتٌ، وبعد المعارفِ أحوالٌ . مالم تكن خبراً ولا صلة .

(٣) (تلك) اسم إشارة مبنى فى مـحل رفع، مبتدأ. (آيات) خبر للمبتدإ مرفوع، وعلامة رفعـه الضمة. (الله) لفظ الجلالة مضاف إليه مـجرور، وعلامة جره الكسرة. (نتلوها) فعل مضارع مـرفوع، وعلامة رفعه =

والتقـدير: ملتبسة بالحق. ويجـوز أن تكون حالاً من الفاعلِ المقدرِ في (نتلو)، والتقدير: ومعنا الحق[1].

رأيتُ القطَّ تحت المائدة. (تحت) ظرف مكان منصوب في موضع الحال من (القط).

﴿إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠][2]. (بغير) شبه جملة من جار ومجرور في موضعِ نصبٍ، حال من (أجر)، أو من الصابرين.

لقد أجاب في ثقةٍ، وجلس في هدوءٍ، وتكلم بأدبٍ.

ملحـوظـة:

أذكِّرُ بأن شبهَ الجملة حكمُها حكمُ الجملة بعد المعارفِ والنكرات[3]، فهي صفةٌ بعد النكرةِ، وحالٌ بعـد المعرفةِ، وتحتملُ الوصـفيةَ والحاليةَ إذا ذكرتْ بعـد معرف جنسي، نحو: يعجبني الزهرُ في أكمامه، والتمرُ على أغصانه، هذا ثمر ناضج في شجـره. حيث تحتمل أشـباهُ الجمل: (في أكمـامه، وعلى أغصانه، وفي شـجره) الحاليةَ والوصفيةَ لأن صاحبها اسمُ جنس (الزهر، والتمر، وثمر).

ثالثـا: الحالُ جملةً:

كما قد تبنى الحـالُ من الجملة: اسميةً أو فعليةً، وقد أدركْنا أن شـبهَ الجملة قد تؤولُ إلى جملةٍ فعليةٍ، ذلكَ لأنَ الحالَ حكمٌ، والحكمُ قد يكونُ بالمفردِ والجملةَ.

ومثـالُ الحالِ جملـةً: ذهبتُ إليـه وإنني لمسرورٌ. الجملةُ الاسـميةُ المنسـوخةُ (وإنني لمسرور) في محل نصبٍ، حال لضميرِ المتكلمِ.

= الضمة المقدرة، وفاعله ضمير مستتر تقـديره: نحن، وضمير الغائبة مبني في محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية في محل نـصب، حال، والعامل فيها معنى اسم الإشارة، وقد تكون استئنافية لا محل لها من الإعراب. (عليك) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالتلاوة.

(١) ينظر: إملاء ما من به الرحمن ١-٥٠١/ الدر المصون ١-٩٠٦.

(٢) (إنما) حرف توكيد ونصب مبني، لا محل له من الإعراب، وما كافة لإن عن عملها حرف مبني، لا محل له من الإعـراب. (يوفى) فعل مضارع مـرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقـدرة. (الصابرون) نائب فاعل مرفوع، وعـلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكـر سالم. (أجرهم) مفعول به ثان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة وضمير الغائبين مبني في محل جر بالإضافة. (بغير) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال (حساب) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ٢-٧٨.

أقبلتُ على عملى وأوقن أن اللهَ يرانى. الجملة الفعلية: (وأوقن أن. . .) فى محلٍّ نصب، حال لضميرِ المتكلم.

لقد أجابوا وهم واثقون مما يقولون. الجملةُ الاسميةُ: (وهم واثقون) فى محلِ نصبٍ، حال من واوِ الجماعةِ.

الشروط الواجب توافرها فى الجملة الحالية:

إذا وقعت الجملةُ حالاً فإنه يجب أن تتوافرَ فيها شروطٌ ثلاثةٌ؛ حتى تصحَّ حاليتُها من صاحبِها لفظًا ومعنى. هذا إلى جانبِ ما هو شرطٌ عامٌّ فى الحالِ؛ وهو كونُ صاحبِها معرفةً، وهذا يذكّرنا بالقاعدةِ الشائعةِ: «الجملُ بعد النكراتِ صفاتٌ، وبعدَ المعارفِ أحوالٌ».

لكنه يحترزُ عند النظرِ فى وجودِ الجملة وشبه الجملة بعدَ المعرفة، حيث تلتبس الحالُ بغيرها من المواقعِ الإعرابية. فالجملةُ وشبهُ الجملة بعدَ المعرفة حالٌ ما لم تكنْ خبرًا ولا صلةً، فتقول: محمد يكتب - محمد فى القاعةِ.

كلٌّ من الجملة (يكتب)، وشبه الجملة (فى القاعةِ) فى محلِ رفعٍ، خبر المبتدإ.

وتقول: علىٌّ الذى يفهمُ - علىّ الذى فى المكتبة.

كل من الجملة (يفهم)، وشبه الجملة (فى المكتبة) صلةُ الموصول.

ولكنك تقول: أقبلَ محمدٌ يضحكُ - رأيت محمداً فى القاعة.

كلٌّ من الجملةِ (يضحك)، وشبه الجملة (فى القاعة) فى محل نصبٍ، حال.

كما يحترز من المواضعِ التى يصح أن يكون فيها صاحبُ الحال نكرةً.

والشروطُ الثلاثةُ الأخرى الواجبُ توافرُها فى الجملةِ الحاليةِ هى:

أولا: تكون جملة الحالِ خبريةً:

أى: يحتمل معناها الصدقَ والكذبَ، ذلكَ لأن الحالَ بمثابة النعت، وهى قيدٌ لصاحبها أثناءَ حدث ما، والنعتُ يكون بالخبر، كما أن الحالَ حكمٌ، والحكمُ يكون بالكلامِ الخبرى. لهذا فإنهم لا يجعلون من الحالِ قولَ الشاعرِ:

اطلُبْ ولا تضجَرَ من مطلبِ فآفةُ الطالبِ أنْ يضجَرا[1]

حيث جملة (ولا تضجَر) جملةٌ إنشائيةٌ بالنهي، ولذلك فإن الواوَ واوُ العطف، والجملة بعدها معطوفة على سابقتها.

ثانيا: تكون جملةُ الحال غيرَ مضمنة دليلَ استقبال:

جملة الحال يجبُ أن ترتبطَ بالجملة التي يقع فيها صاحبُها ارتباطا زمنياً، ذلكَ لأن الحالَ وصاحبَها يتزامنان، فهي وصفٌ لصاحبها أثناءَ إحداث ما، وهذا يتطلبُ الملازمةَ الزمنيةَ، ولهذا فإن جملةَ الحال لا تتضمنُ ما يدلُّ على استقبال في الزمنِ، من نحو: السين أو سوف أو لن أو لاَ الناهية أو غدًا أو غيرِ ذلكَ، حتى لا يتُوهمَ المخالفةُ الزمنيةُ بينها وبين صاحبها. والحالُ موافقةٌ -كذلك- لعاملها في الزمان الواقع فيه، فالحاليةُ لا تصدرُ بدليلِ استقبال، ولذلك فإنه ليس من الحال قولُه تعالى: ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الصافات: ٩٩]. حيث جملةُ (سيهدين) مصدرةٌ بحرفِ الاستقبالِ (السين).

ثالثا: ترتبط جملةُ الحال بصاحبِها:

يجب أن ترتبطَ جملةُ الحال بصاحبِها، كيْ لا تكونَ أجنبيةً عنه، ذلك لأن الحالَ ـ كما ذكرنا ـ بمثابة الخبرِ والنعت، وكلٌّ من ذلك يجب أن يرتبطَ بما وضعَ له في التركيبِ، لكن وسائلَ الربطِ بين كلٍّ منها وصاحبه قد تختلف.

---

(١) (اطلب) فعل أمر مبنى على السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. (الواو) حرف عطف مبنى لا محل له من الإعراب، (لا) حرف نهى مبنى، لا محل له من الإعراب، (تضجر) وهو مفتوح، فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة للضرورة، والتقدير: ولا تضجرَنْ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، والجملة معطوفة على سابقتها لا محل لها من الإعراب. وقد يعرب على أن (لا) حرف نفى مبنى، و (تضجر) فعل مضارع منصوب بعد أن المحذوفة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، والمصدر المنسبك من أن والفعل معطوف على المصدر المتوهم فى الأمر السابق، والتقدير: ليكن منك طلب وعدم ضجر. (من مطلب) شبه جملة متعلقة بعدم الضجر. (الفاء) عاطفة فيها معنى التعليل. (آفة) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الطالب) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (أن يضجرا) أن: حرف مصدرى ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب، يضجرا: فعل مضارع منصوب بعد أن وعلامة نصبه الفتحة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والألف للإطلاق، والمصدر المؤول فى محل رفع، خبر المبتدإ. والجملة لا محل لها من الإعراب.

أما الحالُ فإنها ترتبطُ بصاحبِها إما: بالواوِ التى هى واوُ الابتداءِ أو واوُ الحالِ، وإما بالضميرِ الراجعِ إلى صاحبِ الحالِ، وإما بالضميرِ والواوِ معًا لتقويةِ الربطِ.

مثالُ ربط جملة الحال بصاحبها بالواوِ والضميرِ قولُه تعالى: ﴿خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة ٢٤٣]. فالجملةُ الاسميةُ (وهم ألوف) فى محلٍّ نصبٍ على الحاليةِ من الفاعلِ واو الجماعةِ فى (خرجوا). وقد صدِّرَتْ بواوِ الابتداء أو واوِ الحال، كما كان المبتدأُ الضميرُ (هم) عائدًا على صاحبِ الحالِ، فارتبطَتْ جملةُ الحالِ بصاحبها بالواوِ والضميرِ.

ومثلُه أن تقولَ: قابلتُه وهو مسرعٌ. استمعت إليه وهو يشرح الدرس .

ومنه قولُه تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ﴾ [آل عمران ٤٠][1]. الجملةُ الفعليةُ (وقد بلغنى الكبر) فى محلٍّ نصب، حال من ضميرِ المتكلم فى (لى)، والرابطُ فيها واوُ الحالِ وضميرُ المتكلم فى (بلغنى). ومثلُها الجملةُ الاسميةُ الحاليةُ المعطوفةُ عليها (وامرأتى عاقرٌ).

ومثلُه قولُه تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٨]. الجملةُ الفعليةُ المحولةُ (وكانت امرأتى عاقرا) فى محلٍّ نصب، حال من ضمير المتكلم فى (لى)، وقد ارتبطَتْ به بالواو وضمير المتكلم فى (امرأتى)، وكذلك الجملةُ الفعليةُ الحاليةُ المعطوفةُ عليها (وقد بلغت).

---

(١) (رب) منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة المناسبة لضمير المتكلم المحذوف لدلالة الكسرة عليه، وهو في محل جر بالإضافة، والتقدير: يا ربى. (انى) ظرف مكان منصوب محلا، وشبه الجملة فى محل نصب، خبر (يكون) مقدم، أو متعلقة بيكون، او بالمحذوف في (لى). (يكون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، قد تجعله ناقصا، وقد تجعله تاما. (لى) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة إما تبين متعلقة بيكون، أو أنها فى محل نصب، خبر يكون. (غلام) إما فاعل ليكون التامة، وتكون شبه الجملة (لى) والظرف (أني) متعلقين بيكون. وإما اسم (يكون) الناقصة، وخبرها إما شبه الجملة (لى)، وإما الظرف (أني). (الكبر) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وجملة (بلغنى الكبر) فى محل نصب، حال. (امرأتى) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وضمير المتكلم فى محل جر بالإضافة، (عاقر) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية في محل نصب بالعطف على جملة الحال.

وكذلك قولهُ تعالى: ﴿فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾ [النمل: ١٠][1] الجملةُ الفعليةُ (وَلَمْ يُعَقِّبْ) فى محل نصب على الحالية من الفاعلِ ضميرِ الغائب المستتر فى (وَلَّى)، وقد ربط بين الحالِ وصاحبِها بالواوِ التى تصدرت جملةَ الحالِ، وبالضميرِ الفاعلِ المستتر فى (يُعَقِّبْ)، وهو راجعٌ إلى صاحبِ الحال.

وقولُه تعالى: ﴿إِذَا أُلْقُوا فِيهَا سَمِعُوا لَهَا شَهِيقًا وَهِيَ تَفُورُ﴾ [الملك: ٧]. الجملةُ الاسميةُ (وهِيَ تَفُور) فى محل نصب، حال من ضميرِ الغائبةِ فى (لها)، والرابط واوُ الحالِ وضميرُ الغائبةُ (هى)، وهو عائدٌ على صاحبِ الحالِ.

ومن أمثلة ربط الحال بصاحبها بالضميرِ دون ذكرِ الواو قولُه تعالى: ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا ﴿١٠٢﴾ يَتَخَافَتُونَ بَيْنَهُمْ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾ [طه: ١٠٢، ١٠٣][2]. الجملةُ الفعليةُ (يتخافتون) فى محلِ نصبٍ، حالٌ من المفعولِ به (المجرمين)، والرابُط واوُ الجماعة فى (يتخافتون)، وهو ضميرٌ يرجع إلى صاحبِ الحالِ.

---

(١) (لما) حرف فيه معنى الشرط، لا محل له من الإعراب، يفيد الوجوبَ للوجوبِ، ويقتضى جملتين. ومن النحاة من يجعله ظرفا مبنيا فى محل نصب، والعامل فيه جملة جوابه (ولّى). (رآها) فعل ماض مبنى على الفتح المقدر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (هو)، وضمير الغائبة مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجملة مع حرفية (لما)، لا محل لها من الإعرابِ، ومع ظرفيتها فى محل جر بالإضافة. (تَهتَزّ) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله مستتر تقديره: (هى)، والجملة فى محل نصب، حال من ضمير الغائبة. (كأنّهَا) حرف تشبيه مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير الغائبة مبنى فى محل نصب، اسم (كأن). (جَانٌّ) خبر كأن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية المنسوخة فى محل نصب، حال ثانية من ضمير الغائبة، ويجوز أنْ تجعلها حالا من فاعل تَهتَزُّ. (ولّى) فعل ماض مبنى على الفتح المقدر، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو)، (مدبرا) حال من فاعل (ولّى) منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة ، وهى حالٌ مؤكدةٌ. (ولم) الواو حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب، لم: حرف نفى وجزم وقلب مبنى، لا محل له من الإعراب. (يُعَقِّبْ) فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكونِ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (هو)، والجملة الفعلية فى محل نصب بالعطف على الحال (مُدْبرًا).

(٢) الجملةُ الفعليةُ (يُنْفَخ) فى محل جر بالإضافة. (يومئذ) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. و(إذ) مضاف إليها مجرور محلا، والتنوين عِوَضٌ عن جملة محذوفة. (زُرقًا) حال من المجرمين منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (إن) حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعرابِ. (لبثتم) فعل ماض مبنى على السكون، وضمير المخاطبين مبنى فى محل رفع، فاعل، (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (عَشْرًا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

ومن الشواهد على ذلك:

﴿إِذَا أُلْقُوا فِيهَا سَمِعُوا لَهَا شَهِيقًا وَهِيَ تَفُورُ ۝ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾ [الملك ٧، ٨].
الجملةُ الفعليةُ المحولةُ (تكاد تميز) حالٌ من الفاعلِ المستترِ فى (تفور)، والرابطُ الضميرُ المستترُ فى (تكاد)، تقديره: (هى)، يرجعُ إلى صاحبِ الحال.

وقول الشاعر:

متى تأتِه تعشُو إلى ضوءِ نارِه تَجِدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ(١)

الجملةُ الفعليةُ (تعشو) فى محل نصبٍ على الحاليةِ من الفاعلِ الضميرِ المستترِ فى (تأت)، والرابطُ الضميرُ المستترُ الفاعلُ (أنت) فى (تعشو).

ومثال ربطِ الحالِ بالواو دونَ الضميرِ قولُه تعالى: ﴿قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَّخَاسِرُونَ﴾ [يوسف: ١٤](٢). الجملةُ الاسميةُ (ونحن عصبة) فى محل

---

(١) (متى) اسم شرط جازم مبنى فى محل نصب على الظرفية، والعامل فيه فعل جواب الشرط. (تأته) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله مستتر تقديره: أنت، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، مفعول به. (تعشو) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. والجملةُ الفعليةُ فى محلِ نصب، حال، (إلى ضوء) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بتعشو. (ناره) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة. (تجد) فعل جواب الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. (خير) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (نار) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (عندها) ظرف ومضاف إليه، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر مقدم. (خير) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، (موقد) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، والجملةُ الاسميةُ فى محلِ جر، صفة لنارٍ.

(٢) (قالوا) فعل ماض مبنى على الضم، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، (لئن) اللام موطئة للقسم المحذوف حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. (إن) حرف شرط جازم مبنى على السكون، لا محل له من الإعراب. (أكله) فعل الشرط ماض مبنى على الفتح، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، مفعول به. (الذئب) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ونحن) الواو للابتداء أو للحال حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلمين مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (عصبة) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية فى محل نصب، حال، أو اعتراضية لا محل لها من الإعراب. (إنا) حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلمين مبنى فى محل نصب، اسم (إن). (إذا) حرف جواب وجزاء مبنى، لا محل له من الإعراب، وهو لتقرير ارتباط =

نصب، حال من (الذئب)، أو من الضمير في (أكله)، أو منهما معًا، والرابطُ بينها وبين الجملةِ التي تسبقها الواوُ، وهي واو الابتداء، أو واو الحال، أما ضميرُ المتكلمين (نحن) فلا يعود على أي مكوِّن من مكوناتِ الجملةِ السابقةِ للجملةِ الحالية.

ونلمس الواو رابطا بين جملة الحال وما سبقها في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام: ٩٣]. فالجملةُ الاسميةُ (والملائكة باسطو) في محلِ نصبٍ، حال من الظالمين، وقد صدرت بواوِ الابتداء أو واوِ الحال، وليس فيها ضميرٌ يعود على اسمٍ من أسماء الجملةِ التي تسبقها، إنما تلحظ أن ضميرَ الغائبين في (أيديهم) يعود إلى المبتدإِ في جملةِ الحال (الملائكة).

«وإنما جعلت الواوُ في باب الحال رابطةً لأنها تدلُّ على الجملةِ، والغرضُ اجتماعُ جملةِ الحالِ مع عاملِ صاحبِها»[1] .

ولما كانت الواوُ تستعمل غالبا في الاقترانِ الزمني -مع مراعاة أنها قد تفيد الترتيب حسبَ الملفوظِ الأول فالأول، أو بلا مراعاة ترتيب الملفوظ، لكن المفيد منها الاشتراكُ في الحكم- كانت الحرفَ المناسبَ للاشتراكِ الزمني بين جملةِ الحالِ الحدث الذي ارتبطت به. ومنه قولُ امرئِ القيس:

وقد أغتدي والطيرُ في وُكُناتِها ... بمنجردٍ قيدِ الأوابدِ هيكلِ

الجملةُ الاسميةُ (والطير في وكناتها) في محل نصبٍ على الحالية، والرابط واوُ الحال.

ومنه أن تقول: لقيتك ومحمدٌ قادمٌ ، وأتيتك والشمسُ ساطعة.

وجوب ذكر الواو رابطا:

يذكر النحاةُ أن الواوَ يجب أن تكونَ الرابطَ في جملةِالحالِ في موضعين[2] :

= الجواب بما تقدم. (الخاسرون) اللام للابتداء والتأكيد حرف مبني، لا محل له من الإعراب، خاسرون خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم، والجملة الاسمية المنسوخة جواب القسم، لا محل لها من الإعراب، أما جواب الشرط فمحذوف دل عليه جواب القسم المذكور.

(١) شرح التصريح ١-٣٩١.

(٢) ينظر: الموضع السابق .

أولهما: عدم وجود الضمير في جملة الحال رابطًا:

يجبُ أن تُذْكرَ الواوُ رابطًا بين جملة الحالِ وصاحبِها إذا لم يوجدْ في جملة الحال ضميرٌ يعود إلى صاحبِها، كأن تقولَ: ذاكرْتُ الدرسَ وما كان الزميلُ موجودًا.

فجملة (وما كان الزميل موجودا) في محل نصب، حال يربطها بصاحبها الفاعلِ (تاءِ الفاعل) واوُ الابتداء أو واوُ الحال؛ لأنه لا يوجد ضميرٌ رابط، ويتعينُ هنا ذكرُ الواوِ.

ومن النحاةِ من يرى أنه لابدَّ من الضميرِ.

ثانيهما: قبل الفعلِ المضارعِ المقرونِ بـ (قد):

إذا كانت جملةُ الحالِ فعليةً فعلُها مضارعٌ مقرونٌ بـ(قد) فإنه يجب أن يتصدرَها واوُ الحال رابطا، ولا يكتفى بالضمير رابطا -حينئذ- ذلك في قوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٥][1]. الجملةُ الفعليةُ (وقد تعلمُون أنّي. . .) في محل نصب، حال من الفاعلِ (واو الجماعة)، أو من المفعولِ به (ضمير المتكلم) في (تؤذونني)، أو منهما معا، وتلحظ أن فعلَها مضارعٌ مسبوقٌ بقد (قد تعلمون)، ومع وجود الضمير العائد على كل من الصاحبين، وهو واو الجماعة في (تعلمون)، وضمير المتكلم في (أنّي)، إلا أنه يجب أن تذكرَ الواوُ رابطًا؛ لأن الجملةَ الحاليةَ فعليةٌ، فعلُها مضارعٌ مسبوقٌ بـ (قد).

والنحاةُ يرَوْن أن الجملةَ الحاليةَ الفعليةَ ذاتَ الفعلِ المضارعِ المثبت يجب أن ترتبَط بصاحبِها بواسطةِ الضميرِ العائدِ على صاحبِ الحالِ، ولا يجوزُ أن تذكرَ الواو رابطًا، مادام المضارعُ المثبتُ خاليًا من (قد).

---

(١) (لم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالإيذاء. (تؤذونني) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، والنون للوقاية حرف لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلم مبنى في محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية في محل نصب، مقول القول (قال ياقوم لم تؤذونني). (أني) أن: حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلم مبنى في محل نصب، اسم (أن)، (رسول) خبر أن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وجملة أن مع معموليها سدت مسد مفعولي تعلم في محل نصب.

أما قولُهم: قُمْتُ وأصُكُّ عينَه، فإنه يخرَّج على وجهين:

أولهما: أنه شاذٌّ، ولا يقاسُ عليه.

والآخرُ: أن الحالَ جملةٌ اسميةٌ المبتدأ فيها محذوفٌ، تقديره: (أنا)، ويكون التقدير: قمت وأنا أصكُّ.

أما قول عبد الله بن همام السلولى[1]:

فلمَّا خشِيتُ أظافيرَهُم ... نجوْتُ وأرْهَنُهُم مالكا

حيث الجملةُ الفعليةُ «وأرْهَنهُمْ مالكا» فى محل نصبٍ على الحالية، وفعلُها مضارعٌ مثبتٌ مسبوقٌ بالواوِ رابطًا، فإنهم يجعلون ذلك ضرورةً شعريةً، وقد يخرج على ما خرج عليه سابقُه. وقد تكون الجملةُ الفعليةُ خبرًا لمبتدإٍ محذوف، تقديره (أنا)، وتكون الجملةُ الاسميةُ فى محل نصبٍ، حال، ويكون الرابطُ الواوَ والضميرَ المحذوفَ معا.

أما قولُه تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ [البقرة: ٩١]. ففيه الجملة الفعلية (يكفرون) فعلُها مضارعٌ مثبتٌ مسبوقٌ بالواو، وفيها وجهان:

أولُهُما: أن تكون جملةً استئنافيةً لا محل لها من الإعراب.

والآخر: أن تكون خبرًا لمبتدإٍ محذوف، تقديرُه: هم، وبذلك تكون الجملةُ الاسميةُ فى محلٍّ نصب، حال، والواو واو الابتداءِ أو الحالِ.

ملحوظة:

إذا كانت جملةُ الحالِ فعليةً فعلُها ماضٍ مقرونٌ بقد، فمن الأفضلِ أن يكونَ الرابطُ الواوَ. فتقول: أقبل محمودٌ وقد علاه الأمان. ومنه: نجوتُ وقد بلَّ المرادىُّ سيفَه. حيث الجملةُ الفعليةُ (وقد بل المرادى سيفه) فى محل نصب، حال من الفاعل، والرابط واوُ الحال.

(١) المقرب ١-١٥٤ / ابن عقيل ١-٣٧١.

لكنه يقل أن تخلوَ جملةُ الحالِ ـ وهذه صفتُها ـ من الواوِ رابطًا، ذلك كما ورد في قولِ النابغةِ الذبياني:

وقفْتُ بربْعِ الدَّارِ قَدْ غيَّرَ البِلى معارِفَها والسَّارياتُ الهواطلُ

حيثُ الجملةُ الفعليةُ (قد غير البلى معارفها) في محل نصب، حال من (الدار)، والرابط هو الضميرُ في (معارفها) دون ذكرِ الواوِ، وهذا قليلٌ.

امتناع ذكر الواو رابطا:

يمتنع ذكرُ الواوِ رابطا بين جملةِ الحالِ وصاحبِها، ويتعيَّن ذكرُ الضميرِ العائدِ على صاحبِ الحالِ رابطا في مواضعَ، هي:

أولا: الحال المؤكدة لمضمون الجملة السابقة عليها:

إذا كانت الحالُ مؤكدةً لمضمون الجملة السابقة عليها، فإنه يتعين ذكرُ الضميرِ رابطًا لها دونَ الواوِ، كما في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢][1]. جملة (لا ريب فيه) في محل نصبٍ، حال من الكتابِ في أحدِ أوجه مواقعِها الإعرابيةِ، وتلحظ أن ضميرَ الغائب «الهاء» في (فيه) هو الضميرُ الرابطُ، ولا يصح ذكرُ الواوِ في هذا الموضع.

ومثل ذلك أن تقولَ: هو الحقُّ لا شكَّ فيه، هو الحقُّ برهانُه واضحٌ.

ثانيا: أن تكونَ الحالُ جملةً فعليةً فعلُها مضارعٌ منفي بـ (لا):

يمتنع أن تكونَ الواوُ رابطًا بين جملةِ الحالِ وصاحبِها فيما إذا كانت جملةً فعليةً فعلُها مضارعٌ مسبوقٌ بـ (لا) النافيةِ؛ لأنهم يجعلون المضارعَ المنفيَّ بـ(لا) بمنزلة اسمِ الفاعلِ المضافِ إليه (غير)، ولا يجوز أن تكون الواوُ فاصلةً بينهما[2]، من ذلك قولُه تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤]. الجملةُ الفعلية (لا نؤمن)

---

(١) ينظر: شرح التصريح: ١-٣٩١.

وقد تكون جملة (لا ريب فيه) في محل رفع، خبر لاسم الإشارة (ذلك)، إذا جعلنا والكتاب بدلاً من اسم الإشارة. واسم الإشارة مبتدأ في التقديرين.

(٢) ينظر: شرح التصريح ١-٣٩٢.

فى محل نصب على الحالية من ضمير المتكلمين فى (لنا)، وفعلُها مضارعٌ منفى بـ (لا)، والرابط بينها وبين صاحبها إنما هو الضميرُ وحده، ضمير المتكلمين فى (نؤمن).

ومثله قولُه تعالى: ﴿مَا لِيَ لا أَرَى الْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠]. حيث الجملةُ الفعليةُ (لا أرى الهدهد) فى محلٍّ نصبٍ على الحاليةِ من ضميرِ المتكلم فى (لى)، وفعلُها مضارعٌ منفى بـ (لا)، والرابط هو ضميرُ المتكلم فاعل (أرى).

ومنه قولُ خالدِ بنِ يزيد بن معاوية:

ولَو أنَّ قــومـًا لارتفــاعِ قبيلــة   دخلوا السماءَ دخلتُها لا أُحْجب[1]

الجملة الحـالية (لا أحجب) فعليـةٌ فعلُها مضـارع، وقد ارتبطت بصاحبِها تاءِ الفاعل فى (دخلتها) بالضميرِ الراجع إليه.

ومنه قولـه تعالى: ﴿مَا لَكُمْ لا تَنَاصَرُونَ﴾ [الصافـات: ٢٥]. حيثُ الجـملةُ الفعليةُ ذات الفعلِ المضـارع المنفى بـ(لا) (لا تناصرون) فى محل نصب، حال من ضميرِ المخاطـبين المجرورِ فى (لكم)، وقد ارتبطت بصاحِبها بالفـاعلِ واوِ الجماعة فى (تناصرون).

لكن ابنَ الناظم يُرْجِعُ الربطَ بالضــميـر فى هذا الموضعِ كثـيرا، أى: إنه يجـيزُ الربطَ بالضميرِ والواوِ مـعًا، ويستدلُ على الربطِ بالضمير والواوِ مـعًا بقولِ مالك ابن رقية:

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ٣٣٨/ شواهد العينى: ٣-١٩٩ / الأشمونى: ٢-١٨٨.

(قوما) اسم أن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (دخلوا) فعل ماض مبنى على الضم، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر أن. (السماء) منصوب على نزع الخافض، والمصدر المؤول (أن قوما دخلوا) فى محل رفع، مبتدأ خبره محذوف تقديره: ثابت أو موجود، أو فاعل لفعل محذوف، والتقدير: لو ثبت دخول قوم... (دخلتها) فعل ماض مبنى على السكون، وتاء الفاعل ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، وضمير الغائبة مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية جواب (لو) لا محل لها من الإعراب.

أَمَاتُوا مِنْ دمِي وتوعَّدُونِي ... وكُنْتُ ولا يُنَهْنِهُنِي الوعيدُ[1]

حيث الجملةُ الفعليةُ (ولا ينهنهني الوعيدُ) في محل نصب، حال من تاء الفاعلِ في (كنت)، وقد ذكر الضميرُ رابطا، وهو ياء المتكلم في (ينهنهني)، كما ذكرت الواوُ في صدرِ الجملةِ الحالية.

ومثله قولُ مسكينِ الدارمي ويستشهد به أيضا:

أكسَبَتْه الوَرِقُ البِيضُ أبًا ... ولقد كان ولا يُدْعَى لأبِ[2]

حيثُ الجملةُ الحاليةُ (ولا يُدْعَى لأب) فعليةٌ فعلُها مضارع منفي بـ(لا)، وقد ارتبطت بصاحبِها بالضميرِ المستترِ في (يدعى)، وهو نائب فاعل، وكذلك بالواوِ التي تتصدرُ جملةَ الحال.

ثالثا: أن تكونَ الحالُ جملةً فعليةً فعلُها مضارعٌ منفيٌّ بـ (ما):

يمتنع أن تكونَ الواوُ رابطًا فيما إذا كانت الحالُ جملةً فعليةً فعلُها مضارعٌ منفيٌّ بـ (ما)، نحو: قول الشاعر:

عَهِدْتُكَ ما تصبُو وفيك شبيبَةٌ ... فما لك بعد الشيب صبًّا متيَّما[3]

---

(1) شواهد القالي: ٣-١٢٧ / ابن الناظم: ٣٣٩/ العيني: ٣-١٩٢/ الأشموني: ٢-١٨٩/ شرح التصريح: ١-٣٩٢ . ينهنهني: يكفني، أي: أنهم يهددونني، ويتوعدونني، وقد وجدت لا يكفني ولا يزجرني وعيدٌ أو تهديدٌ.

(كنت) كان فعل ماض تام مبني على السكون، والتاء ضمير مبني في محل رفع، فاعل. (الوعيد) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(2) دلائل الإعجاز ١٣٧/ شرح ابن الناظم ٣٣٩/ الأشموني ٢-١٨٩/ شفاء العليل ٢-٥٤٦/ شرح التصريح ١-٣٩٢.

الورق البيض: الفضة أو الدراهم المضروبة،أي: إنه كان غير معروف ولا مشهور، ثم أكسبه المال شهرة ومعرفة ونسبا.

(أكسبته) فعل ماض مبني على الفتح، والتاء للتأنيث حرف مبني لا محل له من الإعراب، وضمير الغائبة مبني في محل نصب، مفعول به أول. (الورق) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (البيض) صفة للورق مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة. (أبا) مفعول به ثان منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة.

(كان) فعل ماض تام مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو.

(3) (عهدتك) فعل ماض مبني على السكون، وضمير المتكلم مبني في محل رفع، فاعل، وضمير =

حيثُ الجملةُ الفعليةُ (ما تصبــو) فى محلٍّ نصب على الحاليةِ، وتلحظ أن فعلَها مضارعٌ منفى بـ(ما).

ملحوظــة:

يختلف النحاةُ فيما بينهم فى ذكرِ الواوِ رابطًا إذا كــانت جملةُ الحالِ فعليةً فعلُها مضارعٌ منفىٌّ بين الأوجهِ الآتية:

– ويذهب قومٌ إلى جوازِ الــربطِ بالواوِ أو الضمير أو هما مــعًا، من هؤلاء ابنُ الحاجبِ. فتقــولُ: جاء زيدٌ وما يتكلمُ غلامُه، وجاء زيدٌ مــا يتكلم غلامُهُ، وجاء زيد وما يتكلم عمــروٌ.

ويذكر أن الإتيــانَ بالواوِ مع (ما) أكثرُ منه مع (لا)، حــيث إن المضارعَ معَ (لا) كالمضارع مجردًا، والدليلُ على ذلك استعمــالُهما فى جملةِ جوابِ الشرط فيكونان غيرَ مقترنين بالفاء، وليس كذلك المضارعُ المنفى بما؛ حيث وجوبُ اقترانه بالواو.

– ويذهب آخرون إلــى أن المضارعَ المنفىَّ كالمضــارعِ المثبت، يجــوز فيــه الإتيانُ بالواوِ إذا كانت جملةُ الحالِ مشتملةً على الضــمير العائدِ على صاحبِ الحالِ، فإن لم تكنْ مشتملةً عليه فإنه لابد من ذكرِ الواوِ. وعلى رأسِ هؤلاء ابنُ عصفورَ[1].

– ويذهب آخرون إلى أن المنفيةَ بـ(لا) يكثر مجيئُها بالضميرِ مع تركِ الواو، وإن كان النافى (لم) كثر إفرادُ الضميــر، والاستغناء عنه بالواو، والجمع بينهما، وعلى رأس هؤلاء ابنُ مالك وابنُه[2].

= للمخاطب مبنى فى محل نصب، مفعول به. (ما تصبو) ما حــرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب، تصبو فعل مــضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمــة المقدرة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، والجملة الفعليــة فى محل نصب على الحالية. (وفــيك) الواو للابتداء أو واو الحال حرف مبنى، فى حرف جر مبنى، ضمير للمخاطب مبنى فى محل جر بفى، وشبه الجملة فى مــحل رفع، خبر مقدم. (شبيبة) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية فى محل نصب على الحال من فاعل تصبو.
(فما) الفاء تعقيبية حرف مبنى، لا محل له مــن الإعراب، ما اسم استفهام مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (لك) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر المبتدإ. (بعد الشيب) ظرف ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقــة بالمحذوف فى شبه الجملة. (صبا) حال منصوبة من ضمــير المخاطب، والعامل فيها الاستفهام التعظيمى بما فى معناه. (متيما) حال ثانية منصوبة.

(1) المقرب ١-١٥٤.   (2) شرح ابن الناظم ٣٣٩.

والنفي بـ (لمّا) كالنفي بـ (لَمْ).

- والأكثرُ في الجملةِ الحاليةِ المنفيةِ بـ (ليس) اقترانُها بالواوِ والضمير معا، لكنها قد ترتبط بالواوِ وحدها، أو بالضميرِ بمفرده[1].

من أمثلة ارتباطها بالواو والضمير معا قولُه تعالى: ﴿وَلا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ إِلاَّ أَن تُغْمِضُوا فِيهِ﴾ [البقرة ٢٦٧] [2]. حيثُ الجملةُ الفعليةُ المحولة (ولستم بآخذيه) في محل نصب، على الحاليةِ من الفاعل (واو الجماعة)، وقد ارتبطت بالواوِ وضميرِ المخاطبين في (لستم).

وقول امرئ القيس:

وقد عَلِمَتْ سلمَى وإنْ كان بَعْلَـها ... بأنَّ الفتى يَهْذِي وليس بفعَّالِ[3]

(وليس بفعال) جملة في محل نصب، حال من الفاعلِ الضمير المستترِ في (يهذى)، وقد ارتبطت بالواوِ والضميرِ معا.

---

(١) ينظر: عمدة الحافظ ٣٤٣.

(٢) (لا) حرف نهي مبني لا محل له من الإعراب. (تيمموا) فعل مضارع مجزوم بعد لا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. (الخبيث) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (منه) جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة متعلقة بالإنفاق. (تنفقون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية في محل نصب، حال من الفاعل واو الجماعة في تيمموا. (ولستم) الواو واو الابتداء أو الحال، ليس فعل ماض ناقص ناسخ مبني على السكون، وضمير المخاطبين مبني في محل رفع، اسم ليس. (بآخذيه) الباء حرف جر زائد مبني، لا محل له من الإعراب. آخذيه، خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الياءُ المقدرةُ منع من ظهورها ياء حرف الجر الزائد، وضمير الغائب مبني في محل جر بالإضافة. (إلا) حرف استثناء مبني لا محل له من الإعراب. (أن) حرف مصدري ونصب مبني، لا محل له من الإعراب. (تغمضوا) فعل مضارع منصوب بعد أن، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والمصدر المؤول في محل نصب على نزع الخافض، ويمكن أن نجعلها في محل جر بتقدير وجود حرف الجر المحذوف، والتقدير: إلا بأن تغمضوا فيه، وتكون متعلقة باسم الفاعل (آخذيه).

(٣) (سلمى) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة للتعذر. (بعلها) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير الغائبة مبني في محل جر بالإضافة. (بأن) الباء حرف جر مبني، أن: حرف توكيد ونصب مبني. (الفتى) اسم أن منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة للتعذر. (يهذى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر أن. والمصدر المؤول في محل جر بالباء، وشبه الجملة متعلقة بالعلم.

وقول الشاعر:

أعَنْ سَيِّئٍ تَنْهَى ولستَ بمنتَهٍ ... وتُوصِي بخيرٍ أنت عنه بمعزل[1]

جملة (ولست بمنته) في محلٍّ نصب، حال من الفاعلِ المستترِ فى (تنهى).

وقد ارتبطت بصاحبها بالواوِ وضميرِ المخاطبِ فى (لست).

ومن أمثلةِ ارتباطها بواسطةِ الواوِ بمفردها قولُ امرئِ القيس:

تسلَّتْ عِماياتُ الرجالِ عنِ الصِّبَا ... وليس فؤادى عن هواها بمُنْسَلِ[2]

جملة (وليس فؤادى بمنسل) فى محل نصب، حال من (عمايات الرجال)، وقد ارتبطت به بواسطة الواوِ التى تصدرتها.

وكذلك قول الشاعر:

دهم الشتاء ولست أملك عدةً ... والصبرُ فى السبراتِ غيرُ مطيَّعِ[3]

---

(٢) (أعن) الهمزة للاستفهام حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، عن حرف جر مبنى، (سيئ) اسم مجرور بعد (عن)، وعلامة جره الكسرة. وشبه الجملة متعلقة بالنهى. (تنهى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة للتعذر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. (ولست بمنته) الواو واو الابتداء أو الحال، (ليس) فعل ماضى ناقص ناسخ مبنى على السكون، وضمير المخاطب مبنى فى محل رفع، اسم ليس، الباء حرف جر زائد مبنى لا محل له، منته: خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد، والجملة فى محل نصب، حال من فاعل تنهى. (انت عنه بمعزل) شبه جملة عنه متعلقة بمعزل، والجملة الاسمية فى محل جر، صفة لخير.

(٢) (تسلت) فعل ماضى مبنى على الفتح، والتاء حرف تأنيث مبنى، لامحل له من الإعراب. (عمايات) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف و(الرجال) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، (عن الصبا) جار مبنى ومجرور بكسرة مقدرة للتعذر، وشبه الجملةمتعلقة بالتسلى.(وليس) الواو حرف استئناف مبنى. ليس: فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على الفتح.(فؤادى) اسم ليس منصوب بالفتحة المقدرة، وضمير المتكلم مبنى فى محل جر بالإضافة.(عن هواها) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بمنسل.(بمنسل) الباء حرف جر زائد مبنى. منسل: خبر ليس منصوب بالفتحة المقدرة.

(٣) (دهم) فعل ماض مبنى على الفتح. (الشتاء) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ولست) الواو واو الحال، ليس فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على السكون، تاء المتكلم ضمير مبنى فى محل رفع، اسم ليس. (أملك) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله مستتر تقديره: أنا، والجملة الفعلية فى محل نصب، خبر ليس، وجملة (لست أملك) فى محل نصب، حال. (عدة) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (والصبر) الواو استئنافية حرف مبنى لا محل له من الإعراب، الصبر مبتدأ =

(ولست أملك عدة) جملةٌ حاليةٌ من (الشتاء)، والرابطُ واوُ الحال بمفردها.

ومن أمثلة ارتباطِها بالضميرِ بمفردهِ قولُ الشاعر:

إذا جـــرى في كـــفّـــه الرِّشَـــاءُ　　　جَـرْىَ القليبُ ليس فـيـه مـاءُ[1]

جملة (ليـس فيه مـاء) في محلِ نصب، حـال من (القليب) وهو البئـر، وقد ارتبطت به بالضمير العائد عليه، وهو ضميرُ الغائب فى (فيه).

من الشواهد التى ذكـرها النحاةُ لجملة الحـال الفعلية ذات الفـعل المضارع المنفى. قولُه تعالى: ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾ [آل عمران: ١٧٤]. الجملة الفعلية (لم يمسسّهم سُوءٌ) فى محل نصبٍ على الحالية، وفعلها مضارعٌ منفىٌّ بـ (لم)، وتلْحظَ أن الرابطَ الضميرُ فقط.

قولُ زُهير بن أبى سلمى:

كـأنَّ فُـتَـاتَ العِـهْـنِ فى كلِّ منزِلٍ　　　نزلْنَ به حَبُّ الفَنـا لَـمْ يُحْطَـمِ[2]

جملةُ (لم يحطم) حال، وهى منفيةٌ بـ (لم)، والرابُط الضميرُ وحدَه.

= مرفوع، وعلامـة رفعه الضمة. (فى السيـرات) جار ومجرور، وشبه الجـملة متعلقة بالصبر. (غـير) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (مطبع) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

(١) (إذا) اسم شرط غير جازم مبنى فى محل نصب على الظرفية، ومضاف إلى ما بعده، منصوب بالجواب. (جرى) فعل الشرط مـاض مبنى على الفتح المقدر. (فى كفـه) جار ومجرور ومضاف إليـه مبنى، وشبه الجملة متعلقة بالجـرى. (الرشاء) فاعل جرى مرفوع، وعلامة رفعه الضـمة. (جرى) فعل جواب الشرط ماض مبنى على الفـتح المقدر. (القليب) فاعل مرفوع وعـلامة رفعه الضمـة. (ليـس) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على الفتح. (فيه) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل نصب، خبر ليـس، أو متعلقة بخبر ليس المحذوف. (ماء) اسم ليس مـؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمـة. وجملة (ليس فيه ماء) فى محل نصب على الحالية من (القليب).

(٢) شرح ابن الناظم ٣٩٩/ شواهد العينى ٣-١٩٤/ الاشمونى ٢-١٩١.

العهن: ما تناثر من قطن أو صوف، حب الفنا: عنب الذئب.

(كأن) حـرف تشبيه ونـصب مبنى، لا محل له من الإعـراب. (فتات) اسم كأن منـصوب، وعلامة نصـبه الفتحة. (العهن) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسـرة. (فى كل) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل نصب، حال من فتـات. (منزل) مضاف إليه مجـرور، وعلامة جره الكسرة. (نزلن) فـعل ماض مبنى على السكون، ونون النسوة ضـمير مـبنى فى محل رفع، فاعل، والجـملة الفعلية فى مـحل جر، نعت لمنزل =

قول عنترةَ العبسي:

ولقد خشيتُ بأَنْ أَمُوتَ ولم تكُنْ للحرْبِ دائرةٌ على ابنَيْ ضَمْضَمِ[1]

(ولم تكن للحرب دائرة) جملةٌ فعليـة فى محل نصبٍ على الحـالية، وفـعلُها مضارع منفى بـ (لم)، والرابطُ الواوُ وحدها.

قوله تـعالى: ﴿أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [الأنعام: ٩٣]. (ولم يوح إليه شىء) جملةٌ فعلية فى محل نصبٍ على الحـالية، وفعلُها مضارعٌ منفىٌ بـ (لم)، والرابط الضمير فى (إليه) والواو معًا.

قول النابغةِ الذبيانى:

سَقَطَ النـصيفُ ولَـمْ تُـرِدْ إسـقاطَهُ فـتناولَتْـه واتَّقَـتْـنَـا بِالْـيَـدِ[2]

(ولَمْ تُرِدْ إِسقـاطَه)جملةٌ فعليةٌ، فـعلُها مضـارعٌ منفى بـ (لم)،وهى فى محلِ نصبٍ على الحاليـة، وتلحظ أن الرابطَ هو الضمـيرُ المستـتر فى (ترد)، والواو فى بداية الجملة.

قول الشاعر:

فقالَتْ له العَيْـنَانُ: سمعـًا وطاعـةً وحـدَّرَتَـا كـالـدُّرِّ لَمَّـا يُثَـقَّـبِ[3]

= (به) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقـة بالنزول.(حب) خبر كأن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الفنا) مضاف إليـه مجرور، وعلامـة جره الكسرة المقدرة.(لم) حرف نفى وجـزم وقلب. (يحطم) فعل مضارع مجزوم بعد لم مبنى للمجـهول، وعلامة جزمه الـسكون، وحرك بالكسر من أجل الروى، ونائب الفاعل ضمير مـستتر تقديره: (هو)، والجملة الفعلية فى محل نصب حال، من (حب الفنا).

(١) شرح ابن الناظم ٣٤٠ / شواهد العينى ٣-١٩٨ / الأشمونى ٢-١٩١.

(لقد) الـلام موطئة للقـسم، وجواب القـسم خشـيت بأن أموت. (بان أمـوت) الباء حـرف جر زائد، والمصدر المؤول فى محل نصـب، مفعول به لخشـيت. (تكن) فعل مضارع ناقص ناسخ مجزوم بعد لم، وعلامة جزمه السكون.(للحرب) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل نصب، خبر تكون. (دائرة) اسم تكون مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (على ابنى ضمضم) شبه جملة متعلقة بدائرة.

(٢) شرح ابن الناظم ٣٤٠/ شواهد العينى ٣-٢٠١ / الأشمونى ٢-١٩١.

(٣) (قالت) فعل ماض مبنى على الفتح، والتاء للتأنيث حرف مبنى. (له) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعـلقة بالقول. (العينان) فـاعل مرفوع، وعلامـة رفعه الألف؛ لأنه مثنى. (سـمعا) مفـعول مطلق =

حيث الجملةُ الفعليةُ (لمَّا يثقَّب) في محل نصبٍ على الحاليةِ من (الدر)، وهي منفيةٌ بـ (لما)، وارتبطت مع صاحبها بوساطةِ الضميرِ دون الواوِ.

وذكر أبو حيان قولَ عبد الله بنِ محمد بن أبي عيينة:

أبعدَ بلائي إذ وجدتُه ... طريحًا كنصلِ السيفِ لمَّا يركَّبِ

وقوله أيضا:

وفَلَلْتَ منه حَدَّه وتركْتُه ... كهدبةِ ثوبِ الخزِّ لما يُهذَّبِ[1]

رابعا: أن تكون جملةُ الحالِ معطوفةً على حالٍ سابقةٍ دون جمعهما:

إذا كانت الحالُ جملةً معطوفةً على حالٍ سابقةٍ عليها فإنها لا ترتبط بصاحبها بالواوِ، حتى لا يتوالى حرفان: أولهما عاطفٌ، والآخر شبيهٌ بالعاطف، ذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]. حيث الجملةُ الاسميةُ (هم قائلون) في محلٍّ نصبٍ على الحاليةِ، بالعطفِ على الحالِ السابقةِ عليها (بياتًا)، فلم يجمعْ بين واو الحال وحرفِ العطفِ، ولم يقلْ: أووَهُم...

* ملحوظة:

يلحظ أن العاطفَ بين جملتي الحالِ إذا كان الواوَ فإن الواوَ لا تكونُ واوَ الحالِ أو الابتداء، وبذلك فإنها لا تُحتسبُ رابطًا، كأنْ تقولَ: «جاء محمدٌ يجري ويلهثُ»، فجملة (يجري) في محل نصب، حال، وقد عطف عليها الجملةُ الحاليةُ (يلهث)، وحرف العطف هو الواو، والرابط فيهما هو الضمير المستتر في الفعل، فليست الواوُ واوَ الحال، وليست رابطةً بين الحالِ وصاحبها.

= منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وفعله محذوف. (وطاعة) الواو حرف عطف مبني لا محل له، (طاعة) منصوب على المصدرية لفعل محذوف. (وحذرتا) الواو عاطفة. حذرتا: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، وألف الاثنين ضمير مبني في محل رفع، فاعل. (كالدر) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب على الحالية. (لما) حرف نفي وجزم وقلب مبني، لا محل له من الإعراب. (يثقب) فعل مضارع مجزوم بعد لما، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر من أجل الروي، وهو مبني للمجهول. ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل نصب على الحالية.

(١) ارتشاف الضرب ٢-٣٦٨.

خامسا: أن تكونَ جملةُ الحال جملةً فعليةً فعلُها ماضٍ واقعٌ بعد (أو) العاطفةِ على جملةٍ حاليةٍ سابقةٍ:

في مثلِ هذا التركيبِ تلمس في الحالين معنى الشرط، فإذا قلت: لأفهمَنَّ الدرسَ شُرِح أو أُهْمِلَ، فإنك تلمس أن الجملةَ الفعليةَ (شرح) في محلٍّ نصب على الحاليةِ، وقد عطف عليها بواسطةِ (أو) الجملةُ الفعليةُ (أهمل)، والرابط فيهما الضميرُ المستترَ في الفعلين، وهو في محلٍّ رفع، نائبُ فاعلٍ عائدٌ على (الدرس)، وتقديرُ المعنى: لأفهمنَّ الدرسَ إن شُرِحَ وإنْ أهمل.

ومن ذلك قولُ الشاعر:

كُنْ للخليلِ نصيراً جَارَ أو عَدَلا ... ولا تشِحَّ عليه جَادَ أو بَخَلا[1]

عدم ربطِ الحالِ بصاحبِها بالواوِ يتمثل في الجملتين الحاليتين الواقعتين بعد (أوْ)، وهما: (عدلاَ، وبخلا).

سادسا: أن تكونَ الحالُ جملة فعليةً فعلها ماضٍ واقعٌ بعد (إلا):

تمتنع الواوُ رابطا إذا كانت الحالُ مستثناةً بـ (إلا)، وهي جملةٌ فعليةٌ فعلُها ماضٍ، كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الحجر: ١١]. الجملةُ الفعليةُ المحولةُ (كانوا به يستهزئون) في محل نصبٍ على الحاليةِ من (رسول)، أو من ضمير الغائبين في (يأتيهم)، والرابط الضميرُ في (به)، أو في: (كانوا)، ولم تذكر الواوُ رابطًا لأن الجملةَ الحاليةَ مصدرةٌ بفعلٍ ماضٍ واقعٍ بعد (إلاَّ).

---

(١) (كُنْ) فعل أمر مبنى على السكون ناقص ناسخ، واسمه ضمير مستتر تقديره: أنت. (للخليل) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بنصير. (نصيرا) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (جار) فعل ماض مبنى على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل نصب على الحالية. (او) حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. (عدلا) فعل ماض مبنى على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والالف للإطلاق، والجملة في محل نصب بالعطف على الجملة الحالية. (الواو) حرف عطف مبنى لا محل له. (لا) حرف نهى مبنى لا محل له. (تشح) فعل مضارع مجزوم بعد لا الناهية، وعلامة جزمه السكون، وحُرِّكَ بالفتح لالتقاء الساكنين، وأصله: ولا تشححْ. (عليه) شبه جملة متعلقة بتشح. (جاد) جملة فعلية في محل نصب على الحالية. (أو) حرف عطف مبنى لا محل له. (بخلا) جملة فعلية في محل نصب بالعطف على الجملة الحالية، والالف للإطلاق.

ومثله قولُه تعالى: ﴿ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [الزخرف: ٧].

ومن النحاة مَن يَرَى جوازَ الربطِ في مثلِ هذا التركيبِ بالواوِ، ويستشهدون لذلك بقولِ الشاعرِ:

نِعْمَ امْرأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نائبةٌ ... إلاَّ وكان لمرتاعٍ بها وَزَرا[1]

الجملةُ الفعليةُ المحولةُ (كان لمرتاع بها وزرًا) في محلٍّ نصبٍ على الحالية من (نائبة)، والرابط ضميرُ الغائبة في (بها)، وكذلك الواوُ في صدرِ جملةِ الحال، مع أنها جملةٌ فعليةٌ فعلُها ماض واقعٌ بعد (إلاَّ).

سابعا: أن تكونَ جملةُ الحال فعليةٌ فعلُها مضارعٌ مثبتٌ خالٍ من (قد):

إذا كانت الحالُ جملةً فعليةً فعلُها مضارعٌ مثبتٌ غيرُ مسبوقٍ بـ (قَدْ) فإنه يمتنع فيها الواوُ رابطًا، بل يكتفى بذكرِ الضميرِ رابطًا، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾ [المدثر: ٦]. الجملةُ الفعليةُ ذاتُ الفعلِ المضارعِ المثبتِ الخالي من (قد) (تَستكثِرُ) في محلٍّ نصبٍ على الحاليةِ من ضميرِ المخاطبِ المستتر في (تمنن)، والرابطُ ضميرُ المخاطبِ المستترَ في (تستكثرُ)، ويمتنع الواوُ رابطًا حيث إن الفعلَ المضارعَ شبيه باسمِ الفاعلِ زنةً ومعنى، ولا تدخلُ الواو على اسمِ الفاعلِ.

ومثل ذلك قولُه تعالى: ﴿ إِذَا أُلْقُوا فِيهَا سَمِعُوا لَهَا شَهِيقًا وَهِيَ تَفُورُ ۝٧ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ ﴾ [الملك ٧، ٨].

---

(١) (نِعْمَ) فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر مبهم تقديره: هو. (امرأ) تمييز للضمير المبهم منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر مقدم، أو لا محل لها من الإعراب. (هرم) هو المخصوص بالمدح، فهو: مبتدأ مؤخرخبره المقدم جملة المدح، أو مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: هرم الممدوح، أو خبر لمبتدإ محذوف، والتقدير: هو هرم، وهو مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (لم) حرف نفي وجزم وقلب مبني لا محل له. (تعر) فعل مضارع مجزوم بعد لم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة. (نائبة) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إلا) حرف استثناء مبني، لا محل له إعرابيا. (وكان) الواو: واو الابتداء أو واو الحال. (كان) فعل ماض ناقص ناسخ مبني على الفتح، واسمه ضمير مستتر تقديره: هو. (لمرتاع) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بوزر. (بها) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بمرتاع. (وزرا) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وجملة كان مع معموليها في محل نصب على الحالية.

الجملةُ الفعليةُ المحولة (تكاد تميز) فى محل نصبٍ على الحاليةِ من الفاعلِ المسترِ فى (تفور)، والرابط الضميرُ المستترُ فى (تكاد)، ولم تذكر الواوُ رابطًا.

أما قولُ الشاعر:

عُلِّقْتُها عرَضًا وأقتلُ قومَها زَعمًا لعمرُ أبيكِ ليس بمزْعَمِ

فإن فيه جملةَ: (وأقتلِ قومها) فعليةٌ فعلُها مضارعٌ، وبها ضميران يعودان على نائب الفاعل (تاءُ الفاعلِ) والمفعولُ به الثانى (ضمير الغائبة) فى (عُلِّقْتُها) فى الجملةِ السابقةِ عليها، ومعنَاهَا يصلحُ للحاليةِ من أحدِ الاسمين (نائب الفاعل، والمفعول به الثانى) فى الجملةِ (علقتها)، إلا أن تصدرَها بالواوِ قبلَ الفعلِ المضارعِ المثبتِ يجعلُ النحاةَ يخرجونها على عدةِ أوجه:

- منهم من يرى أن الجملةَ فى محلٌ نصبٍ على الحاليةِ، والواوُ ضرورةٌ.
- ومنهم من يرى أن الواوَ للعطف، والجملةُ معطوفةٌ على سابقتها، والفعلُ المضارعُ يؤول بالماضى، فيكونُ التقدير: وقتلْت قومها.
- ومنهم من يرى أن الواوَ واوُ الحال، وجملةُ الحالِ اسميةٌ محذوفةُ المبتدإ، والتقدير: وأنا أقتل....

ملحوظة:

لا يمتنع ذكرُ الواوِ رابطًا بين جملة الحال وصاحبها إذا كانت اسميةً، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤].

الجملة الاسمية (لها كتاب) فى محل نصب على الحاليةِ من (قرية)، والرابطُ ضميرُ الغائبة فى (لها)، وكذلك واوُ الحالِ فى صدرِ الجملةِ، وقد سُبقت جملةُ الحالِ بأداةِ الاستثناء (إلا).

ويجدر القولُ بأنه يكثر ربطُ الجملة الاسمية الحاليةِ بصاحبها بواسطة الرابطِ الواو، وبعضُهم يرى أن تركَ الواوِ حينئذ يُعَدُّ شذوذًا، لكنه لا يستطيع أن يتجاوزَ القولَ بالجوازِ فى هذا الموضع[1]، ويذكر الفراء أنه لو لم يكن فيه الواوُ كان صوابًا[2].

(١) ينظر: الكشاف ١-٥١١ / الدر المصون ٦-٢١.

(٢) معانى القرآن: ٢-٨٣.

وقد وردت أمثلةٌ كثيرةٌ لتركِ الواوِ فى مثل هذا التركيب.

مثال ربط الحالِ الجملة الاسميةِ وصاحبِها بالضمير دون ذكر الواو، قوله تعالى: ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة ٣٦][1]. الجملةُ الاسميـةُ (بعضكم لبعض عدو) فى محلِ نصب على الحاليةِ من الفاعلِ (واوِ الجماعة) فى (اهبطوا)، والرابط بينها وبين صاحبِها ضميرُ المخاطبين فى (بعضكم) الراجعُ إلى صاحبِ الحال، ولا داعى للقولِ بأن واوَ الحالِ الرابـطةَ محذوفةٌ؛ لأن الضمـيرَ رابطٌ، وإن كانت الواوُ فى الحالِ الجملةِ الاسميةِ أكثرَ ربطًا.

قد تحتسب الجملةُ الاسميةُ فى هذا الموضع استئنافيةً لا محلَّ لها من الإعرابِ.

- فى قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠]. الجملةُ الاسميةُ (وجوههم مسودّةٌ) فيها قراءتان[2]:

أولاهما: برفع الجزأين، وفيها وجهان إعرابيان:

أ- أنهـا فى محلٍّ نصبٍ على الحـاليـةِ من الاسم الموصول (الذين)، حـيث إن الرؤيةَ بصريةٌ، ومن النحـاةِ من يرى أن حذفَ واوِ الحال هنا حَسَنٌ كراهةَ اجـتماعِ الواوين. وذهب آخرون - منهم الزجـاج وابن عصفـور - إلى أنه لا يشترط فيـها الواو، والربط بالضمـير هنا يكون كافـيا، وأنت فى الإتيان بهـا وتركها بالخـيار، فتقول: جاءنى زيد وأبوه قائم، أو: بترك الواو[3].

ب- أن تكون فى مـحلٍّ نصبٍ على أنهـا مفـعولٌ به ثـانٍ للرؤية، حيث إنهـا قلبيةٌ.

---

(١) (اهبطوا) فعل أمر مـبنى على حذف النون، وواو الجماعـة ضمير مبنى فى مـحل رفع، فاعل. (بعضكم) مبتـدأ مرفوع، وعلامة رفـعه الضمة، وضـمير المخاطبين مـبنى فى محل جر بالإضافـة. (لبعض) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بعدو. (عدو) خبر المبـتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية فى محل نصبٍ على الحالية.

(٢) ينظر: الدر المصون: ٦-٢١.

(٣) ينظر: المقرب ١-٥٣ / شرح القمولى للكافية ٢٢١.

ثانيتهما: بنصبِ الجزأين، وفيها وجهان:

أ- أن يكونَ (وجـوه) بدلَ بعضٍ من كل من الاسمِ الموصـولِ، أمـا (مسـودة) فتكون بالنصب على الحالية، على أن الرؤيةَ بصرية.

ب- إذا عُـدَّت الرؤيةُ قلبيـة؛ فإن وجوها تكـونُ بدلاً من الاسمِ الموصولِ بدل بعضٍ من كل، وتعرب (مسودة) مفعولاً به ثانيًا.

- وقد يربط بين الحالِ الجملة الاسمية المنسوخـة وصاحبها بالضميرِ دون الواو، كما في قوله تعالى: ﴿ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لا يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٠١][1]. الجملةُ الاسميةُ المنسـوخةُ (كأنهم لا يعلمون) في محل نصبِ على الحاليةِ من (فريق)، وهو نكرة تخصـصت بالصفةِ في شبه الجملة (من الذين. . . .)، وقد ربطت الحال بصاحبها بضمير الغائبين في (كأنهم).

ومثلُ ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يَحْكُمُ لا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ [الرعد: ٤١]. الجملةُ الاسميةُ المنسـوخةُ (لا معقبَ لحكمه) في محل نصب على الحاليةِ من الفاعلِ الضميرِ المستـترِ في (يحكم)، والرابط بينها وبين صاحبها ضميرُ الغائب في (حكمه) العائدُ على صاحـبِ الحال، ولم تذكر الواوُ رابطًا.

- كما يجـوز تركُ الواوِ رابطًا والاكتفاءُ بالضمـيرِ فيما إذا كـانت الحالُ جملةً اسميةً تقدم فيها الخبرُ على المبتدإ، كما في قول بشر بن مروان:

---

(١) (فريق) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة. (من) حرف جر مبني، لا محل له من الإعراب. (الذين) اسم موصول مبني في محل جر بمن، وشبه الجملة في محل رفع، نعت لفريق، أو متعلقة بنعت محذوف. (أوتوا) فعل ماض مبني على الضم، وهو مبني للمجهول، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، نائب فاعل. (الكتاب) مفعول به ثان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (كتاب) مفعول به لنبذ منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الله) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (وراء) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة متعلق بنبذ. (ظهورهم) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائبين مبني في محل جر بالإضافة. (كأنهم) حرف تشبيه ونصب ناسخ مبني، لا محل له من الإعراب، وضمير الغائبين مبني في محل نصب، اسم كأن، (لا) حرف نفي مبني، لا محل له من الإعراب. (يعلمون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. والجملة الفعلية في محل رفع، خبر كأن، والجملة الاسمية المنسوخة في محل نصب على الحالية.

إذا أتيتَ أبَا مروان تسألُه وجدتَه حاضراهُ الجودُ والكَرَمُ[1]

الجملةُ الاسميةُ (حاضراه الجودُ والكرمُ) فى محلٍّ نصبٍ على الحالية من ضميرِ الغائبِ المفعولِ به فى (وجدته)، وتلحظ أن الرابطَ هو ضميرُ الغائبِ فى (حاضراه)، وهو راجعٌ إلى صاحبِ الحالِ، ولم تذكرِ الواوُ رابطًا حيث تقدم الخبرُ فى الجملةِ الاسميةِ الحالية على المبتدإ فيها، وإن كان الأكثرُ أن تذكرَ الواوُ رابطا فى الجملةِ الاسميةِ.

- يذكر النحاة أنه إن كانت الحالُ جملةً اسميةً خبرُها شبهُ جملة وهو متقدم على المبتدإ فإن حذفَ الواوِ أفضل، كما جاء فى قول بَشّار:

إذا أنْكَرَتْنى بلدةٌ أو نَكَرتُها خرجْتُ مع البازِى علىَّ سوادُ[2]

الجملةُ الاسميةُ (علىَّ سوادٌ) فى محلٍّ نصبٍ على الحاليةِ من تاءِ الفاعلِ فى (خرجت)، والرابط بينها وبين صاحبِها ضميرُ المتكلم فى (علىَّ)، وهو راجعٌ إلى صاحب الحال، وحسن عدمُ ذكرِ الواوِ رابطًا؛ لأن الجملةَ الاسميةَ الحاليةَ خبرُها شبه جملة تقدم على المبتدإ فيها.

التركيب الشرطى وموقع الحالية:

أجاز الزمخشرى وقوعَ التركيبِ الشرطىِّ حالاً، وأوله بالتركيب الخبرىِّ، ففى قولِه تعالى: ﴿ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ﴾ [الأعراف: ١٧٦] ذكر الزمخشرىُّ أن الشرط (إن تحمل عليه يلهث) فى موقعِ الحال، كأنه قيل: كمثل الكلب ذليلاً دائم الذلالة[3].

---

(١) شرح الرضى ١-٢١١ / شرح القمولى للكافية ٢٢٢/ وهو فى طبقات فحول الشعراء: ١-٥٠٠. (أبا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الستة. (مروان) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابةً عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف. (تسأله) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية فى محل نصب على الحالية من تاء المخاطب فى (أتيت)، أو من أبى مروان. جملتا الشرط والجواب لإذا هما: أتيت، وجدت.

(٢) ديوانه ٣-٤٩/ شرح الرضى ١-٢١١/ شرح القمولى للكافية ٢٢٢. البازى: نوع من الصقور.

(٣) الكشاف ١-١٣١.

كما جعل التركيبَ الشرطىَّ المقرونَ بهمزة الاستفهام حالاً فى قوله تعالى: ﴿ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلا يَهْتَدُونَ ﴾ [البقرة: ١٧٠]. حيث يذكُرُ: «الواوُ واوُ الحالِ، والهمزةُ بمعنى الردِّ والتعجيب، معناه: أيتبعونهم ولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئًا من الدين، ولا يهتدون للصواب»[١].

وبين المتقدمين خلافٌ فى هذه الواوِ الواقعةِ فى مثلِ هذا الموقعِ بعد همزةِ الاستفهام، ويمثله وجهان:

أولهما: ما ذهب إليه الزمخشرى من أنها واوُ الحال[٢].

والآخر: ما ذكره ابنُ عطيةَ من أنها واوُ العطف[٣].

والخلافُ بينهم قائمٌ كذلك فى الموضعِ اللفظىِّ للهمزةِ الموجودة، بين ما ذهب إليه الزمخشرى من أنه يقدر بعدها جملةٌ، وهى مذكورة فى المنقول السابق، وبين ما ذهب إليه ابنُ عطيةَ من النيةِ بها التأخيرِ عن حرفِ العطفِ، ولكن أبا حيان قد جمع بين الرأيين[٤]، حيث يجعل الواوَ عاطفةً على حالٍ مقدرة، والمعطوفُ على الحالِ حالٌ، فصحَّ أنْ يُقالَ إنها للحالِ من حيثُ عطفها جملةً حاليةً على حالٍ مقدرةٍ، وصحَّ أن تكونَ للعطفِ من حيثُ هذا العطف.

وأنت ترى أن التركيبَ الشرطى فى محل نصب، حال فى كل وجه، فيذكر ابنُ عطية: «أن غايةَ الفسادِ فى الالتزامِ أن يقولوا: نتّبع آباءَنا ولو كانوا لا يعقلون، فقُرِّروا على التزامِهِم هذا، إذ هذه حالُ آبائِهم»[٥].

ويؤكدُ أبو حيان أن الجملةَ المصحوبةَ بـ(لو) فى مثلِ هذا السياقِ جملةٌ شرطيةٌ، «فإذا قال: اضرب زيدًا ولو أحسنَ إليك، فالمعنى: وإنْ أحسنَ، وكذلك: «أعطوا

(١) المرجع السابق ١-٨٣.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المحرر الوجيز ٢-٦٣.

(٤) البحر المحيط ٢-١٠٤.

(٥) المحرر الوجيز ٢-٦٣.

السائلَ ولو جـاءَ على فرسٍ»[1]، «ردُّوا الـسائلَ ولو بشقٍّ تمرةٍ»[2]. المعنى فيـهما: (وإنْ)، وتجيء (لَوْ) هنا تنبيهـا على أن ما بعدها لم يكن يناسب ما قـبلها، لكنها جاءت لاستقصاءِ الأحوالِ التي يقع فـيها الفعلُ، ولتدلَّ على أن المرادَ بذلك وجودُ الفعلِ في كلِّ حالٍ، حتى في هذه الحالِ التي لا تناسب الفعلَ، ولذلك لا يجوز: اضرب زيداً ولو أسـاءَ إليك، ولا: أعطوا السائلَ ولو كـان محتـاجًا، ولا: ردوا السائلَ ولو بمائةِ دينارٍ، فإذا تقرر هذا فالواوُ في (ولو) في المثلِ التي ذكرناها عاطفةٌ على حالٍ مقـدرةٍ»[3].

ونجد أن أبَا حيـان يؤكد على ذكرِ الواوِ في مثلِ هذا الموضـعِ وإن كانت الجملةُ الواقعةُ حالاً فيها ضميرٌ يعود على صـاحبِ الحال؛ لأن حذفَها يؤذن بتقييدِ الجملة السابقة عليهـا، كما أنها دليلٌ على أن ما بعدها لم يكنْ ينـاسب ما قبله، والفرقُ واضحٌ بين القول: «أكـرِمْ زيدًا لو جفـاك، أي: إن جفاك، وبـين: أكرم زيدا ولو جفاك»[4].

ومنهم من يرى أن التركيبَ الشرطيَّ لا يكادُ يقعُ بتمامه موقعَ الحالِ، وإنما الطريقُ إلى ذلك أن تجعلَ التركيبَ الشرطيَّ خبرًا عن ضميرِ ما تريد أن تجعلَ الحالَ منه، ففي القول: جاءَ زيدٌ إنْ يَسْألْ يُعْطَ؛ تقول فـيه كي تجعلَ الشرطَ حالاً: جاء زيدٌ وهو إنْ يسْألْ يُعْطَ، ويكونُ الحالُ شاملاً الجملةَ الاسميةَ التي خبرُها التركيبُ الشرطيُّ.

قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الأَرْضِ﴾ [التوبة: ٣٨]. التركيب الشـرطي (إذا قيل اثاقلتم) بعد السؤال الإنكاري التوبيخي أو الـتقريعي (ما لكم) يكون حـالاً، والتقدير: ما لكم تتثـاقلون إذا قيل لكم انفروا[5].

---

(١) حديث شريف أخرجه مالك في الموطأ: (٢-٩٩٦) بذكر (إن) مكان (لو)، وفي مسند أحمد (١-٢٠١)، وسنن أبي داود (١٦٦٥)، والكبير للطبراني: (٢٨٩٣) نصه: «للسائل حق وإن جاء على فرسٍ».

(٢) حديث شريف أخرجه أحمد في مسنده: ١-٣٨٨.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٢-٣-١٠٣/ الدر المصون ١-٤٣٦.

(٤) الموضع السابق.

(٥) ينظر: الكشاف ١-٣٩٣/ البحر المحيط ٥-٤١٩/ الدر المصون ٣-٤٦٤ .

وفى المساعد يذكر ابنُ عقيل: «ودخل فى قوله: خبرية جملةُ الشرطِ، وفى البسيط: تقع جملةُ الشَـرطِ حالاً، نحو: افعل هذا إنْ جاءَ زيدٌ، وقـيل: لاَ، وهو قولُ ابن جنى»[1].

ومنه نلمس أن كلا من ابن جني وصاحب البسيط وابن عقيل يرون أن التركيبَ الشرطىَّ يصح أن يقعَ حالاً، ولا أرى ما يمنع ذلك.

بين جملةِ الحالِ والجملِ الاعتراضيةِ:

يميَّزُ بين جملةِ الحالِ والجملةِ الاعتراضيةِ بفروق معنويةٍ وأخرى لفظيةٍ، نوجزها فى:

- جملةُ الحالِ تبينُ هيئةَ صاحبِها أثناء إحداثِ حدثٍ ما. فعلاقتُها بما قبلها بيانُ هيئةٍ، فوجودُها مقصودٌ فى إنشاءِ الجملةِ التى وردَت فيها.

أما الاعتراضيــة فإنه يُؤتى بها لبيانِ معنًى ليس مقـصودًا فى إنشاءِ الجملةِ، وإنما تكونُ لمعنى تقويةِ ما جاءتْ فيه، أو لتأكـيدِه، أو لمعنى آخر غيرِ المعنى المقصود فى الجملةِ، كمعنى التعظيم، والفخرِ، والتفسيرِ، والشـكِّ.... إلخ.

- الأصلُ فى جملةِ الحالِ أن تُذْكَـرَ بعد صاحبِهـا وعاملِها، لا تتقدمُ عليـهما، دونَ النظرِ إلى آراءِ بعضِ النحاةِ فى هذه القضيةِ.

لكن الجملةَ الاعتراضيةَ تذكرُ بين أجزاءِ الجملةِ مـعترضةً إياها، سواءٌ أكان مبتدأ وخبـرًا، أم موصولاً وصلتَه، أم فـعلاً وفاعلاً أو مـفعولاً به، أم أجزاءَ التـركيب الشرطى، أم قسمًا وجوابَه، أم إن وخبَـرها، أم كان واسمَها، أم المضـافَ والمضافَ إليه، أم غيرَ ذلك.

أما جملةُ التفسيرِ فتذكرُ تاليةً لما تفسرُه مما يحتاج إلى كشف حقيقته، التى تتمثل فى معنى الجملة المفسر بها.

- يجـوزُ أن تقـيمَ مفـردًا مـقـامَ جملةِ الحـال، ولا يجـوز ذلك مع الجـملةِ الاعتراضيةِ.

---

(1) المساعد ٢-٤٣.

- يجوز أن تقترنَ الجملةُ الاعتراضية بالفاء، أو لن، أو السين، أو سوف.

أما جملةُ الحـالِ فإنه لا يجوز قرنُها إلا بالواو، وبأو فـي تركيبٍ معينٍ، وتمتنع من استـقبالها فـلا يجوز قرنُها بحـرفِ التنفيس أو بلن أو غيـرِها مما يعطي معنى الاستقبال.

- قد تكون الجملةُ الاعتراضيةُ طلبيةً، لكن جملةَ الحالِ لا تكون إلا خبريةً.

والجملُ التي لا محلَّ لها من الإعرابِ - في عجالةٍ في هذا الموضع - هي[1]:

- الجملة الابتدائية.

- الجمل الواقعة بعد أدوات الابتداء: الحـروف المكفوفة(إنما وأخواتها...)، إذا الفجائية، هل، بل، لكن، إلا، إما، (ما) التميمية.

- بعد أدوات التحضيض: ألا، هَلا، أما، لَوْلا.

- بعد أدوات التعليق غير العاملة: لولا، لو، لما، كلما.

- الواقعة جوابا لأدوات الشرط غير الجازمة إذا كان مقرونا بالفاء.

- الواقعة صلةً للأسماء الموصولة أو الحروف.

- الجملُ الاعتراضية.

- الجملُ التفسيرية - على رأي.

- الواقعةُ جوابا للقسم.

- الجملُ المؤكدة لجمل لا محل لها من الإعراب.

- الجملُ المعطوفةُ على ما لا محل له من الإعراب.

- التركيبُ الشرطيُّ الذي تقدمَ جوابهُ عليه.

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢-٣٧٥.

الحــال المـركبــة:

قد تردُ الحالُ فى الجملةِ العربيةِ مركبــةً، أى: تركبُ حالان مع بعضهما تركيبَ خمســةَ عشــرَ، وتصيران اسمًا واحدًا، فتكونان مبنيَّيْــن على فتح الجزأيْــن، ومثال ذلك[1]:

هو جارِى بيتَ بيتَ، أى: ملاصــقا، حيث (بيت بيت) حالٌ مــبنيةٌ على فتح الجزأين فى محلٌ نصب.

وللنحاة فى هذه الأحوالِ المركبةِ مذهبان:

أحدهما: أنها مركبةٌ تركيبَ خمسةَ عشرَ، حيث تبنى على فتح الجزأيْن.

ثانيهما: أنهما مركبان تركيبَ الإضافةِ، حيث يحذف التنوينُ من الثانى للإتباع، فيشبهان بخمسةَ عشرَ، فيفترقان فى أصالةِ البناءِ.

كما أن هذه الأحوالَ المركبةَ قد يفسر أصلُها التركيبى على نحوين:

الأول: ما أصله حرفُ العطف، ومنه:

- تفرقوا شغَرَ بغَرَ، أى: فى كل وجه لا اجتماع معه[2] والأصل فيهما: شغرًا وبغرًا، فركبتا معًا بحذف الحرف العاطف، فبنيتا على الفتحِ.

- ومثله: تفرقوا شذر مذر. أى: شذرا ومذرًا[3] وفيه: تفرقوا شذر بَذَرَ.

- ومثله: تفرقوا خَذَعَ مذعَ، أى: خَذعًا ومذعًا[4].

---

(١) ينظر: الكتاب ٣-٣٠٣ / شرح المفصل لابن يعيش ٤-١١٨ / ارتشاف الضرب ٣٧٠ / شرح شذور الذهب: ٧٥.

(٢) اشتغر فى البلاد: إذا أبعد فيها، أو من شغر الكلب إذا رفع إحدى رجليه ليبول فباعدها من الأخرى. بغر النجم: سقط وهاج بالمطر، أو البغر هو العطش، يأخذ الإبل فلا تروى، وربما ماتت به.

(٣) الشذر: الذهب يلقط من المعدن، فهو متفرق فيه متبدد، أو صغار اللؤلؤ. مذرت البيضة فسدت وابعدت، أو من البذر، وهو تفريق الحب.

(٤) الخَذع: القطع، لحم مخذع، أى: مقطع. مذع السر: أفشاه، فكأنه فرقه.

- تركوا البلادَ حيثَ بيثَ، وحاثَ باثَ، وحَوْثَ بوثَ[1]، أي: تفرقوا وتبدَّدوا، وأصلُها بحرف العطف.

- تساقطوا أخولَ أخولَ. أي: متفرقين، وأصلها بحرف العطف الفاء، أي: أخولَ فأخولَ، ويعنى به: شيئًا فشيئًا.

يساقطُ عنه روقُه ضارياتِها ... سِقاطَ شِرارِ القَيْنِ أخْولَ أخولا[2]

ومنه قولُ ضابئ البرجمي:

وفيه (أخول أخول) حالان ركبا معا، وكانا كالكلمةِ الواحدةِ، فبنيتا على فتحِ الجزأين، وهما فى محلٍّ نصبٍ على الحالية.

الثاني: ما أصله النسبة، نسبة أحدهما إلى الآخر، سواء أَقُدِّرَتْ بحرفِ الجر، أم قدرت بالإضافة، ومن ذلك:

- هو جارى بيت بيت، أي: ملاصقًا. والأصل، بيتا لبيت، فحذف حرفُ الجر، فركب الاسمان، واصبحا حالا مبنيةً على فتح الجزأين فى محل نصب. وقد ينطقانِ بالإضافة: بيت بيتٍ.

- لقيتُه كفةَ كفةَ، أي: مواجهةً. والأصل كفةً لكفةٍ، وقد ينطقان بالإضافة: كفةَ كفةٍ، وقد يفصلان بحرف الجر (عن)، كفةً عن كفةٍ.

- لقيته صحرةَ بحرةَ، أي: منكشفا. إذا لقيته وليس بينك وبينه ساتر، واستعملا بالإضافة، صحرةَ بحرةٍ.

---

(١) استحاث الشيء: تطلبه وقد ضاع فى التراب، وبَاث: بحث عن الشيء بعد ضياعه.

(٢) الروق: القرن / ضارياتها: أراد بها الكلاب / القين: الحداد.

(يساقط) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (عنه) جار ومجرور مبنهان، وشبه الجملة متعلقة بيساقط، (روقه) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة. (ضارياتها) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الكسرة، لأنه مجموع بالألف والتاء المزيدتين، وضمير الغائبة مبنى فى محل جر بالإضافة. (سقاط) مفعول مطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (شرار) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (القين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (أخول أخول) حالان مركبان مبنيان على الفتح فى محل نصب من واو الجماعة. والألف للإطلاق.

- افعل هذا بادئَ بدًا، أي: أولَ كلِّ شيء. وأصله: بادئ بداء، بالإضافة، فخففت الهمزة من الأول بقلبها ياءً، وحذفت من الثانى فقصر، أى: أصبح مقصورًا، وأصبحا اسمين مركبين فبنيا، على فتحِ الجزأين لحاليتهما، بعد أن حذف التنوينُ من الثانى، وفيه: بادى بدءٍ، وبلدى بدئٍ.

وقد يُؤولان بحرف العطف: بادئ وبداء.

- ذهبوا أيدىَ سبا، وأيادى سبا، أى: متفرقين متبددين. والأصل: أيدى سبإ، أو: أيادى سبإ، وسبإ علَم حذف منه التنوين، فركبا، فصارا بالتركيبِ اسمًا واحدًا مركبًا مبنيا على فتحِ الجزأين؛ لأنهما حالٌ مركبةٌ.

وقد زالتْ العلميةُ بالتركيبِ عن (سبا)، وهو (سبأ) بعد تخفيف الهمزة.

ملحوظة:

قد يكون الظرفُ المركبُ مبنيًا على فتح الجزأين، وشبه جملته فى محل نصبٍ على الحاليةِ، أو متعلقة بحالٍ محذوفة، كما هو فى قول عبيد بن الأبرص:

نَحْمِى حقيقتَنَا وبعض الـ ـقوم يسقطُ بينَ بينَا[1]

(بين بينا) ظرفان مركبان مبنيان على فتح الجزأين، والألف للإطلاق، وشبه الجملة فى محل نصب على الحالية، أو متعلقة بمحذوفٍ، حال.

تعدد الحال

ينقسمُ النحاةُ إزاءَ قضيةِ تعددِ الحالِ لصاحبٍ واحدٍ لعاملٍ واحدٍ انقسامَهُم إزاء تعدد الخبرِ لمبتدإٍ واحدٍ، وذلك على النحو الآتى:

(١) (نحمى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة للثقل، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (نحن). (حقيقتنا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير المتكلمين مبنى فى محل جر بالإضافة. (وبعض) الواو واو الحال حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، بعض: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف. (القوم) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (يسقط) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (هو)، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر المبتدإ، والجملة الاسمية فى محل نصب على الحالية. (بين بين) ظرفا مكان مركبان مبنيان على الفتح، وشبه الجملة فى محل نصب على الحالية، أو متعلقة بمحذوف حال.

- يرى كثيرٌ من النحاة - وعلى رأسهم الفارسيُّ - أن العاملَ الواحدَ لا يعملُ فى حالين لصاحب واحد إلا بالعطف بين الحالين، فالقول: (جاء زيدٌ ضاحكًا مسرعًا) صحته فى مذهبهم: جاء زيدٌ ضاحكا ومسرعًا.

ويستثنى هؤلاء من ذلك أفعلَ التفضيل إذا كان عاملاً فى الحال، نحو: زيدٌ راكبًا أحسنُ منه ماشيًا، لنيابة أفعل التفضيل منابَ عاملين، وكل من (راكبا، وماشيا) حالٌ منصوبٌ لزيد، والعاملُ اسمُ التفضيل (أحسن).

- ولكن ابنَ جنى يذهبُ إلى جواز تعدد الحال لعامل واحد ومن صاحب واحد بدون عاطف، فتقولُ: مررت بزيد جالسًا متكئًا ضاحكًا، وإن شئت أن تأتىَ بعشر أحوالٍ إلى أضعاف ذلك لجاز وحسن، كما لك أن تأتىَ للمبتدإ من الأخبار بما شئت، كقولك: زيدٌ عالمٌ جميلٌ جوادٌ فارسٌ مصرىٌّ بزازٌ، ونحو ذلك[1].

ويأخذ بهذا الرأى كثيرٌ من النحاة واللغويين والمفسرين، وعلى رأسهم ابنُ مالك[2].

ففى قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ① لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ② خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾ [الواقعة: ١-٣]. حيث قراءةُ (خافضة رافعة) بالنصب[3]، على أنهما حالان من (الواقعة)، وكذلك: الجملةُ الفعليةُ المحولةُ (ليس لوقعتها كاذبةٌ) حالٌ من الواقعة، فهذه ثلاثُ أحوالٍ لصاحبٍ واحدٍ.

لكننا قد أدركنا من قبلُ الدائرةَ المعنويةَ الواحدةَ التى تجمع كلاً من الخبر والنعت والحال، وعلاقةَ كلٍّ منها بالمبتدإ والمنعوت وصاحب الحال، ولما جاز أن ينعتَ الواحدُ بعدة نعوتٍ فى وقتٍ واحدٍ جاز أن يخبرَ عن المبتدإ الواحد بعدة أخبارٍ فى وقت واحدٍ، وحقيقةُ الإخبارِ والهدف من الكلامِ يجيز ذلك؛ لذا جازَ أن يكون

---

(١) المحتسب ٢-٣٠٧.

(٢) الشافية الكافية ٢-٧٥٤، ٧٥٥.

(٣) قراءة زيد بن على وعيسى والحسن وأبى حيوة وابن مقسم واليزيدى، ومعهم ابن أبى عبلة والزعفرانى. المحتسب ٢-٣٠٧/ البحر المحيط ١٠-٧٧/ الدر المصون ٦-٢٥٣.

لصاحب الحالِ الواحدة عدةُ أحوالٍ، أي: عـدةُ هيئات أثناءَ إحداث حدث واحد؛ لأنه يجوزُ أن يقبلَ علينا محمدٌ وهو في حالِ مشيٍ، وحالِ ضحكٍ، وحالِ إمساكِ بكتابِه بيـده اليمنى، وحالِ رفع لقلمه بيـده اليسرى، وحالِ تغطيـةٍ لرأسه، وحالِ تجردٍ من مـلابسِه الخارجـية.... إلى غير ذلـك من الهيئات الـتى تبين حالَه أثناء إقبـاله علينا، وهو عملٌ واحـدٌ لصاحِب واحد في وقتٍ واحـد، ولكن الهيئـات متعددةٌ، بشـرط ألا تكونَ هيئاتٍ متناقضةً، كـالمشى والجرى أو الضحك والبكاء، أو التجـردِ من الملابس ولبسهـا، إلى غير ذلك. فـتقول فـيما سـبق: أقبلَ علينا محمـدٌ ماشيًا، ضاحكًا، ممـسكًا كتابه بيمناه، رافعـا قلمه بيسراه، مـغطيًا رأسَه، متجردًا من ملابسه الخارجية... إلخ.

كمـا يجوز تعددُ الحـالِ من صاحبٍ واحد، لعاملٍ واحـدٍ والأحوال مخـتلفةُ المبنى، فتـقول: قـرأت الموضوعَ فكرةً فكرةً، في انتـباهٍ، فاهمـا كلَّ أفكارِه، وأنا مستـغرقٌ في قراءتِه، لا أنصرف عنه إلى موضوعٍ آخـر. وكل من: الاسم الجامد: فكرةً فكرةً، وشبه الجملة (في انتـباه)، والصفة المشتقة (فاهمًـا)، والجملة الاسمية (وأنا مستغـرقٌ)، والجملة الفعلية (لا أنصرف) حالٌ من الفـاعلِ ضميرِ المتكلمِ في (قرأت)، والعاملُ الفعلُ (قرأ).

نتقابل في دراسةِ تعددِ الحالِ مع عدة تراكيبَ يكون عليها التعددُ:

- فقد يكون التعددُ في الحالِ في اللفظ والمعنى وصاحبها واحدٌ، نحو: أقبلت على دراستـي شغوفـا مجـتهدًا لديَّ أملٌ في التـفوق. حـيثُ كل من: (شغـوفا، مجتهدا، لديَّ أملٌ) حالٌ منصوبةٌ في الأولى والثانية، وفي محل نصب في الثالثة، وهي جملة اسمية، وصاحبُ الحالِ الفاعلُ تاءُ المتكلمِ في (أقبلت)، فالحالُ متعددةٌ في اللفظ والمعنى.

ومنه قولُ الشاعر:

عَلَـيَّ إذا لاقيـتُ ليْلَى بخَـلْوةٍ أنْ أزورَ بيتَ الله رجْلانَ حافيا[1]

(١) شرح التصريح ١-٣٨٥.

حيث (رجلان حافيا) حالان من الفاعل المستتر فى (أزور).

ومنه قولُه تعالى: ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ (٢٧) ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾ [الفجر: ٢٧، ٢٨]. (راضية مرضية) حالان منصوبتان، وعلامة نصب كل منهما الفتحة، وصاحبُهما ضميرُ المخاطبة الفاعلُ فى (ارجعى).

ومنه ما ذكرناه من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ (٢) خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾ [الواقعة: ٢-٣] بنصب (خافضة ورافعة).

ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا﴾ [الأعراف: ١٥٠]. وكل من: (غضبان، وأسفا) حال منصوبة، وعلامةُ نصبها الفتحةُ من (موسى)، وهو فاعلٌ مرفوع، وعلامةُ رفعه الضمةُ المقدرةُ.

الحظ أن (غضبان) لم تنون؛ لأنها ممنوعةٌ من الصرف؛ للوصفيةِ ووزنِ فعلان الذى مؤنثه (فعلى)، (غضبى).

ومن ذلك قولُ المتنبى:

قبَّلتُها ودموعى مَزْجُ أدمُعِها وقبَّلتنى على خوفٍ فمًا لِفَمِ[1]

حيث شبُه الجملة (على خوف)، والاسُم الجامدُ (فمًا لفمٍ) حالان من الفاعل الضميرِ المستتر فى (قبَّلَتْنى)، فالحالان صاحبُهما واحدٌ.

- وقد يكون تعددُ الحالِ مع تعددٍ فى اللفظ والمعنى، وصاحبُها متعددٌ فى المعنى دون اللفظ، كما فى قوله تعالى: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ (١٩) بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ﴾ [الرحمن: ١٩، ٢٠]. كل من: الجملة الفعلية (يلتقيان)، والجملة الاسمية (بينهما برزخ)، والجملة الفعلية (لا يبغيان) فى محل نصب، حال من (البحرين).

---

(١) الجملة الاسمية (ودموعى مزج أدمعها) فى محل نصب على الحالية من الفاعل ضمير المتكلم فى (قبلتها). يجوز أن تجعلَ شبه الجملة (على خوف) حالاً من الفاعل المستتر فى قبلتنى، أو من الفاعل والمفعول به معا، والتقدير: خائفة، أو: خائفين.

- قد يكون التعددُ كما هو في التركيبِ السابق لكنه باستعمال حرفِ العطف، كأن تقولَ: أقبلْتُ على دراستي شغوفًا ومجتهدًا، ولدَيَّ أملٌ في التفوق. أنت تلحظ عطفَ الأحوالِ بوساطةِ الواوِ.

ومنه قولُه تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾[1] [آل عمران: ٣٩]. كل من: (مصدقا، سيدا، حصورا، نبيا) حالٌ من يحيى، لكنها أحوالٌ معطوفةٌ على الحالِ الأولى.

ومن النحاة من يرى أن مثلَ هذا التركيبِ ليس من قبيل تعددِ الحالِ؛ لأنَّ من شرطِ التعددِ عدمَ الاقترانِ بحرفِ العطف[2].

- قد يكون تعددُ الحالِ في اللفظِ دون المعنى وصاحبها واحدٌ، كأن يقالَ: أكلت الرمانَ حلوًا حامضا، حيث (حلوًا حامضا) حالان فيهما تعددٌ في اللفظ، لكن معناهما واحدٌ، وهو: (مَزّ)، فكأنك سبكْتَ من الحالَيْن حالاً واحدةً، أو حولْتَ الحالَ الواحدةَ إلى حالَيْن متضامنتَيْن في المعنى.

- قد يكون تعددُ الحالِ في المعني دون اللفظ، سواء أكان صاحبُها متعددًا في المعنى دون اللفظ، نحو: جاءَ الطالبان مسرعَيْن، وجلس الحاضرون منتبهين، حيث كل من (مسرعَيْن، منتبهين) حالٌ من الطالبين والحاضرين، وإن كان المعنى فيهما يدل على التثنية في الأولى، والجمع في الثانية، فاللفظُ واحدٌ.

ومنه قولُه تعالى: ﴿وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ﴾ [النحل: ١٤]. (مواخر) حالٌ منصوبةٌ بالفتحةِ من (الفلك)، وهو جمع.

---

(١) الجملة الاسمية (وهو قائم) في محل نصب على الحالية من المفعول به ضمير الغائب في (نادته). الجملة الفعلية (يصلي) يجوز أن تكون خبرًا ثانيا للمبتدإ (هو) في محل رفع، ويجوز أن تجعلَها في محل نصب على الحاليةِ من الضمير المستكن في اسم الفاعل (قائم). (أن الله يبشرك) المصدر المؤول من (أن) المفتوحة الهمزة، واسمها لفظ الجلالة، وخبرها الجملة الفعلية في محل نصب على نزع الخافض، أو في محل جر بتقدير وجود حرف الجر. والتقدير: بأن الله يبشرك. وفيها قراءة كسر همزة (أن) على إجراء النداء مجرى القول، أو على إضمار القول، والتقدير: فقالت له الملائكة: إن، أو: فنادته فقالت...

(٢) شرح التصريح ١- ٣٨٥.

أم كان صاحبها متعددًا في اللفظ والمعنى، نحو: زار محمدٌ محمودًا متحابّين ، جلس عليٌّ وأحمدُ وسميرٌ مشتاقين لاستكمال الدرسِ، حيث (متحابّين) حالٌ منصوبةٌ بالياء لأنها تدل على مثنى، وصاحبها محمدٌ ومحمودٌ، وكلٌّ منهما مشتركٌ في هيئة واحدة في المعنى أثناء حدوث الفعل (الزيارة)، وكذلك الحالُ (مشتاقين) منصوبةٌ بالياء لأنها تدل على جمعٍ، وصاحبُها على وأحمد وسمير، وهم مشتركون في هيئة واحدة، فاتحدت الحالُ في اللفظ.

من ذلك قولُه تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾ [إبراهيم: ٣٣]. حيث (دائبَيْن) حالٌ منصوبةٌ بالياء من (الشمس والقمر).

وقوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾ [الأعراف: ٥٤]. (مسخرات) حال منصوبة، وعلامةُ نصبها الكسرةُ؛ لأنه مجموع بالألف والتاء المزيدتين، وصاحبُها المفعولاتُ: الشمس والقمر والنجوم.

ومنه قولُ عنترةَ:

مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا[1]

حيثُ (فردَيْن) حالٌ منصوبة، وعلامةُ نصبِها الياءُ لأنها تدل على مثنى، وهي متعددة في المعنى دون اللفظ، حيث دلالتها على مثنى، وصاحبها الفاعل والمفعول به الضميران في (تلقنى): الأول فاعل مستتر تقديره: أنت، والثاني ضمير المتكلم (الياء)، وهو في محل نصب، فصاحب الحال متعدد في اللفظ والمعنى.

وكثيرٌ من النحاةِ لا يجعلون مثلَ هذا التركيبِ - بقسميه - من قبيلِ تعددِ الحال.

- قد تتعدد الحالُ لفظا ومعنى، كما يتعددُ صاحبُها لفظًا ومعنى لكن كلٌّ حالٍ مذكورة بعد صاحبِها مباشرةً، فتذكر كلُّ حالٍ مع صاحبها على التوالي، نحو: ضربَ زيدٌ قائمًا عَمرًا مشدودًا، حيث (قائما) حال من زيد، و(مشدودًا) حال من عمرو.

(١) شرح الكافية الشافية ٢-٧٥٥.

وليس في هذا التركيب إشكالٌ معنوى، حيث وجوبُ احتساب كل حالٍ لصاحبِها المقترنةِ به نطقا، وعلى الترتيب، دونَ افتراضٍ تقديمٍ أو تأخير.

ومنه أن تقولَ: أقبلَ سميرٌ مسرورًا بخالدٍ باكيًا. (مسرورا) حال من سمير، و (باكيا) حال من خالد.

ومنه: لقيت منحدرًا زيدًا مصعدًا، (منحدرًا) حال من تاء الفاعل، و(مصعداً) حال من (زيد).

ويرى كثيرٌ من النحاةِ أن الحالَ وصاحَبها إذا تعددًا لفظا ومعنى، فإنه يجبُ أن يُلتزَمَ بهذا التركيبِ.

- وقد يكون تعددُ الحالِ لفظًا ومعنًى مع الجمع بينهما، كما يتعدد صاحبُها لفظًا ومعنى مع الجمع بينهما، لكن هناك قرينةٌ تحدد صاحبَ الحال.

من ذلك قولُ عمرو بن كلثوم:

وإنّا سوف تدركُنا المنايا مقدَّرَةً لنا ومقدَّرِينَا[1]

حيث (مقدرةً) حال من الفاعل (المنايا)، والقرينةُ الإفرادُ والتأنيثُ، وقد عطف عليها الحال المنصوبة (مقدرين) من ضمير المتكلمين المفعولِ به فى (تدركنا)، والقرينةُ الجمعُ.

- هناك تركيبٌ للحالِ وصاحبِها يمثل مشكلةً معنويةً - وحق ذلك - حيثُ تتعددُ الحالُ لفظًا ومعنى مع الجمعِ بينها في النطقِ، ويتعدد صاحبُها - كذلك - لفظا ومعنى مع الجمعِ بينها فى النطقِ ، فتنطقُ الأحوالُ متواليةً، كما ذكرت أصحابُها متواليةً، وهنا تثور المشكلةُ المعنويةُ، أى صاحبٍ للحالِ الأولى؟، وأى صاحب للثانية؟. . . وهكذا. وذلك أن تقولَ: قابل محمدٌ محمودًا ضاحكًا باكيًا. فمن الضاحك؟ ومن الباكى؟ ينقسم النحاةُ إزاءَ ذلك إلى قسمين:

---

(١) (إنا) حرف توكيد ونصب ناسخ مبنى لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلمين مبنى فى محل نصب اسم إن. (سوف) حرف استقبال مبنى، لا محل له من الإعراب. (تدركنا) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير المتكلمين مبنى فى محل نصب، مفعول به. (المنايا) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة للتعذر.

- يرى بعضُ النحاة ـ منهم ابنُ عصفور وأبو البقاء ـ أن الحالَ الأولى للصاحبِ الأولِ، والثانية للثانى، فيكون محمدٌ ضاحكًا، ويكون محمودٌ باكيًا.

- ويرى كثيرٌ من النحاة أن الحالَ الأولى للصاحبِ الثانى، وذلك لقربهما، والحال الثانيةَ تكون للصاحبِ الأولِ، فيكون محمدٌ باكيًا، ويكون محمودٌ ضاحكًا، ويرجحون ذلك لعدم الفصلِ بين إحدى الحالين وصاحبها، وتقليلاً للفصل كذلك.

ويمثلون لذلك بقولِهم: لقيتُ زيدًا مصعدًا منحدِرًا. فزيد المصعد، والفاعل التاء فى (لقيت) هو المنحدر.

- قد يكون تعددُ الحال مع تعدد صاحِبها مع عدم الترتيب والتوالى كما هو فى التركيبِ السابقِ، لكنه يوجدُ قرينةٌ لفظيةٌ أو معنويةٌ تربط بين الحال وصاحبها، كعلامة التأنيث، أو المخاطبة، أو الغيبة أو التكلم، أو الدلالة على الإفرادِ وغيره، أو المعنى، أو غير ذلك، نحو: لقيت هندًا منحدرةً مصعدًا.

(منحدرة) حال من (هند)، لوجودِ علامةِ التأنيثِ فى الحال، أما (مصعدًا) فهى حال من ضمير الفاعل (التاء)، والمتحدث مذكرٌ بالضرورة.

وكذلك قولك: قابلتنى فاطمةُ راكبةً ماشيًا.

ومن ذلك قولُ الشاعر:

عـهـدت سعـادَ ذاتَ هوى مـعنًّى فــزدتُ وعــادَ سلوانًا هـواها

حيث (ذات) حالٌ من (سعاد) منصوبةٌ، وعلامةُ نصبها الفتحة، للمطابقة فى التأنيثِ، و (مُعَنًّى) حالٌ منصوبةٌ، وعلامةُ نصبها الفتحةُ المقدرةُ، وصاحبها تاءُ الفاعل فى (عهدت)؛ للمطابقةِ فى التذكير.

ومنه كذلك قولُ امرئ القيس:

خـرجْتُ بهـا أمـشى تجـرُّ وراءَنا على أثريـنا ذيلَ مـرطٍ مـرحَّلِ

الجملةُ الفعليةُ (أمشي) في محل نصب، حال من الضمير الفاعل في (خرجت) وهو التاء، وبينهما مطابقة في التكلم.

والجملةُ الفعليةُ (تجر) في محل نصبٍ، حال من ضميرِ الغائبةِ المجرورِ في (بها)، وبينهما مطابقةٌ في التأنيثِ والغيبةِ، وهما القرينة.

وأما قولُ الشاعر:

لقَى ابنَيْ أخَويْهِ خائفًا نْجِدَيْهِ فأصابوا مغنمًا

ففيه (خائفًا) وهي الحالُ الأولى وصاحبها الفاعلِ الضمير المستتر في (لقى)، أما (منْجِدَيْه) فهي الحالُ الثانية وصاحبها المفعول به (ابنَيْ)، والمطابقة بين الحال الأولى وصاحبها الإفراد، أما القرينة في الحالِ الثانيةِ مع صاحبها فهي التثنية.

والأمرُ واضحٌ إذا قلت: قابلني عليٌّ وهو يضحك وأنا عابسٌ، حيثُ الجملةُ الاسميةُ (وهو يضحك) في محل نصب حال من الفاعل (علي)، حيث المطابقة في الغيبة، أي: ليس التكلم ولا الخطاب، أما الجملةُ الاسميةُ (وأنا عابس) فهي في محل نصب حال من ضمير المتكلم المفعول به (الياء) في (قابلني)، والقرينةُ دلالةُ التكلم، حيث (ياء المتكلم وأنا).

- هناك تركيبٌ في التعددِ يثير جدلاً واسعًا بين النحاة[1]، وهو مجيء الحالِ متعددةً في المعني دون اللفظ من صاحبين مختلفي اللفظ والمعنى مع تعدد العامل، نحو: سافرت هند وجاء عمروٌ ضاحكيْن.

منع ذلك ابنُ السراجِ مطلقا، سواء اتحد جنسُ العامل أم اختلف، لكن الجرمى أجازه مطلقًا.

وكان سيبويه قد أجازه في حالِ اتحادِ العاملين معنى، فأجاز: ذهب زيد وانطلق عمرو مسرعين، وإن اختلفا فلا.

- قد تأتي الحالُ متعددةً في المعنى دون اللفظِ لأصحابٍ مختلفين في اللفظ والمعنى. فتقول: هذان رجُلان وعبدُ الله منطلقِين. حيث (منطلقين) حالٌ منصوبة،

(١) شرح الفمولى على الكافية: ٢٣٣.

وعلامة نصبها الياء؛ لأنها جمع مذكر سالم، وصاحبها (رجلان وعبد الله)، وهو متعدد لفظا ومعنى.

ومن ذلك: هذه ناقةٌ وفصيلَها راتعَيْن.

أما القولُ هذا رجلٌ مع رجلٍ قائمَيْن. فإن (قائمَيْن) حالٌ بالضرورة منصوبة، وصاحبها (رجل، ورجل) وهو متعددُ اللفظِ والمعنى، ووجبت الحاليةُ لاختلافِ الإعرابِ فى صاحبى الوصفِ، فلا يصح أن تعرب على الوصفية.

وجوب تعدد الحال:

قد يكون تعددُ الحالِ واجبًا فى التركيبِ، وذلك فى المواضعِ الآتية:

- أن تذكرَ الحالُ بعد (إما) فإنه يجب تعددها لوجوب تكريرِ (إما)، فتقول: لقد أقبلَ إلينا محمدٌ إما راكبًا وإما محمولاً. كلٌّ من (راكبا) و (محمولا) حالٌ منصوبة من (محمدٌ)، ووجب تعددُ الحال لذكرِها بعد (إما) التفصيلية، وهى واجبةُ التكرير.

وتقولُ: استقبِلْه إما مبتسمًا وإما صامتًا.

ومنه قولُه تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣]. وفيه (شاكرا) حالٌ منصوبةٌ من المفعولِ به ضمير الغائب فى (هديناه). وهى مذكورةٌ بعد (إما)، فوجب ذكر حالٍ أخرى، فذكرت بعد (إما) الثانية: (وإما شكورًا).

يلحظ: أن الحالَ قد أردفت بحالٍ أخرى مع تكرير (إما) مفصولاً بينهما بحرفِ العطفِ (الواو).

وقد تردف الحالُ المذكورةُ بعد (إما) بحالٍ أخرى مفصولاً بينهما بحرفِ العطفِ (أو) دون تكرير (إما)، وقد ورد ذلك فى قولِ الشاعرِ:

قَدْ شَفَّنى أن لا يَزَالُ يَرُوعُنى ... خيالُكِ إمَّا طارِقًا أو مغاديا

ذكرت الحالُ الأولى (طارقًا) بعد (إما)، فوجب إردافُها بحالٍ أخرى، وكان الإردافُ مع الفصلِ بحرفِ العطفِ (أو)، (أو مغاديا).

- أن تذكرَ الحالُ بعد (لا) النافية، حيث إنه يغلب تكريرُها، فتقولُ: أقبل محمودٌ لا ماشيًا ولا راكبًا، حيث (ماشيًا وراكبا) حالان منصوبان من الفاعلِ (محمود)، وتعدّدت الحال لذكرها بعد (لا) النافية التى تحتاج إلى تكريرٍ.

ومنه قولُك: أتناولُ الطعامَ لا شرِهًا ولا مزْدَرِدًا، بل قانعًا ماضغًا. جئتك لا رَاغبًا ولا راهبًا.

وإفرادُ الحالِ دون تكرارٍ عد (لا) نادر فى النظم، وقد جاء منه قولُ الشاعر:

قهرت العِدَا لا مستعينا بعصبةٍ ولكن بأنواعِ الخدائعِ والمكرِ

حيث (مستعينا) حال من الفاعل الضمير تاء الفاعل فى (قهرت)، وهى حالٌ مذكورةٌ بعد (لا)، ولم تكرر (لا)، ولا الحال.

الحذف والذكر فى الحال

نعرض فى هذا القسم قضيةَ الحذفِ فى الحالِ من ثلاثِ جهات: حذف الحال، وحذف العامل فى الحال، وحذف صاحب الحال، كما نعرض قضيةَ الذكرِ فى الحال من جهتين: وجوب ذكر الحال، ووجوب ذكر عاملها.

أولا: حذف الحال:

قد تحذف الحالُ في التركيبِ ويبقى عاملُها، وعلامةُ ذلك أن تجدَ الكلامَ يحتاج إلى وصلِ الأولِ بالآخرِ، وذلك من خلالِ تقديرِ حالٍ محذوفة تؤدى هذا الوصلَ، ويكون موضعُها النصبَ على الحاليةِ، وهذا الحذف فيه حكمُ الجوازِ.

ففى قولِه تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَامٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ...﴾. [الرعد: ٢٣، ٢٤]. الجملتان (يدخلون)، و(سلامٌ عليكم) يحتاجان إلى وصلٍ بينهما، ولذلك فإنهم يجعلون الجملةَ الاسميةَ (سلامٌ عليكم) جملةً محكيةً بقولٍ محذوف، وهذا المحذوفُ فى موضعٍ نصبٍ على الحاليةِ من الضمير الفاعلِ (واو الجماعة) فى (يدخلون)، والتقديرُ: يدخلون عليهم قائلين: سلامٌ عليكم.

ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧][1]. الجملةُ الفعليةُ (يرفع إبراهيم القواعد وإسماعيل) تحتاج إلى ربط بالجملة الدعائية (ربنا تقبلْ منا)، ولذلك فإنه يقدرُ محذوفٌ بينهما، تقديرُه: قائلَيْن، أو: يقولان، ويكون هذا على تقدير أن (إسماعيل) معطوفٌ على (إبراهيم)، ومشاركٌ له في الفاعلية، ويكون تقديرُ الكلام على وصله: يرفع إبراهيمُ وإسماعيلُ القواعدَ قائلَيْن ربنا تقبل منا.

ويجوز أن تجعلَ الواوَ التي تسبق (إسماعيل) واوَ الحالِ، ويكون (إسماعيلُ) مبتدأ، خبرُه محذوفٌ تقديرُه: يقول، عامل فيما بعده، وهو: ربنا تقبل منا، وتكون الجملة الاسمية: (وإسماعيل يقول) في محلٍّ نصبٍ على الحاليةِ، لكن الوجهَ الأولَ أظهرُ وأوضحُ وأوْجه. والفرقُ المعنويُّ بين التقديرين بيِّنٌ.

وإذا قدرنا أن القولَ المحذوفَ عاملٌ في (إذْ) فإن المحذوفَ لا يُعَدُّ حالاً.

---

(١) (إذ) ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب، بالعطف على (إذ) سابقتها، والعامل في الأولى محذوف تقديره (اذكر)، أو (قال) المذكور بعدها. (يرفع) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إبراهيم) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، لم ينون لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة الزائدة على ثلاثة أحرف، والجملة الفعلية في محل جر بالإضافة. (القواعد) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (من البيت) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال من القواعد، أو متعلقة بيرفع. (وإسماعيل) الواو حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب، إسماعيل معطوف على إبراهيم مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وهو ممنوع من الصرف. (ربنا) منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير المتكلمين مبني في محل جر بالإضافة، (تقبل) فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، وجملة النداء وجملة جوابه في محل نصب لقول محذوف، والقول المحذوف في محل نصب، حال من إبراهيم وإسماعيل. ويجوز أن تجعلَ (إسماعيل) مبتدأ خبره قول محذوف، والجملة الاسمية في محل نصب، حال، والتقدير: وإسماعيل يقول ربنا. (منا) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالقبول. (إنك) إن حرف توكيد ونصب مبني، لا محل له من الإعراب، وضمير المخاطب مبني في محل نصب، اسم إن، (أنت) ضمير فصل مبني، لا محل له من الإعراب، أو توكيد لضمير المخاطب، أو مبتدأ مبني في محل رفع. (السميع) خبر أول لإن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، أو خبر أول للمبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية في محل رفع، خبر إن. (العليم) خبر ثان لإن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، أو خبر ثان للمبتدإ (أنت) مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

ومنه قولُه تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]. الجملةُ الفعليَّـة (يستغفرون) تحتـاجُ إلى ما يصلُهـا بالجملةِ الندائيةِ والتقـريرية بعدها (ربنا وسعت)، ويقـدرُ هذا الوصلُ بقولٍ محذوفٍ، ويكون التـقديرُ: يستغـفرون للذين آمنوا يقولون ربنا وسعت، أو قائلين، ويكونُ المحذوفُ فى محل نصب على الحاليةِ من الضميرِ الفاعلِ واوِ الجماعةِ فى (يستغفرون)[1].

ثانيا: حذف العامل فى الحـال:

لحـذف العامـلِ فى الحالِ ثلاثُ أحـوالٍ: جـوازُ الحـذفِ، ووجوبُ الحـذفِ، ووجوبُ ذكرِ العاملِ.

أ - جواز حذفِ العاملِ فى الحالِ:

قد يُحـذَفُ العاملُ فى الحـالِ لوجودِ دليلٍ عليه، سـواءٌ أكان دليـلاً مقامـيًا أو حاليا، أم كان دليلا مقاليا أو لفظيـا. كأن تقولَ لمن أراد السفرَ: بسلامةِ الله، أى: تسافرُ بسلامـةِ الله، فشبه الجملة (بسلامة) فى مـحلِ نصبٍ على الحاليةِ من فاعلِ العاملِ المحذوفِ (تسافر)، أو تقول له: راشداً مـهديـًا كما تقول للقادمِ من الحجِّ: مأجوراً، أى: رجعت مأجوراً.

ومن الدليلِ المقالى على حذفِ عاملِ الحالِ قولُه تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩]، أى: فصَلُّوا رجالاً أو ركبانا، فكلٌّ من (رجالا وركبانا)

---

(١) يذهب بعضُ اللغويين إلى رأى آخر فى إعراب المحذوف حيث يقدرونه خبراً بعد خبر للاسم الموصول (الذين)، فيكون فى موضع رفع، لكننى أرى أن القولَ (ربنا وسعت) يتلاءم مع القول: (يستغفرون) فالاستغفار يتطلبُ التوسلَ بإظهار صفة المستغفر منه فى هذا المعنى، فيكون بأن رحمته كلَّ شيء، وبذلك فإن الإعراب على الحالية أكثر ملاءمة للمعنى. الدر المصون: ٦-٣١ .

(الذين) اسم موصول مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (من) اسم موصول مبنى فى محل رفع بالعطف على (الذين). (يسبحون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر المبتدإ (الذين). (ربنا) منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وحرف النداء محذوف، وضمير المتكلمين مبنى فى محل جر بالإضافة، وجملة النداء فى محل نصب، مقول القول. (رحمة) تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة. وهو تمييز نسبة محول عن الفاعليةِ، والتقدير: وسعت رحمتك كل شيء .

حالٌ حـذف عاملهـا، والجملة المحذوفـةُ فى محل جزمٍ جـوابِ الشرطِ المقـترنِ بالفاء.

ومنه قولُه تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ ۝ بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾ [القيامة ٣، ٤](١). أى: بل نجمعُهـا قَادِرِين..، فـ(قادرين) حال منصوبة وعلامة نصبِها الياء، وعاملُها محذوف.

ومن الحذفِ لدليلٍ مقالى أو لفظي أن تكونَ الحالُ جـوابًا عن استفهامٍ، نحو: راجلاً، جـوابا عن السـؤال: كـيف جئت؟، أو القـول: بلى؛ فاهمًـا. جوابا عن السـؤالِ ألم تسمع الشرحَ؟.

ب - وجوب حـذف العامل فى الحـال:

يجب أن يحذفَ العاملُ فى الحالِ وجوبًا فى مواضعَ أربعةٍ:

أولها: أن تكونَ الحالُ سادةً مَسَدَّ الخبر:

نحو: ضربْى زيدًا قـائمًا، حيث (ضرْب) مبتـدأ مرفوع، وعلامة رفعـه الضمة المقدرة، وخبرُه محذوفٌ تقديره: حاصلٌ، أو: ضربُه، (زيدًا) مفعولٌ به منصوب، وعلامة نصبه الفتـحة، (قائمًا) حال منصوبة، وعلامةُ نصبِـها الفتحة، وهى سادة مسـد الخبـر. وتقدير الكـلام: حاصل إذا كـان قائما، أى إذا وجـد أو وقع، أو التقدير: ضربُه قائما، و (قائماً) حال فى التقديرين.

---

(١) (أيحسب) الهمـزة استفهاميـة مبنية، لا محل لها من الإعـراب، يحسب: فعل مضارع مرفـوع، وعلامة رفعه الضمة. (الإنسان) فاعل مرفوع، وعلامـة رفعه الضمة. (أن) حرف مصدرى ونصب ناسخ مخفف من الثقيلة مبنى، لا محل له من الإعراب، واسمه مـحذوف تقديره ضمير الشأن، والتقدير: أنه. (لن) حرف نفى ونصب للمضارع مـبنى، لا محل له من الإعراب. (نجمع) فعل مضـارع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: (نحن)، والجملة فى محل رفع، خبر (أن)، والمصدر المؤول من (أن) ومعمولـيها سد مَسَدَّ مفـعولَىْ يحسب. (عظامه) مفعـول به منصوب، وعلامة نصبـه الفتحة، وضمـير الغـائب مبنى فى مـحل جر بالإضـافة. (بلى) حـرف جوابى مـبنى لا محل لـه من الإعراب (قادرين) حـال منصوبة. (على) حـرف جر مبنـى. (أن) حرف مصـدرى ونصب مبنى. (نسـوى) فعل مضارع منصوب بعد أن، وعـلامة نصبه الفتحة، وفاعله مسـتـر تقديره: نحن، والمصدر المؤول فى محل جر بعلى، وشبه الجملة متعلقة بالقدرة. (بنانه) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضـافة.

عليك أن تلحَظ أن (قائمـا) لا تصلح أن تكونَ خبراً للمبـتدإ؛ لأن الضربَ لا يكون قائمًا، وإنما المضروب هو القائمُ.

ومثله أن تقـولَ: تأديبى ابنى مهـمِلاً، مكافأتى المجـدَّ حاصـلاً على الدرجاتِ العليا.

ثانيها: أن تؤكدَ الحالُ مضمونَ الجملة التى تسبقها:

إذا كانت الحالُ مـؤكدةً، أى: تؤكدُ مضـمونَ الجملةِ التى تسـبقُها فإن عـاملَها يجب حذفُه. كأن تقول: هو أخوك عطوفًا، فـ (عطوفًا)، حالٌ من ضمير دلَّ عليه الكلام، أو من ضميـر فى الأخ، وهى حال مؤكدةٌ لمضمـون الجملة (هو أخوك)، فهى جملةٌ اسميةٌ الخـبرُ فيها هو المبتدأ، فأصبحت الحالُ مـؤكدةٌ لمضمونِ المبتدإ مع الخبر؛ لأن معنى الحال تضمن معنى الجملةِ السابقة عليها.

ومثله أن تقولَ: هو أبوك رحيـمًـا، ومنه قولُه تعالى: ﴿ وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ [فاطر: ٣١][1].

فـ(مصدقا) حالٌ منصوبةٌ، وهى مؤكدةٌ لمضمونِ الجملةِ (هو الحق).

الحظْ أنها جملةٌ اسميةٌ المبتدأ فيها هو الخبر.

ومنه قولُـه تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا

---

(١) (الذى) اسم موصـول مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (أوحينا) فعل مـاض مبنى على السكون، وضمـير المتكلمين فاعله مبنى فى محل رفع، والجملة الفـعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (إليك) جار ومجـرور مبنيان، وشبه الجملة مـتعلقة بأوحى. (من الكتاب) جـار ومجرور، وشبه الجملة مـتعلقة بأوحى. ومن ـ هنا ـ إما للبيان، وإما للجنس، وإما للتبـعيض. (هو) ضمير فصل مبنى، لا محل له من الإعراب، أو مبتـدأ ثان مبنى، لا محل له من الإعراب. (الحق) خبر الاسم الموصول مـرفوع، وعلامة رفعه الضـمة، أو خبر المبتـدإ الثانى، والجملة الاسميـة فى محل رفع، خبر الاسم الموصول. (مـصدقا) حال مؤكدة منصوبة، وعلامة نصـبها الفتحة. (لما) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بـ(مصدقا). (بين) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحـة، والظرف شبه جملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب، أو متعلق بمحذوف صلة الموصول. (يديه) مضاف إليـه مجرور، وعلامة جره الياء لأنه مثنى، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة.

﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١][1]. (مصدقا) حالٌ منصوبةٌ مؤكدة للجملة السابقة عليها (هو الحق).

عليك أن تلحظَ أن الجملةَ (هو الحق) وهى التى أكدتْها الحالُ جملةٌ اسميةٌ الخبر فيها هو المبتدأ. وقدر النحاة ذلك: وهو الحق أحقه مصدقا.

ومن ذلك قولُ سالم بن دارة:

أنا ابنُ دارةَ معروفًا بها نسبى   وهلْ بدارةَ يا للنَّاسِ مِنْ عَارِ[2]

(معروفا) حالٌ منصوبة، وعلامةُ نصبها الفتحة، وهى حالٌ مؤكدةٌ للجملة الاسمية التى تسبقها (أنا ابن دارة)، وتلحظ -كذلك- أن المبتدأ فيها هو الخبر.

ثالثها: أن تكونَ الحالُ مبينةً لزيادةٍ أو نقصٍ تدريجيين:

إذا كانت الحالُ مبينةً لزيادةٍ تدريجيةٍ، نحو: تصدقْتُ بدرهمٍ فصاعدًا؛ فإن عاملَ الحال يجب أن يحذفَ، حيثُ (صاعدا) حالٌ تبيِّنُ أن هناك زيادةً فى المعنى السابق عليها، والتقدير: فذهب المتصدقُ به صاعدًا. ولذلك فإن بعض النحاة يرون أن هذه حالٌ مؤكدةٌ، حيثُ إن الزيادةَ تعنى الصعودَ.

---

(١) (يكفرون) جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب، أو جملة فعلية فى محل رفع، خبر مبتدإ محذوف، والتقدير: وهم يكفرون، والجملة فى محل نصب، حال من واو الجماعة فى (قالوا). (وراءه) شبه جملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (وهو الحق) جملة اسمية فى محل نصب على الحالية من واو الجماعة فى (يكفرون).

(٢) ينظر: الكتاب ٢-٧٩ / الخصائص ٢-٢٦٨ / الأشمونى ٢-١٨٥/ شرح الشذور.

(أنا ضمير مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (ابن) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(دارة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. (بها) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بـ(معروفا). (نسبى) نائب فاعل لمعروف، وهو مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها مناسبة الكسرة لضمير المتكلم، والياء ضمير مبنى فى محل جر بالإضافة. (هل) حرف استفهام مبنى، لا محل له من الإعراب. (بدارة) شبه جملة فى محل رفع، خبر مقدم. (يا للناس) حرف نداء، واللام الجارة، والناس اسم مجرور باللام والتركيب اعتراضى للتعجب، لا محل له من الإعراب. (من عار) من حرف جر زائد مبنى، لا محل له من الإعراب، عار: مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

وكذلك إذا كانت الحالُ مبينةً لنقصٍ مـع التدريجِ فإن عاملَها يجبُ أن يحذفَ، نحو: اشتريت بجنيه فسافلاً، أي: فانـحطَّ المشترى به سافلاً، حيث (سافلاً) حالٌ مبينة لنقصٍ فى الشراءِ مع التدريجِ، والانحطاط يعنى التدرجَ إلى أسفلَ.

وتذكر الفاءُ فى هذا التـركيبِ بخاصة، ولا يجـوز الواوُ لأنك لا تريد أن تخبرَ أن الدرهمَ مع صـاعد ثمنٌ لشيءٍ، كقـولك: بدرهم وزيادة، ولكنك تخـبر بأدنى الثمن، فتجـعله أولا، ثم تقرر شيئًا بعد شيءٍ لأثمان شـتى؛ لهذا كانت الفاءُ التى تفيد التعقيب المباشرَ فى الزمنِ[1].

و (ثم) بمنزلة الفاء، كمـا يذكر سيبويه، إلا أن المبرد يذكـر أن الفاءَ أجودُ؛ لأن معناه الاتصال[2].

رابعها: أن تكونَ الحالُ مسوقةً للتوبيخِ:

إذا أفادت الحـالُ وصفًـا فيه توبـيخٌ، أى: لوم وتقريع، كانـت الحالُ بدلاً من اللفظِ بالفعلِ فيحـذفُ عاملُها. فتقول: أمتوانيًا وقـد جَـدَّ غيرك ؟!، أى: أتوجد متوانـيا؟، فـ (متوانيـا) حال منصوبةٌ محـذوفةُ العامل، ومن ذلك: أملتزمـا يومًا ومهملاً آخر؟!، أى: أتتحول ملتزما؟. فـ (ملتزما) حالٌ منصوبةٌ.

ويمثلـون لذلك بقولِهم: أقـائمًا وقد قـعد الناسُ؟![3]. حيثُ (قائمًـا)حالٌ منصوبةٌ. ويكون لمن لا يثبت على حال.

وقولُ بعضـهم: أتميميًا مـرةً وقيْسيًـا أخرى؟!، على أن التحولَ فى حـالِ كونه تميميًا، فتكونُ (تميـميا وقيسيا) حالين منصوبتـين ، ومن النحاة من يرى أنه يتحولُ هذا التحولَ المخـصوص من التميـميةِ إلى القيسـيّةِ فهو مصـدرٌ لا حالٌ، ويجعل سيبويه هذه تحت عنوان: «هذا بابُ ما جـرى من الأسماءِ التى لم تؤخذْ من الفعل مُجْرى الأسماء التى أخِذَتْ من الفعل»[4]. ومـن أمثلـةَ الأخير قولُ الشاعرِ:

---

(١) العلاقة بين المعنى والعلامة الإعرابية فى كتاب سيبويه ٥٣.

(٢) المقتضب ٣ - ٢٥٥.

(٣) ينظر: شرح التصريح ١-٣٩٣.

(٤) الكتاب: ١-٢٤٣، وانظر: المقتضب ٣-٢٦٥.

أفِي الولائِمِ أوْلادًا لواحِـدَةٍ ... وفي العِـيَادَةِ أولادًا لعَـلاتِ

حيث (أولادًا) في الموضعين منصوبةٌ على الحالية.

وكذلك قولُ هند بنتِ عتبةَ:

أفي السلمِ أعيارًا جفاءً وغلظةً ... وفي الحربِ أشباهَ النساءِ العوارِكِ

حيث نصبُ (أعيارًا) و (أشباه) على الحاليةِ.

ومن النحاةِ من يرى النصبَ على المصدريةِ، وتقديرهم: أتتحولون هذا التحول، وتنتقلون هذا التنقل[1].

تتعلق شبهُ الجملة (في السلمِ) بما في الأعيارِ من معنى البلادة، وهوالناصبُ للحال، والتقدير: أتتبلدون في السلم أعيارًا، وأتلينون وتضعفون في الحرب أشباه...؟

مواضعُ أخرى يحذفُ فيها عاملُ الحال:

أ- الصفةُ التي تذكر بعد (أما)، وتتخذُ معيارًا للحكمِ على اللاحقِ بها بعد فاء الجزاءِ؛ نحو: أما صديقًا مصافيًا فليس بصديق مصاف[2]، فـ (صديقًا) منصوبةٌ لأنها حال، والتقديرِ: أما هو من حيث حالةُ الصداقةِ الصافيةِ فليس بصديق...، أي أن الملفوظَ به يتضمن ُجانبين: أولهما: الحالة التي يرادُ الحكمُ عليه من ناحيتها، وثانيهما: الحكم عليه من حيث هذه الحالة، وكل منهما يمثل جملةً، والجملةُ الأولى يحذف منها ركناها الأساسيان، ويتبقى الحالُ التي يراد الحكمُ بها عليه، فكان نصبُ الصفةِ المذكورةِ على الحاليةِ.

ومثلُ ذلك: أما طاهرًا فليس بطاهرٍ، وأما عالمًا فعالم. فكلٌّ من (طاهرًا)، و(عالمًا) منصوبةٌ على أنها حالٌ، وكلٌّ منهما صفةٌ مذكورةٌ بعد (أما)، وهي معيارٌ لحكمٍ لاحقٍ بها بعد فاءِ الجزاء.

---

(١) شرح للفصل لابن الحاجب ١-٣٤٨ / الخزانة ٣-٢٦٣.

(٢) الكتاب ١-٣٨٧ / المقتضب ٣-٢٥١ / المفصل ٦٣ / التسهيل ١١٠.

ب- المصدرُ المذكورُ بعد (أما)، ويُتَّخَذُ معيارًا للحكمِ اللاحقِ به بعد فاء الجزاء:

الفرقُ بين هذا الموضعِ وسابقه أن المنصوبَ في السابقِ صفةٌ، وهو -هنا- مصدرٌ، ونعلمُ أن المصادرَ تؤول بالمشتقات، وذلك كالقول: أمَّا سِمَنًا فسَمينٌ. فـ (سمنا) مصدرٌ منصوبٌ واقعٌ موقعَ الحالِ، يضع سيبويه عنوانًا لمثلِ هذا قولَه: «هذا بابُ ما ينتصبُ من المصادرِ لأنه حالٌ صارَ فيه المذكور»[1]، وإذا أثبتنا أن الحالَ قد تبنى من المصادرِ، فإنه يجوز لنا أن نعربَ المصدرَ حالاً دونَ تأويله بالمشتق. ويكون التقدير: أما من حيث حالُ السمن فهو سمين.

«ولا جدالَ في أن سبقَ المصدريةِ للحكمِ التقريري الذى يتلوها بعد فاءِ الجزاء يعطى معنى الحالية، حيث لا يراد بالمصدرِ تأكيدٌ للوصفِ المشتقِّ الذى يتلو فاءَ الجزاء، ولكن يراد بها بيانُ وجهةٍ معينةٍ يحكم عليها بما بعدَ فاءِ الجزاء»[2].

وعليه يقال: أما عِلْمًا فعالم، وأما جهلاً فليس بجاهلٍ، أما أمانةً فأمينٌ.

جـ- ما يمكنُ أن يكونَ مسموعًا مما يؤولُ حالاً عند فريق من النحاة، ومن ذلك القول: هنيئًا لك. حيث يعربُ فريقٌ من النحاة (هنيئا) أنه منصوبٌ على الحاليةِ لفعلٍ محذوفٍ مع فاعلِه، والتقدير: ثبت لك الخيرُ هنيئًا.

وجوب ذكرِ الحال:

إذا كنا قد أدركنا أن الحالَ يجوز فيها أن تحذفَ وهذا هو الأصلُ، فإن هناك مواضعَ يجب أن تذكرَ فيها، منها[3]:

أ- أن تكونَ جوابًا:

إذا كانت الحالُ جوابا عن سؤالٍ فإنها يجب أن تذكرَ، ولا يجوز حذفُها، كأن يسألَ سائلٌ: كيف جئت ؟ فيجاب عليه: راجلاً، أو راكبًا، فـ (راجلاً) حالٌ

---

(١) الكتاب ١-٣٨٤.

(٢) العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى في كتاب سيبويه للمؤلف ٤٨.

(٣) ينظر: هامش شرح التصريح ١-٣٩٢.

منصوبةٌ، وعلامةُ نصبها الفتحةُ، ولا يجوز حذفُها؛ لأنها المقصودةُ من إنشاءِ السؤالِ وطلبِ الإجابةِ بها.

ب- أن تكونَ الحالُ هي المقصودةُ من إنشاءِ الجملةِ:

- كأن تكونَ مقصودةً من النهي:

يجب أن تذكرَ الحالُ إذا كانَ منهيًا عنها، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧]. حيث (مرحًا) مصدرٌ واقعٌ موقع الحال، وقد يقدر حذف مضاف، أي: ذا مرحٍ، ويكون حالاً[١].

وبقراءة كسرِ الراء حالٌ منصوبة، ولا يجوز أن تحذفَ الحالُ حتى لا يفسد المعنى.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ﴾ [النساء: ٤٣].

حيث الجملةُ الاسميةُ (وأنتم سكارى) في محل نصب، حال من الفاعلِ واوِ الجماعة، ومعناها هو المقصودُ من دلالةِ النهي عن العامل فيها، وهو (لا تقربوا).

- أو أن تكونَ مقصودةً من التركيب الشرطي:

وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ [الشعراء: ١٣]. حيث (جبارين) حالٌ منصوبةٌ، وعلامةُ نصبِها الياءُ، ولا يجوز حذفُها حتى يكتملَ المعنى، فمعناها هو المقصود بالشرط الزمني.

- أو أن تكون مقصودةً من النفي:

وذلك في قولِه تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦]. حيث (لاعبين) حالٌ منصوبةٌ من الفاعل ضميرِ المتكلمين في (خلقنا)، ولابد من ذكرِ الحالِ، وحذفُها يفسدُ المعنى تمامًا؛ لأن معناها هو المقصودُ من إنشاءِ الجملةِ.

---

(١) قد يعرب (مرحا) مفعولاً لأجله منصوبًا.

- أو أن تكونَ مقصودةً من الجملة الاسمية:

يتضح ذلك فى قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود ٧٢]. حيثُ إن معنى الجملةِ الاسميةِ ليس المقصودَ إلا بذكر معنى الشيخوخة، و(شيخًا) حال منصوبة من الخبر (بعلِ)، فوجب ذكرُها، ولا يجوز حذفُها.

جـ - أن يكونَ معنى الحال مقصودًا فى الحصر:

المعنى المرادُ حصرُه يجب ذكرُه، فإذا كان معنى الحالِ مقصودًا حصرُه فذكرُها واجب، نحو: ما نظرتُ إليه إلا محيًّيا، وما أقبل علينا إلا مبتسمًا.

فكل من (محييا، ومبتسما) حالٌ أريد حصرُ معناها، عن طريقِ النفيِ والاستثناءِ فوجب ذكرُهما.

د- أن تذكرَ الحالُ بعدَ (أمّا):

(أمّا) حرفٌ فيه معنى الشرطِ، ويجبُ أن يَتلوَها فاءُ الجزاءِ والجوابِ، لكنه يجب أن يفصلَ بينهما، فإن أريد الفصلُ بينهما بالحالِ فإنها يجب أن تذكرَ، ويمتنعَ حذفُها، كما يجب أن تتقدمَ، مثال ذلك: أما فاهمًا فقد ذاكرت، وأما مسرعًا فأتيتُ. . .

هـ - أن تكونَ الحالُ قائمةً مقامَ الخبرِ فى الجملةِ الاسميةِ التى يكون المبتدأُ فيها اسمًا عاملاً فى الحال:

نحو: ضَرْبِى زيدًا قائمًا. حيث (قائما) حالٌ منصوبة من (زيد)، فـ (ضربى) مبتدأ يحتاجُ إلى خبر، ولا يصح (قائما) أن تكونَ خبرًا عن (ضرب) فى المعنى؛ لأنه ليس المقصود أن الضرب (قائم)، وإنما زيدٌ هو القائم، فينصبُ (قائمًا) على الحاليةِ، وتقومُ الحاليةُ مقامَ الخبرِ.

ومثله أن تقولَ: فهمى الدرسَ مشمولاً، قراءتى الموضوعَ مستوعبًا، أكلى الطعامَ لذيذًا.

وجوب ذكر العامل فى الحال:

إن كنا قد ذكرْنا أن العاملَ فى الحال يجوز أن يحـذفَ، وفى مواضعَ يجب ألا يذكرَ، فإن هناك مواضعَ يجب أن يذكرَ فيهـا العاملُ فى الحالِ عند أكثرِ النحاة[1]، وذلك إذا ما كان العاملُ معنويًا، ومنها:

- **أن يكونَ العاملُ فى الحال ظرفًا:**

مثال ذلك: الطائرُ فوقَ الشجرةِ مغردًا. الأستاذُ أمامَ طلابه شارحًا. فكلٌّ من: (مغردًا وشـارحا) حالٌ من: الطائر، والأستاذ، والـعاملُ فى الأولِ الظرفُ: فوق، وفى الثانى الظرفُ: أمام، أو ما تعلقا به من محذوف.

- **أن يكون العاملُ فى الحال الجار والمجرور:**

مثـال ذلك: هو فى القاعةِ منظفًـا إياها. فـ (منظفا) حـال من ضميـر الغائب (هو)، والعـامل الجار والمجـرور (فى القـاعة)، أو مـا تعلق به شـبه الجـملةِ من محذوفٍ. ومنه: صديقى فى الحجرةِ مقهقهـًا.

- **أن يكونَ العاملُ فى الحال اسمَ الإشارة:**

نحو: هذا معلمُنا هاديًا، فـ (هاديا) حالٌ مؤكدةٌ للجـملةِ السابقةِ، والعاملُ فيها اسُم الإشارة (هذا)، أو ما تضمنه اسمُ الإشارةِ من معنى الفعلِ.

- **أن يكون العاملُ فى الحالِ حرفَ التشبيه:**

نحو: كأنك القمرُ ساطعًا، حيث (ساطعًا) حالٌ من القمر، والعاملُ فيها حرفُ التشبيهِ (كأن)، أو ما تضمنهَ من معنى الفعل.

- **أن يكونَ العاملُ فى الحالِ حرفَ التمنى:**

نحو: ليت ابنَ أخى مقيما عندنا.

- **أن يكونَ العاملُ فى الحالِ حرفَ الترجى:**

نحو: لعل كتابَ النحو معنا مكتملاً.

---

(١) ينظر: همع الهوامع ١-٢٤٩.

- أن يكونَ العاملُ حروفَ التنبيه، أو التحضيض، أو العرضِ:

فكلُّها تتضمن معني الفعل دون حروفِه. نحو: ها ضاحكا ذا زيدٌ، على أن العاملَ في الحالِ ما في (ها) من معنى التنبيهِ، ولا يجوز أن تجعلَ العاملَ ما في اسمِ الإشارةِ من معنى الفعلِ.

- أن يكون العاملُ الاستفهامَ المقصودَ به التعظيمُ:

نحو: يا جارتَا ما أنتِ جارةً[1]. حيث تنتصب (جارة) على الحالية، والعامل (ما) في قوله (ما أنت) من معنى التعظيم، والتقدير: كَرُمْتِ جارة، أو: عَظُمْتِ، أو: نبلت.

- أن تكونَ الحالُ في تركيب استفهامي حقيقي أو بلاغيٍّ:

نحو: مالك واقفًا؟ وما شأنه غضبانَ؟. حيث كلٌّ من (واقفا، وغضبان) حالٌ منصوبةٌ، والعاملُ فيها ما في الخبرِ من معنى الفعلِ، والمقصودُ بالخبر في الأولِ: شبهُ الجملة، وفي الثاني: (شأنُ).

ومنه قولُه تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩]. حيث (معرضين) حالٌ منصوبةٌ، وعلامةُ نصبها الياءُ، وصاحبها ضميرُ الغائبين المجرور في شبه الجملة الخبر (لهم)، وهي حالٌ لازمةٌ.

ومثله قولُه تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ﴾ [المائدة: ٨٤]. حيث الجملةُ الفعليةُ (لا نؤمن بالله) في محل نصب، حال من ضميرِ المتكلمين في شبهِ الجملةِ الخبر (لنا).

---

(١) فيه أحوال إعرابية أخرى:

- أن تكون (جارة) منصوبة على التمييز، إلى جانب الحالية، مع كون (ما) استفهاميةً في محل رفع، مبتدأ، أو خبر مقدم، و (أنت) خبر، أو مبتدأ مؤخر.

- قد تحتسب (ما) نافيةً، فتكون (أنت) مبتدأ أو اسمها، و (جارة) منصوبة لأنها خبر (ما)، أو مرفوعة لأنها خبر المبتدإ، وكلها فيها معنى التعظيم مع التعجب.

قضية الرتبة في الحال

للحال علاقةٌ لفظيةٌ ومعنويةٌ بوحدتين من وحداتِ الجملة، العامل، وصاحب الحال. لذا فإن قضيةَ الرتبةِ فى الحالِ المؤسسةِ تعالج بالنظرِ إلى هاتين الوحدتين من خلال ثلاثة أحكامٍ: الجواز -وجوب التقدم- وجوب التأخر.

أولا: الرتبة بين الحال والعامل:

أ- جواز تقدمِ الحالِ على عاملها:

يذهبُ البصريون دونَ الجرمى والأخفش والكوفيين إلى جوازِ تقدمِ الحالِ على عاملها إذا كان فعلاً متصرفًا، أو صفةٌ تشبه الفعلَ المتصرفِ، يذكر المبردُ: «اعلَمْ أن الحالَ إذا كان العاملُ فيها فعلاً صحيحًا جاز ما يجوز فى المفعولِ به من التقديم والتأخيرِ، إلا أنها لا تكونُ إلا نكرةً»[1]. والصفةُ المشتقةُ المتصرفةُ هى اسمُ الفاعل، واسمُ المفعول، والصفة المشبهة، وفى اسمِ التفضيلِ خلافٌ.

فيجيزون: راكبًا جاء محمدٌ، وجاء محمدٌ راكبًا ، ومحمدٌ منطلقٌ مسرعًا، ومسرعًا محمدٌ منطلقٌ، ومحمدٌ مسرعًا منطلقٌ. وأكلت فجّةً الفاكهة، وأكلتُ الفاكهةَ فجّةً، وفجّةً أكلت الفاكهةَ.

ويجعلون منه قولَه تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾ [القمر: ٧][2]. حيث (خُشَّعا) حالٌ منصوبةٌ من الفاعلِ واوِ الجماعةِ فى (يخرجون)، وقد تقدمت الحالُ على عاملها الفعلِ المتصرف (يخرج).

---

(١) المقتضب ٤- ١٦٨.

(٢) فيها قراءة الإفراد بالتذكير (خاشعًا)، والإفراد بالتأنيث (خاشعة)، وكلها تنصب على الحالية. وتخرج على أنها صفة لمفعول به محذوف لـ (يدعو)، والتقدير: يدعو الداعى قوما، أو فريقا خشعا، أو: خاشعا، أو: خاشعة أبصارهم. كما تخرج على أنها حال من الضمير فى (كأنهم). والصفة متى تقدمت على الجماعة جاز فيها الجمع والإفراد بنوعيه. الجمع لموافقته لما بعده من جمع، وهو على تقدير: يخشعن أبصارهم، والإفراد مع التذكير على تقدير: يخشع أبصارهم، أما الإفراد مع التأنيث فعلى تقدير: تخشع أبصارهم. ينظر: البحر المحيط ١٠-٣٦.

ومن أمثلة التقديم قولُ الشاعر:

سريعًا يهونُ الصعبُ عند أولى النُّهَى إذا برجاءِ صادقٍ قابلوه البأسَا[1]

حيث (سريعا) حالٌ منصوبةٌ من (الصعب)، وقد تقدمت على عاملِها (يهون)، وهو فعلٌ متصرف.

وفى قول يزيد بن مفرغ الحميرى:

عَدَسْ ما لعَبَّادٍ عليكِ إمارةٌ نَجَوْتِ وهذا تحملين طليقُ[2]

حيث (تحملين) جملةٌ فعليةٌ فى محل نصب، حال من الفاعلِ الضميرِ فى (طليق)، والعاملُ (طليق)، وهو صفةٌ مشبهة.

والفراءُ وبعضُ المغاربةِ يمنعون تقدمَ الحالِ إذا كانت جملةً مصدرةً بالواوِ، لكن الجمهورَ يجيزون ذلك.

والكوفيون لا يجيزون تقدمَ الحال على عاملها وصاحبها إذا كان ظاهرًا، ويعللون لذلك بأن فيها ضميرًا يعودُ على الظاهرِ، ولا يجوز تقديمُه على الظاهر، وأجازوا التقدمَ إذا كان صاحبُ الحالِ مضمرًا، نحو: مسرعًا جئتُ[3].

---

(١) ينظر: البحر المحيط ١٠-٣٦.

(٢) ديوانه ١٧٠/ معانى القرآن للفراء ١-١٣٨/ أمالى ابن الشجرى ٢-١٧٠/ المفصل ١٥٠/ شرح ابن يعيش ٢-١٦، ٤-٢٣، ٧٩/ شرح التصريح ١-٣٨١/ الخزانة ٢-٢١٦، ٤/ ٥١٤. (عدس) اسم صوت مبنى على السكون، لا محل له من الإعراب. (ما) حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب. (لعباد) اللام حرف جر مبني، لا محل له من الإعراب. عباد: اسم مجرور بعد اللام وعلامة جره الكسرة، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر مقدم. (عليك) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالإمارة، ويجوز أن نجعلها فى محل نصب على الحالية. (إمارة) مبتدأ مؤخر مرفوع،وعلامة رفعه الضمة. (نجوت) فعل ماض مبنى على السكون، وضمير المخاطبة مبنى في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية فى محل نصب على الحالية، (وهذا) الواو واو الحال أو الابتداء حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، (هذا) اسم إشارة مبنى فى محل رفع، مبتدأ . (تحملين) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وياء المخاطبة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية فى محل نصب على الحالية من الضمير المستكن فى طليق. (طليق) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعة الضمة. والجملةُ الاسميةُ فى محلِ نصبٍ على الحالية. والتقدير: وهذا طليق حال كونه محمولا. وهذا إعراب البصريين فى (هذا تحملين)، أما الكوفيون فيجعلون (هذا) اسما موصولا مبنيا فى محل رفع، مبتدأ، وجملة (تحملين) صلة الموصول لا محل لها إعرابيا .

(٣) شرح القمولى ٢٠٦.

ب- وجوبُ تقدم الحال على عاملهـــا:

يجب أن تتقدمَ الحالُ على عاملها إذا كانت مما يستحق الصدارةَ فى الجملة، ولا يفيد تأخيرُها المعنى الذى وضعت من أجله، نحـو: كيف أضعتَ الفرصة؟. حيث (كيف) اسمُ استفهامٍ مبنى فى محلٍّ نصبٍ على الحاليةِ من الفاعل ضمير المخاطب فى (أضعت)، ويجوز أن تكونَ من (الفرصة)، والذى يحدد ذلك الجوابُ.

ونحو: كيفما اجتهدتَ فلك الأجـرُ من الله، حيث (كيفما) اسمُ شرطٍ مبنىٌّ فى محلٍّ نصبٍ على الحالية من الفاعل ضميرِ المخـاطب فى (اجتهدتُ)، والعامل فيها (اجتهد).

كما يـجب أن تتقدمَ الحالُ على صـاحبها إذا اشـتمل على ضميـرٍ يعودُ على جزئها[1]، كأن تقولَ: حلَّ ضيفَ زيد صاحبُه، والـتقدير: حل صاحبُ زيد ضيفًا عليه، فـوجب تقديمُ الحالِ المنصوبـةِ (ضيف) على صاحبـها (صاحب) لاشتـماله على ضميرٍ يعود على ما أضـيف إلى الحال ويمكن أن تقول: حلَّ ضيفًا على زيد صاحبُه .

والقولُ: سار منقادًا لعمرو طالبُه.

والأصل: سـار طالبُ عمـروٍ منقادًا له، فـوجب تقـدمُ الحال (منقـادًا) على صاحبـها (طالب)؛ لاشتمـاله على ضمير يعود على المجـرور الذى تعلق بالحال، وهو (عمرو).

جـ- وجوب تأخر الحالِ عن عاملها:

يجب أن تتأخرَ الحالُ عن عاملها إذا كان عاملُها واحدًا من:

١ - الفعل الجامد:

إذا كان العـامل فى الحالِ فعـلاً جامدًا فـإنها يجبُ أن تتأخـرَ عنه؛ لأن الفعلَ الجامدَ غيرُ متصرفٍ، فلا يعملُ فيـما قبلَه، وجميعُ الأفعالِ الجامدةِ تعمل فى الحالِ إلا (ليس وعسى)، فإنهما لا يعملان فيها.

---

(١) ينظر: شرح الشافية الكافية ٢ - ٧٤٣.

ومن الأفعالِ غيرِ المتصرفة: نعم، وبئس، وحبذا، ولا حبذا، وفعلُ التعجب. إلى جانب (ليس وعسى) اللذين لا يعملان في الحال.

ومن أمثلته: ما أروعَ البدرَ ساطعًا. حيث (ساطعًا) حالٌ من (البدر)، والعامل فعلُ التعجب (أروع)، ولذلك وجب تأخرُ الحال عنه.

ومثل ذلك: حبذا زيدٌ راكبًا، فـ (راكبا) حالٌ منصوبةٌ من (زيد)، والعاملُ فيها فعلُ المدحِ غيرُ المتصرفِ (حَبَّ).

٢ - الصفة المشتقة التي تشبه الفعل الجامد:

إذا كان عاملُ الحالِ صفةً مشتقةً تشبهُ الفعلَ الجامدَ فإنه يمتنع تقديمُها عليه، وهذه الصفةُ هي اسمُ التفضيل؛ حيث لا يقبل علامةَ التثنية أو الجمع، ولا علامة التذكيرِ والتأنيث قبولاً مطلقًا، فصار الاسم غيرَ متصرف، فأشبه الفعلَ الجامدَ، فتقولُ: هذا أفصحُ الناسِ خطيبًا، حيث (خطيبًا) حالٌ من الضميرِ المستترِ في اسمِ التفضيلِ (أفصح)، والعاملُ فيه (أفصح)، فوجب تأخرُ الحالِ عنه.

ويستثنى من ذلك ما كان عاملاً في حالَيْن مفضَّلاً إحداهما، نحو: سليمانُ عبادةً أحسنُ منه معاملةً، محمد صامتًا خيرٌ من أحمدَ متحدثًا. ومثلُه: سميرٌ أقوى الناسِ إقناعًا مجادلاً. (مجادلاً) حالٌ من الضميرِ المستترِ في (أقوى)، ووجب تأخرُها عنه لكونه اسمَ تفضيلٍ، يفضل حالاً عن أخرى لمفضل واحد.

ومن الصفات غيرِ المتصرفة: (مثل وشبه)، لا يجوزُ تقديم الحالِ عليها، فتقول: محمدٌ مثلُ عليٍّ مهذبًا، وهو شبه رفيق عالمًا.

٣ - المصدرُ المقدرُ بالفعلِ والحرفِ المصدري:

إذا كان العاملُ في الحال مصدرًا مؤولاً مقدرًا بالفعلِ وحرفٍ مصدريٍّ فإنها يجب أن تتأخرَ عنه، نحو: سرني مجيئُك سالمًا، والتقدير: أن جئت سالمًا، فـ (سالما) حالٌ منصوبةٌ من كاف المخاطبِ في (مجيئك)، والعاملُ المصدرُ الصريحُ (مجيء)، وهو مقدر بـ (أن) والفعلِ (جاء)، فيجب أن تتأخرَ الحالُ عن عاملِها المصدرِ، حيث صح (أن) والفعلُ موضعَه.

ومثله أن تقولَ: يفرحنى جلوسُك معى مناقشًا، والتقدير: (أن تجلس)، ما كان يجب ردُّك خائبًا، والتقدير: أن تُرَدَّ، كل من (مناقشا) و (خائبا) حالٌ منصوبة، والعاملُ فيهما مصدرٌ مقدرٌ من أنْ والفعل، العامل فى الأولى: (جلوس)، والعامل في الثانية (رد)، فوجب تأخرُ الحالين.

فإن لمْ يقدر المصدرُ بالحرف المصدرى والفعلِ جاز تقديمُ الحالِ على صاحبها، فتقول: جديدًا شراءً الكتابَ، أى: شراءً الكتابَ جديدا. فـ (جديدًا) حالٌ منصوبةٌ من (الكتاب)، والعامل فيها المصدر الصريح (شراء)، وهو مصدرٌ نائبٌ منابَ فعله، ليس مقدرًا بالحرف المصدرى والفعل، فلا تقول: أن تشتريَ الكتابَ جديدًا، فجاز تقديمُ الحالِ على المصدرِ.

٤ - اسم الفعل:

إذا كان العاملُ فى الحال اسمَ فعلٍ فإنه يجب أن تتأخرَ عنه؛ لأن اسمَ الفعل لا يقوى على العملِ فيما قبلَه، حيث إنه دون الفعل، فى قوة العملِ، فتقولُ: دَرَاكِ مسرعًا، حيث (مسرعا) حالٌ من الفاعلِ المستترِ فى اسمِ الفعلِ (دراك)، والعاملُ فيها اسمُ الفعلِ فوجب تأخرُها عنه.

ومثله أن تقول: قراءِ واعيًا، سماعِ منتبهًا، نزالِ مُبْطئًا. كل من: (واعيا، ومنتبها، ومبطئا) حالٌ من الفاعِلِ المستترِ فى اسمِ الفعلِ قبله، والعاملُ فيها اسمُ الفعلِ، فوجب تأخرُها عنه.

٥ - ما تضَمَّن معنى الفعل دون حروفه:

إذا كان العاملُ فى الحالِ لفظا مضمَّنا معنى الفعلِ دون حروفِهِ، وهو ما يسمى بالعاملِ المعنويِ فإنه يجبَ أن تتأخرَ الحالُ عنه؛ لأن ما ضمِّنَ معنى الفعلِ دون حروفه لا يقوى في العملِ قوةَ الفعلِ، فلا يقوى على العملِ فيما قبله، فهو أضعفُ من العاملِ اللفظىِّ.

ومما ضُمِّن معنى الفعلِ دون حروفه: أسماءُ الإشارة، وحرفُ التشبيه (كأن)، وحرفُ الرجاءِ (ليت)، وحرفُ التمنى (لعل)، والظروفُ، وحروفُ الجر، والاستفهامُ التعظيمى، وحرف النداءِ.

مثـال ذلك: ليت علياً أخوك كريـمًا، كأنّ الجندىَّ أسدٌ مـدافعًا، هذا محـمدٌ مقبلا ،لعلك محـمودٌ سريعًا،كلٌّ من (كريمًا، مدافعًا، مقـبلاً، سريعًا) حالٌ من: (عليا، الجندى، مـحمد، كـاف المخاطب)، والعـاملُ فيهـا: (ليت، كأن، هذا، لعل)، وكلُّها من الألفـاظِ التي ضُـمِّنت معنى الفعلِ دونَ حروفـهِ، فوجب تأخرُ الحالِ عن العامل.

ومنه قولُ امرئِ القيس:

كـأنَّ قلوبَ الطيـرِ رطبـًا ويابسـًا لدى وكرِها العُنَّابُ والحشفُ البالى[1]

(رطبا ويابسا) حالان من (قلوب)، والعاملُ فيهما حرفُ التشبيه (كأن)، فوجب تأخرُهما عنه.

وقولُك: محمدٌ فى الدار جالسًا ، علىٌّ عند أخيه مقيمـًا.

وقول النابغة:

قـالت بنو عامـرٍ خالُوا بنى أسـدٍ يا بؤس للجهلِ ضـرَّارًا لأقوامِ[2]

حيث (ضرارا) حالٌ منصوبةٌ من الجهل، والعاملُ فيها حرفُ النداء بما ضمنه من معنى الفعل.

يستثنى من ذلك حرفُ التشبيـه إذا عملَ فى حالَيْن؛ لأنه يجب تقدمُ أحدِهما، كما جاء فى قول الشاعر:

تعيِّرُنـــــا أننـــــا عالـــــــةٌ ونحن صـعـاليكَ أنتم ملوكـًا[3]

---

(١) (كأن) حرف تشبيه مبنى، لا محل له من الإعراب. (قلوب) اسم كـأن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الطير) مضاف إلى قلوب مجرور، وعلامة جره الكسرة. (رطبا) حال من قلوب منصوبة، وعلامة نصبه الفتحة. (ويابسـا) حرف عطف ومعطوف على (رطبا) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.
(لدى) ظرف مكان مـبنى فى محل نصب، وشـبه الجـملة فى مـحل نصب على الحاليـة من (العناب).
(وكرها) وكر: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسـرة، وضمير الغائبة مبنى فى محل جر بالإضافة.
(العناب) خـبر كأن مـرفوع، وعلامـة رفعـه الضمة. (والحشف) حرف عطف ومـعطوف على العناب مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (البالى) صفة للحشف مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة للثقل.

(٢) (خالوا) فارقوا وقاطعوا. (يا بؤس للجهل) أسلوب تعنيف.

(٣) (تعيرنا) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هى، وضمير المتكلمين =

والأصل: ونحن صعاليكَ كأنكم ملوكًا، والتقدير: نحن فى حال صعلكتنا كأنكم فى حالِ ملككُم، فكلٌّ من (صعاليكَ، وملوكًا) حالٌ من: (نحن، وأنتم) على الترتيبِ، والعاملُ فيهما حرفُ التشبيه، فيكون عملُه كعملِ أفعل التفضيل.

ومن النحاةِ من يخرِّج المنصوبيْن على أنهما خبرا (كان) المحذوفة، والتقدير: إذ كنا صعاليك وإذ كنا ملوكا.

- ومن النحاةِ من يرى أن يستثنى من ذلك شبهُ الجملةِ بنوعيها إذا كانت خبرًا متأخرًا عن المبتدإ، فيجوز أن تتوسطَ الحالُ بينهما بقلةٍ، ويجعلون من ذلك قولَ الشاعر:

بنا عاذَ عوفٌ وهو باديَ ذلةٍ لديكُمْ فلم يعدَمْ ولاءً ولا نصرًا[1]

حيث (باديْ) حالٌ منصوبةٌ من الضميرِ فى الظرفِ، والعاملُ فيه الظرف، وقد توسطت الحالُ بين المخبر عنه الضمير العائد على عوف والمخبر بِهِ العاملِ (لديكم). ولكن جمهورَ البصريين يمنعون ذلك، ويجعلونَه فى هذا البيتِ ضرورةً.

- مبنى فى محلِ نصبٍ، مفعولٍ به. (أننا) حرف توكيد ونصب ناسخ مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير المخاطبين مبنى فى محل نصب، اسم أن. (عالة) خبر أن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والمصدر المؤول فى محل نصب بنزع الخافض، ويجوز أن تجعله فى محل جر بتقدير وجود حرف الخافض، ويكون متعلقا بتعير: (ونحن) الواو واو الحال، نحن: ضمير مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (صعاليك) حال من نحن منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (أنتم) ضمير مبنى فى محل رفع، خبر المبتدأ (ملوكا) حال من أنتم منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، والجملة فى محل نصب على الحالية.

(١) (بنا) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالعوذ. (عاذ) فعل ماض مبنى على الفتح. (عوف) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (وهو) الواو واو الحال، هو: ضمير مبنى فى محل رفع مبتدإ. (باديْ) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (ذلة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (لديكم) ظرف ومضاف إليه، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر المبتدإ، أو متعلقة بمحذوف خبر، والجملة الاسمية فى محل نصب على الحالية من عوف. (فلم) الفاء تعقيبية حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، لم: حرف نفى وجزم وقلب مبنى، لا محل له. (يعدم) فعل مضارع مجزوم بعد لم، وعلامة جزمه السكون، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. (ولاء) مفعول به ثان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، (ولا) الواو حرف عطف مبنى، لا: حرف نفى مبنى زائد لتأكيد النفى. (نصرا) معطوف على ولاء منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

ويخرجون قولَه تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩]. بنصب (خالصةً)[1] بدلا من أن تكونَ حالاً متوسطةً بين المبتدإ (ما) وخبرِه شبهِ الجملة (لذكورنا)، وهي العاملُ فيها، تكونُ معمولاً لصلة (ما)، فتكونُ حالاً من الضميرِ المستترِ في شبه الجملة.

وكذلك قولُه تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧][2]. بنصب (مطويات)[3]، فبدلاً من جعلها حالاً توسطت بينَ المبتدإ (السموات) وخبرِه شبهِ الجملةِ العاملةِ فيها (بيمينه)، يجعلونها معمولةً لفعلٍ مضمرٍ.

ومثلهما قولُه تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢][4]. بنصب (شفاء ورحمة) في قراءة زيد بن علي، حيث يخرجان على أنهما منصوبان بفعل محذوف عند من يمنع تقديمَ الحالِ على عاملها المعنوي من شبهِ الجملة[5].

وقول النابغة:

رهطُ ابنِ كوزٍ مُحْقِبِي أدْرَاعِهِم ... فِيهِمْ ورهطُ ربيعةَ بنِ حُذَارِ[6]

---

(١) في قراءة عباس والأعرج وقتادة وابن جبير. (البحر المحيط ٤-٦٦٠).

(٢) (حق) نائب عن المفعول المطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (جميعا) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. والعامل فيها ما دل عليه قبضته، أي: مقبوضته. (قبضته) خبر المبتدإ (الأرض) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائب مبني في محل جر بالإضافة ، والجملة الاسمية: (الأرض قبضته) في محل نصب على الحالية من لفظ الجلالة تعالى. (يوم) ظرف زمان متعلق بالقبضة. (بيمينه) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بمطويات، أو حال من الضمير المستتر فيها.

(٣) في قراءة عيسى والجحدري. (البحر المحيط ٩-٢٢٠).

(٤) (من القرآن) شبه جملة متعلقة بالتنزيل. (ما) اسم موصول مبني في محل نصب، مفعول به. (هو شفاء) جملة اسمية من مبتدإ وخبر، صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (للمؤمنين) شبه جملة متعلقة بالشفاء، أو في محل رفع، صفة لشفاء ورحمة.

(٥) البحر المحيط ٧-٣-١٠٣ / الدر المصون ٤-٤١٦.

(٦) (رهط) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وخبره شبه الجملة (فيهم). (ابن) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (رهط) الثانية معطوف على رهط الأولى مرفوع، أو مبتدأ مرفوع، خبره محذوف =

وفيه (محقبى) منصوبةٌ على الحالية، وعلامةُ نصبها الياءُ، وحذفت النونُ للإضافة، والعاملُ فيها معنوىٌّ، وهو شبهُ الجملة من الجارِّ والمجرورِ (فيهم)، ولكنَّ جمهورَ النحاةِ يمنعون التقديمَ، ويخرج النصبُ على أنه بفعلٍ محذوفٍ.

٦ - اسم الفاعل واسم المفعول الموصولان بالألف واللام:

إذا كان العاملُ فى الحالِ اسمَ فاعلٍ أو اسمَ مفعولٍ موصولاً بالألفِ واللام فإنه يكونُ بمثابةِ الاسمِ الموصولِ، حيث لا يعملُ فيما قبله، ولذا فإنه يجب أن تتأخرَ الحالُ عنهما إذا عملاَ فيها. نحو: هذا المكرمُكَ قائمًا ، هو المضروبُ نائمًا. كلٌّ من (قائما و نائما) حالٌ منصوبةٌ من (المكرم أو الكاف، والمضروب)، والعاملُ فيهما اسمُ الفاعل (المكرم)، واسمُ المفعولِ (المضروب)، وكلٌّ منهما موصولٌ بالألفِ واللامِ؛ لذا وجب تأخرُ الحالِ عنهما، وامتنع تقديمُها عليهما.

٧ - العامل المذكور بعد حروفِ الابتداء:

إذا كان العاملُ فى الحالِ مذكورًا بعد حروفِ الابتداء، وأقصد بها الحروفَ التى لا يعملُ ما بعدها فيما قبلها؛ لأنها ابتدائيةٌ، فما بعدها لا يخترقُها إلى ما قبلَها، فإن الحالَ يمتنع تقدمُها على عاملها. ومن هذه الأحرفِ الابتدائية: لامُ الابتداء، ولام القسم، وحروفُ التنبيه، والتحضيض، والعرض، مثالُ ذلك: لأعظُكَ ناصحًا، والله لأعظنَّك ناصحًا، إنى لأجلس متأدبًا، لأقدمَنَّ ممتثلاً، ألا تأتينى مسرعًا، هلا ذاكرت معى مخلصًا، وكلٌّ من (ناصحا، ناصحا، متأدبا، ممتثلا، مسرعا، مخلصا) حالٌ منصوبة، والعاملُ فيها مسبوقٌ بحرفٍ ابتدائى (لام الابتداء، لام القسم، لام الابتداء، اللام الموطئة للقسم، حرف التنبيه أو العرض، حرف التحضيض)، وكلُّها حروفٌ تحجب العاملَ الذى يليها أن يعملَ فيما قبلها، فامتنع تقدمُ الحالِ عليه.

- دل عليه خبر الأولى. (ربيعة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. (ابن) بدل من ربيعة، أو عطف بيان له، أو نعت له مجرور، وعلامة جره الكسرة. (حذار) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

٨ – العاملُ الاسمُ المفهمُ تشبيها:

نحو: زيدٌ مثلُك شجاعا، حيث (شجاعا) حالٌ منصوبةٌ، والعاملُ فيه الاسمُ المفهمُ التشبيه (مثل)، فوجب تأخرُها عنه. ومنه أن تقولَ: هو شبهه كريمًا.

ثانيا: الرتبة بين الحال وصاحبها:

أ- جواز تقدم الحالِ على صاحبها:

الأصلُ فى الحالِ أن تتأخرَ عن صاحبِها ما لم يكُنْ هناك مانعٌ من أحوالِ وجوبِ تقدمها، ولكن البصريِّين يجيزون أنْ تتقدمَ الحالُ على صاحبِها، فيجوزُ القولُ: أقبل محمودٌ ضاحكا، وأقبلَ ضاحكا محمودٌ. حيث (ضاحكًا) حالٌ منصوبة من الفاعلِ المرفوع (محمود)، فتأخرت عنه، وتقدمت عليه.

كما يجوز القولُ: أكلت الفاكهةَ ناضجةً، وأكلت ناضجةً الفاكهةَ. حيث (ناضجة) حالٌ منصوبةٌ من المفعولِ به المنصوبِ (الفاكهة)، فجاز تأخرُها وتقدمُها.

ومنه قول طرفةَ بنِ العبد:

فسقى ديارَك غيرَ مفسدِها ... صوبُ الربيعِ وديمةٌ تهمِي[1]

حيث (غير مفسدها) حالٌ من الفاعلِ (صوب)، وقد تقدمت عليه.

لكن الكوفيين لا يجيزُون تقدمَ الحالِ على صاحبِها إذا كان مرفوعًا ظاهرًا، ويعللون لذلك بأن فى الحالِ ضميرا يعود على صاحبِها الظاهرِ، ولا يجوز تقديمُه

---

(١) (سقى) فعل ماضٍ مبنى على الفتح المقدر، منع من ظهوره التعذر. (ديارك) ديار: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، وضمير المخاطب مبنى فى محل جر مضاف إليه. (غير) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، وغير مضاف (ومفسد) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وهو مضاف، وضمير الغائبة (ها) مبنى فى محل جر مضاف إليه. (صوب) فاعل سقى مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف و(الربيع) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (وديمة) الواو: حرف عطف مبنى لا محل له من الإعراب . ديمة: معطوف على صوب مرفوع، وعلامة رفعه الضمة . (تهمى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع ظهورها الثقل. وفاعله ضمير مستتر تقديره: هى. والجملة الفعلية فى محل رفع، نعت لديمة.

على الظاهرِ، وأجازوا تقدمَ الحالِ على صاحبِها إذا كان مضمرًا، نحو: مسرعًا جئتُ.

وقيل: يمنع تقدمُ الحالِ على صاحبِها عندهم مطلقًا.

كما منع الكوفيون تقديمَ الحالِ على صاحبِها إذا كان منصوبًا، حتى لا يتوهمَ البدليةُ نحو: أتضربُ زيدًا راكبًا، فعندهم إذا قدمت راكبًا على زيدٍ لتُوهِّمَ بدليةُ زيدٍ من راكبٍ.

ب- وجوب تقدمِ الحالِ على صاحبِها:

يجب أن تتقدمَ الحالُ على صاحبِها إذا كان صاحبُها محصورًا، فالمحصورُ هو الملفوظُ به ثانيًا بعد المحصورِ عليه، فتقول: ما أجابَ فاهمًا إلا عليٌّ. حيث (فاهما) حالٌ منصوبةٌ من (عليّ)، وتقدمت الحالُ على صاحبِها تقديمَ وجوب لما أريد حصرُه عليها، فذكر بعد (إلا) الاستثنائيةِ المسبوقةِ بالحرفِ النافى (ما).

ومثلُه أن تقولَ: ما أقبل مسرعًا إلا أحمدُ، ما رأيت ناضجًا إلا البرتقالَ، ما قرأت متمعنًا إلا الفصلَ الخامسَ.

ومن طرق الحصرِ (إنما)، فتقولُ: إنما أقبل مسرعًا محمدٌ، وإنما أغلقت محكمًا البابَ.

جـ- وجوب تأخرِ الحالِ عن صاحبِها:

يجب أن تتأخرَ الحالُ عن صاحبِها وجوبًا فى مواضعَ،يراعى فيها الجانبُ المعنوى أو الجانبُ اللفظيُّ، وهى:

١ - أن تكونَ الحالُ محصورةً:

ذلك أن المحصورَ يكون ثانيًا بالنسبة للمحصورِ عليه، ويكونُ ذلك من قبيلِ قصرِ الموصوفِ على الصفةِ. من ذلك قولُه تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الأنعام: ٤٨، الكهف: ٥٦]. حيث (مبشرين ومنذرين) حالان من المفعول به المنصوبِ (المرسلين)، وقد حصرت الحالُ باستخدام النفي (ما) مع

الاستثناء (إلا)، ولما أريدَ حصرُها ذكرت ثانيا بعد (إلا)، فوجبَ تأخرُها لهذا الغرضِ المعنوى (الحصر) الذى دلَّ عليه دليلٌ لفظى (النفى مع الاستثناء).

ومنه أن تقولَ: ما رأيت أحمدَ إلا آكلاً ، وما سمعتُه إلا مقهقِهًا ، وما أحسستُ به إلا عطوفًا. وتقول: إنما أدَّوْا أعمالَهم مخلصين.

٢ - أن يكونَ صاحبُ الحالِ مجرورًا:

إذا كان صاحبُ الحالِ مجرورًا بحرفِ جرٍّ أو بالإضافةِ فإنه يمتنع تقدمُ الحال على صاحبِها عند جمهور النحاة، نحو: خرجت من الدارِ مفتوحةً، حيثُ (مفتوحة) حالٌ منصوبةٌ من (الدار)، وصاحبُ الحالِ مجرورٌ بحرفِ الجر (من)، فوجب تأخرُها عندَ الجمهور.

ونحو: أعجبنى إجابتُك فاهمًا، حيثُ (فاهمًا) حالٌ منصوبةٌ من كاف المخاطب فى (إجابتك)، وهو فى محل جر مضاف إليه، فتأخرت الحالُ عن صاحبِها.

ومما يستشهدون به لذلك: أعجبنى وجهُها مسفرةً، حيث (مسفرة) حالٌ من ضميرِ الغائبة المضاف إليه. وكذلك: هذا شاربُ السويقِ ملتوتًا.

ولا يجوز أن تتقدمَ الحالُ على صاحبِها المجرورِ بالإضافة؛ لأن المضافَ إليه لا يتقدمُ على المضافِ. وإنما يجوز أن تتقدمَ الحالُ بجوازِ تقدمِ صاحبِها.

وما جاء من تقدمِ الحالِ على صاحبِها المجرور يخرجونه على أوجه أخرى، ففى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ: ٢٨][1]. حيث (كافة) بمعنى (جميعا) حالٌ منصوبة، والواضح أنها من المجرور باللام (الناس)، -ولكن الجمهور يخرجونها على أنها:

- حالٌ من (كاف المخاطب) المفعولِ به فى (أرسلناك)، وتكون (كافة) بمعنى (جامعًا للناس)، والتاء فيه للمبالغة، ولكن غيرهم يردون هذا.

- ويجعلها الزمخشرى نائبةً عن المصدر، فيقدرها: إرسالةً كافةً للناس.

---

(١) بشيرا ونذيرا: حالان من ضمير المخاطب المفعول به.

- ومنهم من يجعلُها مصدراً جاءت على مثال فاعلة.

ويعللون لعدمِ جوازِ تقـدمِ الحالِ على صاحبِها المجـرورِ بأن تعلقَ العامل بالحالِ ثانٍ لتعلقه بصاحبِها، فحـقه أن يتعلقَ بهما بواسطةٍ واحدة، لكنه يمنع من ذلك أن الفعلَ لا يتـعلق بحرفٍ واحدٍ إلى شيـئين، فجـعلوا عوضًا عن ذلك التزامَ تأخـيرِ الحالِ، ولكنه يبـدو أن السببَ غرضٌ مـعنوى، حيث الالتبـاسُ المعنوىُّ بين الحالِ وصاحبِها.

لكن كثـيراً من النحاةِ يجـيزون تقدمَ الحـالِ على صاحبِهـا المجرورِ[1]، ومنهم الأخـفش وأبو على الفارسـى وابنُ جنى وابنُ كيـــان وابنُ برهان وابنُ ملكون، وبعضُ الكوفيين واختاره ابنُ مالك.

ومما يستشهـدون به على جوازِ التقديم ما ذكره أبو على مـن المثل: زيدٌ خيرَ ما يكون خيرٌ منك، التقـدير: زيدٌ خيرٌ منك خيرَ ما يكون، فجـعل (خير ما يكون) حالاً من الكاف فى (منك)، وقدمها عليه.

ويستشهدون كذلك بقول الشاعر:

تسلَّيـت طُرًّا عنكُم بَعْـد بيْنِكـم   بذكْـرِكُـمُ حـتَّى كـأنكُـمُ عندى

حيث (طرا) بمعنى (جمـيعا) حالٌ من ضميـرِ المخاطبين فى (عنكم)، وهو فى محل جر بحرفِ الجر (عن)، وقد تقدمت عليه. والجمهورُ يجعلون ذلك ضرورة.

ومما يستشهدون به على التقدمِ قولُ المخبل السعدى:

إذا المرءُ أعـيَــتْـه المروءَةُ ناشـــئًا   فـمطلبُهــا كهـلاً عليْه شـديدُ[2]

---

(1) ينظر: عمـدة الحافظ ٤٢٤ / شرح الكافية لـلرضى ١-٢٠٦ / البحر المحيط ٨-٥٤٩ / شـرح التصريح ١-٣٧٩ / شرح الفمولى ١-٢٧.

(2) (إذا) اسم شرط غير جـازم مبنى فى محل نصب على الظرف، مضاف إليه، العـامل فيه الجواب. (المرء) فاعل لفعل محذوف يفسـره ما بعده، وعندى أنه مبتدأ مرفوع، وعلامة رفـعه الضمة، حيث ذكر الاسم بعد أداة شرط غير جازمة. (أعيته) فعل ماض مـبنى على الفتحة المقدرة، والتاء للتأنيث، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، مفعول به. (المروءة) فاعل مرفوع، وعلامـة رفعه الضمة. والجملة الفعلية مفسـرة =

حيث (كهلاً) حالٌ من الضمير المجرور فى (عليه)، وقد تقدمت عليه.

كما يذكرون شواهدَ لتقديمِ الحالِ على صاحبِها والعاملِ، منها قولُ الشاعرِ:

مشغوفةً بك قد شُغفت وإنما حُـمَّ الفـراقُ فـمـا إليك سـبيـلُ

أى: شغفت بك مشغوفة، حيث: (مشغوفة) حالٌ من كاف المخاطب فى (بك)، وهو فى محل جر بالباء، وقد تقدمت الحالُ على صاحبِها، وعلى العاملِ.

وقولُ الشاعر:

غـافـلاً تعـرضُ المنيـةُ للـمـر ءِ فيُـدْعـى ولاتَ حـينَ إباءِ[1]

أى: تعرض المنية للمرء غافلاً، حيث (غافلا) حالٌ من (المرء)، وهو اسمٌ مجرورٌ باللام، وقد تقدمت الحالُ على صاحبها وعلى العامل.

ويستثنى من ذلك ما إذا كان حرفُ الجرِّ زائدًا امتنع حذفُه، أو قليلاً ما يحذف، كقولك: أجْمِلْ بمحمودٍ مقبلاً، كفى بأحمدَ مساعدًا، فلا يجوزُ تقديمُها[2].

والكوفيون يجيزون تقديمَ الحالِ على صاحبِها فيما إذا كان مجرورًا بحرفِ جر زائد، نحو: ما جاء راكبًا من رجلٍ[3].

= للمحذوف، لا محل لها من الإعراب، وعلى الرأى الآخر تكون الجملة فى محل رفع، خبر المبتدإ. (ناشئا) حال من المرء منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (فمطلبها) الفاء واقعة في جواب الشرط للربط حرف مبنى لا محل له . (مطلب) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبة مبنى فى محل جر بالإضافة إليه. (كهلا) حال من ضمير الغائب فى (عليه) منصوبة. (علية) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالشدة . (شديد) خبر المبتدأ مطلب مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وجملة الجواب لا محل لها من الإعراب .

(١) (لات) حرف نفى عامل عمل ليس مبنى، لا محل له من الإعراب، اسمها محذوف وجوبا تقديره: الحين. (حين) خبر لات منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (إباء) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

(٢) ينظر: شرح القمولى ١-٢١٠.

(٣) الأشمونى على الألفية: ١-٤٢٢.

٣ - أن يكونَ العاملُ فى صاحبِها ليت أو لعل أو كأن أو فعل التعجب أو حرف النداء:

لا تتقدم الحالُ على صاحبها إذا كان منصوبًا بالأحرفِ الناسخةِ: ليت ولعل وكأن، أو كان منصوبًا بفعلِ التعجب، أو كان منصوبًا بحرف النداء. وقد مثلنا لذلك من قبلُ .

٤ - أن تكونَ الحالُ جملةً مقرونةً بالواو[1]:

إذا كانت الحالُ جملةً مصدرةً بواو الابتداءِ أو بواوِ الحالِ فإنه يجب أن تتأخرَ عن صاحبِها، وذلك رعاية للأصلِ من الواوِ، وهو العطفَ، والمعطوفُ يأتى ثانيًا بعدَ المعطوفِ عليه. فتقول: أقبل صديقى وإنه يحملُ ما طلبتُه منه. حيث جملة (وإنه يحمل) فى محلِّ نصب، حال من الفاعل (صديقى)، وهى جملةٌ مصدرة بالواو، فوجب تأخرها حتى لا يحدثَ التباسٌ بين صاحبِ الحالِ وموقعِه الإعرابى وبين موقعٍ إعرابى آخر.

٥ - أن تكونَ الحالُ متعددةً:

إذا تعددت الحالُ فإنها يجب أن تتأخرَ عن صاحبها، قياسًا على تعدد الخبرِ ووجوب تأخرِه عن المبتدإ[2]. فيقال: أكلتُ الرمَّانَ حلوًا حامضا. حيثُ (حلوًا حامضًا) حالان من المفعولِ به (الرمان)، فوجب تأخرُها عن صاحبِها.

وقد يكونُ تعدد الحالِ عن طريقِ حرفِ العطفِ، فيقال: ارتشفتُ القهوةَ ساخنةً ومضبوطةً.

٦ - أن يكونَ صاحبُ الحالِ ضميرًا مستكنًا فى الصفةِ الموصولةِ بالألفِ واللامِ:

إذا كان صاحبُ الحالِ ضميرًا كائنًا فى اسمِ فاعلٍ أو اسمِ مفعولٍ أو غيرِهما وهو صلةٌ للألفِ واللامِ فإنه يمتنعُ تقدمُ الحالِ على صاحبها، كأن تقولَ:

القاصدُ لى سائلاً زيدٌ[3] ـ الواضح له مفهومًا هذه المسألةُ.

---

(١) هامش شرح التصريح ١-،٣٧٨.

(٢) هاش شرح التصريح ١-٣٧٨.

(٣) شرح القمولى ١ - ٢١٣.

أنــواع الحــال

تنقسم الحالُ إلى عدةِ أقسامٍ بالنظرِ إلى جوانبَ مـختلفةٍ تحدد أنواعَها من حيث هذه الأقسـام، من نحو : جوانب المعـنى، والزمن، والقصد منهـا، وصاحبـها، والاشتقاق والجمود.... إلى غير ذلك.

نحاول في هذا القسمِ من الدراسـةِ أن نعرضَ كثيرا من أقسـامِ الحالِ، وأنواعِها من خلال كل قسمٍ.

أولا: أقسام الحال من حيث الأداء المعنوي في الجملة:

المقصـود بالأداءِ المعنوي للحالِ في الجملةِ الـقيمةُ المعنـويةُ التي تؤتى الحالُ من أجلها في الجملةِ المنشأة. والحالُ من هذا الجانب نوعـان: حالٌ مبينة أو مـؤسسة، وأخرى مؤكدة.

أ- الحال المبينة:

تسمى الحالَ المؤسسـةَ، وهي التي لا يستفاد معـناها بدون ذكرِها، حيث تعطى معنًى جديدًا في صـاحبها أثناء إحداثه الفـعل، فالحالُ المبينةُ أو المؤسســة تبين هيئةَ صاحبها كما أرادها له منشئُها.

ومثالها: رأيت الكتابَ مفتوحًا، حيث (مفتوحًا) حالٌ منصوبةٌ من (الكتابِ)، وهي حالٌ مؤسسة أو مبينة؛ لأنها تبين هيئةَ صاحبها، كما لا يستفادُ معناها بدون ذكرِها.

تأمل الأمثلةَ الآتيةَ للحالِ المبينةِ أو المؤسسةِ:

اجتاز الـسباحُ المسـافةَ سريعًا، انهى المتصارعان الجولةَ متـعانقَينْ، قرأت كتابَ التفسيرِ كاملاً.

ب- الحال المؤكدة:

هي الحالُ التي يستفادُ معـناها بدون ذكرها، وقد أنكرها بعضُ النحاة وجعلوها من نوع الحال المبينة، فالحالُ المـؤكدةُ إنما تجد معناها فيما سبقـها، وإنما تذكر لتؤكدَ كلمةً سابقةً، أو مضمونَ جملةٍ سابقة. وتأتى على ثلاثةِ أنواعٍ:

١ - الحال المؤكدة لعاملها:

هى الحالُ التى تكون من لفظ عاملها أو معناه، فإذا كانت الحالُ من لفظ عاملها ومعناه فهى مؤكدةٌ له لفظًا ومعنى، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾ [النساء: ٧٩]. فـ (رسولا) حالٌ من المفعولِ به كافِ المخاطب فى أرسلناك، وهى من لفظِ العاملِ (أرسل) ومعناه، فهى مؤكدة لفظا ومعنى.

ومثل ذلك قولُ الشاعر:

أصخ مصيخًا لمن أبدى نصيحتَه   والزَمْ توقّى خلطِ الجدِّ باللعب[1]

(مصيخا) حال منصوبة من الفاعل المستتر فى (أصخ)، وتقديره: (أنت)، وهى من لفظ العامل (أصخ) ومعناه.

وإذا كانت الحالُ من معنى عاملها دونَ لفظه فهى مؤكدةٌ له معنى فقط، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾ [النمل: ١٩]، حيث (ضاحكًا) حالٌ من الفاعلِ المستترِ فى تبسم، وهى من معنى التبسمِ دونَ لفظه، فهى حالٌ مؤكدةٌ للعامل (تبسم) معنى. ومن النحاةِ من يرى أن الضحكَ غيرُ التبسم فتكونُ حالاً مبينةً.

ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥]. وقولُه تعالى: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [النمل: ١٠، القصص: ٣١]. كلٌّ من (مدبرين، ومدبرا) حال من الفاعل: ضمير المخاطبين فى (وليتم) وضميرِ الغائبِ المستتر فى (ولى)، لكنهما من معنى العامل (ولى) دون لفظه.

ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠، الأعراف: ٧٤، هود: ٨٥، الشعراء: ١٨٣، العنكبوت: ٣٠]. حيث (مفسدين) حالٌ من الفاعلِ (واوِ الجماعة) فى (تعثوا). وهى مؤكدةٌ لمعنى الفعل (تعثى)، وهو بمعنى الفساد، ففهم معناها من معنى عاملها.

---

(١) شرح التصريح ١-٣٨٧.

٢- الحال المؤكدة لصاحبها:

هي الحالُ التي لا يقصد بها بيانُ الهيئة أثناءَ الحدثِ بقدر ما تبينُ توكيدَ صاحبها أثناءَ الحدث، لذلك فإنها تبنى من لفظِ مؤكد. كما في قوله تعالى: ﴿لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]. فـ (جميعا) حالٌ منصوبةٌ وعلامةُ نصبها الفتحةُ، من الفاعلِ الاسمِ الموصولِ (مَنْ) المؤكدِ بلفظِ التوكيدِ (كلهم) .

ولجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا...﴾ [المائدة: ٣٢] . حيث تنصب (جميعا) إما على الحالية، وإما على التوكيد. وأنت ترى أنهم لم ينفكُّوا عن معنى التوكيد، ويكون توكيدًا لصاحب الحال فيما إذا احتسبت حالا، وهو (الناس) .

ومنه قولـه تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٤٠]... ﴿وَبَرَزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا...﴾ [إبراهيم: ٢١].

٣ - الحال المؤكدة لمضمون الجملة:

ضابطُ هذا التركيبِ أن تبنى حالٌ بعد جملةٍ اسميةٍ مكونةٍ من معرفتين جامدتين، وليس أحدهما في تأويلِ المشتق، وتجد أن الخبرَ هو المبتدأ؛ لأنه يكونُ بمثابةِ تعريفٍ له، والغرض المعنوى للحالِ في مثلِ هذا التركيبِ يكون واحدًا من:

- التعظيم، نحو: أنت الرجلُ مهيبًا كاملاً، هو أحمد فارسًا مغوارًا، هو عليٌّ مقدامًا.

- التصغير والتحقير، نحو: هو عليٌّ مدحورًا مقهورًا.

- تصاغر النفس وتواضعها، نحو: أنا عبدُ الله آكلاً كما يأكل العبيدُ، وأنا عبدك فقيرًا إليك.

- الفخر، نحو: أنا عليٌّ بطلاً شجاعًا، أنا أحمد كريمًا.

ومنه قولُ سالم اليربوعي:

أنا ابْنُ دارةَ معروفًا بها نسبي ... وهَلْ بدارةَ يا للناسِ من عَارِ[1]

حيث (معروفًا) حال مؤكدة لمضمون الجملة الاسمية (أنا ابن دارة).

- بيان اليقين، نحو: هو محمود معلومًا مشهورًا، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١] وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [فاطر: ٣١].

- الوعيد والتهديد، نحو: هو سمير متمكنا منك، هو الحجاج سفاكًا للدماء، ومنه قولُ الشاعرِ:

أنا أبُو المِرْقَالِ عَقًا فَظًا ... لِمَنْ أعَادِي مِدْسَرًا دِلظًّا[2]

حيث (عقا فظا) حالان منصوبتان مؤكدتان لمضمونِ الجملةِ السابقة، ويعطيان معنى الوعيدِ والتهديد.

- وقد يكون لغير ذلك من المعانى، نحو: هو أبوك عطوفًا. تلحظ أن معنى الحالِ المؤكدةِ إنما هو لتأكيد معنى خبرِها، وتقريرِ مؤداه، ولذلك فإنك تجد العلاقة المعنويةَ قائمةً بين الحالِ وخبرِ الجملة، فالعطف يؤكد صفة الأبوة، والفقر إلى المعبود من صفاتِ العبد.

والحال المؤكدة لمضمونِ الجملةِ يجب أن تتأخر عنها؛ لأن المؤكِّد لا يسبق المؤكَّد، ويلزم إضمارُ عاملِها.

ويختلف النحاةُ فيما بينهم فى العاملِ فى الحالِ المؤكدةِ لمضمونِ الجملةِ التى تسبقها على النحو الآتى:

---

(١) سبق إعرابه ص (٩٤).

(٢) المساعد ٢- ٤٢.

المدسر: الدفّاع، فالدَّسْر: الطعن والدفع الشديد، الدلظُّ: الغليظ الخلق، فالدلظ: الضرب والوكز واللهز وشدة الدفع.

- يذهب سيبويه إلى أنها معمولةٌ لمحذوفٍ وجوبا يقدر بعد الخبر، والتقدير: احقه، أو أعرفه، أو احقنى، أو أعرفنى.

- يذهب الزجاجُ إلى أن العاملَ هو الخبر بتأوله بمسمّىً أو مدعو، وقد يكون هذا التأول إذا جاء الخبرُ علَمًا. ويضعف هذا الرأى لاستلزامه المجاز.

- ويذهب آخرون -على رأسهم ابن خروف- إلى أن العاملَ هو المبتدأُ لتضمنه معنى الانتباه. ويضعف هذا لجوازِ تقديمِ الحالِ على الخبر -حينئذ- وهو يمتنع لعدمِ تمامِ الجملةِ.

فلا يبقى إلا الأخذُ بالرأيِ الأولِ.

ثانيا: أقسام الحال من حيث مساحة معناها فى الكلام:

المقصود بالمساحة المعنوية للحال فى الكلام مدى انتقالِ معناها من صاحبٍ إلى صاحبٍ آخر، ويقابل ذلك الحال التى ترتبطُ بصاحبها ارتباطًا كليًّا فى أطواره المتتالية.

والحالُ من هذا الجانب نوعان: حال منتقلةٌ، وأخرى ثابتةٌ لازمةٌ.

أ- الحال المتنقلة:

هى الحال التى تنتقل وتتبدل من صاحبٍ إلى آخر، حيث تكون مقترنةً بالحدث أو ما يشبهه مما هو مقترنٌ بصاحبها، نحو: جاء محمدٌ راكبًا، حيث (راكبا) حالٌ منصوبة، وعلامةُ نصبِها الفتحةُ، وهى حال من محمد أثناء المجىء، فهى مقيدةٌ لصاحبها أثناءَ إحداثه شيئًا ما، وتزول هيئةُ الصاحبِ على هذه الحالِ بزوالِ الحدثِ أو ما أشبهه. لذلك تسمى بالحالِ المقيدةِ.

ب- الحالُ الملازمة:

أو الحالُ الثابتة، وهى نقيضُ السابقة، وإن كانت الحالُ تبين هيئةَ صاحبها أثناء إحداث حدثٍ ما أو شبهه، ثم تزولُ بزوالِه، فإن الحالَ الملازمةَ تلزمُ صاحبها، وتثبتُ معه، ولا تزول بزوالِ ما ذكرت معه من حدثٍ أو شبهه. كأن تقولَ:

دعوت اللهَ سميعًا، حيث (سميعا) حالٌ منصوبةٌ من لفظ الجلالة تعالى، وهي مبينةٌ للهيئة أثناءَ الدعاءَ، لكن هذه الهيئةَ أو هذه الصفةَ لاَ تزول بزوال الحدث، وإنما تظلُّ ثابتةً للخالق تعالى، ملازمةً له.

وفيها مواضعُ قياسيةٌ، وأمثلةٌ سماعيةٌ تذكر بالتفصيل في هذه الدراسة.

ثالثا: أقسام الحال من حيث القصدُ بها:

تُبنى الحالُ وتنشأُ لتقصد لذاتها، أو يقصدَ بها غيرُها، الأولى تكون حالاً مقصودةً، والثانية تكونُ حالاً موطئَةً. فالحال تنقسم من هذا الجانب إلى نوعين: حال مقصودة، وأخرى موطئة.

أ- الحال المقصودة:

هي الحالُ التي تبنى وتنشأ لتقصدَ لذاتها، أي: إن المتحدثَ إنما أنشأ هذه الحالَ لتتضامنَ مع الحدثِ في بيانِ هيئةِ صاحبِها بمعناها ذاته، فهي المقصودةُ من إنشاء الحديثِ، مثل ما ذكر.

ومن أمثلتها: أبلغتُ الخبرَ مبتسمًا، حيث (مبتسمًا) حال منصوبة من الفاعلِ ضميرِ المتكلم في (أبلغت)، وهي مقصودة من إنشائها في ذاتها.

ب- الحال الموطئة:

وهي الحالُ الجامدةُ الموصوفةُ، ولا تكون مقصودةً لذاتها من إنشائها في الجملة، وإنما تذكر توطئةً لصفتها التي تذكرُ بعدها، فصفتها هي المقصودة، وهي موطِّئةٌ لها، وتسمى الحالَ المهيِّئةَ أو الممهدةَ، فإنما تذكر تمهيدًا وتهيئةً وتوطئةً للحال الحقيقية، وهي صفتُها. ومثالها قولُه تعالى: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٧﴾ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزمر: ٢٧، ٢٨][1]. حيث (قرآنا) حال

---

(١) في نصب (قرآن) ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون منصوبا على المدح.

الثاني: أن يكون منصوبا بفعل محذوف تقديره: أعني، أو: أذكر.

الثالث: أن يكون حالاً موطئة.

النصب على الحالية من القرآن. يرجع إلى: الدر المصون: ٦-١٣.

من (هذا القرآن) منصوبةٌ، وعلامـةُ نصبها الفتحةُ، لكنها ليـست الحالَ المقصودةَ، وإنما المقصودُ صفتُها (عربيًا)، فالحال الحقيقية (عربيا).

ومثل ذلك أن تقولَ: جاء محمودٌ رجـلا صالحًا، (رجلا) حال من (محمود)، لكن المقصودَ صفتُها (صالحا)، ويمكن أن تسمى هذه الحالُ المؤكدة، حيث إن الحالَ في هذا التركيب وهو اسم جامدٌ يؤكدُ صاحبَ الحال قبلها.

في قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٣]. (إلهًا) يمكن أن تعـربَ حالاً منصوبةً، وتكونُ حالاً موطئَةً، حـيث المقصودُ بالحال -معنويًا- الصفـةُ المنصوبةُ (واحدًا)، ويجوز أن تعربها على البدليةِ من (إله) السابقة.

ومن الحالِ الموطئةِ القـولُ: رأيتكَ رجلاً صالحًا. حيث (رجـلا) حالٌ منصوبةٌ من ضميرِ المخاطبِ الكافِ في (رأيتك)، وهي حال مـوطئة لمعنى الصفة (صالحًا)، فهي المقصودةُ معنويا.

رابعا: أقسام الحـــال من حيث مرفوعها:

المقصودُ بالمرفوعِ ما يكمن في الحالِ من ضمـير رفع، أو ما يوجد معها من اسم ظاهرٍ، حيث إن الحـالَ وصفٌ مشـتق، والوصفُ المشتق يتضـمن الصفـةَ وما تقعُ عليه.

والحالُ تنقسم من هذا الجانبِ إلى قسمين: حال حقيقية، وأخرى سببية.

أ- الحال الحقيقية:

يجب أن تعـودَ الحالُ على صاحـبِهـا، ويكون ذلك من خلالِ تضمـنها - وهي صفةٌ مشتـقةٌ - ضميرًا يربطها به، فإذا تضمنت الحالُ هذا الـضميرَ تضمنًا ظاهرًا أو متأولاً فإنهـا تكون حالاً حقيقيـة، ونلحظ أن الضميرَ المتضمنَ في الحـالتين ضميرٌ مستتر.

مثالها: فـهمت الدرس مشروحًا. فـ (مشروحـا) حالٌ منصوبة من الدرس، وهى تتضمن ضميرا يعود عليه تقديره (هو). فهو تضمُّنٌ ظاهرٌ.

أما تضمنُ الحالِ للضميرِ تضمنا متأولا فإنه يظهر فى الحال إذا كانت مصدراً أو اسما جامدا، نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة ٢٧٤](1). حيث (سرا وعلانية) حالان من الفاعل واو الجماعة في (ينفقون)، وهما مصدران يؤولان بالمشتق، تقديرهما: مسرين، ومعلنين، فتضمنُ الضميرِ هنا تضمنٌ متأوَّل.

ومنها قولُه تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، حيث (صفا صفا)حالٌ بعد حالٍ من الفاعل (ربك) وما عطف عليه (الملك)، والحالان اسمان جامدان لكنهما يؤولان بصفةٍ مشتقة. والتقدير: مصطفين. وفيهما الضمير الذى يعود على صاحبِ الحالِ وتقديره: هم، فالتضمن هنا متأول.

---

(١) (الذين): اسم موصول مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (ينفقون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفعٍ، فاعلٌ، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (أموالهم) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير الغائبين مبنى فى محل جر بالإضافة إلى أموال. (بالليل) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالإنفاق. (والنهار) حرف عطف مبنى، ومعطوف على الليل مجرور. (سرا) مصدر واقع موقع الحال من واو الجماعة منصوبة وعلامة نصبها الفتحة. (وعلانية) حرف عطف مبنى، ومعطوف على (سرا) منصوب. (فلهم) الفاء واقعة فى خبر المبتدإ للتوكيد وربط الخبر به، وكل مبتدإ دل على اسم عام أو مبهم أو كان فيه معنى الشرط، فلك أن تجعل خبره مقرونا بالفاء. (لهم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل رفع خبر مقدم. (أجرهم) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبين مبنى فى محل جر بالإضافة إلى أجر، والجملة الاسمية المقرونة بالفاء فى محل رفع خبر الاسم الموصول. (عند) ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، متعلق بالأجر، أو فى محل نصب حال منه. (ربهم) مضاف إلى عند مجرور وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائبين مضاف إلى رب فى محل جر. (ولا) الواو حرف عطف جملة على جملة مبنى، لا: حرف نفى مبنى. (خوف) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة. (عليهم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل رفع خبر المبتدإ، والجملة الاسمية معطوفة على جملة خبر الاسم الموصول فى محل رفع. (ولا) الواو حرف عطف، لا: حرف نفى مبنى. (هم) ضمير مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (يحزنون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر المبتدإ (هم)، والجملة الاسمية فى محل رفع بالعطف على خبر الاسم الموصول.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]. حيث (خوفا وطمعا) حالان منصوبتان من الفاعل واو الجماعة فى (ادعوه)، وهما مصدران يؤولان بمشتقٍ تقديرُه: خائفين وطامعين، فيتضمنان ضميرًا عن طريق التأول.

ومنه قوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ وَيُنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلا خِلالٌ﴾ [إبراهيم: ٣١][١]. حيث (سرا وعلانية)حالان منصوبتان من الفاعل واو الجماعة فى(ينفقوا)[٢].

ب- الحـال السببيـة:

هى الحالُ التى لا تتضمنُ ضميرا تضمنا ظاهرًا أو متأولاً فترفعُه، وإنما ترفعُ اسمًا ظاهرًا يكون منتميًا إلى صاحبِ الحالِ انتماءً جزئيًا أو سببيًّا، ويجب أن يضافَ إلى ضميرٍ عائدٍ إلى صاحبِ الحالِ، وبه ترتبطُ الحالُ بصاحبها.

مثالها: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ﴾ [الأنعام: ١٤١][٣]. حيث (مختلفًا) حال منصوبةٌ من (الزرع)، لكنها ترفع اسمًا ينتمى إلى الزرعِ، وهو (أُكُلُ)، وهو مضافٌ إلى ضميرِ الزرعِ، وهو فاعلٌ لاسمِ الفاعلِ (مختلفًا) مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الضمةُ.

---

(١) (يقيموا) فعل مضارع مجزوم فى جواب الطلب، أو جواب شرط محذوف، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع فاعل. وقد يكون جزم الفعل المضارع (يقيموا) على تقدير لام الأمر محذوفةً، والتقدير: ليقيموا، أو على تقدير أمر محذوف: قل اقيموا يقيموا.أو: إن تقل أقيموا يقيموا. (أن يأتى يوم) مصدر مؤول فى محل جر بالإضافة إلى قبل.(لا بيع فيه) جملة فى محل رفع صفة ليوم.

(٢) فى نصب (سرا وعلانية) ثلاثة أوجه:

الأول: على الحالية بتقدير: مسرين ومعلنين، أو: ذوى سر وعلانية، أو سرا وعلانية على أنها مصدران واقعان موقع الحال .

الثانى: على المصدرية بتقدير: يسرون سرا ويعلنون علانية.

الثالث: علي النيابة عن المفعول المطلق، بتقدير: رزقا سرا.

(٣) (الذى) اسم موصول مبنى فى محل رفع خبر المبتدإ (هو). (غير) معطوف على معروشات منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

ومنه أن تقول: أكرمت الطالبَ فاهمًا درسَه، وقدرت الفتاةَ كريمًا خلقُها، حيث الحالُ (فاهمـا) من الفاعلِ (الطالب) تنصب المفعولَ به (درس) المضافَ إلى ضـمير صاحبِ الحـال، وكذلك الحـال (كريما) ترفع (خلق) المضافَ إلـى ضميـرِ صاحب الحال (الفتاة).

وتقول: كافأت الطلابَ مرتفعةٌ درجاتهم - أنشأت البابَ واسعًا مدخلُه.

ومنه قول الشاعر:

إنما الميتُ مـن يعـيش كـئـيـبًا   كـاسـفًا بالُـه قليلَ الرجـاء[1]

وموضعُ الشاهد الحالُ المنصوبةُ (كاسفًا)، حيث رفعت الفاعلَ (بال) المضافَ إلى الضمير العائد على صاحب الحال (الميت)، فهى حالٌ سببية.

خامسا: أقسام الحال من حيث زمنها:

يقومُ هذا الـقسمُ من الحالِ على ارتـباطِ الحالِ بالحـدثِ العاملِ فـيها زمـنياً مع صاحبِها، وهى تجرى فى هذا الجـانب على ما يقسم إليه الزمنُ من المضىِّ والحالى والاستقبالى، لذلك فإن الحـالَ بهذا النظر تأتى فى ثلاثةِ أنواعٍ: مقارِنة، ومقدرة، ومحكية.

أ- الحالُ المقارِنـة:

وتسمى الحاليةَ، والمقـصودُ بها الحالُ المقارِنةُ لحدوثِ حـدثها، فهى الحالُ التى تبين هيئةَ صاحبِها أثناءَ حـدوثِ الحدثِ القائم فى الجملة، فالزمن رابطٌ بين الحدثِ مع صاحبِ الحالِ والحـالِ؛ لذا كانت هذه الحالُ هى الغالـبةَ من أنواعِ الحالِ؛ لأن الحالَ تقترنُ زمانا بعاملِها مع صاحبِها.

---

(١) (إنما) حرف حصـر وقصر مبنى لا محل له من الإعـراب. (الميت) مبتدأ مرفـوع، وعلامة رفعهـالضمة. (من) اسم موصول مبنى فى محـل رفع، خبر المبتدإ. (يعيش) جملة فعليـة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (كئيـبا) حال منصوبة، وعلامة نصبهـا الفتحة. (كاسفا) حـال ثانية منصوبة. (باله) فاعل لكاسـف مرفوع وعلامـة رفعه الضمة، وضمـير الغائب مبنى فى محل جر بالإضـافـة. (قليل) حال ثالثة منصوبة. (الرجاء) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

ومثـالها: أتأملُ الكونَ مؤمنـًا بقـدرةِ الله، فـ (مؤمنـًا) حالٌ منصـوبةٌ من الفاعلِ ضميرِ المتكلمِ المستترِ فى (أتكلمُ)، وتقديرُه (أنا)، وتلحظ الاقترانَ الزمنى بين الحالِ والحدثِ (التأمل) الحادثِ من صاحبِها.

فى قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص: ٢١]. حيث (خائفا) والجملةُ الفعليةُ (يترقب) حالان من الفاعلِ الضميرِ المستترِ فى (خرج)، وهى حالٌ مـقـارنةٌ دون النظرِ إلى زمنِ عـاملِهـا وزمنِهـا فى الماضى؛ لأن الـنظرةَ تكون إلى الاقترانِ الزمنىِّ بين الحـال وعاملِها مع صاحبـها، وزمنُ الاثنين فى الماضى، وهما مقترنان زمنيا.

ب- الحـال المقـدرة:

وتسمى المستقبَلَة أو المنتظَرة أو المترقَّبـة، والمقصودُ بها الحالُ التى ينتظر زمنُها، أو يستقبَل بالنسبـةِ لزمنِ عاملِها مع صاحبِها، فهى حالٌ مترقَّـبَـةٌ بالنسبة لعاملها، تتضح هذه الحالُ فـى قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]. (خالدين) حالٌ منصوبةٌ، وعلامةُ نصبِها الياءُ. وصاحبُها الفـاعلُ واوُ الجمـاعةِ فى (ادخلوها)، والـعاملُ فـعلُ الأمر (ادخل)، والحـال هنا مقدرةٌ، حيث زمنُها مـستقبلٌ بالنسبةِ إلى زمنِ عاملِهـا مع صاحبِها؛ لأن الخلودَ - وهو معنى الحال- يأتى بعدَ دخولِ الجنة .

ومثل ذلك فى القرآن الكريم مواضعُ كثيرةٌ منها:

﴿قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزمر: ٧٢].

﴿وَأُدْخِلَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [إبراهيم: ٢٣].

﴿فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النحـل: ٢٩].

﴿لِيُدْخِلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [الفتح: ٥].

﴿ وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [الصافات: ١١١]، حيث (نبياً) حالٌ منصوبةٌ من (إسحاق)، والعامل (بشّر)، وأنت تلحظ أن زمنَ الحال، وهو زمنُ النبوةِ، يكون بعد زمن العاملِ مع صاحبِه، وهو زمنُ التبشير.

ومن ذلك أن تقولَ: اِبْرِ هذه الخشبةَ قلمًا، ابْنِ هذا المكانَ بيتًا، خطْ هذا الثَّوْبَ قميصًا. كلٌّ من (قلما، بيتا، قميصا) حالٌ منصوبة، وزمنُها يكون بعد زمنِ العاملِ (ابر - ابن - خط)، فهى أحوالٌ مقدرة.

ويجوز أن يكونَ منه قولُه تعالى: ﴿ وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا ﴾ [الأعراف: ٧٤]. حيث (بيوتا) حالٌ من المفعولِ به (الجبال)، وهى حالٌ مقدرة(١).

جـ- الحالُ المحكيـةُ:

هى الحالُ التى لا يتفق زمنُها مع زمن عاملها وصاحبها، كما هو الحالُ فى المقدرة، إلا أن المقدرةَ يكون زمنها فى المستقبلِ بالنسبة لزمنِ العامل، أما المحكيةُ فإن زمنها يكون فى الماضى بالنسبةِ لزمنِ عاملِها، لذلك سمَّوْها محكيةً.

ومثالها أن تقولَ: وقد صادفُوا الناسَ وقد انتظموا معانى الحب والوفاء. فالجملة الفعلية «وقد انتظموا» فى محل نصب، حال من (الناس)، والعامل فيها: (قد صادفوا)، وتلحظ أن زمنَ انتظام معانى الحب والوفاء قبل زمن مصادفتهم للناس، فزمنُ العاملِ بعد زمنِ الحالِ.

ومنها أن تقولَ: أعرضُ عليه القضيةَ وقد حكم فيها. الجملة الفعلية (وقد حكم) فى محل نصب، حال من (القضية)، أو من ضميرِ الغائبِ فى (عليه)، وزمنها يسبق زمن العامل فيها، وهو (أعرض).

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٥-٩٤ / الدر المصون ٣- ٢٩٣.

فى إعراب هذه الآية أوجهٌ:

- أن تكون الجبالُ منصوبةً على نزعِ الخافض، أى: من الجبال، فتكون (بيوتا) مفعولاً به.
- أن يضمن (تنحتون) معنى الفعل المتعدى إلى مفعولين، أى: تتخذون، أو تصيرون، فيكون كلٌّ من الجبال وبيوت مفعولا به، والتقدير: تتخذون الجبالَ بيوتًا.
- أن يكون (الجبال) هو المفعولَ به.

سادسا: أقسام الحال من حيث موقعية صاحبها:

لابدَّ للحال من صاحبٍ له موقعٌ في الجملة تبينُ هيئتَه أثناء جريان حدث ما، أو تؤكد علاقةَ معنيين يرتبطان من خلالِ إنشاءِ جملة اسميةٍ، والحالُ تنقسم من هذا الجانب إلى أنواع:

أ- الحالُ من الفاعل:

هي الحالُ التي تبينُ هيئةَ الفاعلِ أثناء إحداثه العاملَ في الحال، نحو: أقبلَ علَى الإجابةِ واثقًا بنفسه. (واثقا) حال منصوبةٌ من الفاعلِ الضميرِ المستترِ في (أقبل).

رفع محمد وعلى الثقلَ مشتركَيْن. (مشتركين) حالٌ منصوبة من الفاعل والمعطوف عليه (محمد وعلى).

أنهى اللاعبونَ المباراةَ ولياقتُهم عاليةٌ. الجملة الاسمية (ولياقتهم عالية) في محلِّ نصب، حال من الفاعل (اللاعبون).

ب- الحالُ من المفعول بـه:

هي الحالُ التي تبين هيئةَ المفعولِ به أثناء جريانِ الفعلِ العاملِ في الحالِ عليه، نحو:

﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً﴾ [الفتح: ٨]. كل من (شاهدا، ومبشرا، ونذيرا) حالٌ منصوبةٌ من المفعولِ به كافِ المخاطب في (أرسلناك).

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَن يُرْسِلَ الرِّيَاحَ مُبَشِّرَاتٍ﴾ [الروم: ٤٦]. (مبشرات) حالٌ منصوبةٌ من المفعولِ به (الرياح).

ألزمْتُهُما البيعَ متضامِنَيْن. (متضامنين) حالٌ منصوبةٌ من المفعول به ضميرِ الغائبَيْن في (ألزمتهما).

ويجوز أن يكونَ منه قولُه تعالى في أحدِ الأوجهِ الإعرابية: ﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتاً﴾ [الأعراف: ٧٤]، حيث (بيوتًا) حالٌ مقدرةٌ منصوبةٌ من المفعولِ به (الجبال)، وإن كانت الحالُ جامدةً فهي بمعنى المشتقة، والتقدير: مسكونة.

جـ- الحـال من الفاعل والمفعول به معا:

قد تبين الحـالُ هيئةَ الفاعل والمفـعولِ به معًا أثناءَ جـريانِ الحدثِ العاملِ فـيها، والجارى من الفاعل، وعلى المفعول به. وهى ـ حينئذ ـ تدل على أكثرَ من واحد، نحو: قابلَ علىٌّ مـحموداً مبتسمَيْن. (مبتسمين) حـالٌ منصوبةٌ من الفاعلِ (على) والمفعول به (محمودا) معًا.

ويمكن أن يكونَ مـثالاً لذلك قولُـه تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ الْأَدْبَارَ﴾ [الأنفال: ١٥]. حيث (زحفـا) مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحال يصح أن يكونَ مـن الفاعلِ ضمـير المخاطبين فى (لقـيتم)، ومن المفـعول به الاسم الموصول (الذين كفروا)، بتـضامنهما معًا، حيـث إن كلاً منهما يزحفُ إلى الآخر[1].

وقد يكون لكلٍّ مـن الفاعلِ والمفعـول به حالٌ خاصـةٌ به تفتـرق عن الأخرى، لـكن الحـالَيْن تشتركان فى الحدث، فتقولُ: رأت هندُ معجَبَـةً عليّاً ماراً بمنزلها.

ملحـوظـة: فى قوله تـعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الأعراف: ٥٧]. نجـد أن المصدَر المنصـوبَ (بُشْرا) يحـتمل أن يكونَ فـى موضعِ الحالِ من الفاعلِ الضميرِ المستـترِ فى (يرسل)، ويحتمل أن يكونَ فى موضعِ الحالِ من المفعول به (الرياح).

د- الحـال من الفاعل والمفعولِ معه معـًا:

من أمثلة بـعض النحاة[2]: «جئـتُك أنا وزيدًا راكبَيْـن». حيث (راكبَيْن) حالٌ منصوبةٌ، وعـلامةُ نصبها اليـاءُ؛ لأنها دالةٌ على مثنى، وصاحـبُها الفاعلُ ضـميرُ المتكلم فى (جئتك)، والمفعولُ معه المنصوب (زيدًا) معا.

ومنه أرى أنه يمكن أن نأتىَ بالحالِ من المفعـول معه، إذ يصح القولُ: ذهبت أنا ومحمداً محمولاً، حيث (محمولا) حالٌ من المفعولِ معه (محمد).

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٥-٢٩٢.

(٢) شرح القمولى ١ - ١٩٠.

هـ- الحال من المجرور:

قد يكون صاحبُ الحالِ مجروراً، سواءٌ أكان مجروراً بحرفِ الجر، أم أكان بالإضافةِ بشروطٍ.

من أمثلةِ صاحبِ الحالِ المجرورِ بحرفِ الجر قولُه تعالى: ﴿وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [الصافات: ١١٢]. حيث (نبيا) حالٌ منصوبةٌ من الاسم المجرور (إسحاق).

وقوله تعالى: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ﴾ [المائدة: ٤٦]. (مصدقا) حالٌ منصوبةٌ من المجرورِ (عيسى)، والجارُّ (الباء).

ومنه قولُ الشاعر (سويد بن خذاق):

إذا المرءُ أعيَتْه المروءَةُ ناشئًا ... فمطلبُها كَهْلاً عليه شديدُ[1]

حيث (كهلا) حالٌ منصوبةٌ من الضمير المجرور في (عليه).

- أما الحالُ من الاسمِ المجرورِ بالإضافةِ فإنه لا يجوز أن تأتيَ الحالُ من المضاف إليه؛ لأن العاملَ في الحال يكون غيرَ العاملِ في صاحبِها -حينئذ- وهذا ممتنعٌ، حيث ذكرنا من قبلُ أن الحالَ يجب أن تتضمنَ صاحبها، فيجب أن يكون العاملُ فيهما واحدًا.

لكنه يجوز أن تأتي الحالُ من المضافِ إليه في المواضعِ الآتيةِ:

١- أن يكونَ المضافُ بعضَ المضاف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧]. (إخوانًا) حالٌ منصوبةٌ من ضمير الغائبين في (صدورهم)، و(صدور) المضاف بعض (هم) ضميرِ الغائبين المضافِ إليه.

ومنه أيضا قولُه تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢]. (ميتًا) حالٌ منصوبةٌ من (أخ)، وهو مضاف إليه، واللحمُ بعضٌ من الأخ. ومن النحاةِ من يرى أن (ميتا) منصوبٌ بفعل محذوف، تقديره: أمدح[2].

---

(١) الصبان على الأشموني ٢- ١٧٨.

(٢) البحر للمحيط ٦ - ٤٨٩.

ومنه: أعجبنى وجهُها مُسْفِرَةً ، وقولُ النابغة الجعدى:

كــأنَّ حَــوَامــيَــه مُــدْبِراً   خُـضِبْن وإن لَـمْ تكنْ تُخْـضَـب

(مدبرا) حالٌ من المضاف إليه ضمير الغائب فى (حواميه)، وتلحظ أن المضافَ بعضُ المضاف إليه، حيث الحوامى جمع حامية، وهى ما فوق الحافر.

٢- أن يكون المضافُ كبعضٍ من المضاف إليه، وذلك إذا صَحَّ الاستغناءُ عنه بالمضافِ إليه، ومنه: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣]. حيث (حنيفا) حالٌ منصوبةٌ من (إبراهيم)، وهو مضاف إليه، والملةُ كجزء أو كبعضٍ من (إبراهيم)، ولذلك يصحُّ الاستغناءُ عنها به، فيمكن القولُ: اتبعْ إبراهيمَ حنيفًا. ومن النحاة من يرى أن (حنيفا) حالٌ من (ملة)، وهى بمعنى الدين، فذكَّر الحالَ لذلك[1].

ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦]. (مصبحين) حال منصوبةٌ من اسم الإشارةِ (هؤلاء)، وهو مضافٌ إليه، الذى يصح الاستغناءُ عنه به.

ومن النحاةِ من يرى أن (مصبحين) حالٌ من الضميرِ المستكنِ فى مقطوع[2].

٣- أن يكونَ المضافُ اسمًا عاملاً فى الحالِ، وذلك بأن يكونَ المضافُ صفةً مشتقةً عاملةً أو مصدرًا، ويكون هو العاملَ فى الحال، نحو: أعجبتنى كتابتُكَ دقيقًا، حيث (دقيقا) حالٌ منصوبةٌ من ضميرِ المخاطبِ المضافِ إليه، والعاملُ فيها المصدرُ المضافُ.

ومنه أن تقولَ: سررتُ من قراءتك ضابطًا، أعجبنى انطلاقُك منفردًا. ومنه: هذا شاربُ السُّوَيْقِ ملتوتًا، حيث (ملتوتًا) حالٌ منصوبةٌ من (السويق)، وصاحب الحالِ مجرورٌ بالإضافةِ إلى (شارب)، والمضاف اسمُ فاعل عاملٌ فى الحالِ.

(١) البحر المحيط ٦-٦١١.

(٢) البحر المحيط ٦-٤٨٩.

وقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤]. (جميعا) حالٌ من ضمير المخاطبين فى (مرجعكم)، وصاحبُ الحالِ مجرورٌ بالإضافةِ، وهو عاملٌ فى الحالِ.

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٨]. حيثُ (خالدين) حالٌ من ضمير المخاطبين المضافِ إليه، والعامل فيها (مثوى)؛ لأنه مصدر ميمى، أى: مقام، مصدرًا لا اسمَ مكانٍ.

ومنه: أعجبنى ركوبُ الفرسِ مسرَجًا، وقيامُ زيد مسرعًا[1].

و- الحال من الفاعل والمجرور معًا:

قد تأتى الحالُ من الفاعلِ والمجرورِ معًا، أى: إن الحال تبين هيئةَ الفاعلِ مع هيئةِ المجرورِ أثناء جريان الحدث العاملِ فيها، نحو: فَرِح علىٌّ بمحمدٍ صديقَين، حيث (صديقين) حالٌ منصوبةٌ تبين هيئةَ الفاعلِ (على) مع هيئةِ المجرورِ (محمد) أثناءَ إحداثِ الإعجابِ.

أعطى محمدٌ الكتابَ إلى علىٍّ مبتسمين، حيث (مبتسمين) حالٌ من الفاعل (محمد)، والمجرور (على).

هذا إلى جانب ما يمكن أن يكونَ لكلٌّ من الفاعلِ والمجرور حالٌ خاصةُ المعنى، لكن الاشتراك فى العامل فيهما، حيث يقالُ: مرَّ محمودٌ سريعًا بسمير واقفًا.

ز- الحالُ من المفعولِ به والمجرورِ معًا:

قد تبنى الحالُ لتبينَ هيئةَ المفعولِ به والمجرورِ معًا أثناء حدوث الفعل، سواءٌ أكانت الحالان متحدتى اللفظِ والمعنى، أم مختلفتَين فى اللفظِ والمعنى، فتقول:

تسلَّم الشرطىُّ الجانىَ مع المجنىِّ عليه مقيدَين، حيث (مقيدين) حالٌ منصوبة، وعلامة نصبها الياءُ؛ لأنها مثنى، وهى حالٌ من المفعول به (الجانى)، والمجرور (المجنى عليه).

---

(١) البحر المحيط ٩٦ - ٥٢٠.

رأيت في الحجرة مضاءةً محمدًا يذاكر، حيث (مضاءة) حال من المجرور (الحجرة)، والجملة الفعلية (يذاكر) حال من المفعول به (محمدا)، والحالان مشتركتان في حدث واحد .

ح- الحال من المبتدإ:

اختلف النحاةُ فيما بينهم في جوازِ مجيءِ الحالِ من المبتدإ، ففي قوله تعالى: ﴿وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ [الأحقاف: ١٢]. نجد أن (إماما ورحمة) حالان منصوبتان، ولا جدالَ في أنهما حالان من (كتاب)، لكن بحثَ النحاةِ عن العامل في الحالين يجعل صاحبَهما ضميرًا يعود على الكتاب، حيث يقدرون العاملَ ما عمل في شبه الجملة (من قبله)، وهنا إن عُدَّ استقرارا التبس الفاعلُ بالمبتدإ، فيكون التقدير: واستقر من قبله كتابُ موسى إمامًا ورحمةً، وإن قُدِّر بـ (كان) فيكون التقدير: وكتابُ موسى كان من قبلِ القرآن في حالِ كونه إمامًا[1]. وفي كلٍّ تقديرٍ تكون الحالان من ضمير (كتاب موسى)، ولا يوجد أمامنا إلا (كتاب موسى) دون ضميره، فالحالان الظاهرتان من المبتدإ الظاهرِ الموجود.

ومثلُه قولُه تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ﴾ [غافر: ١٨]. حيث (كاظمين) حالٌ منصوبة من القلوب، وجمعت جمعَ مذكر سالما؛ لأنه لما أسند إليها ما أسندَ إلى العقلاءِ جمعت جمعهم[2]، لكن اختلافهم في صاحبِ الحالِ ينحصر في كونه:

- الضميرَ المستكنَ في العاملِ المحذوفِ في شبهِ الجملةِ الخبرِ (لدى الحناجر).
- القلوبَ.
- أصحابَ القلوب على المعنى.
- ما أبدل منه القلوب، أو ما أضيف إليه، والمراد: قلوب الناس.
- ضميرَ الغائبين في (أنذرهم)، وهي في هذا التقدير حالٌ مقدرةٌ.

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٩- ٤٣٨/ الدر المصون ٦- ١٣٧.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٩- ٢٤٦/ الدر المصون ٦- ٣٥.

لكن كثيراً من النحاة جوزوا مجيءَ الحال من المبتدإ إذا كان فيه فائدةٌ، ويكون ذلك إذا دخله التنبيهُ والتعريفُ، كأن تقولَ: هو زيدٌ منطلقًا فى حاجتك، وأنا زيدٌ منطلقًا فى حاجتك. لكنهم يمنعون القول: زيدٌ منطلقًا فى حاجتك، حيث لم يكنْ فيه تنبيهٌ ولا تعريف[1].

لكننا إذا أمعنَّا النظرَ فى تركيب الجملةِ الاسميةِ فإننا نجدُ أن المبتدأ فيها يجب أن يخبرَ عنه بخبر، والخبرُ واحدٌ من الصفةِ المشتقة؛ وفيها معنى الفعل، أو المصدر الذى يؤول بمشتق، وفيه - كذلك - معنى الفعل، أو هو هو المبتدأ، فيقوى المبتدأ بتكرار ذاته فى الخبر أو شبه جملة أو جملة وفيهما الفعل أو ما يشبهه، إذا أدركنا ذلك ؛ فلماذا نشكُّ فى مجيءِ الحالِ من المبتدإ، ونحن نلمسُ أنه لا بدَّ له من الإخبارِ عنه بواحدٍ مما سبق أو غيره؟!.

وأذكر - هنا - بما ذكره النحاة من مجيء الحالِ المؤكدةِ من جملةٍ اسميةِ المبتدأُ فيها والخبرُ اسمان جامدان، نحو: هو عليٌّ شجاعًا بطلاً مغوارا. . . .

ومن قبيلِ مجيءِ الحالِ من المبتدإ مجيئها مما أصلُه المبتدأ، من نحو: اسم (إنّ)، أو اسم (كان) أو غير ذلك. ففى قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾ [القلم: ٣٤]، شبه الجملة (عند ربهم) فى محل نصب على الحالية من اسمِ (إن) المؤخرِ (جنات النعيم)، أو أن يكونَ ظرفًا للعامل فى شبهِ الجملةِ الخبر المقدم (للمتقين)[2].

ط- الحالُ من الخبرِ:

قد تكون الحالُ مبينةً لهيئةِ الخبر أثناء قرْنه بالمبتدإ، كما هو فى قوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً﴾ [الأعراف: ٧٣]. حيث (آية) حالٌ من الخبرِ (ناقة الله)، وإن كانوا يختلفون فى العاملِ فى الحالِ هنا بين اسمِ الإشارة، ومعنى التنبيه، وعاملٍ مضمرٍ تقديره: انظروا إليها. . . .

---

(١) ينظر: الكتاب ٢-٧٨-٨١/ شرح القمولى ١-١٩١.

(٢) ينظر: إملاء ما من به الرحمن ٢- ٢٦٧/ الدر المصون ٦- ٣٥٧.

وقد تأتي الحالُ مبينةً لهيئةِ ما أصلُه خبرُ المبتدإ، أي: ما كان خبراً للأحرفِ الناسخةِ أو الأفعالِ الناسخةِ، وذلك أثناءَ قرنِه بما أصلُه المبتدأُ وهو اسمُ هذه الأحرف، أو هذه الأفعال. من ذلك قولُه تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِن بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦][1]. حيث كلٌّ من (مصدقا) و(مبشرا) حالٌ منصوبةٌ من (رسول)، و(رسول) خبر (إن) مرفوعٌ.

- ويجوز أن تكونَ حالاً مؤكدةً[2]، والعامل فيها (رسول)، أو ما دل عليه الكلام.

- وهناك من يجعلُها حالاً من (عيسى)[3].

- وهناك من يجعلُها حالاً دون ذكر صاحبها[4].

- لكنه ـ من الأرجح ـ أن تكونَ حالاً من (رسول)، لدواعٍ صناعيةٍ لفظيةٍ، وأخرى معنويةٍ.

فمن حيث المعنى يرجح ربطُ التصديقِ بالرسالةِ، وذلك أظهرُ من ربطِ التصديق بعيسى ـ عليه السلامُ ـ أما من حيث الصنعةُ واللفظُ فإن (مصدقًا) فيها ما يدل على المتكلم، وهو ما يتعلق بها من قوله (لما بين يدَيَّ)، و(عيسى) للغائب، ويوجد بعده ما يدل على التكلم، وهو (إني رسول)، كما أننا لو جعلناها حالاً مؤكدة فهي إما مؤكدةٌ لمضمونِ الجملةِ (إني رسول)، والخبرُ (رسول) غيرُ جامد، وإما مؤكدة للعامل، وهما يختلفان معنى إذا جعلنا العاملَ رسولاً، وإما مؤكدةٌ لصاحبِها، وهو إما ضمير المتكلم (اسم إن) في (إني)، وإما الخبر (رسول). ومن

---

(١) الجملة الفعلية (يأتي) والجملة الاسمية (اسمه أحمد) في محل جر نعت لرسول، حيث إنه نكرة، ويجوز أن تجعل الثانية حالاً من النكرة (رسول) لأنها وصفت بالجملة الفعلية، ويجوز أن تجعلها حالامن الفاعل الضمير المستتر في يأتي.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢-١٢٢.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢-٣٧٤.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤-١٢٠/ البحر المحيط ١٠-١٦٥.

حيث الأولُ تكون مؤكـدةً لما هو مبتدأ، ونجعل العاملَ رسـولا، ومن حيث الثانى تكون مؤكدةً للخبر، ويكون العاملُ ما فيـه معنى الفعلِ من لفظِ التوكيدِ، أو غير ذلك.

لذا يرجح أن تكونَ حالاً من الخـبرِ (رسول)، سواء أجـعلتها حالاًمـؤكدةً، أم حالا مـبينةً، وهو الأرجحُ عندى، وفى رأيى ـ كذلك ـ أن نجـعلَها حالاً مـؤكدةً لمضمونِ الجـملةِ السابقةِ عليهـا، وهى (إنى رسولُ الله)، باحتـسابِ (رسول الله) اسمًا جامدًا.

ى- الحال من المبتدإ والخبرِ معـًا:

قد تأتى الحالُ مـبينةً لهيئـةِ قَـرْنِ الخبرِ بالمبتـدإ، وقرنُهما معـًا يتـمثلُ فى الحكم الكامنِ فى الخبرِ والمسندِ إلى المبتدإ، أو المخبرِ به عن المبتدإ، فتأتى الحالُ لتبينَ هيئةَ هذا الاقتـرانِ، وهذه الهيئةُ تـكمن فى معنى الحالِ، وفى هذا التـركيبِ يكون ركنا الجملة الاسـمية اسـمين جامدين، فأقـول: هو محمـدٌ كريما، حيث أخـبرتُ عن الغائب المتحدث عنه أنه محمدٌ، ثم بينت هيئةَ هذا الاقترانِ بأنه فى حالِ كرمٍ.

ومثل ذلك أن تقـولَ: أنا خالدٌ بطلاً شـجاعـًا، وهو أخوك عـبدُ الله رحيـما. ولك أن تقولَ: إنه محمود عـالمـًا. هو أبوك عطوفا، إنه أخوك مناضلاً، وهذه هى الحالُ المؤكدةُ لمضمونِ الجملة.

ك- الحالُ من الفعل:

يذكر السهيلى: «نعنى بالحالِ صفةَ الفاعلِ التى فـيها ضميرُه، أو صفةَ المفعول، أو صفةَ المصدرِ الذى عملَ فيهـا... ثم يذكر: وإذا قلت: جاءَ زيدٌ مشيـًا، عمل فيه أيضًا، لا من حيثُ كان صفـةً لزيد؛ لأنه لا ضميرَ فيه يعود على زيدٍ، ولكن من حيثُ كان صـفةً للمصدرِ الذى هو المجىء، فيـعمل فيه (جاءَ) كـما يعملُ فى المصدرِ»(1).

(1) نتائج الفكر ٣٩٤، ٣٩٥.

مما سبق نلحظُ أن الحالَ قد تأتي مبينةً لهيئة الحدث الذي في الفعلِ العاملِ فيها، ويشترط فيها ـ حينئذ ـ أن تكونَ مصدرًا لاَ غيرُ، حيث إن الحالَ تكون صفةً، وذكر السهيلي في موصوف الحال أن يكونَ فاعلاً أو مفعولاً أو مصدرًا، وموصوف الحالِ يكون أكثر من ذلك، لكن الذي يعنينا من قوله أن الحالَ قد تكونُ صفةً للمصدرِ، ويقصد بالمصدر الحدثَ الكامنَ في الفعلِ، وأذكر أن الفعل يَتضمن الحدثَ وزمنَه.

فيقالُ: جاء محمود ركضًا، حيث (ركضًا) حالٌ منصوبةٌ تبين هيئةَ المجيء المسندِ إلى محمودٍ، والنحاة يؤولون المصدرَ هنا بصفة مشتقة، حتى تشمل الصفةَ وصاحبها، فتتضمن الحالُ لذلك ـ الصفةَ وموصوفَها، وتقديرُه في المثلِ: راكضًا، لكننا إذا رأينا أن الحالَ قد تبين هيئة الحدثِ الموجودِ في فعلِ الجملة بمفرده فإننا لا نحتاجُ إلى تأويلٍ، ونجعل المصدرَ حالاً من المصدرِ الكامنِ في الفعلِ، أو من الفعلِ على سبيلِ المجازِ.

ولا يستطيع النحاةُ أن يتجاوزوا مجيءَ الحالِ مصدرًا من طريق السماع، ومن طريق القياسِ، والقولُ في هذا مفصَّلٌ في موضعه.

ومن أمثلة ذلك سماعا: كلمته مشافهةً، ولقيته فجاءةً وفجأة، وكفاحا ومكافحةً، وأتيته ركضًا وعدوًا ومشيا... إلخ.

أما ما جاء من ذلك عن طريقِ القياسِ فهو على مثالِ قولك: هو الرجل شهامةً، إنه البارودى شعرًا، أما أدبًا فمؤدبٌ.

سابعا: أقسام الحال من حيث الاشتقاق والجمود:

تنقسم الحالُ من حيث تصنيفُها تحت المشتق والجامد إلى نوعيْن: الحال المشتقة، والحال الجامدة.

أ- الحال المشتقة:

وهو أصلُ مبنى الحالِ، حيث يجبُ أن تتضمنَ الحالُ موصوفَها وصفتَه منصوبةً لتبينَ هيئتَه وترتبطَ به، مثال ذلك: نظرت إليه مترقِّبًا، (مترقبا) حال منصوبة من الفاعلِ ضميرِ المتكلم (التاء) في (نظرت)، وهي صفةٌ مشتقةٌ اسمُ فاعل، والحالُ

المشتقةُ تكون اسْم فاعلٍ، أو اسمَ مـفعول، أو صيغةَ مبالغة، أو صفـةً مشبهة، أو اسم تَفضيل.

ب- الحـال الجامدة:

قد تأتى الحالُ جامدةً من ثلاثِ طرق:

الأولى: أن تأتىَ مصـدرًا عن طريقِ السمـاعِ، كما ذكـرنا ـ سابقـا ـ من مجيءِ الحالِ مصدرًا، كمـا فى القول: أخذت ذلك عنه سماعًا أو سمْعًا، لقـيته عيانـًا، أتيته عدْوًا. . . إلخ.

الثانية: أن تأتىَ مصـدرًا عن طريق القياسِ، كـما إذا قلت: أنت الحكيمُ رأيـًا، هو الرجلُ تصرفـًا، إنه قِسٌّ بلاغةً، والمتنبى شعرًا، أمـا أدبًا فمؤدبٌ، وأما جهلاً فجاهلٌ.

الثالثة: أن تأتى اسمًا جـامدًا غيرَ مصـدرٍ فى مواضعَ قياسيـة، من نحو: يبدو طفلا فى سلـوكه، قسم عليـهم المالَ أرباعـًا، قاله رأيا عـاقلا، شـرحت الموضوعَ فكرةً فكرةً، محـمد علْمـًا أحسنُ منه أدبـًا، إنه خاتُمـك حـديدا، وهى ملابسك قطنًا، وهذا قطنك ثوبًا، كلمته فـاه إلى فِـىّ، مررت بالحطب زرعًا، ثم مررت به رمادًا. . . إلخ.

وهذه الأنواعُ مفصلةٌ فى موضعِها.

ثامنا: من حيث التعيين فيها (تعريفها وتنكيرها):

تأتى الحالُ فى التركيبِ من حيث تعيـينها، أى: تعريفها وتنكيرها على نوعين: حـال نكرة، وأخرى معرفة.

أ- الحال النكرة:

الغالبُ فى الحـالِ أن تكونَ نكرةً؛ لأن صاحـبَها يغلب فـيه أن يكونَ معـرفةً، فـوجب المخالفـةُ حتى لا تلتـبسَ الحـالُ بالصفـةِ إذا توافرت المـطابقةُ بينهـا وبين صاحبِها.

ومثل ذلك ما ذكر من أمثلة سابقة، ونحو: يقف الجنودُ على الحدودِ يقظين متأهبين للدفاعِ. فكل من (يقظين، ومتأهبين) حالٌ منصوبةٌ من الفاعلِ (الجنود)، وتلحظ فيها أنها نكرةٌ.

ب- الحال المعرفة:

سمع في اللغة أحوالٌ جاءت معرفةً، لكن جمهورَ النحاة يؤولونها بنكرة، من ذلك: أرسلها العراك، أي: معتركة، أعْبدُ اللهَ وحْدَه، أي: منفرداً، طلبته جهدك، أي: مجتهداً.

ومنه قولُه تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨] في قراءة الحسن وابن أبي عبلة: «لَنُخْرِجَنَّ الأعزَّ منها الأذلَّ» بإسناد الفعل إلى ضمير المتكلمين، مع نصبِ (الأعز والأذل)، فيكون (الأعز) مفعولاً به، و (الأذل) حالٌ منصوبة، ويؤولونها بنكرة (ذليلاً).

تاسعا: أقسام الحال من حيث تعيين صاحبها:

ذكرنا أن هناك مخالفةً بين الحالِ وصاحبِها في التعيينِ (التعريف والتنكير)، ومن المنطق أن يكون صاحبُ الحالِ هو المعرفة؛ لأنه محورٌ أساسٌ بين المتحدثِ والمستمعِ ليقامَ عليه معنى الحال، ولكننا نجد أن الحالَ - في التركيب العربي - تنقسمُ إلى قسمين من حيثُ هذا الجانبُ: حالٌ من المعرفة، وأخرى من النكرة.

أ- الحالُ من المعرفة:

تأتي الحالُ نكرةً وصاحبُها معرفةٌ، وهذا هو الأصلُ - كما ذكرنا - سواءٌ كان موقعُه الإعرابي، نحو: أقبل الطالبُ على دروسه في شغفٍ، فشبهُ الجملةِ (في شغف) في محلٍّ نصبٍ على الحاليةِ من الفاعلِ (الطالب)، وتلحظ أنه معرفة بالأداة.

تلحظُ ذلك فيما إذا قلت: إنه يؤدي عملَه مخلصًا، لقد سَعَوْا إلينا وكلُّهم أملٌ، توجَّه إلى كليته ركْضًا. كلٌّ من: (مخلصًا)، والجملة الاسمية (وكلهم

أمل)، والمصدر (ركضا) حالٌ من الفاعل ضمير الغائب فى (يؤدى)، والفاعل (واو الجماعة) فى (سعوا)، والفاعل ضمير الغائب فى (توجّه)، وتلحظ أن أصحابَ الأحوالِ معارفُ.

ومن ذلك أن تقولَ: فهمت الدرسَ مشروحًا، شربْتُ من الإناءِ نظيفًا تقابل عليٌّ مع محمود مبتسمَيْن، ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢].

ب- الحال من النكرة:

لا تأتى الحالُ وصاحبُها نكرةٌ إلا إذا كانت نكرةٌ مخصصةٌ، والتخصيصُ إما أن يكونَ: بالإضافةِ، أو بالصفةِ، أو بتقدم الحالِ على صاحبِها، أو بمعمولٍ، أو فى سياقِ نفيٍ أو نهيٍ أو استفهامٍ. من أمثلة ذلك:

هذا كتابُ نحوٍ مفتوحًا أمامى. استمعت إلى درسٍ جديدٍ مشوقًا موضوعُه.

قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [آل عمران: ١٥]، شبه الجملة (عند ربهم) فى محلٍّ نصب، حال من (جنات)؛ لأنها صفةٌ لها، فلما تقدمت الصفةُ على الموصوفِ نصبت على الحالية.

له عندى سبعونَ جنيهًا كاملةً، (كاملة) حال من (سبعون)، وهو نكرة، وجاز ذلك لتخصصه بمعموله (جنيها)...

وهذه مفصلةٌ فى موضعها من الدراسة.

عاشرا: أقسامُ الحال من حيثُ صورُها اللفظية:

تأتى الحالُ فى الجملةِ العربيةِ فى ثلاثِ صورٍ لفظيةٍ مدروسةٍ بالتفصيل فى موضعِها، وهى ـ فى إيجاز ـ: الحال الاسم، الحال شبه الجملة، الحال الجملة.

أ- الحال الاسم:

تكون مشتقةً، وقد تكون اسمًا جامدًا مصدرًا وغيرَ مصدرٍ. مثال ذلك: استمعتُ إلى الأذانِ مجيبًا - لقد أدّى هذا وحدَه - أقبل إلينا عدوًا - لقد دخلوا فردًا فردًا.

كلٌّ من (مجيبا، ووحد، وعدْواً، وفـردًا فردًا) حالٌ منصوبة، وكلهـا أسماء، الأولُ منها صفة مشتقة، والأسماءُ الأخرى جامدةٌ بين المصدرية وغيرِ المصدرية.

ب- الحال شبه الجملة:

من صورِ الحالِ أن تأتيَ شبهَ جملة، كما هو فى قولِ النابغةِ الذبياني:

إلا أواريَّ لأيًـا مـــا أبينـهـــا النؤىُ كـالحوضِ بالمظلومـةِ الجلَـدِ

شبـه الجملةِ (كـالحوض) فى مـحل نصب، حال من (الـنؤى)، وشبه الجملة (بالمظلومة) فى محل نصب، حال من الفاعلِ (الحوض).

جـ- الحال الجملة:

قد تأتى الحـالُ في صورة الجـملةِ اسـميـةً أو فعليـةً، كـما فى قولـه تعالى: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَلاوَمُونَ﴾ [القلم: ٣٠]. الجملةُ الفعلية (يتلاومون) فى محل نصب، حال من الفاعل (بعضهم).

وقوله تعالى: ﴿فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ﴾ [القلم: ١٩]، الجملةُ الاسـميـة (وهم نائمون) فى مـحل نصبٍ على الحـالية مـن ضمـيرِ الغـائبين فى (عليهم).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ فَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٢][1]. حيث الجملةُ الاسـميةُ المصدرةُ بالواوِ (أنتم مسـلمون) فى محل نصبِ حال من الفاعل واوِ الجماعةِ المحذوفةِ لالتقاءِ الساكنَين فى (تموتُن).

حادى عشر: أقسام الحال من حيث مطابقتها لصاحبها فى المعنى:

يجب أن تتضمَـن الحالُ صاحبَهـا لفظًا حتى ترتبط به معنى، فلا تكـون أجنبيةً عنه، وهذا يتحقـقُ من كونِ الحالِ صفةً مـشتقَّـةً، والصفة المشـتقةُ تتضـمن الصفةَ

(١)(اصطفى) فعل ماض مبنى على الفتح المقدر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر إن. (لكم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجمله متعلقة بالاصطفاء. (لاتموتن) لا: حرف نهى مبنى لا محل له من الإعـراب. تموتن: فعل مضارع مـجزوم، وعلامة جزمـه حذف النون، وفاعله واو الجماعة المحذوفة لالتقاء السـاكنين، والنون للتوكيد حرف مبنى.

المعنويةَ وموصوفَها، أو تكون جملةً ترتبط بصاحبها بالضمير، أو الواو، أو بالضمير والواو معًا، وشبهُ الجملة تؤول بالجملة، ولا يتحقق الربطُ بين الحال وصاحبها فيما إذا كانت مصدراً أو اسمًا جامداً، والنحاةُ يؤولون ذلك بالصفة المشتقة، فإذا ما أخذنا بالرأي الذى يذهب إلى أن الحالَ قد تكون من الحدث الكامن فى الفعل أوما يشبهُ الفعلَ فإن ذلك لا يجعلنا نؤول الحالَ المصدر بالصفة المشتقة. وهذه الأفكار مفصلة فى مواضعها.

فإذا أخذنا بالرأيِ السائد فى أن الاسمَ الجامدَ يؤول بمشتقٍ، فإن الحالَ من حيثُ هذا الاتجاهُ تنقسم إلى قسمين: حال تتضمن صاحبَها لفظًا ومعنى تضمناً صريحًا ملفوظا به، وأخرى تتضمنه تأويلاً أو تقديراً.

والأولى تتمثلُ فى الحالِ الصفةِ المشتقة، والحالِ الجملةِ وشبهِ الجملة، والأخرى تتمثل فى الحالِ الاسم الجامدِ، من مصدرٍ، وغيرِ مصدر.

ثانى عشر: تقسيم الحال بالنسبة لقيمة معناها فى الجملة:

تنقسم الحالُ بالنسبةِ لقيمتها المعنويةِ وارتباطِها بركنى الجملةِ إلى قسمين، حال فضلة، وأخرى غير فضلة فى المعنى.

أ- الحالُ الفضلة:

الحالُ فى حقيقتِها وصفٌ فضلةٌ، أى: وصف زائدٌ عن ركنى الجملةِ الأساسيْن، فهى إخبارٌ بعد إخبارٍ، ولذلك فإن أساسَ الجملةِ المعنوىَّ يمكن أنْ يستغنىَ عنها.

فتقول: جاء أخى منطلقا، فتكونُ منطلقًا حالاً من الفاعلِ (أخى)، ولكن معنى الجملةِ يتم بذكرِ الفعلِ وفاعلِه، حيث يفيدان معًا مجىءَ الأخِ، أما الحال (منطلقا) فهى زيادةٌ فى الإخبارِ، حيث تفيد كيفيةَ المجىءِ المسندِ إلى الفاعلِ، لكن الجملةَ تعتمد على معنى أساسٍ، وهومجىءُ محمدٍ، لذلك فهى فضلةٌ.

ب- الحالُ غير الفضلة معنويا:

قد لا تفيدُ الجملةُ بركنيها الأساسيْن معنًى بدونِ ذكرِ الحال، بل ربما يتعدى عدمُ جدوى المعنى إلى ذكرِ بعضِ الفضلاتِ الأساسِ فى الجملةِ، كالمفعول به، وذلك

فى تراكيبَ معينة، وقد ذُكرت ـ تفصيليًا ـ فى موضعها، مفادها: أن تنتقض العلاقةُ المعنويةُ الإيجابيةُ بين ركنى الجملةِ بالنفى، ذلك لأن هذا النفى يتطلب معنى سالبًا يتلاءَمُ معه، فيقيم تصحيحَ العلاقةِ الإيجابيةِ السابقةِ مع وجودِ النفيِ ومعنى الحالِ. كأن تقول: ما قرأتُ الدرسَ إلا مستوعبًا. ومثلُ النفى النهيُ.

– أوأن تكونَ فى سياق سؤال، ومعناها هى الأساس فى المعنى المسئول عنه. ذلك فى قوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]. فالمسئول عنه إنما هوالخلق العابث، وليس الخلق بمفرده.

– وقد تكون الحال غيرَ مستغنًى عنها فى جملةِ الصلةِ، أوفى التركيب الشرطى، أوالجملةِ الاسميةِ التى يكونُ الخبرُ فيها هوالمبتدأ، حيث يرادُ الإخبارُ عن المبتدإ بالخبر فى حالٍ معينةٍ، أوفى الإجابةِ عن سؤالٍ بـ (كيف). فتقول: الذى يحلُّ المسألةَ أسرعَ يحصلُ على أعلى درجةٍ، إن أؤدِّ الواجبَ أؤدِّه متقنًا، إنه أخى كريمًا ، حامدًا الله؛ إجابةً عن السؤالِ: كيفَ أنهيت طعامَك؟

– وتكون الحالُ غيرَ فضلةٍ إذا أغنتْ عن الخبرِ، كأن تقول: إعجابى بالمنظرِ جميلاً.

امثلة للحال

– قوله تعالى: ﴿كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١] (دكا دكا) إما مصدر ، وإما منصوبان على الحالية، وهوافضلُ.

- – ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [العنكبوت: ٦٥].

– ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

– ﴿لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [لقمان: ٦].

– ﴿قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا﴾ [الأعراف: ١٨].

– ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤]، أى: متواترين، أى: واحدًا بعد واحدٍ متتابعين.

- ﴿ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴾ [الفجر: ٢٨].

- ﴿ وَلَيَأْتِيَنَّهُم بَغْتَةً وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ ﴾ [العنكبوت: ٥٣].

- ﴿ فَلَمَّا أَنجَاهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ [يونس: ٢٣]. (بغير الحق) شبه جملة فى محلٍّ نصبٍ على الحاليةِ من الفاعلِ واوِ الجماعةِ فى (يبغون).

- ﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ ﴾ [لقمان: ١٣].

- ﴿فَانطَلَقُوا وَهُمْ يَتَخَافَتُونَ﴾ [القلم: ٢٣] الجملةُ الاسميةُ المصدرةُ بالواو(وهم يتخافتون) في محلٍّ نصبٍ على الحاليةِ من الفاعلِ واوِ الجماعة فى (انطلقوا)، والرابُط واوُ الحال، والضمير (هم).

- ﴿ إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ ﴾ [القلم: ١٧].

- ﴿ وَلا تَكُن كَصَاحِبِ الْحُوتِ إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ (٤٨) لَّوْلا أَن تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِ لَنُبِذَ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ ﴾ [القلم: ٤٨-٤٩] (وهومكظوم)، و(هومذموم) جملتان اسميتان فى محلِ نصبٍ، حال .

- ﴿ وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً ﴾ [الأحقاف: ١٢]. (إماما ورحمة) حالان من (كتاب موسى).

- ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾ [الرعد: ١٥]. (طوعاً وكرهاً) حالان منصوبتان من الاسم الموصولِ (مَنْ)، وهوفاعل (يسجد).

- ﴿ ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾ [البقرة: ٢٦].

- ﴿ فَلا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ ﴾ [محمد: ٣٥].

- ﴿ ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴾ [نوح: ٨].

- ﴿ يَا قَوْمِ لَكُمُ الْمُلْكُ الْيَوْمَ ظَاهِرِينَ فِي الأَرْضِ ﴾ [غافر: ٢٩].

- ﴿يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ مَا لَكُم مِّنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾ [غافر: ٣٣].

- ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢]. بنصب (أمة واحدة) على أنها حالٌ مؤكدةٌ لمضمونِ الجملةِ السابقةِ عليها. ومن النحاةِ من يرى أنها منصوبةٌ على أنها بدلٌ من اسمِ (إن) اسمِ الإشارةِ (هذه)، وقد فصل بين البدلِ والمبدلِ منه بخبر(إنَّ)[1].

- ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [غافر: ٤١].

- ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠].

- ﴿فَاحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ﴾ [ص: ٢٢].

- ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [الطور: ٢٥].

- ﴿هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥].

- ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الزخرف: ٥٥].

- ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: ١٨].

- ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ﴾ [الزلزلة: ٦].

- ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤].

- ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦].

- ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ﴾ [لقمان: ٢٠].

---

(١) في الآية قراءات أخرى، أظهرها:

أ - رفع (أمة واحدة) على أنها بدل من خبر (إن) (أمتكم)، أو أنها خبر لمبتدأ محذوف.

ب - بنصب (أمتكم) على أنها بدل من اسم (إن)، أو عطف بيان له.

ينظر: المحتسب ٢-٦٥ / الإتحاف ٣٧٨ / الدر المصون ٥-١٠٧.

- ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠].

- ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنَ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ [يونس: ٤٥]. الجملةُ الاسميةُ المنسوخة (كأن لم يلبثوا) حال من المفعولِ به ضميرِ الغائبين فى (نحشرهم). والجملةُ الفعلية (يتعارفون) حالٌ من الفاعلِ واوِ الجماعة فى (لم يلبثوا)، والجملة الفعلية (قد خسر الذين كذبوا) إما استئنافية لا محل لها من الإعراب، وإما منصوبة بقول مقدر، والقول المقدر فى محل نصبٍ، حال من المفعولِ به ضميرِ الغائبين فى نحشرهم، أومن الفاعلِ واوِ الجماعة فى (يتعارفون). يلحظ أن الحالَ فى الآياتِ الثلاثِ جملةٌ فعليةٌ فعلها ماض خلا من (قد). والجمهور على أنه لا حاجةَ إلى (قد) فى مثل هذا الموضع، لكن ابنَ عصفور وغيرَه من المغاربةِ المتأخرين يرَوْن أنه لابد من (قد) ظاهرةً أومقدرةً، كما حكى بالتقدير عن الفراء والمبرد.

- ﴿فَانفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انفِرُوا جَمِيعًا﴾ [النساء: ٧١].

- ﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِم بُشْرَاكُمُ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [الحديد: ١٢].

- ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠].

- ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ [الرحمن: ١٩].

- ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ [الرحمن: ٢٤].

- قول النابغةِ الذبيانى:

وقفتُ فيها أُصَيْلانًا أسائلُها ... عيَّتْ جوَابًا وما بالربْعِ من أحدِ

الجملة الفعلية (أسائلها) فى محل نصب، حال من تاءِ الفاعلِ فى (وقفت)، والرابطُ الفاعلُ الضمير المستتر فى (أسائلها) .

- وقوله:

إلاّ أوَارِيَّ لأيًا ما أُبيِّنُها ... والنُّؤْى كالحَوْضِ بالمظلومة الجَلَدِ

(لأيا) مصدر واقع موقع الحال من الفاعلِ الضميرِ المستتر فى (أبينها). أما شبه الجملة (كالحوض) فهى حالٌ من (النؤى)، وشبه الجملة (بالمظلومة) فى محل نصبٍ، حال من (الحوض).

- قول عبيد بن الأبرص:

نَحْمِي حَقِيقَتَنا وبَعْضُ الْـ قَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنا

شبهُ الجملةِ (بين بين) فى محل نصب، حِال من الفاعل المستتر في (يسقط)، والجملةُ الاسميةُ المصدرةُ بالواوِ (وبعض القوم يسقط) في محل نصب، حال من الفاعلِ المستترِ ضميرِ المتكلمين فى (نحمى).

- في قول الأعشى:

تولّى حثيثًا كأنَّ الصُّوَا رَ يَتْبَعُه أزرقىٌّ لَحِمْ

(حثيثا) يمكن أن تلمس وجهين فى نصبه:

أولهما: أن يكونَ نائبًا عن المفعولِ المطلقِ، والتقدير: تولى توليًا حثيثا.

والآخر: أن يكون حالاً من الفاعلِ الضميرِ المستترِ فى (تولى)، والتقدير: تولى فى هذه الحال.

- قول الشاعر:

وانى لتعرونى لذكراكِ هزةٌ كما انتفض العصفورُ بلَّله القَطْرُ

الجملة الفعلية (بلله القطر) في محل نصب، حال من العصفور، ومن النحاة من يرى تقدير (قد) قبل الماضى.

- قول الشاعر:

فما بالُ النجومِ معلقاتٍ بقلبِ الصَّبِّ ليس لها بَرَاحُ

(معلقات) حالٌ منصوبة، وعلامة نصبها الكسرة من (النجوم)، وجملة (ليس لها براح) فى محل نصب، حال ثانية، أوحال من الضمير (معلقات).

- وقول مجنون ليلى:

مـا بالُ قلبِكَ يا مـجنونُ قد هَلِعـا من حبٍّ منْ لا ترى فى نَيْلِه طَمَعا

الجملة الفعلية (قد هلعا) فى محل نصب، حال من (قلب).

- قول جرير:

مـا بال جهلِك بعـد الحلم والدينِ قد عـلاك مشـيبٌ حين لا حـينِ

الجملة الفعلية (وقـد علاك مشيب) فى محل نصب، حال من ضـمير المخاطب فى (جهلك).

- وقول الشاعر:

فما بالُ قلبى هـدَّه الشوقُ والهوى وهذا قميصى من جَوَى الحزنِ بَالِيا

الجملة الفعلية (هده الشوق) فى مـحل نصب، حال من (قلبى) . و(باليا) حال من (قميص)، والعاملُ فيها اسمُ الإشارة .

- قول أبى العتاهية:

مـا بـالُ دينِكَ ترضى أن تدنِّسَـه وثوبُ دنيـاك مغسـولٌ من الدَّنس

جملة (ترضى أن تدنسه) فى محل نصب، حال من (دينك).

- قول ذى الرمة:

مـا بال عـينك منهـا الماء يـنسكب

الجملة الاسمية (منها الماء ينسكب) فى محل نصب، حال من (عينك).

- قول امرئ القيس:

فـجِئْتُ وقـد نَضَّتْ لنومٍ ثيابَهـا لدى السـترِ إلا لبسـةَ المتفـضلِ

- قول طرفة:

يقـولُ وقد تَـرَّ الوظيفُ وسـاقُهـا ألَسْتَ ترى أنْ قـد أتيْتَ بمُؤْيِدِ؟!

- قول الشاعر:

لاحت هلالاً وفاحت عنبَراً وشذَتْ ... مسكًا وماسَتْ قضيبًا وانْثَنت غصنًا

- وقول الآخر:

سفــرْنَ بدوراً وانتَـقَـبْــن أهلَّـةً ... ومِسْنَ غصونًا والـتفتْــن جآذرا

- وقول امرئ القيس:

نظرْتُ إليــهــا والنجــومُ كـــأنهــا ... مـصــابيحُ رُهْبـانٍ تُشَبُّ لقُـفَّــالِ

- وقوله:

خالي ابنُ كـبشةَ قـد علمتَ مكانه ... أبويـزيدَ ورهطُـه أعـــمـــامى

- وقول عنترة:

فــرأيتنَــا مـــا بينـنا من حـــاجزٍ ... إلا المِجَـنُّ ونصلُ أبيضَ مِـفْـصَلِ

- ﴿فَقَالُوا أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ﴾ [المؤمنون: ٤٧].

- ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلائِكَةُ صَفًّا لاَّ يَتَكَلَّمُونَ إِلاَّ مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النبأ: ٣٩].

- قوله تـعالى: ﴿وَغَدَوْا عَلَىٰ حَرْدٍ قَادِرِينَ﴾ [القلم: ٢٥]. (على حرد) شـبهُ جملةٍ فى محل نصبٍ، حـال من الفاعلِ واوِ الجماعةِ فى (غَـدَوا). (قادرين) حال ثانية من (واوالجماعة) منصوبة، وعلامة نصبها الياء.

- قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً﴾ [النحل: ٩٧].

- ﴿وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [النمل: ٢٤].

- ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَّرْصُوصٌ﴾ [الصف: ٤]. شبه الجملة (فى سبيله)، والمصدر (صفـا)، والجملة المنسوخة (كأنهم بنيان) أحوال من الفاعلِ واوِ الجماعة فى (يقاتلون).

- ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ﴾ [الأنعام:٥٩]، الجملة الفعلية المنفية (لا يعلمها إلا هو) فى محل نصب على الحالية من (مفاتح).

- ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام:٦١]، الجملة الاسمية (وهم لا يفرطون) فى محل نصب على الحالية من (رسل).

- ﴿يَخْرُجُونَ مِنَ الأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ۝ مُّهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ...﴾ (القمر:٧، ٨). الجملة الاسمية المنسوخة (كأنهم جراد)، والصفة المشتقة (مهطعين) حالان من الفاعل واوالجماعة فى (يخرجون).

- ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلا يَسْتَطِيعُونَ ۝ خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ﴾ [القلم:٤٢، ٤٣]. (خاشعة أبصارهم)، (ترهقهم ذلة) حالان من الفاعِل واوِ الجماعةِ فى (يستطيعون). (وهم سالمون) جملةٌ فى محل نصب، حال من واوالجماعة فى (يدعون)، (أبصار) فاعل لاسم الفاعل (خاشعة)، و(ذلة) فاعل (ترهق).

- قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [الصف:٨]. الجملة الاسمية (والله متم نوره) فى محلٍّ نصب، حال من فاعل (يريدون)، أوفاعل (ليطفئوا)، أما الجملة (ولوكره الكافرون) فى محلٍّ نصب، حال من الحال السابقة.

- ومما جاء حالاً من حالٍ قوله تعالى: ﴿هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً﴾ [الأعراف:٧٣]. حيث (آية) حالٌ منصوبة من (ناقة)، أما شبهُ الجملة (لكم) فهى فى محلٍّ نصبٍ، حال من (آية)؛ لأنها لوتأخرت عنها لكانت نعتًا لها، فلما تقدمتْ عليها وهى نكرةٌ أصبحت حالاً منتصبةً.

- من الحال أن تقولَ: ناصرْت أحمدَ وقد أُخرِجَ من قريته مطرودًا. حيث الجملةُ الفعليةُ (وقد أخرج) فى محل نصبٍ على الحاليةِ من المفعول به (أحمد)، و(مطرودًا) منصوبٌ على الحالية من الضميرِ النائبِ عن الفاعل فى (أخرج).

- وكذلك قولك: فهمتُ الدرسَ وأنا أذاكره بعناية. حيث الجملةُ الاسميةُ (وأنا أذاكره) في محلٍّ نصب على الحالية من الفاعل ضمير المتكلم، أما شبه الجملة (بعناية) في محل نصبٍ على الحاليةِ من الضمير الفاعل في (أذاكر).

- أما قولُه تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ﴾ [المائدة: ٨٤]. ففيه الجملة الفعلية (لا نؤمن بالله) في محل نصبٍ، حال من ضمير المتكلمين في شبهِ الجملةِ الخبرِ (لنا)، أما الجملة الاسمية المصدرة بالواو(وما جاءنا من الحق) فهي في محل نصبٍ، حالٍ من الفاعلِ ضميرِ المتكلمين المستتر في (نؤمن)، والتقدير: وما لنا لا نؤمن بالله والحالُ أن الذي جاءنا من الحق[1].

ويمكن أن نؤول عليه قولَ الشاعر:

ذكرتُكِ والخطِّيُّ يخطِرُ بيننا ... وقد نَهِلَتْ منا المثقفَةُ السمرُ

الجملة الاسمية (والخطي يخطر) في محل نصب، حال من الفاعل (تاء المتكلم)، والمفعول به (ضمير المخاطبة) معا، أما الجملة الفعلية (وقد نهلت منا) فيجوز أن تكون حالاً من ضمير المتكلمين في (بيننا)، فتكون حالاً من حالٍ ويجوز أن تجعلَها في محل نصبٍ على الحالِ الأولى.

- ﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ الأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا﴾ [يس: ٣٣]. (آية) مبتدأ، خبره شبه الجملة (لهم)، و(الأرض) مبتدأ خبره جملة (أحييناها)، والجملة الثانية مفسرة للأولى. ويجوز: (آية) خبر مقدم، وشبه الجملة (لهم) صفة له، و(الأرض) مبتدأ مؤخر، وجملة (أحييناها) في محل نصب، حال من الأرض.

- ومثل ذلك قولُه تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧].

- قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ﴾ [آل عمران: ٣٩]

---

(١) ويجوز أن تجعل الواوَ حرفَ عطف عاطفا اسمًا على اسم، فيكون (ما) اسمًا موصولاً معطوفًا على لفظ الجلالةِ في محل جر، وتكون شبهُ الجملة (من الحق) في محل نصب، حال من فاعل (جاء). من فاعل (جاء).

(وهوقائم) جملة حالية من ضمير الغائب المفعول به «النادى». أما (يصلى) فإنهم يذكرون فيه أوجها[1]:

- أن يكون خبرا ثانيا عند من يرى تعدد الخبر.
- أنه حالٌ ثانيةٌ من مفعولِ النداءِ عند من يجوز تعددَ الحال.
- أنه حالٌ من الضميرِ المستترِ فى (قائم) فيكون حالاً من حالٍ.

وأرى أن الوجهَ الثانى لا يصحُ ـ معنويا ـ حيث إن المعنى يستلزم وجودَ العلاقة بين القيامِ والصلاة، وبذلك فإن جملة (يصلى) تكون حالاً من فاعل (قائم)، أوخبرا ثانياً للمبتدإ (هو). ولذلك فإنه لا يصح القول: فنادته الملائكة يصلى. . . .

- فى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا﴾ [الفرقان ٦٤]. (يبيتون) فعل مضارع مرفوع، وعلامةُ رفعه ثبوتُ النون، وهوفعل ناقصٌ ناسخ، ويمكن أن يُعَدَّ فعلاً تامًا بمعنى الدخولِ فى المبيت، (واوالجماعة) ضمير مبنى فى محل رفع، اسم (يبيت) على النقصان، وفى محل رفع فاعل على التمام. (لربهم) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملةِ متعلقةٌ بالسجود والقيام، أوفى محل نصب خبر (يبيت). (سجدا) خبر (يبيت) منصوبٌ وعلامة نصبه الفتحة، ويجوز أن تكون حالاً منصوبة من (واوالجماعة) إذا كان (يبيت) فعلا تامًا، أوكانت شبه الجملة فى محل نصب خبر الفعل الناقص (يبيت).

وأرى أن شبهَ الجملةِ فى محل خبر (يبيت)، (وسجدا وقياما) حالان، حيث يكون المبيت لِـلّه، ثم يقيِّد المعنى بالحالين المتضادتين فى المعنى حالى السجود والقيام، أى: حالى الصلاة وعددها فى المبيت ثلاث، وحال القيام من غير صلاة، وربما يتضامنان فى معنى واحدٍ وهوالصلاة، حيث السجود لا يكون إلا فى صلاة، والقيام يكون فيها، ويعبر عنهما به. ويحسن ـ كذلك ـ أن نجعل المبيتَ فعلا تاما، حتى يعطىَ معنى الدخول فى المبيت، وهوتغير فى الأوقات والأحوال، وفيه صلاتان، فتكونان لله معبرا عنهما بالسجودِ والقيامِ.

---

(١) الدر المصون ٢-٨٢.

- من أمثلة السهيلى: «أتشتم زيدًا وهوأميرٌ محسنًا إليك ؟!». (نتائج الفكر ٣٩٧). فتكون الجملةُ الاسميةُ (وهوأمير) حالًا من المفعول به (زيد)، وتكون الصفةُ المشتقةُ (محسنا) حالا ثانية. ولوقدمت فقلت: أتشتم زيدا محسنا إليك وهوأمير. لتوهم أن الإحسانَ يكون فى هذه الحال، أى: وهوأمير. ويربط بين هذا التحليل الأسلوبى وبين قوله تعالى: ﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١] فيجعل الجملة الاسمية (وهوالحق) حالاً من المجرور فى (بما)، كما أن (مصدقا) حالٌ ثانية منه. والتقدير: كيف تكفرون بما وراءه، وهوفى هذه الحالِ (هوالحق)، وهوفى هذه الحال مصدق لما معهم.

- إذا قلت: « فيك زيدٌ راغب » فإن شبهَ الجملة لا يصح أن تنصبَ على الحالية؛ لأن المعنى لا يسمح بذلك، حيث لا يصح القولُ: زيدٌ فيك، أى: لا تصلح شبهُ الجملة فى هذا التركيب أن تكونَ خبرا، وإنما تكونُ متعلقةً بالرغبة.

- فى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلا الْهَدْيَ وَلا الْقَلائِدَ وَلا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا﴾ [المائدة ٣]. جملة (يبتغون) تكون عند الجمهور فى محل نصب على الحاليةِ من الضميرِ فى اسمِ الفاعلِ (آمين)[1]، وهوناصب للبيتِ على المفعولية.

ولكن الكوفيين ومعهم مكى بن أبى طالب يجعلونها فى محل نصب على النعت من (آمّين)، ولكن البصريين يردون النصبَ على الوصفيةِ نظرا لأن اسمَ الفاعلِ (آمين) قد نصب (البيت)، ولا يعمل اسمُ الفاعل إذا وصف.

****

(١) آمين: قاصدين، والتقدير: ولا تحلوا قوما آمين البيت الحرام، أو: لا تحلوا قتال قوم آمين.

الاستثناء[1]

المصطلح لغويا:

الاستثناءُ مصدرُ الفعلِ، (استثنى)، وهو مأخوذٌ من: ثنيت الشيءَ إذا رددته، وذلك أنك بالاستثناء تردُّ الحكمَ الذى وقع على الأولِ - وهو ما قبلَ الأداة- عن ما بعدَ الأداةِ، فتحدثُ مخالفةٌ فى الحكمِ بين ما بعدَ الأداةِ وما قبلها، لذلك ؛ فإن الأداةَ المستثنى بها تردُّ حكمَ المستثنى منه عن حكمِ المستثنى، فلا يحتويه. فإذا قلت: فهمت الدروسَ إلا درسًا، فقد ردَّت (إلاّ) الحكمَ الذى وقع على الدروس عن أن ينطلقَ إلى الحكمِ الذى يقع على ما بعدَها، فأثنتْها عنه. أو لأنك بالاستثناء تضاعفُ الخبرَ مرتين، واحدة فيما قبلَ الأداةِ، والأخرى فيما بعدَها. ولذلك فإنهم يجعلون الاستثناءَ تخصيصًا، حيثُ يخصص ما بعد أداة الاستثناء بمخالفته فى الصفةِ أو الحكمِ عما قبلها، وما قبلها يتضمنُ ما بعدَها، فكأنك خصَّصته بالحكمِ المناقضِ لحكمِ الجمعِ.

المصطلح نحويا[2]:

يحلو لبعضِ النحاةِ أن يذكروا فى حدِّ المستثنى أنه «عبارةٌ عن لفظٍ متصلٍ بجملةٍ لا يستقلُّ بنفسِه دالٌّ بحرف (إلاّ) أو أحدِ أخواتِها على أن مدلولَه غيرُ مرادٍ

---

(1) يرجع إلى: الكتاب ١-٤٣٠ / ٢-٣٠٩/ ٣-٣٢/ ٤-٢٣١/ المقتضب ٤-٣٨٩/ الأصول ١-٣٤٢/ التبصرة والتذكرة ١-٣٧٥/ شرح عيون الإعراب ١٧٤/ المفصل ٦٧/ المقتصد فى شرح الإيضاح ٢-٦٩٩/ شرح الكافية ١-٢٢٤/ شرح المفصل لابن يعيش ٢-٧٥/ شرح ألفية ابن معطى ١-٥٩٢/ شرح الألفية لابن الناظم ٢٨٧/ الإيضاح فى شرح المفصل ١-٣٩٥/ المنتخب الأكمل فى شرح الجمل ٨٦ مخطوط بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة / ارتشاف الضرب ٢-٢٩٤/ عمدة الحافظ ٢٧٠/ التسهيل ١٠١ / المساعد على شرح التسهيل ١-٥٤٨/ شرح ابن عقيل: ٢-٢٠٩/ شرح اللمحة البدرية ٢-٢١٢/ شرح الشذور ٢٦٢/ الصبان على الأشمونى على الألفية ٢-١٤١/ شرح التصريح ١-٣٤٦.

(2) يجعل بعضُ النحاةِ عنوانًا لهذا البابِ (الاستثناء) ذلك نظرًا إلى الجانبِ الدلالى الحدثىِّ فى هذا التركيبِ، فاستعملُوا مصدرَ الفعلِ (استثنى). أما النحاةُ الذين يجعلونَ عنوانَ هذا البابِ (المستثنى) فإنهم ينظرون إلى جانبِ الدلالةِ الواقعةِ على ما بعدَ الأداةِ مع ما وقعَتْ عليه، فكان لابدَّ من استخدامِ صيغةِ اسمِ المفعول.

مما اتصلَ به»[1]. أوْ أنه: «المخـرجُ تحقـيقـًا أو تقـديرًا من مذكـورٍ أوْ متـروكٍ بـ (إلا)، أوْ ما فى مـعناها بشرطِ الـفائدة[2]». فيـجمع بذلك بين المـستثنى المـتصلِ والمنقطعِ، و التامِّ والمفرغِ، كما يجمع بين الأداةِ (إلا) وغيرِها مما يستثنى به.

ولو أمعنا النظرَ فى حقيـقةِ الاستثناء لوجدنا أنه مخالفةٌ اسـتدراكيةٌ فى الحكم؛ لذا فـإن الاستـثناءَ هو: إخـراجُ حكمَ المسـتـثنى من حكمِ المستـثنى منه بأدوات مخـصوصة، هـى: (إلا) وما جرى مـجراها من أسمـاءٍ وأفعـالٍ وحروفٍ، وهذا الإخراجُ يدورُ مع الحكمِ ـ إن نفيًا وإن إثباتًا.

فعندمـا تقولُ: شَذَّبـتُ الأشجـار إلا شجرةً. فأنـت تخرج الحكمَ الواقع على الشجـرةِ مما دخلَ فيه مجـموعُ الأشجارِ من حكمٍ، فـالحكمُ الأولُ المخرجُ منه هو التـشذيب، والحكمُ الآخـرُ المخـرجُ هو عدم التـشـذيبِ، وهو واقعٌ على شجـرةٍ واحدة.

وإذا قلت: ما جـاء من الطلابِ إلا محمـدٌ. فأنت مخـرجٌ الحكم الواقعَ على (محمدٍ) من الحكمِ الواقع على الطلاب، والأول حكمٌ منفىٌّ، فيكون الثانى حكمًا مثبتًا، وهو مجىءُ محمدٍ.

ولو أنكَ قلتَ: مـا جاءَ إلا علىٌّ. فإنـك تلمس أن الحكمَ الواقعَ على (علىٍّ) يخالف الحكمَ المذكـورَ قبلَ الأداةِ (إلا) التى استُـثْـنى بها، فـما قبلهـا منفىٌّ، وما بعدها مثبتٌ لعلىٍّ وهو المجىءُ.

فأنت ترى أن الاستثناءَ مخالـفةٌ استدراكيةٌ فى الحكم، والاستدراكُ يحقق تضاعفَ الخبرِ؛ لهذا فإن الاستثناءَ فى الحقيقةِ إنما هو فى الأفعالِ، فهى التى تفيدُ الحكم.

تنبيه:

إنشاءُ الاستـثناء غيرُ الإخبـارِ بالاستثناء[3]. فإنشـاءُ الاستثناء يكونُ باستـخدام أدوات الاستثناء لإفادة معنى الاستثناء، فتطـبق فى كل منها قواعدُ التركيب الخاصةُ بها، كما يفاد منه المعانى التى نوجهها فى التركيبِ الاستثنائى.

---

(١) المنتخب ٩٦ .

(٢) شرح التصريح ١-٣٤٦ .

(٣) ينظر: شرح الجمل للخفاف ١-١١٢.

لكننا في الإخبار بالاستثناء نستخدم تركيبًا واحدا يدل على إحداث الاستثناء، فله فاعلُه ومفعولُه، وفاعلُه هو المستثني، بكسر النون (اسم فاعل)، ومفعولُه هو المستثَنى بفتح النون (اسم مفعول). ومثال الإخبار بالاستثناء قولُ النابغة الذبياني:

ولا أرَى فاعِلاً في الناسِ يشبههه ولا أُحَاشِي من الأقوامِ من أحَدِ

حيث الفعل (أحاشى) - أى: أستثني- إخبارٌ بالاستثناءِ لا إنشاءٌ له، فيأخذ ما بعده الحكمَ الإعرابى للجملةِ الفعليةِ.

ويجوز لك أن تطبقَ كلَّ قواعدِ التركيب في الجملةِ المخبر بها بلفظ الاستثناء دون خضوع لقواعدِ تركيب الاستثناء، كالعطفِ عليها، واستخدامِ حروف المعانى المختلفة، وليس ذلك في الجملةِ المنشأ فيها الاستثناءُ، فإنها تختص بقواعد تركيبِ الاستثناء فقط. فيجوز لك أن تقولَ مخبرًا: استثنيت محمدًا من الذين خاصمتهم، تحاشيْتَ قولَ الزور، . . .

أركان الاستثناء

تختلف التراكيبُ التى يأتي عليها أسلوبُ الاستثناء تبعًا لما يريده المتحدثُ من معنًى، ويتحكم في ذلك ما يتلفظُ به المتحدثُ، وهو ما يكوِّنُ أسلوبَ الاستثناءِ، ويحددُ نوعَه، ويوجِّه لذلك إعرابُ ما يذكرُ بعدَ أداةِ الاستثناء.

وأركانُ أسلوب الاستثناء هي:

أ- المستثنى منه:

هو الاسمُ الذى يختصُّ بالحكمِ الذى يسبقُ أداةَ الاستثناءِ سبقًا ملفوظًا به أو مقدرًا سياقيًا، وينقسمُ أسلوُب الاستثناء من جهةِ المستثنى منه إلى نوعين:

- استثناءٌ تامٌّ؛ إن كان المستثنى منه موجودًا.

- استثناءٌ ناقصٌ؛ إن كان المستثنى منه غيرَ موجودٍ.

والاستثناءُ التامُّ يكون غيرَ مفرَّغٍ، أى: لا يحتاج ما يسبقُ الأداةَ إلى ما بعدَها ليرفعَه أو ينصبَه أو يجرَّه، كأن تقولَ: ألقيْتُ ما في يدى إلا واحدًا، ولعب جميعُهم فى نشاطٍ إلا لاعبيْن، واستمعت إلى كلِّ الأفكارِ إلا الأخيرةَ.

أما الاستثناءُ الناقصُ فإنه يكونُ مفرغًا، حيث يفرغ فيه العاملُ لما بعد (إلا)، فلا يشغلُه ما قبل (إلا)، وتجد أن ما قبل (إلا) يحتاجُ إلى مرفوعٍ، أو منصوبٍ، أو مجرورٍ، يتمثلُ فيما بعد (إلا) من مستثنى، وتلحظ أنه لابد من نفيٍ ما قبلَ (إلا) حتى يستقيمَ الأسلوب. فالاستثناءُ المفرغُ هو أن يكونَ ما قبل (إلا) طالبًا لما بعدها، لكونِه لم يستوفِ ما يقتضيه، فتقول: ما رأيت إلا رجلين، وما تألّق إلا شاعران، وما سررْتُ إلا من مجيبيْن.

وأنت تلمس دلاليا أن الاستثناءَ المفرغَ يعنى نقضَ الحكمِ المذكورِ عن كل ما عدا المستثنى، مع ملاحظةِ أن نقَض النفيِ إثبات.

ب- الحكم:

هو المعنى الذى يختصُّ بِه المستثنى منه، كالقراءة فى قولك: ما قرأتُ إلا درسًا، وكالفهم فى قولك: فهمت كلَّ ما قيلَ إلا الفكرةَ الأولى، ويكون حكمُ ما بعد أداة الاستثناءِ مخالفًا لحكمِ ما قبلها، وما سمى الاستثناءُ استثناءً إلا لهذه المخالفةِ.

والحكم يحتاج إلى محكومٍ عليه، والمحكومُ عليه هو المستثنى منه، سواءٌ أكان ملفوظًا به، أم ملحوظًا من الكلام، وكذلك المستثنى المذكورُ بعد أداة الاستثناء.

جـ- أدوات الاستثناء:

هى الواسطةُ التى تربطُ بين المستثنى والمستثنى منه، فتحدد العلاقةَ المعنويةَ بينهما، وهى معنى المخالفةِ فى الحكمِ؛ ولهذا فإنها تفيد معنى النفيِ.

وتنقسم أدواتُ الاستثناءِ فى الجملةِ العربيةِ من حيث البنيةُ الصرفيةُ من جهةِ أقسامِ الكلمةِ إلى أربعةِ أقسام:

١ - حرف: وهو (إلا):

(إلا) حرفٌ أريدَ به الاستثناءُ بخاصةٍ فى الجملةِ العربيةِ؛ ولذلك فإنه يشتهر به بابُ الاستثناء، وهو مع المستثنى بمثابةِ الاسمِ الواحدِ؛ ولذلك فإن الأسماءَ من أدواتِ الاستثناءِ تأخذُ إعرابَ الاسم الواقعِ بعدَ (إلا).

٢ - اسم: وهو: غيرُ وسِوَى (بكسر السين):

هما اسمان ملازمانِ للإضافةِ يفيدانِ معنى الاستثناءِ السابقِ توضيحهُ، أي: إخراج ما أضيف إليهما مما قبلهما في الحكم المعنوي، فيعطيان لذلك معنى المخالفةِ المعنوية، سمع في سوى ضمُّ السينِ، كما جاء فيها (سواء) بفتح السينِ وكسرها[1]، ومن النحاة من يرى أن في (سوى) وما جاء من مادتها معنى الظرفية، ويعنون بذلك معنى كلمة (مكان)، أو (بدل)، فعندما تقول: قام الجميعُ سوى محمدٍ، أي: قام الجميعُ بدلَ محمد، أي: عوضًا منه، فيكونُ فيها معنى المخالفةِ.

لكننا نرى أن (سوى) مثلُ (غير) في أسلوب الاستثناء معنًى وتركيبًا؛ ولذلك فإن النحويين الذين يرون أنها ظرفٌ يجيزون التوسعَ فيها، فيجعلونها مثل (غير)، فإذا أعْرِبت كان إعرابُها مثلَ (غير)[2].

٣ - فعل: وهو: ما خلا، وما عدا، وليس، ولا يكون، وإلاَّ أنْ يكون:

شرط الأولين سبقهما بـ (ما) المصدرية، فتكون (ما) مع (خلا، أو عدا) مصدرًا مؤَوَّلا.

٤ - مترددٌ بين الفعليةِ والحرفية: وهو: عدا وخلا وحاشا، وسمع فيها: حاش وحشا:

وهي كلُّها قد تحتسب أفعالاً، كما أنها قد تحتسبُ حروفًا جارةً.

والمشهورُ عن سيبويهِ أن (حاشا) لا ينصبُ بها، وإنما هي حرفُ جر، لكن الأخفش والجرمي والمازني والمبردَ وجماعةٌ يذهبون إلى أنها مثلُ (خلا)، ينصب بها، وذكر النصبَ بها الفراءُ وأبو زيد الأنصاري والشيباني. يفصل القولُ فيها فيما بعد.

د- المستثنى:

هو ما يذكر بعد أداة الاستثناء فيخالفُ ما سبقها في حكمه، ويدور في هذه المخالفة نفيًا أو إثباتًا، فالمخالفةُ بينَ حكمي المستثنى والمستثنى منه دائرةٌ وقائمةٌ، ولا

---

(١) ينظر: الكتاب ١-٣١/ المقتضب ٤-٣٤٩/ الإنصاف ١-٢٩٥/ شرح المفصل لابن يعيش ٢-٨٤/ شرح الكافية الشافية ٢-٧١٦.

(٢) ينظر: شرح الجمل للخفاف ١-٩٩.

اعتداداً بسبق (إلا) مع المستثنى للمستثنى منه، فالرتبةُ محفوظةٌ مع هذا الحكم. إذا قلت: كتبت الصفحة إلا سطرين، فإن المعنى المفهومَ هو إثباتُ الكتابةِ لما قبلَ (إلا) وهو الصفحةُ، ونفيُها عما بعدها وهو (السطران). فإذا قلْت: ما كتبت الصفحةَ إلا سطريْن، فإن المعنى المفهوم هو نفيُ الكتابةِ عما قبل (إلا) وهو الصفحةُ، وإثباتها لما بعدها، وهو (السطران). لذلك فإن المخالفةَ فى الحكم بين المستثنى والمستثنى منه قائمةٌ - إن نفيًا وإن إثباتًا.

ويقسم أسلوبُ الاستثناءِ بالنسبة للمستثنى إلى قسمين:

١- استثناء متصل:

وهو ما كان فيه المستثنى بعضَ المستثنى منه محكومًا عليه بنقيضِ حكمِه، نحو: ما أرى من الرجالِ إلا واحدًا، فالواحدُ بعضُ الرجالِ، أو: منْهم.

والحكمُ الذى حكم عليه به مناقضٌ لحكم المستثنى .

٢- استثناء منقطع:

وهو ما لم يكن فيه المستثنى بعضَ المستثنى منه، سواء أكان من غير جنسه، أم كان غيرَ داخلٍ تحت أفراده، أو ما فقد فيه المستثنى المخالفة فى الحكم لما قبلَه.

مثال الأول: أقبل الجميعُ إلا سيارةً، وجاء بَنُوك إلا ابنَ محمدٍ، فابن محمد المستثنى لا يدخل فى أبناء المخاطب.

ومثالُ الثانى: قولُه تعالى: ﴿لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ [النساء: ٢٩][1]. فالمستثنى منه (أموال) منتفٍ أكلُه بالباطل، ثم يستثنى من كل ذلك التجارةُ فى حلال، فيفهم من الاستثناء المنقطع المعنى: لكن تجارة عن تراض منكم جائزة، أو: لكن كون تجارة عن تراضٍ منكم حلالاً لكُمْ.

(١) (لا) حرف نهى جازم مبنى، لا محل له من الإعراب . (تأكلوا) فعل مضارع مجزوم بعد لا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل. (أموالكم) أموال: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، وضمير المخاطبين مبنى فى محل جر، مضاف إليه. (بينكم) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، متعلق بالأكل، وضمير المخاطبين مبنى فى محل جر، بالإضافة. (بالباطل) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل نصب على الحالية. (إلا) حرف=

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿لا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلاَّ الْمَوْتَةَ الأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦][1].

*** علاقات دلالية تُحفظ بين المستثنى والمستثنى منه[2]:**

أولا: لا تستثنى النكرةُ المجهولةُ لدى السامع من النكرةِ غيرِ العامة، لا على الاتصالِ، ولا على الانقطاعِ، إلاَّ إذا خُصصت، أو عُممت، فلا يقال: قام رجالٌ إلا رجلاً، ولكن يقال: قام رجالٌ كانوا فى داركِ إلا رجلاً منهم، وذلك على سبيلِ تخصيصِ كلٍّ منهما.

وإن عمت النكرةُ جاز الاستثناءُ، فتقول: ما جاءنى أحدٌ إلا رجلاً.

ثانيا: لا تستثنى المعرفةُ من النكرةِ غيرِ العامة أو غيرِ المخصصة، فلا يقال: قام رجالٌ إلا زيدًا، ولكن يقال: ما قام أحدٌ إلا زيدًا، حيث عمت النكرةُ. ويقال: قام رجالٌ كانوا عندك إلا زيدًا، حيث خُصَّت النكرةُ بالصفة.

ثالثا: لا تستثنى النكرةُ التى لم تخصصْ من المعرفةِ. فلا يقال: قام القوم إلا رجلاً، إلا إذا أردت الصفةَ (منهم)، فيكون المنطوقُ أو المقدرُ: قام القومُ إلا رجلاً منهم.

رابعًا: يتفق جمهورُ النحاةِ على أن المستثنى لا يستغرقُ المستثنى منه، والخلاف بينهم قائمٌ فى مدى النسبةِ المراعاة بينَهما.

= استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (أن تكون) أن: حرف مصدرى ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب، تكون: فعل مضارع منصوب بعد أن، وعلامة نصبه الفتحة، واسمه ضمير مستتر تقديره: هى. (تجارة) خبر تكون منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والمصدر المؤول فى محل نصب على الاستثناء. ملحوظة: فى (تجارة) قراءة بالرفع، على أن (تكون) فعل مضارع تام، (تجارة) فاعل مرفوع، والمصدر المؤول مستثنى منصوب. (عن تراضٍ) جار مبنى، ومجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة، وشبه الجملة فى محل نصب صفة لتجارة، أو فى محل رفع صفة لها. (منكم) شبه جملة متعلقة بالتراضى.

(١) تفسر فى الاستثناء المنقطع.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢-٢٩٥.

فى الاستثناء المنقطع

الانقطاعُ فى الاستثناءِ هو ألا يكونَ المستثنى بعضَ المستثنى منه حقيقةً أو مجازًا، ويتحقق ذلك بطرق:

إحداها: ألا يكونَ المستثنى من جنسِ المستثنى منه، نحو: جاء القومُ إلا حمارًا.

ثانيتـها: ألا يدخلَ المستـثنى تحت أفرادِ المستثنى منه، نحـو: جاء أبناؤك إلا ابنَ أخيك.

ثالثتها: ألا يناقضَ ما بعد (إلا) حكمَ ما قبلها، نحو: ﴿لا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلاَّ الْمَوْتَةَ الأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦].

ويمكن أن يكونَ على قسمين عند النحاة[1]:

أولهما:

استـثناء منقطعٌ يمكن أن يتسلطَ فـيه العامل على المسـتثنى، أى: يتـوجَّـهُ إليه، وذلك إذا جاز أن ينـطلقَ فيه لفظُ المـستثنى منه عـلى المستثنى عـن طريقِ المجازِ، ويجوز أن يحلَّ محلَّه فى التركيب. كأن تقـولَ: ما جاءنى أحدٌ إلا حمارًا، ما فى الدارِ أحدٌ إلا ثورًا. ذلك أن الحمارَ والثورَ مما يتصلُ بالآدميين، ومما يكون موجودًا معهم، مختلطًا بهم، فالمســتثنى - وإن لم يكنْ من جنسِ المستثنى منه - فهو داخلٌ تحته مجازًا بالاختلاط واحتمالية الدخولِ تحت الحكمِ الأولِ، حيث إن الدارَ تجمعُ الآدميين والدوابَّ وما يخالطهم، وكأن المتحدثَ نفى فى الدارِ الوجودَ الخاص بمن يعقل فى ظلِّ التعبير بأحـد على من يعقل وما لا يعقل مما يتصلُ بالآدميين، وذلك عن طريق المجازِ، ثم استثنى شيئًا مما لا يعقلُ. كما أنه يمكن القولُ: ما جاءنى إلا حمارٌ، فأمكن إطـلاقُ المستثنَى موضعَ المستثنى منه فى التـركيب؛ وهذا يقسمُ إلى قسمين: استثناء منقطع مجازى موجب. استثناء منقطع مجازى منفى.

والآخر:

استثناء منقطع لا يمكـن فيه أن يتسلطَ العاملُ على المســتثنى، وذلك إذا لم يجزْ أن ينطلقَ فـيه لفـظُ المسـتثنى منه على المسـتثنى علـى سبـيل المجازِ، إلى جـانبِ

---

(1) ينظر: المنتخب الأكمل ١٢٩.

الحقيقة. كأن تقولَ: ما جاء المسلمون إلا الكافرين، وما جاء المضروبون إلا الضاربين، وما حضر الراسبون إلا الناجحين . . . .

وحقيقةُ ذلك أن ما بعد (إلاَّ) لا يجوز أن يندرجَ تحت ما قبلها، لا ذاتًا ولا حكمًا، ولا مجازًا ولا حقيقةً. ويمثلون له بالقول: ما نفع خالدٌ إلا ما ضرَّ، إذْ لا يقال: نفع الضر، فالضرُّ لا يدخل تحت النفعِ لا حقيقةً ولا مجازًا، و(ما) فيه مصدريةٌ.

ومثله: ما زاد إلا ما نقص، والتقدير: ما زاد إلا النقصُ، فالنقصُ لا يدخل تحت الزيادة. وهناك آراءٌ أخرى للنحاة في (ما):

حيث يزعم أبو سعيد السيرافي أن المصدرَ المنسبك من (ما) والفعلِ في موضع رفع على الابتداء، وخبرُه محذوف. وزعم أبو على أن المصدرَ مفعولٌ به حقيقة، لكن ابن الطراوة يرى أن (ما) زائدة.

والبصريون يقدرون الاستثناءَ المنقطعَ بـ (لكنَّ)[1]، فإذا كان كذلك فهي تقدر ثقيلةً أو خفيفةً، وعلى التثقيل يكون ما بعدها اسمَها وخبرَها، وعلى التخفيف يكون ما بعدها مبتدأ وخبرًا، فإن قال قائلٌ: ما في الدار أحدٌ إلا حمارًا، فإن التقديرَ على لغةِ من يثقل: ولكنَّ فيها حمارًا، وعلى لغة من يخفف: ولكنْ فيها حمارٌ، ولذلك فإنه لا يمكنُ القولُ: استثنيْت الحمارَ منهم.

أما الكوفيُّون فإنهم يرون أن الاستثناءَ المنقطعَ يكونُ على سبيلِ تقديرِ (سوى)، ويكون التقديرُ: . . . . سوى حمارٍ.

يذكر ابنُ الحاجب: «وتأويلُ البصريين أولى؛ لأن المستثنى المنقطعَ يلزم مخالفتُه لما قبله نفيا وإثباتا كما في (لكن)، وفي (سوى) لا يلزم ذلك؛ لأنك تقول: لي عليك ديناران سوى الدينار الفلاني، وذلك إذا كان صفةً، وأيضا معنى (لكن) الاستدراك، والمرادُ بالاستدراكِ فيها رفعُ توهم المخاطب دخولَ ما بعدها في حكم ما قبلها؛ مع أنه ليس بداخلٍ فيه، وهذا هو معنى الاستثناءِ المنقطع بعينه»[2].

---

(١) ينظر: الكتاب ٢-٣١٩ / الأصول ١-٢٩٠.

(٢) الاستراباذى على الكافية ١-٢٢٧.

وحاصلُ ما سبق من توضيحٍ للاستثناءِ المنقطع أنه يمكن لنا أن نتلمسَ ثلاثةَ تراكيبَ:

١ - أن يكون الاستثناءُ منقطعًا مجازيا موجبًا وقد تأخر المستثنى عن المستثنى منه، ويمكن فيه تسلطُ العاملِ على المستثنى، أى: يمكن أن يوضعَ المستثنى موضعَ المستثنى منه، أى: يجوز أن تطلقَ لفظَ المستثنى منه على المستثنى مجازًا، وهذا يجب فيه نصبُ المستثنى، نحو: جاءَ أولادُك إلا أولادَ أخيك. فأولاد أخيك مستثنى بإلا، وهو غير داخل فى المستثنى منه، لكنه يمكن أن يوضعَ مكان المستثنى، ففيه إمكانيةُ تسلطِ العامل عليه، فوجب نصبُه، وتلحظ أن الاستثناءَ موجبٌ.

أما قول الأخطل:

وبالصَّريمةِ منهم منزلٌ خَلَقٌ عافٍ تغيَّرَ إلاَّ النُّؤْىُ والوتدُ(١)

حيث رفع (النؤى والوتد) وهما مستثنيان بـ (إلا) من الضميرِ المستترِ الفاعلِ فى (تغير) على سبيل الإبدال، والاستثناءُ منقطعٌ موجبٌ، لكنه يوجه على حمل (تغير) على معنى (لم يبق على حاله)، ففيه النفى، فجاز الرفعُ على البدليةِ على مذهب بنى تميم، كما يذكر فى التركيب الآتى .

٢ - أن يكونَ الاستثناءُ منقطعًا مجازيًا منفيًا وقد تأخر فيه المستثنى، ويمكن أن يسلطَ العاملُ فيه على المستثنى، نحو قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]. حيث يمكن أن يوضعَ المستثنى موضعَ المستثنى منه، فيجوز أن ينطلقَ لفظُ المستثنى منه على المستثنى مجازًا.

---

(١) ديوانه ١٦٨ / شرح التصريح ١-٣٤٩ / الارتشاف ٢-٣١٣/ شرح أبيات المغنى ٥-١٢٦/ الأشمونى ٢-١٤٤.

(بالصريمة) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر مقدم. (منهم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل نصب حال من الصريمة. (منزل) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (خلق) صفة لمنزل مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة. (عاف) صفة ثانية لمنزل مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة المقدرة. (تغير) فعل ماض مبنى على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية فى محل رفع، صفة ثالثة لمنزل فى محل رفع. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (النؤى) بدل من فاعل تغير مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (والوتد) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. الوتد: معطوف على النؤى مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

وللعرب في التركيبين السابقين مذهبان:

الحجازيون يوجبون نصبَ المستثنى، أما بنو تميم فإنهم يرجحون النصبَ، ويجيزونَ الإتباعَ، يذكر سيبويه: ﴿ وأما بنو تميم فيرفعون هذا كلَّه فيجعلون اتباعَ الظنِّ علمَهم﴾[1]. ومنه قول جران العود:

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ[2]

حيث رفع (اليعافيرُ) على البدليةِ من اسمِ (ليس) (أنيس)، وذلك على مذهب بني تميم، لكن الحجازيين يوجبون النصبَ، على أنه استثناءٌ منقطعٌ.

ومنه قول ضرار بن الأزْور:

عشيَّةَ لا تُغني الرماحُ مكانها ولا النبلُ إلا المشرفيُّ المصمِّم[3]

---

(١) الكتاب ٢-٣٢٣.

(٢) معاني القرآن للفراء ١-٤٧٩/ المقتضب ٢-٣١٩، ٣٤٧، ٤-٤١٤/ ابن يعيش ٢-٨٠، ١١٧/ ٧-٢١/ شرح ابن الناظم ٢٩٧ / شذور الذهب ٢٦٥/ شرح التصريح ١-٣٥٣/ الأشموني ٢-/١٤٧. اليعافير: جمع يعفور، وهو ولد البقرة الوحشية، العيس: جمع عيساء، وهي الإبل البيض يخالطها شيء من الشقرة.

(وبلدة) الواو: واو رب حرف جر شبيه بالزائد مبني، لا محل له من الإعراب. بلدة: مبتدأ مرفوع. وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (ليس) فعل ماض ناقص ناسخ مبني على الفتح. (بها) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة في محل نصب، خبر ليس مقدم. (أنيس) اسم ليس مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وجملة ليس ومعموليها في محل رفع، خبر المبتدإ. (إلا) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (اليعافير) بدل من أنيس مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (وإلا) الواو: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. إلا: حرف استثناء مبني زائد للتأكيد. (العيس) معطوف على اليعافير مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

(٣) شرح الناظم ٢٩٧/ الخزانة ٢- ٥ مكانها: أي: مكان الحرب المشرفي: السيوف تنسب إلى قرى مشارف المصمم: الماضي.

(عشية) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو متعلق بما قبله. (لا) حرف نفي مبني، لا محل له من الإعراب. (تغني) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة. (الرماح) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة. والجملة الفعلية في محل جر بالإضافة. (مكانها) منصوب على الظرفية، أو على نزع الخافض، وهو متعلق بتغني، وضمير الغائبة مبني في محل جر بالإضافة. (ولا النبل) الواو: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. لا: حرف نفي زائد لتأكيد النفي. النبل: معطوف على الرماح مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إلا) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (المشرفي) بدل من الرماح مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (المصمم) صفة للمشرفي مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة.

(إلا المشرفي) استثناء منقطع في كلام منفي، ورفع على الإبدالِ من المستثنى منه (الرماح والنبل) على لغةِ بني تميم، وإن كان واجبَ النصبِ عند أهلِ الحجاز.

وكذلك قولُ الفرزدق:

وبنتَ كرامٍ قد نكحْنا ولم يكُنْ لنا خاطبٌ إلا السنانُ وعاملُه[1]

(إلا السنان) استثناءٌ منقطعٌ وما قبله منفي، وقد رفع على البدلية من المستثنى منه (خاطب) على مذهب بني تميم.

ومنه ما ذكره سيبويه من القول: مَا لَهُ عَلَيْهِ سُلْطَانٌ إلا التكلفَ.

وفي قولِ النابغة:

وقفْتُ فيها أُصَيْلانًا أسائلُها عَيَّتْ جوابًا وما بالرَّبعِ من أحَدِ
إلا أواريَّ لأيًا ما أبينُها والنُّؤْيُ كالحوضِ بالمظلومةِ الجلَدِ[2]

---

(١) شرح الناظم ٢٩٧/ الأشموني ٢-١٤٧/ ديوانه ٧٣٧. السنان: سنان الرمح، عامله: ما يلي السنان.
(بنت) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وناصبه محذوف يفسره الظاهر، وقد يكون الظاهر، ويكون مفعولا به مقدما. وهو مضاف، و(كرام) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (قد) حرف تحقيق مبني، لا محل له من الإعراب. (نكحنا) فعل ماض مبني على السكون، وضمير المتكلمين مبني في محل رفع، فاعل. والجملة مفسرة للجملة المحذوفة، لا محل لها من الإعراب. (ولم) الواو: واو الابتداء أو واو الحال حرف مبني، لا محل لها من الإعراب. لم: حرف نفي وجزم وقلب مبني لا محل له من الإعراب. (يكن) فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون. (لنا) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة في محل نصب، خبر كان مقدم. (خاطب) اسم كان مؤخر، مرفوع وعلامة رفعه الضمة. والجملة في محل نصب على الحال. (إلا) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (السنان) بدل من خاطب مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (وعامله) الواو: حرف عطف، مبني لا محل له من الإعراب. عامل: معطوف على السنان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائب مبني في محل جر بالإضافة.

(٢) (وقفت) فعل ماض مبني على السكون، وضمير المتكلم مبني في محل رفع، فاعل. (فيها) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالوقف. (أصيلانا) منصوب على الظرفية، متعلق بالوقوف. (أسائلها) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا، وضمير الغائبة مبني في محل نصب، مفعول به، والجملة في محل نصب على الحالية من ضمير المتكلم الفاعل. (عيت) فعل ماض مبني على الفتح، والتاء للتأنيث حرف مبني، لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير =

(وما بالرَّبع من أحدٍ إلا أوارىَّ) استثناءٌ منقطعٌ؛ لأن (الأوارى) وهو جمع آرى وهو المعْلَف ليست من جنس (أحد)، وهو كلامٌ منفى تام، يمكن أن يتسلَّط فيه العاملُ على المستثنى، فتعرب (أوارى) على وجهين:

أولهما: النصبُ على الاستثناءِ من (أحد).

ثانيهما: الرفع على البدلية من موضع (أحد) وهو الرفع، وإن كان الاستثناءُ منقطعًا فإن الأوارىَّ تتصل بالأحدين، حيث ينتفع بها دوابُّهم، وفى (أوارى) روايتا الرفعِ والنصبِ.

٣- أن يكونَ الاستثناءُ منقطعًا لا يمكن تسلطُ العاملِ فيه على المستثنى، وذلك بأنه لا يمكن وضعُ المستثنى موضعَ المستثنى منه، حتى لا يفسد المعنى، أى: لا يمكن أن ينطلقَ لفظُ المستثنى منه على المستثنى، لا حقيقةً ولا مجازًا. ويستشهد لذلك بقولهم: ما نفع خالدٌ إلا ما ضرَّ، إذْ لا يقال: نفع الضرُّ، (ما) مصدريةٌ فى موضع نصبٍ على الاستثناء، وفى مثل هذا التركيبِ يجب أن ينصبَ المستثنى مطلقًا.

ومنه قولُه تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣]. أي: إلا المرحوم، فلا يصح أن يوضعَ المستثنى موضعَ المستثنى منه، وهنا يجب نصبُ الاسمِ الموصولِ المستثنى (مَنْ)، وفى هذا الموضع آراءٌ أخرى تذكر فيما بعد.

= مستتر تقديره: هى. (جوابا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (وما) الواو: للابتداء أو للحال. ما: حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب. (بالربع) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر مقدم. (من أحد) من: حرف جر زائد مبنى، لا محل له من الإعراب. أحد: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، والجملة الاسمية فى محل نصب، حال، أو معطوفة على سابقتها. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (أوارى) مستثنى من أحد منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، أو بدل من موضع أحد مرفوع. (لأيا) مصدر واقع موقع الحال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (ما) حرف زائد مبنى، لا محل له من الإعراب. (أبينها) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا، وضمير الغائبة مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجملة فى محل نصب أو رفع لأنها صفة لأوارى. (والنؤى) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. (النؤى) معطوف على أوارى مرفوع أو منصوب. (كالحوض) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل نصب، حال من النؤى. (بالمظلومة) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل نصب حال من الحوض. (الجلد) صفة للمظلومة مجرورة، وعلامة جرها الكسرة.

- في قوله تعالى: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَن يَصَّدَّقُوا﴾ [النساء: ٩٢][1]. ﴿إِلَّا أَن يَصَّدَّقُوا﴾ استثناءٌ منقطعٌ، فالمصدرُ المؤولُ المستثنى في محلٌ نصبٍ على الاستثناء.

- قولُه تعالى: ﴿فَأُولَٰئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿٩٧﴾ إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ﴾ [النساء: ٩٧، ٩٨][2]. فيه(إلا المستضعفين) استثناءٌ منقطعٌ، حيثُ المتوفَّوْن ظالمي أنفسهم من الكفار في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ﴾ هم المستثْنَوْن منهم، فلا يدخل هؤلاء المستثْنَوْن فيهم، فيجب نصبُ المستثنى (المستضعفين).

ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِّنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾

(١) (من) اسم شرط جازم مبنى على السكون فى محل رفع، مبتدأ. (قتل) فعل الشرط ماض مبنى على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. (مؤمنا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (خطأ) إما مصدر واقع موقع الحال، وإما نائب عن المفعول المطلق؛ لأنه صفته، وكلاهما منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.(فتحرير) الفاء: واقعة فى جواب الشرط للربط أو للإلفات والتركيز حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. تحرير: إما خبر لمبتدإ محذوف، والتقدير: فالواجب عليه تحرير، وإما مبتدأ خبره محذوف، وكلاهما مرفوع وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية فى محل جزم جواب الشرط. (رقبة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.(مؤمنة) نعت لرقبة مجرور، وعلامة جره الكسرة.(ودية) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. دية: معطوف على تحرير مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. ويجوز أن تجعلها جملة معطوفة على جملة. (مسلمة) نعت لدية مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إلى أهله) جار ومجرور، ومضاف إلى المجرور. وشبه الجملة متعلقة بالتسليم. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (أن يصدقوا) أن: حرف مصدرى ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. يصدقوا: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع فاعل. والمصدر المؤول فى محل نصب على الاستثناء. أو فى محل رفع، مبتدأ خبره محذوف، والجملة فى محل نصب على الاستثناء. والتقدير: إلا التصدق يعفيه من الدية.

(٢) (أولئك) اسم إشارة مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (مأواهم) مبتدأ ثان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، أو خبر مقدم. وضمير الغائبين مبنى فى محل جر بالإضافة. (جهنم) خبر المبتدإ الثانى مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، أو مبتدأ ثان مؤخر، والجملة الاسمية فى محل رفع، خبر المبتدإ الأول. (وساءت) الواو: حرف استئناف مبنى لا محل له. ساء: فعل ماض مبنى على الفتح، والتاء: للتأنيث. والفاعل ضمير مستتر تقديره: هى. (مصيرا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

[النساء: ٢٢][1]. فـ(ما قـد سلف) مستثنـى منقطعٌ مخرَجٌ مما يفـهم مِـمَّـا قبله، فيكون منصوبًا على الاستثناء. أو مبتدأ خـبره محذوف، والجملة مستثناة في محل نصب، وفيه وجـهٌ آخر يذكر في موضعه.

أما قولُه تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢][2]. فإن فيه (من اتبعك) مستثنًى منقطعٌ، حيث لا يدخل في العباد الذين أضافهم اللهُ - تعـالى - إليه، والتقدير: إن عبـادى ليس لك عليهم سلطان، ولا على غيرهم إلا من اتبعك...

ومن الاستـثناء المنقطعِ أن يقال[3]: له عَلَـيَّ ألفٌ إلا ألفَيْـن. إن لفـلانٍ مالاً إلا أنه شقـيٌّ. ما زادَ إلا ما نقـص. ما نفع إلا مـا ضَـرَّ. جاء الصـالحون إلا الطالحين. ما في الأرضِ أحببتُ منه إلا إياه.

(١) (لا)حرف نهى مبنى، لا محل له من الإعـراب. (تنكحوا) فعل مضارع مجزوم بعـد لا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضميـر مبنى فى محل رفع، فاعل. (ما) اسم موصول مبنى فى محل نصب، مفعول به. (نكح) فـعل ماض مبنى على الفتح. (آباؤكم) فاعل مرفوع، وعلامـة رفعه الضمة. وضمير المخاطبـين مبنى فى محل جر بالإضافة. والجملة صلة الموصول لا مـحل لها من الإعراب. وقد تكون ما مصـدرية، وهى مع الجملة الفعلية مصـدر مؤول فى محل نصب، مفعول به. (من النساء) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقـة بالنكاح. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (ما) اسم موصـول مبنى فى مـحل نصب على الاسـتثناء. وجملة (قـد سلف) صلة الموصول، لا محـل لها من الإعراب.

(٢) (إن) حرف توكـيد ونصب مـبنى، لا محل له من الإعراب. (عـبادى) اسم إن منصـوب وعلامة نصـبه الفتـحة المقدرة ،منع من ظهورها منـاسبة الكسرة لضـمير المتكلم. وضـمير المتكلم مبنى فى مـحل جر بالإضافة. (ليس) فعل مـاض ناقص ناسخ مبنى على الفتح. (لك) جار ومجرور مبنيـان، وشبـه الجملة فى محل نصب، خبر ليس مـقدم. (عليهم) جار ومجرور مبنيان، وشبـه الجملة فى محل نصب، حال من سـلطان. (سـلطان) اسم ليـس مؤخر مرفوع، وعلامة رفـعه الضمة. وجملة ليـس فى محل رفع، خبر إن. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعـراب. (من) اسم موصول مبنى فى محل نصـب على الاستثناء. (اتبعك) فعل ماض مبنى على الفتح. فاعله ضمير مستتر تقديره: هو. وضمير المخاطب مبنى فى محل نصب مفعول به. والجملة الفعليـة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (من) حرف جر مبنى لا مـحل له من الإعراب. (الغاوين) اسم مـجرور بعد من، وعلامـة جره الياء؛ لأنه جمع مـذكر سالم. وشبـه الجملة فى محل نصب، حال من ضـمير الغائب. ويجوز أن تعـرب المستثنى مبتـدأ خبره محذوف. والجملة فى محل نصب على الاستثناء. والتقدير: الذين يتبعونك لك عليهم سلطان.

(٣) شرح ابن الناظم ٢٩٠.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا (١٤٥) إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١٤٥، ١٤٦][1].

من أوجهِ إعرابِ الاسمِ الموصولِ المذكورِ بعد أداة الاستثناء أن يكونَ مبتدأً خبرُه الجملةُ الاسميةُ (فأولئك مع المؤمنين)، وحَسُن دخولُ الفاءِ على الخبر لأن المبتدأ اسمٌ عامٌ، أو فيه معنى الشرط، ويكون استثناءً منقطعًا.

﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلاَّ أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ [الحج: ٤٠]. (إلا أن يقولوا) استثناءٌ منقطع، لا يمكن توجهُ العاملِ فيه إلى ما بعد (إلا)، فوجبَ نصبُ المستثنى، فالمصدرُ المؤولُ (أن يقولوا) في محلِّ نصبٍ على الاستثناءِ.

تأول الاتصال والانقطاع:

إن الاتصالَ والانقطاعَ في الاستثناء إنما هما يدوران مع تأول المعنى السياقى للتركيبِ الاستثنائى؛ لذلك فإنك تجد فى كثير من مواضعِ الاستثناء جوازَ التأول بين الاستثناءِ المنقطعِ والاستثناءِ المتصل. من هذه المواضعِ:

قولُه -تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ (٣٠) إِلاَّ إِبْلِيسَ....﴾ [ص: ٧٣، ٧٤، الحجر: ٣٠، ٣١][2]. حيث ينصب المستثنى (إبليس)؛ لأن الكلامَ تامٌ مثبتٌ متصلٌ، فهو استثناءٌ غيرُ مفرغ. وقد يكون استثناءً منقطعًا، وهو واجبُ النصبِ كذلك، حيث لا يراد أن يكونَ إبليسُ من الملائكةِ.

---

(١) إن حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب، (المنافقين) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الياء، (فى الدرك) شبه جملة فى محل رفع، خبر إن. (من النار) شبه جملة فى محل نصب، حال من الدرك، أو من ضمير أسفل. (لهم) شبه جملة متعلقة بنصير. (نصيرا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (بالله) شبه جملة متعلقة بالاعتصام. (لله) شبه جملة فى محل نصب، حال. (أولئك) اسم إشارة مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (مع) ظرف مكان منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة، (المؤمنين) اسم مجرور بالإضافة، وعلامة جره الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم، وشبه الجملة خبر المبتدأ فى محل رفع، خبر المبتدأ. والجملة الأسمية فى محل رفع خبر المبتدإ (الذين).

(٢) (كلهم) توكيد للملائكة مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبين مبنى فى محل جر بالإضافة. (أجمعون) تأكيد ثانٍ مرفوع وعلامة رفعه الواو. يلحظ أن (كل) التوكيدية يكثر توكيدها بأجمع.

ومثلُ ذلك قـولُه تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إِلاَّ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾ [البقـرة ٣٤]. فاستـثنى (إبليس) من واوِ الجمـاعةِ الفاعلِ فى (سجدوا)، فوجب نصبُه.

ومثلُه قولُه تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إِلاَّ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ.... ﴾ [الكهف ٥٠].

- قوله تعالى: ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ ﴾ [البقرة ٢٤٩]. الاستثناء تامٌّ موجبٌ متصلٌ غيرُ مفرَّغ، فوجب نصبُ المستثنى (قليلاً) على الاستثناء، لكن قراءةَ عبد الله وأُبى ﴿إلا قليلٌ﴾ بالرفع تحتاج إلى تعليلٍ معنوى، وليس ذلك إلا أن الكلامَ وإن كان موجبًا فى اللفظِ فهو منفىٌّ فى المعنى، حيث إنه يقدر: (لم يطيعوه إلا قليلٌ منهم)؛ لذلك كانت قراءةُ الرفعِ؛ على أن مـا بعد (إلا) يجوز فيه أن يكونَ تابعًا للمـستثنى منه لتأوُّل مـعنى النفى. ومنهم من قـدَّر أن الرفعَ فى (قليل) لابتدائيـته، أما خـبرُه فمـحذوفٌ تقـديره: لم يشرب، ويكون التـقديرُ العام: إلا قليلٌ منـهم لمْ يَشْرَبْ، وتكون الجملةُ فى محل نصبٍ على الاسـتثناءِ، ويكون استثناءً منقطعًا.

- قوله تـعالى: ﴿ لا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَن ظُلِمَ ﴾ [النساء: ١٤٨]. (من ظلم) استـثناءٌ من (أحد) الفـاعل المقدر للمـصدرِ (الجهـر)، فيكون استثناءً متـصلا تاما منفيًا، فيعـرب (مَنْ) فى محلٍّ رفعٍ على البدلِ من (أحد)، أو فى محل نصب على الاستثناءِ. ويجوز أن يكونَ الاستثناءُ مفرغًا، فتكون (من) فى محل رفعٍ على الفاعليةِ لـلمصدر (الجهر). وقد يكون استـثـناءً منقطعًا، والتقدير: لكن من ظلم، فينصب (من) وجوبا على الاستثناء.

- قوله تعالى: ﴿ لا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلاَّ مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ﴾ [النساء: ١١٤]. يتوقف نوعُ الاستثناءِ على التوجيهِ المعنوىِّ للنجوى:

إذا أريد بها المصدرُ فإنه يكونُ استثناءً منقطعا، وينصب المستثنى (من).

إذا أريد بالنجوى المتناجـون فإنه يكون متصلا، ويعـرب (من) على الإتباع، أو منصوبا على الاستثناء.

وإذا قدر محذوف قبل (مَنْ)، يكون التقدير: إلا نجوى مَنْ أمر؛ فإنه يكون استثناءً متصلاً.

- قوله تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]. استثناءُ (من شهد) بإلاّ استثناءٌ متصلٌ تامٌّ منفي، فالمقصودُ بمن شهد بالحق الملائكةُ، فيكون (من) في محل رفع على البدلية، أو في محل نصب على الاستثناء. ويجوز أن يستثنى (من شهد) من مفعول محذوف تقديره: ولا يملكون الشفاعة في أحدٍ إلا من شهد...، وعليه فإنه يحتملُ الوجهَيْن الإعرابيَّيْن السابقَيْن. ويجوز فيه الانقطاعُ على أن (إلا) بمعنى (لكن)، والتقدير: لكن من شهد بالحق يشفع فيه هؤلاء....، ويكون (من) واجبَ النصبِ على الاستثناء.

- في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٩٨][1]. الاستثناءُ منقطعٌ، حيث إن المستثنى (قوم) لا يدخل في المستثنى منه (قرية)، فوجب نصبُ قوم. ومنهم من يرى أنه استثناء متصل باعتبار المحذوف، والتقدير: إلا قرية قوم يونس، أو باعتبار المجاز، على تقدير: أن المراد بالقرى أهاليها. والانقطاع يبدو في صحة وضع (لكن) موضع (إلا).

- في قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴿٢١﴾ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾ [الغاشية: ٢١-٢٤][2]. المستثنى (مَنْ)، والمستثنى منه مفعول (فذكر)، ولذلك فإنه استثناءٌ متصلٌ مثبتٌ غيرُ مفرغ، فيجوز إتباع المستثنى للمستثنى منه فينصب على البدلية، ويجوز أن ينصبَ على الاستثناء.

---

(١) (لولا) حرف تحضيض مبنى، لا محل له من الإعراب. (كانت) فعل ماض تام مبنى على الفتح، والتاء للتأنيث. (قرية) فاعل لكان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (آمنت) فعل ماض مبنى على الفتح، والتاء للتأنيث، والجملة فى محل رفع، صفة لقرية. (نفعها إيمانها) جملة معطوفة على سابقتها. (يونس) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوعٌ من الصرف.

(٢) (إنما) ما: كافة لإن عن عملها حرف مبنى لا محل له من الإعراب، فتكون (أنت مذكر) جملة اسمية من مبتدإ وخبر. (عليهم) جارومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بمصيطر. (بمصيطر) الباء حرف جر زائد مبنى، لا محل له من الإعراب. (مصيطر) خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (العذاب) مفعول مطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

وقد يجعل بعضُهم هذا الاستثناءَ منقطعًا، فمَنْ مستثنى من ضمير (عليهم)، فحكمُ ما بعد (إلا) غيرُ حكم ما قبلها فكان منقطعا، فوجب نصبُ الجملةِ المستثناة على الاستثناءِ، وهي: (من تولى فيعذبه)، ويصح تقدير (لكن) موضع (إلا).

- قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦]. استثناءٌ منقطعٌ، مع أن الموتةَ الأولى بعضُ الموتِ، ذلك لأن (الموت) جمعًا لا وجودَ له فيما يعودُ إليه الضميرُ في (فيها)، وهي الجنة، فهو غيرُ موجود، وغيرُ مُذَاق. وقد يكون استثناءً متصلاً فيما إذا جعلنا الذوقَ بمعنى العلمِ، ويكون المعنى: «لا يتعلق علمُهم بشيءٍ من مسمَّى الموتِ لعدمِه فيها؛ لأنها دارُ البقاءِ، إلا الذى سبق علمهم به فى الدنيا»[(١)].

- ومثله قولُه تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا﴾ [مريم: ٦٢].

- ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ﴾ [هود: ٨١][(٢)]. قرئت (امرأتك) بالرفعِ والنصبِ[(٣)]:

---

(١) المساعد: ٢-٥٥٠.

(٢) (أسْرِ) فعل أمر مبنى على حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. (بأهلك) الباء: حرف جر مبنى، لا محل له من الإعراب، أهل: اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة، وضمير للمخاطب مبنى فى محل جر بالإضافة، وشبه الجملة متعلقة بالإسراء، أو فى محل نصب حال من الفاعل المستتر، اى: مصاحبالهم. (بقطع) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل نصب، حال من أهلك، أى: مصاحبين للظلمة. وقد تكون شبه الجملة متعلقة بالإسراء على أن الباء بمعنى (فى).(من الليل) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل جر، صفة لقطع. (ولا) الواو حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب، لا: حرف نهى مبنى لا محل له. (يلتفت) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه السكون. (منكم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل نصب، حال لأحد. (أحد) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (امرأتك) مستثنى منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة، وضمير المخاطب مبنى فى محل جر بالإضافة. وتعرب امرأة مرفوعة على البدلية من أحد. (إنه) إن: حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب، والضمير مبنى فى محل نصب، اسم إن. (مصيبها) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبة مبنى فى محل جر بالإضافة إلى مصيب. (ما) اسم موصول مبنى فى محل رفع، فاعل لاسم الفاعل (مصيب).. (أصابهم) جملة فعلية من فعل ماض وفاعل ضمير مستتر، وضمير الغائبين فى محل نصب مفعول به، والجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب.

(٣) ينظر: الدر المصون: ٤-١١٩ .

يوجه النصبُ على: أن (امرأة) مستثنى من (أهلك)، أو من أحد، أو أنه استثناءٌ منقطعٌ.

أما الرفع فإنه يوجه على: أن (امرأة) بدلٌ من (أحد)، فهو استثناءٌ متصلٌ، أو: مبتدأ خبره محذوف، تقديرُه: إلا امرأتك يجرى لها ما أصابهم، فهو استثناء منقطعٌ.

- قوله تعالى: ﴿ ولا تعضُلُوهُن لتَذْهَبُوا ببعضِ ما آتيتموهُن إلاه أنْ يأتِين بفاحِشَةَ مبيِّنَة ﴾[1]. [النساء: ١٩]. فى الاستثناء (إلا أن يأتين) تقديران:

أولهما: أن يكونَ استثناءً منقطعًا، فيكون في محل نصب.

والآخر: أن يكونَ استثناءً متصلاً من وقتٍ مقدر، أو حالٍ مقدر، أو علة مقدرة، فيكون التقدير: ولا تعضلوهن في وقتٍ من الأوقات، أو فى حال من الأحوال، أو لعلة من العلل، إلا وقت أو حال أو علة إتيانهن بفاحشة، وعليه فإنه يكون فى محلٌ نصب؛ لأنه يكون استثناءً منفيا متصلاً فى حكم التام لكن المستثنى منه ترك، وهو مقدر، فيجب نصبُ المستثنى.

- قوله تعالى: ﴿ ولا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آباؤُكُم مِنَ النِّساءِ إلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ [النساء: ٢٢]. فى هذا الاستثناءِ وجهان، تقديرهما فى إيجاز:

---

(١) (لا) حرف نهي مبنى، لا محل له من الإعراب. (تعضلوهن) فعل مضارع مجزوم بعد لا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، وضمير الغائبات مبنى فى محل نصب، مفعول به. والجملة معطوفة على سابقتها. ويجوز أن تجعل الفعل منصوبا بالعطف على سابقه. (لتذهبوا) اللام: للتعليل حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. تذهبوا: فعل مضارع منصوب بعد لام التعليل، أو بأن المضمرة، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، واللام متعلقة بتعضل. (ببعض) الباء: حرف جر مبنى، لا محل له من الإعراب، بعض: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة، وشبه الجملة متعلقة بالذهاب. (ما) اسم موصول مبنى فى محل جر بالإضافة. (آتيتموهن) فعل ماض مبنى على السكون، وضمير المخاطبين مبنى فى محل رفع، فاعل، وضمير الغائبات مبنى فى محل نصب؛ مفعول به، والجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. أو تكون (ما) نكرة موصوفة بمعنى شيء فى محل جر بالإضافة، وجملة آتيتموهن فى محل جر، نعت لما. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (أن) حرف مصدرى ونصب. (يأتين) فعل مضارع مبنى على السكون لإسناده إلى نون النسوة، فى محل نصب. ونون النسوة ضمير مبنى، فاعل فى محل رفع، والمصدر المؤول فى محل نصب على الاستثناء. ويجوز أن يكون فى محل رفع، مبتدأ حذف خبره. (بفاحشة) شبه جملة متعلقة بالإتيان. (مبينة) صفة لفاحشة مجرور، وعلامة جرها الكسرة.

أنه استثناء منقطع، إذ الماضى لا يجامع المستقبل، فيكون المستثنى فى محلٍّ نصب.

أنه استثناءٌ متصلٌ: إما على حمل النكاح على الوطء، وإما على معنى: ولا تنكحوا مثل نكاح آبائكم فى الجاهلية. وفى كل منهما يكون المستثنى فى محل نصب، وبين المفسرين واللغويين آراء وتحليلات كثيرة فى هذا الموضع.

ولكننى أرى - والله أعلم - من سياق الآيات السابقة واللاحقة بهذه الآية الكريمة أن (ما) مصدريةٌ فى الموضعين، ويكون التقدير: ولا تنكحوا نكاحا كنكاح آبائكم من النساء فى الجاهلية إلا نكاحا قد سلف، أى: هو قائم قبل نزول الآية الكريمة. وعليه فإنه استثناء تام منفى متصل غير مفرغ، وما بعد (إلا) يكون بدلًا، أو مستثنى منصوبًا.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الأُخْتَيْنِ إِلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٣].

- قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢]. يجوزُ أن يكونَ هذا الاستثناءُ على وجهين:

أولهما: أن يكونَ استثناءً متصلاً، حيث إن المرادَ بالعبادِ عاصيهم وطائعهم، وعليه فإن (مَنْ) المستثنى يجوز أن يكونَ فى محل جرٍّ على البدليةِ من ضمير الغائبين فى (عليهم)، أو فى محل نصب على البدلِ اسم إن (عبادى)، وهو عند الكوفيين فى الحالين عطفُ نسق، حيث إنهم يجعلون (إلا) حرف عطف؛ بمثابة (لا) النافية، أو أن يكونَ منصوبًا على الاستثناء.

ثانيهما: أن يكون استثناءً منقطعًا، حيث إن الغاوين لم يندرجوا تحت (عباد) المنسوبة إلى الله تعالى، فالمراد بهم العبادُ الخُلَّص، وعليه فإن (مَنْ) يجبُ فيها النصبُ على الاستثناءِ عند الحجازيين، ويجوز فيها النصبُ على الاستثناء والإعراب على الإتباع عند التميميين.

- قولُه تعالى: ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي﴾ [البقرة: ١٥٠]. الاسم الموصول (الذين) مستثنىً بإلاَّ، والاستثناء فى هذا الموضع يمكن أن يفسر على وجهين:

أولهما: استثناءٌ متصلٌ، حيث استثنى (الذين ظلموا) من المستثنى منه (الناس)، والمقصودُ بهم اليهودُ، وعليه فإن الكلامَ يكون تامًا منفيًا متصلاً غيرَ مفرغٍ، فيكون الاسمُ الموصولُ المستثنى تابعا للناس، أو منصوبًا على الاستثناء.

ثانيهما: استثناء منقطع ؛ علـى أن الحجةَ هي الدليلُ الصحيحُ، فـيكونُ استثناءً منقطعًا حيث إن حجةَ الذين ظلَمُوا شبـهةٌ، فتكون من غير جنس الحجة التى تعنى الدليل الصحيح، وعليه فإن المستـثنى الاسمَ الموصولَ يكون منصوبا على الاستثناء عند الحجازيين، ويجـوز أن يكونَ تابعًا للمستثنى عند التمـيميين؛ لأنه يمكن تسلطُ العاملِ على المستثنى.

- قال تعـالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ۝ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [التين: ٥، ٦][1]. الاستثناءُ (إلا الذين) استـثناءٌ تامٌ مثبتٌ غيـر مفـرغ، .ا. يكـونُ متـصلا، وقد يـكونُ منقطعًا، وفى الحـالين يكون الاسمُ الموصولُ وخبره فى محل نصب.

- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ﴾. [الإسراء: ٦٧] المستثنى (إياه) ضمـيرٌ منفصلٌ مبنى فى محل نصبٍ على الاستـثناء، سواء احتسب الاستثناءُ متصلاً، أم منقطعـا، والتقدير على الاتصال: أنهم كانو يلجأون إلى الله -تعالى- مع آلهتهم، وعلى الانقطاعِ المراد آلهتُهُم دونَ الله تعالى.

- قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّي إِلَّا أَن يُهْدَىٰ﴾ [يونس: ٣٥]. تقدير الكلام: أم من لا يهـدى غيره لكنه يحتـاج إلى أن يهدى، فيكـون استثنـاءً منقطعًا، ويكون المصـدرُ المؤولُ (أن يهدى) فى مـحل نصبٍ على الاستثناء. ويجوز أن تقـدرَ الكلامَ بأن فيهم قابليةَ الهدايةِ فيكون مـتصلاً، فيكون المصدرُ المؤولُ المستـثنى منصوبًا على الاستثناء، أو على نزعِ الخـافض، والتقدير ـ والله أعلم ـ: يهدى غيره بهداية نفسه.

---

(١) (أسفل) حال من ضمـير الغائب المفعول منصوب، وعـلامة نصبه الفتحة، وقـد يكون صفة لظرف مكان محـذوف، والتقدير: مكانا أسـفل. (الذين) اسم موصـول مبنى فى محل رفع، مبـتدأ، خبـره الجملة الاسمية المقرونة بالفاء (فلهم أجر)، وجملة (الذين) وخبره فى محل نصب على الاستثناء. (غير) صفة لأجر مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة. (ممنون) مضاف إليه مجرور.

- فى قوله تـعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (٣) إِلاَّ الَّذِينَ عَاهَدتُّم مِّنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُّوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ﴾ [التوبة: ٣، ٤]. (إلا الذين عاهدتم من المشركين) استثناء فيه ثلاثة أوجه:

- أن يكونَ اسـتثنـاءً منقطعًا، فـيكون الاسمُ الموصـولُ فى محلِّ نصبٍ على الاستثناءِ.

- أو أنه استثناءُ جملةٍ اسميـة، والتقدير: إلا الذين عاهدتم. . . فأتموا، فيكون الاسمُ الموصولُ مبتدأ، خبره الجملةُ الفعليةُ المقرونة بالفاء: (فأتموا).

- قد يحتسب اسـتثناءً متصلاً، ومنهم من يرى ـحينئذٍـ تقديرَ جـملةٍ محذوفةٍ: اقتلوا المشركين المعاهدين إلا الذين عاهدتم. . .

- وقوله تعالى: ﴿وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَن يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا﴾ [الانعام: ٨٠][1]. الاستثناء (إلا أن يشاء) جعلوه على وجهين:

أولهما: استثناء متصل، والمستثنى منه محذوف يقدر بالزمان، أو بالحال.

ثانيهما: استثناء منقطع؛ لأنه إما ليس من الأول السابق عليه، وإما لأنه يقدر بـ (لكن)، أى: لا أخاف شيئًا لكننى أخاف مشيئة الله بضر.

- فى قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ اللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدتُّمْ عِندَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [التوبة: ٧]. الاسـتثناءُ (إلا الذين عاهدتم) فـيه تأويلان:

أولهما: أن يكونَ منقطعًا، والتقدير: لكن الذين عاهدتهم. . .

والآخر: أن يكون مـتصـلا، ـ وحينئـذ ـ يكون الاسمُ الموصول منصـوبًا على الاسـتثـناءِ من المشركـين، أو مجـرورًا على البـدليـة منه، على أن الاسـتـفهـامَ (كيف. . . ؟) يخرج إلى معنى النفى، والتقدير: لا يكون للمشركين. . . .

(١) (ما) اسم موصول مبنى فى محل نصب، مفعول به، صلته جملة (تشركون). (به) شبه جملة متعلقة بالإشراك. (شيئا) إما منصوب على المصدرية، بتقدير الشيئة، وإما منصوب على المفعولية، بتقدير: الأشياء أو الذوات والمعانى.

- قوله تعالى: ﴿قُل لاَّ أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلاَ نَفْعًا إِلاَّ مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [يونس: ٤٩]. في الاستثناءِ وجهان:

أولهما: أنه متصل، والتقدير: إلا ما شاء الله أن أملكه.

والآخر: أنه منقطع، والتقدير: ولكن ما شاء الله منه كائن.

وفي الوجهين: (ما) مستثنى مبنى فى محل نصبٍ، فى تحليلين، وبدلٌ من (ضر ونفع) فى محل نصب.

- قوله تعالى: ﴿وَحَفِظْنَاهَا مِن كُلِّ شَيْطَانٍ رَّجِيمٍ ⑰ إِلاَّ مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ مُّبِينٌ﴾ [الحجر: ١٧، ١٨]. فى إعراب الاسم الموصول (مَنْ) بعد (إلاَّ) أوجهٌ تختلف باختلافِ نوعِ الاستثناءِ:

فقد يكون الاستثناءُ متصلاً، فيكون (من) فى محلٍّ نصبٍ على الاستثناءِ.

وقد يكون الاستثناءُ منقطعًا، فيكون (من) فى محل نصب على الاستثناء، أو فى محل رفع، مبتدأ، خبرُه الجملةُ الفعلية (فأتبعه)، وهو استثناء جملة.

- قولُه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَانٍ إِلاَّ أَن دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي﴾ [إبراهيم: ٢٢]. فى هذا الاستثناءِ وجهان:

أولُهما: أنه استثناءٌ منقطعٌ، حيث دعوةُ الشيطانِ ليست من جنسِ السلطان، فما الدعوةُ إلاَّ عرضٌ دون فَرْض.

والآخر: إذا اعتبرنا أن وسوسةَ الشيطان تسلطٌ، فهى أقوى أثرًا من الدعوة فإنه يكون استثناءً متصلاً. لكن الوجهَ الأولَ أوضحُ وأظهر.

****

أدوات الاستثناء والتركيب

في هذا الجزءِ من الدراسةِ نفصلُ القولَ في أدواتِ الاستثناء من حيث أحكامُها في التركيبِ الاستثنائي، والخصائصُ الاستثنائيةُ لكلٍّ منها، وما قد تخرجُ أيٌّ منها إلى خصائصَ تركيبيةٍ أخرى غير التركيبِ الاستثنائي، مع ربطِ الأحكامِ الإعرابيةِ بغيرِها من خصائصَ تتعلقُ بها.

(إلا):

يلحظ في التركيبِ الاستثنائي بـ (إلا) ما يأتي:

* (إلأ) حرفٌ، ولذلك فإن ما بعدها يخضع لكونها غيرَ مؤثرة إعرابيًا على الوجهِ الأرجح.

* نوع الكلام الذي توجد فيه بين النفيِ والإثباتِ أو الإيجاب.

* ما قبلِ (إلا) ونوعه من حيث التفرغُ وعدمُ التفرغ، والتفرغ هو طلبُ ما قبلَ (إلا) لمرفوع، أو منصوبٍ أو مجرورٍ فلا يجده فيما قبلها، فيتفرغُ لما بعدها. وعدم التفرغ هو عدم طلبِ ما قبل (إلا) لأحد من هذه، حيثُ وجودُه فيما قبلها. ويكون التفرغُ وعدمُ التفرغ بانعدام المستثنى منه ووجوده على الترتيب.

ويسمى الكلامُ المفرغُ، أي: الكلام الذي لا يوجد فيه المستثنى منه كلامًا ناقصًا، والآخر يسمى كلامًا تامًا.

وطبقا لما سبق يكون إعرابُ المستثنى بـ (إلا) حسب الآتي:

أولا: إذا كان الكلامُ تاما مثبتا:

أي: غير مفرغٍ وغيرَ منفي، أي: يوجد به المستثنى منه، ولا يوجد به أداةُ نفيٍ، وكان المستثنى مؤخرًا، فإنَّ ما بعد (إلا) ينصبُ على الاستثناءِ سواء أكان الاستثناءُ متصلاً أم منقطعا.

فمثال المتصل: حضر الطلابُ إلا طالبين، جاء القومُ إلا آلَ يوسفَ. فكلٌّ من: (طالبين وآل) مستثنى منصوبٌ؛ لأن المستثنى منه موجودٌ (الطلاب، والقوم)، ولا توجد أداة نفى، وهو استثناء متصل حيث يدخل ما بعد (إلاَّ) فى معنى ما قبلها، أى: إنَّ المستثنى يصح أن يكونَ جزءًا من المستثنى منه، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، حيث نصب المستثنى (قليلا)؛ لأن الكلام تام موجب وهو استثناء متصل، فهو استثناءٌ غيرُ مفرغٍ مثبتٌ متصلٌ.

فى قولِه تعالى: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِ﴾ [آل عمران: ٩٣][1]. (ما حَرَّم) مستثنى من اسم (كان) الضميرِ المستترِ فيها، أو من الضميرِ المستترِ فى (حِلاًّ)، فالاستثناء تام مثبت غير مفرغ، ومتصل - على الوجه الأرجح - فصحَّ أن يكونَ الاسمُ الموصولُ المستثنى (ما) فى محلِّ نصبٍ على الاستثناء.

فى قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٦٢]. الاستثناء تام موجبٌ متصلٌ غيرُ مفرغ، فيكون ما بعد (إلا) وهو المنصوب (قليلاً) منصوبًا على الاستثناء من (ذرية).

- أما قولُه تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝ نِّصْفَهُ أَوِ انقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾ [المزمل: ٢، ٣]. ففى الموقع الإعرابى لـ (قليلا)، و (نصفه) أوجه، منها:

(١) (كل) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الطعام) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (كان) فعل ماضٍ ناقص ناسخ مبنى على الفتح، واسمه ضميرٌ مستترٌ تقديره: (هو). (حلا) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. وجملة (كان) مع اسمها وخبرها فى محل رفع، خبر المبتدإ (كل). (لبنى) اللام: حرف جر مبنى، لا محل له من الإعراب، بنى: اسم مجرور بعد اللام، وعلامة جره الياء. (إسرائيل) مضافٌ إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (ما) اسم موصول مبنى، فى محل نصب على الاستثناء. (حرم) فعل ماض مبنى على الفتح. (إسرائيل) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة. والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (على نفسه) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بالتحريم.

- أن تكون (قليلا) مستثنى منصوبًا من (الليل)، و (نصف) بدلٌ من قليل، أو من الليل.

- أن تكون (نصف) بدلاً من الليل بدل جزء من كل، و (قليلا) مستثنى من النصف، لكن يعترض على ذلك بأن تأخر المستثنى عن المستثنى منه هو الأصلُ.

- أن يكونَ (نصفه) بدلاً من (قليلاً).

- وأرى أن الآيات أعطت حكمًا عاما فى قوله تعالى: (قم الليلَ إلا قليلاً)، ثم فصلت هذا القليل فيما ذكر بعدها، فكأن يكون نصف الليل، أو تنقص منه قليلا، أو تزيد عليه قليلا، وهذا يتلاءم مع المقدرة البشرية، و(قليلا) مستثنى من الليل، وهو استثناء موجب تام متصل غير مفرغ، فما بعد (إلا) منصوبٌ على الاستثناء. ثم يعربُ نصفه بدلاً من (قليلا) أو عطف بيان له، أو مفعولا به لفعل محذوفٍ تقديره: أعنى، أقصد، قم.

قوله تعالى: ﴿ فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ إِلاَّ مَن شَاءَ اللَّهُ ﴾ [النمل:٨٧]. المستثنى الاسم الموصول (مَنْ) مبنى فى محل نصب؛ لأن الاستثناء موجب تام متصل.

ومثله قولُه تعالى: ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ إِلاَّ مَن شَاءَ اللَّهُ ﴾. [الزمر: ٦٨][1].

---

(١) (نفخ) فعل ماض مبنى على الفتح مبنى للمجهول. (فى الصور) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل رفع، نائب فاعل. (ففزع) الفاء حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. فزع: فعل ماض مبنى على الفتح. (من) اسم موصول مبنى فى محل رفع، فاعل. (فى السموات) جار ومجرور، وشبه الجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، أو متعلقة بمحذوف صلة. (ومن) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب . من اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع. بالعطف على من الأولى. (فى الأرض) فى حرف جر مبنى، لا محل له من الإعراب. الأرض: اسم مجرور، وعلامة جره الكسرة. وشبه الجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب . أو متعلقة بصلة محذوفة . (إلا) حرف استثناء مبنى لا محل له من الإعراب. (من) اسم موصول مبنى فى محل نصب على الاستثناء. (شاء) فعل ماض مبنى على الفتح. (الله) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

- قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿٨٩﴾ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ﴾ [النساء: ٨٩، ٩٠]. استثناء (الذين) من الفاعل (واو الجماعة) فـى (خذوهم، اقتلوهم) استثناءٌ متصلٌ، حيث إن المستثنَين ليسـوا من المسلمين، فيدخلون ضمن من تنطبق عليه واوُ الجماعة، ولذلك استثنوا، فيكون (الذين) اسمًا موصولاً مبنيًا فى محلٍّ نصبٍ على الاستثناء.

- قولُه تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَاهَا مِنَ الْغَابِرِينَ﴾ [النمل: ٥٧]. ما بعد (إلا) امرأته مستثناةٌ من (أهله)، فيكون الاستثناءُ متصلا مثبتا موجبا، ويجب نصبُ المستثنى (امرأة).

قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾. [القصص: ٨٨].

- فى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾. [المائدة: ١]. (إلا ما يتلى عليكم) استثناءٌ متصلٌ مثبتٌ موجبٌ، فوجب أن يكونَ الاسمُ الموصولُ (ما) فى محلِّ نصبٍ على الاستثناء، وللغويين آراء أخرى عديدةٌ فى محل (ما) من الإعراب[1]. أما (غير) فإنه استثناءٌ بعدَ استثناء، والجمهور على أنها حالٌ من الضمير فى (لكم). لكن فيها آراءً أخرى[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾. [سبأ ٢٠]. حيث الاستثناء موجب تام متصل، فنصب المستثنى (فريقًا)، وهو مستثنىً من واو الجماعة الفاعل فى (اتبعوه).

ومثالُ الاستثناء المنقطعِ الموجب: أن تقولَ: جاءَ أولادُك إلا أولادَ أخيك، حيث نصب (أولاد) الثانية على الاستثناءِ، لأن الكلامَ تامٌّ لوجودِ المستثنى منه (أولاد)

---

(١) إما نعت لبهيمة، أو بدل منها، أو عطف نسق عليها على أن (إلا) حرف عطف، أو أن الاستثناءَ منقطع.

(٢) حال من فاعل (أوفوا)، أو حال من الضمير فى (عليكم)، أو حال من الفاعل المحذوف الذى حل محله نائب الفاعل (بهيمة)، أو منصوب على الاستثناءِ المكرر. ينظر: الدر المصون: ٢-٤٧٨.

الأولى، أي: الاستثناء غيرُ مفرغٍ، موجب لعدم وجود نفي، وما بعد (إلا) لا يدخل فيما قبلها معنى، فهو منقطعٌ.

- كما ينصبُ ما بعد (إلا) مطلقًا إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه، ومنه القولُ: ينقص إلا العلمَ كلُّ شيءٍ بالإنفاق. فقد تقدم المستثنى (العلم) على المستثنى منه (كلٌّ)، فوجب نصبُ المستثنى، والكلام تام مثبت متصل، وهو غيرُ مفرغٍ، ومنه أن تقولَ: حضر إلا محمداً وعلياً كلُّ الطلابِ، قرأت إلا الموضوعَ الرابعَ جميعَ الموضوعاتِ.

ثانيا: إذا كان الكلام تامًا منفيًا متصلاً، وقد تقدم المستثنى منه على المستثنى:

فإن ما بعد (إلا) يجوزُ فيه وجهان:

أولهما: الإتباعُ على البدليةِ، أي: يكونُ المستثنى بدلاً من المستثنى منه بدلَ بعضٍ من كلٍّ، وذلك على رأيِ البصريين، أما الكوفيون فإنهم يرَوْنه عطفَ نسقٍ، حيثُ إنهُم يعدون (إلا) حرفَ عطف بمثابة (لا) النافية، فما بعدها مخالفٌ لما قبلها، مثلما تؤديه (لا) من معنى، وهو رأيٌ راجحٌ.

ثانيهما: النصبُ على الاستثناء، وهو رأيٌ مرجوح. مثال ذلك، قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾. [النساء: ٦٦][1]، ففي قولهِ تعالى: (ما فعلوه إلا قليلٌ منهم) قرئ (قليل) بالرفع

(١) (لو) حرف شرط غير جازم مبنى، لا محل له من الإعراب يفيد الامتناع للامتناع. (أنا) أن: حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلمين مبنى فى محل نصب، اسم (أن). (كتبنا) فعل ماض مبنى على السكون، وضمير المتكلمين مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر (أن)، والمصدر المؤول فى محل رفعٍ، فاعل لفعل محذوف تقديره: ثبت.. أو غيره، وقد يعرب مبتدأ فى محل رفع خبره محذوف. (عليهم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالكتابة. (أن) إما مفسرة حرف لا محل له من الإعراب، وإما مصدرية حرف مبنى لا محل له من الإعراب. (اقتلوا) فعل أمر مبنى على حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية فى محل نصب على المفعولية لكتب، أو المصدر المؤول (أن اقتلوا) فى محل نصب، مفعول به لكتب. (أنفسكم) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير المخاطبين مبنى فى محل جر بالإضافة (أو) حرف عطف مبنى لا محل له من الإعراب. (اخرجوا) فعل أمر مبنى على حذف النون،=

والنصب، والرفعُ على أنه بدلٌ من واوِ الجماعةِ فى (فعلوه)، ومحلها الرفع، وهو بدل جزء من كلٍّ، أمـا النصبُ فهـو على الاستثناء، ذلـك لأن الكلام تامٌ بوجود المستثنى منه (واو الجماعة) فهو غيرُ مفرغ؛ منفيٌّ بوجود أداةِ النفى (ما)، وقد تقدم المستثنى منه على المستثنى.

فى قولِ جران العود:

وبـلـدةٍ لـيـس بهـــا أنيـسُ   إلا اليـعـافيـرُ وإلا العـيسُ

(اليعافـير) مرفوعـةٌ لأنها بدلٌ من اسمِ (ليس)، وهو (أنيس)، فجعـل الشاعر (اليعافيرَ) أنيسَ ذلك المكان، فدخَلَتْ تحت قولِه (أنيس)، فصح إبدالُها منها.

- وقد يكون مـعنى النفى متضـمَّنًا من لفظِ الاستفـهام، ففى قـوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْـمَـةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّـالُّونَ﴾ [الحـجر: ٥٦]، رفع (الضـالون) على الإبدال من الفاعلِ الضمير المستتر فى (يقنط)، والنصبُ على الاستثناء عربى جيدٌ. ذلك لأن الاستفـهامَ (من يقنط) يفهم منه معنى النفى، والتـقدير: (ولا يقنط أحدٌ من رحمة. . .)، فهو استفهام بلاغي يخرج إلى معنى النفى.

أما القول: ما أحـدٌ يقول ذلك إلا زيـدٌ، والقول: ما فيهم أحدٌ يقول ذلك إلا زيد، فإنه يجوز فيهما أن يرفع (زيـدٌ) على البدليةِ من الضميرِ فى (يقول).

وكذلك إذا قلت: ما ظننت أحدًا يقول ذلك إلا محـمدٌ، والقول: ما كان أحدٌ يقول ذلك إلا محمدٌ، يجوز فى المستثنى (محمد) أن يرفعَ على البدليةِ من الضمير فى (يقول).

- فى قولِه تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠] الاستثناء تام منفى متـصل غير مفرغ، وهو منفى لأن الاستفهـامَ يتضمن معناه، وهو استفهام بمعنى الإنكار؛ لذا فإن الموقعَ الإعرابىَّ لـ (مَنْ) فيه وجهان:

= وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع فاعل، والجملة الفعلية معطوفة على (اقتلوا). (من دياركم) جار ومجرور ومضاف إلى المجرور مبنى، وشبه الجملة متعلقة بالخروج. (ما) حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب. (فعلوه) فعل الشرط ماض مبنى على الضم، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، مفعول به، وهو عائد على المكتوب، أو القتل، أو الخروج.

أولهما: أنها فى محل رفع على البـدلية من الفاعل الضمير المسـتتر فى (يرغب)، وأذكر بأن الكوفيين يجعلون ذلك من قبيل عطف النسق.

والآخر: أنها فى محلٍّ نصبٍ على الاستثناءِ.

أما الجملةُ الفعلية التى تليها فإن فيها وجهين:

أ - أن تكونَ (من) اسمًا موصولاً فتكون جملةُ (سفه) صلةَ الموصول لا محل لها من الإعراب.

ب - أن تكونَ (مَنْ) نكرةً مـوصوفـةً، فتكون جمـلةُ (سفه) فى مـحل رفع، صفة لهـا إذا احتسبنا (من) فى مـحل رفع على البدلية، وتكون جمـلة (سفه) فى محل نصب، صفة لمن إذا احتسبناها مستثنى.

- قولُه تـعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلاَّ أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦]. فى رفع المستثنى (أنفسـهم) وجهـان، حيث إن الاستـثناء تام منفى متصل غير مفرغ:

أولهما: أنه بدل من اسم (كان) المؤخر (شهداء).

والآخر: أن يكون نعتا لشـهداء، على أن (إلا) بمعنى (غير)، فلما كـانت حرفا انتقلت العلامةُ الإعرابية، وهى علامةُ الرفع، إلى أنفس. ويجوز فى المستثنى ـ هنا ـ النصبُ على الاستثناءِ.

- كمـا ينصب ما بعد (إلا) مـطلقا إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه، ومنه قولُ كعب بن مالك:

النـاسُ ألْـبٌّ علينَا فـيكَ لـيس لنا ... إلاّ الرمـاحَ وأطـرافَ القنا وزر[1]

---

(١) (الناس) مبتدأ مرفوع، وعـلامة رفعه الضمة. (ألب) خبر المبتدإ مرفوع، وعـلامة رفعه الضمة. (علينا) جار ومجرور مـبنيان، وشبه الجملة متعلقة بألب. (فيك) جار ومجـرور مبنيان، وشـبه الجملة متعلقة بألب. (ليـس) فعل ماض ناقص ناسخ مـبنى على الفتح. (لنا) جار ومجرور مبنيـان، وشبه الجملة فى محل نصب، خبر ليس مـقدم. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (الرمـاح) مستثنى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الواو) حرف عطف مـبنى، لا محل له من الإعراب. (أطراف) =

حيث تقدم المستثنى (الرماح) على المستثنى منه (وزر)، فوجب نصبُ المستثنى، وتلحظ أن الكلام تامٌّ منفيٌّ متصل، فهو غيرُ مفرغ. وقول الكميت بن أزد الأسدى:

فمـا لىَ إلا آلَ احـمـدَ شـيـعـةٌ   وما لى إلا مذهبَ الحقِّ مذهبُ[1]

فقد تقـدم المستثنى (آل) على المستـثنى منه (شيعة)، فوجب نـصبُ المستثنى، وتلحظ أن الكلامَ تام منفى متصل، فهو غيرُ مفرغ، ومثله فى الشطرِ الثانى، تقدم المستثنى (مذهب الحق) على المستثنى منه (مذهب) فوجب نصبُه.

ومنه قوله:

ومـا لِىَ إلا اللهُ لا ربَّ غـيـرُهُ   ومـا لى إلا اللهَ غـيرَك ناصـرُ[2]

كل من (لفظ الجلالة الله، وغيـرك) مستثنى مقدم على المسـتثنى منه (ناصر)، فوجب النصبُ فى الاثنين للـتقدم، ولو أنهمـا قد تأخرا عن المسـتثنى منه لوجب النصب فى أحدهمـا، ورجح البدل فى الآخر بالرفع، وجاز فيـه النصبُ كذلك، وتقديرُ الكلامِ: وما لى ناصر إلا اللهَ غيرَك.

فى قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩]. (مـن اغترف) اسم

= معطوف على الرماح منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (القنا) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، منع من ظهورها التعذر. (وزر) اسم ليس مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(١) ينظر: المقتضب ٢-٤٠ / التبصرة والتذكرة ١-٣٧٧/ شرح ابن يعيش ٢-٧٩/ شرح الجمل لابن عصفور ٢-٢٦٥/ تذكرة النحاة ٧٣٥/ شرح الشذور ٢٦٢/ الأشمونى ٢-١٥١/ الخزانة ٤-٣١٤ .

(ما) حـرف نفى مبنى لا محل له من الإعراب، عـامل عمل لـيس. (لى) جار ومـجرور مبنيان، وشـبه الجملـة فى محل نصب، خـبر ما مـقدم. (إلا) حـرف استثـناء مبنى، لا محل لـه من الإعراب. (آل) مستثنى مـنصوب، وعلامة نصبه الفتـحة. (أحمد) مضاف إليـه مجرور، وعلامة جره الفـتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف. (شيعة) اسم ما مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(٢) (الله) الأولى: مبتدأ مـؤخر مرفوع، وعلامة رفعـه الضمة، خبره المقدم شبـه الجملة (لى) فى محل رفع. (لا) نافية للجنس حرف مبنى، لا محل له من الإعـراب. (رب) اسم لا النافية للجنس مبنى على الفتح فى محل نصب. (غيره) خبر لا الـنافية للجنس مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضـمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة. (ناصر) مـبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وخـبره المقدم شبه الجملة (لى) فى محل رفع.

موصول مبنى مستثنى بـ (إلاَّ) من فاعل (شرب) ـ على الأرجح ـ والاستثناءُ تامٌ منفيٌ متصلٌ غيرُ مفرَّغٍ، فجاز فيه الإتباعُ على الإبدال، والنصبُ على الاستثناء.

- في قوله تعالى: ﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى: ٢٣] الاستثناءُ تام منفي متصل غير مفرغ، فالمستثنى (المودة) تنصب على البدليةِ من المفعولِ به الثانى المنصوبِ (أجرا)، أو ينصبُ على الاستثناء[1].

- أما ما يستشهدُ به بعضُ النحاةِ من قولِ الشاعرِ المجهولِ:

تَنُوطُ التَّمِيمَ وتأبَى الغَبُو ... قَ مِنْ سِنَةِ النَّومِ إلاَّ نهارا[2]

على أن (تأبى الغبوق إلا نهاراً) تقديره: لا تغتذى الدهر إلا نهارا، فحذف العامل (لا تغتذى)، وترك المستثنى منه وهو (الدهر)، فحذفَ لذلك عاملُ المتروك. ومنهم من يرى أن التقديرَ: وتأبى الغبوقَ والصبوحَ إلاَّ نهارا، فحذف المعطوف، وأبقى المعطوف عليه.

وأرى أن (تأبى) فيه معنى النفى، والغبوقُ ملائم للنوم، أما النهارُ فهو خارج عن الغبوق والنوم، فاستحق أن يكونَ استثناءً منقطعا على حد الآية الكريمة: ﴿لا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلاَّ الْمَوْتَةَ الأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦]، على معناها الظاهر.

تنبيه:

إذا حذف المستثنى منه ولم يفرغ العاملُ لما بعد إلا فإنه يجبُ أن يقدرَ وجودُه، ويعرب المستثنى على ذلك، لكنه يلزم النصب. ففى القول: ما قام زيدٌ إلا عمْراً، يكون التقدير: ما قام زيدٌ ولا غيرُه إلا عمراً، فاستثنى (عمرو) من (غيره) المحذوف، ويكون (غيره) المستثنى منه، فنُصب عمرٌو لذلك، فإذا ترك المستثنى منه ولم يفرغِ العاملُ لما بعد (إلا) وجب نصبُ المستثنى.

---

(١) قيل: إنه استثناءٌ منقطع إذ ليست المودة من جنس الأجر، وعليه فإن المودةَ تنصبُ على الاستثناء.

(٢) تنوط: تعلق، التميم: ما يعلقه الإنسان من عوذة، وقد تكون خرزة، الغبوق: الشرب عشيا، يصف الشاعر امرأةً بالتنعم حيث تأبى أن تغتبق حتى لا يعوقها عن الاضطجاعِ للراحةِ.

إبدال المستثنى على الموضع:

إذا كان المستثنى منه مجرورًا بـ (مِنْ) أو الباءِ الزائدتين، أو كان اسم (لا) النافية للجنس، وكان الكلامُ تامًا منفيًا غير مفرّغٍ فإن للنحاةِ في إبدالِ المستثنى من المستثنى منه رأيين:

أولهما: وهو الشائعُ، ما يذهب إليه جمهورُ النحاةِ من وجوبِ الإبدالِ على المحلّ أو الموضعِ دون اللفظِ. وتعليلهم لذلك أن البدلَ في نيةِ تكريرِ العاملِ، وتكرير (لا) النافيةِ للجنس أو الباءِ الزائدةِ أو (مِن) الزائدةِ يفسدُ المعنى، أو لا يصح في مثل هذه التراكيب.

أما الآخر: فهو ما يذهب إليه الأخفشُ والكوفيون من الإبدالِ على المحلّ أو الموضعِ أو اللفظِ أيهما سواء.

ومن إبدالِ المستثنى من المستثنى منه في الكلامِ التامِّ المنفيِّ غيرِ المفرغِ على الموضعِ أو المحل أنْ تقولَ: ما فيها من أحدٍ إلا إبراهيم، برفع (إبراهيم) ونصبه، فالرفعُ على البدلية من موضع أو محل (أحد)، حيث إنه مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامةُ رفعه الضمةُ المقدرةُ، منع من ظهورِها اشتغال المحل بحركة حرفِ الجرِّ الزائد، فهو بدل على المحل أو على الموضع. أما النصبُ فعلى الاستثناء. ولا يجوزَ الإبدالُ من لفظ (أحد) بمفرده؛ لأن الإبدالَ في نيةِ تكريرِ العاملِ، فكأنك قدرت توكيدَ (إبراهيم) العلم الموجب بـ (من)، و (من) هذه لا يؤكد بها إلا المنفي من النكرات، فالإبدالُ على المحلِّ في مثل هذا يكون واجبًا؛ إلا إذا قصدت بأن كلَّ من هو موجودٌ مسمّى بإبراهيمَ.

- القول: ما جاءني من أحدٍ إلا زيدٌ، يحمل (زيد) على البدلِ من الموضع أو المحل لا من اللفظ، حيث لا يصح تقدير (مِنْ) بعد (إلا)، حيث لا تزاد إلا في سياقِ النفيِ، ولذلك فإنه يجوز في (زيد) النصبُ على الاستثناءِ، والرفعُ على البدل من موضعِ (أحد).

- أما في القول: ما رأيت من أحدٍ إلا زيدًا. فإنك تنصب زيدًا على وجهين: على الاستثناء، أو على البدلية من موضع أحدٍ، وهو النصبُ على المفعوليةِ. ولا يصح الحملُ على اللفظ.

- فإذا قلت: لا أحد فيها إلا عمرو، فإن في (عمرو) وجهين: النصب على الاستثناء، والرفع على البدليةِ من موضعِ (لا) مع اسمها، ولا يجوز البدلُ على لفظ اسم (لا)؛ لأن البدلَ في نيةِ تكرير العاملِ، وهذا يستوجب تقدير (لا) بعد (إلا)، وهو غيرُ مستقيم، كما أن (لا) لا تنصبُ معرفةً، والمبررُ الأخيرُ غيرُ معتدٍّ به.

- القول: ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يعبأ به. يرفع (شيء) على البدليةِ من موضع (شيء) الأولى عند بني تميم، حيث لا يعملون (ما)، فيكون موضع (بشيء) أنه رفع على الخبرية للمبتدإ (أنت). وينصب (شيء) على البدلية من موضع (شيء) عند الحجازيين، حيث يعملون (ما).

- أما القول: ليس زيدٌ بشيء إلا شيئًا لا يعبأُ به، فإن (شيئا) الثانيةَ تنصبُ على البدليةِ من موضعِ (بشيء) وهو النصبُ، حيث إنها خبر (ليس). من ذلك قول طرفة:

أبَنِي لُبَيْنَى لستمُ بيدٍ لأَ يدًا ليست لها عَضُدُ

حيث نصبت (يدا) على البدليةِ من موضعِ خبرِ (ليس) وهو (بيد).

- القول: لا أحدَ فيها إلا عمرو. يرفع (عمرو) على البدليةِ من موضعِ (لا) مع اسمِها، وهو الرفعُ؛ لأن موضعَهما معًا الابتدائيةُ.

ومنه أن تقول: لا إلهَ إلا اللهُ، برفع لفظِ الجلالةِ على البدليةِ من (لا إله)، وموضعُ (لا) النافيةِ للجنس مع اسمِها هو الرفعُ، وهو بدلُ بعضٍ من كلٍ[1].

(١) فيه أوجهٌ إعرابيةٌ أخرى، هي:
- ان يكون (إلا) بمعنى (غير) وإلا مع لفظ الجلالة صفة لإله، والتقدير: لا إله غيرَ الله في الوجود.
- ان يكون لفظ الجلالة خبر لا النافية للجنس.
- ان يكون (لا إله) في موضع الخبر المقدم و (إلا الله) في موضع المبتدإ المؤخر، والتقدير: الله إله.
- ان يكونَ نائبَ فاعلٍ سادًّا مسَدَّ الخبر، فيكون (إله) بمعنى مألوه، فهو اسم مفعولٍ يعمل عمل الفعل المبنى للمجهول.
- ان تكون لفظ الجلالة بدلاً من اسم (لا) على المحل، ومحله الرفع؛ إذ هو بمثابة المبتدإ.
- ان يكون بدلاً من الضمير المستكن في خبر (لا) المحذوف، وتقديره: موجود، أو: في الوجود، أو: لنا.

ثالثا: إذا كان الكلامُ ناقصا منفيا:

أى: لا يوجد المستثنى منه، ويوجد به أداةُ نفى، أو ما فيه معنى النفى، فيكون ـ حينئذ ـ مفرغًا، حيث يحتاج ما قبلَ (إلاَّ) إلَى ما بعدها من مرفوعٍ أو منصوبٍ أو مجرور، فيعرب ما بعد (إلا) حسب موقعِه في الكلام. أى: إن الاسمَ فى الاستثناء المفرغ يكون على حسبِ ما يقتضيه العاملُ قبل (إلا) من مرفوع أو منصوبٍ أو مجرورٍ.

ويفرغُ العاملُ لما بعد (إلا) بعد نفيٍ صريحٍ أو مؤولٍ، أى: نفى بلاغى، أو نهيٍ، ولا يأتى فى كلامٍ موجبٍ، نحو:

ما أجاب إلا طالبان. (طالبان فاعل مرفوع، وعلامةُ رفعه الألفُ لأنه مثنى).

فالاستثناءُ مفرغ، لا يوجد المستثنى منه، وبه أداة نفى، فتفرغ ما قبل (إلا) وهو الفعل (أجاب) لما بعدها من مرفوع له، وهو المستثنى (طالبان)، فرفع على الفاعلية.

ما فهمنا إلا درسيْن. (درسين مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياءُ لأنه مثنى).

ما يقدَّرُ إلا المحترمُون. (المحترمون نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم).

ما أعجبْنا إلا بمشهدين اثنين. (مشهدين) اسم مجرور بعد الباء، وعلامة جره الياء لأنه مثنى).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلاَّ وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾ [القمر: ٥٠]. حيث (واحدةٌ) خبرُ المبتدإِ (أمر) مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الضمة، وذلك لأن الاستثناءَ ناقصٌ منفىٌ، فهو مفرغ.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الأنعام: ٤٨، والكهف: ٥٦]. فتعرب (مبشرين) حالاً منصوبةً.

وفي قوله تـعالى: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلاَّ أَن قَالُوا ائْتُوا بِآبَائِنَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الجاثية: ٢٥]. يكون المصدر المؤول المستثنى (أن قالوا) فى محل رفع، اسم (كان) مؤخر، وخبرها المقدم (حجة).

وقول ذى الرمة:

كَأَنَّـهَا جَـمَـلٌ دُهْـمٌ وما بَقِيَـتْ   إلا النَّحِيـزَةُ والألواحُ والعُصُبُ[1]

وفيـه يكون ما بعد (إلا) فـاعلا مرفـوعا لبقى، لأن الكلامَ ناقصٌ منفى، فـهو استثناء مفرغ، والفعلُ قبل (إلا) يطلب مرفوعا بعد (إلا).

ومثلُه قولُه:

طوى النحزُ والإجـرازُ ما فى غُرُوضِها   فمـا بقِيَـتْ إلا الضلـوعُ الجراشعُ[2]

حـيث يطلب الفـعلُ (بقى) المرفـوعَ (الضلوع) الواقعَ بعـد (إلا)؛ لأن الكلامَ ناقصٌ منفى، فهو استثناءٌ مفرغٌ.

---

(١) شرح ألفية ابن معطى للموصلى ١-٥٩٨. الدهم: الذكر الضخم من الإبل. النحيزة: الطبيعة.
(كأنها) حرف تشـبـيه مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير الغائبـة مبنى فى محل نصب، اسم كأن. (جمل) خبر كأن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (دهـم) صفة لجمل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (وما) الواو: للابتداء أو واو الحال حرف مبنى، لا محل له من الإعـراب، ما: حرف نفى مبنى. (بقيت) فعل ماض مبنى على الفـتح، والتاء للتأنيث حرف مـبنى لا محل له. (إلا) حرف استثـناء مبنى لا محل له. (النحيزة) فاعل بقى مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (والألواح والعصب) عاطفان ومعطوفان على النحيزة مرفوعان.

(٢) النحز: مرض تُسـعلُ الإبل، الأجراز: الهزال، والأرض التى لا تنبت، الغـروض: جمع الغرض، وهو مكان السرج وما يشـد به، ويروى (يرى النخز...) وكذلك: الصدور الجراشع.
ينظر: المحتسـب ٢-٢٠٧/ شرح ابن يعيش ٢-٨٧/ شرح ألفية ابن معطى ١-٥٩٩.
(طوى) فعل مـاض مبنى على الفتح المقدر. (النحـز) فاعل مرفوع، وعـلامة رفعه الضـمة. (والإجراز) حرف عطف، ومعطوف على النحـز مرفوع، وعلامة رفـعه الضمة. (ما) اسم موصـول مبنى فى محل نصب، مفعول به. (فى غروضها) جار ومجرور ومـضاف إليه وشبه الجملة صـلة للموصول، لا محل لها من الإعراب، أو متعلقة بمحذوف صلة. (الفاء) تعقيبية لا محل لها من الإعراب. (ما) حرف نفى مبنى لا محل له من الإعـراب. (بقيت) فعل مـاض مبنى على الفتح، والتـاء: للتأنيث حرف مـبنى لا محل له. (إلا) حـرف استـثناء مبنـى، لا محل له من الإعـراب. (الضلوع) فـاعل مرفـوع، وعلامـة رفعـه الضمة. (الجراشع) صفة للضلوع مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة.

ومن هذا القبيلِ قولُه تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُوا ائْتِنَا بِعَذَابِ اللَّهِ﴾ [العنكبوت: ٢٩]. فـ (جواب) خبرُ كان مقدم منصوب، والمصدر المؤول المذكور بعد (إلا) فى محل رفع،اسم (كان) مؤخر.

- وقوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُوا أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ﴾ [النمل: ٥٦].ما بعد (إلا) مصدر مؤول فى محل رفع، اسم (كان) مؤخر.

- وقوله تعالى: ﴿وَلا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]. شبه الجملة (بالتى هى أحسن) المذكورة بعد (إلا) متعلقة بالمجادلة.

- وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلاَّ أَن قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا﴾ [آل عمران: ١٤٧]. المصدرُ المؤول (أن قالوا) المذكورُ بعد أداة الاستثناء فى محل رفع اسم (كان)، وهو مذكور قبل (إلا)، ذلك لأن الاستثناءَ ناقصٌ منفى، وهو مفرغ، فما قبل (إلا) طالبٌ لما بعدها.

- وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]. حيث نصب ما بعد (إلا) وهو (مكاء) على أنه خبر (كان) المذكورة قبل (إلا)، لأن الاستثناءَ ناقصٌ منفىٌ، وهو مفرغٌ.

- وفى قولِه تعالى: ﴿وَلا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلاَّ بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: ٤٣]. تعلقت شبهُ الجملة (بأهله) المذكورةُ بعد (إلا) بالفعلِ المضارعِ المنفى (لا يحيق)، لأن الاستثناءَ مفرغ.

- وفى قوله تعالى: ﴿فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلاَّ سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [المائدة: ١١٠]. (إنْ) حرف نفى، فالاستثناء ناقصٌ منفى، أى: مفرغٌ، فتعرب (سحر) خبرًا لاسم الإشارةِ (هذا)، وهو مبتدأ.

- ومثلُه قولُه تعالى: ﴿يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلاَّ أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥][1].

---

(١) (الذين) اسم موصول مبنى فى محل رفع، فاعل. (كفروا) جملة الصلة، لا محل لها من الإعراب. =

- وقـولُه تعـالى: ﴿وَقَـالُوا إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَـاتُنَا الدُّنْيَـا وَمَـا نَحْنُ بِمَبْعُـوثِينَ﴾ [الأنعام: ٢٩][١].

- وقولُه تعالى: ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ الآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ٣٢][٢].

- أما قولُه تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾[٣] [المائدة: ١١٧]، فإن المستثنى الاسمَ الموصولَ (ما) في محل نصبٍ، مقول القولِ؛ لأن الاستثناءَ مفرغٌ.

- وكذلك قولُه تعالى: ﴿وَإِن يُهْلِكُونَ إِلاَّ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأنعام: ٢٦]. (أنفسهم) مفعول به ليهلك منصوب.

= (الأولين) مضاف إليـه أساطير مجرور، وعلامـة جره الياء؛ لأنه جمع مذكـر سالم. جملة (إن هذا إلا أساطير) فى محل نصب، مقول القول.

(١) (قالوا) فعل ماض مـبنى على الضم، وواو الجماعة ضمير مـبنى فى محل رفع، فاعل. (إن) حرف نفى مبنى لا محل له. (هى) ضـمير مبنى فى محل رفع، مـبتدأ. (إلا) حرف استـثناء مبنى لا محل له من الإعراب. (حياتنا) خبر المبـتدأ هى مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضـمـير المتكلمين مبنى فى محل جر بالإضافة. (الدنيا) صفة لحياة مرفوعة، وعلامـة رفعها الضـمة المقدرة، منع من ظهورها التعذر، والجملة الاسميـة فى محل نصب، مقول القـول. (وما) الواو: حرف عطف مبنى لا محـل له. ما: حرف نفى مبنى لا محل له. (نحن) ضمـير مبنى فى محل رفع، مبتدأ (على مذهـب التـميميين)، أو اسم ما على مذهـب الحـجازيين. (بمبـعوثين) البـاء: حرف جـر زائد لتأكـيد النفى مـبنى لا محل لـه من الإعراب. (مبعوثين) خـبر المبتدأ مرفوع مقدرا (تميـمى)، أو خبر ما منصوب مقدرا (حـجازى)، والجملة فى محل نصب بالعطف على مقول القول.

(٢) (الحياة) مبـتدأ مرفوع خبره (لعب). (ولـلدار) الواو: استئنافية حرف مـبنى لا محل له. اللام: للابتداء والتأكـيد حرف مـبنى لا محل له. الدار: مبـتدأ مرفـوع، وعلامة رفـعه الضمـة. (الآخرة) نعت للدار مرفوع، وعلامة رفـعه الضـمة. (خير) خبر المبـتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمـة. (للذين) جار ومجرور مبنيـان، وشبه الجملة مـتعلقة بخيـر. (يتقون) فـعل مضارع مرفـوع، وعلامة رفعـه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب.

(٣) (أن) حرف مصـدرى، والمصدر المؤول فى محل جر، بدل من هاء الغـائب فى به، أو عطف بيان له، أو فى محـل نصب على موضع الهـاء، وقد تكون فى مـحل نصب، بدل من (ما)، أو مـفعول به لـفعل محذوف تقـديره: أعنى، وقد يكون فى موضع رفع، خبر لمبـتدأ محذوف، وقد تكون (أن) تفـسيرية لا محل لها من الإعـراب. (ربى) رب: نعت للفظ الجلالة منصوب مقـدرا، أو بدلا منه، أو بيانا، ويجوز أن يقطع عنه، فيعرب خبرا لمبتدأ محذوف، أو مفعولا به لفعل محذوف.

ولكن ما بعد (إلا) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَن قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣](١). وهو المصدر المؤول: (أن قالوا) في محل نصب، خبر كان؛ لأن الاستثناءَ مفرغ.

- أما قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ آيَةٍ مِّنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلاَّ كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾. [الأنعام: ٤](٢). ففيه الجملةُ الفعليةُ المحولةُ (كانوا عنها معرضين) في محل نصب على الحاليةِ من ضمير الغائبين المفعول به في (تأتيهم)، ويجوز أن يكون صاحبُها (آية)، وقد تخصصت بالصفةِ من شبه الجملة (من آيات).

- وفي قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلا كَاشِفَ لَهُ إِلاَّ هُوَ﴾ [الأنعام: ١٧](٣). ضميرُ الغائبِ المنفصلُ (هو) العائدُ على الله - تعالى - يعرب على أنه بدلٌ من موضعِ (لا) مع اسمِها (كاشف)، وموضعُهما مجتمعين هو الرفعُ.

---

(١) (الله) لفظ الجلالة مجرور بحرف القسم. (ربنا) بالجر نعت أو بدل أو عطف بيان مجرور. وقرئ بالفتح ويوجه على أنه: منادى، أو مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعني، أو أمدح وأعظم. وتكون جملة معترضة بين القسم وجوابه، وذلك على الفتح. (ما) حرف نفي مبني. (كنا) فعل ماض ناقص ناسخ مبني على السكون، وضمير المتكلمين مبني في محل رفع، اسم كان. (مشركين) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم، والجملة في محل نصب، مقول القول.

(٢) (ما) حرف نفي مبني لا محل له من الإعراب. (تأتيهم) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وضمير الغائبين مبني في محل نصب مفعول به. (من) حرف جر زائد يفيد الاستغراق مبني، لا محل له من الإعراب. (آية) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (من) حرف جر مبني لا محل له من الإعراب. (آيات) اسم مجرور بعد من، وعلامة جره الكسرة، وشبه الجملة في محل جر، نعت لآية على اللفظ، أو في محل رفع على المحل. (ربهم) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائبين مبني في محل جر بالإضافة إلى رب. (إلا) حرف استثناء مبني لا محل له من الإعراب. (كانوا) فعل ماض ناقص ناسخ مبني على الضم، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، اسم كان. (عنها) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالإعراض. (معرضين) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم، والجملة في محل نصب، حال.

(٣) (إن) حرف شرط مبني لا محل له من الإعراب. (يمسسك) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وضمير المخاطب مبني في محل نصب، مفعول به. (الله) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (بضر) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالمس. (فلا) الفاء: رابطة جواب الشرط بشرطه، وهو حرف مبني لا محل له. لا: حرف ناف للجنس مبني، لا محل له من الإعراب. (كاشف) اسم لا النافية =

- ومنه باستخدام النهى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]، فالحق مفعول به للقول منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحةُ، حيث الكلام ناقص منفى باستخدام النهى، فهو استثناءٌ مفرغٌ.

- قوله تعالى: ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [آل عمران: ١٢٦]. الاستثناءُ ناقصٌ منفى، فهو مفرغٌ، فما بعد (إلا) يعربُ حسبَ موقعِه فى الكلام، وهو شبهُ جملةٍ فى محلٍّ رفع، خبر المبتدإِ (النصر).

- قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُّؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٧][(١)]. فيه (بإذن الله) شبهُ جملةٍ واقعة بعد (إلا)،وهى فى محلٍّ نصبٍ على الحاليةِ، فالاستثناء مفرغ.

- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢][(٢)]. الاستثناء ناقص منفى فهو مفرغ، ولذلك فإن

= للجنس مبنى على الفتح فى محل نصب. (له) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر لا النافية للجنس، أو متعلقة بخبر لا المحذوف. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (هو) ضمير مبنى فى محل رفع، بدل من موضع (لا) مع اسمها وهو الرفع، أو من الضمير المستتر فى خبر (لا).

(١) (ما) حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب. (كان) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على الفتح. (لنفس) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل نصب، خبر (كان) مقدم. (أن تموت) أن: حرف مصدرى ونصب. تموت: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هى، والمصدر المؤول فى محل رفع، اسم كان مؤخر. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (بإذن) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل نصب على الحال. (الله) لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (كتابا) مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: كتب، منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مؤكد للجملة السابقة، ويجوز أن ينصبَ على الإغراءِ. (مؤجلا) صفة لكتاب منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة.

(٢) (يا أيها) يا: حرف نداء مبنى، لا محل له من الإعراب، أى: منادى مبنى على الضم فى محل نصب. (ها) حرف وصلة بين المنادى وصفته، لا محل له من الإعراب. (الذين) اسم موصول مبنى فى محل رفع، نعت لأى. (آمنوا) فعل ماض مبنى على الضم، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (اتقوا) فعل أمر مبنى على حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى، لا محل له من الإعراب. والجملة الفعلية جواب النداء لا محل لها من الإعراب. =

الجملةَ المستثناةَ (وأنتم مسلمـون) في محلٍّ نصبٍ، حال من الفاعلِ المحذوفِ (واو الجماعة) في (تموتن).

- قوله تـعالى: ﴿وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلاَّ غُرُورًا﴾ [الإسراء: ٦٤، والنساء: ١٢٠]. المستثنى (غرورا) فيه أوجهٌ حسب موقعه؛ لأن الاستثناء مفرغٌ:

أن يحتسبَ مفعولاً لأجله منصوبًا، والتقدير: لأجلِ الغرور.

أن يكونَ منصوبًا على النيـابةِ عن المفعولِ المطلق، حيث إنه صفـة لمفعول مطلقٍ محذوف، والتقدير: وعدًا غرورا، أي: وعدا ذا غرور.

منصوب على المفعولية، أي: يعدهم الغرور.

منصوب على الحال، والتقدير: غارًا بهم، أو مغـرًّرا بهم، أو مغرورين به.

وإما أن يكونَ منصوبًا على المصدريةِ من غيرِ لفظِ الفعل، فوعدُ الشيطان إنما هُوَ غرورٌ.

- في قوله تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلاَّ لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨]. الجملةُ الاسميةُ المذكـورةُ بعد (إلا) (لديه رقيب) في محل نصب علـى الحالية للـفاعلِ الضمير المستتر في (يلفظ).

- وفي قوله تعالى: ﴿مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلاَّ جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ﴾ [الذاريات: ٤٢]. الجـملة الفعـلية (جـعلتـه) في محل نصب، نـعت ثان على المحل لشيء، والتقدير: تذر شيئا مجعولا، أو في محل نصبٍ على الحاليةِ.

---

* (الله)لفظ الجلالة مفعـول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحـة. (حق) نائب عن المفعول المطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (تقاته) مضاف إليه مـجرور، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائب مبني في محل جر بالإضافة. (ولا تموتن) الواو: حرف عطف مبني لا محل له من الإعراب. لا: حرف نهي مبني، لا محل له من الإعراب. تموتن: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة المحذوفة لالتقاء الســاكنين (واو الجماعة ونون التوكـيد الأولى وهي ساكنة) في محل رفع فاعل، والنون للتـوكيد حرف مـبني، لا محل له من الإعـراب. (إلا) حرف استـثناء مبني، لا محـل له من الإعراب. (وأنتم) الواو: واو الابتداء أو الحال. أنتم: ضـمير مبني في محل رفع، مبتدأ. (مـسلمون) خبر المبـتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم. والجملة الاسمية في محل نصب، حال من فاعل تموتن.

- قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الحجر: ١١]. الاستثناءُ مفرغٌ، تسلط فيه ما قبل (إلا) على ما بعدها، وجملة (كانوا به يستهزئون) المستثناةُ بـ (إلا) فيها وجهان:

أولهما: أن تكونَ في محلٍّ نصب، حال من ضمير الغائبين المفعول به في (يأتيهم).

والآخر: أن تكونَ صفةً لرسول، وحينئذ يجوز أن تكونَ في محل جر على اللفظِ، وأن تكونَ في محل رفعٍ على المحلِّ.

- في قوله تعالى: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلاَّ مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ﴾ [فصلت: ٤٣]. الاستثناء مفرَّغٌ، حيث يحتاج ما قبل (إلا) لما بعدها، فيكون الاسم الموصول (ما) في محل رفع، نائب فاعل لـ (يقال).

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا يُلَقَّاهَا إِلاَّ الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلَقَّاهَا إِلاَّ ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [فصلت: ٣٥]، ففيه الاستثناءُ مفرغٌ، فيكون الاسْم الموصوُل (الذين) في محل رفع، نائب فاعل، وكذلك (ذو) في محل رفع، نائب فاعل.

قوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّونَ إِلاَّ أَنفُسَهُمْ﴾ [النساء: ١١٣]. هذا استثناء مفرغ، فـ (انفسهم) تعرب مفعولاً به منصوبا.

- قوله تعالى: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلاَّ إِنَاثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلاَّ شَيْطَانًا مَّرِيدًا﴾ [النساء: ١١٨]. الاستثناء في الموضعين مفرغٌ، و (إناثا)، و (شيطانا) ينصبان على المفعولية.

- قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لاَّ أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥][1]. الاستثناء مفرغٌ، فيكون ما بعد (إلا) حسب الموقع الإعرابي في الجملة، فينصب (الحق) على المفعوليةِ.

---

(١) (حقيق) خبر المبتدإ مرفوع وعلامة رفعه الضمة. (على) حرف جر مبنى. (الا اقول) أن: حرف مصدرى ونصب. لا: حرف نفي مبني، لا محل له من الإعراب. أقول: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا، والمصدر المؤول في محل جر بعلى، وشبه الجملة متعلقة =

- قوله تعالى: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَا إِلاَّ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: ٥١]. (ما) اسم موصول مبنى فى محل رفع فاعل (يصيب)؛ لأن الاستثناءَ مفرغ.

- وفى قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلاَّ إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ﴾ [التوبة: ٥٢]. تعرب (إحدى) مفعولاً به منصوبًا للتربص، فالاستثناءُ مفرغٌ.

- قولُه تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلاَّ خَلا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤][1]. الجملةُ الفعليةُ المذكورةُ بعد أداةِ الاستثناء (إلا)، وهى (خلا فيها نذير)، فى محل رفع خبر المبتدإ (أمة)، حيث (من) زائدة للاستغراق، والاستثناء مفرغٌ.

- قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ [النساء: ١٥٩]. الجملة القسمية المستثناة (ليؤمنن) فى محل رفع، خبر لمبتدإ محذوف، والتقدير: وما أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به... فالاستثناء مفرغٌ. ومنهم من يرى أن الجملةَ القسمية هى الصفةُ للمبتدإ المحذوفِ فى محل رفع، أما خبرُه فهو شبهُ الجملةِ (من أهل).

مثل ما سبق قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّا إِلاَّ لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الصافات: ١٦٤]. وكذلك قولُه تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا﴾. [مريم: ٧١].

- فى قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [المائدة: ٧٣]. المستثنى (إلهٌ) مرفوعٌ، والكلامُ تامٌّ منفى غير مفرغ، فيكون المستثنى بدلاً من المستثنى منه، لكن المستثنى منه مسبوقٌ بـ (من) الزائدة، فيكون الإتباعُ على المحل، وهو الرفعُ؛ لأنه

= بحقيق. (على الله) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالقول. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (الحق) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(١) (إن) حرف نفى مبنى لا محل له من الإعراب. (من) حرف جر زائد للاستغراق مبنى لا محل له من الإعراب. (أمة) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل . بحركة حرف الجر الزائد، وجاز الابتداء بالنكرة فى هذا الموضع لأنها نكرة مسبوقة بنفى. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (خلا) فعل ماض مبنى على الفتح المقدر. (فيها) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بخلا. (نذير) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الفعلية في محل رفع، خبر المبتدإ.

مبتدأ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الضمةُ المقدرةُ منع من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزائد، وخبر المبتدإ محذوف تقديره: في الوجود، أو: موجود، ولا يجوز أن يكونَ الإبدالُ على اللفظ، ويجوز أن ينصبَ (إله) على الاستثناء. ويجوز أن يرفعَ المستثنى على الخبريةِ، والتقدير: ما إلهٌ إلا إلهٌ واحدٌ، على أن الاستثناءَ مُفَرَّغٌ.

- وفي قولِه تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤][1]. يرفع ما بعد (إلا) (رسول) على الخبريةِ؛ لأن الاستثناءَ مفرغٌ، فهو ناقصٌ منفي.

- وقد يكون النفيُ غرضًا بلاغيًا، كأن تقول: هل قلتُ إلا الحقَّ؟، فالاستفهام لا يراد به حقيقةُ معناه، وإنما يراد به النفيُ، والتقدير: ما قلت إلا الحقَّ، و (الحق) مفعول به منصوب للقول، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ.

- ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]. (القوم) نائبُ فاعلٍ ليهلك مرفوع، وعلامة رفعه الضمة؛ لأن الاستثناءَ مفرغٌ.

كما قد يكون النهيُ غرضا بلاغيا، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلاَّ مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ١٦][2]. أي: ولا

---

(١) جملة: «قد خلت من قبله الرسل» في محل رفع صفة لـ (رسول).

(٢) (من) اسم شرط جازم مبني في محل رفع، مبتدأ. (يولهم) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، وضمير الغائبين مبني في محل نصب، مفعول به أول. (يومئذ) يوم: ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، و (إذ) ظرف زمان مبني في محل جر بالإضافة، وتنوينه عوض من الجملة المحذوفة المضافة إليه. (دبره) مفعول به ثان ليولي، منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وضمير الغائب مبني في محل جر بالإضافة. (إلا) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (متحرفا) حال من فاعل يولي منصوبة، وعلامة نصبها فتحة. (لقتال) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالتحرف. (أو) حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. (متحيزا) معطوف على متحرف منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (إلى فئة) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالتحيز. (فقد) الفاء حرف رابط جواب الشرط بشرطه مبني لا محل له من الإعراب. قد: حرف تحقيق مبني، لا محل له من الإعراب. (باء) فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، وجملة جواب الشرط في محل جزم. (بغضب) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال. (من الله) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل جر، صفة لغضب.

تولُّوا الدبر إلا متحرفين لقتال، أو متحيزين إلى فئة، فوقع الاستثناء المفرغ مع الشرط الذى خرج إلى معنى النهى.

وكذلك قولُه تعالى: ﴿وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥]. أى: لا يغفرها أحد إلا الله تعالى، فخرج الاستفهام إلى معنى النفى.

- قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّا إِلاَّ أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلُ﴾ [المائدة: ٥٩][١]. هذا استثناء مفرَّغ، والاستفهامُ فيه يخرج إلى معنى النفيِ، فهو ناقص منفيٌّ، والمصدرُ المؤولُ (أن آمنا) المستثنى بإلا يكون فى محلٍّ نصب مفعولٍ به لـ (تنقم).

- قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلاَّ خَطَئًا﴾ [النساء: ٩٢][٢]. فى نصب المستثنى (خطأ) أوجهٌ:

أنه استثناءٌ منقطعٌ، حيث يرادُ بالنفيِ معناه، ولذا وجب نصب (خطأ).

قد يحتسب استثناءٌ مفرغًا، فيكون نصب (خطأ) إما على المفعوليةِ لأجله، أو على الحاليةِ، أو على النعتِ لمصدر محذوف.

---

(١) (قل) فعل أمر مبنى على السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. (يا أهل) يا: حرف نداء مبنى لا محل له من الإعراب. أهل: منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الكتاب) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وجملة النداء مع جوابها مقول القول فى محل نصب. (هل) حرف استفهام مبنى، لا محل له من الإعراب. (تنقمون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل. (منا) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بينقم. (إلا) حرف استثناء مبنى لا محل له من الإعراب. (أن آمنا) أن: حرف مصدرى ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. آمنا: فعل ماض مبنى على السكون، وضمير المتكلمين مبنى فى محل رفع، فاعل، والمصدر المؤول فى محل نصب، مفعول به. (بالله) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالإيمان. (وما) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. ما: اسم موصول مبنى فى محل جر بالعطف على لفظ الجلالة. (أنزل) فعل ماض مبنى على الفتح، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (وما) الواو: حرف عطف، ما: اسم موصول فى محل جر بالعطف على لفظ الجلالة. (أنزل) جملة فعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (من قبل) حرف جر مبنى، لا محل له من الإعراب. قبل: اسم مبنى على الضم؛ لأنه مقطوع عن الإضافة لفظا لا معنى فى محل جر، وشبه الجملة متعلقة بالإنزال.

(٢) المصدر المؤول (أن يقتل) فى محل رفع، اسم كان مؤخر، وخبرها شبه الجملة (لمؤمن) فى محل نصب.

قد تكون (إلا) بمعنى (ولا)، ويكون التقدير: وما كان لمؤمنٍ أن يقتلَ مؤمنا لا عمدًا ولا خطأ.

- في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَا إِلاَّ خَائِفِينَ﴾ [البقرة: ١١٤][1]. الاستثناءُ مفرغ، فيكون إعرابُ (خائفين) منصوبًا على الحاليةِ من (واو الجماعة) الفاعل في (يدخلوها)، وعلامةُ نصبه الياءُ لأنه جمعُ مذكرٍ سالم.

- في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلائِكَةُ﴾ [الأنعام: ١٥٨]. (أن تأتيهم الملائكة) مصدرٌ مؤول في محل نصبٍ، مفعول به؛ لأن الاستثناءَ مفرغ، وتلحظ أن الاستفهامَ يفيد الإنكار، ففيه معنى النفي.

- في قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَن نُّرْسِلَ بِالآيَاتِ إِلاَّ أَن كَذَّبَ بِهَا الأَوَّلُونَ﴾ [الإسراء: ٥٩]. الاستثناء مفرغٌ، وقد تسلط العاملُ (منع) على المصدرِ المؤولِ بعد (إلا)، فهو فاعل (منع) في محلٍّ رفع.

- ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلاَّ أَن قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَّسُولاً﴾ [الإسراء: ٩٤]. (أن قالوا) مصدر مؤول في محل رفع، فاعل.

- ﴿وَمَا نُرْسِلُ بِالآيَاتِ إِلاَّ تَخْوِيفًا﴾ [الإسراء: ٥٩]. الاستثناء مفرغ، فتعرب (تخويفا) مفعولاً لأجله منصوبًا، وعلامةُ نصبه الفتحة. وقد يعرب حالاً منصوبة، حيث وقع المصدر موقعَ الحالِ، إما من الفاعل (نحن) في نرسل، والتقدير: مخوفين، وإما من المفعول به (بالآيات)، والتقدير: مخوِّفًا بها.

- ﴿فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلاَّ طُغْيَانًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٦٠]. (طغيانا) مفعول به ثان منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة، ومثله: ﴿وَلا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلاَّ خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢].

---

(١) (أولئك) اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدإ. (ما) حرف نفي مبني لا محل له من الإعراب. (كان) فعل ماض ناقص ناسخ مبني على الفتح. (لهم) جار ومجرور مبنيان. وشبه الجملة خبر كان مقدم في كل نصب، (أن يدخلوها) حرف مصدري مبني، وفعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبني فاعل في محل رفع. وضمير الغائبة مبني مفعول به في محل نصب. والمصدر المؤول في محل رفع اسم كان مؤخر. (إلا) حرف استثناء يفيد الحصر والقصر؛ مبني لا محل له من الإعراب. (خائفين) حال منصوبة، وعلامة نصبها الياء، لأنها جمع مذكر سالم، وصاحبها واو الجماعة.

- ﴿هَلْ كُنتُ إِلاَّ بَشَراً رَّسُولاً﴾ [الإسراء: ٩٣]. (بشرا) خبر كان منصوب وعلامةُ نصبه الفتحة؛ لأن الاستثناء َمتفرغ.

- في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]. (ولها كتاب) جملةٌ اسميةٌ وقعَتْ بعد (إلا) في استثناءِ مفرغٍ منفي، فيكون إعرابها:

في محل نصب، حال من (قرية)، والواوُ للحال، وقد جاز مجيءُ الحال من النكرة هنا لأنها مخصصة بحرف الاستغراق (مِنْ)، ومسبوقةٌ بالنفي.

ويجوز أن تجعلَها في محل جر، صفة لقرية على اللفظ، أو في محل نصب، صفة لها على المحل، وتكون الواوُ داخلةً على الصفةِ لتأكيدِ لصوقِ الصفةِ بالموصوفِ.

- في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]. (لها منذرون) جملةٌ اسميةٌ بعد أداة الاستثناء (إلا)، والاستثناءُ مفرغ، فيكون موقعُ الجملة المستثناة في محل جر، صفة لقريةٍ على اللفظ، أو في محل نصب، صفة لها علَى المحل. ويجوز أن تجعَلها في محل نصب حالا؛ لأنَّ النكرةَ قد خُصِّصتَ بـ (من)، ومسبوقة بالنفي. ومن الأفضل أن تجعل الجملةَ المسبوقةَ بالواو حالاً، والمجردةَ منها نعتًا.

- ومثل ذلك قولُه تعالى: ﴿وَمَا نُرِيهِم مِّنْ آيَةٍ إِلاَّ هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾ [الزخرف: ٤٨].

- ﴿وَخَشَعَتِ الأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلا تَسْمَعُ إِلاَّ هَمْساً﴾ [طه: ١٠٨). الاستثناء مفرغ، فيعرب المستثنى (همسا) مفعولاً به.

- ﴿الزَّانِي لا يَنكِحُ إِلاَّ زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لا يَنكِحُهَا إِلاَّ زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور: ٣]. الاستثناءُ مفرغٌ في الموضعَيْنِ، ولذلك فإن ما بعد (إلا) يعرب حسب موقعه، فـ (زانية) مفعول به منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة، و (زان) فاعل مرفوعٌ، وعلامة رفعه الضمةُ المقدرةُ.

- ﴿إنْ حِسَابُهُمْ إلاَّ عَلَىٰ رَبِّي لَوْ تَشْعُرُونَ﴾ [الشعراء: ١١٣].

- ﴿إنْ هَذَا إلاَّ خُلُقُ الأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٧].

- ﴿إن تُسْمِعُ إلاَّ مَن يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُم مُّسْلِمُونَ﴾ [النمل: ٨١].

- ﴿إن يُرِيدُونَ إلاَّ فِرَارًا﴾ [الأحزاب: ١٣].

- في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إلاَّ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠]. (إلا أن تكونا ملكين) استثناءٌ مفرغ، فيعربُ ما بعدَ (إلا) مفعولاً لأجلِه. بتقدير: إلا كراهةَ أنْ تكونا، أو بتقدير: إلاَّ ألاَّ تكونَا. . . .

- في قولِه تعالى: ﴿لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إلاَّ وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. (إلا وسعها) استثناء مفرغ، و (وسع) مفعول به ثان منصوب.

- ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ إذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إن لَّبِثْتُمْ إلاَّ يَوْمًا﴾ [طه: ١٠٤]. الاستثناءُ مفرغ، ويكون (يوما) منصوبًا على الظرفية. والعاملُ فيه (لبث)، و (إن) نافية.

- قولُه تعالى: ﴿هَلْ تُجْزَوْنَ إلاَّ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٩٠]. الاستثناءُ منفي ناقص، فهو مفرغ، والاستفهامُ فيه في معنى النفي، ولذا فإن (ما) فيها وجهان إعرابيان تبعا للتقدير الموقعي:

إما أن يكونَ منصوبًا على نزعِ الخافض، أو على التوسع، والتقدير: تجزون بما كنتم.

وإما أن يكون مفعولاً به ثانيا.

- ومثلُه قوله تعالى: ﴿فَلا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إلاَّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [القصص: ٨٤].

- قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إلاَّ وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾ [القصص: ٥٩].

الاستثناءُ مفرغ، فتكون الجملةُ (وأهلها ظالمون) فى محلٍّ نصب على الحالية من (القرى).

- ﴿وَلا يُلَقَّاهَا إِلاَّ الصَّابِرُونَ﴾ [القصص: ٨٠]. (الصابرون) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواوُ؛ لأنه جمعُ مذكر سالم؛ لأن الاستثناء مَفرغ.

- فى قوله تعالى: ﴿فَأَبَى الظَّالِمُونَ إِلاَّ كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٩٩]. (أبى) أى: لم يوافق، ففيه نفى، فيكون الاستثناءُ مفرغا، ويعرب ما بعد (إلا) مفعولا به منصوبا. ومنه: ﴿فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلاَّ كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٨٩].

- ومن الاستثناء المفرغِ قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلاَّ قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ كَافِرُونَ﴾ [سبأ: ٣٤]. فالجملةُ المذكورةُ بعد (إلا): (قال مترفوها) فى محل نصب، حال من قرية، وصح ذلك لأنها فى سياقِ النفى.

تكــرار إلا:

إذا تكرَّرَت (إلاَّ) فى التركيبِ فإنها تقع فى ثلاثة معان طبقا للتركيب الذى تكرر فيه، ذلك على النحو الآتى:

أولها: تكون مؤكدةً:

تكون (إلا) مؤكدةً للمذكورةِ قبلَها مع عطفِ البيانِ وعطفِ النسقِ والبدلِ، وهذه يكون عملُها مُلغًى، وما بعدها يكون تابعًا لما ذكرَ بعد (إلا) التى تسبقها تبعيةَ عطفِ بيانٍ أو بدلٍ أو عطفِ نسقٍ، مثال ذلك: حضرَ الجميعُ إلينا إلا أخاكَ إلا أبَا علىٍّ. (أخاك) مستثنى منصوبٌ وعلامةُ نصبه الفتحةُ، لأن الكلامَ تامٌّ مثبتٌ فهو غيرُ مفرَّغٍ. و (أبٌ) تابع للمستثنى؛ لأنه إما بدلٌ أو عطفُ بيانٍ له.

ومثال لعطفِ النسقِ أن تقولَ: فهم جميعُ الطلبة إلا طالبًا وإلا طالبةً. (طالبا) مستثنى منصوبٌ وعلامةُ نصبه الفتحةُ، أما (طالبة) فمعطوف على (طالب) منصوبٌ وعلامةُ نصبه الفتحة، و (إلا) حرفٌ زائد لتأكيدِ الاستثناء لا محلَّ له من الإعراب.

ومن ذلك قولُ أبي ذؤيب:

هَــــلِ الدَّهْـرُ إلاَّ ليْلَـةٌ ونهارُهـــا   وإلا طلوعُ الشمسِ ثُـمَّ غـيارها[١]

(ليلة) خبرُ المبتدإ (الدهر) مرفوعٌ، وعـلامةُ رفعه الضمةُ، (طلوع) معطوفٌ على (ليلة) مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الضمةُ.

ومن ذلك أن تقولَ: ما فهمنا إلا درسًا إلا بابَ الاستثناء، (باب) بدلُ كلٍّ من كل من (درسا)، أو عطف بيان له. ما قرأتُ إلا الشعرَ العباسيَّ إلا شعرَ أبي تمام، ما أعجبني إلا مـحمودٌ إلا اجتهادُه. ما رأيت إلا رجـلاً إلا رأسَه. واجتمع العطفُ والبدلُ في قولِ الشاعرِ:

مَـا لَكَ من شيـــخكَ إلا عـملُهُ   إلا رســـيمُـــه وإلا رمَـلُـه[٢]

(عمل) مبتدأ مؤخـر مرفوع، وعلامةُ رفعه الضمة، وخبُره شبهُ الجملة المقدمة (لك)، أما (رسـيم) فهـو بدلُ بعض من كل من (عمل) مـرفوع، وعـلامةُ رفـعه الضمـة. و (رمل) معطوف على (رسـيم) مرفـوع، وعلامةُ رفـعه الضـمة. و(إلا) الأخيرتان زائدتان لتأكيد الاستثناء الأول.

فإذا قلت: ما جاءني إلا زيدٌ إلا أبو مـحمد، فأبو محمد مـرفوعٌ على البدلية من زيد، أو عطف بيان له. وزيد فاعل مرفوع. فزيدٌ هو أبو محمد.

ثانيها: تكون استثنائية مرتبطةً بسابقتها:

تكون (إلا) المكررة مؤديةً معنى الاستثناء في غير بابي العطف والبدل، أي: أنه إذا كان ما بعد (إلا) التي كررت لا يصلحُ أن يكونَ عطفَ بيانٍ أو عطفَ نسقٍ أو

---

(١) شرح ابن يعيش: ٢-٢١/ شرح ابن الناظم ٣٠٠/ الأشموني ٢-١٥١.

(هل) حرف استفهام مبني، لا محل له من الإعراب. (الدهر) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إلا) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (ليلة) خبر المبتدإ مـرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (وإلا) الواو: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. إلا: حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب، وهو لتأكيد الاستثناء. (طلوع) معطوف على ليلة مرفوع، وعلامة رفعه الضـمة. (غيارها) معطوف على طلوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبة مبني في محل جر بالإضافة.

(٢) الكتاب ١-٣٧٤/ شرح ابن الناظم ٣٠١/ شرح التصريح ١-٣٥٦/ شرح الأشموني٢-١٥١/ الهمع ٣-٢٦٦/ الدرر: ٣-١٦٧.

الشيخ هنا الجمل، الرسيم والرمل ضربان من السير، وفي رواية: مالك من شنجك...

بدلاً فإنه يكون مستثنًى استثناءً حقيقيا، ويكون المستثنى بالمكررة مرتبطًا معنويا بالمستثنى بإلا التي تسبقها، وحينئذ تطبق قواعدُ الاستثناء المذكورةُ سابقًا على واحد فقط من المستثنيات، أما ما عداه فإنه يجبُ نصبُه، ذلك على النحو الآتي:

أولا: إن كان الاستثناءُ مفرغًا، أي: أن الكلامَ ناقصٌ منفيٌّ، فإنك تشغلُ العاملَ المفرغ بواحدٍ من المستثنياتِ المتعددة، وتنصبُ سائرَها، فتقول:

ما حضرَ إلا أحمدُ إلا سميرًا إلا محمدًا، برفعِ (احمد) ، أو (سمير) ، أو محمد، ونصب الآخرين .

ما عاقبنَا إلا عليًا إلا إسماعيلَ إلا محمودًا. بنصب واحدٍ من المستثنياتِ الثلاثةِ على المفعوليةِ للفعلِ (عاقب) ، ونصبِ الآخرَيْن على الاستثناء.

ما كوفِئَ إلاَّ محمودٌ إلا عليًا إلا سميرًا. برفع (محمود) أو أحدِ المستثنياتِ

على النيابةِ عن الفاعلِ، ونصبِ الآخرِيْن على الاستثناء. ذلك لأن ما بعد المستثنى الأولِ كأنه بعد إيجاب أو إثبات، فالنفي ينتقض بأداةِ الاستثناءِ الأولى، ومن هنا وجب نصب المستثنيات الأخرى.

ثانيا: إذا كان الاستثناءُ تامًا موجبًا، أي: غيرَ مفرغٍ وليس به أداةُ نفيٍ ؛ فإنك تنصبُ كلَّ المستثنياتِ على الاستثناءِ، فتقول: حضر الجميعُ إلا محمودًا إلا هشامًا إلا ثابتًا. بنصب كل من « محمود وهشام وثابت» على الاستثناء، ويفهم من المعنى أن جميعَ هؤلاء مستثنَوْن، وكلهم لم يأتُوا، على اعتبار أن حكمَ جميعِ ما بعد (إلا) مستثنًى من حكمِ المستثنى منه.

ثالثا: إن كان الاستثناءُ تامًا منفيا، أي: غيرَ مفرغ، وبه أداةُ نفي، فإنك تطبق قاعدةَ الاستثناء الخاصةَ بهذا النوعِ من الكلام على واحدٍ من المستثنيات، وتوجبُ النصبَ في سائرِها، أي: أنه يجوزُ أن يعربَ واحدٌ من المستثنيات على الإتباعِ من المستثنى منه بدلَ بعضٍ من كلٍّ، ويجب نصبُ ما سواه، فتقولُ: ما حضر الأقاربُ إلا أبوك إلا أخَاك إلا عمَّك. برفع (أب) على الإبدالِ من المستثنى منه (الأقاربُ)، وهو فاعل مرفوع، ونصب كل من (أخ) و (عم) على الاستثناء،

وعلامةُ نصب الأولِ الألفُ لأنه من الأسماءِ الستة، وعلامة نصبِ الثانى الفتحة. كما يجوز نصبُ الجميع على الاستثناء. ويجوز الوجهان فى أى واحدٍ من المستثنَيَيْن الآخرين، فلهذه الجملةِ ستةُ أوجه للنطق: الوجهان السابقان، ثم برفع (أخ) أو نصبه مع نصب الآخرَيْن، أو برفع (عم) أو نصبه مع نصبِ الآخرَيْن.

ومثل ذلك: ما أقبلَ أحدٌ إلا أبَاكَ إلا أخَاك إلا عمُّك. برفع (عم) على البدلية من (أحد)، أو نصبه على الاستثناء، أو اتباع الوجهين فى كل واحد من المستَثْنَيَيْن الآخريْنِ.

ملحوظة:

قد يفهم أن الاستثناءَ المكررَ إنما هو استثناءٌ من المستثنى السابقِ عليه، ويكون هذا واضحًا فى الأعدادِ، كأن تقولَ:

عندى عشرة إلا أربعةً إلا ثلاثةً. فتقرُّ له بتسعةٍ، حيث استثنيت الأربعةَ من العشرةِ، فالإقرارُ بعد الاستثناءِ الأولِ يكون بستةٍ، ثم تقر بثلاثة أخرى استثنيت حكمها من حكم ما سبقها من مستثنى، وهو المخالفةُ فى الإقرار، فيكون حكمها بالإقرار، فتضاف إلى الستةِ التى أقررت بها، فيصير مجموع ما أقرَّ به تسعةً.

أما فى القولِ: عندى عشرةٌ إلا خمسةً سوى ستةٍ، فهذا لا يجوز لدى النحاة؛ لأن المستثنى الثانى أكبرُ من المستثنى الأول، لكنه ذكر عن الفراء جوازُه على أن يكونَ تقديرُ المعنى: له عندى عشرةٌ إلا خمسةً سوى ستة كانت له عندى، وبذلك يكون مقرًا له بأحدَ عشرَ. فالاستثناء من الموجب سالبٌ، والاستثناءُ من السالبِ موجبٌ.

هذا يقتضى القولَ بأن يُجعلَ كلُّ وِترٍ داخلا، وكلُّ شفعٍ خارجا، وما اجتمع فهو الحاصل[1]. فإذا قلت: له مائة إلا عشرةً إلا ثلاثةً إلا اثنين إلا واحداً، كان كلٌّ من: (عشرة واثنين) خارجًا من العدد، وكلٌّ من: (ثلاثة وواحد) داخلاً فى العدد، فيكونُ الحاصلُ اثنين وتسعين. وما كان من ذلك فهو مذهب أهل البصرة والكسائى، وذهب بعضهُم إلى جوازه.

---

(١) المساعد ١-٥٧٦.

لكن بعضَهم قد جوَّز أن يعودَ كل المستثنيات من الاسم الأول، فلو أنك استثنيت كلَّ عددٍ من سابِقه بادئًا من العددِ الأخير فإنك تصل إلى النتيجة التى يتوصل منها عن طريق إدخالِ الوتر، وإخراجِ الشفع. لذلك فإننى أرى أن أيًا من الطريقتَيْن فهو جائزٌ.

يختلف النحاة فيما بينهم اختلافًا بيِّنًا فيما إذا كان العددُ المستثنى فى الوتر أو الشفع بعد العدد المستثنى الأول أكبرَ من سابقه:

فمن مجوِّزٍ لذلك مع إدخالِ الوتر وإخراج الشفع.

ومن مُخرِجٍ كلَّها من الأول، أو إخراج كل عددٍ مما يتبقى من العدد الأول. فإذا قلت: له عندى عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة. فعلى الأول يكون الإقرار بثلاثة، وعلى الثانى يكون الإقرار بأحد عشرَ فى الاحتمالين.

ويبطل الاستثناءُ إذا كان المستثنى الأولُ أكبرَ من المستثنى منه.

ثالثها: أن تكونَ استثنائيةً منفصلةً عن سابقَتِها:

قد تكررُ (إلا) لكن المستثنى بها غيرُ مرتبطٍ معنويًا بالمستثنى بإلا التى تسبق المكرَّرةَ، فكلٌّ من المستثنياتِ منفصلٌ عن الآخرِ معنويًا، فكأنَّ التركيبَ الواحدَ الذى تكرر فيه (إلا) عدةُ جمل استثنائية، لكلٍّ منها قاعدتُه حسب المعنى الذى وُضعَ له، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَلا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦]. تكررت (إلا) فى الآية الكريمةِ، والثانية تمثل استثناءً مستقلاً معنويًا عن الاستثناءِ الأول، فالأولُ استثناءٌ مفرغٌ، حيث تكون شبهُ الجملة (بالتى هى أحسن) فى محل نصبٍ على الحاليةِ من واو الجماعة، والتقدير: جادلوهم مستعينين بالتى هى أحسن، وقد تحتسب متعلقةً بالمجادلة، أما الاستثناءُ الآخر فهو استثناءٌ متصلٌ، والتقدير: إلا الظلمةَ، وهو مستثنى من (أهل الكتاب)، ويكون موقعُ الاسمِ الموصولِ (الذين) إما فى محلٍّ نصبٍ على البدليةِ من (أهل)، وإما فى محل نصبٍ على الاستثناءِ.

ومن ذلك القَولُ: مـا أكل أحـدٌ إلا الخبـزَ إلا زيدًا[1]. بنصب (الخبز) لأن الاستثناءَ معـه ناقصٌ منفي، فما قبله من عاملٍ مفرغٌ له، فـينصب على المفعولية، فكأن المعنى: كلُّ الناس أكل الخـبزَ إلا زيدًا. وينصب (زيد) كذلك؛ لأن الاستثناءَ معه يُعَـدُّ مثبتًا تامًا، فهـو غيرُ مفرغ، ومـثبتٌ لأن أداةَ النفي (ما) مع (إلا) التي سبقت الخبزَ بمثابةِ الإثبات، والتقدير: أكل الناسُ كلَّ الخبزِ إلا زيدًا.

إشارات تركيبية لـ (إلا):

أولا: قد تستثنى الجملة بـ (إلا):

قد يستثنى باسـتخدام (إلا) الجملةُ بأنواعِها المتـعددة، حيث يجوز أن يلى (إلا) المسبوقـةَ بنفى فعلٌ مضارعٌ بلا شـروط، كما يليها فـعلٌ ماضٍ مسبـوق بفعلٍ قبل (إلا) أو مـسبوقٌ بقد، وكلُّ فعلٍ يمثلُ جملةً فعليةً[2]. مثال ذلك:

ما جاء محـمدٌ إلا يبطئ فى مشيه. فالجملةُ الفـعليةُ ذات الفعل المضارع (يبطئ) إنما هى فى محل نصب، حالٌ من الفاعلِ (محمد).

ما سمع علىٌّ الدرسَ إلا كان ينصتُ باهتمـام. الجملة المستثناة (كان ينصت) فى محل نصب، حالٌ من الفاعل (على)، وهو مسبوقٌ بالفعل (سمع).

ومنه قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [يس: ٣٠]. الجملةُ المسـتثناةُ: (كـانوا به يستهـزئون) فى محل رفع، صـفة على المحل، أو فى مـحل جـر، صـفـة له على اللفظ، أو فى مـحل نـصبٍ، حـال منه؛ لأنه نكرةٌ تخصصت بمن الزائدة.

وأن تقولَ: ما قلت ذلك إلا قد تأكدت منه. الجـملة (قد تأكدت منه) فى محل نصب، حال من ضمير المتكلم الفاعل (التاء). ومنه قولُ الشاعر:

مـا المجـدُ إلا قـد تبَيَّـن أنـه ... بندى وحـلمٍ لا يزال مـؤثَّلا[3]

---

(١) ينظر: المقتضب ٢-٤٠٥/ شرح الخفاف ٩١.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢-٣١٥.

(٣) المساعد ١-٥٨١/ الدرر: ١-١٩٥.

(ما) حرف نفى مبنى، لامحل له من الإعراب. (المجد) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إلا) حرف =

الجملةُ الفعليةُ (قد تبين أنه بنَدَى) في محلٍّ رفعٍ، خبر للمبتدإ (المجد).

ومنه أن تقولَ: ما شرحت درسًا إلا وأحمدُ حاضرٌ. الجملةُ (وأحمد حاضر) في محلٍّ نصبٍ على الحالية.

يمكن أن يكونَ من ذلك[1] قولُه تعالى: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُسَيْطِرٍ (٢٢) إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ (٢٣) فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾ [الغاشية: ٢٢-٢٤]. الجملة (من تولى... فيعذبه) جملةٌ اسميةٌ مستثناةٌ في محلٍّ نصبٍ، المبتدأ فيها الاسمُ الموصولُ (مَنْ) في محلٍّ رفعٍ، والخبرُ هو الجملةُ الفعلية (فيعذبه الله) في محل رفع، وقرنت بالفاء لأن المبتدأ اسمٌ عامٌّ فهو اسمٌ موصولٌ.

ويجعلون من ذلك قولَه تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]. برفع (قليل)[2] على أن قليلاً مبتدأٌ حذف خبرُه، وتقديره: لم يشربوا، هذا على رأى الفراء، وتكون الجملةُ مستثناةً في محلٍّ نصبٍ[3].

ومنه قولُ أبي نواس لمحمد الأمين:

يا خيرَ مَنْ كَانَ ومن يكونُ ... إلا النبيُّ الطاهرُ الميمونُ

حيث (النبي) مبتدأٌ مرفوعٌ حذف خبرُه، وتقديره: فإن الأمين لا يفضله.

= استثناء مبني، لامحل له من الإعراب. (قد) حرف تحقيق مبني، لامحل له من الإعراب. (تبين) فعل ماض مبني على الفتح. (أنه) أن: حرف توكيد ونصب مبني، وضمير الغائب مبني في محل نصب، اسم أن. (بندى) حرف جر مبني، ومجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها التعذر. وشبه الجملة متعلقة بمؤثل (وحلم) عاطف ومعطوف على ندى مجرور، وعلامة جره الكسرة. (لايزال) لا: حرف نفي مبني، لامحل له من الإعراب. يزال: فعل مضارع ناقص ناسخ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، واسمه ضمير مستتر تقديره: هو. (مؤثلا) خبر لايزال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وجملة لايزال مع معموليها في محل رفع، خبر أن. والمصدر المؤول من أن ومعموليها في محل رفع، فاعل تبين. والجملة الفعلية (تبين أنه) في محل رفع، خبر المبتدا (المجد).

(١) ينظر: شرح التصريح وحاشية الشيخ يس علي ١-٣٤٨، ٣٤٩.

(٢) قراءة عبدالله وأبي بالرفع، وقراءةالنصب هي المشهورة. ينظر: الدر المصون ١ - ٦٠٥.

(٣) في الدر وجه آخر، حيث يذكر: «أن هذا الكلامَ، وإن كان موجبا لفظا فهو منفي معنى، فإنه في قوة: لم يطيعوه إلا قليلٌ منهم، فلذلك جعله تابعا لما قبله في الإعراب». الدر المصون ١ - ٦٠٥.

وقـولُه ﷺ: «كل أمتى مـعـافىً إلا المجاهرون» أى: المجـاهرون بالمعـاصى لا يُعْفَوْن.

وقول أبى قتادة: «كلهم أحرموا إلا أبو قتادةَ لم يحـرم». فصرح بالخبر للمبتدإ المرفوع بعد (إلا).

وإذا جاز لنا أن نوافقَ على رأى جـمهورِ النحاةِ فى تبـعية المرفوع المسـتثنى بإلا للمرفوع الذى يسبـقه المسـتثنى منه، أو حمله على الاستثـناءِ المنقطع كما ذهب إليه الكوفيون، فإن هذا لا يجوز فى الأمثلةِ التى صُرِّح فـيها بالخبرِ، وعليه فإن الجملةَ قد تكونُ مستثناةً بـ (إلا).

- قوله تعالى: ﴿وَحَفِظْنَاهَا مِن كُلِّ شَيْطَانٍ رَّجِيمٍ ⑰ إِلَّا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ مُّبِينٌ﴾ [الحجر ١٧، ١٨] . فى (من) بعد (إلاَّ) عدةُ أوجه:

أن تكونَ فى محلٍّ نصبٍ على الاستـثناءِ، وهو استثناءٌ تام مثبت مـتصل، غيرُ مفرغ.

أن نحتسب الاستثناءَ منقطعا، فتكون مستثنى منصوبًا.

قد تكون مبتدأ فى محلِ رفع، وخبره الجملةُ الفعليةُ (فأتبعه شهاب) ، ودخلت عليها الفاءُ لأن المبـتدأ اسمٌ عام اسم شرط إن احتسبت (مَنْ) شرطيـة، وفيه معنى الشرط إذا كانت موصولة، وتكون الجملةُ فى محل نصب على الاستثناء.

ملحوظة:

قد تدخل (إلا) على الفعلِ الماضى إذا تقـدمهما قسم، أو ما فيـه معنى القسم الذى فيـه معنى الطلب. ومـثلها (لَـمّـا) المشددةُ الميم[1]. نحو: نشـدتك بالله إلا فعلْت. وفيـه يكون اللفظ الدال على القسم متضـمنا معنى النفى، وتكون (إلا) أو (لما) لنقض النفى، فالتقدير: ما نشدتك بالله إلا فعلت. ويقدر ما بعد (إلا) باسم، أى: إلا فعلـك، ويكون مفعـولاً به للطلبِ السـابقِ الكامنِ فى اللفظِ الدال على

(١) ينظر: الاستراباذى على الكافية لابن الحاجب. ١-٢٥٠، ٢٥١/ ارتشاف الضرب ٢-٣١٥.

القسم. وجاء في صيغة الماضي لقصد المبالغة في الطلب. ومنه أن تقولَ: أقسمت عليك إلا زُرْتني، عزمت عليك إلاَ نفَّذْتَ ما طلبته منك. بالله إلا ذهبْتَ إلى صديقك.

ومنه قوله: عَمَرتُكَ اللهَ إلاَّ ما ذكرت لنا... ومعناه: ذكرتك وسألتك به، وهو مثبت فيه معنى النفي[1].

ومنه أن تقولَ: أقسمت بالله عليك إلا صالحت أخاك. مثل (إلا) في هذا الموضع (لَـمّا) استثنائية، لكنها لا تجيء إلا في الاستثناءِ المفرغ، ويجب أن يسبقَها نفيٌ ظاهرٌ أو مقدر[2].

ومنه قولُه تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾. [يس: ٣٢].

﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[3] [الطارق: ٤] . على أن (إن) نافية، و(لَـمّا) استثنائية بمعنى (إلا) ، ويكون التقدير: ما كلٌّ إلا جميع...، وما كلّ نفس إلا عليها حافظ.

ثانيا: قد تكون (إلاَّ) صفة:

كما أن (غيرًا) تحملُ على (إلاَّ) في الاستثناء لأنه أصلُ (إلا) ، فإن (إلاَّ) تحمل على (غيرٍ) في النعت لأنه أصلُ (غير) ، حيث قد ينعتُ بها كما ينعت بغير. إلا أن بينهما فرقين:

أولهما: أن (إلا) لا يجوز حذفُ موصوفِها، كما يجوز ذلك في موصوف (غير). فيقال: جاءني غيرُ محمدٍ، ولا يجوز: جاءني إلا محمدٌ، ونظير (إلا) في ذلك الجملُ وأشباهُ الجمل، حيث إنها قد تقع صفاتٍ، ولا يجوز أن تنوبَ عن موصوفاتها.

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب١-٣١٦.

(٢) الاستراباذي على الكافية ١-٢٥١.

(٣) في (لما) في الموضعين تخفيف الميم، ويوجه على أن (إن) للمخففة من الثقيلة، واللام الفارقة، وما مزيدة. أما الكوفيون فيجعلون (إن) نافية، واللام بمعنى (إلا).

والآخر: أنه لا يوصف بـ (إلا) إلا في موضع يصحُّ فيه الاستثناءُ، فيجوز القولُ: معي جنيهٌ إلا ربعٌ؛ لأنه يجوز القولُ: معي جنيهٌ إلا ربعًا. لكنه لا يجوز القولُ: معي جنيهٌ إلا كاملٌ؛ لأنه لا يصح الاستثناءُ في هذا الموضع. ويجوز القولُ: معي جنيهٌ غيرُ منقوصٍ.

- القولُ في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].
التقدير: لو كان فيهما آلهة غيرُ الله لفسدتا، فأخذت الكلمتان (إلا الله) معنى (غير الله)، وبذلك يأخذان حكمَهما، وحكمُ (غير) في هذا الموضع صفةٌ لآلهة مرفوعةٌ، فيكون حكمُ (إلا الله) صفةً لآلهة، ومجموعُ (إلا) مع (الله) هي الصفةُ، ولأن (إلا) حرفٌ، والحرف لايحملُ العلامةَ الإعرابيةَ، فقد انتقل إعرابُ الصفة إلى ما بعد (إلا) وهو لفظ الجلالة. ويماثل ذلك قولُ عمرو بن معدى كرب:

وكلُّ أخٍ مفارقُهُ أخُوه لعمرُ أبيك إلاَّ الفَرْقَدانِ

والتقدير: وكل أخ إلا الفرقدان، أي: غير الفرقدين، فتكون (إلا الفرقدان) صفةً لـ (كلُّ أخٍ).

ملحوظتان:

أ- تقول: عندي درهمٌ إلا جيدٌ. يجب أن يعربَ المستثنى في مثل هذا التركيب تابعًا للمنعوت، فترفعُه، ولا يجوز النصب على الاستثناءِ لفسادِ المعنى، حيث لا يجوز استثناءُ الصفةِ من صاحبِها.

ب- لو قال قائل: له عشرةٌ إلا درهمٌ. . . فقد أقر له بالعشرة، لأن الدرهمَ المستثنى غير العشرة، والتقدير: له عشرة غير درهم. ولكن إذا قال: له عشرة إلا درهمًا (بالنصب) فإنه يقر له بتسعة.

ثالثا: (إلا) وإعمال ما قبلها وما بعدها:

ما بعد (إلا) لا يعمل فيما قبلها مطلقا، كما أن ما قبلَها لا يعمل فيما بعد المستثنى بها، إلا أن يكون مستثنًى منه أو تابعًا للمستثنى.

رابعا: لا تعمل أداة استثناء في شيئين:

لا يستثنى بأداة واحدة شيئان بلا عطف، خلافًا لقوم[1]. فلا يقال: ما ضرب أحدٌ أحدًا إلا زيدٌ عمرًا، على أن كلا الاسمين مستثنى بإلا المذكورة. وأجاز ذلك قومٌ، فيجوز لديهم القولُ: ما أخذ أحدٌ إلا زيدًا درهمًا، وما ضرب القوم إلا بعضَهم بعضًا[2].

خامسا: (إلا) وعملها اللفظي والمعنوي:

تعمل (إلا) لفظا ومعنى إذا استثنيتَ بها، ونصبْتَ المستثنى.

وتعمل معنىً فقط إذا استثنيت بها دونَ عملِ النصبِ.

سادسا: الاستثناء من النكرة الموجبة:

لا يُسْتثنى من النكرةِ في الموجَبِ إلا إذا أفادَتْ، ومن أمثلةِ الاستثناءِ من النكرة قولُه تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤] . فالكلامُ تام موجب غيرُ مفرغ متصل، واستثنى (خمسين) من النكرة اسمِ العددِ (ألف)، فوجب النصبُ.

سابعا: الضمير بعد (إلاّ):

إذا ذكر الضميرُ بعد (إلا) فلا يكونُ إلا منفصلاً. حيث إن (إلا) توافق الفعلَ معنى، فلم تعمل الجرَّ.

ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤] ﴿ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلاَّ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٦٧] ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلا كَاشِفَ لَهُ إِلاَّ هُوَ﴾ [يونس: ١٠٧] ، ﴿فَنَادَىٰ فِي الظُّلُمَاتِ أَن لاَّ إِلَهَ إِلاَّ أَنتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧].

---

(١) الاستراباذي على الكافية ١-٢٤٠.

(٢) ارتشاف الضرب ١-٣٠٩.

غير وسوى

تردُ (غيرُ وسوى) فى التركيب ذاتَىْ دلالات مختلفة، وبين هذه الدلالات تختلف النظرةُ إليهما من حيثُ قوانينُ التركيبِ المختلفةُ من: أداءٍ دلالى، أو موقعٍ إعرابىٍّ، أو علامة إعرابية، أو إضافةٍ ظاهرةٍ أو مقدرةٍ، أو غير ذلك.

غير وسوى فى الاستثناء:

يراعى فى التركيبِ الاستثنائى بغير وسوى ملحوظتان:

أولاهما: أنهما اسمان ملازمان للإضافة، ولذلك فإنهما يخفضان ما بعدهما دائما، فالمستثنى بهما مجرورٌ بالإضافة إليهما.

ثانيتهما: لأنهما اسمان فهما لهما موقعهما الإعرابى، ويعربان - دائما - إعرابَ الاسمِ الواقعِ بعد (إلا)، فكأنهما بمثابةِ (إلا) وما استُثْنِىَ بها من اسم مجتمعيْن، وحُقَّ ذلك لأن المضافَ والمضافَ إليه بمثابةِ الاسمِ الواحدِ، فهما وما أضيفَ إليهما بمثابةِ الاسمِ الواحد.

إعراب (غير وسوى):

يلاحظ فى إعرابِ (غير وسوى) ما لوحظ فى إعرابِ الاسمِ الواقعِ بعد (إلا) حيث ينظر إلى:

أ - نوع الكلام أو الأسلوب بين النفى والإثبات.

ب - ما قبل (غير وسوى) ونوعه من حيث التفرغُ وعدمُ التفرغُ، أى: وجود المستثنى منه وعدم وجوده، وهو ما يسمى بالتمام والنقصان.

وبالنظرِ إلى ما سبق يكونُ إعرابُ (غير وسوى) على النحوِ الآتى:

أولا: إذا كان الكلامُ مثبتًا وما قبلهما مفرَّغٌ لهما بعدم وجود المستثنى منه، أى: كان الكلامُ ناقصا موجبا أو مثبتا، فإنهما يعربان حسبَ موقعهما فى الكلام، بين الفاعليةِ أو المفعوليةِ أو ما أشبهَ أحدهما، أو المجرورِ بحرفِ الجر أو غيرِ ذلك من المواقع، وذلك بحسب ما يقتضيه ما قبلهما من عوامل، فتقول:

أقبلَ غيرُ واحد. (غير: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة).

أكرَمْت غيرَ واحد. (غير: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة).

أعجبت بغيرِ واحد. (غير: اسم مجرور بعد الباء، وعلامة جره الكسرة).

يُهَانُ غيرُ المخلصين. (غير: نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة).

ومنه قولُه تعالى: ﴿وَاسْتَكْبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [القصص: ٣٩][1] (غير: اسم مجرور بالباء).

ثانيا: إذا كان الكلامُ مثبتًا، وما قبلَهما غيرُ مفرغ لهُمَا، أى: لا يحتاجُ إلى مرفوعه أو منصوبه أو مجرورِه؛ ويكون ذلك بوجودِ المستثنى منه، أى: كان الكلامُ تاما مثبتا، فإنهما ينصبان على الاستثناء، فتقول:

حضر جميعُ المتفرجين غيرَ اثنين (غير: منصوب على الاستثناء، وعلامة نصبه الفتحة).

أقبل الجميعُ غيرَ واحد. (غير: منصوب على الاستثناء، وعلامة نصبه الفتحة).

أكرمتُ الجميعَ غيرَ واحدٍ. (مثل السابق).

أعجبت بالجميعِ غيرَ واحد (مثل السابق).

يُهَانُ الحاضرُون غيرَ المخلصين (مثل السابق).

وقد أريد بـ (غير) فى هذه الأمثلةِ الاستثناءُ لا غيرُ. أذكرُ ذلكَ حتى لا يعتقدَ الوصفيةُ فى (غير) فى المثلِ الأخيرِ.

ثالثا: إذا كان الكلامُ ناقصا منفيًا: أى: يوجد قبلَ (غير وسوى) أداةُ نفى، وكان ما قبلهما مفرغًا لهما، أى: كان الكلام ناقصا، بعدم وجودِ المستثنى منه

---

(١) (استكبر) فعل ماض مبنى على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. (هو) ضمير مؤكد مبنى فى محل رفع. (وجنوده) حرف عطف مبنى، ومعطوف على الفاعل مرفوع، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة. (فى الأرض) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة باستكبر. (بغير) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل نصبٍ، حال. (الحق) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

فإنهما يعربان حسبَ موقعهما في الكلام، بين الفاعلية والمفعولية وما أشبههما والمجرورِ. . .، وذلك بحسبِ ما يقتضيه ما قبلَهما من عواملَ، فالكلامُ في مثل هذا التركيبِ ناقصٌ منفيٌّ. فتقول:

ما فهمَ غيرُ طالب. (غير: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة).

ما علِمْت غيرَ خبرٍ واحدٍ. (غير: مفعول به منصوب).

ما مُنِعَ من الدخول غيرُ اثنين (غير: نائب فاعل مرفوع).

ما غاب غيرُ اثنين. (غير: فاعل مرفوع).

ما كوفِئ غيرُ المجيبيْن عن السؤال. (غير: نائب فاعل مرفوع).

لم ينَلْ غيرَ جائزتين. (غير: مفعول به منصوب).

ما استمعت لغيرِ متحدثَيْن. (غير: اسم مجرور بعد اللام).

لم يعجب بغيرِ مشهدين. (غير: اسم مجرور بالباء).

ومنه أن تقول:

هل علمت غيرَ هذا الخبر ؟

أأجبت عن غيرِ السؤال الثاني ؟

ألَمْ تؤدِّ غيرَ هذا الواجب ؟

هل حضر إليك اليومَ غيرُ سمير ؟

رابعا: إذا كان الكلامُ منفيًا، وما قبلهما غيرُ مفرغٍ لهما، أي: كان الكلام تامًّا منفيا بوجود المستثنى منه وأداة النفي، فإنه ـ حينئذ ـ لا يحتاجُ إلى مرفوعِه أو منصوبِه أو مجرورِه، فيعربان إعرابَ الاسمِ الواقعِ بعد (إلا) في مثلِ هذا الموضعِ، حيث يجوز فيهما الإتباعُ بالبدليةِ من المستثنى منه، والنصبُ على الاستثناء، فتقولُ:

ما أجاب طالبٌ على السؤال غيرُ أحمد. (برفع غير على البدلية من طالب، وبالنصب على الاستثناء).

ما كافأت أحداً غيرَ محمودٍ (بنصب غير على البدلية أو الاستثناء).

ما أعجبت بإجابةِ أحدٍ غيرِ عليٌّ. (بجر غير على البدلية من أحد وبنصبها على الاستثناء).

ما أُكْرِم أحدٌ من الحاضرين غيرُ المخلص (برفعِ غير على البدليةِ من أحد، وبنصبِها على الاستثناء).

ما غاب المتفرجون غير اثنين. (برفع غير، وبنصبها).

ومنه أن تقول:

هل قام الطلابُ غيرُ محمد ؟ (برفع غير على البدلية من الطلاب، وبنصبها على الاستثناء).

أحَضَرَ أحدٌ من أسرة عليٌّ غيرَ محمود وأولاده ؟

مع ملاحظة أن الاستفهامَ يخرج من معناه الحقيقيٌّ إلى معنى آخر بلاغيٌّ، وهو النفيُ.

مما سبق يمكن أن تلحظ أن التراكيبَ التى تكون فيها (غير وسوى) فى الاستثناءِ تكون على النحو الآتي:

أ - **الكلام ناقص منفي**: أي: لا يوجد المستثنى منه، وبه أداةُ نفي، فتعرب (غير وسوى) حسب موقعهما في الكلام.

ب - **الكلام تام مثبت**: أي: يوجد المستثنى منه، ولا توجد أداةُ نفي، فتعرب (غير وسوى) منصوبتين على الاستثناء.

جـ - **الكلام تام منفي**: أي: يوجد المستثنى منه، وتوجد أداةُ نفي، تعرب (غير وسوى) إما بالإتباع على البدلية من المستثنى منه، وإما بالنصبِ على الاستثناءِ.

د - **إذا سبق المستثنى المستثنى منه نصب (غير سوى) مطلقًا على الاستثناء**، فتقول: ما جاء غيرَكَ أحدٌ. بنصب (غير) على الاستثناءِ لا غيرُ؛ لأن المستثنى (غيرَك) تقدم على المستثنى منه (أحدٌ)، فانتفى الإتباعُ للتقديم.

تركيب (ليس غير):

النطق المحتملُ لـ (غير) في التركيبِ: جاءنا محمدٌ ليس غير.

أولا: يجوز أن تنطقَ (غـير) مضمومـةً بلا تنوين، ويجوز فيها ـ حينئذٍ ـ ثلاثةُ تقديرات:

أ - أن تكونَ مبنيةً على الضمّ في محلٍّ نصب؛ لأنها تعرب خبرَ (ليس)، والتقدير: ليس الجائي غيرَه. فهي - حينئذ- مقطوعة عن الإضافةِ لفظا لامعنى.

ب - أن تجعلَها اسم (ليس) مبنيةً على الضمّ في محلٍّ رفعٍ، والتقدير: ليس غيرُه الجائيَ.

جـ - فإن جعلت (غيرًا) معربة ـ على ما ذهب إليه الأخفشُ، حيث يجعل التنوينَ ساقطًا لنيةِ الإضافةَ -فإن (غيرًا) تكونُ اسمَ (ليس)، والمحذوف الخبر.

ثانيا: فإن جعلت التعبيرَ السابق بفتحِ الراء فإن (غيرا) تكون خبرَ (ليس)، والتقديرُ: ليس الجائي غيرَه.

ثالثا: وقد تُنَون (غيرُ) في التعبير السابق، وتكون في حال الرفع اسمَ (ليس)، وفي حالِ النصبِ (خبرها).

رابعًا: وقد تنطق (غير) مضافةً إلى ضميرِ الغيبةِ، فتكون (ليس غيره)، مضمومةً أو مفتوحة، وهي على التأويلَيْن السابقين.

تكرار (غير):

إذا تكررت (غيرُ) فإن الأحكامَ التي ذكرت في تكرارِ المستثنى بإلا تطبق عليها، أي: يكون حكمُ (غير) في التكرير حكمَ المستثنى بـ (إلا) في التكرير، فتطبقَ الأحكامُ الإعرابيةُ للمستثنى بمراعاةِ نوعِ الكلامِ من تام أو ناقص ومثبت أو منفي، ومفرغ وغير مفرغ على واحد من (غير) المكررة، وتوجب النصب في سائرِها، فتقول: جاء الطلابُ غيرَ أحمد غيرَ علي. ما أحدٌ يذكرُ ذلك غيرُ زيدٍ غيرَ

عمرو. بنصبِ (غير) الأولى على الاستثناء، ورفعها على البدلية من الفاعل الضمير المستتر فى (يذكر) ، وبنصب (غير) الثانية فى حال رفع الأولى، وبرفع الثانية فى حال نصب الأولى[1]، وأرى أنه يجوزُ نصبُ (غير) الأولى على الاستثناء و (غير) الثانية على الاستثناءِ مطلقًا، حيث إن رفعَ الثانيةِ جاز عند ما نصبت الأولى، لكنه فى حال رفع الأولى وجب نصبُ الثانية على الاستثناء، وبذا فإن النصب فى الاثنين قائم، حيث وجوبه فى واحدة منهما، وجوازُه فى الأخرى.

- القول: ما جاءنى أحدٌ غير زيد غير عمرو. يذكر الخفاف أنه لا يجوز نصبُهما جميعًا إلا بالواو، ويجوز رفعُ أحدهما، ولا يجوز رفعُهُما جميعًا إلا بالواو[2].

وأنت ترى أن المستثنى منه موجودٌ، فالاستثناء تام منفى غير مفرغ متصل، والمستثنى منه متقدمُ، فجاز لك أن تطبقَ قوانينَ هذا التركيب على أحد المستثنين، وتوجب النصبَ فى الآخر، وعليه فإن بدلية أحدهما بالرفع من المستثنى منه جائزة، ووجب النصب فى الآخرِ، كما أن النصبَ على الاستثناء جائز فى أحدِهما، مع وجوب النصب فى الآخر.

لذلك فإن احتمالاتِ النطقِ لغير فى هذا التركيبِ فى الموضعين هى:

جواز إتباع إحداهما بالرفع، ووجوب نصب الأخرى.

جواز نصب إحداهما، ووجوب نصب الأخرى.

لكن الرفع فى الاثنتين لا يكون إلا بالواو العاطفة.

القول: ما أحدٌ يقول ذلك غير على غير محمد. (غير) الأولى تكون بالرفع على النعت لأحد أو على البدل من فاعل (يقول) ، وبالنصبِ على الاستثناء، مع تبادلِ نصبِ الثانية ورفعِها مع الأولى.

---

(١) شرح الخفاف (٩١).

(٢) المنتخب الأكمل على شرح الجمل ٩١.

القول: ما جاءنى غيرَ زيد أحدٌ غيرَ عمروٍ أحدٌ. يذكر الخفاف أنك تنصبهما جميعا مع التقديم، ولا يجوز ذلك مع التأخير[1]. ولكننى أرى أن ذلك يجوز مع التأخير، طبقا للتحليل فى المثل السابق.

ما جاءنى غيرُ زيد غيرَ عمرو. ترفع أحدهما خاصة[2].

ما أكل أحدٌ غَيْرَ الخبز غيرَ زيد. تنصب الاثنتين[3]، نصب الأولى على المفعولية، فالاستثناءُ بالنسبة إليها مفرغ، أما الثانيةُ فتنصب على الاستثناء، وأرى أنه يجوزُ فيها الرفعُ على البدلية؛ لأن الاستثناء بالنسبة إليها تام منفى متصل غير مفرغ، والمستثنى منه قد تقدم.

تقول: عندى عشرةٌ غيرَ خمسةٍ غيرَ اثنين غيرَ واحد. الاستثناءُ من الاستثناء، فتكون الأرقامُ المذكورةُ فرديةٌ فى الترتيب بالموجب، أما المذكورة زوجيةٌ فى الترتيب فإنها تكون بالسالب، وعلى هذا فقد أقر الناطقُ للسامعِ بستةٍ، حيث: ١٠ - ٥ + ٢ - ١ = ٦.

ولو أنك استثنيت الأخيرَ مما سبقه، والباقى مما سبقه، إلى أن تصلَ إلى المستثنى منه الأول لكانت النتيجةُ نفسُها. فتستثنى الواحدَ من الاثنين فينتج واحد، ثم تستثنى الواحدَ من الخمسة، فينتج أربعةٌ ثم تستثنى الأربعةَ من العشرةِ، فيكون الناتجُ النهائى ستةٌ.

تنوع (غير) فى التركيب:

الأصلُ فى (غيرٍ) فى التركيبِ أن تكونَ صفةً، لكنك قد تجدُها فى أربع صورٍ:

أولاها: وهى الأصل، أن تكونَ صفةً، فتتبعُ ما قبلها من موصوفِها فى الإعراب، كقولك:

اشتريتُ كتابًا غيرَ حديث. (غير: صفة لكتاب منصوبة وعلامة نصبها الفتحة).

---

(١) الموضع السابق.

(٢، ٣) الموضع السابق.

استمعت إلى حديثٍ غيرِ مُمل. (غير: صفة لحديث مجرورة، وعلامة جرها الكسرة).

جاءنا رجلٌ غيرُ مهمل. (غير: صفة لرجل مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة). ومنه قولُه - تعالى -: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧]. وكذلك قولُه تعالى: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ [هود: ٤٦]. حيث (غير) ؛مرفوعةٌ لأنها نعت لخبر (إن) المرفوعِ (عمل). وقوله تعالى: ﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [التين: ٦].

وقد يوصف بها شبهُ النكرة، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧][1]. وفيه إذا وقعت (غير) بين ضدَّين ضعُفَ إبهامُها، حيث وقعت بين ضدَّين هما: المنعم عليهم، والمغضوبِ عليهم.

ثانيتها: أن يحذفَ موصوفُها، وتظلَّ في التركيب، فتحلَّ محله، وتأخذ حكمَهُ الإعرابيَّ، نحو:

حضر غيرُ المهمل. (غير: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة).

مشيت في غيرِ متعرج. (غير: اسم مجرور بعد (في)، وعلامة جره الكسرة).

كافأنا غيرَ الكاذب. (غير: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة).

---

(١) (اهدنا) فعل أمر مبنى على حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، وضمير المتكلمين مبنى فى محل نصب، مفعول به. (الصراط) منصوب على التوسع، أو على نزع الخافض، وعلامة نصبه الفتحة. (المستقيم) صفة للصراط منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (صراط) بدل من الصراط منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الذين) اسم موصول مبنى فى محل جر بالإضافة. (أنعمت) فعل ماض مبنى على السكون، وضمير المخاطب مبنى فى محل رفع، فاعل. والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (عليهم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالإنعام. (غير) صفة للاسم الموصول مجرور، وعلامة جره الكسرة. (المغضوب) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (عليهم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالغضب.

منه قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٩٣][1] حيث (غير) تنصب من وجهين:

أ-: أنها مفعولٌ به للقول.

ب-: أنها نعت مُصدر محذوف، والتقدير: تقولون القولَ غيرَ الحق.

وتقول: قام غيرُ محمدٍ، فتكونُ هنا وصفًا لا غير، ولا تكونُ بمعنى الاستثناء، حتى لا يفسدَ المعنى، والتقدير: قام أحدٌ غيرُ محمدٍ، وتأخذ (غير) حكمَ الموصوف المحذوف، وهو الرفعُ على الفاعلية.

ثالثتها: أن تكونَ مع ما أضيف إليها بمثابة الصفة المشتقَّة المنفية، أى: صفةٌ مشتقةٌ يناقضُ معناها معنى (غير) مع ما أضيفَتْ إليه، فتعربُ حَسْبَ موقعها فى الكلام، فتأخذ إعرابَ ما بعدها فى غيرِ وجودها، وأذكرك بأن المضافَ والمضافَ إليه بمثابة الكلمةِ الواحدةِ. فتقولُ: أقبلتُ غيرَ متكاسلٍ. (غير) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، والتقدير: أقبلت نشيطًا. ومنه قولُه تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾ [النساء: ٢٤][2] حيث (غير) حالٌ ثانيةٌ من الضميرِ الفاعلِ واوِ الجماعةِ فى (تبتغوا) ، أو: حال من الضمير فى (محصنين).

---

(١) (اليوم) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو متعلق بتجزون. (تجزون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، نائب فاعل. (عذاب) منصوب على نزع الخافض، وعلامة نصبه الفتحة. (الهون) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (بما) الباء: حرف جر مبنى، لا محل له من الإعراب. ما: حرف مصدرى مبنى، لا محل له من الإعراب. (كنتم) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على السكون، وضمير للمخاطبين مبنى فى محل رفع، اسم كان. (تقولون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع فاعل، والجملة الفعلية فى محل نصب، خبر كان، والمصدر المؤول فى محل جر بالباء، وشبه الجملة: (بما كنتم) متعلقة بالجزاء. (على الله) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالقول. (غير) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الحق) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

(٢) (أحل) فعل ماض مبنى على الفتح مبنى للمجهول. (لكم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بأحل. (ما) اسم موصول مبنى فى محل رفع، نائب فاعل. (وراء) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو صلة الموصول، لا محل له من الإعراب، أو: متعلق بجملة الصلة المحذوفة. (ذلكم) اسم إشارة خطابى مبنى، فى محل جر بالإضافة إليه. (أن تبتغوا) أن: حرف مصدرى ونصب مبنى، لا محل =

وقوله تعالى: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل: ١١٥][1].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ﴾ [المعارج: ٢٨].

وقوله تعالى: ﴿إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [التين: ٦].

رابعتها: أن تدخلَ في باب (إلا):

إذا دخلت (غيرُ) فى التركيب مثل (إلا) فى بابها، أى: باب الاستثناء، فإنها تكونُ فى معنى الاستثناء، أى: إخراج ما أضيف إليها مِنْ مَا سبقها، وهو المستثنى منه، أو الحكم السابق عليها، وتعرب إعرابَ الاسم الواقعِ بعد (إلا) فى كل صوره المذكورة فى حكم المستثنى بـ (غير وسوى).

الفرق بين (غير) فى الاستثناء و (غير) فى النعتِ أن (غيرا) الاستثنائية تُخرجُ حكمَ المجرورِ بها من حكمِ ما قبلَها، أو: تخالف بين حكم المستثنى بها وحكم المستثنى منه الذى يسبقها، أما هى فى النعت فإنها لا تعرض هذه المخالفةَ فى الحكم؛ وإنما تكونُ للمخالفة بين الموصوفِ الذى يسبقها وما هو مجرور بها من ذاتٍ أو صفةٍ.

= له من الإعراب. تبتغوا: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع فاعل. والمصدر المؤول فى محل رفع، بدل من الاسم الموصول (ما)، أو فى محل نصب على نزع الخافض، والتقدير: بأن تبتغوا. . . . (بأموالكم) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بتبتغوا. (محصنين) حال منصوبة، وعلامة نصبها الياء لأنه جمع مذكر سالم. (غير) حال ثانية منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (مسافحين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء، لأنه جمع مذكر سالم.

(١) (من) اسم شرط جازم مبنى على السكون فى محل رفع، مبتدأ، خبره جملتا الشرط والجواب، أو جملة الجواب. (اضطر) فعل الشرط ماض مبنى على الفتح مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو. (غير) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (باغ) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة. (ولا) الواو: حرف عطف. لا: حرف نفى زائد لتأكيد النفى، وكلاهما مبنى لا محل له من الإعراب. (عاد) معطوف على باغ مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة. (الفاء): رابط بين الشرط وجوابه حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. (الله) لفظ الجلالة اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (غفور) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (رحيم) خبر ثان لإن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وجملة جواب الشرط فى محل جزم، وجملتا الشرط والجواب فى محل رفع، خبر المبتدأ.

فإذا قلت: جاء القوم غير محمود. فإن (غيرا) هنا تعطى معنى المخالفة، فهى استثنائية، حيث خالفت بين حكم القوم فى مجيئهم، وحكم محمود فى عدم مجيئه. أما إذا قلت: جاء قومٌ غيرُ محمود. فإن (غيرا) خالفت بين (قوم) وهو الموصوف، و (محمود) وهو مع (غير) الصفةُ. فـ(غير) الاستثنائية مخالفةٌ فى الحكم، أما الوصفيةُ فهى مخالفةٌ بين ذاتين، أو ذات وصفة. ومخالفة (غير) الوصفية بين الذات والصفة كأن تقولَ: حضر أناسٌ غيرُ آمنين، أو: حضر الأناسُ غيرُ الآمنين، والتقدير: حضر أناس مخالفون للآمنين، أي: حضر أناسٌ فَزِعُون. أو: حضر الأناس الفزِعُون.

* من أمثلَة (غير):

- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأنعام: ٦٨][(١)]. (غير) صفة لحديث مجرورةٌ، وعلامة جرِّها الكسرة.

---

(١) (إذا) اسم شرط مبنى على السكون فى محل نصب على الظرفية، وهو مضاف إليه وهو متعلق بالإعراض. (رأيت) فعل الشرط ماض مبنى على السكون، وتاء المتكلم ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة فى محل جر بالإضافة إليه (إذا). (الذين) اسم موصول مبنى فى محل نصب، مفعول به. (يخوضون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (فى آياتنا) فى: حرف جر مبنى لا محل له من الإعراب، آيات: اسم مجرور بفى، وعلامة جره الكسرة، وضمير المتكلمين مبنى فى محل جر بالإضافة إليه، وشبه الجملة متعلقة بالخوض. (فأعرض) الفاء: رابطة للشرط بجوابه، حرف مبنى لا محل له من الإعراب. أعرض: فعل أمر مبنى على السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، والجملة الفعلية جواب الشرط، لا محل لها من الإعراب. (عنهم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالإعراض. (حتى) حرف غاية وجر مبنى، لا محل له من الإعراب، (يخوضوا) فعل مضارع منصوب بعد أن المحذوفة بعد حتى، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والمصدر المؤول فى محل جر بحتى، وشبه الجملة متعلقة بالإعراض. (فى حديث) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالخوض. (غيره) صفة لحديث مجرورة، وعلامة جرها الكسرة، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة إليه، وهذا الضمير إما عائد على الحديث، وإما عائد على الخوض.

- قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٩][1]. (غيركم) صفة للمفعول به المنصوب (قوما).

- ومثله قوله تعالى: ﴿قَالَ لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾ [الشعراء: ٢٩][2].

- وقوله تعالى: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨].

- إذا قلت: ما قام أحدٌ غيرُ محمد، فإنك ترفع (غير) على وجهين:

البدلية من أحد. والوصفية لأحد، وكل منهما مرفوع.

وتنصبها من وجه واحد وهو الاستثناء.

---

(١) (إلا) إن: حرف شرط جازم مبنى على السكون، لا محل له من الإعراب. لا: حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب. (تنفروا) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل. (يعذبكم) فعل جواب الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. وضمير المخاطبين مبنى فى محل نصب، مفعول به. (عذابا) مفعول مطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مبين لنوع الفعل. (أليما) نعت لعذاب منصوب وعلامة نصبه الفتحة. (ويستبدل) الواو: حرف عطف مبنى. يستبدل: فعل مضارع مجزوم بالعطف على يعذب، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. (قوما) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (غيركم) غير: صفة لقوم منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، وضمير المخاطبين مبنى فى محل نصب، مفعول به.

(٢) (قال) فعل ماض مبنى على الفتح. (لئن) اللام للقسم، أو موطئة للقسم حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. إن: حرف شرط جازم مبنى على السكون لا محل له. (اتخذت) فعل الشرط ماض مبنى على السكون، وضمير المخاطب مبنى فى محل رفع، فاعل. (إلها) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (غيرى) صفة لإله منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة المناسبة لضمير المتكلم، والياء: ضمير مبنى فى محل جر بالإضافة. (لأجعلنك) اللام للتوكيد حرف مبنى لا محل له. أجعل: فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المباشرة فى محل رفع. وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا. والنون للتوكيد حرف مبنى لا محل له من الإعراب. وضمير المخاطب مبنى فى محل نصب، مفعول به. والجملة - على رأى جمهور النحاة - جواب القسم لا محل لها من الإعراب. وجملة جواب الشرط محذوفة دل عليها جملة جواب القسم. ففى رأيهم: إذا اجتمع الشرط والقسم فجملة الجواب المذكورة للأسبق منهما. (من المسجونين) جار ومجرور وعلامة جره الياء، وشبه الجملة متعلقة بجعل.

ومثل ذلك لو قلت: هل جاء أحد غيرُ محمد ؟

- تقول: كلٌّ أحد يقول ذلك غيرِ عليٌّ. بنصب (غير) على الاستثناء، وبرفعها على النعت لـ(كل)، وبجرها على النعت لـ (أحد).

- القولُ: جاءنى القومُ غير زيد[1]. يجوز فى (غير) أن تنصبَ على الاستثناء، ويكون المقصودُ استثناءَ (زيد). كما يجوز أن ترفعَ على النعتِ للقومِ، والمقصود: الذين هم ليسوا بزيد.

- فى قوله تعالى: ﴿لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥]. قرئت (غير) بالرفعِ والنصبِ والجرِّ:

الرفع على أنها صفةٌ لـ(القاعدون). أو بدل منها .

الجر على أنها صفةٌ لـ(المؤمنين).

النصب على الاستثناء. إما من (القاعدون)، وإما من (المؤمنين)، وقد يكون نصبها على الحالية.

- فى قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩]. فى (غير) ثلاث قراءات:

أولاها: قرأ الكسائى بخفض الراءِ على أنها نعتٌ لإله، أو على البدلية من لفظ (إله).

ثانيتها: قرأ عيسى بن عمر بالنصب، ووجهه أنه مستثنى منصوب، وهو استثناء تام منفى متصل أو منقطع، غير مفرغ.

ثالثتها: قرأ الباقون بالرفع، وذلك على النعتِ أو البدلِ من موضعِ (إله)، وهو الرفعُ على الابتدائيةِ؛ لأن (مِنْ) زائدةٌ.

---

(١) ينظر: المقتضب ٤-٤٢٢، ٤٢٣/ التبصرة والتذكرة ١-٣٨٢/ الكافية الشافية ٢-٧١٤/ المنتخب الأكمل ١٠٧، ١٠٩/ المساعد ١-٥٩٢.

العطف على مجرور (غير):

إذا عُطفَ على المضاف إلى (غير) وهو المستثنى بها فإنه يجوز في المعطوفِ أن يعربَ على اللفظِ أو على المحلِّ، ويعنى بالمحلِ هنا أنه كما لو كان مستثنىً بـ(إلا). فتقول: حضر الجميعُ غيرَ محمودٍ وعليٌّ وعليًّا. بجر (على) على لفظ (محمود)، وبنصبه على محلِّه، حيث إن تقدير: (غير زيد) إلا زيدًا).

وتقول: ما حضر الطلابُ غير ثلاثةِ طلاب وخمسُ طالبات. بجر (خمس) بالعطفِ على لفظِ (ثلاثة)، وبرفع (خمس) على المحل باعتبار البدلية، وبنصب (خمس) على المحل كذلك باعتبار الاستثناء، حيث تقدير: (غير ثلاثة)، (إلا ثلاثة). فيلتمس فيه الرفع بالإتباع على البدليةِ من المستثنى منه (الطلاب)، كما يلتمس فيه النصبُ على الاستثناء.

في القولين: ما جاءني غيرُ زيدٍ وعمرو، وجاء القومُ غيرَ زيدٍ وعمرو، لابدَّ من الجرِّ في (زيد)، بالإضافة إلى غير، لكن (عمرًا) يجوز فيها وجهان:

أ- الجر بالعطف على (زيد) في الموضعين.

ب- لرفع في الأول، والنصب في الثاني بالعطف على الموضع، (موضع غير مع زيد)، وهو الرفعُ في الأول، والنصبُ في الثاني، والشلوبين يرى أن العطفَ على التوهم.

تعريف (غير) وتنكيرها:

للنحاةِ ثلاثةُ آراءٍ في تعريف (غير):

أولها: أنها لا تتعرف مطلقًا:

وعليه فإن (غيرا) في قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]. تكون بدلَ نكرة من معرفة.

ثانيها: أنها تتعرفُ مطلقا:

وعليه فإن (غيرًا) في الآيةِ السابقةِ تكون صفةً.

ثالثها: أنها تتعرف إذا وقعت بين ضدَّين:

وعليه فإن (غيرًا) في الآيةِ السابقةِ تكون صفةً.

سـوى

أما (سوى) فقد اختُلِفَ فيها، حيث:

- يذهب جمهورُ النحاةِ إلى أنها ظرفٌ بدليلِ وصلِها بالموصول، فيقال: جاء الذي سواك.

- أما ابنُ مالك ومن تبعه فإنهم يَرَوْن أنها كـ (غير) في المعنى والإعرابِ، فتخرجُ إلى الرفع والجرّ، ويؤيد ذلك قولُ الفرَّاء: أتاني سواك. وقول الشاعر (ابن المولى محمد بن عبد الله بن مسلم):

وإذا تُبَاعُ كريمةٌ أو تشترى فسِوَاكَ بائعُها وأنت المشترى[1]

حيث (سوى) مرفوعة على الابتدائية. وقوله:

أأترك لَيْلى ليس بيني وبينَها سِوَى ليلةٍ إنِّى إذًا لصبور[2]

حيث (سوى) مرفوعة على أنها اسمُ (ليس) الفعل الناسخ.

---

(١) (الواو) بحسب ما قبلها حرف مبنى لا محل له. (إذا) اسم شرط غير جازم مبنى فى محل نصب على الظرفية، وهو مضاف. (تباع) فعل الشرط مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (كريمة) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة فى محل جر بالإضافة. (أو) حرف عطف مبنى لا محل له. (تشترى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها التعذر. ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هى. والجملة فى محل جر بالعطف على سابقتها. (فسواك) الفاء: واقع فى جواب الشرط ليربطه بشرطه حرف مبنى. سواك: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر، وضمير المخاطب مبنى فى محل جر بالإضافة. بائعها: خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبة مبنى فى محل جر بالإضافة، والجملة الاسمية جواب الشرط، لا محل لها من الإعراب. (وأنت) الواو: حرف عطف مبنى. أنت: ضمير مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (المشترى) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر. والجملة معطوفة على سابقتها، لا محل لها من الإعراب.

(٢) (أأترك) الهمزة للاستفهام حرف مبنى لا محل له. أترك: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله مستتر تقديره: أنا. (ليلى) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها التعذر. (ليس) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على الفتح. (بينى) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه =

وقول الشاعر:

لَدَيْك كَفِيلٌ بِالمُنى لِمُؤَمِّل   وإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يؤمِّلُه يَشْقى[1]

حيث نصب (سوى)، لأنها اسمُ (إن).

بَيْدَ

تساوى (بيد) غيرًا في الاستثناءِ المنقطعِ فقط، وتكون لازمةَ النصبِ، مضافةً إلى مصدرٍ مؤول من (أنَّ) المشددةِ النون ومعموليها، فيقال: هو غزيرُ العلم بيدَ أنَّه لا ينتفعُ به. ومنهم من يرى أنها بمعنى (على). ومن أمثلة (بيدَ) أن تقولَ:

إنه فقيرٌ بيدَ أنه كريم.

---

* الفتحة المقدرة. وضمير المتكلم مبنى فى محل جر بالإضافة إليه، وشبه الجملة فى محل نصب، خبر ليس مقدم. (وبينها) الواو: حرف عطف مبنى. بين: ظرف مكان منصوب، وضمير الغائبة مبنى فى محل جر بالإضافة، وشبه الجملة فى محل نصب معطوف على بينى. (سوى) اسم ليس مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة. (ليلة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (إنى) حرف توكيد ونصب مبنى، وضمير المتكلم مبنى فى محل نصب، اسم إن. (إذًا) حرف جزاء وجواب مبنى، لا محل له. (لصبور) اللام: للتوكيد أو الابتداء أو اللام المزحلقة حرف مبنى لا محل له. صبور: خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. وجملة (إن) استنتاجية تذييلية لا محل لها من الإعراب.

(١) (لديك) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، وضمير المخاطب مبنى فى محل جر بالإضافة إليه، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر مقدم. (كفيل) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (بالمنى) الباء: حرف جر مبنى لا محل له. المنى: اسم مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها التعذر، وشبه الجملة متعلقة بكفيل. (لمؤمل) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل نصب، حال. (وإن) الواو: حرف استئناف مبنى لا محل له. إن: حرف توكيد ونصب مبنى لا محل له. (سواك) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، وضمير المخاطب مبنى فى محل جر بالإضافة. (من) اسم موصول مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (يؤمله) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (يشقى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر المبتدإ الاسم الموصول، والجملة الاسمية فى محل رفع، خبر إن.

ذاكرت الدرس كثيرا بيدَ أننى لم أفهمْه.

استمعت فى إنصاتٍ بيدَ أننى شاردُ الذهن.

سميرٌ غنى بَيْدَ أنه بخيلٌ.

عدا، وخلا، وحاشا

يلحظ ما يأتى[1]:

أ- (عدا وخلا وحاشا) ألفاظ تترددُ فى الاستثناء بين كونها فعلاً، وكونها حرفَ جرٍّ، على اختلافٍ بين النحاةِ فى كلٍّ واحدٍ منها.

ب- لذلك فإن ما بعدها من مستثنى يجوز أن ينصبَ على المفعوليةِ باحتسابها أفعالاً، ويجوز أن يجرَّ بها باحتسابِها حروفًا خافضةً.

جـ- إذا احتسبت أفعالاً فإن الاستثناءَ بها يجب أن يكونَ تامًا متصلاً، فإن أفعالَ الاستثناءِ لا تكون للاستثناءِ المفرغ ولا للمنقطع.

د- إذا كانت أفعالاً فإن فاعلَها يكون محذوفًا، ويقدر بـ (بعضهم)، وضميرُ الغائبين يعودُ على المستثنى منه، أى: جاوز، أو: تعدى أو فارق، أو: تحاشى بعضُ المستثنى منه المستثنى، وما دام بعضُهم جاوزه فسائرهمُ قد تجاوزَ كذلك.

ويرى البصريون أن الفاعلَ مضمرٌ يعود على (بعضهم) المفهوم من الكلامِ، وهو عند البصريين مضمرٌ يعود على (فعلهم) المفهومِ من الفعلِ السابق.

وأرى ـ على غيرِ ما فسر به النحاةُ ـ أن الفاعلَ المضمرَ لهذه الأفعال إنما يقدرُ بما يعودُ على المصدرِ المفهومِ من الفعلِ المذكور. فإذا قلت: جاء الطلابُ عدا محمودًا، يكون التقدير: .... عدا المجىءُ محمودًا، أى: تجاوز مجيئهم محمودًا. (جاء) فعل ماض مبنى على الفتح. (الطلاب) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (عدا) فعل ماض مبنى على الفتح المقدر، وفاعله محذوف، تقديره:

---

(١) ينظر: الكتاب ٢-٣٤٩/ المقتضب ٤-٤٢٦ - ٤٢٧/ شرح ابن يعيش ٢-٧٨/ شرح ألفية ابن معطى ١-٦١٣/ شرح الكافية للرضى ١-٣٤٤.

بعضهم، (محمودًا) مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحة، والجملةُ الفعلية فى محل نصب على الحالية ـ على الوجهِ الأرجح.

أما الإعرابُ باحتسابها حرف جر فإنه: (عدا) حرفُ جر مبني، لا محلَّ له من الإعراب. (محمـود) اسم مجرور بعد عدا، وعلامةُ جرِّه الكسـرةُ، وشبهُ الجملةِ متعلقةٌ بالمجيءِ.

وأنوهُ إلى أن سيبويه يجـعل (حاشا) حرفًا على الإطلاقِ، حيث لم يسـمعْ فيها إلا الخفضَ بها لما بعـدها، ويشبهها بحـتى حيث تجرُّ ما بعدها، مع إفـادةِ (حاشا) معنى الاستثناء[1]، وهى مع ما بعدها في موضعِ نصبٍ بما قبلَها.

منه قولُ ابن جميح، وقيل لسبرة بن عمرو الأسدى:

حـــــاشَـــا أبـى ثَـوبَـان إن أبا ثـوبانَ لـيـس بـبـكـمَـــةٍ فَـــدْمِ[2]

ولكن المبردَ يجعلُهـا مثل (خلا)[3]، فتتـردد بين الحرفية والفـعلية، وحكى عن أبى زيد القولَ: ﴿اللَّـهُـمَّ اغفـرْ لى ولـمَنْ سمعنى حاشا الشـيطانَ وأبَا الإصبع﴾[4]، فجعلها فـعلاً يَنْـصَبُ ما بعده على المفعوليـةِ (الشيطان وأبا الإصبع)، وإذا قلت: جاءنى القومُ حاشا زيدًا، فالتقدير: فارق بعضهم زيدًا.

---

(١) الكتاب ٢، ٤٦.

(٢) (حاشا) حرف جر مبنى لا محل له من الإعراب. (أبى) اسم مـجرور بعد حاشا وعلامة جره الياءُ، لأنه من الأسماءِ الستةِ. (ثوبان) مضـاف إلى أبى مجرور، وعلامةُ جره الفتحة نيابةً عن الكسـرةِ لأنه ممنوع من الصرف. (إن) حرف توكيد ونصب مبنى لا محل له من الإعراب. (أبا) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة. (ثوبان) مضاف إلى (أب) مجـرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. (ليس) فعل مـاض ناقص ناسخ مبنى على الفتح. واسمـه ضميرٌ مستـترٌ تقديره هو. (ببكمة) الباء: حرف جر زائد مبنى لا محل له من الإعـراب. (بكمة) خبر لـيس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (فدم) صفة لبكمة مجرورة على اللفظ فى محل نصب.

(٣) المقتضب: ٤-٣٩١.

(٤) ينظر: الأصول: ١-٢٨٨ / المقـرب: ١-١٦٦/ شرح ألفيـة ابن معطى: ١-٦١١/ شرح التـصريح: ١-٣٦٥.

ويذهب الفراءُ إلى أن (حاشا) فعلٌ لا فاعلَ له، فالقول: حاشا زيدٍ؛ أصله: حاشا لزيدٍ، ثم حذف حرفُ الجرِّ لكثرةِ الاستعمالِ، فخفضَتْ ما بعدها.

أما المازني والكسائيُّ فيذهبان إلى أن (حاشا) فعلٌ لا غيرُ، واحتجَّا بأنها تتصرف تصرفَ الأفعالِ.

ملحوظة :

القولُ : ﴿حاشا للَّه﴾ [يوسف: ٥١]. تعبيرٌ للتنزيه والبراءة، وفيه لا تكونُ (حاشا) حرفًا، كما أنها لا تكون فعلاً إلا عند المبرد، ولكنها تكونُ - حينئذ - اسمًا منتصبًا انتصابَ المصادرِ الواقعةِ بدلاً من فعلِها، ويكون كما يقال: تنزيهًا للَّه، وفيه ثلاثُ قراءات[1]:

الأولى : بدون تنوينٍ ولا إضافة، وتكون (حاشا) فيه مبنيةٌ لشبهِها بالحرفيةِ لفظًا ومعنى.

الثانية: بالتنوين، وقد فسرت سابقا.

الثالثة: بالإضافة (حاشا الله)، على نحو: سبحان الله.

ما خلا وما عدا

يلحظ ما يأتى:

أ - تكون (ما) مع (خلا أو عدا) مصدريةً، فتكوِّنُ مع أيٍّ منهما مصدراً مؤولاً يكونُ في موضع الحالِ، و (ما) حرف مصدرى مبنى لا محل له من الإعراب.

ب - أما (خلا وعدا) فهما فعلان ماضيَان، ويلزم فعليتُهما إذا سُبِقَا بما المصدرية، لأن المصدريةَ لا يليها إلا الفعلُ.

جـ- أما فاعلُهما فإنه يكونُ محذوفًا يَدلُّ عليه قرينةُ الحالِ، وليكن: (بعضَهم) وضميرُ الغائبين في المقدَّر يعود على المستثنى منه ؛لأن هذين الفعلين فعلان تامان، فإن المستثنى بهما يكون منصوباً دائماً على المفعولية.

---

(١) ينظر: المساعد: ١-٥٨٥.

د - الاستثناء بُهما يجب أن يكونَ تاما ًمتصلًا.

بمراعاةِ مجموع النقاط السابقة فإنه يمكن تحليلُ القولِ: جاء الجميع ما عدا محمودًا، أو: ما خلا محمودًا، على تقدير: جاء الجميع مجاوزاً بعضهم محمودًا، أو: خاليًا بعضهم من محمودٍ، ويكون الإعراب على النحو الآتى:

(جاء) فعل ماضٍ مبنى على الفتح. (الجميع) فاعل مرفوع، وعلامةُ رفعه الضمة. (ما خلا) ما: حرف مصدرى مبنى لا محل له من الإعراب. خلا: فعل ماض مبنى على الفتح المقدر، منع من ظهوره التعذر، والفاعلُ محذوف تقديره: بعضهم، والمصدر المؤول فى محل نصب على الحالية. (محمودا) مفعول به منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحةُ. ومثل (ما خلا محمودا) يكون إعرابُ (ما عدا محمودا)، والمصدر المؤول فى محلٍّ نصبٍ على الحاليةِ - على الأرجح.

روى الجرمى عن بعضِ العربِ جرَّ ما استثنى بـ (ما عدا وما خلا)[1]. والوجه فيه أن يجعل (ما) زائدةً، فيكون كلٌّ من (عدا وخلا) حرفَ جرٍّ.

ينوَّهُ إلى أن النحاة[2] يختلفون فيما بينهم فى موقع جملة (ما خلا وما عدا وما حاشا)، فبالإضافة إلى ما شاعَ من رأيٍ للسيرافى ؛ وهو ما ذكرناه سابقا من النصب على الحالية ؛ يذكر أن ابن خروف كان يذهب إلى نصبِها على الاستثناءِ كانتصابِ (غير) فى القولِ: جاء القومُ غيرَ زيدٍ.

أما ابنُ الضائع فإنه كان يرى نصبَها على الظرفيةِ، فالتقديرُ عنده فى القولِ: قام القومُ ما خلا زيدا، هو: فى وقتِ مجاورتِهم زيدًا، أو: قاموا مدةَ مجاوزتهم زيدًا.

منه قول لبيد:

ألا كلُّ شىءٍ ما خلا اللهَ باطلُ ... وكلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائلُ[3]

---

(1) ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٠٨ .

(2) المساعد: ١-٥٨٤.

(3) (ألا) حرفُ استفتاحٍ أو تنبيهٍ مبنى لا محل له من الإعراب. (كل) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة. =

حيث نصب المستثنى (الله) بالفعلِ (خلا) المسبوقِ بـ (ما) المصدريةِ.

وكذلك قولُ الشاعر:

تـمَلُّ الندامَـى مـا عـدانى فـإننى ... بكلِّ الذى يهوَى نـديمى مولَـعُ[1]

حيث نصب المستثنى (ضمير المتكلم) بالفعل (عدا) المسبوق بـ (ما) المصدرية.

المثل: كلُّ شيْءٍ مَهَهٌ ما النِّساءَ وذكرَهُن[2]. بنصبِ (النساء) على حذف (عدا، أو خلا) بعد (ما) المصدرية، فيكون (النساءُ) منصوبًا على المفعوليةِ.

ومن النحـاةِ من يؤول (مـا) بـ (إلا)، ومنهم ـ السـهيلى ـ من يجـعلهـا بمعنى ليس، ويكون التقديرُ: ليـس النسـاءَ وذكرَهن، ومنهم من يزعمُ أن العربَ تستثنى بـ (ما)، كما فى هذا المثلِ.

▪ (شيء) مضاف إلى كل مجرور، وعلامةُ جره الكسرة. (ما خلا) ما: حرف مصدري مبنى لا محل له من الإعراب، خلا: فعل ماضٍ مبنى على الفتح المقدرِ، وفاعله محذوف تقديره: بعضهم، والمصدر فى محل نصبِ حال. (الله) لفظ الجلالة مفعولٌ به منصوب، وعلامةُ نصبِه الفتحة. (باطل) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامةُ رفعه الضمة. (وكل) الواو: حرف عطف مبنى لا محل له من الإعراب. كل: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (نعيم) مضاف إلى كل مجرور، وعلامة جره الكسرة. (لا محالة) لا: حرف نافٍ للجنس مبنى لا محل له من الإعراب. محالة: اسم لا النافية للجنس مبنى على الفتح فى محل نصبٍ، وخبر لا النافية للجنس محذوف تقديره: ثابت أو غير ذلك. (زائل) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامةُ رفعه الضمة.

(١) (تمل) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. (الندامى) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. (ما عدانى) ما: حرف مصدرى ونصب مبنى لا محل له من الإعراب. عدا: فعل ماض مبنى على الفتح المقدر، فاعله محذوف تقديره: بعضهم، وضمير المتكلم مبنى فى محل نصب مفعول به، وجملة الاستثناء فى محل نصب حالٍ. (فإننى) الفاء: تعقيبية حرف مبنى لا محل له من الإعراب. إن: حرف توكيد ونصب مبنى لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلم مبنى فى محل نصب اسم إن. (بكل) الباء: حرف جر مبنى لا محل له من الإعراب، كل: اسم مجرور بعد الباء، وعلامة جره الكسرة، وشبه الجملة متعلقة بمولع. (الذى) اسم موصول مبنى فى محل جر بالإضافة إلى كل. (يهوى)فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر.(نديمى) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة المناسبة لضمير المتكلم، وضمير المتكلم مبنى فى محل جر بالإضافة إلى نديم. والجملة الفعلية (يهوى نديمى) صلة الموصول مبنية لامحل لها من الإعراب(مولع) خبر إن مرفوع، وعلامةرفعه الضمة.

(٢) مهه: يسير، أى: يحتمل الرجل كل شيء إلا ذكر حرمه.

ليس، ولا يكون

يلحظ ما يلي أثناء إعراب هذين التركيبَيْن:

أ - الفعلان (ليس ويكون) فعلان ناقصان، يحتاج كلٌّ منهما إلى اسمٍ وخبرٍ.

ب- اسمُهما يكون محذوفًا، ويقدر بـ (بعضهم)، وضميرُ الغائبين يعود على المستثنى منه. أو يكون مضمراً تقديره: (هو)، يعود على بعضِهم المفهومِ من التركيب عند البصريين، ولا يطردُ هذا التقدير عند الكوفيين، ولكنهم يجعلونه عائدًا على الفعلِ المفهوم، والتقدير لديهم: ليس فعلُهم فعلَ...

جـ- خبرُهما المنصوب يُكون المستثنى بهما، ويعرب كذلك.

د - تنفى (يكونُ) بـ (لا) النافيةِ بخاصة دون غيرها.

هـ- الاستثناء بهما يجب أن يكونَ تامًّا متَّصلا.

فإذا قلت: حضر الجميع ليس عليًّا، أو: لا يكون عليًّا؛ كان التقدير: حضر الجميعُ ليس بعضهم عليا، أو: لا يكون بعضهم عليا، وكان الإعرابُ كما يأتي:

(حضر) فعل ماض مبنى على الفتح. (الجميع) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ليس) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على الفتح، واسمه محذوف تقديره: (بعضهم)، أو مضمر يعود على بعضهم، أو على فعلهم. (عليا) خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(لا يكون) حرف نفى مبنى، وفعل مضارع ناقص ناسخ مرفوع، واسمه محذوف تقديره: بعضهم. (عليا) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

- أما موضع جملتى (ليس، ولا يكون) من الإعراب فإنه يكون على وجهين:

أحدهما: ألا يكونَ لهما محلٌّ من الإعراب، باحتسابِهما جملتين مستأنفتين.

ثانيهما: أن يكونا في موضعِ نصب على الحاليةِ. ويكون التقدير: حضر الجميع خالين من عليٍّ.

ملحوظة:

قد يقال: قابلت محمداً ليس إلاَّ، فتحذف ما بعد (إلا)، فيكون فيه تقديران:

أولهما: أن تجعلَ الواقعَ بعد (إلا) الخبرَ، فيكون التقدير: ليس المقابَلُ إلا إياه.

ثانيهما: أن تجعل الواقع بعد (إلا) الاسم، فيكون التقديرُ: ليس المقابلَ إلا هو.

إلا أن يكونَ

يلحظ في هذا التركيب ما يأتي:

أ- الاستثناء في هذا التركيبِ يكونُ باستخدامِ (إلاَّ).

ب- ما بعد (إلا) مصدرٌ مؤولٌ من (أنْ) والفعلِ المضارعِ (يكون)، والمصدرُ المؤولُ له موقعُه الإعرابيُّ موقعَ الاسمِ، وهو المستثنى، ويكون في محل نصب.

جـ- (يكونُ) في هذا التركيب فعلٌ تامٌّ - على الأغلب - فإذا احتسبت الفعلَ ناقصًا، فإن ما بعدَ المصدرِ المؤولِ يكونُ خبر (كان).

د- الاستثناء في مثل هذا التركيب يجب أن يكون تاما متصلاً. فإذا قلت: فهمت جميعَ الدروس إلا أن يكونَ الأخيرُ، فإن التقدير: فهمت جميعَ الدروس إلا فهمَ الأخير، أو: إلا أن يكونَ بعضها الأخير. ويكون الإعراب كما يأتي:

على التقدير الأول: (فهمت) فعلٌ ماضٍ مبني على السكون، لإسناده إلى ضمير المتكلم، وضمير المتكلم مبني في محل رفع فاعل. (جميع) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الدروس) مضاف إلي جميع مجرور، وعلامة جره الكسرة. (إلا) حرف استثناء مبني لا محل له من الإعراب. (أن) حرف مصدري ونصب مبني لا محل له من الإعراب. (يكون) فعل مضارع منصوب بعد أن، وعلامة نصبه الفتحة. (الأخير) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والمصدر المؤول (أن يكون الأخير) مستثنى في محل نصب.

وعلى التقـدير الثاني : (على أن يكون بعضُـهم الأخيرَ)، فإنك تجـعل اسم كان محذوفا تقديرُه (بعض)، و (الأخـير) خبر كان منصوب، وعلامة نصــبه الفتحة، والمصدر المؤول فى محل نصب على الاستثناء.

ملحوظــة:

القول: «ما قــام إخوتُك ليس بكرا ومـا خلا عمـرًا ولا يكونُ زيدا »[1]. هذه استثناءات بعد النفي، فيكون المعنى: انتفاء عدم القيام عن بكر، وعن عمرو، وعن زيد، وكل منهم بالاســتثناء الذى ذكـر بعده: (ليس، مـا خلا، لا يكــون)، وقد فصل بين الاستثناءات بحرف العطف (الواو).

- القول: ما أحدٌ يقولُ ذلك إلا محمد. يجوز فى محمد ثلاثةُ أوجه:

الرفع على أنه بدل من (أحد).

الرفع على أنه بَدلٌ من الفاعل المستتر فى (يقول).

النصب على الاستثناء.

- وكذلك القول: ما رأيت أحدًا يقــولُ ذلك إلا محمود. ينصب من وجهين، ويرفع من وجهٍ واحدٍ.

إعراب المستثنى

بعد العرضِ السابقِ لأدواتِ الاستثناءِ يمكن أن نوجز إعرابَ المستثنى بعد أدوات الاستثناء بصفة عامة فى ستةِ أقسامٍ:

القسم الأول: المستثنى المنصوب دائما:

يكون المستثنى منصوبًا دائمـًا فى الأحوالِ الآتية:

أ - المستثنى بـ (إلا):

إذا كان الكلامُ تامـًّا موجـبًا، (بوجودِ المســتثنى منه، وعـدمِ وجود أداةِ نفى). نحو: قرأتُ جميعَ الصفحات إلا ثلاثـًـا. حضر كلُّ المدعوين إلا عليًّا ومحمودًا. أعجبت بإجاباتِ الطلابِ إلا طالبًا.

---

(١) الجمل ٢٣٣/ المنتخب ١-١١٦.

- يلحظ أن (غيرا وسوى) يأخذان حكم المستثنى بـ (إلا) إعرابيا، فإذا كان الكلام تامًا موجبا فإنهما ينصبان، نحو: قرأت جميعَ الصفحات غيرَ ثلاث، أو سوى ثلاث.

- المستثنى في الاستثناءِ المنقطعِ الموجبِ الذى لا يمكن فيه تسلطُ العاملِ على المستثني. نحو: ما نقص المال بالإنفاق إلا ما زاد. فالمستثنى (ما زاد) مبنى في محلٍّ نصبٍ على الاستثناءِ.

- المستثنى المكرَّر: حيث يجب نصبُ المستثنياتِ التي تكررُ، دون واحدٍ منها، فهو الذى تطبق عليه قوانينُ التركيبِ الاستثنائية، من وجوب للنصب، أو ترجيح للإتباع، أو جواز للنصب، أو إعرابه حسب الموقع الإعرابي، وحسبما يتطلبه العاملُ الذى يطلبه، ولكن سائرَ المستثنيات المكررةِ يجب نصبها. نحو: قام الطلاب فأجابوا إلا أحمد إلا إسماعيل إلا عليا. (بنصب الجميع).

ما قام الطلابُ ليجيبوا إلا أحمدُ إلا عليا إلا محمودًا، برفع أحد المستثنيات، ونصب الآخرِين.

ما قام إلا أحمدُ إلا عليا إلا سميرا، برفع أحدها، ونصب الآخرين.

ب- المستثنى المقدم:

إذا تقدم المستثنى على المستثني منه في بابِ (إلا) ؛ فإن نصبَه واجبٌ، ذلك أن التأخيرَ في التركيبِ المحتملِ المجوِّز وجهًا إعرابيا آخرَ غيرَ النصب، وهو الكلامُ التامُّ المنفيُّ، يجيزُ الإتباعَ على البدلية وهو الأرجح، والبدلُ يُنْتَقَضُ بالتقديم؛ لذا وجب النصبُ مع كونِه المرجوحَ أولاً.

فتقول: ما خرج إلا محمدًا الطلابُ. لم يتبق إلا عليًا الأصدقاءُ. كل من (محمدا، وعليا) مستثنى بوساطة (إلا)، وقد تقدم على المستثنى منه (الطلاب، والأصدقاء)، ولذلك وجب نصبُ كلٍّ منهما.

وتقول: ما حضر إلا محمداً المدعوون. ـ ما معى إلا جنيها أموالٌ.

جـ- المستثنى بـ (ما عدا وما خلا):

نحو: فهمتُ الدروسَ ما عدا درسيْن. أخذت الدواءَ ما خلا نوعيْن.

د - المستثنى بـ (ليس ولا يكون):

نحو: قُبِلَتْ أعـذارُ الجميع ليس عذرَ مـحمدٍ. أثمرت الأشجـارُ كلُّها لا تكونُ أشجارَ النخيل.

القسم الثانى: المستثنى المجرور دائما:

يكون المستثنى مجرورا دائما فى موضع واحد:

إذا كان المستثنى بغير وسوى فإنه يكونُ مجروراً دائما بالإضافة إليهما. تقول: حصلـت على أعلى الدرجاتِ في الموادِّ غـيرَ مـادتيْن. اخضـرَّت الأشجـارُ سوى أربعٍ. أقبل جميع الرجال غير رجلين متأخرين. ما أعجبت بغير إجابتين.

القسم الثالث: المستثنى الذى يجوز فيه النصبُ والجرُّ:

يجوز أن ينصبَ المستثنى وأن يجرَّ إذا كان الاستـثناءُ بعدا وخلا وحاشا، تبعا لما تحتسبه لها من حرفيةٍ أو فعليةٍ. فتقول: تدورُ المراوح عدا مروحةٌ. (بنصب مروحة وبجرها). بُرِيت الأقـلامُ عدا خمـسةٌ (بنصب خمـسة وبجرها). غـضبتُ من الذين أجابوا حاشا محموداً . (بنصب محمود وبجره).

القسم الرابع: المستثنى الذى يجوز أن ينصبَ، وأن يكون تابعاً:

وهو قسمان:

أولهما: يجوز أن تنصبَ المستثنى على الاستـثناء، كما يجوز لك أن تعربَه على البدلِ من المستثنى منه إذا كـان أسلوب الاستثناء تامًا منفيًا متصـلا بوجود المستثنى منه منفيا حكمُه، أو منهيًا عنه، أو مستفـهما عنه استفهاما يخرج إلى معنى النفى، وذلك بعد (إلا) بخـاصة مع تأخرِ المستـثنى عنِ المستثنى منه. فـتقول: ما فُـتِحَتِ

الأبوابُ إلا بابيْن أو بـابان، بالنصب على الاسـتـثناء، وبالرفعِ علـى البـدلِ من الأبوابِ وهو نائبٌ عن الفاعلِ.

- ما فـتحتْ الأدراجَ إلا ثـلاثةٌ. بالنصبِ من جهـتي الاسـتـثناءِ والبدليـةِ من الأدراج.

- ما فى القاعـةِ أحدٌ إلا طالبان، وإلا طالبيْن، بالرفع على البدليـة من المبتدإ (أحد)، وبالنصب على الاستثناء.

- ما مـررت بأحدٍ إلاَّ محمـودٍ،(محمودًا)، بجـر (محمود) على البـدليةِ من أحد، وبالنصب على الاستثناء.

هل جاءك أحدٌ إلا محمود(محمودًا). - لا تعاقب الطلاب إلا عليا (عليا).

والإتباع فى هذا القـسم يكون على البدليـة (بدلَ بعض من كل) عند جمـهورِ النحـاة. ولكن الكوفـيين يرَوْن أنه عطـف نسق، حـيث إنهم يجـعلون (إلا) من حروفِ العطف، فهى بمنزلة (لا) العاطفة،حيث إن ما بعدها مخالفٌ لما قبلها.

والآخر: إذا كان الكلامُ تامًّا منفيًّا، والمستثنى منقطع، فإن للعرب فيه مذهبين:

أ- وجوب النصب عند أهل الحـجاز، فتـقول: ما صرفت الجنيـهاتِ إلا ثلاثةَ أرادب.

ب- أما بنو تميم فإنهم يجـيزون في مثل هذا التركيـبِ النصبَ على الاستثناء، والإعرابَ على البـدليةِ من المسـتثني منه، فيـقولون فى المثلِ السابق: مـا صرفت الجنيهات إلا ثلاثةَ أرادب، بنصب (ثلاثة) على الاستثناء، ونصبها على البدليةِ.

القسم الخامس: المستثنى الذي يجوز أن ينصب وأن يُرفع:

يجوز في المستثنى أن ينصبَ وأن يرفعَ إذا كان الاستثناء بـ (إلا أن يكونَ)، تبعا لاحتسابِ (يكون) بين التمامِ فيـرفعُ، و النقصانِ فينصب، تقولُ: نظفت الحجراتِ إلا أن يكون حجـرة المكتب، بنصب (حجـرة) على أنها خـبرُ (يكون) الناقـصة، ويرفعها على أنها فاعل (يكون) التامة.

القسم السادس: المستثنى الذي يعرب حسب موقعه:

يعربُ المستثنى حسبَ موقعِه في الكلام دونَ نظرٍ إلى حرفِ الاستثناءِ إذا كان الكلامُ ناقصًا منفيًا وهذا ما يسمى بالاستثناءِ المفرغ، وذلك بوجودِ حرفِ نفيٍ أو شبهه مع عدمِ وجود المستثنى منه، فتقولُ:

ما أقبلَ علينا إلا واحدٌ. (واحدٌ: فاعل مرفوع).

ما رأيت إلا محمودًا. (محمودًا: مفعول به منصوب).

ما أعجبت إلا بمنظرٍ واحدٍ. (منظر: اسم مجرور بالباء).

ما كوفئ إلا طالبان. (طالبان: نائب فاعل مرفوع).

ما أقبلتُ على عملي إلا مخلصًا. (مخلصا: حال منصوبة).

ومنه قوله تعالى:

﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤][1]. (رسول) خبرُ المبتدإ (محمد) مرفوع، وعلامةُ رفعِه الضمة.

﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥]. (البلاغ) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، الحظ النفي من خلال الاستفهام البلاغي.

﴿إِنَّهُ لا يَيْأَسُ مِن رَّوْحِ اللَّهِ إِلاَّ الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧]. (القوم) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والفعل (ييأس).

﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَاقُ الْكِتَابِ أَن لاَّ يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٦٩]. المصدر المؤول (ألا يقولوا) في محل رفع بدل من (ميثاق)، أو عطف بيان له.

﴿مَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلاَّ بِالْحَقِّ﴾ [الأحقاف: ٣]. شبه الجملة (بالحق) في محل نصب حال من (نا) المتكلمين الفاعل.

---

(١) الجملة الفعلية (قد خلت من قبله الرسل) في محل رفع، نعت لرسول.

﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [الأحقاف: ٣٥]. (القوم) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

﴿ أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلاَّ الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ [الأعراف: ٩٩]. (القوم) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

﴿ مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلاَّ ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ ﴾ [الحديد: ٢٧]. (ابتغاء) مفعول لأجله منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

﴿ وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِينَ ﴾ [البقرة: ٢٦]. (الفاسقين) مفعول به منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة.

ولا يكون الاستثناءُ المفرغ فى إيجاب، لكنه قد يلتمس معنى النفى فيما هو موجب. كما فى قوله تعالى: ﴿ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ ﴾ [التوبة: ٣٢] أى: ولا يريد، والمصدر المؤول (أن يتم) فى محل نصب، مفعول به.

ومثله قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلاً لاَّ رَيْبَ فِيهِ فَأَبَى الظَّالِمُونَ إِلاَّ كُفُوراً ﴾ [الإسراء: ٩٩]. (كفورا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة؛ لأنه فى قوة: لم يفعلوا إلا كُفُورا.

****

قضايا تركيبية أخرى تخص الاستثناء

فى هذا القسمِ تدرس سائر قضايا التركيب التى تخص الاستثناء، ولم يعرض لها أثناء دراسة الأدوات، أو كان ذلك فى صورة عارضة، وهى:

أولا: حذف المستثنى:

يجوز أن يحذفَ المستثنى إذا وجِدَتْ قرينةٌ دالةٌ على خصوصيةِ المستثنى المحذوف، كأن تقولَ: فهمت هذا الدرسَ ليس إلاَّ.

ثانيا: الرتبة:

ذكرنا أن المستثنى قد يتقدم على المستثنى منه فيجب نصبه، لكنه يمتنع تقدمُ المستثنى على المستثنى منه مع عامِله، أما قول الشاعر:

خـلا اللهَ لا أرجـو سـواك وإنما ... أعُـدُّ عـيالـى شعبةً مـن عيـالكَا

بتقديم المستثنى مع أداةِ الاستثناء (خلا الله) على المستثنى منه وعامِله (لا أرجو سواك) فهو ضرورةٌ.

ثالثا: تقدم المستثنى على صفةِ المستثنى منه:

إذا تقدمَ المستثنى على صفةِ المستثنى منه فإن للنحاةِ فيه رأيْين أساسَيْن:

أولهما: ما ذهب إليه سيبويه واختاره المبردُ وهو الإعرابُ على البدليةِ من المستثنى منه حيث الاعتبارُ بتقديم المبدلِ منه، أما تقدم المستثنى لم يحدث على ذات المستثنى منه، وإنما على صفته، والصفةُ فضلة، وكذلك جوازُ النصبِ على الاستثناء.

وثانيهما: ما اختاره المازنى، وهو وجوبُ النصب على الاستثناء، ذلك لأن الصفةَ والموصوفَ بمثابة الشَّىْءِ الواحدِ.

- ومن النحاةِ من جوَّز الوجهين.

تقول: ما آتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيدٍ، برفع (أبو) على البدليةِ من أحدٍ، ويجوز أن تنصبَه على الاستثناءِ، وقد تقدم المستثنى (أبو) على صفةِ المستثنى منه (خير).

ومثله أن تقولَ: ما وقف طالبٌ إلا أحمدُ أفضلُ في إجابته من علي، برفع (أحمد) على البدلية، وبنصبه على الاستثناء.

ما قابلت أحدًا إلا سميرا أطولَ من محمودٍ، بنصب (سمير) على وجهي البدلية والاستثناء.

وتقول: ما مررت بأحدٍ إلا عمرو خيرٍ من زيد. حيث (عمرو) مستثنى من (أحد)، و(خير من زيد) صفة للمستثنى منه، فيجوز أن تخفضَ (عمرًا) على البدليةِ من (أحد)، ويجوزُ أن تنصبَه على الاستثناءِ.

وتقول: ما أعجبت بإجابةِ طالبٍ إلا رفيقًا أكملَ من إجابةِ الأولِ، بنصب المستثنى (رفيق) على الاستثناء، وبجره على البدلية من (طالب)، مع ملاحظة أنه قد تحتسب المستثنى محذوفًا مقدرا بإجابةٍ.

ما قرأت كتابًا إلا كتابَ النحو خيرًا من كتاب الرياضيات.

رابعا: الاستثناء المفرغ باعتبار الصفاتِ:

الاستثناءُ المفرغُ حكمُه معنويًا نقضُ الحكمِ عن كلِّ ما عدا المستثنى، ويصحُّ أن يكونَ في الصفات، بأن يكونَ الغرضُ منه إظهارَ الصفة دونَ غيرِها. فتقولُ: ما جاءني أحدٌ إلا قائمٌ، وما صادقت أحدًا إلا أخلاقُه حَسَنَةٌ، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه. فكلٌّ من: (قائم، أخلاقه حسنة، زيدٌ خيرٌ منه) صفةٌ لما قبلَ (إلا)، وجاز أن تستثنى بـ (إلا) لإظهارِها صفةً فيه دون الصفاتِ الأخرى، مع ملاحظة أن الاستثناءَ ناقص منفي فهو مفرغ، فتعرب كل هذه الصفات تابعةً لموصوفها،

فـ (قائم) صفة لأحد مرفوعة، و (أخلاقه حسنة) في محلٍّ نصب صفة للمفعول به المنصوب (أحدا)، والجـملة الاسمية (زيد خـير منه) في محل جر نعـت للمجرور بحرف الجر الباء (أحد).

ولكننا نجد من النحاة من يرى أنه لا يلى (إلا) نعتُ ما قبلها، حيث لا يفصل بين الصفـة والموصوف، فإذا ذكر مـا يوهِمُ الصفةَ فـإنها تكونُ حالاً لما قـبلَها، أو تعربُ صفةً على البدلِ من المذكورِ. كأن تقولَ: ما لقيتُ رجلاً إلا راكبًا، فـ(راكبا) حالٌ من رجلٍ، أو صفةٌ لمحذوفٍ بدلٍ منه، والتقدير: إلا رجلاً راكبًا.

ولكن من النحاةِ من يجيزُ الفصلَ بـ (إلا) بين الموصوفِ وصـفته، وعليه فإن ما بعدها في المثالِ السابقِ يعربُ صفةٌ، ويفصل بين النعت والمنعوت بفواصل خاصة، قد نجعل منها (إلا) الاستثنائية؛ لأنها ـحينئذـ تكونُ غيرَ مؤثرةٍ إعرابيا.

خامسا: تأويل الفعل المستثنى بالاسم:

يكون الفعلُ في موضعِ الاسم مـستثنًى مذكوراً بعد الأداة، كـأن تقولَ: أنشدك اللهَ إلا فعـلتَ، أي: أنشدك الله فـعلَك. ومثله: مـا تأتينى إلا قلت خيـراً، وما تكلَّـمَ أحمـدُ إلا ضحك، ويقدَّرُ ما بـعد (إلا) بالاسمِ، فيكون: إلا قائلاً خـيرًا، وإلا ضاحكًا. وقد ذكر ذلك سابقا، إلا أننى أردت التنبيه إليه.

سادسا: العامل فى المستثنى:

يختلف النحاةُ فيمـا بينهم فى العاملِ فى المستثنى[1]، وعندما نتعرض للعاملِ ـ هنا ـ فإنما نتعـرض للعاملِ فى المـستثنى المنصوبِ، أما أوجـهُ الإعرابِ الأخرى فى المستثنى كالبدليةِ أو الفاعليةِ أو المفعوليةِ أو غيرِها فإن العاملَ فيها يوجَّه تبعًا لما ذكر فى مواضعِها الخاصةِ بكلٍّ منها، ذلك على النحو الآتى:

أ- يرى جمهورُ النحاة وعلى رأسهم سيبويه والسيرافى والفارسى وابن الباذش أن المستثنى المنصوبَ إنما نصب بالفعلِ الذى يسـبقُه، أو ما هو فى مـعنى الفعل،

---

(١) ينظر: المقتضب ٤-٣٩٠/ كشف المشكل ١-٥٠٦/ شرح ابن يعيش ٢-٧٦/ شرح الجمل لابن عصفور ٢-٢٥٣/ المساعد ١-٥٥٦.

كالابتداء. وإنما أثر الفعلُ فى المستثنى بوساطة (إلا)، فهو على هذا مشبهٌ بالمفعول به. فإذا قلت: جاء الجميع إلا محمدا، فإن ناصب (محمد) هو الفعل (قام) بوساطة حرف الاستثناء (إلا). وعندما تقولُ: ما فى الحجرة أحدٌ إلا عليًا، فإن ناصبَ (على) هو الابتداءُ الذى رفع (أحدًا) بواسطة (إلا).

وأصحاب هذا الرأى يجعلون الناصبَ هو الفعل الموجود ـ متعديًا كان أمْ لازما ـ حيث يقوى باعتماده على (إلا)، فتعدى إلى المستثنى، فنصبه.

ب- وفريق آخر -وعلى رأسهم ابنُ خروف- يسير على نهج هؤلاء؛ إلا أنهم يجعلون الفعلَ المتقدمَ عاملاً ناصبًا بدونِ وساطة (إلاَّ)، وذلك كنصب العاملِ لـ(غير) بلا واسطة. فإذا قلت: قام القوم إلا زيدًا، فإن الناصبَ هو الفعلُ بلا وساطة (إلا)، كما تقولُ: قام القومُ غيرَ زيدٍ.

جـ- ويذهب نحاةٌ إلى أن ناصب المستثنى إنما هو (إلا) نفسُها، دون ما سبقها، ودونما تأويلٍ لها، أو تقديرٍ بعدها، وإليه ذهب ابن مالك، ونسبه إلى سيبويه والمبرد.

د- يذهب طائفةٌ أخرى من النحاة - وعلى رأسهم الزجاجُ وبعضُ الكوفيين، وينسب إلى المبرد - إلى أن عامل النصبِ فى المستثنى إنما هو (إلا) النائبةُ عن الفعل (أستثنى). فإذا قيل: أتانى المدعوون إلا سميرًا، فإن ناصب سمير إنما هو الفعل أستثنى الذى ناب منابه (إلا)، والتقديرُ: أتانى المدعوون أستثنى سميرًا.

ويردُّ على هؤلاء بأنه إذا قلت: «قام القومُ غيرَ زيد، فإن (غير) منصوبٌ بما انتُصِب به (زيد) فى قوله: قام القومُ إلا زيدًا، فإنْ كان منصوبًا بأستثنى بطل المعنى، فإنه إذا قيل: أستثنى غيرَ زيد، فيكون المستثنى ليس بزيدٍ، وزيدٌ هو المستثنى»[1].

وأصحابُ الرأى السابق يرَوْن أن الوساطةَ فى مثل هذا، أى: غير، إنما هو معنى (إلا) الذى تضمنته (غير)، فـ (غيرُ) منصوبةٌ بالفعلِ بوساطة ما تضمنته من معنى (إلا)، ولابد من وساطتِها إما لفظًا ومعنى، أو معنىً لا لفظا.

(١) المنتخب الأكمل ١-١٠٣.

ومما يرد به النحاةُ المخالفون لهؤلاء أنه لو جاز نصبُ المستثنى بفعلٍ محذوف تقديره (استثنى) لجاز نصبُ العطفِ على تقديرِ: (اعطف)، والنفى على تقدير: (أنفى) إلى غير ذلك.

هـ- يرى بعض الكوفيين - وعلى رأسهم الفراءُ - أن العاملَ إنما هو (إنَّ) الناصبةُ الاسم الرافعة الخبر، المكسورة الهمزة. فكأن (إلا) عندهم مركبةٌ من كلمتين: (إنَّ) المشددة و (لا) النافية، فخففت نون (إن)، وأدغمت فى اللام فصارت (إلا)، فنصبت فى الإيجاب على إعمال (إن)، وعطفت فى النفى باحتساب (لا)، فكأنها عملت عملين من جهتى تركيبها. ويرد على هذا بأنها لا تنصبُ دائما فى حال الإيجاب، ومنهم من ينسب هذا القولَ إلى الفراءِ مع تخفيف (إنْ).

و- يذهب قومٌ حكايةً عن الكسائى إلى أنَّ العاملَ فى المستثنى إنما هو (أنَّ) المفتوحة الهمزة المشددة النون، المضمرة بعد (إلا)، كأنك تقول: قام القومُ إلا أنَّ زيدًا لم يقم، ولكن هذا منتفىً بأن (أن) لا تضمر، كما أن ما بعد (إلا) لا يكون منصوبًا دائمًا.

ز- يذهب رأىٌ إلى أن المستثنى إنما نصب لتمامِ الكلام، كما انتصب درهمٌ بعد عشرين فى القول: معى عشرون درهمًا.

ح- يذهب رأىٌ آخرُ إلى أن عاملَ النصب فى المستثنى إنما هو المخالفةُ، وحكى ذلك عن الكسائى.

****

تحليل بعض التراكيب في الاستثناء

نلفت - في هذا الجزء - النظرَ إلى تحليلِ بعضِ التراكيبِ الخاصة في الاستثناء، لأن في تحليلها إعمالاً للفكرِ، والتدريب على كيفيةِ الربط بين التوجيه المعنوى والتوجيه النحوى، والجانبان أساس كل تركيبٍ لغوى.

في قولِه تعالى: ﴿لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣]. يجوز توجيهُ الاستثناءِ في هذه الآيةِ إلى أربعة أوجه[1]: وجهان يكون فيهما الاستثناءُ متصلاً، ووجهان يكون الاستثناءُ فيهما منفصلاً منقطعًا.

فأما وجها الاستثناء المتصل فهما:

الأول: أن يكون (مَن رحم) بمعنى: الراحم، وسائر التركيب على حقيقته، فيكون الكلام: لا عاصمَ اليومَ من أمرِ الله إلا الراحم، و (مَن رحم) مستثنى مبنى في محل نصب، أو يعربُ على البدليةِ من اسم (لا) النافية للجنس؛ لأن الراحم من جنس العاصِم، فالعاصم ينطلق على ابنِ آدم؛ لأنه يجوزُ أن يعصمَ من يرحمه.

الثاني: أن يكون (عاصمٌ) بمعنى المعصوم، و (من رحم) بمعنى المرحوم، ويكون الكلامُ: لا معصومَ اليومَ إلا المرحوم، والمرحوم من جنس المعصوم، وداخل تحته في معناه.

ومنهم من يجعل عاصمًا بمعنى معصومٍ على معنى النسب، أي: ذا عصمة، فيكون (لا عاصم) (لا ذا عصمةٍ).

لكنهم يختلفون فيما بينهم في جوازِ حمل فاعل بمعنى مفعول على النسب، فيوجد من يجيزُ ذلك، ويوجد من لا يجيزُه. أما الذين لا يجيزون أن يكون فاعلاً بمعنى مفعول على معنى النسب فإنهم يشترطون أن يكون فاعلا على بابه في اسم

---

(١) ينظر: الكتاب ٢-٣٢٥/ المقتضب ٤-٤١٢/ الخصائص ١-١٥٢/ المنتخب الاكمل / ١٣٢/ الدر المصون ٦-٣٣٢.

الفاعل، ومنه: امرأة مرضع، أي: ذات رضاع، وحائض، أي: ذات حيض. ولكن غيرهم يرون أن معنى النسب يكون في اسم الفاعل، سواء أكان على معنى فاعل أم على معنى مفعول، يذكر ابن جني في الآية السابقة: «وكذلك قوله تعالى: (لا عاصم اليوم من أمر الله) أي: لا ذا عصمة، وذو العصمة يكون مفعولا كما يكون فاعلا، فمن هنا قيل: إن معناه: لا معصوم، وذو الشيء قد يكون مفعولا كما يكون فاعلا، وعلى ذلك عامة باب طاهر وطالق وحائض، وعلى هذا قول الله تعالى: ﴿فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١، القارعة: ٧]، أي: ذات رضا، فمن هنا صارت بمعنى مرضية»[1].

وفي كلا التقديرين يكون استثناءً متصلاً، المعصومُ فيه من جنسِ المرحوم، وداخلٌ في معناه، فيأخذُ الحكمَ الإعرابيَّ للاستثناءِ المنفيِّ التام غير المفرغ، فينصبُ ما بعد إلا على الاستثناءِ، أو يكون تابعًا للمستثنى منه (عاصم) على البدليةِ.

أما وجها الاستثناءِ المنقطع فهما:

الأول: أن تجعل عاصمًا على بابه من اسم الفاعل، أما (من رحم) فيكون بمعنى اسم المفعول، ويكون الكلام: لا عاصم اليوم من أمر الله إلا المرحوم، فلا يدخل المرحوم تحت جنس العاصم، فيكون الاستثناءُ منقطعًا غير مفرغ، فينصب ما بعد (إلا) على الاستثناءِ لا غير.

الثاني: أن يكون (عاصمٌ) بمعنى معصوم، و (من رحم) بمعنى (راحم)، فيكون الكلامُ: لا معصوم اليوم من أمر الله إلا الراحمَ، فيكون استثناء منقطعًا، ويجب نصبُ المستثنى - حينئذٍ.

***

القول في: (لا إله غيرُ الله)[2].

(لا) حرفٌ نافٍ للجنس مبني، لا محل له من الإعراب.

---

(١) الخصائص ١-١٥٢، ١٥٣.

(٢) ينظر: النكت للأعلم ١-٦٢٥، ٦٢٦.

(إله) اسم لا النافية للجنس مبنى على الفتح فى محل نصب.

(غير) بالرفع من أربعة أوجه؛ لأنه خبر لا النافية للجنس مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. ومن النحاة من يجعل الرفعَ على أن خبرَ (لا) النافيةَ للجنس محذوف، و (غير) بدل منه مرفوع. أو أن (غيرا) توكيدٌ مرفوعٌ لخبر (لا) المحذوف المرفوع. أو أن (غيرًا) بدلٌ من موضعِ (لا) مع اسمها وهو الرفع.

ومنهم من يجعل (غير) منصوبةً على وجهين:

خبر (لا) محذوف تقديره (لنا) أو (للناس)، فتم الكلام، ثم استثنى لفظ الجلالة، فنصب.

أو على تقدير أن (غيرًا) صفةٌ لاسم (لا) النافية، أما خبرُها فهو محذوف.

(الله) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

***

إذا قال لك قائل: «لى عندك مائةٌ إلا درهمين» فأردت جَحْد ما ادعاه قلت: ما لك عندى مائةٌ إلا درهمين بالنصب، فيكون هذا بمنزلةِ قولك: مالك عندى الذى ادَّعَيْتَه، ولو رفَعْت الدرهمَيْن لكنتَ مقراً بالدرهمين جاحداً لثمانية وتسعين، إذِ الرفعُ بمنزلةِ قولك: ما لك عندى إلا درهمان، وهذا الشرطُ مأخوذٌ من كلامِ ابن السراج، ولم يتعرض لهذا سيبويهِ ولا المغاربة»[1].

***

فى قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا﴾ [البقرة: ٢٨٢][2]. قرئت (تجارة) بالنصب

(١) المساعد ١-٥٥٩ .

(٢) (إلا) حرف استثناءٍ مبنى، لا محل له من الإعراب. (أن) حرف مصدرى ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. (تكون) فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه الفتحة، واسمها ضمير مستتر تقديره: هى. (تجارة) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والمصدر المؤول فى محل نصب على الاستثناء. (حاضرة) صفة لتجارة منصوبة، وعلامة نصبه الفتحة. (تديرونها) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه =

والرفع[1]. ووجه النصب أن الفعلَ (تكون) ناقصٌ، فأضمر اسمه، وتقديره: التجارة، أو المداينة والمعاملة أو غير ذلك، و(تجارة) خبره. أما وجه الرفع فعلى احتساب (تكون) فعلاً تاما، و(تجارة) فاعله.

***

قوله تعالى: ﴿لا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الأَعْلَى وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ۝٨ دُحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ ۝٩ إِلاَّ مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾ [الصافات: ٨-١٠]. (مَنْ) اسم موصول مبنى فى محل رفع على البدلية من الواو فى (لا يسمعون)، ولم يذكر الزمخشرى النصب ألبتة فى هذا الموضع؛ لأن الاستثناء متراخٍ، فإذا تراخى المستثنى عن المستثنى منه حَسُن الإتباعُ.

***

قوله تعالى: ﴿قُل لاَّ يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]. فيه أوجهٌ إعرابية:

- أن يكونَ الاسمُ الموصول (من) فى محل رفعٍ على الفاعلية ليعلم، و(الغيب) منصوب مفعول به. (الله) لفظ الجلالة بدل من الاسم الموصول الفاعل (من) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وهو استثناء منقطع على لغة بنى تميم.

= ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، وضمير الغائبة مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجملة فى محل نصب، نعت ثان لتجارة، ويجوز أن تجعلها فى محل نصب، حال منها؛ لأنها نكرة موصوفة. (بينكم) ظرف منصوب، ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بالإدارة. (فليس) الفاء: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. ليس: فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على الفتح. (عليكم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل نصب، خبر ليس مقدم. (جناح) اسم ليس مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ألا) أن: حرف مصدرى ونصب مبنى، لا محل له. لا: حرف نفى مبنى. (تكتبوها) فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، وضمير الغائبة مبنى فى محل نصب، مفعول به، والمصدر المؤول فى محل نصب بنزع الخافض، والتقدير: فى ألا تكتبوها. وأرى أن للمصدر المؤول (أن تكون تجارة) فى محل رفع، مبتدأ، خبره الجملة المقرونة بالفاء (فليس عليكم جناح)، والجملة المستثناة فى محل نصب. وحسن اقتران الخبر بالفاء لأن الكون معنى عام.

(١) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ١-٣٢١، ٣٢٢، ٣٨٦/ الدر المصون ١-٦٨٣.

- ويجوز الإعرابُ السابق، ويكون لَفظ الجلالة بدلاً أو عطفَ بيان للاسم الموصول، على أنه استثناءٌ متصلٌ باعتبارِ الجمعِ بين الحقيقةِ فى تضمنِ (مَنْ) من فى السموات والأرض، والمجازِ فى تضمنها له - سبحانه وتعالى - (من) اسم موصول مبنى فى محل نصب، مفعول به. و (الغيب) بدل منه، ولفظ الجلالة (الله) فاعل مرفوع.

***

القول: (اهجُرْ بنى فلانٍ وبنى فلانٍ إلا مَنْ صلح). (مَنْ) مستثنى من الجميع، حيث لا موجب للاختصاص.

***

قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم: ٧١](١). ففيه تقديران:

أولهما: أن يكون التقدير: (وإن أحد منكم إلا واردها) فتكون شبهُ الجملة (منكم) فى محل رفع، صفة لمحذوف مبتدإ، وخبره (واردها)، ويكون الاستثناءُ مفرغًا.

والآخر: أن يكونَ التقدير: وإن منكم إلا من هو واردها. فتكون شبه الجملة (منكم) فى محل رفع خبر مقدم، والمبتدأ الاسم الموصول المحذوف، وصلته الجملة الاسمية ذات المبتدإ المحذوف، والخبر (واردها).

***

فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴿١٤٥﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾

---

(١) (إن) حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب. (كان) فعل ماض ناقص ناسخ، مبنى على الفتح، واسمه محذوف تقديره: هو. (على ربك) جار ومجرور، ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بحتم، فهو فى معنى اسم المفعول محتوم. (حتما) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (مقضيا) نعت لحتم منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

[النساء: ١٤٥، ١٤٦]. (الذين) اسم موصول مبنى مذكور بعد (إلا) الاستثنائية، فى موقعه الإعرابى أوجهٌ:

النصب على الاستثناء من المنافقين.

مستثنى من الضميرِ المجرورِ فى (لهم)، فيكونُ بدلاً منه، أو منصوبا على الاستثناء.

الرفعُ على الابتداءِ، وخبرُه الجملةُ الاسميةُ (فأولئك مع المؤمنين)، وحَسُنَ دخولُ الفاءِ على الخبرِ؛ لأن المبتدأ اسمٌ عام، أو فيه معنى الشرط.

قوله تعالى: ﴿فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلاَّ الضَّلالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾ [يونس: ٣٢][1]. (ماذا بعد الحق إلا الضلال) الاستفهامُ يخرج إلى معنى النفى، والضلال مستثنى من اسم الاستفهام (ماذا) إن كان اسما واحدا، ومن الاسم الموصول (ذا) إن احتسبناه اسمين، بتقدير (ما الذى)، ولذا فإن الضلالَ بدلٌ من أىٍّ منهما مرفوعٌ.

***

فى قوله تعالى: ﴿وَمَا نَقَمُوا إِلاَّ أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِن فَضْلِهِ﴾ [التوبة: ٧٤]. الاستثناءُ ناقص منفى، فهو مفرغٌ، فيعرب ما بعد (إلا) حسب موقعه فى الإعراب، والمصدرُ المؤولُ بعد (إلا) يجوز فيه تقديران:

---

(١) (ذلكم) اسم إشارة خطابى مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (الله) لفظ الجلالة خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ربكم) خبر ثان، أو بدل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الحق) خبر ثالث، أو بدل، أو نعت مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. ويجوز أن تجعل كلا من (الله والحق) خبر المبتدإ محذوف، والتقدير: هو ربكم، هو الحق. (فماذا) الفاء تعقيبية عاطفة حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. (ماذا) اسم استفهام مبنى فى محل رفع، مبتدأ، خبره شبه الجملة (بعد الحق)، أو ما تعلقت به من محذوف. ويجوز أن تجعلَ (ماذا) كلمتين: اسم الاستفهام (ما) مبنى فى محل رفع، مبتدأ أو خبر مقدم. (ذا) اسم موصول مبنى فى محل رفع، خبر (ما)، أو مبتدإ مؤخر، وشبه الجملة (بعد الحق) صلة الموصول، أو متعلقة بمحذوف صلة. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (الضلال) بدل من اسم الاستفهام، أو من الموصول مبنى، لا محل له من الإعراب. (فأنى) الفاء: للتعقيب. أنى: اسم مبنى فى محل نصب على الحالية من واو الجماعة فى يصرفون. (تصرفون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، نائب فاعل.

أولهما: أن يكون المعنى: ما كرهوا إلا إغناءَ اللهِ لهم، وعليه فإن المصدرَ المؤولَ يعرب مفعولاً به فى محلٍّ نصبٍ.

والآخر: أن يكون مفعولاً لأجلِه فى محلٍّ نصب، ويكون التقدير: وما نقموا منهم الإيمان إلا لإغناء الله...

***

فى قولِه تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلاَّ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٣]. الاستثناء فى هذه الآية استثناءٌ مفرغ، فهو ناقص منفى، والمصدرُ المؤول (أن يؤذن) يكونُ فى محل نصبٍ على الحاليةِ من واو الجماعة الفاعل، والتقدير: مؤذَنًا لكم. وقد يكون فى محلٍّ نصبٍ بإسقاط الخافض، والتقدير: إلا بأن يؤذنَ لكم.

***

قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ: ٢٨]. الاستثناء مفرغ فيعرب ما بعد (إلا) حسب موقعه، وفي نصب (كافة) أوجهٌ:

أنه نائبٌ عن المفعولِ المطلق، على أنه صفةٌ لمصدرٍ محذوف، والتقدير: إلا إرسالةً كافةً، أى: عامة.

أو أنه منصوب على المصدريةِ، حيث إنه مصدرٌ على مثالِ (فاعلة) كالعاقبة والعافية. أو أنه حالٌ من كاف (أرسلناك)، والمعنى: إلا جامعا للناس، أو حال من (الناس) وهو مردود .

***

فى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلا نَبِيٍّ إِلاَّ إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ [الحج: ٥٢]. فى هذا الاستثناء وجهان:

أولهما: قد يكون مفرغًا، فتعرب الجملة التى بعد (إلاَّ) فى محلٍّ نصبٍ على الحاليـة من (رسول). وجاز مجيءِ الحالِ من النكرةِ هنا لأنها مسبوقةٌ بالنفى،

و(من) الاستغراقية. وإما أن تجعلها صفة لرسول في محل جرٍّ على اللفظ، وفي محلِّ نصبٍ على المحلِّ.

ثانيهما: قد يكون استثناءً منقطعًا، فتكون الجملةُ المستثناةُ في محلٍّ نصبٍ على الاستثناءِ.

***

في قوله تعالى: ﴿لا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلا أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلاَّ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ﴾ [الأحزاب: ٥٢]. الاستثناء منفي تام متصل، فما بعد (إلا) وهو الاسمُ الموصولُ (ما) يعرب على وجهين:

إما أن يكونَ منصوبا على الاستثناء.

وإما أن يكونَ بدلاً من (النساء)، فيكون في محل رفع، وإما أن يكونَ بدلا من (أزواج) فيكون في محل جر.

***

في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الأَرْضِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ﴾ [هود: ١١٦]. الاستثناءُ يوجَّه تبعًا لمدلولِ التحضيضِ على النحوِ الآتي:

إذا فهم التحضيضُ على معناه الذى وضع لفظه له فإن الاستثناءَ يكونُ منقطعًا، والتقدير: ولكن قليلا ممن أنجينا منهم، فيكونُ منصوبًا على الاستثناءِ.

إذا فهم التحضيضُ على معنى النفيِ فإن الاستثناءَ يكونُ متصلاً، والتقدير: ما كان من القرون أولو بقية إلا قليلا، ويكون النصبُ على الاستثناءِ، وإن كان الرفعُ على البدليةِ أرجح.

مثل ما سبق قوله تعالى: ﴿وَمَا تَلَبَّثُوا بِهَا إِلاَّ يَسِيراً﴾ [الأحزاب: ١٤]. أي: إلا تلبثا يسيرا، أو: إلا زمانا يسيرا.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ١٦]. أى: إلا تمتعا قليلا، أو: إلا زمانا قليلا.

وكذلك: ﴿وَلَوْ كَانُوا فِيكُم مَّا قَاتَلُوا إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢٠].

وكذلك: ﴿وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ١٨].

***

قوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ مَسَاكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَن مِّن بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾ [النمل: ٥٨]. الاستثناءُ ناقص منفى، فهو مفرغ، فيعرب المستثنى (قليلا) حسب موقعه، وحينئذ يجوز فيه ثلاثةُ أوجه، وفيها جميعًا النصب، وهى:

أن يقدر الكلام: سكنًا قليلاً، فيكون منْصوبًا على النيابة عن المفعولِ المطلق.

أن يقدر: زمنا قليلا، فيكون منصوبًا على الظرفيةِ الزمانية.

أن يقدر: مكانا قليلا، فيكون منصوبًا على الظرفيةِ المكانيةِ.

***

فى قوله تعالى ﴿لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾ [مريم: ٨٧] المستثنى الاسم الموصول (مَنْ) فى إعرابِه أوجهٌ تتعلق بما يدل عليه الضميرُ (واو الجماعة)، على النحو الآتى[1]:

- إن كانت الواوُ علامةً للجمعِ، وليست ضميرًا، بل هى من قبيلِ لغة: (أكلونى البراغيث)؛ فإن (من) يعرب اسمًا موصولاً مبنيا فى محلِ رفع فاعل.

- فإذا احتسبنا الواوَ ضميرًا فإن مرجعَه يحددُ نوعَ الاستثناء، فإذا كان مرجعُه الخلقَ جميعا، أو المتقين والمجرمين، أو المتقين فإن الاستثناءَ يكون متصلاً، وحينئذ يكون الاسمُ الموصولُ المستثنى فى محل نصبٍ على الاستثناءِ، ويجوز أن يكونَ بدلاً من الواوِ فى محل رفع.

---

(١) يرجع إلى الدر المصون ٤ - ٥٢٧.

- وإذا كان الضميرُ عائدًا إلى المجرمين فقط فإنه يكونُ استثناءً منقطعًا، ويكون الاسمُ الموصولُ فى محل نصبٍ على الاستثناء عند الحجازيين والتميميين، ويجوزُ أن يكونَ بدلا من الواوِ فى محل رفعٍ عند تميم.

***

فى قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا وَلا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلا رَطْبٍ وَلا يَابِسٍ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]. توالى استثناءان: أولهما: «إلا يعلمها»، وثانيهما: «إلا فى كتاب مبين»، وليس أىٌّ منهما مستقلاً عن الآخر.

أما الأول فإنه فى محل نصب، حال من (ورقة)؛ لأنه استثناءٌ مفرغٌ. وجاز أن يكون حالاً من النكرة لأنها خصصت بالنفى و(من) الاستغراقية. وجاز أن تجعلَ الجملةَ فى محل رفع أو جر نعتًا لورقة؛ لأن (ورقة) فاعل (تسقط) مرفوع مقدرا، وهو مسبوق بـمِنْ الزائدة الجارة.

وأما الثانى فإنه يكون توكيدًا للاستثناءِ الأول؛ لأن (فى كتاب مبين) يؤدى معنى (يعلمها)(١).

أما قراءة الرفع فى (حبة، ورطب ويابس) فإنها توجه الاستث الثانى على أنه خبر لـلمبتدإ: (حبة ورطب ويابس)، أو أنه توكيدٌ للأول على أن يعربَ الثلاثةُ معطوفاتٍ على محل (ورقة)، وهو الرفع. لكننى أرى -والله أعلم- أن الإسقاط يتلاءم مع الورقة، أما الحبة فى ظلمات الأرض والرطب واليابس فيتلاءم معها الوجود والثبوت والخلق، وهذا فى كتابٍ مبين.

***

فى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ (٢٦) إِلاَّ الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ﴾ [الزخرف: ٢٦، ٢٧]. الاسم الموصول (الذى) بعد (إلا) فيه أوجهٌ:

---

(١) ينظر: الدر المصون ٣-٨٠.

إذا احتسبت الاستثناءَ منقطعًا فإنه يكون في محلٌ نصبٍ على الاستثناء.

إذا احتسبْت الاستثناءَ متصلاً فإنه يكون في محلٌ نصب على الاستثناء كذلك، فإن روعي معنى (براء)، وهو النفيُ، كما في (يأبى) فإنه يجوز فيه الإبدالُ من الاسمِ الموصولِ المجرور (ما).

إذا احتسبت (ما) نكرةً موصوفةً ؛ فقد تحتسب الاسمَ الموصولَ (الذي) بدلاً من (ما) في محل جرٍّ، على أن الاستثناء متصلٌ فيه معنى النفي.

أمثلة للمستثنى

- ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ يَقُصُّ الْحَقَّ﴾ [الأنعام: ٥٧].
- ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ٥٠].
- ﴿أَن لاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾ [هود: ٢٦].
- ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩].
- ﴿هَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنعام: ٤٧].
- ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الأنعام: ٤٨].
- ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأنعام: ٤٠].
- ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾ [الأنعام: ٣٨].
- ﴿فَقَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَوْمِهِ مَا نَرَاكَ إِلاَّ بَشَرًا مِّثْلَنَا﴾ [هود: ٢٧].
- ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُوا أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٨٢].
- ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلاَّ اللَّهَ﴾ [التوبة: ١٨].
- ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ﴾ [التوبة: ٣١].
- ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة: ٣٢].

- ﴿ لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلاَّ خَبَالاً ﴾ [التوبة: ٤٧].

- ﴿ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلاَّ إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ ﴾ [التوبة: ٥٢].

- ﴿ وَلا يَأْتُونَ الصَّلاةَ إِلاَّ وَهُمْ كُسَالَى ﴾ [التوبة: ٥٤].

- ﴿ وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ (٢٢٤) أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ (٢٢٥) وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لا يَفْعَلُونَ (٢٢٦) إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ [الشعراء: ٢٢٤-٢٢٧].

- ﴿ إِن كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ ﴾ [يس: ٢٩].

- ﴿ إِنْ هُوَ إِلاَّ ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُّبِينٌ ﴾ [يس: ٦٩].

- ﴿ إِنْ هُمْ إِلاَّ يَخْرُصُونَ ﴾ [الزخرف: ٢٠].

- ﴿ وَلا يُلَقَّاهَا إِلاَّ الصَّابِرُونَ ﴾ [القصص: ٨٠].

- ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا مُنذِرٌ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾ [ص: ٦٥].

- ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦].

- ﴿ وَمَا كُنتَ تَرْجُو أَن يُلْقَى إِلَيْكَ الْكِتَابُ إِلاَّ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ﴾ [القصص: ٨٦].

- ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمْسِينَ عَامًا ﴾ [العنكبوت: ١٤].

- ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُوا اقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ ﴾ [العنكبوت: ٢٤].

- ﴿ وَتِلْكَ الأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلاَّ الْعَالِمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤٣].

- ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلاَّ دَابَّةُ الأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ ﴾ [سبأ: ١٤].

- ﴿ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلاَّ قَلِيلٌ ﴾ [التوبة: ٣٨].

- ﴿ إِن يُوحَىٰ إِلَيَّ إِلاَّ أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ [ص: ٧٠].

- ﴿ إِنْ هُوَ إِلاَّ ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [ص: ٨٧].

- ﴿ مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلاَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [غافر: ٤].
- ﴿ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ﴾ [الأنعام: ٩٣].
- ﴿ فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُم بَأْسُنَا إِلاَّ أَن قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ ﴾ [الأعراف: ٥].
- ﴿ وَلا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلاَّ عَلَيْهَا ﴾ [الأنعام: ١٦٤].
- ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ ﴾ [الأنعام: ١٥٨].
- ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلاَّ مَا أَرَىٰ وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلاَّ سَبِيلَ الرَّشَادِ ﴾ [غافر: ٢٩].
- ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ ﴾ [الأعراف: ٥٣].
- ﴿ وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبُثَ لا يَخْرُجُ إِلاَّ نَكِدًا ﴾ [الأعراف: ٥٨].

****

التمييز[1]

التمييزُ مصدر (ميَّز) بتضعيفِ العين، ويعنى: تخليص الشىء من الشىء، والتفريق بين المتشابهين[2]، يقول تعالى: ﴿وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ﴾ [يس: ٥٩]، أى: انعزلوا عن المؤمنين وكـونوا على حدَة. يسمـيه النحاةُ: التمـييزَ والتـبيينَ والتفسـيرَ، والمميزَ، والمفسرَ، والمبيِّن.

يتضمن التـمييزُ معنى (مِنْ) الجنسـيةِ التى تسبق نكرةً منصوبةً فـضلةً غيرَ تابعٍ، عُدِّىَ لها ما لا يتعدى، وخرجت بيانًا لما انْبَهَم من الذوات.

فالتمييـزُ يكونُ اسمًا نكرةً جامدًا رافعًا لإبهامٍ كائنٍ أو مـستقرٍّ فى اسم ما، أو رافعًا لإبهامٍ فى كـلامٍ ما، وذلك بتحديدِ جهةٍ دلاليـةٍ عامةٍ يؤديها التمـييزُ، فترفعُ هذا الإبهامَ.

والتمـييزُ اسمٌ لأنه شىءٌ ما، ونكرةٌ لأنـه واحدٌ يدل على أكثرَ منه، ومـا بعد ذلك من مفـهومٍ فإنما هو يدل على الجانبِ الدلالىِّ فى التـمييزِ، حـيث يكون بعد مبـهم يصلح لكثيرٍ، فـيُختـارُ هذا اللفظُ ليحـدد جانبًا من هذه الجـوانبِ الدلاليةِ العديدة.

فالضابُط الدلالىُّ للتمييزِ هو التحـديد لمعنى عام، أو تفسير إبهامه، حيث يكون اسمٌ عامٌ أو كلامٌ عامٌ يصلحُ لجوانبَ عديدةٍ فى الاسـتعمالِ اللغوى، حيث يمكن

---

(١) يرجع فى هذه الدراسة إلى: الكتـاب ١-٢٠٤/ ٢-١١٧ / ٣-٥٥٧ / المقتضب ٣- ٣٢ / ٢-١٤٤ / ٤-٣٠/ الأصول ١-٢٦٨ / ١-٣٧٥/ التبصرة والتذكرة ١-٣١٦/ شرح عيون الإعراب ٤٧٩/ المفصل ٦٥/ المقتصد ٢-٦٩١، ٧٢٢/ شرح الكافـية ١-٢٢١، ٢-١٤٥/ الإيضاح فى شرح المفصل ١-٣٤٨/ المقرب ١-٣٠٥/ الكافيـة ٢-١٤٥/ شرح ألفية ابن معطى ١-٥٧٢، ٢-١٠٩٧/ عـمدة الحافظ ٣٤٩/ التسهيل١١٤/ شرح ابن الناظم ٣٤٦/ المنتخب الأكمل فى شرح الجمل للخفاف ١٨١، مخطوط بجامعة أم القرى بمكة المكرمة / ارتشاف الضرب ٢-٣٧٧/ شرح ابن عـقيل ٢-٢٨٦/ شرح اللمحة البدرية ٢-١٨٤، ٣٤٦/ شرح الأشمونى على ألفية ابن مالـك ٤-٦١/ شرح الكافية ٢-١٥٦/ الصبان على شرح التصريح: ١- ٣٩٣.

(٢) شرح التصريح ١- ٣٩٣.

إطلاقُه على أكثرَ من كلمةٍ، أو: يتضمن أجزاءً متعددةً، فيُحَدَّدُ أو يخصَّص دلالتُه باستخـدام المميِّزِ أو التمييـزِ، فكأن المميِّزَ مميِّـزٌ لعلاقة معنوية واحـدة لكلمة ما من علاقاتهـا العديدة بكلماتٍ أخرى، وهذه العـلاقةُ تكون دائمًا عامـةً فى مدلولِها، وليستْ خاصة بالمميِّز.

فإذا قلت: اشـتريت ثلاثةً، فإن (ثلاثة) تصلحُ أن تكـونَ لكلِ شيءٍ مخلوقٍ فى الوجودِ موجودٍ أو متخيلٍ، فهو اسـمٌ مبهمٌ غيرُ محدَّدِ الجانب، إذْ يمكن أن ينتقلَ من كلمة إلى أخرى، فارتباطه الدلالىُّ بالكلماتِ فى اللغة غيرُ محدد، فهو اسمٌ مبهمٌ، مثلُ هذا الاسمِ يحـتاج إلى تمييز يزيلُ إبـهامَهُ، ويحددُ أحـدَ الجوانبِ المعنويةِ التى يصلح لها، ويريدهـا المتحدث أو منشئُ الكلام، ويكون ذلك فـيما يضـافُ إليه، فكأن ما يميز يعزل علاقةً واحدة عن علاقات متعددة، كأن تقولَ: ثلاثة كتب، ثلاثةَ أقـلامٍ، ثلاثة منازل... إلخ، حيـث تصلحُ ثلاثةً أن يكونَ لهـا علاقـةٌ بكل هذه الكلماتِ وكلماتٍ أخـرى كثيرةٍ غيرهـا، فتميزُ أو تعزل إحـدى هذه العلاقات عن غيرها، بذكرِ التمييز، فتذكر: كتبا أو أقلاما أو منازل... أو غيرها.

كذلك إذا قلت: مصـر أطيبُ، فإن كلمة (أطيب) تصلح لمعـانٍ عديدة، حيثُ تصلحُ للأرضِ، وللرجال، وللنسـاء، وللجـو، وللمناخ، وللهواء، وللسكنى... إلى غيـر ذلك مما يوجدُ فى مصـر، فتحـددُ إحدى هذه الجهـاتِ المعنويةِ أو تعزلُ باستخدام ما يزيلُ هذا الإبهامَ، أو الشمولَ والعمومَ والغموضَ فى المعنى عن طريقِ التمييز، كأن يكونَ: أطيب هواءً، أطيب جوًا، أطيب رجالاً ... إلخ.

ومثلُ هذا المفهومِ من زوالِ الإبهامِ والغمـوضِ تحتاج إليه كلُّ المعانى الكليةِ التى تحتاج إلى تمييز، وهى: المساحاتُ، والمكيـلاتُ، والأوزانُ، وما أشبهها، والأعدادُ وما يكنى به عنها، والجملِ ذاتُ المـعانى المبهمة: من نقلٍ للتميـيز عن الفاعليةِ أو المفعوليةِ، أو المجرورِ، أو الابتدائية، أو ما ميز معنى التعجب.

والمقصودُ بالإبهَامِ فى الجملةِ إبهامٌ فى الجـملةِ الفعليةِ، حيثُ يُلتمسُ الإبهامُ فى العلاقةِ بين الفـعلِ ومعمولِه، وحقيـقة الإبهامِ فى الجملةِ حقيـقتُه فى اسمِ الذاتِ،

حيثُ تحتملُ الجملةُ عدةَ جهاتٍ معنويةٍ تتحددُ واحدةٌ منها بوساطةِ التمييز، بل إنها تحتاجُ إلى هذا التحديدِ أو العزلِ عن الجهاتِ المعنويةِ الأخرى.

فإذا قلت: كَثُر محمدٌ، فإن الكثرةَ المسندةَ إلى محمد تحتاجُ إلى تحديد؛ لأنَّ معناها يصحُ لأشياءَ كثيرةٍ في الوجود، والمحددُ أو المفسرُ لهذا المعنى المبهم هو التمييزُ، ويجب أن يكون التمييزُ ملائمًا لمعنى الكثرةِ مع محمد. فتقول: كثر محمدٌ مالاً، أو: علمًا، أو: عقارًا...إلخ.

فالإبهامُ في الجملةِ يكونُ إبهامًا في العلاقةِ بين العاملِ وبين أحد معمولاته، وتمييزُ العلاقةِ هذه يسمى تمييزَ النسبة؛ لأن العلاقةَ بين دالَّتَيْن إنما هي نسبةٌ بينهما. ويكون التمييزُ الواقعُ بعد الجملةِ منصوبًا عن تمامِ الكلام، ورافعًا للإبهامِ الحادثِ في الكلامِ، حيث يكون الإبهامُ فيه حاصلاً في الإسنادِ.

فإذا قلت: (حَسُنَ زيدٌ وجهًا)، فإنك تلمس أن (حسن) مسندٌ في اللفظ إلى (زيد)، ولكنه في المعنى مسندٌ إلى مقدَّرٍ متعلقٍ بزيدٍ، وذلك مبهمٌ لاحتماله كلَّ ما يتعلقُ بزيد، فقد يكون حسنا في شعره، أو في يده، أو في عمله، أو في وجهه... الخ، فتذكر (وجها) ليُرفعَ هذا الإبهام.

لذلك فإنك تجد أن هذه العلاقَةَ المبهمةَ بين العاملِ وأحدِ مكوناتِ الجملةِ المميَّزَة؛ إنما تبينُ وتتحددُ من خلالِ التمييزِ، الذى يمكن أن يأخذَ الموقعَ الإعرابيَّ لما ارتبط به العاملُ من مكوناتِ الجملةِ، والعلاقةُ المعنويةُ تكونُ قائمةً بين العاملِ والتمييزِ.

ولذلكَ فإن هناك جهاتِ تحولٍ أو تنقُّلٍ لتمييزِ الجملةِ؛ من أحدِ المواقعِ المعنوية والإعرابيةِ فيها إلى موقعيةِ التمييزِ، وهذه نحددها فيما بعدُ.

تضمن التمييز معنى (مِنْ):

يتضمن التمييزُ معنى (مِنْ)، حيث إن أصلَ القولِ: ما في السماء قدرُ راحةٍ سحابًا، هو راحةٌ من السحاب، وكذلك: عشرون درهمًا، أصلهُ عشرون من الدراهمِ، ولله درُّه رجلا، أصلُه: من رجلٍ، واستعمالُ هذا الأصلِ بـ (من) جائزٌ، وتقديرُ (مِنْ) يعطى معنى النسبةِ، أو التبعيض، أى: إنَّ العددَ أو الكيلَ أو

المساحةَ أو الوزنَ المذكـورَ منسوبٌ إلى جنسٍ ما أضيفَ إليه، أو مـا نصبَه، أو هو بعضٌ من كلِّه.

ويجوز دخولُ (مِنْ) على ما كان تمييزًا بـعد تمامِ الاسم، فتقول: اشتريتُ إردبًّا من قـمحٍ، لو أعطيـتنى ملءَ الأرضِ من ذهبٍ مـا نفـعنى، لله درُّه من فـارسٍ، حسبِىَ المثلُ مِنْ شاهدٍ...

وتدرس (مِنْ) من بعضِ الجوانب فى (فكرةِ القضايا الأخرى المتصلة بالتمييز).

العامل فى التمييز:

يشبه التمييزُ بالمفعولِ به، من حيثُ إن مـوقعَه بعد ما يميزه كموقع المفعولِ به بعد ما ينصبُه أو يتعلقُ به، فانتصابُ تمييزِ الجـملةِ مشبهٌ للمفعولِ لكونِه بعدَ تمامِ الجملة. أى: بعد ذكرِ الركنَيْن الأساسيْن لها. وانتصـابُ تميزِ المفردِ مشبهٌ لما انتصب عن تمامِ المفردات المشبَّهـة بالجملِ من أسماءِ الفاعلِين، نحو: ضـاربان، وضاربون. فالنصبُ فى التمييزِ حادثٌ بسببِ وجـودِه بعد التمامِ، سواءٌ أكان تمامَ الاسم، أم تمامَ الكلامِ. فالناصبُ له هو ذلك الاسم المبهمُ لشبهِه باسمِ الفاعل فى عملِه فى مفعوله.

وللنحاة فى العامل فى تمييزِ النسبة أو الجملةِ مذهبان:

أولهـما: ما ذهبَ إليـه قسمٌ من النحاةِ، وعلى رأسِـهم سيبـويْهِ والمازنى والمبردُ والسراجُ والفـارسى، من أن العاملَ فى تمييـزِ الجملةِ هو ما فـيها من فـعلٍ، أو ما جرى مجراه من مصدرٍ أو صفةٍ مشتقةٍ أو اسمِ فعلٍ.

ثانيهمـا: ما ذهب إلـيه المحقـقون من أن العـاملَ إنما هو الجملةُ المنتـصبُ عن تمامِها.

قضية الإعراب فى التمييز:

التمييزُ اسمٌ، والاسم إمّا مرفوعٌ وإما منصوبٌ وإما مجرورٌ، أما من حيثُ الرفعُ فإنه لا يصحُّ مع التمـييزِ لكونِه فضلة وغيـرَ تابعٍ لعمدةٍ مرفوعـةٍ، فلمْ يتبقَّ سوى النصبِ والجرِ، والتمييزُ يقع فى موقِعَى النصبِ والجرِّ على النحوِ الآتى:

مواضع جر التمييز:

يقع التمييزُ مجرورًا فى المواضعِ الآتيةِ:

أ- ما كان مسبوقا بـ (مِن) الجارةِ مذكورةً فى التركيبِ، نحو: حصلتُ على عشرةِ جراماتٍ من ذهبٍ. اشترينا خمسةَ أرادبَ من قمحٍ. للهِ درُّه من شجاعٍ. كلٌّ من (ذهب وقمح وشجاع) مجرورٌ بحرف الجر (مِنْ).

ب- ما لمْ يكنْ فيه ما يمنع من الإضافة، وهو ما كان خاليًا من التنوينِ ونونَى التثنيةِ والجمعِ، نحو: شاهدتُ أربعةَ رجالٍ. مائةَ طالبٍ. ألفَىْ نسمةٍ. فكلٌّ من: (رجال وطالب ونسمة) مجرورٌ بالإضافةِ.

مواضعُ نصبِ التمييز:

ينصب التمييزُ فى المواضعِ الآتيةِ (حيثُ يوجد ما يمنع من الإضافةِ فى اللفظِ المميز) من نحو:

١- التنوين: كأن تقول: عنده عشرةٌ مِثْلاً. (مثلا) تمييز لعشرة منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحةُ، والشائعُ أن يجرَّ بالإضافة إلى العدد، فلما نُوِّن العدد - وهو الجزءُ الأولُ من الإضافة - نُصِبَ.

٢- نون ألفاظ العقود: نحو قولك: قرأتُ عشرين صفحةً. حضر اليوم ثلاثةٌ وسبعون طالبًا. فكلٌّ من: (صفحة وطالب) تمييزٌ منصوب، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ، وما دعا إلى نصبه هو وجودُ النون فى (عشرين وسبعين)، لأنهما مع أمثالِهما ألفاظ ملحقةٌ بجمعِ المذكرِ السالمِ.

٣- ما كان فيه تقديرُ تنوين: يتمثل هذا فى الأعدادِ المركبةِ من (١١-١٩)، فتقولُ: فى القاعةِ خمسةَ عشرَ مقعدًا، وثلاثَ عشرةَ صورةً. كل من (مقعد، وصورة) تمييزٌ منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ. والأصل فى: خمسةَ عشرَ، خمسةٌ وعشرةٌ، فلما رُكِّبت الكلمتان تركيبَ إضافةٍ بُنيتا على الفتحِ، فمُنِعَتا من التنوينِ.

٤- المميَّزُ الموصوفُ بالامتلاءِ أو ما يدل عليه ينصبُ تمييزه: حيث تكونُ الصفةُ فاصلةً بين المميزِ الموصوفِ والتمييز، فتمتنعُ الإضافة، ويجب النصبُ، كما يجبُ ذكرُ ما يتممه من تنوينٍ ظاهرٍ، أو مقدَّرٍ، أو نونِ تثنيةٍ، أو نون جمعٍ. فتقول: لديَّ وعاءَان ممتلئان عسلاً. الوعاء مملوءٌ ماءً. زارنى أضيافٌ مكتملون ذوقًا. المدرجُ مكتملٌ طلابًا. فكلٌّ من: (وعاءان، وأضياف) مميز موصوفٌ بالامتلاءِ في الأول (ممتلئان)، وبما يدل عليه في الثانى (مكتملون)، وأولهما مثنى، والآخر جمعٌ، فوجبَ إتمامُ لفظَيْهما بنونى التثنيةِ والجمعِ، فوجبَ نصبُ تمييزِ كلٌّ منهما.

ومنه أن تقولَ: هو من بيتٍ ممتلئٍ خيرًا. هذه قاعةٌ مكتملةٌ طلابًا. حيث كلٌّ من: (بيت وقاعة) مميزٌ موصوفٌ بـ (ممتلئ، ومكتملة) فوجبَ إتمامُهما بالتنوين، ولذا ينصبُ المميز.

٥- الإضافةُ إلى ما لا يضافُ إليه: فتمتنع الإضافة، ويجب النصبُ، نحو: لى مثلُه كتابًا، حيث (كتابًا) تمييزٌ لـ (مثل) منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحةُ، ووجب نصبُه لأن المميزَ (مثل) قد أضيف إلى الضميرِ، والضميرُ لا يضافُ إليه.

٦- وكذلكَ المميَّزُ للجملة: نحو: طبتُ نفسًا، لأن الجملةَ لا يضاف إليها، لكنه فى مثلِ هذا التركيبِ قد يجرُّ التمييزُ بحرفِ الجرِّ (مِنْ).

٧ - تمييزُ اسمِ التفضيلِ، إذا كان لا يصحُّ صفةً لموصوفِ اسم التفضيلِ: فإنه يُنصَبُ؛ لأنه تمتنع إضافتُه إليه، ويسميه النحاةُ بالتمييزِ المباينِ. فيقال: أنا أكثرُ منك مالاً. بنصبِ (مال) بالضرورة؛ لأنه لا يقال: أنا مالٌ، فهو مباينٌ. أما إذا قلت: محمدٌ أكرمُ النَّاسِ رجلا، فإنه يجوز فيه الإضافة؛ لأنه يمكن القولُ: محمد رجلٌ، فيقال: محمدٌ أكرمُ رجلٍ. ويجعلونه تمييزًا غيرَ مباين. وهذا النوعُ من التمييزِ (التمييزِ غير المباين) لا ينصب تمييزُه إلا إذا فُصِلَ بينهما، كما هو مذكورٌ فى المثالِ السابقِ. فإن ذكر اسمُ التفضيلِ قبلَ التمييزِ مباشرةً، أى: لم يُفصلْ بين التمييزِ وبينَ اسمِ التفضيلِ فإنه يجبُ أن يُضافَ، فيقالُ: محمد أكرمُ رجلٍ.

نوعا التمييز

من خلال شرح ماهيةِ التمييزِ؛ ومعرفـةِ جوانبه المعنويةِ المختلفةِ؛ نجدُ أن التميزَ ينقسم إلى قسمين: تمييز الذات، وتمييز النسبة.

القسم الأول: تمييز الذات:

هو ما يطلقُ عليـه: تمييزُ المفرد، أو تمـييزُ الذات، وهو التمييـزُ الذى يرفعُ إبهامَ اسمٍ ما يصلح معناه لجوانبَ كثيـرةٍ، فيذكر التـمييزُ ليـحددَ جهةً مـعنويةً واحدةً، فالتمـييزُ يُذْكَرُ لإزالةِ التـداخلِ والالتباسِ فى المعنى لاسمٍ واحدٍ مـبهمٍ، فإذا قلت: زرعت خمـسةً، فإن الخمـسةَ يتسعُ معناهـا ويتداخل إلى ما لا نهايةَ من الأشـياءِ، فيـأتى معـنى الزراعة فـيحددهـا ويحصـرُها فى أشيـاءَ محصـورةٍ فى المسـاحاتِ والمزروعاتِ، ولكنه لا يزيل إبهامَها الكامنَ فيها، فيأتى التميزُ فيحصر معنى الثلاثة فى المميَّزِ به فقط، فتقولُ: زرعت خمسةَ أفدنةٍ، أو: خمسَ شجراتٍ، . . . إلخ.

الأسمـاءُ المبهـمةُ الذوات التـى تحتاج إلى تمـييز تـنحصـرُ فى: الممسـوحات، والمكيلاتِ، والموزونات، وتسمى بالمقاديـر حيث يعرف بها كمياتُ الأشيـاءِ معرفةً محددةً، ثم الأعداد، وما يشبه المقاديرَ، وأسماءٍ أخرى تعرضُ فى حينِها.

١ - الممسوحات:

ويقصد بها المصطلحاتُ ذاتُ الدلالاتِ الخاصةِ التى يعرفُ بها مقدارُ المساحاتِ التى يُتَعَارف عليهـا: من أطوال للممسـوحات، أو مساحـةٍ لها، أو غير ذلك، من نحو: زرعت فدانا قـمحا، اشتريْت قيـراطًا برسيمًا، ما أملك شـبرا أرضا. فكل من: (قمح، وبرسـيما، وأرضا) منصـوبٌ؛ لأنه تمييزٌ لكل من: فدان، وقـيراط، وشبر؛ وهي مقاديرُ للممسوحات.

٢ - المكيلات:

يُقصَـد بها المصطلحاتُ الخـاصةُ بما يكالُ به؛ ليَدُلَّ على مـقدارٍ معينٍ متـعارف عليه. نحو: كـيلة، وصاع، وقفيز، وقـدح، . . . إلخ. فتقول: اشتـريتُ كيلتَيْن

أرزًا، وقدَحَيْن شعيرًا، فى الجوال صاعان تمرًا، أريدُ قفيزًا برًا. فكلٌ من: أرز، وشعير، وتمر، وبر منصوبٌ؛ لأنه تمييز لكلٍّ من: كيلتين، وقدحين، وصاعين، وقفيز، وهى مقاديرُ للمكيلات.

٢ - الموزونات:

يقصد بها المصطلحاتُ الخاصةُ بالأوزانِ؛ لتدُلَّ على مقدارٍ معينٍ من الموزونِ متعارفٍ عليه، نحو: أقة، ورطل، وجرام، ودرهم، وكيلو جرام، وأوقية، ورطل، وقنطار، . . . إلخ. فتقول: اشتريت كيلو جرامين موزًا، وكيلو جرامًا برتقالاً، هذان رطلان زيتًا، باع قنطارًا قطنًا، الخاتم جرامٌ ذهبًا. فكلٌ من: موز، وبرتقال، وزيت، وقطن، وذهب منصوبٌ؛ لأنه تمييز لكلٍّ من: كيلو جرامين، وكيلو جرام، ورطل، وقنطار، وجرام، وكلُّها دالةٌ على مقاديرِ الأوزانِ.

يُلحظُ ما يأتى فى المقادير السابقة:

* المقاديرُ السابقةُ محددةُ الكميةِ فى مصطلحاتها حسبما يتعارفُ عليه مجتمعٌ ما.

* هذه المقاديرُ أمورٌ نسبيةٌ ومصطلحاتٌ لغويةٌ تختلف من مجتمع إلى آخرَ، ومن جيلٍ إلى جيلٍ، لكن لها ضابطًا محددًا، هو: معرفة كمياتِ الأشياءِ تحديدًا للمساحةِ والكيلِ والوزن.

* قد تتداخلُ هذه المصطلحات بين الأنواعِ السابقةِ من المقاديرِ، نحو: الرطل الذى يُستخدمُ كيلاً للسمن، كما يستعمل وزنًا؛ والإردب الذى يستخدم كيلاً للقمح والأرز، . . . وغيرهما، ويستعمل وزنًا كذلك للحبوب، وربما كان القيراط وزنًا ومساحةً.

* تمييزُ هذه المقاديرِ الثلاثةِ السابقةِ يستخدمُ فى ثلاثِ صورٍ من التركيبِ:

أولاها: أن يكونَ تمييزُها منصوبًا، كما لحظنا فى الأمثلةِ السابقةِ. وكأن تقولَ: بعته إردبيْن قمحًا، وكيلو جرامين أرزًا، ومترًا قماشًا.

ثانيتها: أنْ يكونَ مجرورًا بالحرفِ (من). فتقولُ: بعته إردبَّيْن من القمح، وكيلو جرامينْ من الأرزِ، ومترًا من القماش. وتقول: اشتريت قيراطًا من البرسيم، ما

أملك شبرًا من الأرض، فى الجوالِ صاعان منَ التمر، أريدُ قفيزين من البر، هذان رطلان من الزيت، الخاتم جرامٌ من الذهب.

ثالثُها: أن يكونَ مجرورًا بالإضافة. فتقولُ: بعتُه إردبَّىْ قمحٍ، وكيلو جرامَىْ أرزٍ، ومترَ قماشٍ، اشتريت قيراطَ برسيمٍ، وما أملك شبرَ أرضٍ، فى الجوال صاعًا تمرٍ، أريد قفيزَىْ برٍّ، هذان رطلا زيتٍ، الخاتمُ جرامُ ذهبٍ.

٤- الأعداد:

المقصود الدلالىُّ من العددِ التحديدُ العددىُّ للتمييز، لكن العددَ يذكر فى النطق قبل مميِّزه، فيكونُ مبهمًا فيحتاج إلى تمييز. وندرس العدد بقضاياه المختلفةِ بعد عرضِ تمييز الذاتِ، حيث تتشعَّبُ هذه القضايا.

هذه هى الأقسامُ الأساسيةُ لتمييزِ المفردِ، أو تمييزِ الذات. لكن هناك ذواتٍ أو مفرداتٍ أخرى مبهمةً تحتاج إلى تمييزٍ، منها ما هو شبيهٌ بالمقادير بأنواعها المختلفةِ بما فيها الأعدادُ، ومنها ما هو غيرُ ذلك، ورأيتُ أنْ أدرسَها بالتفصيل كلاًّ على حدة على النحوِ الآتى:

٥- الشبيه بالمقدار:

مما ينتصب على التمييزِ ما يشبهُ أنواعَ المقاديرِ التى ذكرناها سابقًا فى كونها مميِّزةً لمبهمٍ سابقٍ عليها، يحتاج إلى تحديدٍ لجهةٍ دلاليةٍ من جهاتِه المتعددةِ. ومن أنواعِ المشبهاتِ بالمقدار:

أ- الشبيه بالوَزْن:

مثال ذلك: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧][1]. حيث انتصبت النكرةُ الجامدةُ المنصوبةُ (خيرًا) على التمييز، فقد ميزَت (مثقال ذرة)، وهو فيه شبهُ الوزنِ، فالمثقالُ قد يكون وسيلةً للوزنِ.

(١) (من) اسم شرط جازم مبنى على السكون فى محل رفع، مبتدأ، خبره جملتا الشرط والجواب. (يعمل) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. (مثقال) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (ذرة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (خيرا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (يره) فعل جملة جواب الشرط مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، مفعول به.

ومنه: اشتريتُ صندوقًا فاكهةً، وزجاجتَين زيتا، وأخرى خَلاً. فكل من: فاكهة وزيت وخل تمييز لصندوق وزجاجتين وأخرى، وكلها فيها شبه بالوزن، حيث إن التمييزَ مما يوزنُ.

ب- الشبيه بالكَيْل:

مثال ذلك: أعددْت ذَنُوبًا ماءً، حيث (الذنوب) يشبه الشيءَ المكيلَ به، وهو قابلٌ للانتقالِ من اسمٍ إلى أسماءٍ لا حصرَ لها، فأصبح مبهمًا يحتاج إلى تمييزٍ يتمثلُ في النكرة الجامدةِ المنصوبةِ التي ذكرت بعدَه، لتحدد جهةً واحدةً من هذه الجهاتِ المتعددةِ التي يصلحُ لها، وهي (ماءً).

ومثل الشبيه بالمكيل أن تقولَ: اشتريت جُبًا بُرًا، أو: جوَالاً أرزًا، أحضرت لنا نِحيًا سَمْنًا، واحتجْنا إلى رَاقُود خَلاً، عنده منوانِ سمنًا. ويمكن أن نعدَّ بعضَ هذه المبهمات شبيهةً بالموزونِ تبعا لكيفيةِ استخدامِها في المجتمعِ، فكل ما يختصُّ من وعاء مستخدمٍ للنكراتِ في حياتِنا العامةِ فهو بمثابةِ الشبيهِ بالكيلِ، وما يميزُه فشبيهٌ بالمكيلِ.

جـ- الشبيه بالمساحة:

مثالُه: ما في السماءِ موضعُ راحةٍ سحابًا، حيث انتصب (سحابا) على أنه تمييزٌ لموضعِ الراحة، وهو أشبهُ بالمساحة، حيث يدلُّ على مقدار مسْحي، وهو مبهمٌ، إذْ يحتمل أن يكونَ موضعًا من كلِّ ما يمثلُ مكانًا أو مساحةً؛ لذا لزمه التمييزُ من غيره، فنصب مميزُه (سحابا) بعد تمامِ الاسم (موضع) بإضافةِ (راحة) إليه.

ومنه أن تقولَ: عندنا حجرةٌ قمحًا، وبهوٌ أرزًا، حديقتُنا نصفُها مزروعٌ شجرا، ونصفُها الآخرُ مزروع برسيمًا.

ومن الأمثلة التي تذكر في كتبِ النحوِ منسوبةً إلى تمييزِ المقاديرِ أو ما يشبهها قولُهم: ملءُ الأرض ذهبا، بطولِك رجلاً. بعرضك أرضًا، بغلظه خشبًا. وأرى أن (ذهبًا) شبيهٌ بالوزن، وقد يكون شبيها بالمساحة بالنظر إلى الأرض، وهي مساحة، (رجلا، وأرضا، وخشبا) فيها شبهٌ بالمساحةِ.

ومنه أن تقولَ: بحجمِه ماءً، بكثافتِه غازًا، بمساحته سجادًا، . . . إلخ.

الكنايات عن الأعداد:

مما يدرس في هذا المجالِ ما يكنى به عن العددِ، من مثلِ: كمْ الاستفهاميةِ، وكم الخبرية، وكأيّن، وكذا. . والكلماتِ ذاتِ الدلالاتِ الخاصةِ، مثل: بضع، ورهط، . . . ، وأرى أن تدرسَ بالتفصيلِ بعد عرضِ دراسةِ العددِ.

ملحوظة:

مما يستخدم شبيهًا بالمقدارِ أن تقولَ: عندى حزمةٌ بقلا، أو حزمتان، أو ثلاثُ حُزَمٍ. فتنصب (بقلاً) على التمييزِ لحزمةٍ أو مضاعفها. ولكنني أرى أن (بقلاً) إنما هو تمييزٌ مبينٌ لنوعِ الحزمةِ أو الحزمتين أو الثلاثِ، فتكونُ من الدائرةِ المعنويةِ للقول: خاتم حديدًا، وباب خشبًا.

٦- المماثلة والمغايرة:

المماثلةُ والمغايرةُ معنيانِ يربطانِ بين طرفيْن، يكونان - غالبًا - من دائرةٍ معنويةٍ واحدةٍ، أحدُهما يقدرُ بالآخر إنْ نفيا باستخدام (غير)، وإنْ إيجابًا باستخدام (مثل)، فهما مقداران، أو يلحقان بما يفيدُ المقدار، لذلك فهما معنيان مبهمان، يحتاجان إلى تفسيرٍ وتوضيحٍ، هذا المفسرُ أو المبينُ أو المميِّزُ للمماثلةِ والمغايرةِ يأتى فى صورتيْن:

أولاهما: بذكر طرفيْهما عن طريقِ الوصفيةِ، وفيه تجد (مثل أو غير) مضافًا إلى المقدرِ به.

ثانيتهما: عن غيرِ طريقِ الوصفية، وفيه تجدُ (مثل أو غير) مضافًا إلى ضميرِ المقدرِ به، أما المقدَّر فإنه يأتى بعدهما منصوبا، ويكون نصبُه على التمييزِ؛ لأنه محدِّد ومفسر لجهةِ المماثلةِ أو المغايرةِ.

وتفسيرُ ما سبق أنك إذا قلت: محمدٌ مثلُ على، فإن (محمدًا) فى المقدار كعلىّ، حيث قدَّرته بقدْرِه باستخدام (مثل)، و (مثل) هنا ربطت بين اسميْن من دائرةٍ معنوية واحدة، وهى دائرةُ الإنسان، فأصبحت وصفًا لما قبلَها عن طريقِ الإخبارِ، فهى خبرٌ لما قبلها.

أما إذا قلت: على التمرةِ مثلُها، فـإن طرفي المماثلة لم يكتملا، حيث لم يذكرْ إلا طرفٌ واحدٌ وهو (التمـرة) التي قُدِّرَ بقدرِها شيءٌ آخرُ، يحتاج إليـه التركيبُ، وهو ما يميزُ أو يوضحُ أو يحددُ جهةَ المماثلـة المقدرة بالتمرةِ، فتقول: زُبدًا، ليكونَ (زبدًا) منصوبًا على التمييزِ للمماثلة، ولتتممَ طرفيِ المماثلةِ.

ومن أمثلةِ ذلك قـولُك: لي مثلُها إبلاً وشاءً، عندي غـيرُه كتابًا، اشـترى مثلَه قلمًا، أتاني غيـرُه ضيفًا، ساطالبُ بغـيره حكمًا. تجد أن (مثلَ وغـيرَ) في الأمثلة لهما مـوقعُهما الإعرابيُّ فـي الجملة، فهما على التـرتيب: (مبتدأ مؤخر، ومـبتدأ مؤخرٌ، ومفعولٌ به، وفاعل، ومجرورٌ بالباء)، أما ما بعدهما: (إبلا وشاءً، كتابًا، قلمًا، ضيفًا، حكمًا) فهو منصوبٌ على التمييزِ.

تلحظ إضافةَ: (مثل وغير) إلى ضمير المقدرِ به المفـسَّرِ بالتمييزِ المنصوب، فتمامُ الاسمِ في المماثلة والمغـايرة هو الضميرُ الذى أضـيف إليه (مثلُ وغيـرُ)، أما (مثلُ وغير) فهما المميِّزان لأنهما مقدارٌ في المعنى.

من ذلك قولُه ﷺ: «لا تسبُّوا أصحابي، فـو الَّذى نفسي بيده لوْ أنفقَ أحدُكُمْ مثلَ أحُدٍ ذهبًا ما بلغ مُـدَّ أحدهم ولا نصيفه»[1]. حيث (ذهبًا) تمييزٌ لـ (مثل)، لأنه شبيه بالمقدَّارِ، أى: مقدار أحد ذهبا.

٧ - تمييز المفرد المبين للنوع:

مما يستخـدم تمييـزًا للمفـرد؛ وليس دالاً على مقـدار يفيـد الوزنَ أو الكيلَ أو المسـاحةَ أو شـبه ذلك؛ أن تقولَ: عندى خـاتمٌ حديدًا، للقاعةِ بابٌ خـشبًا، . . . إلخ. فكلٌّ من (حـديد وخشب) منتصـبٌ على أنه تمييزٌ لخـاتم وباب، وليس كلٌّ منهما دالاً على مقدارٍ، وإنما هو مبين لأصلِ مميزه، فالعلاقةُ بين المميَّز والتمييز إنما هى بيانٌ للأصلِ أو النوعِ.

ومن النحاةِ من يجعلُ (حديدًا وخشبًا) في موضعيهما حالاً.

ومنه كذلك: هذه جبةٌ صوفًا، وهذا قميصٌ حريرا، اشترى ساعةٌ ذهبا، وخاتما فضةً، للحديقةِ بابٌ صاجًا.

---

(١) مختصر سنن أبي داود: ٧-٣٤/ باب النهى عن سب أصحابِ الرسولِ ﷺ.

٨ - تمييز الضمير:

يقعُ الضميرُ مبهمًا في أنماطٍ تركيبيةٍ معينةٍ، ويحتاج -حينئذٍ- إلى ما يميزُه، منها:

أ- الضميرُ الواقعُ فاعلاً لـ(نعم وبئس):

فاعلُ المدحِ والذمِّ فيه معنى الجنس، وإن كانَ معرفةً، حيث يمدحُ الجنسُ كلُّه أو يذمُّ، ثم يخصص منه المرادُ بالمدحِ أو الذم، فإذا كان فاعلُهما ضميرًا فإنه يحتاجُ إلى ما يرفع الإبهامَ الواقعَ فيه من شمولِه الجنسَ؛ ومن عدم مرجعِه إلى معنى سابقٍ عليه، ويكون رافعُ الإبهام فيه نكرةً منصوبةً تعرب تمييزًا؛ فتقولُ: نعمَ رجلاً محمدٌ، حيث فاعلُ (نعم) ضميرٌ مستترٌ مميزٌ بنكرة، و(رجلا) تمييزٌ للفاعلِ الضميرِ المستتر، ومثله أن تقول: بئس صديقًا الخائنُ. ونحن نعرف أن الضميرَ لا يذكرُ إلا إذا ذكرَ قبله ما يعودُ عليه من اسم، فلمَّا لم يذكر الاسمُ في هذا التركيبِ وجب أن يميزَ الضميرُ بالنكرةِ المنصوبة؛ لتكونَ عوضًا من مرجعِ الضميرِ.

منه قوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾ [الكهف: ٥٠]. حيث ميَّزت النكرةُ الجامدةُ المنصوبةُ (بدلا) الضميرَ المستترَ الفاعلَ لفعلِ الذم (بئس).

وقوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧]. حيث (ساء) بمعنى (بئس)، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ تقديرُه (هو)، و (مثلا) تمييزٌ مفسرٌ للمضمر. ومنه أن تقولَ: نعم رجلا الصدوقُ . بئس عبدًا الجاحدُ نعمةَ ربِّه.

ب- الضمير الواقع بعد (رُبَّ):

(رُبَّ) حرفُ جر شبيهٌ بالزائد، لا يدخل إلا على النكرات، فتقولُ: رب رجلٍ... ورب امرأة...، رب كتاب...،... إلخ، لكنه قد يدخلُ على الضميرِ، فيأخذُ الضميرُ صفةَ الإبهامِ، ويحتاجُ حينئذٍ إلى تمييزٍ، ذلك لأن الضميرَ لابُدَّ له من مرجعٍ يعود عليه، وإذا وقع بعد (رب) فإنه يفتقدُ هذا المرجعَ، ويتخذ

صفةَ الإبهامَ التى تحـتاجُ إلى تمييزٍ، حيث يذكر بعده نكرةٌ منصوبةٌ تميزُه، فتقول: ربه رجلاً صـالحٌ، وربَّه تجارًا أقبلَ إلىَّ. ويكونُ (رجـلاً) تمييزٌ منصوبٌ، وعـلامة نصبه الفـتحةُ، وهو يميزُ الضميـرَ المبهمَ الواقعَ فى محلٌ رفع، مبتدأ، وهـو ضميرُ الغائب في (رُبٌ) .

ومن أمثلةِ ذلك قولُ الشاعرِ:

ربَّه فـتـيـةٌ دعـوتُ إلى مـا يورثُ المجـدَ دائبًـا فـأجـابوا

حيث ميزت النكرةُ الجامدة (فتيـة) الضميرَ المجرورَ لفظا بربٍّ، وهو مبهمٌ حيث سبق بـ (رب) التي لا تدخلُ إلاَّ على النكراتِ.

جـ- الضمير المتعجَّب منه:

الضمير المتـعجب منه يحتاج إلى ما يميِّزُه؛ لأن الضمـيرَ يكونُ لكلٌ الأسماء - ذوَاتٍ ومعاني- فعندما يذكر فى أسلوبِ تعجبٍ فإنه يكون مبهمًا؛ لأنه لا يُذكرُ ما يرجعُ إليه من اسم المعنى أو اسمِ الذاتِ المحـدد الذى لا يقبل التنقلَ، ولذلك كان فى حاجة إلى التمييز. من أمـثلة ذلكَ أنْ تقولَ: يا له رجلاً، يا لها قصةً، يا لك ليلاً. كلٌ مـن (رجل، وقصة، وليل) نصـب على التمييزِ للضـميرِ المـبهمِ الذى يسبقه، ولذلك فـإن كلاً منها يتضمَّن (مِنْ)، والتقـدير: من رجل، من قصة، من ليل، وقد صرح بها امرؤُ القيس فى قوله:

فـيـالك من ليلٍ كـأنَّ نجـومَـه بكلِّ مُغَـارِ الفَتْل شُـدَّتْ بيذبلِ[1]

(١) (يا) حرف نداء تعجبى مبنى، لا محل له من الإعراب. (لك) اللام: حرف جر مبنى لا محل له، وفتح من أجل التعجب، وكاف المخاطب مبنى فى مـحل جر باللام. وهو المنادى معنى، والأسلوب تعجبى لا محل له. (من) حرف جر مبنى لا محل له. (ليل) اسم مجرور بمن، وعلامة جره الكسـرة. (كأن) حرف تشبيـه مبنى لا محل له. (نجومه) اسم كـأن منصوب، وعلامة نصبه الفـتحة، وضميـر الغائب مبنى فى محل جر بالإضـافة. (بكل) جار ومجرور، وشـبه الجملة متعلقة بـالشد. (مغار) مضاف إليـه مجرور، وعلامة جره الكسـرة. (الفتل) مضـاف إليه مجـرور، وعلامة جره الكسـرة. (شدت) فعل ماض مبنى على الفتح مبنى للمجهول، والتاء للتأنيث حرف مبنى، لا محل له إعـرابيا، ونائب الفاعل ضميرمستتر مبنى فى محل رفع. والجملة الاسمـية المنسوخة فى محل جر، نعت لليل. (بيذبل) البـاء: حرف جر مبنى لا محل له. يذبل: اسم مـجرور بالباء، وعـلامة جره الفتـحة نيابة عن الكسـرة؛ لأنه ممنوع من الصرف، وحرك بالكسر من أجل الروى.

طرق تمام الاسم

ذكرنا أن تمييزَ الذات يكون منصوبًا عن تمام الاسم، حيث يكونُ الإبهامُ حادثًا في الاسمِ الذى هو جزءُ كلامٍ. وللنحاة فى تمامِ الاسمِ طرقٌ يفرضُها التركيبُ فى الجملةِ العربيةِ، وهى الطرقُ التى يُفْصَلُ بها بين المضافِ والمضافِ إليه، أو يكونَ الاسمُ فيها محالاً إضافتُهُ، وتنحصر فى[1]:

أ- التنوين: مثاله: عندى فدانٌ قمحًا، حيث (قمحًا) تمييزٌ منصوبٌ لـ(فدان)، والاسم المميزُ تامٌ بالتنوينِ فنصب ما ميزَه، ولولا هذا التمامُ الذى كان بوساطةِ التنوين لما نصب، فيقال: عندى فدانُ قمحٍ، بجر (قمح) بالإضافةِ.

ب- تقدير التنوين: كما فى: معه أحدَ عشرَ رجلاً، حيث يقدر التنوينُ فى (عشر)، ومنع من ظهوره بناؤه على الفتح. فنصب (رجلاً)، وهو تمييزٌ لتقديرِ التنوين، فامتنعت الإضافةُ.

وما يقدر فيه التنوينُ كذلك: (كم) الاستفهاميةُ، كأن تقولَ: كم درسًا ذاكرته؟ فلتقديرِ التنوين نصب تمييز (كم)، وهو (درسًا).

جـ- نون التثنية: نحو: عندى فدانَان قمحًا، حيث (قمحًا) تمييزٌ منصوبٌ لتمامِ ما ميزه وهو (فدانان) عن طريقِ وجودِ نونِ التثنية التى حجبت الإضافةَ، ولولا وجودُها لقلت: عندى فدانا قمحٍ، بحذفِ النونِ وإثباتِ الإضافةِ.

د- نون جمع المذكر السالم: يمثل له بقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾ [الكهف: ١٠٣]، يختلف فيه بين المنصوبِ عن تمام الاسم وبين المنصوب عن تمامِ الكلامِ، ويلحق به شبه نونِ جمع المذكر السالم. وتتضح فى ألفاظ العقود. وهى ملحقةٌ بجمعِ المذكرِ السالم، فتقول: معى عشرون طالبًا، حيث (طالبا) تمييزٌ لعشرين منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحة، ونصب لتمامِ عشرين لوجودِ نونِ الجمعِ التى منعت الإضافةَ.

---

(١) المنتخب الأكمل ١٨٥ يمكن الاستزادة فى هذا الموضوع بالعودة إلى بحث للمؤلف، بعنوان: «نظرية التمام فى النحو العربى».

هـ- الإضافة: يتحقق تمامُ الاسم بذكر ما أضيفَ إليه، فيكون التنوينُ في المضاف ظاهرًا أو مقدرًا، نحو: ما في السماء كفٌ راحة سحابا، حيث (سحابًا) تمييزٌ منصوبٌ لكف، وقد نصبَ لأن كفًا اسمٌ تَمَّ ذكرُه في الجملة بما ذكر بعدَه من مضاف إليه وهو (راحة)، فإن لم يكنِ (كف) منونًا فإن ما أضيف إليه حملَ التنوين، إلى جانبِ أن الإضافةَ تنوب منابَ التنوينِ. فالتنوينُ والإضافةُ يتناوبَانِ الاسمَ، ولا يجتمعان فيه.

ويجعلون من ذلك القولَ: على التمرةِ مثلُها زُبْدًا. حيث إن الاسمَ (مثل) يتمُّ بضميرِ الغائبةِ المضافِ إليها، وينصب (زُبْدًا) لامتناعِ إضافةِ (مثل) إليها مع وجودِ الهاء.

القسم الثاني: تمييز النسبة:

وهو تمييزُ الجملة، التمييز الذى يرفع إبهامَ العلاقة بين ركني الجملة الأساسيْن، أو بين أحدهما وفضلة ، كأن تقولَ: طابَ الضيفُ، فهذه جملةٌ فعليةٌ تامةُ الركنين، لكن العلاقةَ المعنويةَ بين الفعلِ وفاعله مبهمةٌ؛ لأنها علاقةٌ عامةٌ، تصلحُ أن يكونَ لها جهاتٌ دلاليةٌ متعددةٌ، حيث طيب الضيف يمكن أن يكونَ في المأكلِ أو المشربِ أو المثوى أو النفس، . . . إلخ، وهذه العلاقةُ لا تتحددُ إلا بتمييزٍ منصوب، أما سائرُ المنصوبات التى تصلح في هذا التركيب كالمفعول المطلق والمفعولِ معه، ولأجله، والمفعول فيه، والحال. . . . فإنها لا تحددُ الدلالةَ النابعةَ من العلاقة بين الفعل (طاب)، وفاعله (الضيف)، ولكن هذه يمكنُ أنْ تتحددَ باستخدامِ التمييز، فتقول: طاب الضيفُ مأكلاً، أى: في أشيائه المأكولة.

ومثله أن تقولَ: أتريد أن تهينَني خُلُقًا، حيث إهانةُ الإنسانِ تكون ذات جهات دلالية متعددة، فتحدد بالتمييز المنصوب (خلقًا). فتمييزُ النسبةِ تمييزُ علاقةٍ بينَ مكونات جملةٍ، أما تمييز الاسم فهو تمييز جهةٍ دلاليةٍ في ذاتٍ واحدةٍ.

يقسم النحاةُ تمييزَ النسبة أو تمييزَ الجملةِ إلى قسمين، أولُهما: تمييزُ نسبةٍ محولٌ، والآخر: تمييزُ نسبةٍ غيرُ محولٍ، وهذا التقسيمُ ينبنى على الأداءِ الموقعىِّ للتمييزِ في الجملةِ قبلَ التحويلِ إلى تمييزٍ أو عدمِ وجود أداء موقعى، فإن كان للتمييزِ أداءٌ موقعيٌ مفهومٌ في الجملة المميزة فهو محولٌ عن هذا الموقع، وإن لم يكن له موقعٌ في الجملةِ المميزة فهو تمييزٌ غيرُ محول.

أولا: تمييز النسبة المحول:

ذكرنا فيما قبلُ أن هناك جهاتٍ تحولٍ أو تنقلٍ لتمييزِ الجملةِ من أحدِ المواقعِ المعنوية والإعرابيةِ فيها إلى موقعيةِ التمييز، وهذه الجهاتُ هي:

أ- التحول من الابتدائية أو النقل عن الابتدائية:

كما في قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف ٣٤][1]، حيث إن الأصلَ يجوزُ أن يكونَ: مالي أكثر من مالك، ونفري أعز. . . ، فتحول كلٌّ من المبتدأين (مال، ونفر) إلى التمييز، فنصبًا، ومنه: زيدٌ أحسنُ وجهًا، والتقدير: وجهُ زيد أحسن.

ويحلو لبعض النحاةِ أن يجعلوا ذلك من قبيل التحول عن المضاف، حيث يقدرون ما سبق بالقول: وجه زيدٍ أحسنُ، ولنلحظ أن (وجها) -وهو التمييزُ المنصوب في الجملةِ المقدرة- مبتدأ، فهو في رأيي تحولٌ من الابتدائية.

ومنه قولُك: إنه أبدًا أقربُ مصباحًا، وأعظمُ نارًا، إذ التقديرُ: إنَّ مصباحَه أقربُ، وإن نارَه أعظمُ، ومثله القولُ: هُنَّ أنتَنُ ريحًا، وأكثرُ ثمنًا، وأجملُ خلقًا.

ب- التحول من الفاعلية:

هو أن يكونَ التمييزُ محولا من موقعيةِ الفاعليةِ إلى موقعيةِ التمييزِ، كأن تقولَ: طاب محمدٌ نفسًا، أي: طابت نفسُ محمد، فتحولت النفسُ - وهي فاعلٌ - إلى تمييزٍ منصوبٍ يزيلُ إبهامَ العلاقة بين الفعل (طاب) وفاعله (محمد).

وتقول: تفقَّأ محمودٌ شَحْمًا، حيث الأصلُ: تفقأ شحمُ محمود، فشحم في الأصلِ فاعلٌ، ولكنه تحوَّل إلى تمييزٍ منصوبٍ.

---

(١) (أنا) ضمير مبني في محل رفع، مبتدأ. (أكثر) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (منك) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بأكثر. (مالا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (وأعز) الواو: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. أعز: معطوف على أكثر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (نفرا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

ومثلُ ذلـك أن تقولَ: تصببَ عـلىٌّ عرقًا، امتـلأ الكوبُ ماءً، حَسُنَ الحليم عقلاً، وجَادَ الحكيمُ رأيا. حيث انتصبت الأسمـاءُ المبهمةُ الجامدةُ: (عرقا، وماء، وعقلا، ورأيا) على التميـيزِ للجملةِ التي تسبقها، وقد صـحَّت أن تقعَ في موقعيةِ الفاعليةِ في هذه الجملةِ.

ويجوز أن يكونَ منه: أجملْ بالربيعِ هواءً، حيث التقديرُ: أجمل بهواء الربيع، فيكون (هواء) فاعلا مرفوعا، وعلامة رفعه الضمة المقدرة.

ومثل ذلك: أكرِمْ بسميرٍ خلقًا، وأطيبْ بمصرَ جـواً.

ومن التمييزِ المحولِ عن الفاعلِ قولُ أبي طالبٍ مخاطبًا النبي ﷺ:

فاصدع بأمرِكَ مـا عليكَ غَضَاضَةٌ وأبشِـرْ بذاك وقَـرَّ منكَ عيُـونا[1]

وفيه نصب (عـيونًا) على التميـيزِ المحولِ عن الفاعليـة، حيث الأصل: وقرت عيونُك.

ومن التمييزِ المحـولِ عن الفاعليةِ قولُه تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، والأصل: واشتعل شيبُ الرأسِ، فتحول الفاعلُ إلى تمييزٍ منصوبٍ.

ومـثله قوله تعـالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾ [النساء: ٤][2]، حيث انتصب التمييزُ (نفسا)، وهو تمييزُ نسبةٍ محولٌ من الفاعليةِ.

---

(١) شرح الكافية: ١-٢٢٢.

(اصدع) فـعل أمر مبنى على السـكون، والفاعل ضمـير مسـتتر تقـديره: أنت. (بأمرك) جار ومـجرور ومضاف إليه، وشبـه الجملة متعلقة باصدع. (ما) حـرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب. (عليك) جار ومجرور مبنيان وشبه الجملة في محل رفع خبر مقدم. (غضاضة) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضـمة، والجـملة في محل نصب على الحـاليـة. (وأبشر) الواو: حـرف عطف مبنى لا مـحل له من الإعراب. أبشر: فعل أمر مبنى على السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. (بذاك) جار ومجرور مبنيـان، وشبه الجـملة متعـلقة بالبشـر. (وقر) الواو: حرف عطف. قـر: فعل أمر مـبنى على السـكون المقدر، وحـرك من أجل التقاء السـاكنين، وفاعله ضـمير مـستـتر تقديره: أنت. (منك) جار ومـجرور مبنيـان، وشبه الجملة متعلقة بقر. (عيونا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(٢) (إن) حرف شرط جازم مبنى على السكون، لا مـحل له من الإعراب. (طِبْن) طاب: فعل الشرط ماض مبنى على السـكون، ونون النسوة ضمير مبنى في محل رفع، فـاعل. (لكم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالطيب. (عن شيء) جار ومجرور، وشبـه الجملة متعلقة بالطيب. (منه) جار ومجرور =

ومنه قولُك: يزيد إشراقًا واستنارةً، يزْدان كلامُه فصاحةً وبيانًا.

وفى قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالأَعْمَىٰ وَالأَصَمِّ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلاً أَفَلا تَذَكَّرُونَ﴾ [هود: ٢٤]. (مثلاً) اسم نكرةٌ جامدٌ منصوبٌ على التمييز للجملة (يستويان)، وهو منقولٌ من الفاعلية؛ لأن الأصلَ: هل يستوى مثلهما.

ومنه قولُه تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً رَّجُلاً فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلاً سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلاً﴾ [الزمر: ٢٩]. وفيه نصب (مثلاً) بعد (يستويانِ) على التمييزِ المنقولِ من الفاعليةِ.

وقولُه تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [يوسف: ٣٠]. (حبا) منصوب لأنه تمييزٌ منقولٌ من الفاعليةِ، والتقدير: قد شغفها حبه.

وارى أن يكونَ منه قولُه تعالى: ﴿وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾ [الكهف: ١٨]. حيث يجوز أن يكونَ التقديرُ: ولملأك الرعبُ منهم، فيكون (رعبًا) تمييزًا منصوبًا محولاً عن الفاعليةِ. وقد يعرب مفعولاً به ثانيًا.

من التراكيبِ التى نلحظ فيها تحولَ التمييزِ فى أحدِ وجْهَيْه الإعرابيَّين من الفاعليةِ قولُه تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا﴾ [الكهف: ٩١]. حيث تعرب (خبرًا) تمييزًا منصوبًا، وهو محولٌ من الفاعليةِ، والتقدير: وقد أحاط خبرُنا، وقد يكون نائبًا عن المفعولِ المطلق؛ إذ يمكن أن نجعلَه مرادفًا لمصدرِ الفعلِ (أحاط).

▪ مبنيان، وشبه الجملة فى محل جر، صفة لشيء. (نفسا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (فكلوه) الفاء: واقعة فى جواب الشرط حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. كلوه: فعل أمر مبنى على حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع فاعل، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجملة فى محل جزم، جواب الشرط. (هنيئا) نائب عن المفعولِ المطلقِ منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والتقدير: أكلاً هنيئا، أو: حالٌ منصوبة، وعلامة نصبه الفتحة، والتقدير: هانئين. (مريئا) مثل إعراب (هنيئا).

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا﴾ [الكهف ٦٨]. وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]. وقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠].

التحول من نائب الفاعل:

قد تكونُ موقعيةُ التمييزِ في جملته الأصليةِ التي تحولَ عنها نائبَ فاعل، كأن يقالَ: ضُرِبَ زيدٌ ظهرًا وبطنا، حيث انتصبَ (ظهرا وبطنا) على التمييزِ، وأصله: ضرب ظهرُ زيدٍ وبطنُه، فتحول (ظهر وبطن) من موقعيةِ النائبِ عن الفاعلِ إلى موقعيةِ التمييز، وللنحاة آراءٌ أخرى في سبب نصب (ظهر وبطن) في هذا التركيب.

ومثلُه أن يقالَ: فُجِّرَتِ الأرضُ عيونا، واستُحْسِنت مصرُ هواءً، واستُعْذِبَ البرتقالُ شرابًا، . . .

التحول من المفعولية:

قد يكون التمييزُ المنصوبُ محولاً من موقعيةِ المفعولية. أي: يصحُّ وقوعُه مفعولاً به في الجملةِ التي انتصب فيها، كما في قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]، حيث انتصب (عيونا) على التمييز، وأصله: وفجرنا عيونَ الأرض.

ومن ذلك: غرست الأرضَ شجرًا، وحفرْت الدارَ بئرًا.

وبين النحاة في هذا القسم خلافٌ بين التمييزِ والبدليةِ والنصبِ على إسقاطِ الخافض، لكنَّ التمييزَ أرجحُ، حيث إن العلاقةَ بين التفجيرِ وبين مفعوله (الأرضِ) علاقةٌ تحتملُ جهاتٍ دلاليةً متعددةً، فتتحدد إحدى هذه الجهات ويزول إبهامُها، بالتمييزِ المنصوبِ المحولِ من المفعوليةِ.

ومنه أن تقولَ: أتريد أن تهيننى خلقًا ؟. فإن التأليفَ يزيد الأجزاءَ الحسنةَ حسنًا. ومنه: ما أحسنَ محمدًا أدبا، وما أكرمَه يدًا، وما أجملَ الربيعَ هواءً.

ثانيا: تمييز النسبة غير المحول:

ذكرنا أن التمييزَ إذا لم يصحّ له أداءٌ موقعيٌّ مفهومٌ في الجملةِ المميزةِ فهو تمييزٌ غيرُ محوَّلٍ، ومن أمثلته: لله دره فارسًا[1]، حيث نصب (فارس) على أنه تمييزٌ للنسبةِ الحاصلةِ من الجملةِ الخبريةِ التعجبيةِ (لله درُّه).

يمتلئ بَدَنُه رِعْدَةً. (رعدة) تمييز منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة، وهو تمييز للنسبة الحادثة من العلاقةِ بين الفعلِ (يمتلئ) فاعله (بدنه).

ملحوظة: تلحظ أن كلا من (فارس ورعدة) لا يصحُّ وضعه في موقعٍ من مواقعِ الجملةِ المميزةِ، كما كان ملحوظًا في تمييزِ النسبةِ المحولِ.

ومنه كذلك: كفى به عليمًا، وكفى به شهيدا، وحسبك به ناصراً[2].

ومنه القول: يا جارتا ما أنت جارة[3]. بنصب (جارة) على التمييز على أرجح الآراء، سواء أجعلت (ما) تعجبيةً نكرةً، أم جعلتها استفهاميةً، حيث يخرج الاستفهامُ إلى معنى التعجب.

ومن تمييزِ النسبةِ غيرِ المحولِ ما جاء في تراكيبِ التعجبِ المختلفةِ، من نحو: أبرَحْتَ جاراً[4]. حيث (جار) اسم نكرة جامد منصوبٌ على التمييز من العلاقة القائمةِ بين الفعل وفاعله، ومنه ما ذكر من القول: لله درُّه فارسًا، ويا جارتا ما أنتِ جارةً. وكذلك كل ما يميزُ ضميرَ الغائبِ في توجهٍ دلاليٍّ معين، نذكره فيما بعد.

---

(١) (لله) شبه جملة في محل رفع، خبر مقدم. (دره) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائب مبني في محل جر بالإضافة.

(٢) للمنصوب في مثل هذه التراكيب وجهٌ إعرابي آخرُ، وهو الحالية .

(٣) (يا)حرف نداء مبني، لا محل له من الإعراب. (جارتا) منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، لأنه مضاف إلى ضمير المتكلم الذى قلب إلى الألف، والتقدير: يا جارتي.(ما) تعجبية مبنية نكرة في محل رفع، مبتدأ. (أنت) ضمير مبني في محل رفع، خبر ما. (جارة) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وقد تكون (ما) حجازية حرف مبني، لا محل له من الإعراب. (أنت) ضمير مبني في محل رفع اسم ما الحجازية العاملة عمل ليس. (جارة) خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. وقد تكون (ما) اسم استفهام مبني في محل رفع، مبتدأ أو خبر مقدم. (أنت) ضمير مبني في محل رفع، خبر ما، أو مبتدأ مؤخر لها. (جارة) تمييز منصوب.

(٤) أبرح: قيل من البراح، ويقصد به اشتهار الأمر - أو: جاء بما لم يجئ به غيره، أو: تناهى واشتهر وعظم.

وكذلك: ما أحسن الحليمَ رجلاً، أكرِمْ بأبي بكر ضيفًا. لكنك إذا قلْت: ما أحسن الحليمَ عقلاً، فإنه يكون محولا من المفعولية؛ لأنه يصحُّ القولُ: ما أحسنَ عقلَ الحليم. وكذلك: ما أفضلها مقالةً، وما أعقله رأيًا، وأفصِحْ بها كلمةً، وما أبلغَه مقالا.

أما الأساليبُ: يا لك ليلاً، وياله رجلاً، ويالها قصةً، فهو من سبلِ تمييزِ الضمير، فيكون من أنواعِ تمييزِ الذات. وقد تجعله من تمييزِ النسبةِ، حيث تمييزُ النسبةِ القائمةِ بين معنى التعجبِ والمتعجبِ منه.

ومن أنواع تمييزِ النسبةِ ما يذكر في أساليبِ التعجبِ مع ذكرِ المتعجبِ منه، كأن يقالَ: ما لزيدٍ فارسًا، محمدٌ لله درُّه فارسًا، يا لمحمودٍ رجلاً. وكذلك: ويل محمود رجلاً، وويحه رجلاً. وكذلك: كفى بِعَلِيٍّ رجلا، وحسبك به شهيدا وناصرا. وكذلك: حبذا سعيدٌ رجلاً...

ملحوظة:

يقسمُ النحاةُ تمييزَ النسبةِ المحوَّلَ أو المنقولَ إلى قسميْن:

أولُهما: تمييزُ نسبةٍ متحولٌ أو منقولٌ، كما ذكر في التحولِ من الفاعليةِ والمفعوليةِ وأمثالِهما.

والآخر: تمييزُ نسبة غيرُ منقولٍ أو غيرُ متحول، وهذا القسمُ يقسمونه إلى اثنين:

أ - المشبه بالمنقول: ومنه: امتلأ الإناءُ ماءً، ونعم رجلاًزيدٌ، حيث (امتلأ) مطاوعُ (ملأ)، فكأنك قلت: ملأ الماءُ الإناء، فصار الماءُ تمييزًا منصوبًا بعد أن كانَ فاعلاً، وقد ذكرنا أن مثلَ هذا من قبيلِ المتحولِ أو المنقولِ عن الفاعليةِ، وإذا قدرنا فعلَ المطاوَعَة بمعناه فإنه يكون غير متحولٍ، وكذلك التقدير في المثل الثاني: نعم الرجلُ زيدٌ، وأرى أنه لا يصح أن يتحول (زيد) من موقعِ الفاعلية إلا عندَ من يعربونه بدلاً أو عطف بيان من الرجلِ، فأسلوبُ المدحِ والذم لهما طبيعةٌ خاصةٌ من التركيبِ، وذلك بذكر اسم عامٍ يتضمن المخصوصَ.

ب - غير المشبه بالمنقول أو المتحول: ومنه: حبذا رجلاًزيدٌ، حيث (ذا) فاعل (حب)، و(رجلا) تمييزٌ لذا، و(زيد) المخصوص. وأرى أن هذا التركيب لا يختلفُ عن القولِ السابقِ: نعم رجلاً زيد، فكِلا الفعلين له فاعلُه الذى مُيِّز بالنكرةِ المنصوبةِ.

تراكيب تختلف بين نوعى التمييز:

تمييزُ ضميرِ الغائب يختلف بين كونِه تمييزًا للذات وكونه تمييزًا للنسبةِ، وهذا الأمرُ يتوقَّف على مدلولِ الضمير بين الإبهامِ وعدمِ إبهامِه، ذلك على النحوِ الآتى[1]:

أ- إن كانَ ضميرُ الغائبِ مبهمًا لا يعرف المقصودُ منه، حيث لم يذكرُ مرجعُه فإنه يكون تمييزًا للذات، ذلك نحو: يا له رجلاً، يا لها قصةً، وقول على - كرم الله وجهه: «يا له مرامًا ما أبعدَه». وكذلك القولُ: ويحه رجلاً، ويلَه رجلاً، ما أحسنها مقالةً، لله دره رجلاً جاءنى، ويحه رجلا لقيته ويل أمه بشرًا، والقولُ: كفى به عالمًا، حسبك به رجلاً، وقول ذي الرمة:

ويلُمِّها روحةً والريحُ معصفةٌ والغيثُ مرتجزٌ والليل مقتربِ[2]

تلحظ أن ضميرَ الغائب فى الأمثلةِ السابقة لم يذكر ما يعود عليه، فكأن التمييز قد ذُكِر بغرض تفسيرِه عوضًا من عدمِ ذكر مفسِّرِه.

ولقد ذكر ابنُ الحاجب في هذا الموضعِ تمييزَ ضميرِ المخاطب، من مثل: يا لك ليلاً. وأرى أن ضميرَ المخاطب فيه ما يدلُّ على مرجِعِه، وهو المخاطبُ الموجهُ إليه الكلامُ، فضميرُ المخاطبِ يدلُّ على الحُضُور.

ب- فإنْ كانَ ضميرُ الغائبِ غيرَ مبهمٍ بأن عُرِفَ المقصودُ من الضميرِ برجوعِه إلى سابقٍ عليه، نحو: زارنى محمدٌ فياله رجلاً، ولله دره فارسًا، جالست عليًا فويحه

---

(١) ينظر: الإستراباذى على الكافية ١-٢١٨.

(٢) (ويل) مصدر منصوب نائب مناب فعله المحذوف وجوبا. (مها) اى: أمها: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة. (روحة) تميز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (والريح معصفة) الواو: للحال أو للابتداء حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. الريح: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. معصفة: خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة فى محل نصب حال. (والغيث مرتجز) جملة اسمية فى محل نصب بالعطف على ما قبلها، وكذلك الجملة الاسمية (والليل مقترب).

رجلاً، وويلمه شجاعـا. فإنه يكون تمييزَ نسبة؛ لأن الضميـرَ لـمَّـا كان المقصود به معـروفًا أصبح لا يحـتاج إلى مفسِّـرٍ، فخلُص التمـييزُ للعـلاقة القائمـة بين أركانِ أسلوبِ التعجب، أو لبيان جهةِ التعجبِ، وهو المعنى المفادُ من مجموع الأسلوب.

جـ- وأرى أن الاسمَ المنصوبَ الذى يميـز ضميرَ الغائبِ إنما هو من قبيلِ تميـيزِ النسبةِ؛ لأن المقصودَ الدلاليَّ من التراكـيبِ السـابقةِ يكمن فى معنى التعجب، وإنما يكون التعـجبُ من وجودِ أطرافٍ هى: المتعجب منه، وجـهة التعجب، أمـا جهةُ التعجب فإنها تفـادُ من التمييزِ المنصوبِ، ولكن المتعجبَ منه إن احـتسبَ الضميرُ بمفرده كـان ذلك من قبـيلِ الذاتِ أو المفردِ، وإن كـان المتعـجبُ منه من مجـموعِ الضمـير ـ وما تآلف منه من كلمات وسـمته وخصَّته بالتعجبِ كـحرفِ النداءِ مع اللامِ المفتوحة، أو الفعلِ مع فاعله، أو المصـدرِ مع جملتِه الفعليةِ المقدرةِ،. . . أو غير ذلك ـ كان التمييزُ تمييزَ نسبةٍ.

وأنوه إلى اخـتلافِ المنصـوبِ فى معظمِ هذه التـراكيبِ بين الـتمـييـزِ والحالِ، ويتضحُ ذلك فى موضعه.

د- ومما يُخـتلفُ فـيــه بين النصبِ عن تمامِ الجـملةِ والنَّـصبِ عن تمامِ الاسمِ القولُ: دارى خلفَ دارك فرسخًا، حيث يميز (فرسـخًا) الخلفيةَ فقط، فيكونُ تمييزًا للذاتِ، أو: يميزُ العـلاقةَ القـائمةَ بين دارِى ودارِك، وهى الخلفيـةُ، فيكون تمـيـيزًا للنسبة، وكونه تمييزًا للنسبةِ أرجح.

تمييز الأسماء العاملة

الأسماءُ العاملةُ عملَ الفعلِ تشبه الجـملةَ الفعليةَ؛ لأن الاسمَ العاملَ فيها بمثابةِ الفعلِ والركنِ الآخرِ للجملةِ، أو أنه بمثابةِ الفعلِ ومـا أضيفَ إليه أو نصبَه أو رفعَه بمثابةِ الركنِ الآخرِ، لذا فإن ما يميزُ هذه الأسماءَ يكون تمييزَ نسبةٍ.

والأسماءُ العاملةُ عملَ الفعلِ من حيث التمييز تنقسم إلى قسمين:

أ- المصادر. ب- الصفات المشتقة.

أ- تمييز المصادر:

المصدرُ مع ما أضيفَ إليه أو رفعَـه أو نصبَه يمكن أن يكونا جملة، والعلاقةُ بين المصدرِ والركنِ الآخرِ قد تكون مـبهمةً تحتاج إلى تفسـير وتوضيح وتحديد، ويكون هذا عن طريقِ التمـييز. ويمكن لنـا أن نتقابلَ مع عـدة تراكيبَ فى الجملةِ العـربية للتعبيرِ عن تمييز المصدرِ، يمكن أن نجملَها فى قسمين:

أولهما: أن يضاف المصدرُ إلى تمييزه، وحينئذٍ يُجَرُّ بالإضـافة. فتقول: أعجبنى طيبُ نفسِه، وطيبُ النفس، أُحب فيه كرَمَ خلقِه، وكرمَ الخلقِ. تلحظ أن التمييزَ (نفسا، وخلقا) مضافٌ إلى المصدر (طيب، وكرم) فلزم الجرُّ.

والآخر: أن يضافَ المصدرُ إلى غير تمييزِه، حينئذٍ يجبُ أن ينصبَ التمييزُ، فتقولُ: أعجبنى طيبُه نفسًا، وكرَمُه خُلُقًا، المصدر (طيب وكرَم) أضيفَ كل منهما إلى ضميرِ الغائبِ، ففصل الضميرُ بين المصدرِ وتمييزِه، فوجب نصبُ التمييزِ (نفسا وخلقا).

ب- تمييز الصفات المشتقة:

الصفة المشتقةُ صفـةٌ عامةٌ فى علاقتِها بموصوفِها ـ مهمـا كان موقعُها الإعرابى- وهذه العلاقةُ العـامةُ تحتاجُ إلى توضيحٍ وتفسـيرٍ وتحديد باستخدام مـا يميزُها، فإذا قلت: هو طويل، فإن صفـةَ الطول تحتمل جهاتٍ دلاليةً عديدة، فـهى بمثابة المبهم الذى يحتاج إلى ما يمـيزُه، لذلك كان المنصوبُ الذى يحدد الجهةَ الـدلاليةَ للصفةِ المشتقةِ تمييزًا، حيث تقول: هو طويلٌ يدًا .

ولما كانت الصفة المشتقةُ -فى لفظها- جامعةً بين الموصوفِ وصفته؛ كانت بمثابةِ الجملةِ الفعلية، ولذلك فهى يمكن أنْ تعملَ عملَ الفعلِ، لهذا كانتَ من قبيلِ تمييزِ النسبةِ؛ لأن ما يمـيِّزُها إنما يحدد علاقةً، وما يميزُ العلاقةَ تمييزُ نسبةٍ.

من أمثلةِ ما ينتصبُ على التمييزِ بعد الصفاتِ المشتقة:

١- بعد صـيغـة اسم الفاعل: نحو: هو مـتفـقِّـئٌ شحـمًـا، البيت ممتلئٌ خـيرًا، العدو مشـتعِلٌ غيظًا. كلٌّ من الأسماء الجـامدةِ النكرةِ (شحمًا، وخـيرا، وغيظا) منصوبٌ على التـمييـزِ، وهو تمييزُ نسـبةٍ لأنه ورد بعد أسمـاءِ الفاعلين (متـفقئ،

ممتلئ، مشتعل)، وهي بمثابة: تفقأ، امتلأ، اشتعل. ومنه: الشجرةُ ناضجةٌ ثمرًا، ويانعةٌ أوراقًا، وباسقةٌ طولاً.

ومنه ما جاء على صيغة اسم الفاعل، وهو بمعنى اسم المفعول، كأن تقولَ: بيتُه ممتلئٌ خيرًا، والبيتُ ممتلئٌ خيرًا، والأصل: مملوء.

٢- ما ينتصب بعد صيغة اسم المفعول: نحو: هو في هذه القضيةِ محترَمٌ رأيا، أنت معظَّمٌ قدرًا في هذه الجلسة. حيث كلٌّ من (رأيا، وقدرا) منصوب على التمييز بعد صيغة اسم المفعول (محترم، ومعظم)، وإذا كان فيهما معنى الثبوتِ واللزوم فإنهما يكونان من الصفة المشبهةِ، ولذلك فإنهما قُيِّدَا بالقولِ: في هذه القضيةِ، والقول: في هذه الجلسةِ.

ومنه: الأرضُ مفجَّرَةٌ عينًا، الحديقةُ مزروعةٌ شجرًا. الدرسُ مفهوم أفكارًا .

٣- ما انتصب بعد الصفة المشبهة: كقولك: هو جميلٌ وجهًا، حيث انتصب (وجها) على التمييزِ، وقد ميز الجمالَ المسند إلى المبتدإ (هو).

ومن ذلك: هو كريمٌ يدًا، أنت طيبٌ نفسًا، أخوك مهذبٌ خلقًا، إنه طاهرٌ ثوبًا، ونقيٌّ عِرضًا، وصافٍ قلبًا. ومنه أن تقولَ: الكيسُ ملآنُ ذهبًا، والدار مَلأى ضُيُوفًا.

٤- ما انتصب بعد اسم التفضيلِ: نحو قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]، ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا﴾ [الكهف: ٣٩]. ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ [الكهف: ٤٤][1]. ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾ [مريم: ٧٥]. ﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ [مريم: ٧٣][2].

---

(١) (هنالك) ظرف مكان إشاري مبني في محل نصب، وشبه الجملة في محل رفع، خبر مقدم. (الولاية) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمةُ. (لله) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقةٌ بالولاية. (الحق) نعت أو بدل من لفظ الجلالة مجرور، وعلامة جره الكسرة. (هو) ضمير مبني في محل رفع، مبتدأ. (خير) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ثوابا) تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة. (وخير) الواو: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. خير: معطوف على خير مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، عقبا: تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(٢) (قال) فعل ماض مبني على الفتح. (الذين) اسم موصول مبني في محل رفع، فاعل. (كفروا) فعل ماض مبني على الضم، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والجملة صلة الموصول،=

والتمييزُ المذكورُ بعد اسمِ التفضيلِ على ثلاثةِ أقسامٍ من حيثُ العلامةُ الإعرابية:

أ- ما كان واجبَ النصب:

التمييزُ الذى يجب فيه النصبُ بعد اسمِ التفضيل يأتى فى تركيبين:

أولُهما: ما كان فيه اسمُ التفضيلِ غيرَ مضاف. وضابطُه المعنوى: ما كان التمييزُ في تركيبِه غيرَ المفضلِ، وإنما هو جهةٌ معنويةٌ من جهاتِ المفضلِ التى يمكن أن تتعددَ، أما ضابطُه اللفظى: فهو ما لا تستطيعُ أن تجعل فيه التمييزَ خبراً عن المفضَّلِ، ولكنه يصح أن تخبرَ فيه باسمِ التفضيلِ عن التمييزِ، ثم تخبرَ بهما سويًا عن المفضل، وإذا جعلْت اسمَ التفضيل فعلاً لأصبح التمييزُ فاعلَه، ويجوز أن يكونَ المفضلُ فاعلاً له كذلك فى كثيرٍ من التراكيبِ. ويمثلُ له بالأمثلةِ المذكورةِ سابقًا، وهذا النوعُ يجب فى تمييزِه النصبُ.

ففى قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً﴾ [الكهف: ٣٤]. يكون التمييزُ (مالا) غيرَ المفضلِ (أنا)، ولكنه جهةٌ من جهاته المعنوية المتعددة، وقد تحددت العلاقةُ بين (أنا) وبين (الكثرة) بهذه الجهةِ المخصَّصَة. ويجوز القولُ فيه: كثر المالُ، وكثُرْت مالاً، فيصبحُ التمييز فاعلاَ لاسم التفضيل، كما يجوز أن يكونَ المفضلُ فاعلا، ولا يصحُّ: أنا مال، ولكن يصح: أنا مالى أكثر.

مثل التحليل السابق فى: أنا أعز نفرا: عز النفرُ، أو عززت نفرًا. أنا أقل منك مالا وولدا: قل المال والولد، قلَلت مالا وولدا، ولا يصح أنا نفر، وأنا مال وولد، . . . إلخ، ولكنه يصح أن تقولَ: أنا نفرى أعز، ومالى وولدي أقل. . . إلخ.

ومنه قولُك: هو أعلى منزلةً، وأشرفُ حسبًا. إننى أصدقُ قولاً، وأكثرُ إخلاصًا. إنهما أشد الموجودين ثقةً، وأفضلُهما إتقانا.

= لا محل لها من الإعراب. (للذين) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالقول. (آمنوا) جملة فعلية صلة الموصول لا محل لها. (أى) اسم استفهام مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة. (الفريقين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه مثنى. (خير) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية فى محل نصب مقول القول. (مقاما) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (وأحسن) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. أحسن: معطوف على خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (نديا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

فأنت ترى أنه لا يصح الإخبارُ بالتميــز فى الأمثلة السابقة: (منزلة - حسبا - قولا - إخلاصا - ثقة - إتقـانا) عن المفضل (هو - هو - أنا - أنا - هما - هما)، حيث لا يقال: هو منزلة... إلخ، ولكن يجوز: هو منزلته أعلى، وحسبه أشرف، أنا قولى أصدق، وإخلاصى أكثـر، هما ثقتُهما أشد، وإتقانهُـما أفضل، كما أننا لو جعلنا اسمَ التفضيلِ فعلاً لصحَّ جعلُ تميـيزِه فاعلاً له، فيجوز (علت المنزلةُ - شرُف الحسب - صـدُق القول - كثر الإخـلاص - اشتدت الثـقة - فضل الإتقان)، كـما يجوز أن يكونَ المفضلُ فاعلاً لاسمِ التفضيلِ كذلك، فيجوز (علوْتُ منزلة - شرُفت حسبا - صدقت قولاً - كثُرت إخلاصًا - اشتددت ثقةً - فضُلْت إتقانًا).

ويحلُو للنحاةِ أن يجعلوا هذا القسمَ من السببـى، وهذا فيه كثير من الصواب، إذا تذكرنا أن التمييزَ فى مـثلِ هذه الأمثلةِ لا يصح أن يخبر به عن المفضلِ إذا كان مبتدأ، بل يكون مبـتدأ مضافًا إلى ضميرِ المفضَّل، مخـبرًا عنه باسـمِ التفضيـلِ، ثم يخبر بالجملةِ الاسميةِ عن المفضل ـ كما شرحنا سابقا.

فإذا قلت: زيد أحسنُ منك ثوبًا، فإنك تلحظ:

أ- أن الثوبَ (التمييز) ليس زيدًا (المفضَّل).

ب- أن التمييزَ جزءٌ ينتمى إلى المفضَّل.

جـ- أنه لا يجوزُ الإخبارُ بالتمييزِ عن المفضَّل.

د- أنه يخبرُ عن المفـضَّل بجملةٍ اسميةٍ تتكونُ من المبـتدإ (التمييز مـضافًا إلى ضمير المفضل) وخبرِه اسم التفضيل.

هـ- لو جعلـنا اسمَ التـفضيل فعلاً لجـاز أن يكونَ التميـيزُ فاعلَه، أو المفضلَ فاعلاً له.

يذكر ابن مالك: «أفعل التـفضيل المميز بسببى، نحو: زيد أكـثر مالا، وعلامةُ السـببى صلاحـيتهُ للفاعلية بعد تصـيير (أفعل) فعلاً، كقـولك فى زيد أكثر مالا: زيدٌ كثُرُ مالُه ......»[1].

---

(١) شرح التسهيل ٢ - ٣٨١.

من ذلك قولُه تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴾ [النساء ٦٦]. (تثبيتا) تمييزٌ لاسمِ التفضيلِ (أشد)، وهو واجبُ النصبِ.

وقولُه تعالى: ﴿ فَأَرَدْنَا أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا ﴾ [الكهف ٨١][1].

﴿ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾ [المزمل: ٢٠][2].

﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾ [الفرقان: ٢٤].

﴿ أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴾ [المائدة: ٦٠].

﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ ﴾ [طه: ٧١].

﴿ إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا ﴾ [طه: ١٠٤].

﴿ الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [الملك: ٢].

---

(١) (الفاء) بحسب ما قبلها. (أردنا) فعل ماض مبنى على السكون، وضمير المتكلمين مبنى فى محل رفع، فاعل. (أن) حرف مصدرى ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. (يبدلهما) فعل مضارع منصوب بعد أن، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير الغائبين مبنى فى محل نصب، مفعول به أول. (ربهما) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبين مبنى فى محل جر بالإضافة، والمصدر المؤول (أن يبدلهما ربهما) فى محل نصب، مفعول به. (خيرا) مفعول به ثان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (منه) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بخير. (زكاة) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (وأقرب) الواو: حرف عطف مبنى لا محل له. أقرب: معطوف على خير منصوب وعلامة نصبه الفتحة. (رحما) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(٢) (ما) اسم شرط جازم مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (تقدموا) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل. (لأنفسكم) اللام: حرف جر مبنى لا محل له من الإعراب. أنفس: اسم مجرور باللام، وعلامة جره الكسرة، وضمير المخاطبين مبنى فى محل جر بالإضافة، وشبه الجملة متعلقة بالتقديم. (من خير) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالتقديم. (تجدوه) فعل جواب الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، وضمير الغائب مبنى في محل نصب، مفعول به أول. (عند) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الله) لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وشبه الجملة متعلقة بتجد. (هو) ضمير فصل مبنى لا محل له من الإعراب. (خيرا) مفعول به ثان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (وأعظم) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب، أعظم: معطوف على خير منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (أجرا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

والآخر: ما كان اسمُ التفضيل فيه مضافًا إلى غير التمييز:

يجب نصبُ التمييزِ فى التركيب الذى يضاف فيه اسمُ التفضيلِ إلى غير التمييز، أى: يفصلُ بين اسمِ التفضيلِ والتمييزِ بمضاف إليه. فتقولُ: هو أكرمُ الموجودين حسبًا، وأفضلُهم خلقًا. تلحظ أن التمييزَ (حسبًا، وخلقًا) قد فُصِلَ بينه وبين اسمِ التفضيل الذى يميزه (أكرم، وأفضل) بالمضافِ إلى اسمِ التفضيل (الموجودين، وهم)، لذا وجب نصبُ تمييزِ اسمِ التفضيل.

ومنه قولُكَ: علىٌّ أطولُ إخوتِه قامةً، وأفرعُهم طولاً.

المؤمنُ أفضلُ الناسِ خلقًا، وأكثرهم ميلاً إلى الخير.

المثقفُ أكثرُ أبناءِ المجتمعِ معرفةً بالحقوقِ والواجباتِ، وأشدُّهم التزامًا بها ومحافظةً عليها.

إنهما أشجعُ الناس رجلَيْن، وأصلحُ الناسِ حالاً.

ب- ما كانَ واجبَ الجر بالإضافة:

ضابطُه المعنويُّ: ما كان التمييزُ فى التركيبِ هو المفضَّلَ فى المعنى.

أما ضابطُه اللفظىُّ: فهو ما تستطيع أن تجعلَ فيه التمييزَ خبرًا عن المفضَّلِ، وتجعلَ اسمَ التفضيلِ صفةً للتمييزِ. هذا التركيب يجب فيه إضافةُ التمييز إلى اسم التفضيل.

مثاله أن تقولَ: هو أكرمُ رجلٍ، وأعزُّ إنسان، تلحظ أن التمييزَ (رجلا وإنسانا) هو المفضل (هو) فى المعنى، كما تستطيع أن تخبرَ بالتمييزِ عن المفضلِ فتقول: الرجلُ أكرمُ، والإنسانُ أعزُّ، كما تستطيع أن تقول: هو رجل أكرم، وإنسانٌ أعزُّ، فتجعلُ اسمَ التفضيلِ صفةً للتمييز، لذلك وجبَ الجرُّ دون النصبِ.

وتقولُ: إنه أفضلُ طالبٍ، فتجرُّ التمييزَ (طالب) فلو أنك أضفت التمييزَ إلى غيرِ المميز نصبْتَ بالضرورة. فتقول: هو أكرم إخوته رجلاً، وأعزُّ الموجودين إنسانا، إنه أفضلُ المتقدمين طالبًا.

جـ - ما احتمل النصبَ والجرَّ بالإضافة:

ضابطُه المعنوى: أن يكونَ التميزُ فى التركيبِ هو المفضَّلَ فى المعنى.

أما ضابطُه اللفظى: فهو أن يصحَّ أن يكونَ التمييزُ خبرًا عن المفضلِ وتجعل اسمَ التفضيل صفةً للتمييز، ويجب أن يكونَ التمييزُ صفةً مشتقةً، وليس اسمًا جامدًا، وهذا الضابطُ الأخيرُ يفترقُ به هذا القسم عما سبقه مما هو واجبُ الجر، حينئذٍ تفصل بين اسمِ التفضيل التمييز بالتنوين ظاهرًا أو مقدرًا. كما هو فى قولِه تعالى: ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [يوسف: ٦٤]. حيث (حافظا) تمييزٌ - على الوجه الأرجح - لاسمِ التفضيلِ (خير)، فهو تمييزُ نسبةٍ، وقراءة الأعمش بجرِّ (حافظ) بالإضافةِ (خير حافظ).

ملحوظة:

إذا قلت: (هو أكرمُ أبٍ)؛ فإنه هو الأبُ؛ لأن الإضافةَ تجعل المضافَ والمضافَ إليه بمثابة الاسمِ الواحد، فكأنك قلت: هو أبٌ أكرمُ. أما إذا قلت: (هو أكرمُ أبًا)؛ فإنه ليسَ الأب، ولكنه ابنُ هذا الأبِ الذى ميَّزَ به اسمُ التفضيلِ. حيث أراد المتحدثُ أن يبيِّنَ أن فيه جهةً من معنى الكرم، فميَّزها بالأب، فنُصبَ على التمييز. أما إذا عددْتَ (أبًا) حالاً؛ حيث يكونُ اسمًا جامدًا مؤولًا بالمشتقِّ؛ فإنه يكون الأكرمَ فى حالِ احتسابِه أبًا، أو بالنظرِ إلى أبوَّته.

فلتلحظْ كيف يتفق التوجهُ الإعرابىُّ مع التوجُّهِ المعنوىِّ، مع الخلافِ فى العلامةِ الإعرابيةِ أو الاتفاقِ فيها.

- وكذلك كل ما يعملُ عملَ الفعل من اسمِ الفعلِ، وأساليب التعجب، والنداء التعجبى وغيرهما. نحو: حسبُك بالقرآنِ كتابًا. يا لَعلىٍّ أبًا، ويْلُمٍّ لذاتِ الشباب معيشةً.

****

قضايا متفرقة فى التمييز

فى هذا القسم من دراسةِ التمييزِ تُعرضُ بعضُ القضايا الخاصة به، من:

التعيين (التعريف والتنكير)، والمطابقة في العدد بين التمييزِ ومميِّزه، والرتبة بين التمييز ومميِّزه وعامله، وجر التمييز بـ (مِنْ)، ومدى توقفِ الكلامِ أو المعنى على التمييزِ، والفصل بين التمييزِ ومميِّزه، فتوالى تمييزَيْن، وبيان مدى كونِ التمييز مؤكدًا، ثم ما يفرق بين الحالِ والتمييزِ، وذكرِ بعضِ المواقعِ التى تختلفُ بين الحالِ والتمييزِ بقصدِ المدارسةِ والتنبيه، ولهذا الغرضِ تذكرُ بعضُ التراكيبِ الخاصةِ لمناقشةِ ما بها من أوجهِ إعرابيةٍ.

التعيين فى التمييز

مذهبُ البصريين أن التمييزَ لا يكون إلا نكرةً[1]، وحجتُهم في ذلك أن التمييز تبيينٌ للجنسِ، وهذا لا يحصلُ إلا بالتنكير. ويؤولون كلَّ ما جاء تمييزًا بلفظِ المعرفةِ إلى النكرةِ، أو تحويلاً يحولُ النصبَ عن وجه التمييزِ إلى عاملٍ آخر.

أما الكوفيون والمازنى والمبردُ وابنُ الطراوةِ فإنهم يجيزون أن يردَ التمييزُ بلفظِ المعرفةِ، وحجتُهم فى ذلك ما جاء في اللسانِ من معارفَ منصوبةٍ على وجه التمييز.

ومما يستشهد به الكوفيون ومن ذهبَ مذهبَهم فى جوازِ تعريفِ التمييز قولُ رشيدِ اليشكرى:

رأيتُك لمَّا أنْ عرفْتَ وجوهَنَا ... صددْت وطبْت النفسَ يا قيسُ عن عمرو[2]

---

(١) الكتاب ١ - ٢٠٥ / الجمل ٢٤٢.

(٢) الحلل فى شرح أبيات الجمل ٣٣٢ / شرح ألفية ابن معطى ١-٥٨١/ شرح التصريح ١-٣٩٤/ الدرر ١-٥٣. وفى بعض المصادر رواية أخرى لا تؤثر فى موضع الشاهد: (لما أن رأيت جلادنا.. رضيت.. يابكر.

(رأيتك) فعل ماض مبنى على السكون، وتاء المتكلم ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، وكاف المخاطب =

حيث ورد تمييزُ النسبة المنصوبُ (النفس) معرفًا بالألف واللام، لكن البصريين ومن نَحَا نَحْوَهُم يؤولونها إلى النكرةِ (نفسا)، أو أنهم يجعلون الألفَ واللامَ زائدتين فيصبح التمييزُ نكرةً.

كما يحتجون بقولِ الشاعر:

علامَ ملئْتَ الرعبَ والحربُ لم تَقِدْ لظاها ولم تُستَعْمَل البيضُ والسمرُ[1]

حيث (الرعب) اسمٌ جامدٌ نكرةٌ معرفٌ بالألفِ واللامِ، وهو منصوبٌ على أنه تمييزُ نسبةٍ لعلاقةِ الفعلِ (مُلِئ) بفاعِله (تاءِ المخاطب). لكنها تؤول إلى النكرةِ (رعبًا)، أو أنها منصوبةٌ على نزعِ الخافضِ.

---

* مبنى فى محل نصب، مفعول به أول. (لما) حرف فيه معنى الشرط مبنى، لا محل له من الإعراب. (أن) حرف زائد مبنى، لا محل له من الإعراب. (عرفت) فعل ماض مبنى على السكون، وتاء المخاطب ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة شرط (لما) لا محل لها إعرابيا، وجملة الجواب محذوفة دل عليها جملة (صددت). (وجوهنا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير المتكلمين مبنى فى محل جر بالإضافة. (صددت) فعل ماض مبنى على السكون، وتاء المخاطب مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة فى محل نصب، حال من المفعول به كاف للمخاطب فى رأيتك. أو فى محل نصب، مفعول به ثان لرأى. (وطبت) الواو حرف عطف مبنى لا محل له. طاب: فعل ماض مبنى على السكون، وتاء المخاطب مبنى فى محل رفع، فاعل. (النفس) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (يا) حرف نداء مبنى لا محل له إعرابيا. (قيس) منادى مبنى على الضم فى محل نصب. (عن) حرف جر مبنى، لا محل له إعرابيا. (عمرو) مجرور بعن، وعلامة جره الكسرة. وشبه الجملة متعلقة بالصد.

(1) (علام) على: حرف جر مبنى، لا محل له من الإعراب. ما: اسم استفهام مبنى فى محل جر بعلى، وشبه الجملة متعلقة بالملء. (ملئت) فعل ماض مبنى على السكون مبنى للمجهول. وتاء المخاطب ضمير مبنى فى محل رفع، نائب فاعل. (الرعب) تميز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وقد يكون منصوبا على نزع الخافض. (والحرب) الواو: واو الحال أو واو الابتداء حرف مبنى لا محل له إعرابيا. الحرب: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (لم) حرف نفى وجزم وقلب مبنى لا محل له. (تقد) فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحذف أوسطه لتوالى الساكنين. (لظاها) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وضمير المخاطبة مبنى فى محل جر بالإضافة. والجملة الفعلية (لم تقد لظاها) فى محل رفع، خبر المبتدإ (الحرب). والجملة الاسمية فى محل نصب، حال. (ولم) الواو: حرف عطف مبنى لا محل له إعرابيا. لم: حرف نفى وجزم وقلب مبنى، لا محل له إعرابيا. (تستعمل) فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون مبنى للمجهول. (البيض) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (والسمر) الواو: حرف عطف مبنى. السمر: معطوف على البيض مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

أما قولهم: «كم ناقةٍ وفصيلَها»، حيث إن (فصيلاً) معرفةٌ معطوفةٌ على محل التمييزِ (ناقة) وهو النصب، على أن الواوَ واوُ العطف. لكنها تؤول إلى النكرةِ (وفصيلاً لها)، أو أن الواوَ تؤولُ إلى معنى المعية، فتكون (فصيل) المعرفة منصوبةٌ على أنها مفعولٌ معه.

أما أقوالُهم: سفه نفسَه، وغبن رأيَه، وبطر عيشَه، وألم بطنَه، ووفق أمرَه، ورشد أمره، وزيد الحسنُ الوجهَ، فقد جعلوا فيها الأسماءَ المعرفةَ المنصوبةَ (نفسه، رأيه، عيشه، بطنه، أمره، أمره، الوجه) تمييزا لما سبقَ عليها.

لكنَّ البصريين يؤولون ذلك على عدةِ أوجه[1]:

أحدهما: أن تجعلَ الإضافة فيه منويةَ الانفصال، فيحكم على المضاف بأنه نكرةٌ.

الثاني: أن يُضمَّنَ الفعلُ المذكورُ اللازمُ معنى فعل متعد، فيصير المنصوبُ منصوبًا على المفعولية، كأنه قيل: سفَّه بالتضعيف، سوأ رأيه، ....

الثالث: أن ينصب المنصوبُ بإسقاطِ حرفِ الجر، كأنه قيل: غبن في رأيه، ألم في رأسه، وجع في بطنه،... ثم أسقط حرف الجر، فتعدى الفعلُ، فنصب.

الرابع: أن يكونَ المنصوبُ منصوبًا على التشبيهِ بالمفعولِ به، ويحمل الفعلُ اللازم على الفعل المتعدى.

المطابقة بين التمييز ومميِّزه

تدورُ قضيةُ المطابقةِ بين التمييزِ وما يميزُه في ثلاثةِ محاورَ: المطابقة بينهما، والمخالفة في التطابق، وجواز المحورين السابقين، والمقصودُ بالمطابقةِ أن يكونَ التمييزُ مماثلاً لمميِّزه في العددِ: (الإفراد والتثنية والجمع)، وفي النوعِ: (التذكير والتأنيث)[2].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢ - ٣٨٧.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢ - ٣٨٠.

أولا: مواضع المطابقة بين التمييز ومميِّزه:

يتطابق التمييزُ مع ما يميزُه فى العددِ والنوعِ فى التراكيبِ الآتيةِ:

أ- إن كان التمييزُ هو المميزَ، أى: إن كان التمييزُ عينَ المميزِ، أى: اتحدَا معنىً، وتطابقا فى النوعِ والعددِ. وضابُطه أنه يمكنُ أن يكونَ أحدُهما بدلاً من الآخرِ، أو صفةً له مع مراعاةِ شروطِ التعريف والتنكيرِ؛ فتقولُ:

كرُم محمدٌ رجلاً - كرُمَتْ سعادُ امرأةً.

كرم المحمدان رجلين - كرُمتْ السعادان امرأتيْن.

كرُم المحمدون رجالاً - كرمت السعاداتُ نسوةً.

تلحظُ التطابقَ بين التمييزِ (رجلا - رجلين - رجالا - امرأة - امرأتين - نسوة) وما ميَّزَه (محـمد - المحمدان - المحمدون - سعاد -السـعادان - السعادات) فى العددِ: إنْ إفرادًا أو تثنيةً أو جمعًا، وفى النوعِ: إنْ تذكيرًا أو تأنيثًا.

ب- إنْ كانَ التمييـزُ بعضًا أو جزءًا عينياً مِنْ ما يميِّـزُه؛ فـإن المطابقةَ بينهما فى العددِ قائمـةٌ؛ فتقولُ:

جَمُلَ محمدٌ وَجْهًـا - جملت فاطمةُ وجهًا.

جُمل المحمدَان وجهَيْـن - جملت الفاطمتان وجهَيْن.

جَمُـل المحمدُون وجوهًـا - جملت الفاطماتُ وُجُوهًـا.

جـ- فإن كان التمييزُ فى صيغتيِ التعجب (ما أفعَلَه وأفعِلْ به) وكان التمييزُ اسمَ عينٍ أو ذات، أو كانَ جزءًا عـينيا أو بعضًا مما يميِّـزُه تطابقَ التمـييزُ مع المميِّـزِ فى العددِ؛ فتقولُ:

ما أجملَه وجْهًـا - ما أجملَ وفاءَ وَجْها.

ما أجملَهما وجْهَيْن - ما أجملَ الوفاءان وجهَيْـن.

ما أجملَهُـم وجُوهًـا - ما أجملَ الوفاءَاتِ وجُوهًـا.

د- إنْ كانَ التـمييزُ فى بابِ التـعجبِ باستـخدامِ التراكيبِ ذاتِ الأفـعالِ أو المصادرِ الدالةِ مع ما تسند إليه وتمييزِها؛ من مـثل: حسبك، وكفيك، ونهيك، وكفـاك، ونهاك، وحسبك، وويـحه، فإنه يتطابقُ مع مميَّـزِه فى النوعِ والعددِ؛ فتقولُ:

حسبك بأخيك ناصرًا - حسبك بأختِكَ شاهدةً.

حسبك بأخويك ناصرَيْن - حسبك بأختيْك شاهدتين.

حسبك بإخوتك ناصرين - حسبك بأخواتك شاهدات.

وتقول:

ويحه رجلاً - ويحها امرأةً.

ويحهما رجلين - ويحهما امرأتين.

ويحهم رجالاً - ويحهن نساءً أو نسوةً.

هـ- إن كان التـمييـزُ اسمَ معنى (مـصدرًا) وأريدَ بالتركـيبِ اختـلافُ أنواعه لاختلافِ محالِّه فإنه يكون جمعًـا كمميزِه. مثل ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾ [الكهف: ١٠٣]. حيث (أعمالاً) جمع للمصـدرِ (عمل)، وهو منصوبٌ على التـمييزِ، وجاء مـجموعًا لتنوعِـه، فوافق تمييزَه اسمَ التـفضيلِ المجموع (الأخسرين).

ومنه: تخالف الناسُ آراءً، وتـعاظَمُوا قُوىً، لقـد تفتحـوا عقولاً، وانشـرحوا قلوبًا، وتجمعوا أيادىَ.

ثانيًا: مواضع وجوب إفراد التمييز:

يلزمُ التمييزُ الإفرادَ فى التراكيبِ الآتيةِ:

أ- إن كان المميَّزُ أفعلَ التفضيلِ، والتمييزُ اسم معنىً، فإن التمييزَ يلزمُ الإفرادَ، ما لم يُقْصدْ بيانُ أنواعِه -كما ذكرنا سابقًا- فتقولُ:

محمدٌ أفضلُهم رأيـًا - فاطمةُ أفضلُهن رأيـًا.

المحمدان أفضلُهم رأيـًا - الفاطمتان أفضلُهن رأيـًا.

المحمدون أفضلُهم رأيـًا - الفاطماتُ أفضلُهن رأيـًا.

فإن قُصِد باسمِ المعنى التمييزِ بيانُ أنواعِه فإنه يتطابق؛ فتقولُ:

عليٌّ الأفضلُ قولاً - زينبُ الفضلى قولاً.

العليان الأفضلان قولين- الزينبان الفضليان قولين.

العليون الأفضلون أو الأفاضل أقوالاً - الزينباتُ الفضلياتُ أقوالاً.

ب- إن كان التمييز فى صيغـتى التعجبِ (ما أفعلَه وأفعلْ به)، وهو اسمُ معنىً فإنه يلزمُ الإفرادَ ما لَمْ يُقْصَدْ بيانُ أنواعه؛ فتقولُ:

ما أوجهَه رأيا - أوجِـهْ بها قولاً.

ما أوجَهُهما رأيـًا - أوجهْ بهما قولاً.

ما أوجهَهُم رأيـًا - أوجِهْ بِهِنَّ قولاً.

فإن قصد باسمِ المعنى التمييزِ بيانُ أنواعه فإنه يتطابق؛ فتقول:

ما أقسى عليا تأويلاً - ما أقسى فاطمةَ تأويلاً

ما أقسى العليَّـين تأويلين - ما أقسى الفاطمتَيْن تأويلَيْنِ

ما أقسى العليِّين تأويلاتٍ - ما أقسى الفاطماتِ تأويلاتٍ

جـ- إن لَزِمَ إفرادُ معنى التمييزِ فإنه يفردُ لفظًا، كأن تقولَ: كرُم هؤلاءِ الرجالُ أصلاً. حيث (أصلاً) تمييزُ نسبةٍ، تفردُه لتـبيِّـنَ أن الرجالَ المذكورين جميعا أصلُهم واحدٌ.

أو تقولَ: نجح المؤمنُون سعيًـا؛ حيث (سعيًا) تمييزُ نسبـةٍ، تفردُه لأنك لا تقصدُ بيانَ أنواعِه.

ثالثًا: مواضع جواز إفراد التمييز:

أ- يجوزُ إفرادُ التمييزِ وتطابقُه مع مميِّزه إن كـان المميزُ اسمَ تفضيلٍ والتمييزُ اسمَ عَيْن أو ذات، بخلاف ما إذا كان اسمَ معنى فقد ذكرنا أنه يلزمُ الإفرادَ ما لم يُقصَدْ بيانُ أنواعه. فتقولُ:

محمدٌ أحسنُ الموجودين وجْهًا - وفاطمة أحسنهن وجهـًا.

المحمدان أحسنُ أو أحسنا الموجودين وجهًا، أو وجهين.

الفاطمتان أحسنُ أو حسنيا الموجودين وجهًا أو وجهَيْـن.

المحمدون أحسنُ أو أحسنو الموجودين وجها أو أوجُهـًا.

الفاطمات أحسنُ أو حسنياتُ الموجودين وجْهـًا أو أوجُهـًا.

ب- يجوزُ إفرادُ التمييزِ وتثنيتُه وجمعُه بحسب حقيقته التي يريدها المتحدثُ له؛ فتقول: داري خلف دارك فرسخًا، أو فرسخَيْن، أو فراسخَ، حيث يكون (فرسخًا) وما يضاعفُه تمييزًا منصوبًا مفردًا أو مثنى أو مجموعًا حسبَ الواقعِ.

وتقـول: حَسُنَ الزيدان داريْن، أو دارًا، أو دورًا. فـتـجمع أو تثنى أو تفـرد حسب واقع ما للزيديْن من عددِ الدورِ.

وتقول: حَسُنَ محمدٌ عَسَلاً وماءً وشايًا...

كما تـقول: كَرُم المحمـدون آباءً، حيث تجمع (آباء) ولا تريدُ المطابقةَ بـقدرِ ما تريد أن تبيِّن أنّ أباهم ليس واحدًا.

ولكنك تقول: حسُن المحمدون أبًا، فتفردُ التمييزَ (أبًا) لتبينَ أن أباهم واحدٌ.

فإذا كـان لمحمد ثوبٌ واحدٌ فـإنك تقولُ: نظُفَ محـمدٌ ثوبًا، فتـفرد التمييـزَ (ثوبا)، وكأنك تودُّ أن تبيِّن أن له ثوبًا واحدًا، يكونُ نظيفا دائما، وقد يحتمل أن له أثوابًا أخرى.

لكنك إذا أردت أنْ تبيِّـنَ نظافتَه في كـثرةِ أثوابِه فإنك تـقولُ: (نظفَ محـمد أثوابًا)، فتجمعُ التمييزَ المنصوبَ (أثوابًا).

قضية الرتبة فى التمييز

تدرس قضيةُ الرتبةِ فى التمييز من جانبَيْن تبعًا لقسمَيْه:

أولهما: الرتبة وتمييز الذات:

ينظر إلى رتبةِ تمييزِ الذاتِ من حيثُ أركانُ التركيب، حيث احتمالُ تقدمِ التمييز على العامل، أو توسطه بين العاملِ والمميِّز.

١ - تقدم التمييزِ على عامله ومميزه:

يتفق جمهورُ النحاة -وعلى رأسِهم سيبويه- على أن التمييزَ لا يتقدم على عامِله ومميزه، وكذلك كلُّ ما انتُصب عن تمامِ الاسمِ، ويعللونَ لذلكَ بأن عاملَ التمييزِ ضعيف، ومشابهتُه للفعلِ مشابهةٌ ضعيفةٌ، كما أنَّ التمييزَ فاعلٌ فى المعنى، ولا يجوزُ أن يتقدمَ الفاعلُ على فعله. فتقول: أنفقتُ خمسةً وعشرين جنيها، لا يجوزُ تقديمُ التمييز (جنيها) على مميِّزه العددِ (خمسة وعشرين)، وكذلك سائر أقسام تمييزِ المفرد. وما ذكر من شواهدَ لتقديمِ التمييزِ على عاملِه ومميِّزه يرفضه جمهورُ النحاةِ، ويجعلونه شاذًّا لا يقاس عليه.

أما إذا كان الفعلُ غيرَ متصرفٍ فإنهم يمنعون تقديمَ التمييزِ مطلقا.

ومن الشواهدِ التى يذكرها النحاةُ لتقديمِ التمييزِ على عامله، ويجعلونها ضرورةً قولُ أبى الهول الحميرى:

ولسْتُ إِذَا ذرعًا أضيقُ بضارعٍ ولا يائسٍ عند التَّعَسُّرِ من يُسْرِ[1]

---

(١) (لست) ليس: فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على السكون، وضمير المتكلم مبنى فى محل رفع، اسم ليس. (إذا) ظرف زمان مبنى، فى محل نصب متعلق مضارع. (ذرعا) تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة. (أضيق) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا. والجملة الفعلية فى محل جر بالإضافة. (بضارع) الباء: حرف جر زائد، ضارع: خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (ولا يائس) الواو: حرف عطف مبنى لا محل له، لا: حرف نفى لتأكيده مبنى لا محل له. يأس: معطوف على ضارع منصوب مقدرا. (عند) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، متعلق باليأس. (التعسر) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (من يسر) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة باليأس.

حيث قدم التمييز (ذرعا) ـ وهو منصوبٌ ـ على عاملِه الفعلِ المضارع (أضيق).

وقولُ الراجز:

ونارُنـا لم يُـرَ نارًا مِـثلُهـا ... قـد علمتْ ذاكَ مَـعَـدٌّ كُـلُّهـا[1]

فقدم (نارًا) -وهو تمييزٌ منصوبٌ- على عاملِه الاسمِ الجامدِ (مثل).

وقول ربيعةَ بن مقدوم الضبي:

وواردة كـأنهـا عَـصَبُ الـقطا ... تثـيرُ عجـاجًا بالسنابك أصهبا

رددتُ بمثلِ السِّيدِ نهدِ مُقَلصٍ ... كـميشٍ إذا عِطفـاه مـاءً تحلبـا[2]

(ماء) تمييز منصوبٌ، تقدم على عاملِه الفعلِ الماضي (تحلّب)، ومنهم من يجعل (عطفـاه) مرفوعًا بفعلٍ محذوفٍ يفسره المذكور، ويجعل (مـاءً) منصوبا بالمحذوف.

ومثلُ السابقِ قولُ الشاعرِ نفسه:

إذا المرءُ عـينًا قَرَّ بالعـيشِ مُثْرِيًا ... ولَـمْ يُعْنَ بالإِحْسَـانِ كَـانَ مُذَمَّمًا

فعلى مذهب الكوفيين يكونُ (المرء) مبتدأ، وجملةُ (قر عينًا) خبرُه. وعلى مذهبِ البصريين يجعلون (المرء) فاعلاً لفعلٍ محذوفٍ يفسره الفعلُ المذكور، فلا شاهَد فيه؛ إذْ يكونُ العاملُ في التميـيزِ متقدمًا عليه، وهو الفعلُ المحذوفُ المقدر.

---

(١) (نارنا) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وضمير المتكلمين مبنى فى محل جر، مضاف إليه. (لم ير) لم: حرف نفى وجزم وقلب مبنى لا محل له. ير: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة. (نارا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (مثلها) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبة مبنى فى محل جر بالإضافة، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر المبتدإ. (قد) حرف تحقيق مبنى لا محل له من الإعراب. (علمت) فعل ماض مبنى على الفتح، والتاء للتأنيث حرف مبنى لا محل له. (ذاك) اسم إشارة مبنى فى محل نصب، مفعول به. (معد) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (كلها) توكيد لمعد مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبة مبنى فى محل جر بالإضافة.

(٢) العجاج: الغبار، أصهب: أحمر، واردة: يراد بها القطيع من الخيل، السيد: الذئب، نهد: ضخم، مقلص: طويل القوائم، ماء: المقصود به العرق، تحلب: أي: سال.

وقول الشاعر:

ضيَّعتُ حَزْمِيَ في إبعاديَ الأَمَلا ... وما ارْعَوَيْت ورأسي شيبًا اشتعلا[1]

حيث تقدمَ التميزُ (شيبًا) على العاملِ (اشتعل) ومميزِه الضميرِ المستتر فاعلِ (اشتعل). وقول الشاعر:

أنفسًا تطيبُ بنيلِ المنى ... وداعي المنونِ ينادي جِهَارا[2]

فقد تقدمَ التميزُ (نفسا) على عاملِه (تطيب).

لكنَّ بعضَ النحاةِ يجيز تقديمَ التميز على مميزِه وعاملِه إذا كانَ فعلاً متصرفا، وعلى رأسِ هؤلاء الكسائي وأبو عثمان المازني والمبرد، ويحتجون لذلك بقول المخبل السعدي:

أتهجُرُ ليلَى بالفراقِ حبيبَها ... وما كان نفسًا بالفراقِ تطيبُ

حيث تقدمَ التميز المنصوبُ (نفسًا) على عاملِه (تطيب)، ومميزِه وهو الجملة.

قال أبو إسحاق: الروايةُ: (وما كانَ نفسي بالفراقِ تطيبُ)[3]، وعلى هذه الروايةِ لا شاهدَ في هذا الموضعِ ولا تقديمَ لتمييز؛ لأن (نفس) أصبحت اسمَ (كان) مرفوعًا.

كما يستشهدون لتقديمِ التمييزِ على عاملِه بقولِ الشاعر:

---

(١) (الأملا) مفعول به للمصدر إبعاد، منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والألف للإطلاق حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. (رأس) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، خبره الجملة الفعلية (اشتعل).

(٢) (أنفسا) الهمزة للاستفهام حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. نفسا: تميز مقدم منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (تطيب) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. (بنيل) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بتطيب. (المنى) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة، منع من ظهورها التعذر. (وداعي) الواو: ابتدائية لا محل لها. داعي: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة. (المنون) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (ينادى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر المبتدأ. (جهارا) حال منصوبة وعلامة نصبها الفتحة.

(٣) المقتضب ٢- ٦٩٤.

ضيَّعتَ حَزْمِيَ في إبعادِيَ الأمَلا   وما ارعَوَيْتَ وشيبًا رأسِيَ اشتعلا[1]

حيث قدم التمييز (شيبا) على عامله (اشتعل)، ومميِّزه الفاعل المستتر (هو).

٢- توسط التمييز بين عامله ومميزه:

يجوز توسطُ التمييزِ بين عامِله ومميِّزه إذا كان فعْلًا متصرفا، أو ما يعملُ عمله.
فتقول: طاب نفسًا زيدٌ . (توسط التميز نفسا بين العاملِ طاب، والمميزِ زيد).

حَسُنَ وجهًا عمرو . (توسط التمييـز وجها بين العامل حسن، والمميِّزِ عمرو).
تفقأ شحمًا خالدٌ .(توسط التمييز شحما بين العامل تفقأ والمميز خالد).

ومنه: محمد مشتعِلٌ شيبًا رأسُه؛ عليٌّ خلقًا محمودٌ.

فإذا كانَ العـاملُ غيرَ متـصرف فلا يجوزُ التـوسطُ، فتقول: مـا أجملَ الربيعَ وردًا، وما أطيبَه هواءً، وأجملْ به منظرًا.

لكن الخلافَ قائمٌ فيما إذا كان التميـيزُ بعد تشبيهٍ مركبٍ من المبتدإ والخبر دون ذكرِ أداةِ الشبه، حـيث يجيز الفراءُ التوسط، فتـقول: محمد حُسْنًا القـمر، فاطمة إشراقا الشمسُ، على أن يكـونَ كل من (محمد وفاطمة) مبـتدأ، وكلٌّ من (القمر والشمس) خبرًا.

ويستشهد أبو حيان بقولِ الشاعر الذى وصفه بأنه محدث[2]:

رشًا أتانـا وهو حُـسْـنًـا يوسفُ   وغـزالـةٌ في صـحـبـةِ بِلقـيس

حيث توسط التمييزُ (حسنا) بين المشبه المبتدإ (هو)، والمشبهِ به الخبر (يوسف).

ثانيهما: الرتبة وتمييز النسبة:

يختلف النحاةُ فيما بينهم في جوازِ تقديمِ التـمييزِ على مميزِه في تمييزِ النسبةِ بين مجيزٍ ومانعٍ، وذلك على النحو الآتي:

---

(١) المساعد على التسهيل ٢- ٦٦/ شرح ابن عقيل رقم ١٩٥/ الصبان على الأشموني على الألفية ٢- ٢٠١.

(٢) الارتشاف ٢- ٣٨٦.

- إذا كان الفعلُ متصرفًا، والتمييزُ منقولٌ، فإن أغلب النحاةِ وعلى رأسهم سيبويه يمنعون التقديم.

- ولكن الكسائى والجرمى والمازنى والمبردَ يجيزونه، واختاره ابنُ مالك.

- وإن كان الفعلُ غيرَ منصرف، والتمييزُ منقولٌ، فإنه لا يجوز التقديم، نحو: زيدٌ أحسن وجهًا من عمرو.

- كذلك يمتنع التقديمُ إن كانَ التمييزُ غيرَ منقول، نحو: كفى بمحمدٍ صديقا.

جر التمييز بـ(من)

ذكرنا أن (مِن) الجارةَ علمٌ على التمييز، إذْ شرطُه صحةُ دخولِ (مِنْ) عليه؛ لذا فإنه يجوز أن يُجَرَّ التمييز بـ(من). لكن هناك أفكارًا متعلقةً بهذه القضيةِ يرادُ إيضاحُها.

دلالة (مِنْ) الجارةِ فى التمييز:

يختلف النحاةُ فيما بينهم فى الأداءِ الدلالىِّ لـ(مِنْ) الجارةِ فى التمييزِ، على النحوِ الآتى:

منهم مَنْ يذهبُ إلى أنها زائدةٌ للتبعيضِ، وينسبونه إلى سيبويه، أى: إن ما بعدها يكونُ منصوبًا تقديرًا، ويستدلون على ذلك بالعطفِ على مجرورِها بالنصب فى قولِ الحطيئةِ:

طافَتْ أُمَامَةُ بالرُّكْبانِ آوِنَةً يا حسنَهُ من قوامٍ مَا ومُنْتَقَبا[1]

---

(١) ينظر: شرح التصريح: ١-٣٩٨.

(طافت) فعل ماض مبنى على الفتح، والتاء حرف للتأنيث مبنى، لا محل له من الإعراب. (أمامة) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (بالركبان) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالطواف. (آونة) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (يا حسنه) يا: حرف نداء مبنى، لا محل له من الإعراب. حسن: منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة، والنداء يفيد التعجب. (من قوام) جار ومجرور، وهو تمييز المتعجب منه المنادى. (ما) حرف صلة للتأكيد. (ومنتقبا) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. منتقبا: معطوف على محل قوام وهو النصب، وعلامة نصبه الفتحة.

حيث جرَّ تمييز التعجبِ (قوام) بـ (من) الجارة، والأصلُ: يا حسنه قوامًا، ثم عطف على مجرور (من) بالمنصوب (منتقبًا)، بما يدللون به على أن (مِنْ) زائدةٌ، وموضعُ مجرورِها النصب.

كما أنهم يستدلون على كونِها للتبعيض أنها لا تزادُ في المحول عن الفاعلِ فى مثل: (طاب نفسًا)؛ لأن (نفسًا) ليست أعمَّ من الفاعلِ، ويُعترضُ عليه بأنّ (مِنْ) الجارةَ لا تُزادُ إلا فى منفىٍّ.

ومنهم مَنْ يرى أنها لبيانِ الجنسِ، وهذا هو الرأىُ الأرجحُ لديهم. ذلك لأنَّ التمييزَ يكون نكرةً مجردةً، وصفتُه البنيويةُ هذه تتلاءمُ مع صفاتِ ما يدل على الجنس. كما أن التمييزَ - دلاليًا - لا يرادُ بمفهومِ لفظِه الدالِّ عليه فى التركيبِ سوى بيانِ جهةِ دلاليةٍ عامةٍ فى المبهمِ الذى يميزُه، وليست جهةً دلاليةً خاصةً به، فكان ذلك أكثر تلاؤمًا مع دلالةِ الجنسِ، وتسمى حينئذ (من) البيانيةُ.

المواضع التى يمتنع فيها جر التمييز بـ (مِنْ):

يمتنعُ جرُّ التمييز بـ(مِنْ) فى مواضعَ، هى:

أ- تمييزُ العدد:

يمتنعُ جرُّ تمييزِ العددِ بِمنْ، ويجوز جرُّ تمييزِ المساحةِ والكيلِ والوزنِ به، فتقولُ: زرعت فدانًا من قمحٍ، واشتريت كيلةً من أرزٍ، وبعتُه قنطارًا من قطن، فتجرُّ التمييز (قمح - أرز - قطن) بـ (من)؛ لأنه تمييز لمساحةٍ وكيلٍ ووزنٍ، ولا يجوزُ ذلك فى العدد. يعلل لذلك بأن (مِنْ) المبينةَ هذه تفسِّر مع مصحوبِها اسمَ جنسٍ سابقًا عليها، بحيث يحمل ما بعدَها على ما قبلَها معنويًا، وتمتنعُ فى تمييز العددِ لعدم صحةِ حملِ ما بعدها على ما قبلها، فالعددُ متعددٌ، وتمييزُه مفردٌ فى مثلِ: خمسةَ عشرَ رجلا. . . .

ويبدو أن ذلك إنما لأن المساحةَ والكيلَ والوزن تكونُ لأشياءَ غيرِ معدودة، أما العددُ فإنه يكونُ لأشياءَ معدودةٍ، والمعدودُ يكون محددَ النهايةِ، فلا يحتملُ (مِنْ) الابتدائية التى لا تدلُّ على انتهاءٍ. أما معناها فإنه يتلاءمُ مع الأشياءِ غيرِ المعدودةِ.

فإذا أردتَ عـدمَ تحديد النهاية، فإننى أرى أنـه يمكنُ أن تجرَّ ما كان مميِّزًا للعدد بـ(منْ)، لكنه يكونُ مـعرفًا، فأرى أنـه يجوزُ أن تقول: رأيتُ أربعـةً من الرجال، انتهيتُ من مذاكرةِ ستةٍ من الدروسِ. . . .

ب- التمييزُ المحولُ:

يمتنعُ جرُّ التمـييزِ المحولِ بـ (من) الجارة، سواء أكان مـحولاً من الفاعلية، أم المفعوليةِ، أم الابتدائيةِ، بشرطِ أن لا يكونَ التمييزُ عينَ مميِّزه.

يعلل لذلك بأن (من) تربُـط بين اسمِ جنسٍ ومفسـرٍ له صالحٍ لـلحملِ عليـه معنويًا، والتمييزُ المحولُ يفسرُ نسبةً ولا يفسر لفظًـا، فامتنعَ دخولُها عليه.

قد يتوقف المعنى على التمييز

يذكرُ بعضُ النحاة أنه قد يتوقف معنى الجملة على ذكرِ التمييز[1]، كأن تقولَ: ما طابَ زيدٌ إلا نفسًا. وأنت ترى أن التمييزَ محصورٌ ومقصور .

الفصل بين التمييز المضاف وعدده

أ- الفصل بالتنوين:

إذا جُـرَّ التمـييـزُ بالإضافة وفصلْتَ بين التمييزِ المضافِ وبين مميزه بالتنوين فإنك تنصبُ التمـييزَ المجرورَ. ذلكَ لأن الاسـمَ المـميِّزَ أصبحَ تامًا، فينـصب ما بعده، ففى القول: عندى ثلاثةُ كُتُبٍ، (كتب) مضافٌ إليه مجرور، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ، يجوز أن تـنوِّنَ العـددَ فتفـصلَ بين المضافِ ومـا أضيفَ إليه، فـتنصبَ التمـييزَ، فتقولُ: عندى ثلاثةٌ كُتُبًـا.

والنحـاةُ يجعلون (عـشرة) فى الأعـدادِ المركبـة بمثـابةِ التنوينِ فى صدرِ العـددِ المركبِ؛ ولذا جاءَ تمييزُها منصوبًا؛ لأنه يعتَبر فصلاً.

ب- الفصل بنون التثنية:

إذا فصل بين الـتمـييزِ المجرورِ بالإضـافة وبين مميـزه بنونِ التثنيةِ فـإنك تنصبُ التمييزَ المجرورَ، ومنه قولُ الربيعِ بين ضبع الفزارى:

---

(١) ينظر: الصبان على الأشمونى على الألفية ٢-٢٠٢.

إذَا عـاش الفـتى مائـتَيْن عـامًـا   فـقـد ذهب المـروءةُ والفـتـاء[1]

حيث نصب الشاعرُ (عامًا) على التمييزِ لـ (مائتيْن)، وكان حقُّه أنْ يضافَ إليها مع حذفِ النونِ منها، فـتكونَ (مائتى عامٍ)، والنصبُ كان نتيجـةَ تمامِ الاسمِ المميَّز (مائتين) بإثـباتِ نونِ التثنية، فكانت النونُ فـاصلاً بينها وبين ما أضـيف إليها من تمييزٍ، فأصبح حكمُه كحكمِ (عشرين) مع تمييزِها، وهو فى البيت ضرورةٌ.

جـ- الفصلُ بنونِ الجمعِ:

من الفصلِ بين التمييزِ ومميزِه العدد تمييزُ ألفاظِ العقودِ، حيث إنها ملحقةٌ بجمعِ المذكرِ السـالمِ، ولذلك فإنهـا تعربُ إعـرابَه: الواوُ للرفعِ، والياءُ للـنصبِ والجر، ولذا فإن تمييزَ ألفـاظِ العقودِ تكون منصوبةً للفصلِ بينها وبيـن تمييزها بنون الجمع. حيث أصبح الاسـمُ تامًا.

توالى تمييزيْن:

إذا قلت: اشـتريتُ تسـعـةَ جرامـاتٍ ذهبًا، فإنَّ فى المـثالِ تمـييزيْن، لوجـود مُبْهميْـن، حـيث العددُ (تسعة) مبهمٌ أولُ يحتاج إلى تمييـز، فمُـيِّز بـ (جرامات)، وهو جمعٌ مـجرورٌ بالإضافـةِ، أما الثانى فـهو (ذهبًـا)، حيث إنه تمييـز منصوب لجرامـاتٍ، حيث الجرامُ ما يوزن به، وهو مـحتمل الاسـتعمالَ للذهبِ ولغـيرِه، فاحتيجَ إلى التمييزِ.

---

(١) الكتاب: ١-١٠٦، ١-٢٩٣/ المقـصور والممدود لابن ولاد ٨٣ / المفصل ٢١٤ / شـرح التصريح ٢-٢٧٤ / الخزانة ٣-٣٠٦ / . الفتاء: الفتوة، مصـدرها الفتى. وفى رواية: اللذاذة.

(إذا) اسم شرط غير جازم مبنى فى محل نصب على الظرفيـة، والعاملُ فيه جملة الجواب، وهو مضاف إلى جملة شـرطه. (عاش) فعل الشرط مـاضٍ مبنى على الفتح. (الفتى) فـاعل مرفوع، وعلامـة رفعه الضمة المقدرة لـلتعذر. (مائتين) ظرف زمان منصـوب، وعلامة نصبه الياء لأنه مثنـى. (عاما) منصوب على التـمـيـيز من (مـائتين). (فـقد) الفـاء رابطة جواب الشـرط بشرطه حـرف مبنى، لا مـحل له من الإعراب. (قد) حرف تحقيق مبنـى على الـسكون، لا محل له من الإعراب. (ذهب) فعل جملة الجواب ماض مبنى على الفتح. (المروءة) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. وجملة جواب الشرط لا محل لها من الإعراب. (والـفتاء) الواو: حـرف عطف مبنى، لا مـحل له من الإعراب، الـفتاء: مـعطوف على المروءة مرفوع، وعلامة رفعه الضـمة.

ومثلُه أن تقولَ: بعتُه خمسةَ أرادبَّ قمحًا، وسبعةَ عشرَ طنًا أرزًا، وخمسةَ قناطيرَ قطنًا، وزرعت ثمانيةَ أفدنةٍ شعيرًا.

ومنه: فى المدرسةِ تسعُمائةِ طالبٍ وطالبةٍ، منهم خمسُمائةِ طالبٍ، وأربعمائةِ طالبةٍ. حيث ميزت (تسع) بـ (مائة)، وميز الاثنان بطالب وطالبة، مع مراعاة (مائة) وكذلك: خمس ومائة، وطالب، وأربع، ومائة، وطالبة..

عطف التمييز:

قد يتعاطف تمييزان لمميَّزٍ واحد؛ بحسبِ مرادِ الدلالةِ من التركيبِ على النحوِ الآتى:

أ- أن يكونَ التمييزان مشتركين فى مميزٍ واحدٍ من طريقِ الاندماج العددىّ، فلا يعرف عددُ كلٍّ منهما، أو لا يرادُ عددُه من الكلام، فتقول: معى اليومَ خمسةَ عشرَ كتابًا وكراسةً. وقد عرضنا ذلك فيما سبق.

ب- أن يكونَ التمييزان مشتركَيْن فى مدلول مميزٍ واحد، وكلٌّ منهما مرادٌ فى تمييزه. نحو قوله تعالى: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِءْيًا﴾ [مريم: ٧٤]. فكل من: الأثاث والرئى مرادٌ به تمييزُ العلاقةِ بين ضميرِ الغائبين الحُسْنِ.

ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ [الفرقان: ٦٦].

هل يكون التمييز مؤكدًا؟

قد يقع التمييز مؤكدًا؛ كما أن الحالَ قد تكون مؤكدةً، كما فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٦][1]. حيث

---

(١) (إن) حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. (عدة) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الشهور) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (عند) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وشبه الجملة متعلقة بعدة. (الله) لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (اثنا) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه ملحق بالمثنى. (عشر) مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر، (شهرا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (فى كتاب) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل رفع صفة لاثنى عشر.

(شهرا) تأكيدٌ للمضمون من (إن عدة الشهور). الحالُ تكونُ مؤكدةً لعاملها أو لصاحبها أو لمضمونِ الجملةِ السابقةِ عليها، لكن التمييزَ لا يكون كذلك، فهو فى هذا الموضعِ ليس مؤكدًا لعامِله ولا لمميزه.

بين الحال والتمييز

يَذكرُ النحاةُ فروقًا بين الحالِ والتمييز[1]، نذكر هذه الفروقَ مقسمةً إلى ما يخص الجانب الدلالى، وما يخص بنيةَ كلٍّ منهما، ثم ما يخص الجانبَ التركيبى؛ على النحو الآتى:

أولاً: ما يخص الجانب الدلالى:

- تكون الحالُ مبينةً لهيئة شيء ما أثناءَ إحداثِ فعلٍ؛ لذا كانت اسمًا أو جملةً أو شبه جملة. لكن التمييزَ يحددُ جهةً دلاليةً لذاتٍ ما مبهمةٍ، أو لنسبةٍ مبهمةٍ فى جملةٍ؛ لذا كان اسمًا فقط.

- قد تتعددُ الحالُ؛ لأنها بمثابةِ الصفةِ والخبرِ، أما التمييزُ فإنه لا يتعدد؛ ليساير ما ورد من أجلِه من تحديدِ جهةٍ دلاليّةٍ واحدةٍ لما يميزُه. لكنه قد يكونُ معطوفًا على آخر.

وليس من تعددِ التمييز فكرةُ توالى تمييزين التى ذكرناها سابقًا فى مثل: زرعت أربعة فدادين قطنًا.

- قد تأتى الحالُ مؤكدةً لعاملها، أو لصاحبها، أو لمضمونِ الجملةِ قبلها، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [العنكبوت: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]. وقولك: هذا أبوك عطوفا. حيث الاسم المنصوب (مفسدين) حال مؤكدة لعاملها تعثى، و(جميعا) حال منصوبةٌ مؤكدةٌ لصاحبِها (من)، و(عطوفا) حال منصوبة مؤكدةٌ لمضمون الجملةِ (هذا أبوك).

---

(١) ينظر: الصبان على الأشمونى على الألفية ٢-٢٠٢.

أما التمييزُ فإنه لا يكونُ مؤكـدا لعامله ولا لمميِّـزِه، لكنه قد يكونُ مؤكّدًا لمفهومِ ما في جملته، كما ذكرنا سابقًا.

- أما ما يذكرونه من أن الحالَ قد يتوقفُ عليها المعنى في الجملةِ، وليس التمييزُ كذلك؛ فإن هذا مردودٌ بما يذكرُ في هذه القضايا والملحوظات المتفرقة، حيث يتبين أنَّ المعنى قـد يتوقف على التـمييـزِ كـذلك. وقد بيـنا ذلك في توقُّفِ المعنى على التمييز في الصفحاتِ السابقة.

ثانيًا: ما يخص بنية كلٍّ منهما:

- قد تأتي الحالُ في التركـيبِ اسمًا وجملةً وشبهَ جملة، لكن التـمييزَ لا يكونُ إلا اسمًا فقط. فتقولُ: حضر المدرسُ مـبكرًا وهو يحملُ حقيبته تحت إبطه. حيث كلٌّ من الاسمِ المنصوب (مبكرا)، والجملة (هو يحـمل)، وشبهِ الجملةِ (تحت إبطه) وهما في مـحل نصب، حالٌ من (المدرس، المدرس، الفاعل الضـمير المستـتر في يحمل). فأنت ترى أن الحالَ وردت اسما وجملةً وشبهَ جملة.

ولكنك تقول: زرعت ثلاثةَ أفدنة قمحًا، حيث كل من (أفدنةِ، وقمحا) تمييزٌ، وكلٌّ منهما اسمٌ، ولا يكون التمييزُ إلا اسمًا.

- الحالُ أصلُها أنْ تكونَ مـشتقَّـةً لتتضـمَّـنَ صاحبَهـا، والصفةَ التي تراد له أن يكونَ عليهـا، فتقولُ: أقـبل مسرعًا ضـاحكًا مفتونا بما حـوله حذرًا منه... فكلُّ من: (مسرعا، ضاحكا، مفتونا، حـذرا) حال منصوبة، وهي مشتقة: (اسم فاعل - اسم فاعل - اسم مفعول - صيغة مبالغة).

لكن التمـييز أصلُه أن يكونَ اسمًا جـامدًا، فتقول: حـضر خمسةَ عـشرَ فردًا، منهم تسعةُ رجالٍ، وثلاثُ نساء، وثـلاثةُ أطفالٍ، فكل من: (فردا - رجال - نساء - أطفال) تمييزٌ، وكلها أسماءٌ جامدةٌ.

والحالُ والتمـييزُ قد يتـخالفان في هذه الصفة، فـقد تأتي الحالُ اسمًـا جامدًا، نحو: هذا ثوبُك قطنًا، وأعبد الله وحدَه، ادخلُوا الأولَ فالأولَ، مالت خوطَ بان. فكل من (قطنا، وحد - الأول - خوط) حالٌ منصـوبةٌ، وهي أسماءٌ جامدةٌ، وإن كان جمهورُ النحاةِ يؤولونها بالمشتق.

وقد يرد التمييزُ صفةً مشتقةً، كأن تقولَ: لله دره فارسًا، ويحه طالبا، كفى بالله ناصراً، ﴿وَكَفَىٰ بِهِ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٨]، حيث كلٌ من (فارسا - طالبا - ناصرا) تمييزٌ على أحدِ وجهين، وكلٌ منها مشتقٌ (اسم فاعل).

ثالثا: ما يخص الجانب التركيبي:

أما من حيث خصائص التركيبِ فإن الحالَ قد تتقدمُ على صاحبها، أو على عاملها إذا كان متصرفًا، إن فعلاً، وإن وصفًا مشتقا، ولكن التمييزَ لا يتقدم على عامله عند كثيرٍ من النحاةِ.

مواقع بين الحال والتمييز:

اختلف النحاةُ فيما بينهم في توجه موقعٍ بعضِ الأسماءِ في تراكيبِها بين الحالِ والتمييز؛ منها:

- القول: هذا خاتمك حديدًا، وبابُك ساجًا. . . إلخ، حيث كلٌ من (حديدًا، وساجًا) منصوبٌ، وهو اسمٌ نكرةٌ جامد، فاختلفوا في سببِ نصبه بين الحالِ والتمييز، حيث إنه حالٌ جامدةٌ؛ لأنها مبينةٌ لأصلِ صاحبها، وهو من المواضع التي تأتي فيها الحالُ جامدةً .

ومثلها إذا كانت الحالُ فرعًا لصاحبِها، أو مبينةً لنوعِه، كأن تقولَ: هذا قطنُك ثوبًا، وهذا مالُك ذهبًا. ومنهم من يرى أن موضعَ هذه الأسماءِ النصبُ على التمييزِ، حيث إنها أسماءٌ جامدةٌ، ولكنها إلى الحالِ أرجحُ.

- القول: كرُم محمدٌ ضيفًا، حيث (ضيفا) تنصب على التمييزِ؛ لأنها تحدد النسبةَ في العلاقةِ بين الكرمِ ومحمد، ومنهم من يرى أنها تنصبُ على الحاليةِ، حيث إن الكرمَ حدث لمحمد وهو ضيفٌ.

- التراكيب: - كفى بالله ناصراً[1] - ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ [النساء: ٨١] -

---

(١) (كفى) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على الفتح المقدر. (بالله) الباء: حرف جر زائد للتوكيد والإلصاق مبنى، لا محل له من الإعراب، ولفظ الجلالة فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة؛ منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (ناصرا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والمفعول به لكفى محذوف يقدر بكفاكم.

﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٤٥]. - ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ عَلِيمًا﴾ [النساء: ٧٠] - ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٤]. وكل ما يذكرُ من منصوب بعد هذا الفعلِ أو شبهه، وهو صفةٌ مشتقةٌ، حيث توجّه إلى أنها تمييزٌ منصوبٌ، ويقوى هذا الوجهَ من الإعرابِ أنه يصح دخولُ (مِنْ) عليه، فيقال: من ناصرٍ، من وكيل، من شهيد... إلخ. ومنهم من يوجهُ نصبَ هذه الأسماء على الحاليةِ، حيث إنها أسماءٌ مشتقةٌ، لكنَّ الحاليةَ فيها تقييدٌ، ولا يصحُّ التقييدُ في كثيرٍ من هذه الدلالاتِ.

- قولُه تعالى: ﴿وَلِيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ [المدثر: ٣١]. (مثلاً) منصوبٌ بعد قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَٰذَا﴾، فعلاقتُه المعنويةُ باسمِ الإشارةِ، وهي تحديد لجهةِ دلاليةِ لاسمِ الإشارةِ المبهمِ، حيث بين أنه يشار إلى مثل، فكان منصوبًا على التمييزِ. وقد يفهم منه بيانُ هيئةِ اسمِ الإشارةِ أثناء الإرادة، فيكونُ منصوبًا على الحاليةِ.

وفي كلِّ المواضعِ السابقة إذا أريد بالمنصوبِ الحالية فكأنك أردت معنى (في حالِ كذا)، وإذا أردت به التمييز فكأنك أردت (مِنْ كذا). ففي القول: هذا خاتمك حديدا، أي: في حال كونه حديدا، أو: من حديد، وبينهما تتضح إرادةُ الحاليةِ أو التمييز.

فإذا أردت التمييزَ وخشيت اللبسَ بالحاليةِ فيجوز لك أن تدخلَ (مِنْ) على التمييز، فتقول: لله دره من فارس، وما رأيت مثله من رجل، وما أصدقه من قائل.

تحليل بعض التراكيب

القول: يا جارتا ما أنت جارة. في (جارة) وجهان:

أولهما: أن تكونَ تمييزًا منصوبًا لأسلوبِ الاستفهامِ الذي يفيدُ المدحَ الشائعَ، أو التعجب، وكلاهما يحتاجُ إلى تمييزٍ لتحديد جهةِ المدحِ، أو جهةِ التعجبِ، وصحَّ ذلك لجوازِ تحمل (جارة) (من) الجارةِ، وهي من علمِ التمييز، فيصح القولُ: ما

أنت من جارةٍ، وعليه فإن (ما) الاستفهامية فى محل رفع، مبتدأ أو خبر مقدم، و (أنت) ضمير مبنى فى محل رفع، خبر، أو مبتدأ مؤخر.

ثانيهما: أن تنصبَ (جارةً) على الحاليةِ، والتقدير: ما أنت مجاورةً، كأنه يمدحُها، أو يتعجب منها فى حالِ مجاورتها، وإعراب (ما أنت) كالإعرابِ السابقِ.

- يجوز أن تُحتَسبَ (ما) حجازيةً، فتكون عاملةً عمل (ليس)، فتكون (أنت) اسمها، و (جارة) منصوبة على أنها خبرُها.

- يجوز أن ترفعَ (جارة) على أن (ما) نافيةٌ غير عاملة، و (أنت جارة) جملةٌ اسميةٌ من مبتدإ وخبر.

- ويجوز أن ترفع (جارة)، على أن (ما) استفهامية، فتكون مبتدأ أو خبراً مقدَّما، وركنه الآخر (أنت). ثم ترفع (جارة) على أنها خبرٌ لمبتدإٍ محذوف، ويكون التقديرُ: ما أنت ؟ آأنت جارة ؟ على سبيلِ الاستفهام البلاغى.

****

القول: هذا خاتم حديد. فى (حديد) ثلاثة احتمالاتٍ للنطقِ، يترتبُ عليها ثلاثةُ أوجهٍ إعرابيةٍ:

أولها: النصب: حيث ينصب (حديد) على التمييز أو على الحال، وينون (خاتم) بالضم، فيقال: هذا خاتمٌ حديداً، ويعنى دلاليا: هذا خاتم حالَ كونِ أصله حديداً. أو: من حديد.

ثانيها: الرفع: حيث يرفع (حديد) مع التنوين، فيكون صفةً لخاتم، وينون (خاتم) بالضم، فيقال: هذا خاتمٌ حديدٌ، ويعنى دلاليا: هذا خاتم صفته الحديدُ.

ثالثها: الجر: حيث يجر (حديد) مع التنوين، على أنه مضافٌ إليه، فيقال: هذا خاتمُ حديدٍ، ويعنى دلاليا: هذا خاتمٌ من حديدٍ.

****

إذا قلت: عندي جبّةٌ خزاً. فإن (خزاً) فيها أوجهٌ تبعًا للمعنى:

- إن أردت مقدارَ الخزّ فإنها تُنصَبُ على التمييزِ. أو: أردت جهة الأصل.

- وإن أردت الصنعَ والخامَ فإنها تنصبُ على الحاليةِ.

- يجوز أن ترفعها على أنها نعتٌ لما قبلَها، فتقول: عندى جبةٌ خزٌّ.

- يجوز أن تُجَرَّ على الإضافةِ إلى ما قبلَها، فتقولُ: عندى جبةُ خزٍّ.

- كما يجوز أن تُجَرَّ بـ (مِنْ) التى تفيدُ معنى البعضية، فتقولُ: عندى جبةٌ من خزٍّ.

****

الخلاف الدلالي للتمييز فى القول: كرُمَ زيدٌ أباً: إن صحَّ أن يكونَ التمييزُ خبراً للاسمِ قبله أو لملابِسِه المقدَّر، نحو: كَرُمَ زيدٌ أبًا، جازَ فيه وجهان[1]:

أولهما: أن يكون (زيدٌ) هو الأب، والتقديرُ: كَرُم زيد نفسُه أبا، وصحته أنه يجوزُ أن تدخلَ عليه (مِنْ) الجارة، أى: كرم زيدٌ من أب، وتكون (أب) تمييزًا منصوبًا للعلاقة بين الكرم وزيد، ولا يكون محولاً عن الفاعل. ويصح أن تقولَ: زيدٌ أبٌ، أو زيدٌ كرُم.

ثانيهما: أن يكون المميز ليس زيدًا، وإنما هو أبوه، ويكونَ التقديرُ: كرُم أبو زيدٍ، أى: ما أكرم أباه، ويكون تمييزَ نسبةٍ محولاً من الفاعلِ، وصحته أنه لا يجوزُ أن تدخلَ عليه (من) الجارة.

ولا يصح أن تقولَ فى هذا التقديرِ: زيدٌ أبٌ، ولا زيدٌ كرُمَ. فالمعنى على التقدير الأول أن زيدًا هو الأبُ، وهو المنسوبُ إليه الكرمُ. وعلى التقديرِ الثانى أن أبا زيدٍ هو المنسوبُ إليه الكرمُ.

****

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢ - ٣٧٩.

العــدد

الأعدادُ أسمــاءٌ مبهمــةٌ، حيث تصلحُ للانتــقالِ من اسمٍ إلى اسمٍ؛ لأنها تصلحُ لعدٍّ كل مــا عدَاهَا، ولذلك فهى تحتــاجُ إلى تحديد جهــةٍ معنويةٍ تستخــدمُ لها فى التركيب، فالمبــهمُ من التمييز تتعدَّدُ جهــاتُه الدلاليةُ التى يطلقُ لها، ولذا لزم العددُ احتياجَه إلى تمييزٍ يبينُ إبهامَه، ويحدد الجهةَ الدلاليةَ المستخدمَ لها.

واختلفَ النحاةُ فيما بينهم فى كونِ العددِ قــسيمًا للمقدارِ، أمْ قسمًا منه، وأرى أنَّ العدَدَ إنما هو قسمٌ من المقادير؛ لأن المقاديرَ بأنواعــها من الممسوحاتِ والمكيلاتِ والموزوناتِ إنما هى دالةٌ على مقدار مــعين محدد بما يمسحُ به،أو يكال به، أو يوزن به، وهذه مــحددةٌ، فيــمكن القولُ: إنــها بمثابــةِ العددِ إلا أن الاختــلافَ فى نوع الحصرِ، فهــذه تحصر فى مساحاتٍ، أو أحجامٍ، أو أثقــالٍ، والمعدودات تحصرُ فى أعداد، وكلها تكونُ معينة محــددةٌ، وكل نوعٍ من أنواعِ المقادير بما فيها الأعدادُ إنما هى مبــهمةٌ؛ لأنه يمكن أن تنتــقلَ من شىء إلى آخرَ، كمــا أنها تجرى على أشــياءَ كثيرةٍ تختصُّ بتحديدِ قدرِها.

وكثــيرٌ من المستعــملاتِ يمكن أن تُحصــرَ عن طريقِ الوزنِ، فيقال: كــيلو جرام برتقــالاً . . . إلخ، ولكنه يمكن أن تحــصــرَ بطريقٍ آخــر كــالعــدِّ، فيــقــالُ: ثلاث برتقالات، وكل منهما إنما هو إرادةٌ للحصــر وإزالة الإبهامِ، ويعبر عن العدد دائما بالقدرِ، فيــقال: أعطيتُه مبلغًا وقــدرُه مائةُ جنيه، وسنعلم أن كثيــرا مما يعبر به عن شبيه بالمقدار يستخدم شبيــها بالعددِ، لأن فيه معناه؛ لذا فالعددُ قسمٌ من المقدار لا قسيمٌ له.

وتنقسمُ الأعدادُ إلى قسمين: أعداد صريحة، وأخرى كناية عن العدد.

****

القسم الأول: العـدد الصريـح

وهو عبارةٌ عن الأعـدادِ الحقيقيةِ المحـددةِ التى نستخدمهـا فى تعاملِنا اللغوىّ، نحو: واحد، وعشرة، ومائة، وألف، ومليون. . .

القواعد العامة لاستخدام العدد مع ما يميزه فى التركيب:

١- من حيث الجوانب الإعرابية:

العددُ له موقـعُه الإعرابى من الابتدائيةِ والخبـريةِ والفاعليةِ والمفعوليـةِ وغيرِها، وبذلك يكون له محله الإعرابى من الرفع والنصب والجر.

والعددُ من حيث الإعرابُ والبناءُ ينقسم إلى قسمين:

أولهما: أعداد مبنية، وهى الأجزاءُ الأولى من الأعدادِ المركبة (١١-١٩)، حيث تبنَى على فـتح الجزأين عدا المسـتخـدمَ منها للمثنى، وهـو الجزءُ الأولُ من اثنى عشر، فإنه يكـون معربًا إعراب المثنى؛ لأن الألفَ والياءَ فيـه إعراب، ولا يجتمع الإعرابُ والبناءُ فى اسمٍ واحـد. فتقـول: حضر أحدَ عـشرَ رجلا، وسبعَ عـشرةَ امرأةً. ببناء (أحـد عشر، وسبع عشرة) على فـتح الجزأين، وهمـا فى محل رفع على الفاعلية. كما تقول: كافأت ثلاثةَ عشرَ طالبًا، ببناء جزأى العدد على الفتح، وهما فى محل نصب، مفعول به.

ملحوظة: الجزءُ الثانى من العددِ المركبِ مـضافٌ إلى ما قبَله وهو الجزءُ الأول، ويكون فى محلٍّ جـر، لكننا تجاوزًا نجـعل الجزأين بمثابةِ الاسمِ الواحـد المبنى على فتح الجزأين. فإذا قلنا: أجاب اثنا عشر طالبا، وكافأنا اثنتىْ عشرةَ طالبةً، فتكون (اثنا) فاعلاً مـرفوعًا، وعلامة رفـعه الألفُ، لأنه ملحقٌ بالمثنى، أما (عشـر) فهو مبنى على الفـتح فى محلٍّ جـر بالإضافة، أمـا (اثنتا) فهـو مفعـولٌ به منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحقٌ بالمثنى، أما (عشرة) فهو مبنى على الفتح فى محل جر بالإضافة.

والآخر: أعداد معربة، وهى سائرُ الأعدادِ غيرِ المركبة.

تذكرة:

أ - الأعداد واحد وعشرة وما بينهما تُرفع، وعلامةُ رفعها الضمةُ، وتجر، وعلامةُ جرها الكسرة، وتنصبُ، وعلامة نصبها الفتحة، عدا المستخدمَ للمثنى فإنه يعرب إعرابَ المثنى بالألف والياء.

أ- ضبط العدد: جاء رجلٌ واحدٌ، وامرأتان اثنتان، رأيتُ رجالاً ثلاثةً، وخمسةَ أولادٍ، وسبع نساءٍ، أجبت عن أربعةِ أسئلة[1]. ومثلُها: مائة، والف، ومليون.

ب- الأعداد الدالة على المثنى تعرب إعرابَ المثنى، وهو الألف رفعا، والياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها جرًا ونصبًا، وينحصر ذلك في العددِ (اثنين)، سواءٌ أكان مفردًا، أم مركبًا، أم معطوفًا.

جـ- ألفاظ العقود (٢٠- ٣٠٠٠٠٠- ٩٠) تعرب إعرابَ جمع المذكرِ السالمِ، وهي ملحقةٌ به، بالواو رفعًا، وبالياءِ المكسور ما قبلها المفتوحِ ما بعدها نصبًا وجرًا.

اذكر الموقع الإعرابي للعدد مع ضبط ما يمكن ضبطه:

أجاب عن السؤالِ الأولِ عشرون طالبا، وأجاب عن الثاني ثلاثةُ وأربعون. صححت إجاباتِ خمسةِ وثلاثين متسابقا، وكان المصيبُ منهم ثمانيةٌ وعشرين متسابقا. بقريتنا خمسةُ آلافٍ[2]. ألفُ متقدم حضروا اليومَ.

---

(١) (واحد) نعت لرجل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (اثنتان) نعت لامرأتين مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه ملحق بالمثنى. (ثلاثة) منصوبة بفتحتين، نعت لرجال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (خمسة) منصوب بفتحة واحدة، وهو معطوف على رجال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف. (سبع) معطوف على رجال منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، وفوقه فتحة واحدة. (أربعة) بكسرة واحدة، مجرور بعن، وعلامة جره الكسرة.

(٢) (عشرون) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. (ثلاثة) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (أربعون) معطوف على ثلاثة مرفوع، وعلامة رفعه الواو. (خمسة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (ثلاثين) معطوف على خمسة مجرور، وعلامة جره الياء. (ثمانية) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (عشرين) معطوف على ثمانية منصوب، وعلامة نصبه الياء. (خمسة) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، (آلاف) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، (ألف) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

٢-من حيث علاقة العدد بتمييزه:

(العددان ١، ٢):

العددان (واحد واثنان) لا يحتاجان إلى تمييز استغناءً بالأسماء الدالة على المفرد، والأسماء الدالة على المثنى، حيث يقال: رجل وامرأة، فلا يشكّ في وحدة كلٍّ منهما، ويقال: رجلان، وامرأتان، فيعرف أن العددَ اثنان من الرجال، واثنتان من النساء.

قال تعالى: ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ ﴾ [يوسف: ٣٦]، حيث عبرت الآيةُ عن عددِ الفتية، وكانا اثنين بتثنية (فتًى)، و(فتيان) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى. وقال تعالى: ﴿ وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلاً رَّجُلَيْنِ جَعَلْنَا لأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ... ﴾ [الكهف: ٣٢]. وقوله تعالى: ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلاهُ ﴾ [النحل: ٧٦][1].

ويرى نحاةٌ أن الواحدَ والاثنين ليسا بعدد، وإنما ذكرا للاحتياج إليهما مع العشرة. لكن المنطقَ الرياضي يحكم عليهما أنهما من الأعداد، حيث يبدأ مقدارُ العدد الموجب الموجود من واحد، فاثنين، فثلاثة... إلى غير ذلك.

---

(١) (ضرب) فعل ماضٍ مبني على الفتح. (الله) لفظ الجلالة فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (مثلا) مفعولٌ به لضرب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (رجلين) بدل من مثل، منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنى. (أحدهما) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبين مبني في محل جر بالإضافة. (أبكم) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة في محل نصب صفة لرجلين. (لا) حرف نفي مبني، لا محل له من الإعراب. (يقدر) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله مستتر تقديره: هو، والجملة في محل رفع، خبر ثان لأحد. (على شيء) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بأبكم. (وهو) الواو: للابتداء أو للحال حرف مبني لا محل له. هو: ضمير مبني في محل رفع، مبتدأ. (كل) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية في محل نصب، حال من الضمير المستتر في يقدر. (على مولاه) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بكلٍّ.

ملحوظة: في (ضرب الله مثلا رجلين) وجهان آخران:

أحدهما: أن تجعل ضرب متعديا لواحد بمعنى وضع أو اعتمد مثلا. و (رجلين) مفعول به لمضمر، تقديره: جعل...

والآخر: أن تجعل ضرب متعديا لاثنين، بمعنى: صيّر، فيكون (مثلا) مفعولا أول، و (رجلين) مفعولا ثانيا.

وإذا استخدم العددانِ (واحد واثنان) فإنهما يكونان صفةً للمعدود، والصفةُ تتبع موصوفَها من جميعِ أوجهِ الإتباعِ، فيقالُ: أعجبتُ بطالبٍ واحدٍ، ولم يحضر إلا طالبان اثنان، ولم يحضر إلا طالبةٌ واحدةٌ، وفي القاعةِ نافذتان اثنتان، نظفت الكرسيّين الاثنَين، وجلس عليهما الضيفَان الاثنان، والعددانِ (واحد واثنان) يتفقان مع المعدودِ في كلِّ أحوالِه التركيبية، من: أعدادٍ مفردةٍ، أو معطوفةٍ، أو مركبةٍ.

وقد ينوبُ كل منهما عن معدودِه، أو موصوفِه، نحو قولِه تعالى: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١]. أي: فوق امرأتين اثنتين، فحذفت (امرأتين)، وتكون (اثنتين) مضافا إلى (فوق) مجرورًا، وعلامةُ جره الياءُ لأنه مثنى. ومنه: ﴿فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]. ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا﴾ [يس: ١٤] ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ..﴾ [النور: ٢]. أي: كلَّ زانٍ واحد. ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣]. أي: فانكحوا امرأةً واحدةً.

* الحظ استخدام العددين (واحد واثنين) فيما يأتي:

قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنَّنِي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الانعام: ١٩].

﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾ [القمر: ٥٠].

﴿وَمِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [الرعد: ٣].

﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٤].

استخدام العدد (واحد) في التركيب:

يستخدم العددُ (واحد) في التركيبِ بين (واحدٍ وأحد) ومؤنثهما على النحو الآتي:
- إذا كان مفردًا فإنه قد يضاف، أو يوصف، أو يوصف به، أو يكونُ مجردًا.

- فإذا كان مجردًا دالاً على العدد مرادًا، فهو واحد وواحدة، فتقولُ: رأيت من الرجال واحدًا، ومن النساء واحدةً.

ـ وإن كان بعد نفى أو نهى أو استفهام أو شرط فإنه (أحد) لعموم العقلاء، وقد يكون (واحدا) بشرط ذكر مؤنثه (واحدة)، فتقول: ما جاءنى أحدٌ، وما جاءنى واحدٌ ولا واحدة. لا تُهنْ أحداً، لا تُغظ واحداً ولا واحدة. هل رأيت أحدا ؟ هل كوفئَ واحدٌ أو واحدة ؟. وقد يستعمل (أحد) قليلاً فى الموجب، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]. يلحظ أن (أحدا) فى مثلِ هذه التراكيب يدل على المؤنثِ والمذكرِ؛ لأنه بعدَ النفيِ والاستفهامِ والنهيِ يدل على الجنسِ: ذكورهِ وإناثه .

ـ وإذا كان موصوفًا، أو صفةً فإنه (أحد أو واحدٌ وواحدة)، فتقول: جاء واحدٌ من الطلاب، وواحدةٌ من الطالبات، حيث شبه الجملةِ (من الطلاب) صفةٌ لواحدٍ فى محلٍّ رفع، وكذلك شبه الجملة صفةٌ لواحدة، كما تقول: كافأنا طالبًا واحداً، وطالبةً واحدةً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

ـ وإذا كان مضافًا فإنه أحد وإحدى، فتقول: استمعت إلى أحدِ الخطباء، وإلى إحدى المجيبات، أثنَيتُ على أحدهم وعلى إحداهن. ويقال فى المثل: هو أحدُ الأحدين، وهى إحدى الإِحَد، جمع (إحدى)، كناية عن الداهية، وإحدى إحد كسِدْرَة وسِدَر.

ـ إذا كان مركبًا فإنه (أحد وإحدى)، فتقول: تسلَّمت أحدَ عشر قلمًا، وإحدى عشْرَةَ كراسةً. وقد يقال قليلاً: واحد عشر وواحدة عشرة، وربما قيل: وحد عشر.

ـ إذا كان العددُ معطوفًا سواء أكان مميِّزاً أو صفة فإنه (أحد أو واحد وواحدة أو إحدى)، فتقول: وقَّع عليه واحد وعشرون رجلاً، وواحدة أو إحدى وعشرون امرأةً. كما تقول: حضر الرجلُ الحادى والستون، والمرأةُ الحادية والسبعون. فى القاعة مائة وواحدٌ من الطلاب، وفى القاعة الأخرى مائتان وواحدة من الطالبات. يلحظ أن الحادىَ والحاديةَ مقلوبا الواحدِ والواحدةِ .

ملحوظةٌ:

في الدلالة على عددِ المثنى المؤنث (اثنتـان وثنتان)، والتاءُ فيهمـا مبدلةٌ من واوِ الكلمة.

ضرورة شعرية:

من الضـروراتِ الشعريةِ إضـافةُ التـمييزِ إلى اثنين، كـما ذكر فى قـولِ خطام المجاشعى أو غيره:

كـأنَّ خُـصْـيَـيْـه من التَّـدَلْـدُلِ   ظرفُ عَجـوزٍ فيه ثِنْتَـا حَنْظَلِ[1]

حيث أضـاف الشاعرُ (حـنظلا) مفردًا إلى العـدد (اثنتين)، وهو ضرورةٌ شـعرية، والتركيبُ أن يكتفى بتثنيةِ حنظل، فيقول: (حنظلتان)، أو أن يؤكدَهما بالعددِ (ثنتان).

الأعداد من (٣-٩):

يكون تمييزُها مخالفًا لمعدوده فى الجنس (التذكيرِ والتأنيث)؛ كما أنه يكونُ جمعًا مجرورًا بالإضافـة، فتقول: هؤلاء ثلاثةُ رجال، وسبعُ نسـاء، فتحتْ ستٌ نوافذَ، وخمسةَ أبواب. (رجال) تميز للعددِ (ثلاثة)، فكان جـمعا مجرورًا بالإضافة إليه، كمـا تخالفا فى الجنس. وتلحظ ذلك في التـمييز: (نسـاء، ونوافذ، وأبواب) مع المعدودات: (سبع، وست، وخمسة).

فى قوله تعالى: ﴿قَالَ آيَتُكَ أَلاَّ تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٠][2]. (ليال) جمع مجرور بالإضافة، ويختلفان فى التذكير (ثلاث)، والتأنيث (ليال) أما

---

(١) (كان) حرف تشبيه ناسخ مبنى لا محل له من الإعراب. (خصييه) اسم كأن منصوب، وعلامـة نصبه الياء؛ لأنه مثنى، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة إليه. (من التدلل) جـار ومجرور، وشبه الجملة فى محل نصب، حال من الخصيين. (ظرف) خبر كأن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (عجوز) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (فيه) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر مقدم. (ثنتا) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة. والجملة فى محل رفع صـفة لظرف، وجاز أن تكون فى محـل نصب، حال له؛ لأنه خصص بالإضـافة. (حنظل) مضاف إليه (ثنتا) مجرور، وعلامة جره الكسرة.

(٢) (آية) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، خبره المصدرُ المؤول (الاتكلم). (ثلاث) ظرف زمان منصوب، وعلامـة نصبه الفتحة. (سويا) حـال من فاعل (تكلـم)، وقيل: إنها نعت لثلاثٍ، والتقدير: ثلاثا كاملات. ويجوز للذلك أن تكون حالا من ثلاث؛ لأنها نكرة مخصصة.

قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦][١]، ففيه (أشهر)جمع مجرور بالإضافة إليه العدد (أربعة)، ويختلفان بين التذكير وبالتأنيث.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧]. حيث (ليالى) تمييز للعدد (سبع)، فجاء جمعًا مجرورًا بالإضافة إليه، واختلف معه فى التذكيرِ والتأنيث، وتلحظ ذلك فى (أيام)، وهو تمييز للعدد (ثمانية).

وقوله تعالى: ﴿قَالَ آيَتُكَ أَلاَّ تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ إِلاَّ رَمْزًا﴾ [آل عمران: ٤١][٢].

وقوله تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧]. فكل من: (أيام وأبحر) جمعٌ مجرورٌ بالإضافة (إلى ثلاثة وسبعة).

وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ﴾ [يوسف: ٤٣][٣].

---

(١) (تربص) مبتدأ مؤخر، خبره المقدم شبه الجملة (للذين) . والجملة الفعلية (يؤلون) صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب . وشبه الجملة (من نسائهم) متعلقة بيؤلون - على الأرجح.

(٢) (قال) فعل ماض مبنى على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. (آيتك) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وضمير المخاطب مبنى فى محل جر بالإضافة. (أن) حرف مصدرى ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. (لا) حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب. (تكلم) فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، والمصدر المؤول فى محل رفع، خبر المبتدإ: آية. (الناس) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (ثلاثة) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصب الفتحة. (أيام) مضاف إليه ثلاثة مجرور، وعلامة جره الكسرة. (إلا) حرف استثناء مبنى لا محل له من الإعراب. (رمزا) مستثنى من ثلاثة منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(٣) (قال) فعل ماض مبنى على الفتح. (الملك) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إنى) إن: حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلم مبنى فى محل نصب، اسم إن. (أرى) فعل ماض مبنى على الفتح المقدر، وفاعله مستتر تقديره: أنا، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر إن، وجملة إن مع معموليها فى محل نصب، مقول القول. (سبع) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (بقرات) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (سمان) صفة لبقرات مجرورة، وعلامة جرها الكسرة. (يأكلهن) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبات مبنى فى محل نصب مفعول به. (سبع) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة فى محل نصب، حال من سبع=

﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨][1].

﴿ وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ [النور: ٨][2].

﴿ وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ [الحجر: ٤٤][3]. (سبعة) مبتدأ مؤخر مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعه الضمة، خبرُه شبهُ الجملةِ المقدمةُ (لها) .

﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا ﴾ [يوسف ٤٧][4].

﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ ﴾ [المائدة: ٨٩][5].

﴿ فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ .. ﴾ [التوبة: ٢].

= بقرات. (عجاف) صفة لسبع مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة. (وسبع) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. سبع: معطوف على سبع الأولى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (سنبلات) مضاف مجرور، وعلامة جره الكسرة. (خضر) صفة لسنبلات مجرورة، وعلامة جرها الكسرة. (وأخر) الواو حرف عطف مبنى لا محل له. آخر: معطوف على سبع الأولى منصوب وعلامة نصبه الفتحة. (يابسات) صفة لأخر منصوبة، وعلامة نصبها الكسرة؛ لأنه مجموع بالألف والتاء المزيدتين.

(١) (المطلقات) مبتدأ، خبره الجملة الفعلية (يتربصن) . (ثلاثة) منصوب على الظرفية، فيكون مفعول يتربص محذوفا، تقديره: الأزواج، أو التزويج . وقد تجعل (ثلاثة) هو المفعول به، والتقدير: ينتظرن مُضى ثلاثة قروء. (بأنفسهن) شبه جملة متعلقة بالتربص، أو مؤكد لنون النسوة بالنفس، مع جعل الباء زائدة -وهذا على رأى مجموعة من النحاة.

(٢) فاعل (يدرا) هو المصدرُ المؤولُ (أن تشهد) . (أربع) نائب عن المفعول المطلق، منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، و(شهادات) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة .

(٣) شبة الجملة (منهم) فى محل نصب حال من (جزء)؛ لأنها صفته التى تقدمت عليه .
شبه الجملة (لكل باب) فى محل نصب، خبر مقدم للمبتدأ المؤخر (جزء) .

(٤) (سبع) منصوب على الظرفية، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف ، و(سنين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم .
(دابا) منصوب إما على المصدرية لفعلٍ محذوفٍ من لفظه، والتقدير: تدابون دأبا . وتكون الجملة فى محل نصب، حال، وإما يكون منصوبا على الحالية، حيث إنه مصدر واقع موقع الحال .

(٥) (كفارة) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة . خبره المرفوع (إطعام) ، أما (عشرة) فهو مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وهو للمفعول به للمصدر . و (مساكين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جرة الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف.

واحتساب التذكيرِ والتأنيثِ يكونُ بالنظرِ إلى مفردِ التمييزِ، فتقول: ثلاثة حمّامات، وأربعة إسطبلات؛ لأن المفرد (حمام؛ وإسطبل)، وهما مذكران، وإن كان الجمعُ قد خُتم بالألفِ والتاءِ كجمع المؤنثِ السالم، وذلك خلافًا للبغداديين، حيث يذكرون العددَ فى مثلِ هذا التركيبِ خاليًا من التاءِ.

ومثل ذلك: أنفقت اليومَ خمسةَ جنيهاتٍ، وسبعةَ ريالاتٍ. بالقاعة سبعُ نوافذَ، وخمسةُ مقاعد، وثلاثةُ أبواب .

ملحوظـة:

الأصل فى (ثلاثمائة وتسعمائة) وما بينهما من المئاتِ أنهـا ثلاثٌ وتسعٌ وما بينهما مميزة بالمائةِ، وتمييزُ هذه الأعدادِ يجب أن يكونَ جمعًا مضافًا إليْها، لكنه استُغْنِى فيها عن لفظِ الجمعِ بلفظ المفردِ ـ فى الأعرفِ ـ تخفيفًا لِثقَلِها بالتأنيث، كما أنها تحتاجُ إلى تمييزٍ آخرَ بعدها؛ لذا استخدمَتْ بالإفرادِ تخفيفًا. وربما استعملت بلفظِ الجمعِ، فيقال: ثلاث مئاتٍ، وثلاث مئين، ومنه قول الفرزدق:

ثلاثُ مـئـينٍ للـملوك وَفَى بهـا   ردائى وجَلَّـتْ عن وجوهِ الأهَاتِمِ[1]

حيث ميز (ثلاثا) بالمائةِ فجمع جمعَ مذكرٍ سالما (مئين)، والأعرفُ استعمالُ لفظ المفرد. (ثلاثمائة)، ويرى أن هذا شاذٌ.

---

(١) ديوانه، ط بيروت ٢-٣١٠، ط الصاوى ٢-٨٥٣/ المقتضب ٢-١٧٠/ المفصل ٢١٣/ شرح ابن يعيش ٦-٢١/ شرح ابن الناظم ٧٢٧/ الخزانة ٣-٣٠٢.

ردائى: أراد السيف، الأهاتم: جمع أهتم، وأراد به بنى الأهتم، والهتم: كسر الثنايا من أصلها.

(ثلاث) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (مئين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء. (للملوك) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل رفع، نعت لثلاث. (وفى) فعل ماض مبنى على الفتح المقدر. (بها) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالوفاء. (ردائى) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وضمير المتكلم مبنى فى محل جر بالإضافة، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر المبتدإ. (وجلت) الواو: حرف عطف مبنى لا محل له من الإعراب. جل: فعل ماض مبنى على الفتح. والفاعل ضمير مستتر تقديره: هى. والتاء: حرف للتأنيث مبنى، لا محل له من الإعراب. والجملة فى محل رفع بالعطف على جملة: وفى ردائى. (عن وجوه) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بجَلّ. (الأهاتم) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

العــدد (١٠):

يُعامل العدد عشرة فى تركيبَيْـن تعاملاً مختلفًا:

- فإذا كانت مفردة فإنها تعاملُ معاملةَ الأعداد من (٣-٩)، حيث يكونُ تمييزُها جمعًـا مجرورًا بالإضافة، مخـالفًا للمعدودِ فى التذكـيرِ والتأنيثِ. فتقـولُ: عشرةُ كتبٍ، وعشر كـراساتٍ، عشر صُورٍ، وعشرة أقـلامٍ. ومنه أن تقولَ: أجبت اليومَ عن عشرةِ أسئلةٍ، ولم أترك إلاَّ عشرَ كلماتٍ.

- وإذا كانت مركبةً، أى: مذكورةً فى الأعدادِ المركبةِ من (١١-١٩) فإنها توافقُ المعدودَ تذكيرًا وتأنيثًا، فتقول: أحدَ عـشرَ رجلاً، واثنتى عشرةَ امرأةً، وسبع عشرة برتقالةً، وتسعة عشر رغيفًا.

ملحوظة فى الشين من (عشرة):

الشين من (عشرة) يختلف النطقُ بحركتِها بين التذكيرِ والتأنيثِ، والأكثرُ شيوعًا هو:

- تسكينُ الشين من (عشـرة) فى التذكيـر والتأنيثِ إذا كانت مـفردةً. فتـقول: رأيت عَشْرَةَ رجال، وعَشْرَ نساءٍ، بتسكينِ الشينِ فى الموضعين.

- تحريك الشين بـالفتح فى التذكـير، وتسكينهـا فى التأنيث إذا كـانت الأعدادُ مركبةً. فتقول: حضر اليوم ســتةَ عشَرَ طالبًا. (بفتح الشين)، وأربعَ عشْرةَ طالبةً. (بسكون الشين).

وتقول (بفتح الشين): تحدث فى النـدوة سبعةَ عشَرَ عالمًا، وعقَّب تسـعةَ عشَرَ مستمعًا. شرحنا خمسـةَ عشَرَ موضوعًا، ويتبقَّى لنا أحدَ عشَرَ موضوعًا.

وتقول (بسكون الشـين): حضر الندوةَ اليـومَ ستَّ عشرةَ عـالمةً، وعقَّب منهن إحدى عشْرَةَ عالمةً، أعجبْنا بتسعَ عشْرةَ صورةً، وأدهشَنَا ثلاثَ عشْرَةَ منها.

- وبنو تميم يكسرون الشينَ من (عشرة) فى حالِ التأنيثِ عند التركيبِ، احترازًا من توالى أربع حركاتٍ بالفتحةِ أو خمسٍ، والحجازيون يسكنون الشينَ حينئـذٍ.

ملحوظة:

الأحكامُ السابقةُ للأعدادِ من (٣ - ١٠) ثلاثة وعشرة، وما بينهما، تكون حالَ سبقِ العددِ لمعدودِه المذكورِ، فإذا سبق المعدودُ عددَه فإن العددَ يكون.

صفةٌ له، ويجوز فيه التأنيثُ والتذكيرُ، على معنى الجمعية ومعنى الجمع.

فتقول: استمعت إلى رجالٍ ثلاثة، أو ثلاثٍ، قرأت ورقاتٍ أربعٍ، أو أربعة .

ومنه قولُه تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ [الواقعة: ٧].

﴿وَالْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ١، ٢].

الأعداد من (١١ - ٩٩)

يكون تمييزُ الأعدادِ من (١١-٩٩) مفردًا منصوبًا، أما من حيثُ التذكيرُ والتأنيثُ فإنَّ ألفاظَ العقودِ لا تتأثرُ بها، أما سائرُ الأعـدادِ فإنها تلزم قواعدَ التذكيرِ والتأنيثِ الخاصة بـها، حيث يتفق العـددان (١، ٢) واحد واثنان، وكذلك العدد عـشرة فى حال التركـيب مع المعدود فى التذكيرِ والتـأنيث، أما الأعدادُ من (٣ - ١٠) -ثلاثة حتى عشرة- فإنها تتخالف مع المعدودِ تذكيراً وتأنيثًا.

فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [التوبة: ٣٦]. العدد (اثنـا عشر) فاعل مرفـوع وعلامةُ رفع اثنى الألف لأنه ملحق بالمثنى، و (عشر) مبنى على الفتح فى محلٍّ جر بالإضافة، و (شهرا) تمييز منصُوب، وعلامة نصبه الفتحة، ونلحظ أن التمييزَ مفردٌ منصوب، وهو مذكرٌ فكان (اثنا) مذكرًا، أما (عشر) فهى موافقة للتمييز فى التذكير.

فى قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ ([لأعراف: ١٦٠][1].

---

(١) (قطعناهم) فعل ماض مبنى على السكون، وضمير المتكلمين مبنى فى محل رفع، فاعل، وضمير الغائبين مبنى فى محل نصب، مفـعول به أول. (اثنتى) مفعول به ثان منصوب، وعلامة نصـبه الياء لأنه مثنى. (عشرة) مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر، والتـمييز محذوف تقديره: فرقة. (أسباطا) بدل من التمييز المحذوف منصـوب، وعلامة نصبه الفتحة. (أمما) نعت لأسباط منصوب، وعلامـة نصبه الفتحة، وقد يحتسب بدلا من أسباط منصوب.

والتقدير: اثنتى عشرة فرقة، فاتفق العددُ بجزأيه مع التمييز فى التأنيث؛ لأن التمييزَ (فرقة) مؤنثٌ، فيتفق معه الجزءُ الأولُ (اثنتا)، وكذلك الجزءُ الثانى (عشرة).

- ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]. التمييز (كوكبًا) مذكر، فاتفق مع (أحد) و (عشر) فى التذكير، وورد مفردًا منصوبًا، و(أحد عشر) مفعول به لرأيت، مبنى على فتح الجزأين فى محل نصب.

﴿إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [ص: ٢٣][1].

بالحديقة خمسةَ عشرَ حوضًا، وسبعَ عشرةَ شجرةً.

﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢][2].

---

(١) (إن) حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. (هذا) اسم إشارة مبنى فى محل نصب، اسم إن. (أخى) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعة الضمة المقدرة، وضمير المتكلم مبنى فى محل جر بالإضافة، أو يعرب (أخ) على أنه بدل، أو عطف بيان لاسم الإشارة منصوب، وعلامة نصبه الفتحه المقدرة. (له) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل رفع خبر مقدم. (تسع) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة. والجملة فى محل رفع، خبر ثان لإن، أو فى محل رفع خبر إن. (وتسعون) الواو حرف عطف مبنى لا محل له من الإعراب. تسعون: معطوف على تسع مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. (نعجة) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (ولى) الواو حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. لى: جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر مقدم. (نعجة) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية فى محل رفع بالعطف على جملة (له تسع). (واحدة) صفةلنعجة مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة.

(٢) (واعدنا) فعل ماض مبنى على السكون، وضمير المتكلمين مبنى فى محل رفع، فاعل. (موسى) مفعول به أول منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة. (ثلاثين) مفعول به ثان منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. (ليلة) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (وأتممناها) الواو: حرف عطف مبنى لا محل له. أتم: فعل ماض مبنى على السكون، وضمير المتكلم مبنى فى محل رفع، فاعل، وضمير الغائبة مبنى فى محل نصب، مفعول به. والجملة معطوفة على سابقتها. (بعشر) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالإتمام. وتمييز عشر محذوف دل عليه ماسبق. (فتم) الفاء: حرف عطف مبنى لا محل له. تم فعل ماض مبنى على الفتح. (ميقات) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة (ربه) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة إلى رب. (أربعين) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. وذلك بتضمين تم =

ومنه قَوْلُه -تعالى-: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً...﴾ [النور: ٤][(١)].

﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠][(٢)].

﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥][(٣)].

الأعداد: مائة، وألف، ومليون ومضاعفاتها:

تمييزُ الأعدادِ (١٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠٠٠٠) ومضاعفاتها يكونُ مفردًا مجرورًا بالإضافة، ولا تتأثرُ هذه الأعدادُ بالتذكير والتأنيثِ، ففي قوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤][(٤)]. العدد (١٠٠٠) ألفٌ مميزٌ بسنة، ولذا جاء مفردًا مضافًا إلى العدد مجرورًا بالكسرة. وفيه كذلك العددُ خمسون مميزٌ بالمفردِ المنصوبِ (عامًا).

وفي قولِه تعالى: ﴿قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩]. (عام) تمييز لمائة، فجاء مفردًا مضافًا إليه.

= معنى بلغ. وقد ينصب على الحالية من ميقات، وذلك بتقدير محذوف؛ أي: بالغا أربعين. (ليلة) تمييز لأربعين منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(١) (اجلدوهم) فعل أمر مبني على حذف النون، وفاعله واو الجماعة، وضمير الغائبين مبني في محل نصب، مفعول به. (ثمانين) نائب عن المفعول المطلق منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

(٢) (تستغفر) فعل جملة الشرط مضارع، مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر، تقديره: انت. (لهم) شبه جملة متعلقة بالاستغفار. (سبعين) منصوب على المصدرية؛ لأنه نائب عن المفعول المطلق، مبين لعدد مرات الفعل، والتقدير: سبعين استغفارة. وإما على الظرفية الزمانية، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، (مرة) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة..

(٣) (حمل) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، (ثلاثون) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (شهرا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(٤) (لبث) فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر، تقديره: هو. (فيهم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة باللبث. (ألف) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (سنة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (إلا) حرف استثناء مبني لا محل له من الإعراب. (خمسين) مستثنى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (عاما) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

وفي قوله تعالى: ﴿تَعْرُجُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤][1]. (ألف) تمييز (خمسين)، فجاء مفردًا منصوبًا، ولم يُنَوَّنْ للإضافة، وتمييز (ألف) (سنة)، فجاء مفردًا مجرورًا بالإضافة إليه.

وتقول: ظلَّت الدولةُ الأُمويةُ قرابةَ مائةِ عامٍ، أو سنَةٍ. أما الدولةُ العباسيةُ فقد ظلت أكثرَ من خمسِمائةِ عامٍ، أو سنةٍ.

موجز ما سبق:

- أن العددين (١، ٢) - واحدًا واثنين - يستخدمان صفةً لمعدودِهما، أو يخلفانه بعد حذفه.

- أن الأعداد من (١١-٩٩) يكون تمييزها مفردًا منصوبًا.

- ما قبل العدد (١١) يكون جمعا مجرورًا بالإضافةِ، وما بعد العدد (٩٩) يكون مفردًا مجرورًا بالإضافةِ.

- الأعداد التي تتأثر بالتذكيرِ والتأنيثِ هي الأعداد من (١-١٠)، حيث: (١، ٢) يتفقان مع المعدودِ تذكيرًا وتأنيثا. (٣-٩) تختلف مع المعدود تذكيرًا وتأنيثا. (١٠) مفردة تختلف مع المعدود في التذكير والتأنيث، ومركبة تتفق.

- الاعتبارُ أو الاحتسابُ للعددِ المنطوقِ أخيرًا في الأعدادِ المعطوفة، أو المضافة. فتقولُ: في القاعة مائةٌ وأربعُ طالَباتٍ، أو: أربعٌ ومائةُ طالَبةٍ. كما أن بها مائتين وأربعةَ عشرَ طالبًا، أو: أربعةَ عشرَ ومائتي طالبٍ، وتقول: بقريتنا ستةٌ وعشرون ألفًا ومائتان وسبعةٌ وثمانون فردًا. أو: سبعةٌ وثمانون ومائتان وستةٌ وعشرون ألفَ

---

(١) (تعرج) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الملائكة) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (والروح) الواو: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. الروح: معطوف على الملائكة مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إليه) شبه جملة متعلقة بتعرج. (في يوم) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالعروج. (كان) فعل ماض ناقص ناسخ مبني على الفتح. (مقداره) اسم كان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والهاء: ضمير مبني في محل جر بالإضافة. (خمسين) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. وجملة كان مع اسمها وخبرها في محل جر، نعت ليوم. (ألف) تمييز لخمسين منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف. (سنة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

فرد. فإذا جعلت مكان الفرد (نسمة)، فإنه لا يتـغير إلا العدد سبعة؛ حيث تصبح (سبعا) لتختلفَ مع (نسمة) فى التأنيثِ.

ملحوظات فى التذكير والتأنيث
مع الأعداد (٣-١٠)

أولا: التذكيرُ والتأنيثُ بين اللفظِ والمعنى:

تأنيثُ العددِ وتذكيرُه يعتمدُ على أسسٍ معنوية يؤديها اللفظُ الذى يميزه من خلال سياقِ الجملة متكاملةً، فإن لم توجد هذه الأسسُ فإنه ينظرُ إلى ما هو منطوقٌ فى الجملة، وذلك على النحو الآتى:

أ- إذا كان المميِّزُ اسمًا وليس له مفهوم دلالىٌّ محددٌ من حيثُ التذكيرُ والتأنيثُ يريده المتحدثُ. حيث يطلقُ لفظُه للمذكر والمؤنث، فإنه ينظرُ إلى لفظه - إن مذكرًا وإن مؤنثا- ويعامل العددُ على هذا الاعتبارِ، ذلك لأنه لا يوجد ما يتعلق بالمميز، ويكون محددَ التذكير أو التأنيث. فتقول: ناقشتُ ثلاثةَ أشخص (وأنت تعنى النساءَ)، حيث التمييزُ (أشخص) جمعُ (شخص) مذكرٌ، فأنثت العددَ لذلك. وتقول: لم يحضر ثلاث أعينٍ، وأنت تعنى الرجالَ، حيث التمييزُ (أعين) جمع (عين) مؤنث، فذكرت العدد.

وإن كان فى اللفظ لغتا التذكيرِ والتأنيثِ، فإنهما يراعيان فى العددِ، فتقولُ: له ثلاثةُ أحوالٍ، وثلاثُ أحوالٍ؛ لأن الحالَ تذكر وتؤنث.

ب- فإن وُجِد فى الكلامِ متعلقٌ بالتمييزِ واضحُ الدلالةِ من حيثُ التذكيرُ والتأنيثُ، جاز اعتبارُ المعنى واعتبارُ اللفظ.

ومن النظرِ إلى المعنى لوجودِ المتعلقِ بالتمييز الدالِّ دلالةً واضحة قولُ عمر ابنِ أبى ربيعةَ:

فكان مِجَنِّى دون مَن كنتُ أتَّقى ثلاثُ شخوصٍ كاعِبان ومُعْصِرُ[1]

(١) الكتاب ٢-١٧٥/ المقتضب ٢-١٤٨/ الخصائص ٢-٤١٧/ شرح ابن الناظم ٧٢٩/ المقرب ٦٧/ الخزانة ٣-٣١٢/ شرح التصريح ٢-٢٧١، ٢٧٥. المجن: الترس.

حيث جعل الشاعرُ العددَ (ثلاثًا) مذكرًا، مع أن تمييزَه المضافَ إليه (شخوصًا) مذكرٌ، فكان حقُّه التأنيثَ، لكن المقصودَ عند الشاعر بالتمييز التأنيثُ، فالشخصُ يكون دلاليا للذكرِ والأنثى، وقد قوى اتجاهُ المعنى للتأنيث بالتصريح بالمؤنثين (كاعبان ومعصر)، فلذلك ذكَّر العدد.

ومثله قولُ النوَّاح الكلبي:

وإنَّ كلابًا هذه عشرُ أبطُن وأنت برىءٌ من قبائلِهَا العشرِ[(١)]

(أبطن) تمييزٌ مذكرٌ للعددِ (عشر) المذكر، ذلك لأن التمييزَ قد فصَّل بقوله: (قبائلها العشر)، والقبائل مؤنثة، فجاء العددُ مذكرًا لهذا التفصيل.

ومثلُ ذلك أن يكونَ اللفظُ مؤنثًا علمًا ومدلُوله مذكر، أو نقيض ذلك، فيكون الاحتسابُ للمدلول، فتقولُ: أربعة من الطلحات، وست من الهنود.

قد يغلب الاستعمالُ المعتويُّ الاجتماعى من حيث تذكيرُ اللفظ وتأنيثه، وإن لم يوجدْ متعلقٌ يقويه، ففى قولِ الحطيئة:

ثلاثةُ أنفس وثلاثُ ذودٍ لقد جارَ الزمانُ على عيالى[(٢)]

أنث الشاعرُ العددَ (ثلاثة) مع أن تمييزَه (أنفسًا) جمعَ (نفس) مؤنثٌ، فكان حقُّ العددِ التذكيرَ، لكنه أنثَ العدد على الاستعمالِ الشائعِ لنفس، وهو إنسان، والإنسان مذكرٌ، أو حملاً لها على معنى: شخص، وقد يقال: ثلاث أنفس، فتسقط التاء مراعاةً للَّفظِ.

---

(١) الكتاب ٢-١٧٤/ المقتضب ٢-١٤٨/ الخصائص ٢-٤١٧/ شرح ابن الناظم ٧٢٩.

(الواو) بحسب ما قبلها. (إن) حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. (كلابا) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (هذه) اسم إشارة مبنى فى محل نصب، صفة لكلاب. (عشر) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (أبطن) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (الواو) استئنافية حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. (أنت) ضمير مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (برىء) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (من قبائلها) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بالبراءة. (العشر) صفة لقبائل مجرورة، وعلامة جرها الكسرة.

(٢) الكتاب ٢-١٧٥/ الخصائص ٢-٤١٢/ شرح التصريح ٢-٢٧٠/ الهمع ١-٢٥٣، ٢-١٤٩/ الخزانة ٣-٣٠١.

ثانيا: تمييز الأعداد من (٣-١٠) باسم الجنس أو اسم الجمع:

إذا كان معدودُ الأعدادِ من (٣-١٠) -ثلاثة إلى عشرة - اسمَ جنسٍ، نحو: شجر، وتمر، ونخل، وثمر، وروم، وزنج، وجند، وماء، . . . أو اسمَ جمع، نحو: سَفْر، قوم، ورهط، ونفر، ركْب، طير، فإنه يخفض بـ(مِنْ). فتقول: أكلْتُ ثلاثًا من التمرِ، أثمرت أربعٌ من النَّخْلِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

ويجوز أن يخفضَ اسمُ الجمع أو اسمُ الجنس المعدودُ بالإضافةِ إليه، كما جاء في قولِه تعالى: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ وَلا يُصْلِحُونَ﴾ [النمل: ٤٨][1]. حيث (رهط) اسمُ جمع، والتقديرُ: تسعةُ رجالٍ، ومُميَّز به العدد (تسعة)، وخُفِض بالإضافةِ إليه. ومنه قولُ الحطيئة:

ثلاثةُ أنفُسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ لقد جار الزمانُ على عِيَالي

حيث أضيف اسمُ الجمع (ذود) إلى عدده (ثلاث)، والتمييزُ اسمُ جمعٍ يدل على مجموعةِ الإبل من ثلاثة إلى عشرة .

ثالثا: قضية التأنيث والتذكير في التمييز باسم الجنس واسم الجمع:

ذكرنا أن التمييزَ إذا كان اسمَ جنس أو اسمَ جمعٍ فإنه يجوزُ أن يَرِدَ في تركيبَيْن:

أحدهما: أن يكونَ مجرورًا بـ (من).

---

(١) (كان) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على الفتح. (فى المدينة) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل نصب، خبر كان مقدم. (تسعة) اسم كان مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (رهط) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (يفسدون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية نعت لرهط في محل جر، أو نعت لتسعة فى محل رفع. (فى الأرض) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالفساد. (ولا يصلحون) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. لا: حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب. يصلحون: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية معطوفة على جملة (يفسدون) فى محل جر، أو فى محل رفع.

والآخر: أن يكونَ مجروراً بالإضافة.

وقضيـةُ التأنيثِ والتذكيرِ من حيثُ العـلاقةُ بين العددِ ثلاثةٍ وعشرةٍ ومـا بينهما وبين مميِّزِه اسمِ الجـنسِ واسمِ الجـمع ترتبط بنوعِ التـركـيبِ، ذلك على النحـو الآتي:

- إذا كان التمييزُ اسمَ جنسٍ أو اسمَ جمعٍ مجروراً بـ (من): فإن الاعتبارَ يكونُ للفظِ التمـييزِ، ويعـرفُ ذلك من خلالِ عودِ الضمـيرِ عليهـما، تذكيرًا أو تأنيـثًا، ويكون التمييزُ مـخالفًا للعددِ ـ حينئذ ـ في التذكيرِ والـتأنيث. فيقال: عندي ثلاثةٌ من الغنمِ؛ لأن الغنَـمَ يكون مذكـرَ الصفة، فتـقولُ: عندي غنمٌ كثيـرٌ، ومثله أن تقولَ: زارنا أربعةٌ من القومِ، لأنك تقول: قومٌ كثير.

وتقول: عندي أربعٌ من البقر، وأربعةٌ؛ لأن البـقرَ يذكر ويؤنث، حيثُ يقال: بقر كثير وكـثيرة، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠]، وفيه قراءة: تشابـهت، فذكَّـرَ البقرُ وأنِّـث. وتقـول: في فناء الدار سبعٌ من البطِّ؛ لأن البطَّ يؤنث، فيقال: بط كثيرة.

فلو أنه ذكرَ في مـثلِ هذا التركيبِ ما يدلُّ عـلى التأنيثِ أو التذكيـرِ فإنه يجب اعتبارُ معنى هذا اللفظِ دون النظرِ إلى ما يستخدمُ له اسمُ الجنس أو اسمُ الجمع في اللغةِ من التذكـيرِ أو التأنيث. فتقـول: في فناءِ الدارِ ثلاثةُ ذكورٍ من البطِّ، وثلاثُ إناثٍ من البط. فكان العددُ مـؤنثا؛ لأن البطَّ خصص بالمذكر، وكان مـذكرًا عندما اختص البطُّ بالمؤنث. كمـا تقولُ: اشتريتُ خمسةً من الغنـمِ خرافًا، وثمانـيَ من الغنـمِ إناثـًا.

رابعا: مراعاة التمييز الموصوف المحذوف:

إذا كان التمـييزُ صفةً فـاحتسابُ حال التـأنيثِ والتذكيرِ يكونُ للفظِ موصـوفِها المحذوف لا للَفْظِها. فتقول: زارنا ثلاثُ ربعـاتٍ. (إن كان المقصودُ نساءً)، حيث يكونُ التـقديرُ: ثلاث نسـاء ربعات. ولكنك تقـول: زارنا ثلاثةُ ربعـات. إن كان المقصود رجالاً.

وهذا مـثلُ قـولك: عندنا ثلاثةُ دوابٍّ. إن كـانت ذكـوراً، وثلاثُ دوابٍّ، إن كانت إناثا. (دواب) مضافٌ إليـه مجرور، وعلامةُ جره الفتـحةُ نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف (منتهى الجموع).

من ذلك قولُه تعالى: ﴿مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠][1]. لأن الأصلَ: فله عـشر حسنات أمـثالهـا، حيث التمـييـزُ (حسنات) وهى مـؤنثة موصوفة بالصـفةِ المذكرة (أمثال)، فجـاء العددُ مذكراً، وحذف التمـييزُ الموصوفُ (حسنات)، وأقيمت صفـته المذكرة (أمثالها) مقامَه، فكان اعتبـارُ التذكيرِ والتأنيث للتمييز الموصوفِ المحذوف.

ومنه القولُ: أعـجبتُ بثلاثةِ نسَّابَـات، إذ المقصودُ ثلاثة رجالٍ نسـابات، فأنث العددُ(ثلاثة) تبعا لتذكيرِ التمييزِ الموصوف المحذوف، وإقامةِ الصفةِ المؤنثة (نسابات) مقامه.

وكذلك القـولُ: بعائلتكَ ثلاثةُ عـلاَّمـات. إذ المقصودُ بهم الرجـالُ العلماءُ من عائلتِك. فإذا قلت: ثلاث علاَّمات، كان المقصودُ أن المحذوفَ نساءٌ.

خامسا: العددُ المميَّز بتمييزين:

إذا مُيِّـز العددُ بتميـيزين يشتركان فى مجموعِ العددِ فـإنه يُراعى القواعدُ الآتيةُ من حيث التذكيرُ والتأنيث[2]:

- إذا كانَ العـددُ مفرداً فإنه يراعى المعـدودُ أو التمييـزُ السابقُ مطلقًا. فـيقالُ: عندى ثمانيـةُ أعبدٍ وإماءٍ، فـتؤنث العددَ؛ لأن التمـييزَ المذكورَ أولا (أعـبد) جمع

---

(١) (من) اسم شرط جـازم مبنى على السكون فى محل رفـع، مبتدأ. (جـاء) فعل الشرط مـاض مبنى على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. (بالحسنة) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالمجىء. (فله) الفاء: حرف واقع فى جواب الشرط رابط له بشرطـه مبنى، لا محل له من الإعراب. اللام: حرف جر مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير الغائب مبنـى فى محل جر، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر مقدم. (عشر) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية فى محل جزم جواب الشرط. وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع، خبر المبتدإ. (أمثـالها) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. وضمير الغائبة مبنى فى محل جر بالإضافة.

(١) ينظر: الصبان على الأشمونى على الألفية، باب العدد ٤- ٧٠.

(عبد)، وهو مذكرٌ. ويقالُ: عندى ثماني إماءٍ وأعبدٍ، فتذكر العدد؛ لأن التميزَ المذكورَ أولا (إماء) جمع (أمة) مؤنث.

- إذا كان العددُ مركبًا والتمييزُ لعاقلٍ كان تبعًا للمذكرِ، سواءٌ تقدم أم تأخر. فتقول: عندى خمسةَ عشرَ عبدًا وأمةً، أو: أمةً وعبدًا، فتؤنث (خمسةً) وتذكر (عشرًا)؛ لأن التميزَ المعطوفَ يتضمنُ مذكرًا.

- إذا كان العددُ مركبًا والتميزُ غيرُ عاقل كان التذكيرُ والتأنيثُ تبعًا للمتقدمِ بشرط الاتصالِ. فتقول: عندى ستةَ عشرَ جملاً وناقةً، وسبعَ عشرةَ شاةً وخروفًا. فتؤنث (ستة) وتذكِّر (عشرا)؛ لأن الأسبقَ في التميزِ (جملٌ)، وهو مذكرٌ غيرُ عاقلٍ، ولم يفصلْ بينه وبين العدد، وتذكِّر (سبعةً) وتؤنثُ (عشرةً)؛ لأن الأسبقَ في التمييزِ (شاة) مؤنثٌ غيرُ عاقلٍ، ولم يفصلْ بينَه وبين العدد. فإذا فصل بينهما كان تذكيرُ العددِ وتأنيثُه طبقًا للمؤنث، فتقولُ: عندى ستَّ عشرةَ ما بين ناقة وجملٍ، أو: ما بين جمل وناقة، حيث يوجدُ في التمييزِ المعطوفُ (ناقة) وهو مؤنث، وقد فصل بين التميزِ والعددِ بالفاصلِ (ما)، فتذكِّر (ستا)، وتؤنث (عشرة) تبعا للتمييز (ناقة).

ياء الثمانية

تعامل (ثمانية)[1] معاملةً خاصة من حيثُ ياؤها: حذفُها، وإثباتُها، فبنيتها تشابهت مع بنية الجمعِ المتناهى، وهى منقوصة، والعربُ تعامل مثل هذه البنى معاملاتٍ مختلفةً فيما بينهم.

أما (ثمانية) فإنها تستخدم على التفصيلِ الآتى:

أولا: إذا كانت مؤنثة:

إذا كان معدودُها مذكرًا؛ فإنها تكون مؤنثةً، أى: تنتهى بتاء التأنيث، وحينئذ تحمل التاءُ علامةَ الإعراب حالَ إفرادها أو إضافتها، وتحمل فتحةَ البناءِ حالَ

(١) ينظر فى ذلك: شرح التسهيل لابن مالك ٢ - ٤٠٣/ الأشمونى على الصبان ٤ - ٧٢/ المساعد على تسهيل الفوائد ٢ - ٨٢، ٨٣/ النحو الوافى ٤ - ٥٣٧، ٥٤٧.

تركيبها، فتكون كغيرها من الأعداد المماثلة لها في الاستعمال، وهي ثلاثة وتسعة، وما بينهما، وتنطق الياءُ بكيفيةِ نطقها في (ثمانية)، وهو الحركةُ بالفتحة.

من ذلك قولُه تعالى: ﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ [الأنعام: ١٤٣] .

(ثمانية) منصوبٌ على البدليةِ من (حمولة وفرشا)، أو على المفعولية للفعل (كُلُوا) المذكورِ قبلَه. وفيه أوجهٌ أخرى .

فتقول استلمت ثمانيةَ كتب، واشتريت ثمانيةَ عشرَ قلما . استمعنا إلى بطولةِ المحاربين من الضباطِ ، وكان عددُهم ثمانيةً، وكان يجالسُنا من الجنودِ ثمانيةَ عشرَ .

بهذا الكتاب ثمانيةُ فصولٍ، وفي كل صفحةٍ ثمانيةَ عشرَ سطرًا .

﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧].

﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا...﴾ [الحاقة: ٧].

ثانيا: إذا كانت مذكرة:

إذا كانت (ثمانيةُ) مذكرةً، أي: تكون خاليةً من تاءِ التأنيث، ويكون معدودُها مؤنثا -حينئذٍ-، فإنها تعامل كما يأتي:

أ- إن كانت مضافةً، فإن الأرجحَ والأفصحَ أن تُثبتَ ياؤُها، وتعربَ إعرابَ المنقوصِ، أي: بالضمة المقدرةِ حال الرفع، وبالكسرةِ المقدرةِ حال الجر، وبالفتحةِ الظاهرةِ حالَ النصب، وكلها على الياء المثبتة .

فتقول: ثماني طالباتٍ حضرْن اليومَ . (ثماني) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة .

استمعنا إلى إجابةِ ثماني طالباتٍ . (ثماني) مضافٌ إليه، مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة .

كافأنا ثمانيَ مجتهدات . (ثماني) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

ومنه قولُه تعالى: ﴿عَلَىٰ أَن تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ﴾ [القصص: ٢٧]. (ثماني) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

ب- إن كانت مركبةً؛ أى: مع العددِ (عشرة) فإنه يجوزُ فيها أربعةُ أوجه[1].

١- فتح الياء، وهو الأرجح؛ لأن ذلك يتلاءمُ مع صدرِ الأعدادِ المركبة، حيث البناءُ على الفتح، فتقول: ثمانيَ عشرة، كما تقول: أحدَ عشرَ.

٢- إسكان الياء، فتقول: ثماني عشرة، بإسكان الياء، كما هو فى ياءِ معدى كرب.

٣- حذفها، مع كسرِ النونِ قبلها، حيث إنها ياءٌ زائدة، وتكون الكسرةُ دليلا عليها.

٤- حذفها، مع فتح النونِ قبلها، حيث إن آخرَها يكون النونَ، فجعلت عليه الفتحةُ فتحةَ بناءِ التركيب.

جـ- إن أفردت، أى: لم تكن مضافةً ولا مركبةً، فإن فيها الأوجهَ الآتية:

١- أن تعاملَ معاملةَ الجمع الممنوع من الصرفِ المقصورِ الذى يكون على مثال (مفاعل)، وذلك بأنَ تحذفَ الياءُ فى حال الرفعِ والجر، ويعوض عنها بتنوين الكسرةِ للنون، وبالفتحةِ غيرِ المنونةِ فى حالِ النصبِ على الياء، فتقول: حضر إلينا ثمانٍ من الفتيات. اهتدينا إلى ثمانٍ من الأوجهِ الإعرابية. فتحنا ثمانىَ من النوافذ.

وهذا رأىُ جمهورِ النحاة.

٢- قد تنون ياؤها بالفتحة حالَ النصب، فتقول: فتحنا ثمانيًا من النوافذ.

٣- بعض العرب يعربونها بالحركاتِ على النون بعد حذف الياء، فيقولون: ثمانٌ، ثمان، ثمانًا. ومنه قول الشاعر:

لهـا ثنايا أربع حِسَانُ   وأربعٌ فثغرُها ثمانُ[2]

وهو قليلٌ.

---

(١) يرجع إلى: المساعد على تسهيل الفوائد ٢ - ٨٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢ - ٤٠٣/ الأشمونى على الصبان ٤ - ٧/ المساعد على تسهيل الفوائد ٢ - ٨٣.

صوغ العدد على وزن (فاعل)

لا يصاغُ من الأعدادِ على مثالِ (فاعل) إلا واحدٌ وعشرةٌ وما بينهما، ويكون ذلك على النحوِ الآتي:

العدد (١) واحد:

العدد (واحد) مصوغٌ في كلِّ أشكاله البنيويةِ على مثالِ (فاعل)، سواءٌ أكان واحدًا و واحدةً، أم حاديًا، وحاديةً، هذا عدا أحد وإحدى، أما (واحد) فهو على مثال (فاعل)، لكن حاديًا على مثال عالف، حيث إنه مقلوبُ واحد، فتأخرت فاءُ الكلمة، فصار إلى (حادو)، على مثالِ (عالف)، وقلبت الواوُ إلى ياءٍ لتطرفها، وكسرِ ما قبلَها، صار إلى (حادي).

ويُستعملُ (واحد) للمذكر، و(واحدة) للمؤنث صفةً، سواء أكانت الصفةُ ملفوظةً أم مقدرةً. فتقول: زارنا ضيفٌ واحدٌ، وابنةٌ واحدةٌ له. كما تقول: أقبل علينا واحدٌ من المدعُوِّين، وواحدةٌ من أخواته، أي: مدعو واحد، وأخت واحدة.

ولا يستعمل (حادي وحادية) إلا في العددِ المركب (١١) أحد عشر، وألفاظِ العقود (٢٠، ٣٠، ...)، (عشرين، ثلاثين، ...)، وهو صفةٌ لفظًا أو تقديرًا. فتقول: فتحنا الصفحةَ الحاديةَ عشرةَ، وقرأنا فيها السطرَ الحاديَ والعشرين. كما تقول: أجبْتُ عن الحاديَ عشرَ من الأسئلةِ، وأخرجْتُ الحاديَ والثلاثين من الطلابِ، أي: السؤال الحادي عشر، والطالبَ الحاديَ والثلاثين.

الأعدادُ (٢-١٠) اثنان إلى عشرة:

تصاغ الأعدادُ: اثنان، ثلاثة.. إلى عشرة على مثال فاعل، كما يصاغ من (فعل) ثلاثيا، فيقال: ثانٍ، وثالث، ورابع، وخامس، وسادس، وسابع، وثامن، وتاسع، وعاشر، وذلك في أي تركيبٍ تردُ فيه: مفردةً، أو مركبةً، أو معطوفةً، ويستثنى منها (عاشر)، فإنه لا يستخدم إلا مفردًا، حيث لا يَرِدُ معطوفًا ولا مركبًا، وكلها تكونُ صفةً ملفوظةً أو مقدرةً، مذكرةً أو مؤنثةً. فتقولُ: دخل

الطالبُ الثانى، وخرجت الطالبةُ السابعةُ ، انتهيْنا من الدرسِ فى الدقيقةِ الثامنةِ والسبعين، كما شرحْنا السادسَ والعشرين من الأبياتِ، أى: البيت السادس والعشرين.

يلحظ أن العددَ إذا وقع صفةً لمقدَّرٍ فإنه يتَّخذُ الموقعَ الإعرابىَّ لموصوفه، فإذا قلت: حضر السابعُ والثلاثون من المشاهدين، أى: المشاهد السابع والثلاثون، فإن السابعَ يُعرب فاعلاً مرفوعًا وعلامةُ رفعه الضمةُ، والثلاثون معطوفٌ على السابعِ مرفوع، وعلامةُ رفعِه الواو؛ لأنه ملحقٌ بجمعِ المذكرِ السالمِ.

استعمالُ اسم الفاعل من العدد فى التركيب:

لك فى اسمِ الفاعلِ من الأعدادِ السابقةِ أن تستعملَه فى التركيبِ بحسبِ المعنى الذى تريدُه على الأوجهِ الآتيةِ:

أولا: الأعدادُ المفردةُ فى اللفظ:

يصاغُ العددِ (٢-١٠) اثنان وعشرة وما بينهما على مثالِ فاعل، فيستعمل - تركيبيا ودلاليا - مع الأعدادِ المفردةِ فى اللفظ اثنين وعشرةٍ وما بينهما على النحوِ الآتى:

أ- أن يستعملَ بمفرده فى اللفظ ليفيدَ مجردَ الاتصاف بمعناه، كأن تقولَ: لم أجدِ المجلدَ الخامسَ. الجزءُ الثامنُ فيه ما تسألُ عنه، وفى هذا التركيبِ محافظةٌ على الرتبةِ العدديةِ، كلٌّ من (الخامس والثامن) صفةٌ لما قبلَها (المجلد والجزء).

وإذا أردت الترتيب من العددِ (واحد) فإنك تقول الأول، نحو: حضر الطالبُ الأول، والطالبةُ الأولى؛ لأن الواحدَ يُطلقُ على كل المعدوداتِ دونَ إرادةِ الترتيبِ. وتقول: محمدٌ سادسُ طالبٍ حضرَ، حيث (سادس) اسم فاعل من العددِ (ستة)، وهو خبرٌ للمبتدإ (محمد). ومنه قولُ النابغةِ الذبيانى:

توهَّمْتُ آياتٍ لها فعرفْتُها ... لستَّةِ أعوامٍ وذا العامُ سابعُ[1]

---

(١) شرح التصريح: ٢- ٢٧٦.

(توهمت) فعل ماض مبنى على السكون، وضمير المتكلم مبنى فى محل رفع، فاعل.(آيات) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الكسرة؛ لأنه مجموع بالألف والتاء المزيدتين. (لها) جار ومجرور مبنيان، وشبه=

ب- أن يُستعملَ مع أصـلِ العددِ الذى اشتقَّ منه، مضافًا إليـه، ليدلَّ التركيبُ على أن الأولَ بعضُ الثانى، أو منحصرٌ فيه فى جـماعةٍ محددة، مثل: ثانى اثنين، وثانية اثنتـين، وثالث ثلاثة، وثالثة ثلاث، وسـابعة سبع، وثامن ثمـانية، وتاسع تسعة، وعاشرة عشر.

وتلحظ أن الجزأين من العددِ (اثنين) متفقان فى التذكيرِ والتأنيث، وفى الأعدادِ من (٣-١٠)، (ثلاثة وعشرة وما بينهما) يكون الجـزءُ الأولُ متفقًا مع المتصفِ فى التذكـيرِ والتأنيث، أما الجـزءُ الثانى فإنه يكونُ مخـالفًا، كقاعـدةِ هذه الأعدادِ مع تمييزِها. والمراد من مثلِ هذا التركيب أنه: أحد اثنين، أو: إحدى اثنتين، أو: أحد ثلاثة، أو: إحدى ثلاث، أو: إحدى سبع، أو: أحد ثمانية. . . إلخ.

من ذلك قولُه تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]. (ثالث) اسمُ فاعلٍ من (ثلاثة)، وهو مذكرٌ ليتلاءمَ مع لفظِ الجلالةِ. أمَّا ما أضيفَ إليه من العددِ (ثلاثة) فهو مؤنثٌ للمخالفةِ فى الجنس.

ومنه قولُه تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠][1]. إذ أضيف اسمُ

= الجملة فى محل نصـب، صفة لآيات. (فعرفتـها) الفاء: حرف عطف مـبنى، لا محل له من الإعراب. عرفت: فعل ماض مبنى على السكون، وضمير المتكلم مبنى فى محل رفع، فاعل، وضمير الغائبة مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجـملة معطوفة على سابقتها لا محل لها. (لستـة) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالمعرفة. (أعوام) مضاف إليـه مجرور، وعلامة جره الكسـرة. (وذا) الواو ابتدائية لا محل لها. ذا: اسم إشارة مـبنى فى محل رفع، مبتـدأ. (العام) بدل أو عطف بيان من اسم الإشـارة مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (سابع) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(١) (إن) حـرف شـرط جازم مـبنى، لا مـحل له من الإعـراب. (لا) حـرف نفى مـبنى، لا مـحل له من الإعراب. (تنصروه) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضـمير مبنى فى محل رفع، فاعل. وضميـر الغائب مبنى فى محل نصب، مفعول به، أما جـواب الشرط فمحذوف تقديره: فسـوف ينصره الله، دل عليه القول: فـقد نصره الله. وهناك رأى يذهب إلى أن المذكـورَ «فقد نصره الله» جـواب الشرط، ويرد عليـه بأن الماضى لا يترتب على المستـقـبل. ويجوز ذلك على سـبيل التوكـيد. (إذ) ظرف زمان مـبـنى على السكون فى محل نصب بنصر. (أخـرجه) فعل مـاض مبنى على الفتح، وضـمير الغائب مبنى فى محل نصـب، مفعول به. (الذين) اسم موصول مبنى فى محل رفع، =

الفاعلِ (ثانى) من أصلِ عددِه اثنين، وهو حالٌ من ضميرِ الغائبِ المذكرِ المفعولِ به فى (أخرجه)، ليدلَّ على أنه ﷺ واحدٌ ضمن اثنين فى الغار. فالعددان من لفظ واحد فيذكَّران معا، أو يؤنثان معا فى العدد (اثنين)، ويطابقُ الأولُ الموصوفَ فى التذكير والتأنيث، وهو ما جاء على وزن فاعل، أما الثانى الذى أضيف إليه فيتبع قواعدَ العدد فى التذكير والتأنيث. إذن: الأولُ صفةٌ مطابقةٌ، والثانى عددٌ مقيدٌ بأحكام العدد.

جـ- أن يستعملَ اسمُ الفاعلِ من عددٍ ما من الأعدادِ السابقةِ سوى العددِ اثنين -على الوجه الأرجح- مع العددِ الذى يسبقُه مباشرةً ليفيدَ التتميمَ، مع ملاحظةِ أن العددَ اسمَ الفاعل يتفق مع موصوفِه فى التذكيرِ والتأنيث، ما عدا العددَ اثنين المضافَ إلى اسمِ الفاعل فإنه يتفق كذلك، فتقولُ: خامسُ أربعةٍ، سادسة خمس، وثالثة اثنتين، وسابع ستةٍ، وعاشرةُ تسع. ويمتنع ثانى واحدٍ، وأجازه بعضُهم، تتطابق الصفةُ مع المعدودِ فى التذكيرِ والتأنيثِ، ويحكَمُ العددُ بأحكامه.

ومنه قولُه تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢][١].

= فاعل. (كفروا) جملة الصلة لا محل لها من الإعراب، وجملة أخرجه اللذين فى محل جر بالإضافة. (ثانى) حال من الضمير فى أخرجه، منصوبة وعلامة نصبها الفتحة. (اثنين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه ملحق بالمثنى (إذ) ظرف زمان مبنى على السكون بدل من (إذ) الأولى. (هما) ضمير مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (فى الغار) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر المبتدإ، أو متعلق بخبر محذوف. والجملة فى محل جر بالإضافة. (إذ) بدل ثان من الأول. (يقول) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية فى محل جر بالإضافة. (لصاحبه) اللام: حرف جر مبنى لا محل له. صاحب: اسم مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة، وشبه الجملة متعلقة بالقول. (لا) حرف نهى مبنى، لا محل له من الإعراب. (تحزن) فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. والجملة الفعلية فى محل نصب، مقول القول. (إن) حرف توكيد ونصب مبنى لا محل له. (الله) لفظ الجلالة اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (معنا) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل رفع خبر إن. وكسرت همزة (إن)؛ لأنها مسبوقة بتعليل محذوف، والتقدير: لأن الله معنا.

(١) (سيقولون) السين: حرف استقبال مبنى، لا محلَّ له من الإعراب، يقولون: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل. (ثلاثة) خبر لمبتدإ محذوف، =

وقولُه تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة: ٧].

د- يستخدم العددُ مع ما هو أدنى منه مباشرةً ليؤديَ معنى التتميم فى ثلاث صور:

الأولى: صورة التركيبِ الإضافى، كما فى: رابعُ ثلاثةٍ، وسادسة خمس.

الثانية: صورة التركيب الوصفى، كما فى الآيتين السابقتين.

الثالثة: صورة تركيب الشبيهِ بالمضاف، كأن تفصلَ بين المضافِ والمضافِ إليه بالتنوين، فتقول: هذا رابعٌ ثلاثةً، بتنوين (رابع)، ونصب (ثلاثة)، وهى خامسةٌ أربعًا، بتنوين (خامسة)، ونصب (أربع). والتقدير: هذا جاعلٌ ثلاثةً أربعةً، وهذه جاعلةٌ أربعًا خمسًا، حيث يمكن القولُ: ثَلَّثَ الاثنين، وربَّعَتِ الثلاثَ، وسبَّعَ الثمانيةَ، وتسَّعَتِ الثماني.

ملحوظة:

أسماءُ الفاعلين من الأعداد واحدٍ وعشرةٍ وما بينهما لابدَّ لها من أفعال تكون مشتقةً منها، وهى كما يأتى: بفتح العينَ فى الماضى: ثنَيت أثنى، ثلَثتُ أثلث (بكسر العين)، ربَعت أربَع (بفتح العين)، خمَست أخمس (بكسر العين)، سدَست أسدِس (بكسر العين)، سبَعت أسبَع (بفتح العين)، ثَمنتُ أثمِن (بكسر العين)، تسَعت أتسَع (بفتح العين)، عشَرت أعشِر (بكسر العين)، حيث تفتح العينُ فى الماضى، وتفتح فى مضارع أربع وسبع وتسع وتكسر فى البواقى.

- تقديره: هم، والجملة فى محل نصب، مقول القول. (رابعهم) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبين مبنى فى محل جر بالإضافة. (كلبهم) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبين مبنى فى محل جر بالإضافة، والجملة فى محل رفع، صفة لثلاثة. (ويقولون خمسة سادسهم كلبهم) إعرابها كإعراب سابقتها. (رجمًا) مصدر واقع موقعَ الحالِ منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة. والتقدير: راجمين. أو منصوب على المصدرية لفعل محذوف من لفظه، والتقدير: يرجمون رجما، أو: أنه مفعولٌ لأجله. (بالغيب) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالرجم. (ويقولون سبعة) إعرابها كسابقتها. (وثامنهم كلبهم) الواو إما: للعطف، وإما: استئنافية، وإما: دلالة على لصوق الصفة بالموصوف، وإما: واو الثمانية الخاصة بقريش، ثامنهم كلبهم: جملة اسمية.

ثانيا: الأعداد المركبة:

يصاغ الصدرُ من الأعدادِ المركبةِ (١١-١٩) على مثالِ اسمِ الفاعلِ، فيستعملُ مع الأعداد المركبة على النحوِ الآتى -دلاليًّا وتركيبيًّا:

أ- أن يستعمل العددُ المركبُ بمفردِه فى اللفظِ ليفيدَ الاتصافَ بمعناه مجردًا، فتذكَّرُ اللفظيْن مع المذكرِ، وتؤنثُهما مع المؤنثِ؛ لأنهما صفةٌ. فتقولُ: امتُحِن الطالبُ السادسَ عشرَ، والطالبةُ السادسةَ عشرةَ، أجبت عن السؤالِ الرابعَ عشرَ، وانتهيتُ من كتابةِ الصفحةِ الثامنةَ عشرةَ. وكل من (السادس والسادسة عشرة) صفة لما قبلها مبنية على فتح الجزأين فى محل رفع. (ومحل الرفع تجاوزًا لأن الثانى مضافٌ إلى الأولِ فى محل جر). أما (الرابع عشر والثامنة عشرة) فكلٌّ منهما مبنى على فتحِ الجزأين فى محل جرٍّ.

ب- أن يستعملَ على الصورةِ السابقة من البناءِ مع أصلِ العددِ الذى اشتقَّ منه ليدلَّ على أن العددَ المركبَ الأولَ منحصرٌ فى الثانى أو بعضُه، أى: هو واحدٌ منه، وذلك مثل: ثالث ثلاثة، وخامسة خمسٍ، وهو فى هذه الدلالةِ يأتى على ثلاثِ صور من التركيبِ:

أولاها: وهى الأصلُ، أن يُؤتى بالعددَيْن المركبَيْن وجزءُ كلٍّ منهما مبنىٌّ، عدا الجزءَ الأول من اثنى عشر واثنتى عشرة، على أن يكونَ العددُ المركبُ الأولُ مطابقًا للموصوفِ فى التذكيرِ والتأنيث، أما العددُ المركبُ الثانى فإنه يخضعُ لقاعدةِ التذكيرِ والتأنيثِ فى الأعدادِ المركبةِ، حيث يختلف الصدرُ ويتطابقُ العجزُ، مع ملاحظةِ تطابقِ العددَيْن المركبَيْن من اثنىْ عشرَ. فتقول: إنه ثانى عشرَ اثنىْ عشرَ، وهى ثانيةُ عشرةَ اثنتىْ عشرةَ، بإعراب الصدرِ الأولِ من العددَيْن، وبناء الثانى على الفتحِ، مع إضافةِ الثانى إلى الأولِ. وتقول: هو رابعَ عشرَ أربعةَ عشرَ، وهى رابعةَ عشْرةَ أربعَ عشْرةَ. ببناءِ الأجزاءِ الأربعةِ على الفتح، مع إضافة العددِ المركبِ الثانى إلى العددِ المركبِ الأولِ.

ومنه: هو حادىَ عـشرَ أحدَ عشرَ، وهى حـاديةَ عشرةَ إحدى عـشرة. (بتوافقِ جميع أجـزاءِ العددَيْن مع الموصوفِ فى التذكيـرِ والتأنيثِ، مع بنائها جمـيعًا على الفتحِ).

ثانيتـها: الاقتصـارُ على صدرِ المركبِ الأولِ الذى هو على مثـال فاعلٍ، ويكون معربًا لأنه ليس مـركبًا، ويضاف إليه العددُ المـركبُ الثانى الذى هو أصلُ المشتق، ويكون مبنيًّـا على فتح الجزأيْن. فتـقولُ: هو حادى أحد عشـر، وهى ثانيةُ اثنتى عشرة، إنه ثانى اثنىْ عـشر، وهى ثانيةُ اثنتى عشرة، وهو رابعُ أربعـة عشر، وهى رابعةُ أربع عشرة. وذلك بإعراب الصدرِ المذكورِ أولاً المحذوفِ عجزهُ، وبناءِ جزأى العـددِ المركب الثـانى على الفتح، عـدا الجـزء الأول من اثنى عـشر، فـإنه يكون معربًا. وأعـتقد أن هذا التركـيبَ أكثرُ قيـاسًا وملاءمةً للأحكامِ النحـوية مع عدمِ إخلالِه بالجـانبِ المعنوى؛ إذْ إن العددَ المركبَ الثانى يُغنى عن العـجزِ المحذوفِ من الأولِ.

ثالثتها: الاقتصارُ على العددِ المركبِ الأولِ مع بناءِ الجزأيْن، أو إعرابِهما، مثل: حادى عشر، وحادية عشرة[1]. فتقول: إنه رابعَ عشرَ، وهى رابعةَ عشرةَ، فالبناء إن اعتقـدت الاقتصارَ على الـعددِ الأولِ، والإعراب إن اعتقـدت أنك أخذت من العددِ الأولِ صدرَه، ومن العددِ الثانى عجزَه.

جـ- أن يستعملَ مع ما دونَه مباشرةً ليفيدَ معنَى التتميمِ، فتقولُ: هو ثانى عشرَ أحدَ عـشرَ، وهى ثانية عشـرَ إحدى عشرة، وهو تاسعَ عـشرَ ثمانية عـشر، وهى سـادسةَ عشرةَ خمسَ عشرة. وهـذه الدلالةُ لهذا التركيبِ لا يجيزُها بعضُ النحاة، بل يمنعونها.

ثالثـا: ألفـاظ العقـود:

تصـاغُ الأعدادُ (١ - ١٠) - واحـدٌ وعشـرةٌ وما بينهـما - على مـثال (فـاعل)، لتستعملَ مع ألفاظِ العقودِ، فتتقدمها وتعطف عليها العقدَ، وتؤدى:

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ٧٣٦، ٧٣٧.

أ- دلالةَ الاتصاف بها، نحو: عولج المريضُ الحادى والعشرون، وينتظر المريض الثاني والعشـرون، فكلٌ من (الحادى والثانى) صفةٌ لـ (المريض) مرفـوعةٌ، وعلامةُ رفعها الضـمةُ المقدرةُ، وعطف على كلٌ منهما بالواو لفظُ العقد (العـشرون). كما تقول: أصبْنا الهدَفَ في الدقـيقةِ السـادسةِ والثلاثين، وخـرجْت من الملعبِ الدقيقةَ السابعةَ والستين.

ب- انحصارَ العـدد في المذكور، وأنه ضمنُه، نحو: هو رابعٌ وخمـسون أربعةً وخمسين، وهى تاسعةٌ وعشرون تسعًا وعشرين.

جـ- التـتمـيمَ بذكرِ مـا دونه مبـاشرةً، نحـو القول: هو ثالثٌ وأربعـون اثنين وأربعين، وهى ثامنةٌ وسبعون سبعًا وسبعين، وهو خامسٌ وستون أربعةً وستين.

* وأرى أن التركـيبين السابقين لابدَّ فيـهما من الإعمـالِ بالنصب؛ لأنَّ الصفةَ يجب أن تنونَ فيهما، كما أنه يعطف عليها بالعقدِ المذكورِ أولا، وهذان مانعان من الإضافة، لذا فإنه يجب نصبُ العدد الثانى نيِّفه وعقده.

* ويجوز القـولُ فى المعنيين السابـقين: هذا رابعُ ثلاثةٍ وأربعين، (بالإضـافة)، ورابعٌ ثلاثةً (بتنوين رابع، ونصب ثلاثة). كما تقول: هى سادسةُ خمس وسبعين، وسادسةٌ خـمـسا وسبـعين، بالإضافةِ فى أولهـما، وبإعمالِ النصبِ فى ثانيـهما). وجـازت الإضافـةُ هنا لأنه جـاز حـذف التنوين من الأولِ، ولا فـاصلَ بينه وبين النيفِ الثاني وعقـده بحذف العقد الأول، فجاز إضـافةُ النيفِ إلى النيفِ، وعطف العقدِ الثانى على نيفه.

تعريف العدد:

يُعَرَّفُ العددُ بالأداةِ (ال)، فتتبع الأحكامُ البنائيةُ الآتية :

العددان (١،٢)، واحدٌ واثنان:

يسرى عليهـما فى تعريفهما مـا يسرى على النعت، فتدخلُ عليهمـا (ال) تبعا لتعـريفِ المنعوت. فتـقولُ: هذا الجزءُ الأولُ، وقـرأتَ السطرَ الثانىَ من الصفـحةِ الأولى، وأجبْـتُ عن الثانى من الأسئلةِ.

العددُ المضاف:

ذكرنا أن الأعدادَ المضافةَ هي ما دون الأحدَ عشرَ، سوى الواحدِ والاثنين، وما بعدَ التسعِ والتسعين، وإذا أردنا تعريفَ العددِ المضافِ فإننا ندخلُ أداةَ التعريفِ على الجزءِ الثاني من الإضافة (التمييز)، حيث لو دخلت على الجزءِ الأولِ منها لامتنعت الإضافة[1]. فتقول: لبستُ ثلاثةَ الأثوابِ، وكافأت خمسةَ الطلابِ، فهمتْ سبعُ الفتياتِ، أُغلِقَت أربعُ النوافذِ، ويجوز عند بعضِ النحاة - وهم الكوفيون - أن يعرفَ الجزءانِ معًا، فيقال: اشتريت الأربعةَ الكتبِ المطلوبة، وتسلمت الخمسَ الكراساتِ.

العدد المركب:

العددُ المركبُ بمثابةِ الاسمِ الواحدِ، والاسمُ الواحدُ لا يُعرَّفُ من مكانَين، لذا فإن أداةَ التعريفِ تدخلُ على الجزءِ الأولِ منه دون الثاني، فلا تدخل على الجزأين معًا، كما لا تدخل على الجزءِ الثاني بخاصة؛ لأن التعريفَ لا يدخل حشوَ الكلمة. فتقولُ: أغلق الأربعةَ عشرَ بابًا، والسبعَ عشرةَ نافذةً. فأنت ترى دخول (أل) على الجزءِ الأول من العددين (الأربعة - والسبع). وتقول: حضر الثمانيةَ عشرَ مدعوًا، والثلاثَ عشرةَ مَدْعُوَّةً، ذكرتُ آراءَ الثلاثةَ عشرَ عالمًا، وفسَّرت معانيَ الخمسَ عشرةَ كلمةً، شذَّب البستانيُّ الإحدى عشرةَ شجرةً، والاثنتيْ عشْرةَ نخلةً.

العددان المتعاطفان:

المعطوفُ والمعطوفُ عليه يستقلُّ كل واحدٍ منهما بنفسه، وكأنهما جملتان مستقلتان؛ لذا فإن أداةَ التعريفِ تدخلُ على كلٍّ من العددين المتعاطفين.

فتقول: كوفئ الخمسةُ والأربعون طالبًا، والستُّ والثلاثون طالبةً. فأنت ترى دخولَ أداةِ التعريفِ على جزأي العددِ المتعاطفَين.

وتقول: استوعبْت الاثنين والعشرين موضوعًا، والإحدى والثلاثين فكرةً.

---

(١) يمتنع دخولُ (أل) في الجزء الأول من الإضافة (المضاف) إلا في خمسة مواضعَ، يشترطُ في كلٍّ منها شرطانِ، أحدهما عام في المواضعِ الخمسةِ، وهو أن يكونَ الجزءُ الأولُ صفةً مشتقةً عاملةً فيما بعدها، والآخرَ واحدٌ من: أن يكون الجزء الأولُ مثنى، أو جمعَ مذكر سالمًا، أو أن يكونَ الجزءُ الثاني معرفًا بالأداةِ، أو مضافًا إلى معرفٍ بها، أو مضافًا إلى ضميرٍ يعودُ على اسم سابق.

حـذف التمييـز

أولا: يجوز أن يُحذفَ تميزُ العدد أو يُستَغْنى عنه فى حالتين:

أولاهما: الحذف لقصد الإبهام:

يجوز أن يُحـذفَ التمييـزُ إذا قصـد الإبهامُ، أو كان فى الكلام مـا يدل عليه، كالبـدل فى قوله تـعالى: ﴿ولَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ [الكهف: ٢٥][١]. بالتنوين فى (ثلاثمـائة)، إذ التقديرُ: ثلاثمـائة وقت أو زمان، حذف التمييز المضافُ إلى ما قبله، وهو: (وقت، أو زمان)، وأبدل منه (سنين).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]. إذ التقـدير: اثنتىْ عشْرَةَ فـرقةً أسبـاطًا، فحذف الـتميـيز (فرقـة)، وأبقى البدلَ منه (اسباطًا).

إذا حذف التمييـزُ وكان مقصودًا فالأفصحُ أن يكونَ العددُ كما لو كـان التميزُ مذكورًا، فتقول: صُمْتُ ستةً، وأنت تقصد أياما؛ كما تقول: سَرَيْتُ أربعًا، تريد: (ليالى).

ملحوظـة:

أ- لذلك فإنه إذا حُذف تمييزُ العدد ـ وكان العـددُ دالاً على التذكيرِ ـ فإنه يجوزُ أن تذكر التـاء الدالة على التأنيث فـى العدد، ويجوز ألا تذكـرَ. فتـقول: مكثت عشرًا، وأنت تعنى (ليـالى). فإذا أردت بها الأيامَ فإنه يجـور ألا تذكرَ التاءَ. ومنه قولُه ﷺ: «مَنْ صام رمضانَ وأتْبَعه ستاً من شوّال كان كصيامِ الدهر»[٢]. حيث يكون

---

(١) (لبثوا) فعل ماض مـبنى على الضم، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع فـاعل. (فى كهفهم) جار ومجرور ومـضاف إلى المجرور مبنى، وشبه الجـملة متعلقة باللبث. (ثلاثمائة) ثلاث منصـوب وعلامة نصبه الفـتحة. مائة: مضـاف إلى ثلاث مجرور، وعلامة جره الكسـرة. (سنين) بدل من ثلاثمائة، أو عطف بيان له منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. (وازدادوا) الواو: ابتدائية. ازدادوا: فعل ماض مبنى على الضم، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل. (تسع) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(٢) رواه الجماعة إلا البـخارى والنـسائى ومسلم، باب الصيـام، وفى سنن أبى داود (الصوم)، وفى مسند ابن حنبل: ٣-٣٠٨، ٣٢٤، ٣٤٤ / ٥-٤١٧، ٤١٩. وهو مختلف فى بعض ألفاظه.

الصومُ في اليوم وليس في الليل، والعددُ مع اليوم يُؤنَّث، لكنه لـمَّـا حُذف التمييزُ المذكرُ جاز أن يذكرَ العـددُ بلا تاء، ويمكن أن يكونَ منه قولُه تعالى: ﴿يَتَخَافَتُونَ بَيْنَهُمْ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾ [طه: ١٠٣]. أي: عشرة أيام، ويجوز أن يكونَ المقصودُ بها عشرَ ليالٍ، فتكون كما لو ذكر التمييـزُ، ولكن ما يؤيد كونَ التمييز يوما هو ما ذكر في الآية التي تليها من قوله تعالى: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾ [طه: ١٠٥].

ب- إذا قصد مجرد العدد في التركيب فإنه يستـعملُ بالتاء مطلقًا، فتقول: ستة نصفـها ثلاثة، وفي صرفهـا ومنعها من الصـرف خلافٌ بين النحاة، لكن الأكـثرَ شيوعًا منعُها -حينئذ- من الصرف، لعلَميتها وتأنيثها.

ثانيتهما: الاستغناءُ عن التمييزِ للإضافة إلى مستحق المعدود:

إذا أضيفَ العددُ إلى مستحقِّ المعدودِ أو مالكه فإنه يجوزُ أن يستغني عن المعدودِ (التمييزِ)[١]. فإذا قلت: هذه عشرون ناقةً لزيد، تقول في حالِ إضافة العددِ إلى مستحقِّ المعدودِ: هذه عـشرو زيدٍ، فتستغني عن التمـيـيز، وتفعل ذلك في الأعداد المركبـة إلا اثني عشـر، فتقـول: هذه ستـةَ عشرَك، وأحـدَ عشَـرَه، أخذتُ ثلاثةَ عشرِي، وأربعَ عشرَتك، أعجبت بسبـعةَ عشرَك، وثماني عشرتَه. ولا يكون ذلك في (اثني عـشر)؛ لأن عشـرًا منها بمثـابةِ نونِ اثنين، فلا تجتمعُ مع الإضـافةِ ولا تحذفُ ليقالَ: (اثناك) حتى لا تلتبسَ بإضافةِ اثنين بلا تركيب.

وللنحاةِ في نطقِ العددِ ـ حينئذ ـ ثلاثةُ آراء:

أولُها: ما يذهب إليه البـصريُّون وجمهورُ النحاةِ من أنه في حـالةِ إضافةِ العددِ المركبِ فإن الجزأين يبنيان.

ثانيها: ما يراه الكوفيـون من إعرابِ الصدر وجـرِّ العجزِ بالإضافـة. فيقولون: هذه خمـسةُ عـشرِك، (برفع خمـسة على الخـبرية، وجر عـشر على الإضـافة). ويقولون: أعطـيتك أربعَ عشـرتِك (بنصب أربع وجر عـشرة)، وأعجـبْتُ بسـبـعةِ عشرِك (بجر سبعة وعشر).

(١) شرح ابن الناظم ٧٣٤.

ثالثها: إضافة الجزءِ الثانى إلى الجزءِ الأول مع بناءِ الأول، وهى لغة رديئة[1].

ثانيا: حذف المعدود والتذكير والتأنيث:

إذا حذف المعدودُ فإنه يجب أن يراعى تذكيرُه أو تأنيثُه فى الأعداد ثلاثة وعشرة وما بينهما، وتجرى القواعدُ السابقةُ على العدد . ولنلحظْ:

قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ ﴾ [النور: ٤٥]، حيث حُذف المعدود المؤنث (أرجل)، فذُكر العدد (أربع) .

﴿ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ [النساء: ١٧١][2]. أى: ثلاثة آلهة، جمع (إلاه)، فلما حذف المعدودُ المذكر أُنث العددُ (ثلاثة) .

﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ [المدثر: ٣٠][3]. أى: تسعة عشر ملكا .

﴿ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِندِكَ ﴾ [القصص: ٢٧]. أى: عشر حجج، جمع: حجة، لذلك ذُكر العدد (عشر) .

﴿وواعدنا موسى ثلاثينَ ليلةً وأتممناها بعشْرٍ﴾ [القصص: ٢٧]. أى: بعشر ليال، جمع ليلة، فذكر العدد .

﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [الكهف: ٢٣][4].

---

(١) شرح ابن الناظم ٧٣٤.

(٢) (ثلاثة) خبرٌ لمبتدإ مضمر، والجملة الاسمية فى محل نصب، مقول القول . والتقدير: ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة، أو: الأقانيم ثلاثة، أو: المعبود ثلاثة، أو: الله ثالث ثلاثة. (خيرا) منصوب على المفعولية، والتقدير: وأتوا خيرا، أو على أنه نائب عن المفعول المطلق، والتقدير: آمنوا إيمانا خيرا لكم.

(٣) (تسعة عشر) مبتدأ مؤخر مبنى على فتح الجزأين، فى محل رفع .

(٤) كل من (ثلاثة، وخمسة، وسبعة) خبرٌ لمبتدإ محذوف، تقديره: هم . وكل جملة اسمية فى محل نصب مقول القول السابق لها. (رجما) منصوب لأنه مفعول لأجله، أو لأنه مصدر واقع موقع الحال، والتقدير: راجمين، أو لأنه مفعول مطلق لفعل محذوف من لفظه.

ثالثا: حذف التمييز وموافقة تابعه مع العدد:

يلاحظ أنه إذا حُذف تمـييزُ العـدد، وحلَّ محلَّه تابعُـه، فإنه يتـوافقُ مع العددِ المذكورِ عدديا، وفى التذكير والتأنيث، يمكن أن تلحظَ ذلك فيما يأتى:

قوله تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥]. إذ التقدير: عشرون مقاتلا أو مؤمنا صابرا، فلما حذف التمييز، وحلَّت صفتُه للعدد، اتفقت مع العددِ فى الجمع (صابرون) . والمطابقة فى التـذكير ملحوظة قبل الحذف وبعده .

أما قـولُه تعالى: ﴿فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٦]، فالأصل: مـائة مقاتل صابر، فلمـا حذف التمـييزُ وأقيمت صـفتهُ صفـةً للعدد، تطابقت مع العددِ فى التـأنيث، أما العددُ فإنه دلَّ على الوحـدة، حيث يكون مائةُ المقاتِل وحدةً واحدة .

وتلحظ ذلك فى:

قوله تعالى: ﴿أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلاثَةِ آلافٍ مِّنَ الْمَلائِكَةِ مُنزَلِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤] .

﴿فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ [الأنفال: ٩].

﴿يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ آلافٍ مِّنَ الْمَلائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٥] .

﴿يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ﴾ [يوسف: ٤٣، ٤٦].

﴿وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا﴾ [النبأ: ١٢].

كـما نـلحظ ذلك فى آيتى الكهف (٢٥)، والأعـراف (٦٠)، المذكـورتَين فى الصـفحـات السابقـة، حيث أُبدل (سـنين) من وقت أو زمان لتـتلاءمَ مع العـدد ثلاثمائة، وأُبدل (أسباطا) من (فرقة) لتلاءم عدديا مع اثنتى عشرة.

****

القسم الثاني: ما يكنى به عن العدد

كـــم

- (كـم) اسمٌ لأنها قد تقعُ مبـتدأ، ومفعولاً به، ومجرورةً بالإضافـةِ، فتقول: كم رجلٍ عندك؟. وتضـاف إلى غيـرِها، فتـقول: صـاحب كم كتـاب من هذه الكتب؟، كـما يدخل عليـها حـرفُ الجر، فيـجوز القـولُ: بكَـمْ....؟، وإلى كم...؟ وعلى كم...؟، كـما أنها يبـدلُ منها الاسم، فـتقـول: كم معك؟، أعشرون أم ثلاثون؟.

- وهي اسمٌ لعددِ مجهولِ المقدارِ والجنس، ولذا كان لابد لها من تمييزٍ كالعددِ، وقد يحذفُ للعلْم به من السياق، فيقال: كـم سِرْتَ ؟.

- تأتي (كـم) في الجملةِ العربيـةِ على نوعيْن: استفهامـية، وخبرية، وهي في كلا النوعيْن كنايةٌ عن العدد.

(كـم) الاستفهامية:

تأتي (كم) استـفهامـيةً دالةً على عددٍ مـسئولٍ عنه، تكون الإجـابةُ عنه بذكر العدد، فهي كنايةٌ عن عددٍ مبهمِ الجنسِ والمقدارِ. فمعناها: (أي عدد ؟).

خصائصها في التركيب:

- لها الصدرُ في الجملةِ.
- تحتاجُ إلى جواب.
- يكون تمييزُها مفرداً لا غيرُ منصوبًا.
- يكون تمييزُها نكرةً.
- إن سُبقت بحرفِ الجرِّ جازَ في مميِّزها النصبُ والجرُّ.
- قد يُفصلُ بينها وبين مميزها بشبهِ الجملةِ، ظرفًا أو جاراً ومجروراً.

- المبدلُ منها يقرنُ بهمزةِ الاستفهامِ، ولابد من العطفِ عليه باستخدام (أم) المعادلة.

فتقول: كم جنيها أنفقت اليوم ؟. تلحظ أن تمييزَ (كم) الاستفهاميةِ (جنيها) مفردٌ منصوبٌ، أما (كم) فهى اسم استفهام مبنى فى محل نصبٍ مفعول به، وإن جعلتها فى محل رفع، مبتدأ فإنك تقدر ضميرًا محذوفًا فى (أنفقت) يعود عليها، ويكون خبرُها جملةَ (أنفقت). وتلزمُ الإجابةُ عن هذا السؤالِ، فتقول: أنفقت خمسةً وعشرين جنيهًا.

وتقول بعد دخولِ حرفِ الجرِّ عليها: بكَمْ جنيهٍ اشتريْتَ هذا الكتاب ؟ وبكَمْ جنيهًا اشتريته؟، حيث يجوزُ نصبُ تمييز (كم) الاستفهاميةِ وجرُّها، والنصبُ على التمييزِ، أما الجرُّ فإنه على تقدير (مِنْ) الجارةِ محذوفةً، أو بتقديرِ الإضافةِ إلى (كم)، وهو رأىٌ مرجوحٌ ومردودٌ عليه.

وتقول: كم عندك كتابًا ؟ وكم لك أخًا ؟، فتفصلُ بين (كم) الاستفهاميةِ مميِّزها (كتابًا، وأخًا) بشبهِ الجملةِ الظرفِ (عندك)، والجار والمجرور (لك)، فإذا قلت: كم لك غلمانًا ؟ فإنك تقدرُ التمييزَ محذوفًا؛ لأن تمييزَ (كم) الاستفهاميةِ لا يكونُ جمعًا. والتقدير: كم ولدًا لك غلمانا ؟ أو: كم نفسا... ؟ وتكون (كم) استفهاميةً مبنيةً فى محل رفع، مبتدأ، تمييزه محذوف، وخبره شبه الجملة (لك)، و (غلمانا) حال منصوبة، وعلامة نصبِها الفتحة، والعاملُ فى الحال ما استقر فى شبه الجملة من محذوف.

وتقولُ: كم كتابًا معك اليومَ ؟ أثلاثةٌ أم أربعةٌ ؟، حيث (كم) الاستفهاميةُ اسم مبنى فى محل رفعٍ، مبتدأ، خبرُه شبهُ الجملةِ (معك). أبدل منه (ثلاثةٌ) فكان بدلاً مرفوعا، وعلامةُ رفعِه الضمةُ، فقُرِن بهمزة الاستفهامِ، ولابد -تركيبيًّا- من العطفِ عليه باستخدام حرفِ العطفِ (أم) المعادلة، فأربعةٌ معطوف على (ثلاثةٍ) مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمةُ.

حذف تمييز (كم) الاستفهامية:

يجوز أن يحذف تمييز (كم) الاستفهاميةِ لدليلٍ عليه[1]، كما جاز أنْ يحذف مع العدد، ويقدر تبعا للسياق الذى ذكرت فيه (كم)، فتقول: كم مالك؟ أى: كم جنيها مالك ؟ وتكون (كم) فى محل رفع، خبر مقدم، والمبتدأ مال، أو فى محل رفع مبتدأ، خبره مال.

كم أبناؤك؟ أي: كم ابنا؟ أو: نفسا، أو شخصا. . . وإعراب (كم) مثل سابقتها.

كم زرتنى؟ أى: كم مرة. . .؟ كم وقتًا؟ كم زورة؟ وتكون (كم) فى محلٌ نصب على الظرفية أو على المصدرية.

كم أنت ماكث؟ أى: كم يوما، أو شهرا. . .؟، وتكون (كم) فى محل نصب على الظرفية.

كم جاءك محمد ؟ أي: كم مرة، أو: كم جيئة، وتكون (كم) فى محل نصب على الظرفية، أو: المصدرية.

ومن حذف تمييز (كم) الاستفهاميةِ لدلالةِ الجواب عليه قولُه تعالى: ﴿كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩].

(كم) الخبرية:

تأتى (كم) فى الجملةِ العربيةِ خبريةً، فتكونُ لها الخصائصُ التركيبيةُ الآتيةُ:

- لها الصدرُ فى الكلامِ أو الجملةِ[2].

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٤ - ١٢٨.

(٢) لها الصدارة فى الكلام لسببين:

أولهما: مضارعتها لكم الاستفهامية.

والآخر: أنها نقيضة (رب)؛ لأنها تفيد التكثير، و (رب) تفيد التقليل، فحمل النقيض على نقيضه.

- لا تحتاجُ إلى جوابٍ، وإنما يؤتى بها للدلالةِ على الكثرةِ.

- تمييزها يكون نكرةً.

- تمييزهـا يكون مجروراً دائمًا، إما بـالإضافةِ إليها، وإمـا بمـنْ الجارة، ويكون مفردًا أو مجمـوعًا. وبنو تميمٍ قد يُجْرُون (كم) الخبريةَ مُجْرَى (كم) الاستـفهاميةِ، فينصبون مميِّزَها.

- لأنها اسمٌ مـوضوعٌ للكثرةِ، يجـوز أن يعودَ الضـميرُ إليـه مرةً على اللفظ فيفردُ، وأخرى على المعنى فيُجمع.

- إذا فُصِلَ بين (كَم) الخبريةِ وبين تمييزِها فإن التمييزَ ينصبُ.

- يجوز أن يحذفَ تمييزُها لدليلٍ عليه.

فتقولُ: كم صديقٍ زارني. وكم من صديقٍ زارني، كم أصدقاءَ زاروني، وكم من أصدقاءَ زاروني. ولتلحظْ أن (كمْ) في هذه الأمثلةِ خبريةٌ تفـيد الكثرةَ، فتقديرُ المفهومِ: كثـيرٌ من الأصدقاء زاروني، ولها الصدارةُ في الجـملة. ولتلحظ أن تميز (كم) ورد مفردًا مرةً، ومجموعًا أخرى، مـجروراً بالإضافةِ مرةً، ومجروراً بحرفِ الجرِّ (مِنْ) مرةً أخرى.

وقد ورد تمييزُها جمعًا مجروراً في قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِن بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَن يَشَاءُ وَيَرْضَىٰ﴾ [النجم: ٢٦][١].

(١) (كم) خبرية تفيد الكثرة اسم مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (من ملك) جار ومجرور، وهو تمييز كم. (فى السموات) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل جر، صفة للملك. (والأرض) الواو: حرف عطف مبنى، الأرض: معطوف على السموات مجرور، وعلامة جره الكسرة. (لا) حرف نفى مبنى، لا محل له. (تغنى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة. (شفاعتهم) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبين مبنى فى محل جر بالإضافة. والجملة الفعلية فى محل رفع خبر كم. (شيئا) نائب عن المفعول المطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والتقدير: شيئا من الإغناء. (إلا) حرف استثناء مبنى لا محل له. (من بعد) من: حرف جر مبنى لا محل له. بعد: اسم مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة. وشبه الجملة متعلقة بالإغناء. (أن) حرف مصدرى ونصب مبنى لا محل له. (يأذن) فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الله) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والمصدر المؤول فى محل جر بالإضافة إليه. (لمن) اللام: حرف جر مبنى، من: =

حيث الضميرُ في (شفاعتهم) دالٌّ على الجمعِ إما باعتبارِ لفظِ (ملك) جمعًا، وإما باعتبارِ (كم)، فهي دالةٌ على الكثرةِ. وقرئت (شفاعته) بالإفراد اعتبارًا للفظي (كم وملك) مفردين، وقرئت (شفاعاتهم) اعتبارًا للجمع. و (كم) في الآيةِ الكريمةِ اسمٌ دال على الكثرةِ مبني في محل رفع، مبتدأ، وخبرُه الجملةُ الفعليةُ: (لا تغني شفاعتهم).

أما قولُه تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]. ففيه ورد الضميرُ العائدُ على تمييزِ (كم) مرةً بالإفرادِ في (أهلكناها، فجاءها)، وأخرى بالجمعِ في: (هم قائلون). و (كم) اسم يفيد الكثرةَ مبني في محلِّ رفع مبتدأ[1]، خبرُه الجملةُ الفعليةُ (أهلكناها)، وتمييزُه المجرور (قريةٍ).

الفصل بين (كم) الخبرية وبين مميزها:

لا يفصل بين (كم) الخبريةِ وبين مميزِها إلا ضرورةً. وقد ذكرنا أنه يجوز الفصل بينهما بشبه الجملة ـ ظرفا أو جارا ومجرورا، لكنه يختارُ ـ حينئذ ـ نصبُ المميِّز، فتقول: (كمْ في الدارِ رجلاً)، وأنت تقصدُ الكثرةَ، لتكونَ (كم) خبريةً، فتنصب تمييزَها، لأنك قد فصلْت بينها وبين تمييزِها، ويَقْبحُ الفصلُ بين المضافِ والمضافِ إليه؛ لأنهما بمثابةِ الكلمةِ الواحدةِ، فلما كان الفصلُ بينهما عَدلُوا إلى لغةِ من ينصب تمييزَ (كم) الخبريةِ، وهم بنو تميمٍ. من ذلك قولُ زهيرٍ يمتدحُ سنانًا:

= اسم موصول مبني في محل جر باللام، وشبه الجملة متعلقة بالإذن. (يشاء) فعل وفاعل مستتر، والجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (ويرضى) حرف عطف، وجملة فعلية معطوفة على جملة يشاء لا محل لها.

(١) قد تعرب (كم) مبنية في محل نصب مفعول به على الاشتغال، والتقدير: وكم من قرية أهلكنا أهلكناها، فيقدر الفعل بعدها، حيث لها الصدارة، ويفسر بالفعل المذكور. (بأس) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (بياتا) مصدر واقع موقع الحال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والتقدير: بائتين. (أو) حرف عطف مبني لا محل له. (هم قائلون) جملة اسمية في محل نصب بالعطف على (بيات).

تـــــؤمُ سنانـًا وكَـــــمْ دونَـــه   من الأرْضِ مـحدَوْدِبًا غـارُها[1]

حيـث فصل الشـاعرُ بين (كم) الخبرية تمييزها (محدودبا) بالفـاصل الظرف (دونه)، والجار والمجرور (من الأرض)، فنُصب التمييز، وكان حقُّه الخفض. فالأصلُ: كم محدودبٍ...

فإذا كان الفصلُ بين (كم) الخبرية وبين تمييزِها بالجملةِ وجب النصبُ، كما في قول القطامي:

كـم نالني منهـم فضْلاً على عَـدَمٍ   إذْ لا أكادُ من الإقْتَـارِ أجْتَـمِلُ[2]

---

(١) الكتاب ٢-١٦٥/ التبصرة والتذكرة ١-٣٢٣/ المقتضب ١-١٣٨/ شرح ابن يعيش ٤-١٢٩، ١٣١/ ابن الناظم ٧٤٣.

غار: الغائر من الأرض المطمئن.

(تؤم) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هي) يعود على الناقة. (سنانا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (وكم) الواو: للحال أو للابتداء، كم: خبرية اسم مبني يدل على الكثرة في محل رفع، مبتدأ. (دونه) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، وضمير الغائب مبني في محل جر بالإضافة، وشبه الجملة في محل رفع خبر (كم)، أو متعلقة بخبر محذوف. (من الأرض) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال من محدوب. (محدودبا) تمييز كم منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (غارها) فاعل محدودب مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبة مبني في محل جر بالإضافة.

(٢) الكتاب ٢-١٦٥/ المقتضب ٣-٦٠/ التبصرة والتذكرة ١-٣٢٣/ شرح المفصل لابن يعيش ٤-١٣١/ الصبان على الأشموني على الألفية ٤ - ٨٢. أجتمل: اجتمال الشحم إذابته، الإقتار: الفقر والعدم.

(كم) خبرية اسم مبني على السكون في محل رفع، مبتدأ. (نالني) فعل ماض مبني على الفتح، فاعله ضمير مستتر تقديره: هو يعود على التمييز (فضل)، والنون للوقاية حرف مبني لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلم مبني في محل نصب، مفعول به، والجملة في محل رفع خبر كم. (منهم) جار ومجرور وشبه الجملة متعلقة بنال. (فضلا) تمييز كم منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (على عدم) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال من ضمير المتكلم. (إذ) ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب. (لا) حرف نفي مبني، لا محل له من الإعراب. (أكاد) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، واسمه ضمير مستتر تقديره: أنا. (من الإقتار) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بأجتمل. (اجتمل) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا، والجملة الفعلية في محل نصب، خبر أكاد. وجملة (أكاد) في محل جر بالإضافة.

وفيه (كم) خبريةٌ فصل بينها وبين مميزها (فضلا) بالجملة الفعليةِ (نالنى)، وشبه الجملةِ (منهم)، فنصب التمييز بدلا من جرِّه، إذ يقبح الفصلُ بين المضاف والمضافِ إليه. والأصل: كم فضل نالنى منهم.

وقد يجر تمييزُ (كم) الخبريةِ مع الفصلِ بينهما. كما فى قولِ الفرزدق:

كمْ فى بنى سعد بن بكرٍ سيدٍ ضخمِ الدسيعةِ ماجدٍ نَفَّاعِ[1]

حيث فُصل بين (كم) الخبريةِ وبين تمييزِها المجرورِ (سيدٍ) بشبهِ الجملةِ (فى بنى سعد بن بكر)، وتلحظ جرَّ التمييز.

كما جُرَّ التمييزُ كذلك فى قولِ أنس بن زنيم:

كم بجودٍ مقرفٍ نال العُلا وكريمٍ بخلُه قد وضَعَه[2]

(مقرف) تمييزٌ مجرورٌ لـ (كم) الخبريةِ، وقد فصلَ بينهما بشبهِ الجملةِ (بجود).

ملحوظة:

قولُ الفرزدقِ يهجو جريرًا:

كمْ عمةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ فَدْعاءَ قد حلبَتْ علَيَّ عِشَارِى[3]

---

(١) ضخم الدسيعة: عظيم العطية، نفاع: عظيم النفع.

(٢) الكتاب ٢-١٦٧/ المقتضب ٣-٦٢/ التبصرة والتذكرة ١-٣٢٤ / شرح ابن يعيش ٤-١٣٢/ المقرب ٦٨/ شرح ابن الناظم ٤٧٤. المقرف: النذل اللئيم الأب.

(كم) اسم مبنى للكثرة فى محل رفع، مبتدأ. (بجود) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالنوال. (مقرف) تمييز كم مجرور بالإضافة، وعلامة جره الكسرة. (نال) فعل ماض مبنى على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية فى محل رفع خبر المبتدإ كم. (العلا) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، الواو: حرف عطف مبنى لا محل له إعرابيا. (كريم) تمييز لكم المقدرة مجرور، وعلامة جره الكسرة. (بخله) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة. (قد) حرف تحقيق مبنى لا محل له إعرابيا. (وضعه) فعل ماض مبنى على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر المبتدإ، والجملة الاسمية (بخله قد وضعه) فى محل رفع، خبر المبتدإ (كم).

(٣) الكتاب ٢-٧٢، ١٦٢، ١٦٦/ المقتضب ٣-٥٨/ شرح ابن يعيش ٤-١٣٣/ المقرب ٦٨/ شرح ابن الناظم ٧٤١/ شرح التصريح ٢-٢٨٠/ التبصرة والتذكرة ١- ٣٢٢.

فدعاء: اعوجت أصابعها من كثرة الحلب، عشار: جمع عشر، أو الناقة التى أتت عليها عشرة أشهر من زمان حلبها، واحدتها عشراء.

قد ينشدُ بجرِّ (عمةٍ)، وبنصبِها، وبرفعِها:

- فالجرُّ على اللغةِ المشهورةِ،على أن (كمْ) خبريةٌ تفيدُ الكثرةَ، و (عمة) تمييزُها مجرور بالإضافةِ، وتكون (كم) مبتدأ، خبره الجملةُ الفعلية (قد حلبت).

- والنصب على أن (كَمْ) خبريةٌ أيضًا، لكنها نصبت التمييزَ على لغةِ بنى تميم، وتكون (كم) فى محل رفعٍ، مبتدأ، خبرُه الجملةُ الفعليةُ (قد حلبت).

- والرفع على أن (عمة) مبتدأٌ موصوف بشبهِ الجملةِ (لك)، أما (كم) فإنها تكون مبنيةً فى محل نصب على المصدرية، والتقديرُ: كَم مرةٍ، أو: كم حلبةٍ، وقد تكون فى محلِّ نصبِ على الظرفية، ويكون التقدير: كم يوما، أو: كم شهرا، أو غير ذلك.

ومثلهُ قول الشاعر السابق:

كم بجودٍ مقرفٍ نال العلا وكريمٍ بخلُه قدْ وضَعَه

حيث يجوز فى (مقرف) الجرُّ والنصبُ والرفعُ:

- الجرُّ على أنه تمييز لكم، والفصلُ بينه وبين كم بشبه الجملة ضرورة، وتكون (كم) مبتدأ، خبره (نال العلا).

- النصبُ على أنه تمييز لكم الخبرية، ونصب للفصلِ بينه وبين كم، والفصل قبيح بين المتضايفين، وتكون (كم) مبتدأ، خبرُه الجملة (نال العلا).

- الرفعُ على أنه مبتدأ، خبره (نال العلا)، وتكونُ (كم) ظرفيةٌ متعلقةٌ بنال. أو فى محل نصب على المصدرية. أو يكون (مقرف) مبتدأ خبره (كم). أو يكون (كم) مبتدأ خبرُه (مقرف).

حذف تمييز (كم) الخبرية:

ذكرنا أن تمييز (كم) الخبريةِ يكون مجروراً بالإضافة إليها،ويقبح حذفُ جزءِ الإضافة وإبقاءُ الجزءِ الآخر،لكنَ النحاةَ قد ذكروا حذفَ تمييزِ (كم) الخبريةِ[1]، فإذا

(١) ينظر: المقتصد فى شرح الإيضاح ٢-٧٥٠/ شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ١٢٩.

قلت: كم جاءك فلان. فإن تمييزَ (كم) محذوف، فإذا احتسبتها استفهامية فإن التمييزَ المقدرَ يكون منصوبًا -كما ذكرنا سابقا- وإذا احتسبتها خبريةً فإن التمييزَ المقدرَ يكون مجرورًا، ويكون التقديرُ: كم مرةٍ، أو: كم جيئةٍ، بجر (مرة وجيئة)، وتكون (كم) فى محل نصب على الظرفية، أو على المصدرية، ويجوز أن تقدرَ المحذوفَ (يومًا، أو يومٍ). ومنه ما ذكرناه ـ سابقا ـ فى تقديرِ وجهِ الرفعِ فى قول الفرزدق (كم عمةٍ)، وفى قول الشاعر (كم بجود مقرف).

ملحوظة:

تعامل (غير ومثل) مضافين معاملةَ التمييزِ النكرةِ؛ لأنهما اسمان موغلان فى الإبهامِ والتنكير، فلا تكسبهما الإضافةُ تعريفًا، فتقولُ[1]: كم غيرَه لك؟ وكم مثلَه اشتريت ؟، فتُنصب (غير ومثل) على أنهما تمييزان لـ(كم) الاستفهامية، وتكون (كم) فى المثالِ الأول اسمًا مبنيًا فى محل رفعٍ، مبتدأ، خبره شبه الجملة لك، وتكون فى المثالِ الآخر مفعولا به فى محل نصب، أو فى محلٍّ رفعٍ، مبتدأ، خبره الجملةُ الفعليةُ (اشتريت)، والرابط محذوف، والتقدير: اشتريته.

ومثلُ (غير ومثل) فى ذلك (خير)، فتقول: كم خيرًا منه لك ؟ فتنصب (خيرا) على التمييز، لأنه نكرةٌ.

وأرى أنه يجوزُ أن تجر (غير ومثل وخير) فى الأمثلةِ السابقةِ لتجعلَ (كم) خبريةً، وتأخذَ الجملةُ أحكامَها.

إعراب (كم):

إذا أردت إعرابَ (كم) الاستفهاميةِ و(كم) الخبريةِ فى موقعهما الإعرابى، فما عليك إلا أن تجعل همزةَ الاستفهام موضعَ (كم) الاستفهاميةِ، ويكون موقعُ تمييزِها بعد همزةِ الاستفهامِ هو موقعَ (كم) قبل إبدالها بالهمزة. أما (كم) الخبريةُ فعليك أن تضعَ موضعَها كلمةَ (كثير)، ويكون إعرابُ كلمةِ (كثير) هو إعرابَ (كم). لكن هناك قواعدَ دلاليةً تحكم الموقعَ الإعرابيَّ لـ (كم) بنوعيْها فى جملتِها، ذلك على النحوِ الآتى:

(١) ينظر: شرح المفصل ٤ - ١٣٣.

موضع الرفع:

لا تكونُ (كَـمْ) بنوعيْها في موقعِ الفاعليةِ؛ لأن لهما الصدارةَ في الكلام، ولا يقع الفاعلُ في صدرِ الجملةِ عند جمهورِ النحاةِ، وبخاصة البصريون.

وتكونُ (كم) في مـوقعِ الرفعِ علي الابتـدائيةِ إذا كـانت مـجردةً من عـواملِ الجـرِّ، ولم يُذكر بعدها ما يتطلبُ منصوبا، ويكونُ ذلك في المواضعِ الآتية:

أ- إذا لم يذكرْ بعدها فعلٌ، كـأن تقول: كم مالُكَ؟، وكم صديقٍ لك. (كم) في الموضعين اسم مـبني في محلٌ رفع، مـبتدأ، الأولى استـفـهاميـة، والأخرى خبرية، خبرُه (مالُ، وشبه الجملة لك). ويجوز أن تجعلَ الاسمَ المعرفةَ بعدها مبتدأ مؤخرًا، على أن تكونَ (كم) الاستفهاميةُ خبرًا مقدمًا.

ب- إذا كان الفـعلُ الذي يذكرُ بعدها لازمًـا. كأن تقولَ: كم رجـلاً خرجَ من عنده؟ حيث (كم) استفهامية اسم مبني في محل رفع، مبتدأ، خبره الجملةُ الفعلية (خـرج)، أما شـبه الجـملة (من عنده) فـهي متـعلقـةٌ بالخروج، و(رجـلا) تمييـز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

وتقول: كمْ من فارسٍ كَبَا على الأرض، (كم) خبريةٌ اسم مبني في محل رفع، مبتدأ، خبرُه الجملةُ الفعليةُ (كبا) وهي في محل رفع، وشبه الجملة (على الأرض) متعلقةٌ بـ (كبا)، وتمييز كم (من فارس).

جـ- إذا كان الفعلُ الذي يذكـرُ بعدها متعديًا وقد ذكر مـا يتطلبُه من منصوب. كأن تقول: كم موضـوعًـا ذاكرتَه اليوم؟ حيث (كم) استفهامـيـة اسمٌ مبني في محل رفع، مبـتدأ، خبرُه الجـملةُ الفعليةُ (ذاكرته)، و (مـوضوعًا) تمييـز كم منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحةُ.

وتقـول: كم زائرٍ أكرمـته، حـيث (كم) خبـرية في محلٌ رفعٍ على الابتداء، وخبرُها الجملة الفعليةُ (أكرمت)، و (زائر) تمييزٌ لكم مجرورٌ بالإضافةِ إليها.

تلحظ أن الفعلَ المذكورَ بـعد (كم) في الموضعين (ذاكر، أكرم) فـعلٌ متعـدٌ إلى واحدٍ، وقد ذُكر المفعولُ به (ضمير الغائب) في الموضعين.

وتقول: كمْ عاملاً أعطيته مستحقاته؟، حيث ذكر بعد (كم) الفعل (أعطى) وهو يتعدى إلى اثنين، وقد ذكرا، وهما (ضمير الغائب، ومستحقات)، فتعرب (كم) فى محل رفع على الابتداء، ويكون خبرُها الجملةَ الفعلية (أعطيته. . .).

كما تقولُ: كم أصدقاءَ منحتهم الوفاء، كم من مولودِ اليوم سُمِّى محمداً، كم فرداً أعلمته أن الرحلةَ موعدُها غداً؟.

وسنذكرُ فيما بعدُ أننا قد نجعلُ هذا التركيبَ قضيةَ اشتغالٍ.

موضع النصب:

تكون (كم) بنوعيْها فى محلِّ النصبِ إذا ذكر بعدها ما يحتاجُ إلى منصوبٍ، وكانت تؤدِّى معنى المنصوب، ويكون ذلك فى مواقعِ المفعولية، والمصدرية، والظرفية.

أ- موقع المفعولية: إذا ذكر بعدَها فعلٌ متعدٍّ وتطلَّب ما يتعدى إليه، ولم يذكر بعده. كأن تقولَ: كمْ موضوعًا درستَّم اليوم؟ حيث (درس) فعلٌ ماض يتعدى إلى واحدٍ، ولا يوجد فى الجملةِ مفعولٌ به، وتتحمل (كم) هذه المفعولية، فتكون (كم) اسمَ استفهامٍ مبنيا فى محلِّ نصب، مفعول به. و(موضوعًا) تمييز لكم منصوب، وعلامةُ نصبِه الفتحة.

وتقول: كمْ يتيمٍ كسوتَ أثوابًا، حيث (كم) خبريةٌ ذكر بعدها الفعل (كسا) الذى يتعدى إلى مفعولَيْن، وقد ذُكر مفعولٌ واحدٌ وهو (أثوابًا)، فتطلب الفعلُ مفعولاً به ثانيًا لأداء المعنى، وتتحمل (كم) هذه المفعولية؛ لأنها تعبر عن عددٍ من اليتامى، فتعرب لذلك (كم) فى محل نصب مفعولٍ به أول لكسا. أما (يتيم) فهو مجرورٌ بالإضافةِ إلى (كم).

وتقول: كم واحداً أعلمت عليًّا غائبا؟، تعرب (كم) فى محلٍّ نصب، مفعولٌ به أول لأعْلم، وهو فعلٌ يتعدى إلى ثلاثة، ولم يذكر إلا اثنان، (عليًّا، وغائبا)، وتتحمل (كم) هذه المفعولية.

في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨]، (كم) اسمٌ للتكثير مبنى، فى محلٍّ نصب، مفـعول به، حيث الفعل (أهلك) متعد، ولم يذكرْ مفعولُه.

وفى قوله تـعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الأَرْضِ كَمْ أَنبَتْنَا فِيـهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾ [الشعراء: ٧]، (كم) خبـريةٌ للتكثيرِ، وهى فى محلٍّ نصبٍ على المفعـوليةِ للفعلِ (أنبت)، حيث إنه متعدٍّ، ويحتاج إلى مفعولٍ به، أما التمييزُ فهو (من كل زوج)، والتقدير: أنبتنا كثيراً من كل زوج.

ومثلُه قولُه تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الدخان: ٢٥]، أى: تركوا كثيرا من جنات وعيون، فتكون (كم) خبـريةً للتكثيرِ، فى محلٍّ نصب مفعول به، و (من جنات) تمييزُها.

وتُنصَب (كم) على المفعوليةِ فى قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ﴾ [السجدة: ٢٦].

وقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لأُوْلِي النُّهَى﴾ [طه: ١٢٨]. والتـقـدير: أهلكنا قـبلهم كـثيـراً من القرون.

وقوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾ [مريم: ٩٨]. والتقدير: أهلكنا قبلَهم كثيرًا من القرون.

وقوله تعالى: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ﴾ [الأنبياء: ١١].

ب- موقع الظرفية: تقعُ (كم) فى محلٍّ نصبٍ على الظرفـيةِ إذا أدَّتْ معناها فى التركيبِ، ويكون ذلك من خلالِ دلالة تمييزها، فتقولُ: كمْ يومًا سافرْتَ؟ ، وكم ساعاتٍ ذاكرتُ هذا الدرسَ، (كم) اسمٌ للاستفهامِ فى الأولِ، وللكثرةِ فى الثانى، مبنى فى محلٍّ نصبٍ على الظرفيةِ.

ومن ذلك أن تقولَ: كم ساعةً طهوتِ هذا الطعام؟، كمْ أوقاتٍ أضرُّ نفسى فأجلس أمامَ البرامجِ المرئيةِ، كم مرةً أجبْتَ عن الأسئلةِ الموجهةِ إليك؟

فى قوله تعالى: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩]. (كَمْ) فى محلِّ نصبٍ على الظرفية، وتمييزُها محذوفٌ مفهومٌ من الجواب: (قالوا لبثنا يوما)، فيكون التقدير: كم يوما لبثتم.

ومثلُ ذلك قولُه تعالى: ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

جـ- موقع المصدرية: تقع (كمْ) فى محل نصبٍ على المصدريةِ إذا أدّى تمييزُها المصدريةَ، كأنْ تقولَ: كمْ إجابةً أجبْت عن الأسئلةِ الشفوية؟، كم ضحكةً ضحكْت اليوم، حيث (كم) فى الموضعين اسم مبنى فى محل نصب على المصدرية، والتقدير: أجبت عدداً من الإجابات، وضحكت كثيرا من الضحكات، أو ضحكاتٍ كثيرةً.

ومنه أن تقولَ: كم شَرْبةً شربْت الدواء؟، كم من إصلاحٍ أصلَحْت بين الناس، كم رؤيةً رأيتَ رؤيا العين؟ كم إصابةً أصبتم الهدف؟.

بين موضعى النصبِ والرفع:

يجوز أن تحتسبَ (كم) فى موضعِ نصبٍ أو موضعِ رفعٍ إذا ذُكرَ الفعلُ معدّى إلى ضميرِ تمييزِ (كم)، على احتسابِها قضيةَ اشتغالٍ، كأن تقولَ: كم قصةً قرأتَها؟، فإذا احتسبتها قضية اشتغال فإن التقديرَ يكون على وجهين: إما أن يكونَ: كم قصةً قرأت قرأتها؟ وبذلك فإن (كم) تكون فى محلٍّ نصبٍ على المفعولية، حيث جعلت الفعلَ المذكورَ المشغولَ بالضميرِ مفسراً للفعلِ المحذوفِ الذى لا يذكر فيه الضميرُ؛ لأن (كم) تؤدى معنى المفعوليةَ. وإما أن يكونَ التقدير: عدد القصصِ التى قرأتها، فتكون (كم) فى محلٍّ رفعٍ، مبتدأ؛ لأن الضميرَ المذكورَ هو المفعولُ به للفعلِ المذكورِ المتعدى إلى واحدٍ (قرأ).

وتقول فى ذلك: كم أخٍ قابلته، فيكونُ إعرابُ (كم) على وجهين: إما محلُّها الرفع على الابتداء، حيث شغلت الفعلَ بضميرِ التمييزِ فنصبه، وإما أن تكون فى محل نصب على المفعولية، حيث جعلت الفعلَ المذكورَ الناصبَ للضمير مفسرًا لفعلٍ محذوفٍ ناصبٍ لكمْ. ومثل ذلك ما ذكرناه من أمثلةٍ تتماثل مع هذا التركيبِ فى قسمِ موضعِ رفعِ (كم).

موضع الجـر:

تكون (كم) بنوعيها فى موضع الجر إذا سبقت بحرف جـرٍّ، أو أضيفت إلى ما يسبقها، ولا تفقدُ صفةَ الصدارةِ حـالَ سبقها بما تضافُ إليه؛ لأن المضافَ والمضافَ إليه بمثابة الكلمـةِ الواحدةِ، فتقول: بكم قرشًا (قـرشٍ) اشتريت هذا القلم؟ (كم) اسمٌ استفهام مبنى فى محل جر بالباء، وشـبهُ الجملة (بكم قرشًا) متعلقةٌ بالشراء، و (قرشا) تمييز (كم) منصـوب، وعلامةُ نصبه الفتحة، وتقـديرُ التركيبِ: اشتريت هذا القلمَ بعدد ما من القروش.

وتقول: فى كم صفحةٍ حللت هذه المسألة، حيث (كم) اسم للكثرة مبنى فى محل جر بفى، وشبهُ الجـملة متعلقةٌ بالفعلِ (حل)، و (صفحـة) مجرور بالإضافة إليه، وتقديرُ التركيب: حللت هذه المسألة فى كثيرٍ من الصفحات. ومنه أن تقولَ: فى كم حجرةٍ دخلتَ؟ وإلى كمْ فناءٍ خرجت؟ وعن كمْ كتابٍ تبحث؟

كـذا

اسمٌ يكنى به عن العددِ القليلِ والكثيرِ، وقيل: إن (كذا) تفيدُ الكثرة، ويبدو أنه يكنى بهـا عن العدد مطلقـا، فإذا قلت: عندى كـذا وكذا درهمًا، كـأنك قلت: عندى كالعدد درهمًا، أو: عندى عددٌ ما درهما [1].

خصائصها التركيبية:

- تمييزُها يكونُ منصوبًا لا غير.
- تمييزها يكون نكرةً.

---

(١) الكاف فى (كذا) زائدة للتشبيه، ولكنها زيادةٌ لازمةٌ، أى: امتزجت بذا حتى صارتا اسمًا واحدًا، أما (ذا) فهو اسم إشارة، والغرض منهما معًا التعبير عن العدد المبهم، أى: عدد ما.

- لا تكون في صدرِ الجملةِ.
- تستعمل غالبًا معطوفًا عليها بتكريرها، ويذكر أن هذا واجب.
- موقعُها الإعرابي حسبما تتطلبُه الجملةُ.

فتقولُ: اشتريتُ كذا وكذا كتابًا. حيث (كذا) اسم مبنى دال على العدد في محل نصب، مفعول به، و (كذا) معطوف على الأول في محل نصب. و (كتابا) تمييز لـ (كذا) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. ومنه قولُ الشاعر:

عِدِ النفسَ نُعْمى بعد بُؤْساكَ ذاكرًا كَذَا وكَذَا لُطفًا بِهِ نُسِيَ الجهدُ[1]

قد تأتي (كذا) لغيرِ العددِ دالةً على شيءٍ ما، فتقولُ: قال فلان كَذَا، وتكون (كذا) مقولَ القولِ مبنيا في محل نصب.

يذكر ابن عصفور: «وأمَّا كذا فإن كَنَيْتَ به عن الثلاثةِ إلى العشرةِ أو المائةِ أو الألفِ قلت: كذا من الدراهمِ، وإن كَنيتَ به عن أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ قلت: كذا وكذا درهمًا، وإنْ كَنَيْتَ به عن عشرين أو ثلاثين إلى تسعين قلت: كذا درهمًا، وإن كنيت به عن المعطوفِ من واحد وعشرين إلى تسعةٍ وتسعين قلت: كذا وكذا درهما»[2].

---

(1) الأشموني على ألفية ابن مالك ٢-٣٩٠.

(عد) فعل أمر مبني على السكون، وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، وماضيه: وعد، يعد، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. (النفس) مفعول به أول منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (نعمى) مفعول به ثان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها التعذر. (بعد) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو متعلق بالوعد. (بؤساك) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة المقدرة، وضمير المخاطب مبني في محل جر بالإضافة إليه. (ذاكرا) حال من الضمير المستتر الفاعل منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (كذا) مفعول به مبني في محل نصب. (وكذا) عاطف ومعطوف مبني في محل نصب. (لطفا) تمييز لكذا منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (به) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالنسيان. (نسي) فعل ماض مبني على الفتح مبني للمجهول. (الجهد) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الفعلية في محل نصب، صفة للطف.

(2) المقرب ١- ٣١٤.

كأين

مثلُ (كم) الخبريةِ، حيث تفيدُ الكثرةَ، وهى اسمٌ مثل (كم).

خصائصها في التركيب:

- تلزمُ صدر الجملةِ.
- تمييزُها يكون مفرداً دائمًا.
- أكثر ما يكون تمييزُها مـجروراً بِمنْ. وقد يردُ منصوبًا، وكذلك فإنه يجب أن يكون نكرةً.
- خبرها لا يكونُ إلا جملةً.
- لا تقع مجرورةً ولا استفهاميةً.
- موقعها الإعرابىُّ حسب ما بعدها من طالبٍ منصوبٍ.

فتقول: كأيِّـنْ من رجلٍ رأيت. والمعنى: كثيراً من الرجال رأيت، حيث أفادت (كأين) الكثرة، وتمييزُها مفرد مجرور بمن، وتعرب مفعولاً به مبنيا فى محل نصب لرأيت، وقد تجعلها مبتدأ مبنيا فى محل رفع، خبرُه الجملةُ الفعليةُ (رأيت)، وفيها ضميرٌ محذوفٌ فى محلٍّ نصب، مفعول به يعود على رجل، والتقدير: رأيته.

ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا﴾ [آل عمران: ١٤٦][1]. (كأيِّن) اسم مبنى

---

(١) (كاين) اسم مبنى يدل على الكثرة فى محل رفع، مبتدأ. (من نبى) جار ومجرور، وهو تمييزٌ لكاين. (قاتل) فعل ماض مبنى على الفتح. (معه) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالقتال. (ربيون) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر المبتدأ. (كثير) صفة لربيون مرفوعةٌ، وعلامة رفعها الضمة. (فما) الفاء: عاطفة تعقيبية حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. ما: حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب. (وهنوا) فعل ماض مبنى على الضم. وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل. (لما) اللام: حرف جر مبنى لا محل له. ما: اسم موصول مبنى فى محل جر باللام، وشبه الجملة متعلقة بوهنوا. (أصابهم) فعل ماض مبنى على الفتح. وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، وضمير الغائبين مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (فى سبيل) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالإصابة. (الله) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (وما ضعفوا) حرف عطف وحرف نفى وفعل ماض وفاعله. والجملة معطوفة على ما وهنوا. (وما استكانوا) مثل سابقتها.

دال على الكثرة فى محل رفع، مبتدأ، تمييزه (نبى)، وهو مفردٌ مجرورٌ، وخبره الجملةُ الفعليةُ (قاتل ربيون).

وقوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ ﴾ [يوسف: ١٠٥][1]. (كأين) اسمٌ دال على الكثرة مبنى فى محلٌ رفع، مبتدأ، تمييزُه المجرور (آية)، وخبرُه الجملةُ الفعليةُ (يمرون).

ومثلُ ذلك قولُه تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا ﴾ [الحج: ٤٨].

- أما قوله تعالى: ﴿ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾. [الحج: ٤٥]. ففيه (كأين) اسمٌ للتكثير مبنى فى محل رفع، مبتدأ، وقد تحتسب قضيةَ اشتغال، فتنصب (كأين) على أنها مفعولٌ به لفعلٍ محذوف يفسره الفعلُ المذكور (أهلكنا).

ومما ورد من تمييزِها المنصوبِ قولُ الشاعرِ:

اطردِ اليأس بالرجا فكأيِّنْ ... آلِمًا حُمَّ يُسْرُه بعد عُسْرِ[2]

حيث (آلما) تمييزٌ منصوبٌ لكأين.

---

(١) (كاين) اسم مبنى يدل على الكثرة فى محل رفع، مبتدأ. (من) حرف جر مبنى، لا محل له من الإعراب يفيد الجنس. (آية) اسم مجرور بعد من، وعلامة جره الكسرة، وهو تمييز كأين. (فى السموات) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل جر، صفة لآية. (والأرض) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. الأرض: معطوف على السموات مجرور، وعلامة جره الكسرة. (يمرون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر (كاين). (عليها) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالمرور. (وهم) الواو: للابتداء أو للحال حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، هم: ضمير مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (عنها) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالإعراض. (معرضون) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية فى محل نصب، حال.

(٢) شرح التصريح ٢-٢٨١/ ارتشاف الضرب ١-٣٨٦/ أوضح المسالك ٢-٢٥٩/ الأشمونى ٤-٨٥ آلم على وزن فاعل من ألم يألم حم: قدر.

(اطرد) فعل أمر مبنى على السكون. وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت=

مما يكنى به عن العدد بعضُ الكلمات الدالة، من مثل: بضع: البِضْع أي القطع، و (بضع) إذا كُنِّى به عن العددِ فإنه يطلقُ على الكسرِ المتقطع من العشرة، ويقال لما بين الثلاثةِ إلى العشرة، فهو كنايةٌ عن هذه الأعدادِ، وقيل فيه غيرُ ذلك، ويستخدم مع العشراتِ دون المئاتِ والألوف، ويسرى عليه أحكامُ الأعدادِ من الثلاثةِ إلى العشرةِ. فيقال: حضر اليومَ بضعةُ طلابٍ، وبضعُ طالباتٍ، ومنه: ﴿فَلَبِثَ فِي السِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾ [يوسف: ٤٢]. إذ (سنين) تمييزٌ لبضع مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جره الياءُ؛ لأنه ملحقٌ بجمع المذكرِ السالمِ. كما يقال: أعتقد أن الحاضرين بضعةٌ وعشرون رجلاً، وبضعٌ وثلاثون امرأةً.

وأنبه إلى أنه يمكنُ أنْ يكونَ من الكلماتِ الدالةِ على العددِ (رهط، وذود، ونفر).

إذِ الرهْط يكونُ للقوم، وهو اسمُ جمع لا واحدَ له من لفظه، يدل على عدد يجمع من ثلاثةٍ إلى عشرةٍ، وقيل: لا يكون فيهم امرأةٌ، ولكن لما كان رهطُ الرجل قَومَه وقبيلته وهما جامعان للرجالِ والنساء كان الأرجحُ أن الرهَط كنايةٌ عن عددٍ من ثلاثةٍ إلى عشرةٍ، يجمع بين الرجالِ والنساء. وبعضُهم يقول إن الرهَط من السبعة إلى العشرة، حيث يجعلون النفرَ من الثلاثةِ إلى السبعة.

أما الذودُ فإنه يكونُ للقطيع من الإبلِ الثلاثِ إلى التسع، وقيل: ما بين الثلاثِ إلى العشر، وقيل: من ثلاثٍ إلى خمسَ عشرةَ، وقيل: إلى عشرين، أو ما فوق ذلك، ولا يكون إلا من الإناث دُون الذكور. ومنها: النفر والنفير لمجموعة عددها أدنى من عشرةٍ.

****

الأسماء العاملة عملَ الفعل

الأسماءُ العاملةُ عملَ الفعلِ في احتياجِها إلى فاعلٍ؛ وجوازِ نصبِها لمفعولٍ به أو أكثر - على تباينٍ بينها - إنما هي أسماء؛ بعضُها اسمٌ محض، يتمثل في بعض الصفاتِ المشتقةِ والمصادرِ، والآخرُ أسماءٌ للأفعالِ التي تدلُّ عليها.

ونلحظ أن القاسمَ المشتركَ بين هذه الأسماءِ والأفعالِ الصريحةِ هو الدلالةُ على الحدثيةِ، والحدثيةُ دلالةُ الفعلِ، إلى جانبِ ما يمكن أن يكونَ فيها من جوانبَ معنويةٍ أخرى، تختلف باختلافِ كل منها، في أداءِ ما وُضِعَ له في اللغةِ من جوانبَ دلاليةٍ متعانقة.

والأسماء العاملةُ عملَ الفعلِ هي:

- أسماء الأفعال.

- المصادرُ وأسماءُ المصادر.

- من الصفات المشتقة: اسمُ الفاعل، صيغُ المبالغة، اسمُ المفعول، الصفةُ المشبهةُ باسمِ الفاعلِ، اسمُ التفضيل.

****

أسماء الأفعال[1]

أسماءُ الأفعال كلماتٌ وُضِعَت فى اللغـة على صيغ الأفعال، كما تدلُّ الأسماءُ على مسمياتها[2]، فإذا قلنا: إن (هيهاتَ) اسمُ فعل؛ فـإنه يكونُ اسمًا للفظِ الفعلِ (بَعُدَ)، ويكون دالاً عليه.

لكن؛ لماذا لم تُغْنِ هذه الأفعالُ عن الأسماءِ الأفعالِ الدالةِ عليها، بحيث تهملُ فى الاستعمالِ اللغوى؟

يذكر ابنُ يعيش أن الغرضَ من أسماءِ الأفعالِ هو الإيجازُ والاختصارُ ونوعٌ من المبالغةِ، « ووجـهُ الاختصارِ فيـها مجيئُـها للواحدِ والواحدةِ والتثـنيةِ والجمعِ بلفظٍ واحدٍ، وصورةٍ واحدة»[3].

فـتقـول: (صَـهْ) بمعنى(اسكت) يا زيدُ، ويا زيـدان، ويا زيدون، ويا هندُ، ويا هندان، وياهنداتُ.

ولكنك تقول بالفعلِ: اسكُتْ، واسكُتا، واسكُتوا، واسكُتْن، واسكُتا، واسكُتْن على ترتيبِ المخـاطبين المـذكوريـن. ذلك إلى جـانبِ مـعنى المبـالغـةِ الكامنِ فى (صَهْ). فمعناه: اسكُتْ سكوتًا تاما، أو كثيرًا. . أو غير ذلك مما يدل على المبالغة.

فأسماءُ الأفعالِ أسماءٌ نائبةٌ عن أفعالٍ، ملاقـيةٌ لها فى معانيها الحدثيةِ وأزمانِها[4]،

---

(١) يرجع فى هذه الدراسة إلى: الكتـاب ١ - ٢٤٢: ٢٥٣، ٤ - ٢٢٩ المقتضب ٣ - ٢٠٢ / المقتـصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٦٩ / شرح ألفية ابن مـعطى٢ - ١٠١٤ / شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٢٥ المقرب ١ - ١٣٤ / التسهيل ٢١٠، ٢١١ / شرح ابن الناظم ٦١١ / المساعد على التـسهيل ٢ - ٦٣٩، ٣ - ٩٨ / الجامع الصغير٩٨ / شرح التصريح٢ - ١٩٥: ٢٠١ / الصبان على الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢- ١٩٤.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٢٥.

(٣) الموضع السابق.

(٤) للنحاة فى حد أسماءِ الأفعال أقوال، هى:

- أسماء للألفاظ النائبة عن الأفعال. وهو رأى جمهور البصريين.
- أسماء نائبة عن معانى الأفعال من الأحداث والأزمنة، وذهب إليه جماعة البصريين
- أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال، وذهب إليه جماعة من البصريين.
- هى أفعال، وهو قول الكوفيين.

ولا موضعَ لهـا من الإعـرابِ[1]، ويقـصـد بهـا الاختـصـارُ والإيجازُ وضـربُ المبالغة.

أي أسمـاءُ الأفعال أسمـاءٌ لمسميـاتٍ هي أفعالٌ، ولذلك فـإنها تنوبُ عن هذه الأفعالِ في معانيها وأزمانها وعملِها.

ومنهم من يجعل أسمـاءَ الأفعالِ خالفةَ الفعل، أى: خليفته ونائبه في الدلالةِ على معناه[2]. وهو ما يتفق مع التحليلِ السابق.

الفرق بينها وبين الأسماء والأفعال:

ذكرنا أن أسماءَ الأفعال ليست بأسماءٍ محضة.

وهى تفترق عن الأسماءِ فيما يأتى:

أ- لا تتصـرف أسماءُ الأفـعالِ تصرفَ الأسمـاء، حيث لا تكون مبـتدأً، ولا فاعلاً، ولا مـفعولاً، ولاتقعُ فى أى مـوقعٍ إعرابى، وقد ذكرنا أنهـا -على الوجهِ الأرجح- لا محل لها من الإعراب.

ويستشهد بعضُ النحاةِ على تصرّفها بقولِ ربيعةَ بنِ مقروم الضبى:

فـدعَـوْا نزالِ فكـنتُ أولَ نازلٍ وعـلامَ أركـبُـه إذا لم أنزلِ[3]

حيث اسمُ الفعل(نزال) فى ظاهرِ التركيب فى موقعِ المفعوليةِ للفعلِ(دعا).

= كما اختلفوا فيما بينهم فى كونها فى محل رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعها عن الخبر، أو فى محل نصب بأفعالها النائبة عنها، أو لا محل لها من الإعراب.

ينظر: شرح التصريح ٢ - ١٩٥.

(١) للنحاة أقوالٌ فى إعرابها، وهى -إلى جانب الرأى المذكور- وهو الأرجح، وهو أنه لا محل لها من الإعراب:

- أنها في موضع نصب بمضمر، وهو ما ذهب إليه المازنى ومن وافقه.

- أنها فى موضع رفع بالابتداء، ومرفوعها سد مسد الخبر.

ينظر: الصبان على الأشمونى ٣- ١٩٦.

(٢) ينظر: الصبان على الأشمونى ٣ - ١٩٦.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٢٧/ المساعد على التسهيل ٢ - ٦٣٩.

ويقول زهير:

ولَنِعْـم حـشْـوُ الدرعِ أنت إذا دُعِـيتْ نزالِ ولُجَّ فى الذعـر[1]

حيث(نزال) اسمُ فعل، وهو فى ظاهرِ التركيب فى موقع نائب فاعل.

وجاء فى شرح المفصل لابن يعيش[2]: «فلو كانت (نزال) بما فيهـا من الضميرِ جملةً لما جاز إسنادُ (دُعيت) إليها، من حيثُ كانت الجملُ لا يصح كونُ شيء منها فاعلاً، وإنما لم يصح أن تكونَ الجـملةُ فاعلاً لأن الفاعلَ يصح إضمارُه، والجملةُ لايصح إضمارُها؛ لأن المضمـرَ لا يكونُ إلا معرفة، والجملُ ممَّـا لا يصح تعريفُها من حيثُ كانت معاني الجـملِ مستفادةً، ولو كانت معرفةً لم تكن مـستفادة، فلما تدافعَ الأمرانِ فيها وتنافيا لم يجتمعا».

فـهـذا كلُّه من قـبـيلِ الإسنادِ اللفظى، أى: عن طـريقِ الحكايةِ، حـيث يكون الصوابُ الذى عليـه جمهورُ النحاةِ أن أسـماءَ الأفعال لا يُسنَدُ إليـها، فلا تقعُ فى موقعِ المسندِ إليه.

ويذهب سيـبويه إلى أنهـا لا تتصـرف تصرفَ الأسـماء، ويذكر: «لـم تُصرفْ تصرفَ المصادر؛ لأنها ليست بمصادر»[3].

ب- نعلمُ أن الأسماءَ لا تستقلُّ بالفائدة بنفسها، كما لا تستقل بالحرفِ، وإنما لا بدَّ للاسمِ من اسمٍ آخرَ أو فعلٍ؛ كى يعطىَ فائدةً معنويةً مقصودةً من تحقيقِ اللغة.

لكنَّ أسماءَ الأفـعال تستقلُّ بالفائدة بنفـسها؛ لأنها وإن كانت اسـمًا فهى اسمٌ لفعل، فتضمنت فـاعلاً: إما مضمرًا، وإما مظهرًا يجب ذكـرُه، فتقول: صهْ، إيهِ، نزالِ، تَرَاكِ، فيُفهم معنى بين طرفَى الحديث.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٢٦.

المخصوص بالمدح (أنت) وهـو مبتدأ مؤخـر، خبره المقدم جملةالمدح (نعـم حشو الدرع)، أو مبتـدأ خبره محذوف، أو خبـر لمبتدإ محذوف. ومعناه: نعم لابس الدرع أنت إذا اشـتدت الحرب. (نزال) اسم فعل أمر بمعنى انزل، مبنى على الكسر، لا محل له من الإعراب وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت.

(٢) ٤ - ٢٦، ٢٧.

(٣) الكتاب ١ - ٢٤٢، ٢٤٣.

جـ- لا تجر أسماءُ الأفعالِ ما بعدها، كما أنها لاتُجرُّ، ولا يدخلُ عليها حروف الجر، والجرُّ من خصائِص الأسماء.

يذكرسيبويه: «وهي أسماءُ الأفعال، وأجريت مُجرى ما فيه الألفُ واللام، نحو: النَّجاء؛ لئَلا يخالفَ لفظُ ما بعدها لفظَ ما بعد الأمرِ والنهى»[1]. ويفهم من ذلك أن أسماءَ الأفعالِ تعامل معاملةَ ما فيه الألفُ واللام، فلا يضاف إليها ما بعدها، ويظل مثل ما يكونُ عليه ما بعد الأمرِ والنهى، وهو النصبُ، فلا يُخفض.

كما أنَّ أسماءَ الأفعالِ ليست بأفعالٍ فى كلِّ خصائصِ الفعلِ:

وإنما تفترق عنها فيما يأتى[2]:

أ- يلزم اسمُ الفعلِ البناءَ مطلقًا على ما وضع عليه، وإن اختلفَ بين ما يدل على الفعلِ الماضى والمضارعِ والأمر.

ومن ذلك: شتَّانَ بمعنى افترقَ، دالًا على الماضى، وأُفّ بمعنى أتضجَّر، دالا على المضارع، و وَىْ بمعنى أعجب، دالا على المضارع، ومَهْ بمعنى انكَفِفْ، دالا على الأمر، وكلها مبنية حالَ المضى والمضارعة والأمر.

ب- يتجرد اسمُ الفعلِ من عواملِ النصبِ والجزمِ التى يمكن أن تدخلَ على الفعلِ المضارِع.

فمثلا: (أُفّ) بمعنى (أتضجر)، الأولُ اسمُ فعلٍ مضارع، والثانى فعلٌ مضارع، يقبل دخولَ أدواتِ النصبِ والجزمِ عليه، فيقال: لم أتضجَّرْ، على الجزم، ولَنْ أتضجرَ، على النصب. وليس هذا فى اسمِ الفعل.

جـ- من أسماءِ الأفعالِ ما يُنون، نحو: واهًا، أفّ، من ذلك قولُ أبى النجم العجلى:

(١) الكتاب ١ - ٢٤٢.

(٢) يرجع إلى: الكتاب ١ - ٢٤١: ٢٥٣ ٤- ٢٢٩ / المقتضب: ٣ - ٢٠٢ / التسهيل ٢١٠، ٢١١ / المقرب ١ - ١٣٢: ١٣٤ / الجامع الصغير ١٤٨ / شرح التصريح ٢ - ١٩٥: ٢٠١ .

واهًا لسلمى ثم واهًا واهًا ... هى المنى لو أننا نلناها[1]

حيث(واها)اسمُ فعل مضارع، بمعنى أعجب، وهو منون، والتنوين من خصائصِ الأسماء، ولا يدخل الأفعال.

ومنه قولُه تعالى: ﴿فَلا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا﴾ [الإسراء: ٢٣].

د- من أسماءِ الأفعالِ ما ينوَّنُ فرقًا بينَ المعرفةِ والنكرة، فإذا قلتَ: صَهْ، بمعنى اسكُتْ -مبنيًا على السكون - فإنه يكون معرفةً، فإذا نطقتَه منونًا بالكسر؛ فقلْتَ: صهٍ؛ كان نكرةً.

والتنكير والتعريف يكونانِ للمصدرِالذى هو أصلُ كل فعل أو اسمه، ويكون(صه) منونا يعنى: اسكت سكوتا، أى: مطلق السكوت عن كل كلام، إذْ لا تعيينَ فيه. أما بغيرِ التنوين فيعنى السكوتَ المعهودَ المعيَّن.

هـ- لا يُؤكَّدُ اسمُ الفعلِ بالنونِ، ثقيلها وخفيفها، وإلحاقُها -خفيفةً وثقيلةً- فى لغةِ بنى تميم بكلمةِ(هلُمَّ) بسببِ أنها عندهم[2]، وليستْ باسمِ فعلٍ.

و- لا يجوزُ حذفُ اسمِ الفعلِ فى أى تركيبٍ، حيثُ لا يعمل اسمُ الفعلِ مضمرًا، وهذا على غير ما دُرِس فى قضيةِ الحذفِ فى الجملةِ الفعلية، حيث جوازُ حذفِ الفعلِ فى بعض التراكيب.

ز- لا يجوز تقديمُ معمولِ اسمِ الفعلِ عليه، وذلك جائزٌ مع الفعل.

أما قولُه تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، بنصب (كتاب)، فإنه يؤول على ثلاثةِ أوجه[3]:

- أن يكونَ منصوبًا بإضمارِ فعل، تقديره: الزموا، ويكون شبهُ الجملةِ(عليكم) متعلقةً بالمصدرِ(كتاب)، أوفى محل نصب، حال من كتاب.

---

(١) ينظر: المساعد على التسهيل٢ - ٦٥١ / ضياء السالك ٣ - ٣٨ / شرح التصريح ٢ - ١٩٧ / الصبان على الاشمونى ٣ - ١٩٨.

(٢) يرجع إلى: الكتاب ٣ - ٥٢٩ المساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٤.

(٣) يرجع إلى: إملاء ما منّ به الرحمن ١ - ١٧٤ / البيان ١ - ٢٤٨ / الإنصاف م ٢٧ / الدر المصون ٢ - ٣٤٥.

- أن يكونَ منصوبًا على المصدرية، حيث يتأولُ بمصدرٍ حُذف عاملُه، والتقديرُ: كَتَبَ ذلك كتابا اللهُ، ثم أُضيفَ المصدرُ إلى فاعلِه. وشبه الجملةِ تكون متعلقةً بالمصدرِ، أو بالفعلِ المحذوف.

-يذهب الكوفيون- وعلى رأسهم الكسائي- إلى أنه إغراء، ويكون (كتاب)منصوبًا على الإغراء بشبهِ الجملة، ويستدلون بذلك على جوازِ تقدمِ معمولِ اسمِ الفعلِ عليه.

ومثلُه قولُ الراجز[1]:

يا أيُّها المائحُ دَلْوِى دُونَكَا

أى: خُذْ دَلْوِى، فتكون(دلوى)مفعولاً به لفعلٍ محذوفٍ، يقدر من معنى اسمِ الفعلِ (دونك).

ويجوز أن يُمثلَ(دلوى دونك)جملةً اسمية، من مبتدإٍ فخبرٍ شبهِ جملة.

ح- لا يجوز إظهارُ الضميرِ مع اسمِ الفعل أى: ضمائر الرفع البارزة.

ويعلل لذلك بأنها أسماءٌ، وليست على الأمثلةِ التى أخذت من الفعل[2].

وعندما يظهر ضميرُ الرفعِ مع أحدها ينتقلُ إلى الأفعالِ، كما هو فى اسمِ الفعلِ (هَلُمَّ)، حيثُ لا يظهر معه ضمائرُ الرفع، فيكون فاعلُه ضميراً مستترا عند الحجازيين، ولكنه عند بنى تميم يظهرون معه ضمائرَ الرفعِ، فيقولون: هَلُمِّى، هَلُمَّا . . ؛ لذلك فإنه اسمُ فعلٍ عند الحجازيين، وفعلٌ عند بنى تميم.

ط- لا يجوز لاسمِ الفعلِ الطلبى أن يَنْصِبَ الفعلَ المضارعَ الواقعَ فى جوابِه كما هو فى الأفعال، حيثُ يجوز: زرْنى فأكرمَكَ. (أكرم)مضارعٌ منصوبٌ؛ لأنه بعد فاء السببية الواقعة جوابًا للطلبِ بالفعلِ الأمرى(زُرْ) ولا يجوز القولُ: صَهْ فأحدثَك، حيث (صَهْ) اسمُ فعل، فلا يجوز نصبُ المضارعِ فى جوابه خلافا للكسائى، حيث أجاز نصبَ المضارع فى هذا الموضع.

---

(١) ضياء السالك ٣ - ٣٣٤ / شرح التصريح ٢ - ٢٠٠ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٠٦.

(٢) ينظر: الكتاب ١ - ٢٤٢ / ٣ - ٢٨٠.

ولكن يجوز أن يُجزَمَ المضارعُ الواقعُ فى جوابِ الطلبى منه.

ى- لا تتصرف تصرفَ الأفعال، حيث إنها لا تتصرفُ فى نفسها ولا فى معمولِها، بل تلزم ما وضعت عليه من لفظ[1]، فلا يتصرف أحدُهما بين الماضى والمضارعِ والأمرِ، وإنما يكون لما وضع له من أحدِ هذه الأزمنةِ والمعانى.

ك- من أسماءِ الأفعالِ ما يخالف أوزانَ الأفعال، نحو: نزالِ، وقرقَارِ.

ومنها ما هو شبه جملة، نحو: إليك، عليك، دُونَك، أمامك.

الأثر النحوى لاسم الفعل:

نستنتج مما سبق أن اسمَ الفعلِ ينوبُ عن الفعلِ الذى وضع اسمًا له فى المعنى والعملِ النحْوى والزمن، إن ماضيًا، وإن مضارعًا، وإن أمرًا، وهو مبنى دائما، فهو كصيغتيه التى وُضِع عليها لأداء دلالاتِ محددة، ولا يتأثرُ بالعواملِ النحويةِ التى تؤثرُ فى الفعل، ولا يكون فضلةً لأنه لاَ يماثلُ الحروف، ولذا فهو اسمُ فعلٍ، ويعمل عملَ مسماه الفعلى، ويعرب إعرابَه، لكن بالبناءِ على ما يُنطق عليه .

ففى قولِ جرير:

فَهَيْهاتَ هَيْهاتَ العقيقُ وَمَنْ به وهَيْهَاتَ خِلٌّ بالعَقِيقِ نُواصِلُه[2]

حيث (هيهات) اسمُ فعل بمعنى(بَعُد)، فيكون اسمَ فعل ماضيا، وفاعلُه(العقيق)، و(خل).

---

(١) ينظر: المساعد على التسهيل ٢ -٦٣٩.

(٢) المقرب ١ - ١٣٤ /المساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٠ /ضياء السالك ٣ - ٣٢٣ /شرح التصريح ٢ - ١٩٩.
(هيهات)اسم فعل ماض مبنى على الفتح .(هيهات)توكيد لفظى.(العقيق)فاعل مرفوع،وعلامة رفعه الضمة.(ومن) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب.من: اسم موصول مبنى، فى محل رفع بالعطف على العقيق.(به)جار ومجرور مبنيان،وشبه الجملة صلة لا محل لها من الإعراب.(وهيهات) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب.(هيهات)اسم فعل ماض مبنى، لا محل له من الإعراب.(خل)فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة .(بالعقيق) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل جر، نعت لخل،ويجوز أن تتعلق بالوصول.(نواصله)فعل مضارع مرفوع .وفاعله ضمير مستتر تقديره: نحن،وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، مفعول به .الجملة الفعلية فى محل رفع، نعت ثان لخل .أو نعت لخل، أو فى محل نصب، حال من خل، إذا جعلنا شبه الجملة نعتا.

يعمل اسمُ الفعل عملَ فعله فى التعدى واللزوم، ويستثنى من ذلك اسمُ الفعل(آمين)، فهو لا يتعدى، وفعلُه(استجب) متعد.

تقول: دَرَاكِ القطارَ، فيكون (القطار) مفعولاً به؛ لأن (دراك)اسمُ فعلٍ للفعلِ(أدرك)، وهو متعد.

ولكنك تقولُ: صَهْ، فيكون لازمًا، ولا يتعدى؛ لأنه اسمُ فعلٍ بمعنى (اسكت)، وهولازم.

ويقال: بَلْهَ زيدًا، أى: اتركْ، عليْك الصديقَ الأمينَ، أى: الزمْ. فيتعدى كل منهما.

كما يقال: أفٍّ لكم، أى: أتضجر، إيهِ، أى: امضِ فى حديثك، فيكون كلٌّ منهما لا زما.

وإذا كان الفعلُ المسمى لاسم الفعلِ لازمًا تارة، ومتعديا تارةً أخرى فإن اسمَ الفعلِ يكونَ كذلك، ومنه قولُه تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ﴾ [الانعام: ١٥٠]، أى: أحضروهم، فيتعدى اسمُ الفعلِ(هَلُمّ)كما تعدى الفعلُ المسمى به وهو(أحضر)، ويكون(شهداء)مفعولًابه لاسم الفعلِ.

وقال تعالى ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [لاحزاب: : ١٨]، أى: أقبلوا أو ائتوا، فيكون لازمًا كما كان (أقبل)لازمًا. ويلحظ أن كلاً من الفعلِ اللازمِ واسمِه يتعدى بالحرفِ نفسه.

وتقول: هَلُمَّ سعدًا، أى: أحضرْ، فيكون (سعدا) مفعولاً به منصوبًا بـ(هَلُمَّ).

كما أنه يُجزم الفعلُ المضارعُ الواقعُ فى جوابِ اسمِ الفعلِ الطلبى، وقد ذكرنا أنه لا يجوزُ فيه النصبُ، خلافا للكسائى. فتقول نزالِ أكرمْك، حيثُ (نزال)اسمُ فعل أمر مبنى على الكسرِ، وفاعلُه ضميرٌ مستتر تقديره (أنت)، فاسمُ الفعل(نزال)طلبى، فجاز جزمُ المضارع فى جوابه(أكرمْ).

وتقول: عليْك المحسنَ تنَلْ بِرَّه. مكانك تسترحْ[1].

---

(١) ينظر: المساعد على التسهيل ٣ - ٩٨.

ومنه قولُ الشاعر:

وقَـولى كُلَّمـا جَشَـأتْ وجـاشَـتْ   مكانَكِ تُحْـمَدى أوْ تَسْتَـريحى[1]

حيث جزم الفـعلُ(تحمدى)، وعلامة جزمـه حذفُ النون؛ لأنه وقع فى جوابِ اسمِ الفعلِ الأمرى (مكانك)، وهو بمعنى(اثـبتى). وتقديرُ الكلام: الزمى مكانك إن تثبتى تحمدى.

أقسامها من حيث معناها

أسماءُ الأفعالِ أسماءٌ متوارثةٌ فى اللغة، ولا يجوز التصرفُ فيها، كما لا يجوز القياسُ عليها إلا ما كان منها قياسيا، كما سنوضح، وأسماءُ الأفعال من حيثُ ما وجدت عليه بنائيا تنقسم إلى ثلاثةِ أقسام[2]، سنذكرها فيما يأتى؛مع ذكر مُسَمَّى كل منها من فعلٍ.

أولها: ما وضع كذلك من أول أمره:

يُطلق على هذا القـسم(المرتجل)، حيث إنه يضمُّ أسماءَ الأفعـالِ التى وضعتْ على البنيةِ التى توورِثَتْ عليْهـا، دونَ تَغييرٍ فى بنيته، إلا مـا كان من أثرٍ للخلافِ اللهجى فى استعمالِها، وبه تتعددُ لهجاتُ أحدِها، أو تنحرفُ بعضُ بنيته.

وأسماءُ أفعالِ هذا القسم هى:

شتَّان[3]: (بفتحٍ ففـتحٍ مشددٍ طويلٍ ففـتح)، بمعنى: افترق. وكان الفـراءُ يكسرُ نونَها.

ومنه قولُ لقيط بن زرارة:

شـتَّـانَ هـذا والعناقُ والنومْ   والمَشْـرَبُ البـاردُ فى ظل الدومْ[4]

---

(١) الجامع الصغير ١٤٩ / شرح الشذور، رقم ٣٤٥.

(٢) شرح التصريح ١ - ١٩٧.

(٣) مأخوذ من الشت، وهو التفرق والتباعد.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٣٦ / شرح الشذور ٣ - ٤.

حيث (شَتَّان) اسمُ فعل ماض مبنى على الفتح، لا محل له من الإعراب، (هذا) اسمُ إشارةٍ مبنى فى محل رفع، فاعل، (والعناق)عاطفٌ ومعطوف على الفاعل.

و(شتان) يَستلزم فاعلاً مكونًا من جزأين؛ لأن التفرقَ والتباعدَ يكونَ بين شيئين، كما نرى فى البيتِ السابق، حيث الفاعلُ معطوفٌ ومعطوفٌ عليه.

ويصح أن يكونَ الفاعلُ ما يدل على بُعْد بين طرفين، فإذا كان واحدًا فهوواحدٌ بين شيئين، ويُعَدُّ بِمَثابة جزأين، ومن ذلك قولُ ربيعةَ الرقى:

لشتَّان ما بين اليزيدَيْن فى الندى　　　يزيدِ سُلَيم والأغَرُّ بن حاتمِ[1]

حيث الفاعل اسمُ موصولِ(ما)، وهويدلُ على بُعدِ بين شخصين.

وكان الأصمعى ينكر ما جاءَ على مثال: شتان ما بين زيد وعمرو، لكنه يمكن قبولُ ذلك طبقا للتفسيرِ السابق، واحتجاجا بقولِ الشاعرِ المذكور، واستحضاراً للجانبِ الدلالى الذى يؤديه التركيب، وملاءمته للدلالةِ الذاتية لشتان. يذكر ابنُ يعيش: «والقياسُ لا يأباه من جهةِ المعنى؛ لأنه إذا تباعد ما بينهما فقد تباعد كلُّ واحدٍ منهما من الآخر»[2].

وأنبه إلى أن التثنيةَ تتحقق فى فاعل (شتان)أو فى متعلقه عن طريقِ التثنية الصريحة، أو العطفِ بالواو، لكن استخدامَ حرفِ عطف غير الواو لا يصح.

ومثلُ ما سبق قولُ الأعشى (ميمون بن قيس):

شَتَّان ما يومى على كُورِها　　　ويومُ حيَّان أخى جابرِ[3]

---

(1) الكامل ١ - ٢٧٠ / الأغانى ١٤ - ٣٨ / شرح المفصل لا بن يعيش ٤ - ٣٨ / شرح الشذور، رقم ٢١٥.

(2)شرح المفصل ٤ -٣٨.

(3) المقتصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٧٥ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ١١٦٠ / شرح المفصل ٤ - ٣٧/ المقرب-١-- ١٣٣ شرح الشذور٣٠٤ / شرح التصريح ٢ - ١٩٩.

الكور: الرحل، والضمير يعود على الناقة. والمعنى: أن يومَيه لا يستويان. اليوم الأول يوم ركوبه الناقة، والآخر وهو يجوار حيان، فبينهما افتراق، الأول سفر وتعب والثانى لهو ومرح.

ويجعلون (ما) في هذا الموضع زائدة؛ لأنها لا تحققُ فاعلاً ذا جزأين، أو طرفين، يحققان دلالةَ شتان، لكن الثنائية تبدو في يومين (يومي، ويوم حيان).

ويذكر أن الزمخشري قد قيد الافتراقَ بكونه في المعاني والأحوال، ويمثلون لذلك بالعلم والجهلِ والصحةِ والسّقَم، ولا تستعمل في غير ذلك، فلا يقال: شتّان الخصمان عن مجلسِ الحكم، ولا شتان المتبايعان عن مجلس العقد، بمعنى افترقا[1].

هَيْهات: (بفتح فسكون ففتح طويل فتح): بمعنى: بَعُد. وفيها تثليثُ التاء بدون تنوين، وبالتنوين، وفيها: هَيْها (بحذف التاء). وهيهاتْ (بسكون التاء)، وهَيْهان، وأيهات(بالفتح، وبتنوين الفتح، وبالكسر)، وأيْها، وأيْهاك، (وفيها لغات أخرى[2]، تصل إلى ست وثلاثين.

حيث يذكرون لغات ستًا منها، هي: هَيْهَات، أيْهات، هَيْهان، وأيْهان، وهيهاه، وأيهاه، وكلٌ منها مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته وكل واحدةٍ منها منونة وغير منونة[3].

ومنه قولُ جرير:

هيهات منزلُنا بنعفِ سُويقةٍ ... كانت مباركةً من الأيامِ[4]

وفيه روايةٌ: أيهات[5].

وقولُه تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون٣٦].

(هيهات) اسمُ فعل ماض مبني، لا محلٌ له من الإعراب، (هيهات)الثانيةُ توكيدٌ لفظي. وفاعلُ(هيهات):

---

(١) ينظر: شرح التصريح ٢ - ١٩٦.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٦٧ / التسهيل ٢١١.

(٣) ينظر: الأشموني على الصبان ٣ - ١٩٩.

(٤) ينظر: الكتاب ٤ - ٢٠٦ / الخصائص ٣ - ٤٣ / شرح المفصل لا بن يعيش ٤ - ٦٧/ الدر المصون ٥ - ١٨٤ . نعف سويقة: موضع .

(٥) شرح المفصل لا بن يعيش ٤ - ٣٦.

إما أن يكون(ما)، واللام حرف جر زائد.

وإما أن يكون مضمرًا لدلالةِ الكلام عليه، ويقدر بالتصديق، أو الصحة، أو: إخراجكم وبعثكم.

ومنه قولُ الشاعر:

هيهات ناسٌ من أناسٍ ديارُهم دماقٌ ودارُ الآخرين الأوامن[1]

فاعل (هيهات) هو(ناس).

حَيَّهَلْ (بفتح ففتح مشدد ففتح فسكون، وبفتحِ اللام، وبفتحها مع المد مع التنوينِ أو بدونِه وبسكونِ الهاء مع فتحِ اللام أو مدها): بمعنى: قَدِّم وعَجِّلْ.

وقد جاء مُعَدّى بنفسه، كما جاء مُعدى بحرفِ الجر: الباءِ، وعلى، وإلى، وحينئذ ينوعُ حرفُ الجر دلالتَه.

ومن ذلك أن تقولَ: حيَّهَل الثريدَ، أى: أحضره وقرِّبه. ويكون (الثريد) مفعولاً به منصوبًا؛ لأن (حيهل) اسمٌ لفعلٍ معتد، فتعدى تعديتَه.

وتقول: حيَّهل بمحمودٍ، أى: ائت به، أو: حيَّهل بالثريدِ، أى: عجِّل به.

ويكون فى الموضعين اسمَ فعل لازمًا.

وتقول: حيَّهلَ على الخيرِ أى: أقْبل عليه، وحَيَّهل إلى الصلاةِ، أى: أقبلْ إليها. فتكون (حيَّهل) بمعنى: ائت أو أقبلْ أو عَجِّل، وهو على الأولِ متعد، وعلى الثاني متعد بعلى أو إلى، وعلى الثالثِ متعد بالباء أو إلى.

(حَيَّهل) مركبةٌ من (حَىَّ) بمعنى: أقبلْ، وهَلْ: بمعنى: عَجِّل، وجُمع بينهما للدلالةِ على الحثِّ والاستعجالِ مبالغةً؛ لأن كلاً منهما قد يُستعمل بمفرده، ومنه قولُ المؤذنِ: حَىَّ على الصلاة، حَىَّ على الفَلاَح، وهو دعاءٌ إلى الصلاة، وإلى الفلاح.

كما قد تستعمل(هَلا)، كما ورد فى قولِ النابغةِ الجعدى .

---

(١) الدر المصون ٥ - ١٨٤. الدماق: الشيء المتحطم .

الاَ حَيِّيَـا لَيْلَى وقـولاَ لهـا هَلاَ فقَـدْ ركِبَتْ أمـرًا أغرَّ مُحَـجَّلا[1]

أى: أقْبلى، وتعالَىْ. (هلاَ) اسمُ فعل أمـر مبنى، وفاعلُه ضمير مسـتتر تقديره: أنت.

هَلُمَّ الحجازية(بفتح فـضـم فتشديد بالفتح): بمعنى: أقبـلْ، فيكون لازمًا، أو قرِّبْه واحضره، فيكون متعديا إذا قلت: هَلُمَّ زيدًا[2].

أما(هَلُـمَّ) التميـميـةُ فهى عندهم فـعل[3]، ونفصلُ القـولَ فى ذلك فى نهاية الدراسة.

وهى مـركـبةٌ -عنـد جمـهـور النحـاة - وينقـسمـون فى ذلك إلى قـسـمين: أحدُهما: يجعلها مركبةً من (ها) للتنبيه، و(لُمَّ)، أى: اجمع، أمرًا، فحذفت الألفُ، وكأن المعنى؛ اجمعْ نفسَك إلينا، أى: أقرب، وهذا ما ذهب إليه البصريون..

والآخر: ما يذهـب إليه الفراءُ مـن أنها مركـبةٌ من: (هَلْ)للزجـر، و(أُمَّ) بمعنى اقصد، فألقيت حركةُ الهمزةِ على السـاكنِ قبلها، وحذفت الهمزة[4]..

أُفّ (بضم مع تشـديدِ الفاء، وتكون الفـاءُ مـثلثةً، بالتنوين وبعـدمه، وفـيهـا تخفـيفُ الفاءِ بالسكون، وقد تمال: (أُفى)، وهو بمعنى أتـضجر. والمشهـورُ تشديدُ الفاء مع الكسرِ المنون(أُفٍّ)؛وفيها لغات كثيرة[5].

ومنه قولُه -تعالى-: ﴿أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [الأنبياء٦٧]. (أف)اسم فعل مضارع، مبنى لا محل له من الإعراب. فاعلُه ضميرٌ مستتر، تقديرُه(أنا).

فإذا أنث (أف) بالتـاءِ فإنه ينتـصبُ على المصدرية، يقـال فى الدعاء: أُفَّـةً تُفَّةً؛ فيكون مصدرًا منـصوبًا بدلا من فعله؛ مثل: عقرًا، وتبًا...، وقـد يرفع -حينئذ- ويكون مرفوعًا على الابتدائية، ويكون خبرُه محذوفا، ومعناه الدعاء.

(١) ديوانه١٢٣/ شرح ألفية ابن معطى ٢ - ١٠١٩/ المفصل ١٥٤/ شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٤٧.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤-٣٠.

(٣) المساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٤.

(٤) السابق ٢ - ٦٤٥.

(٥) ينظر الدر المصون ٤ - ٣٨٥.

آمينَ (بالمد والقصر): بمعنى: استَجبْ. فيكونُ على وزنِ: فاعيل وفَعيل، وقد ورد باللغتيْن، فمن المدِّ قولُ الشاعر:

يارب لا تَسْلُبنى حُبَّها أبدًا ويَرْحَمُ اللهُ عبدًا قال آمينا[1]

وبالقصرِ ورد قولُه:

تباعد منى فَطَحْلٌ وابنُ أمِّه أمينَ فزاد اللهُ ما بَيْنَنَا بُعْدًا[2]

(آمين)اسمُ فعلِ أمر مبنى على الفتح، لا محلَّ له من الإعراب، وفاعلُه ضميرمستتر، تقديرُه: أنت.

هَيْتَ، (بفتح فسكونٍ ففتح)، بمعنى: أسرعْ، وفيها تثليثُ التاءِ، وهيًّا وبكسرِ الهاءِ، وهِيت، وهَيْك، وهيَّك... ولغاتٌ أخر.

ومنه قولُ الشاعر:

أَبلغْ أميرَ المؤمنينَ أخا العراقِ إذا أتَيْتَا

أنَّ العراقَ وأهْلَه سَلَمٌ إليك فهيْتَ هَيْتَا

أى: أسرعْ، أسرعْ، (هيت) الأولى اسمُ فعلِ أمر مبنى، لا محل من الإعراب، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ تقديره: أنت، و(هيت)الثانيةُ توكيدٌ لفظى للأولى. والألفُ للإطلاق.

ها، هاء، وتلحقها كافُ المخاطب، بمعنى: خُذْ. فيكونان: هاك، هاءَك.

وتكون الكافُ -حينئذ- حرفَ خطاب، لا محلَّ له من الإعراب، وفى كل اسمِ فعلٍ ضميرٌ مستتر، بحسبِ كل مخاطب، ويكون فاعلَه.

فإذا قلنا: هاكُما الكتابَ، أو: هاءكما الكتابَ، فإن (هاكما) اسمُ فعل أمر مبنى، لا محل له من الإعراب، وفيه ضميرٌ مستتر، تقديره: أنتما، فى محل

---

(١) شرح ابن يعيش ٤ - ٣٤ / الصبان على الأشمونى ٣ - ١٩٧.

(٢) شرح ابن يعيش ٤ - ٣٤ / الصبان على الأشمونى ٣ - ١٩٧.

رفع، فاعل، و(كـما) حرف خطاب مـبنى، لا محل له من الإعـراب. (الكتاب) مفعولٌ به منصوب، وعلامةُ نصبِه الفتحة

وتخلف الكافَ الهمـزةُ مصرفةً تصـريفَ الكاف بحسب المعنى[1]، نحو: هاءَ، هاءِ، هاؤُما، هاؤُنَ، هاؤُم، وهى أفصح، وبها جاء القرآنُ الكريمُ فى قولِه تعالَى- ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾[2] [الحاقة:١٩].

ومن العـربِ من يجعلُهـا فعـلاً، فيـقول: هاءِ يا رجلُ، هائى يا امـرأة، (ياء المخاطـبة فاعـل)، هائيا يا رجـلان، ويا امرأتان، (ألف الاثنين فـاعل)، هاءُوا يا رجال، (واو الجماعةفاعل)، هائين[3] يا نساءُ (نونُ النسوة فاعل).

تَيْدَ، تَيْدَخَ (بفتح فسكون فـفتح ففتح): بمعنى: أمهلْ. تقول: تَيْـدَ محمداً بعضَ الوقت. فيكون(تيد) اسمَ فعل أمر مبنيـا، لا محلَّ له من الإعراب، وفاعلُه ضميرٌ مستتر تقديره: أنت. (محمدًا) مفعولٌ به منصوب.

أَوْهِ (بفتح فسكونٍ فكسر): بمعنى: أتوجع وأتألَّـم، وفيها لغاتٌ أوْه، آهِ، أَوَّهِ، أوَّهْ -ومنه قولُ امرأةٍ من بني قُريظ:

أَوَّهِ من ذِكْـرى حُـصَـيْنا ودُونَه نَقًا هائلٌ جَعْـدُ الثَّرى وصفيحُ[4]

(أوه) بفتح ففتح مشدد فكسر، اسم فعل مضارع مبنى على الكسر، لا محل له من الإعراب، وفاعله ضميرمستتر، تقديره: أنا.

صَهْ (بفتح فسكون): بمعنى: اسكُتْ.

---

(١) المساعد على التسهيل ٢-٦٤٤.

(٢) (هاؤم)اسم فعل أمر مبنى لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر تقديره(أنتم)، ويتنازع مع الفعل (اقرا) المفعول به (كتاب).

(٣) المساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٤ ،وكتبَ فيه (هائنّ)، وهذا لا يساير قواعدَ التصريف، فهذا المكتوب إنما يكون حالَ تأكيد الفعلِ بالنون، وعندما يستعملُ بلا توكيد فإن الياءَ تثبت، حيث استعمالُ(هاء) فعلا، وكي يناسب التصريف المذكور مع المثنى، يفترض أنه معتل الآخرِ بالياء، مثل: عَادَى، وفى إسنادِ الأمرِ منه يكون: عاد، عادى، عاديا، عادوا، عادين.

(٤) شرح ابن يعيش ٤ - ٣٩.

حصين: اسم رجل، النقا: القطعة المحدودة بة من الرمل، الصفيح: السماء ووجه كل شيء.

مَهْ (بفتح فسكون)، إيهًا (بالتنوين بالفتح، وبالبناءِ على السكون: إيهْ): بمعنى: انكفف.

إيهْ (بكسر طويل فسكون): بمعنى: حَدِّثْ. أو: امضِ فى حديثك ومنهم من يكسرُ مع التنوينِ، ودونه[1].

وَيْ: (بفتح فسكون)، بمعنى: أعجب.

قال تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ﴾ [القصص: ٦٢].

فى (وَيْكَأن) عدةُ آراءٍ، أشهرُها: أن(وَىْ)كلمةٌ بمفردها، اسمُ فعلٍ مضارع، معناه (أعجب)، وفاعلُه ضمير مستتر تقديرُه (أنا)، والكافُ للتعليل، والتقدير: أعجب لأن الله...

وعند الخليل وسيبويه، (كأن) للتشبيه، دخلت عليها (وى)، ومن ذلك قولُ زيد بنِ عمرو بن نُفَيْل:

سَأَلَتَانى الطلاقَ أنْ رَأَتَانى قَلَّ مالى قَدْ جِئْتُمَا بِنُكْرِ
وىْ كأنْ مَنْ يكُنْ له نَشَبٌ يُحْ بَبْ ومَنْ يفتقرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرٍّ[2]

وقد ذكر محققُ الكتابِ ما ذكره السيرافى فى (ويكأن)، وهى ثلاثةُ أقوال[3]:

- ما ذكر من رأى الخليل من أن (وى) كلمة تندم، يقولُها المتندمُ لغيره، ومعنى (كأن) التحقيق.

- تكون (ويك) موصولةً بالكاف، و(أن)منفصلة، ومعناها تقرير، وهو قولُ الفراءُ. وتكون كقولك: أما ترى؟

---

(١) المساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٨.

(٢) الكتاب ١-١٥٥/الخصائص ٣ -٤١. شرح ابن يعيش ٤ - ٧٦ /الدر المصون ٥ - ٣٥٤ /الصبان على الأشمونى٣٣-١٩٩.

(٣) يرجع إلى: الكتاب ٢ - ١٥٤، هامش(٦).

- (ويك) بمعنى (ويلك)، و(أن) مفتوحة بفعل مضمر، والتقدير: ويلك اعلَمْ أن الله. .

ومنهم من يرى أن(ويكأن) كلمةٌ مستقلةٌ بسيطة، معناها: ألَمْ تر؟

واها ، واهًا: بمعنى: أعجب.

ومنه أن تقولَ: واها لما فعلتَه!!

قَدْ، قَطْ، بَجَلْ: بمعنى: اكْتَف، انته، يكفى. أسماءُ أفعالٍ فى أحدِ أوجهها فى التركيب، وهى تشتركُ فى المعنى، وهو: أكتفى، وتكون أسماءَ أفعالٍ إذا كان ما بعدها منصوبًا، فتقول: قَدْ عبدِ الله عشرةُ جنيهات، أو: قَطْ عبدَ الله، أو: بَجَلْ عبدَ الله. فيكون كلٌّ من: قد، وقط، وبَجَلْ اسمَ فعلٍ مضارع مبنيا، لا محل له من الإعراب، وفاعلُه: عشرةٌ، و(عبد) مفعولٌ به منصوب، وعلامةُ نصبِه الفتحة.

فإذا أوصلت بها ضميرَ المتكلم فإنه يجب أن يلحقَ بها نونُ الوقاية، فتقول: قَدْنى، قطْنى، بَجلْنى. ويكون ضميرُ المتكلم مفعولاً به.

وإذا قلت: قَدْكَ وقَطْك يكونان بمعنى: اكتف وانته، ويكونان لازمين.

لكنْ لكل من الكلماتِ الثلاثةِ أوجهٌ أخرى فى التركيب، حيث:

قد: تكون:

أ- اسمَ فعل - كما ذكرنا - بمعنى: أكتفى.

ب- اسمًا مرادفا لـ(حَسْب)، ويذكر ابنُ هشام[1] أنها -حينئذ- قد تستعمل مبنيةً على السكونِ، حرصًاعلى بنائها، فتقول: قَدْ زيدٍ جنيهُ. وتدخلها نونُ الوقاية للمحافظة على السكونِ، فتقولُ: قَدْنى جنيهٌ. وتكونُ (قد) فى الموضعين مبتدأ، وهو مضاف، وما بعده مضافٌ إليه، و(جنيه) خبرُ المبتدإ.

وقد تستعمل معربةً، فتقول: قَدُ زيدٍ جنيهٌ، بضم(قد)، وتقول: قَدِى، بدون نونِ الوقاية. كما تقولُ: حسبُ. (بالضم)، وحسبى.

---

(١) مغنى اللبيب ١ - ١٧٠

جـ - حرفًا مختصا بالفعلِ المتصرف الخبرى المثبتِ المجرد من الناصبِ والجازم وحرفى التنفيس. نحو: قد أفعلُ، وقَدْ فَعَلْت.

ومنه قولُ الشاعر:

قَـدْنى من نَصـرِ الخُـبَيْـبَيْنِ قَـدِى ليس الإمـامُ بالشَّـحيحِ المُلحـدِ[1]

حـيث (قـد) الأولى اسمُ فـعل مـضـارع، مـبنى لا مـحل له من الإعـراب، والتقـديرُ: يكفينى من نصر. .، والنونُ للوقـاية، وضميرُ المتكلم مـبنى فى محل نصب، مفعول به.

وتحتمل كذلك - على تحليل ابن هشـام السابق -أن تكونَ مرادفةً لحسب، على لغة البناء، ويكون مبـتدأ، أما (قد) الثانية فليس فـيها إلا مرادفتهـا لحسب، حيث عدمُ وجـود نون الوقاية، وقد تحـتملُ أن تكونَ اسمَ فعل على حـذف نونِ الوقايةِ للضرورةِ، أو على حذفِ الضمير، والياء الموجودة للإطلاق.

قط: تكون:

أ - اسمَ فعل - كما ذكرنا - بمعنى أكتفى.

ب - اسمًا بمعنى(حسب)، حـيث يجر ما بعدها، فتقـول: قطْ عبدِ الله جنيه، ويكون مبتدأ.

ومنهم من يذهـب إلى أن (قط) اسْمٌ بمعنى(حـسب)، أى: اكـتفِ، ولا يذكـر غيـرَه. فتـقول: قطنى، وقطِى، وقطِ بالكسـرِ للدلالةِ على الياء. وتـقول: قَطْكَ، وقَطْكِ، وقطْكما، وقَطْكمْ، وقطْكُن.

بَجَل: تكون:

أ - اسمَ فعل - كما ذكرنا - بمعنى أكتفى.

---

(١) الكتاب ٢ - ٣٧١ / أمالى ابن الشجرى ١ - ١٤/ شـرح ابن يعيش٣ - ٧،١٢٤ - ١٤٣/ شرح التصريح ١ - ١١٢ / الصبان على الأشمونى ١ - ١٢٥.

ب - اسمًا مرادفًا لحسب، فلا تلحقها نونُ الوقاية، تقول: بَجَلي. ومنه قولُ الشاعر:

ألا إننى أُشْرِبْتُ أسودَ حالكًا ألا بَجَلى من ذا الشرابِ ألا بَجَلْ

جـ - حرفًا للجواب بمعنى (نَعَم) فى الطلبِ والخبر.

سرعان، وشكان (بتثليثِ الأول، فسكون)، بمعنى: سَرُع. وقد يكون واوُ الثانى همزةً (أشكان). وقد يكون معنى (وشكان) قرب. ذُكر فى المثل: سرعان ذَا إهالة[1]، حيث (سرعان) اسمُ فعل ماضٍ مبنى على الفتح، لا محل له من الإعراب، واسمُ الإشارة(ذا) فاعلُه مبنى فى محل رفع، و(إهالة) تمييزٌ منصوبٌ، وعلامة نصبِه الفتحة.

وتقول: وشكان(أشكان)ذَا خُرُوجا.

وقد يستعمل (سرعان) خبرًا فيه معنى التعجب، ومنه قولهم: سرعانَ ما صنعْته كذا، إى: ما أسرع ما صنعته..[2]!

وقد يستعمل (وشكان) مصدرا، نحو: عجبت من وشكانِ ذلك، أى: من سُرْعَتِه[3].

بطآن، (بضم فسكون)، بمعنى: أبطأ، فيقال: بُطآنَ هذا الأمرُ، فيكون(بطآن) اسمَ فعل ماضيا مبنيا على الفتح. فاعلُه اسمُ الإشارة (هذا). وقد يكون فيه معنى التعجب، فتقول: بطآن ذا خروجا، ويكون(خروجا) منصوبًا على التمييز.

وَيْهًا: (بفتح فسكون)، بمعنى: أغْرِ، الإغراء هو التسليط، وهو راجع لمعنى اللصوق، وبعضُهم يجعله اسم فعل لا نزجرْ، أو: اغْرِ[4].

---

(١) المقتصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٧٥.

(٢) المساعد على التسهيل ٢ - ٦٥٠.

(٣) الموضع السابق.

(٤) المساعد على التسهيل٢ - ٦٤٩.

ويذكرون من أسماءِ الأفعالِ التي وُضعت كذلك من أولِ الأمرِ:

بَسٌّ، (بفتح فتشديد بالكسر)، بمعنى: أرفُق[1]. ويذكرون: قال أبو عبيدةَ: بَسَسْتُ الإبلَ وأبسَستُها لغتان، إذا قلت لها: بس بس. وهذا صوتٌ يُدْعى به الغنم، وصوتٌ للراعي يسكن به الناقةَ عند الحلْبِ، ولهذا فإنني أرى أنها اسمُ صوتٍ للفعلِ المسمى به.

إِخّ، كِخّ، بكسرِ الهمزةِ والكافِ، وتشديد الخاءِ مع الكسرِ، أو سكونِها، بمعنى: أتكرهُ.

ومنه أن الحسنَ أخذ تمرةً من تمرِ الصدقة، فجعلها في فيه، فقال له رسولُ الله ﷺ- (كِخّ كِخّ)، حتى ألقاها من فيه. ويبدو أنهما اسما صوتٍ.

لَعًا، (بفتح ففتح منون)، بمعنى: انتَعِشْ.

ومنه قولُ الأعشى:

فالسوطُ أدْنى لها مِنْ أنْ أقولَ لَعَا[2]

والتنوينُ الموجود فيه للتنكير.

دَعْ، دَعْدَعا، بمعنى: انتَعِشْ.

ثانيها: ما نُقل عن غيره:

من أسماءِ الأفعالِ المسموعةِ ما نُقل عن غيرِه، أي: إنه قبلَ أن يستخدمَ اسمَ فعلٍ كان يستعملُ في التركيبِ غيرَ ذلك، أي: إن معنى اسمِ الفعل اقترضه من التراكيبِ الأخرى، ولذلك فإنهم يطلقون عليه (المنقولَ).

وقد يُسميه النحويون بالإغراءِ، حيثُ إنه يكون في معنى الأمرِ أو النهي.

وهو قسمان:

١ - ما نُقل عن شبهِ جملة، وهو قسمان:

---

(١) المساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٩.

(٢) شرح ألفية ابن معطى ٢ - ١١٦٣ / تهذيب اللغة ٣ - ١٩٢.

أ - ما كان جاراً ومجروراً.

ب - ما كان ظرفًا ومضافا إليه.

٢ - مانُقِل عن مصدرٍ.

١ - ما نقل عن شبهِ جملة:

أ - ما كان جاراً ومجروراً.

تكون أسماءُ الأفعالِ في هذه المجموعةِ حرفَ جر ومجرورَها، وقد قصرَه الجمهورُ على السماع، وأجازه الكوفيون بجميعِ الحروف، وما سُمِع منه هو:

إليْك، بمعنى تَنَحَّ.

فتقول: إلَيْك عنى، أى: تَنَحَّ عنى، فيكونُ (إليك) اسمَ فعل أمر مبنيا، لا محلَّ له من الإعراب، وفاعلُه ضميرٌ مستتر، تقديرُه: أنت.

إلَيَّ، أى: أتَنَحَى.

يُقالُ: إليْك (أى: تَنَحَّ)، فيُرَدُّ عليه: إلَيَّ، (أى: أَتَنَحَّى)[1] والفاعلُ ضميرٌ مستتر، تقديره: أنا. وقد يكون مسماه: تنحيّتُ.

علَيْك، أى: الزَمْ.

فيقال: عليْك أخاك، أى: الزمْ أخَاك، فيكون (علَيْك) اسمَ فعل أمر مبنيا، وفاعلُه ضميرٌ مستتر، تقديرُه: أنت، (أخا) مفعولٌ به منصوب، وعلامةُ نصبِه الألفُ؛ لأنه من الأسماء الستة.

وقد يُعَدَّى بالباء، ومنه: عليكُمْ بالصدقِ، وعليْكَ بذاتِ الدِّينِ.

والكافُ في كل هذا إما في محل جر بالحرف، وإما للخطاب فقط، وسواء أكان هذا أم ذاك فإن اسمَ الفعل لا يؤدَّى إلا بالاثنين معًا، والأرجحُ كونهُ مجروراً بالحرف.

---

(١) ينظر: الكتاب ١ - ٢٥٠/ المساعد على التسهيل ٢- ٦٥٥.

فالفاعلُ المأمورُ والفاعلُ المنهِّي في هذا الباب يكونان مضمرَيْن.

يلح سيبويه على أن يبينَ أن الـكافَ والياءَ ليستا إلا للمخاطبـةِ والتكلم وليستا فاعلَيْن، فيـقول: «ويدلك على أنك إذا قلت: عليك فقد أضمرْت فـاعلاً في النية، وإنما الكافُ للمـخاطبة؛ قولُك: عليَّ زيدًا، وإنما أدخلْت اليـاء على مثلِ قـولِك للمـأمورِ أولنـي زيدًا، فلو قلت: أنت نفـسُك لم يكن إلاّ رفـعا، ولو قـال: أنا نفسي، لم يكنْ إلا جـرًا، ألا ترى أن الياءَ والكافَ إنما جـاءتا لتفصـلاَ بين المأمورِ والآمر فـي المخاطبـة، وإذا قال: عليك زيدًا فكأنه قـال له: ائت زيدًا، ألا ترى أن للمأمورِ اسميْن، اسـمًا للمخاطبةِ مجرورًا، واسمه الفاعلَ المضـمر في النيَّةِ، كما كان له اسمٌ مضمرٌ في النيةِ حين قلت: عَلَيَّ»[1].

علَيَّ، اي: أوْلني.

فتقول: عَلَيَّ هذا الأمرَ، أي: أوْلنِيه، فيكون اسمُ الإشارة (هذا) مفعولاً به في محل نصب باسمِ الفعلِ (عَلَيَّ)، وتلمس أن في معناه التعدي إلى اثنين.

عَلَيْه، اي، لِيَلْزَمْ.

حيث أجاز بعضُـهم إغراءَ الغائبِ، كما جاز أمـرُه. والأكثر على أن هذا شاذ، يذكر سيبويه: «حدثني أن سمعـه أن بعضَهم قال: عليه رجلاً لِيسني، وهذا قليلٌ، شبَّهوه بالفعل»[2]، وعندما يجاز هذا التعبيرُ يكون الفاعلُ ضميرًا مستترا، تقديرُه: هو.

وحكى بعضُ اللغويين النصبَ بـ(كذاك)؛ بمعنى: دَعْ. ومنه قولُ جرير:

يقُلْـن وقـد تلاحَـقَتِ المطـايا كـذاكَ القـولَ إنَّ عليـكَ عـْينَا

«أي: دَعِ القولَ، وهي مركبةٌ من كافِ التـشبيه، واسمِ الإشارة، والكافُ بعدَها للخطاب»[3] فيكون (القول) منصوبًا على المفعوليةِ باسمِ الفعلِ (كذاك).

---

(1) الكتاب ١ - ٢٥٠، ٢٥١.

(2) الكتاب ١ - ٢٥٠.

(3) المساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٨.

ب - ما نقل عن ظرف:

قصر بعضُهم هذا على السماعِ، وهى تختصُّ بظروفِ أمكنة، وهى:

دونَك، أى: خُذْ.

فتقول: دونَـك الكتابَ، أى: خُذْ الكتاب، فتكون(دونك)اسمَ فعل أمـر مبنيا، وفاعلُه ضمير مـستتر، تقديرُه: أنت.(الكتاب) مفعولٌ به منصـوب، وعلامةُ نصبِه الفتحة. ويقالُ: أن معناه: خُذْه من تحت.

يُحكي أن امرأةً من العربِ قالت لابنتها:

وفَـيْـشِيَّـةٌ قــد اسـتـقــرَّ جوفُـهــا

فقالت لها:

دُونكَهــا يــاأُمُّ لا اطيــقُــهــا(1)

فتكون (دونك)اسمَ فعل أمر مبنيـا، وفاعلُه ضمير مستتر، و(ها) الغـائبة ضميرٌ مبنى فى محل نصب، مفعول به.

عندك، أى: الزمْه من قُرب، أو: خُذْ، أو: إذا كنت تحذره من بينِ يديه شيئا. فتقول: عندك محموداً. (محمودا) مفعولٌ به.

مكانَك، أى: اثبَتْ.

قـال الله تـعـالى: ﴿ثُمَّ نَقُـولُ لِلَّذِينَ أَشْـرَكُـوا مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُـرَكَـاؤُكُمْ﴾ [يونس:28]. (مكانكم) اسمُ فعل أمر مـبنى، وفاعلُه ضميرٌ مستـتر تقديرُه: أنتم، أما الضميرُ المذكورُ(أنتم)فهو ضـميرٌ مؤكد للفاعلِ المستتر، من أجل عطفِ الاسمِ الظاهر (شركاء)عليه .

ومنه قولُ الشاعرِ المذكور سابقا:

وقَـولى كلَّمـا جشـأت وجـاشَتْ مكانَكِ تُحْـمَـدى أو تَسـتَـريحى

(1) شرح ألفية ابن معطى 2 - 1029.

أي: اثبتي تُحْمدي.

وراءَك، وبعْدَكَ، أي: تأخَّرْ، أو: إذا كنت تُحذِّرُه شيئًا خلفَه.

أمامَك، وفرَطك، أي: تقدَّم، أو: إذا كنت تحذرُه شيئًا من بينِ يديه.

ملحوظة:

يختلف النحاةُ في الكاف الملحقةِ بالظروفِ السابقـة، حيث يجعلُها بعضهم في محلٍّ جر بالإضافة إلى الظروف، ويرى آخرون أنها دالّةٌ على الخطاب، وسواء كان هذا أم ذلك فالظَرَفُ وما ألحق به دالان بكمـالهما على اسمِ الفاعلِ ومعناه، فـهما معًا اسمُه. والأرجحُ كونُه مضافًا إلى الظرفِ، كما رجحناه مجرورًا بالحرفِ[1] في القسم السابق.

٢ - ما نقل عن المصدرية:

أسماءُ الأفعالِ المنقولةُ عن مصادرَ يعني أنها مصادرُ في الأصلِ الوضعي البنيوي لها، وفي الاسـتخدامِ اللغوي في التـركيبِ، وهي تنقسم إلى قسـمين بالنظرِ إلى فعلِ المصدرِ الـذي نُقل إلى اسمِ فعلٍ، حيث إن الفعلَ قـد يكون مستعـملاً، وقد يكونُ مهملا.

واسمُ الفعلِ الذي من مصدرٍ مستعملٍ فعلُه هو:

رُوَيْدَ، (بضم ففتح فسكـون ففتح)، أي أَمْهِلْ. وهو متعد إلى مـفعولٍ واحد، فتقول: رُوَيْدَ محمودا، حـيث، (رُوَيْد) اسمُ فعل أمر مبني على الفتح، لا محلّ له من الإعراب، وفيه فاعلٌ ضميرٌ مستتر تقديرُه: أنت، (محمودا)مفعولٌ به.

و(رويد) إذا كان اسمَ فاعلٍ فإنه يكونُ مبنيًا على الفتح.

وهو تصغيرُ ترخيم عندَ البصـريين للمصدرِ (إرواد)، وفعلُه(أرودْ)، وعند الفرّاء تصغيرُ(رَوَد)، وهو المَهَل؛لكنه لو كـان بمعنى المَهَل لكان لازما.وجُعل هذا الحذفُ والتغييرُ بسببِ تصغيرِ الـترخيمِ دليلاً على أنه قد خُلع منه المصدرية، وبنى كما أن فعلَ الأمرِ مبني[2].

---

(١) يرجع إلى: المقتصد في شرح الإيضاح ١ - ٥٧٢.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ١ - ٥٧٠.

وقيل: إنه ليس منقولاً عن شيء، بل هو مُرتجَلٌ؛ لأنه وأخواته لَمَّا كانت كالأعلامِ على الأفعالِ، وكان المرتجلُ منها هو الغالب، كان حملُه عليها أولى[1].

ومنه قولُ مالكِ بنِ خالد الهذلى، أو للمعطل:

رُوَيدَ عليا جُدَّ ما ثَدْيُ أمِّهم إلينا ولكن بُغْضُهم متماينِ[2]

حيث (عليا) مفعولٌ به لاسمِ الفعلِ (رُويد).

يذكر سيبويه: «وسمعنا من العربِ مَنْ يقول: لو أردْت الدراهمَ لأعطيْتُك رُوَيْدَ ما الشعرَ، كقول القائلِ: لو أردت الدراهمَ لأعطيْتك فدَعِ الشعرَ»[3]، حيثُ (ما) زائدة، و(الشعر)مفعولٌ به لرويد، (وهو) اسمُ فعل، بدليلِ بنائِه على الفتح.

قد تدخلُه كافُ الخطاب، وتتوافقُ مع المخاطبِ نوعًا وعددًا، فتقول: رويدكَ، يا محمد، بفتحِ الكاف، رويدكِ يا فاطمةُ. بكسرِ الكاف، رويدكُما، رويدكُم، رويدكُن.

ويختلف النحاةُ فيما بينهم فى هذه الكافِ، حيث يذهب بعضُهم إلى أنها فى محل رفع، وآخرون يذهبون إلى أنها فى محلٌ نصب، ويذهبُ سيبويه إلى أنها حروفٌ للدلالةِ على تخصيص المخاطب[4] أو المأمور. وهذا الرأى هو الأرجح؛ لأن اسمَ الفعلِ بمثابةِ الفعل وبمنزلتهِ، والفعلُ لا تصحُّ إضافتُه؛ لأنه نكرةٌ لايفارقُه التنكير[5].

فإذا عطفْتَ على فاعلِ(رويد)ذكرْتَ الضميرَ الفاصلَ أو المؤكد، فتقول: رويدكم أنتم وعبدُ الله، رويدكَ أنت وصديقُك.

---

(1) شرح الفية ابن معطى ٢ - ١٠١٦.

(2) الكتاب ١ - ٢٤٣ المقتصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٧٠ شرح ابن يعيش ٤ - ٤٠.

علیا: قبيلة، جُدّ: قطع، الثدى: كناية عن القرابة.

(3) الكتاب ١ - ٢٤٣.

(4) الكتاب ١ - ٢٤٤، ٢٤٥.

(5) المقتصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٧١.

وإذا أكدتَه بالنفسِ أو العينِ ذكرْتَ الضمير، فتقول، رويْدَكم أنتم أنفسُكم.

وإذا لم يكُنْ (رُوَيْدَ) اسمَ فعلٍ فإنه يكون معربًا، ويستعمل في التركيبِ كما يأتي:

- أن يكونَ مصدرًا بمعنى: إرواد، ويكون قائما مقامَ الفعل، فتقول: رويدًا محمودًا وتقديرُه: أرودْ محمودًا رويدًا، فحذف الفعلُ، وأقيم المصدرُ مقامَه ويكون(محمودا) مفعولاً به للمصدر، يلاحظ الفرق بين(رويد) المبني، وهو اسمُ فعل، و(رويدًا) المعرب، وهو مصدر.

ومنه قولُ وداك بن ثميل المازني:

رُويدًا بَني شيبانَ بعضَ وعيدِكم تُلاقُوا غدًا خَيْلي على سَفَوان[1]

حيث (رويدًا) مصدرٌ أُقيم مقامَ فعلِه، وهو منصوبٌ.

وفيه رواية(رويد) بدونِ تنوين، وحينئذ يحتمل أن يكونَ اسمَ فعل مبنيا، و(بني) منصوب به.

فإذا كان (رويدًا)مصدرًا فإنك تفرده وتضيفه، فهو كسائرِ المصادر[2]. فتقول: رويدَك نفسِك[3]، بجر(نفس)على أنه توكيدٌ للكافِ المضافِ إلى(رويد).

- أن يكونَ صفةً، كقولك: ساروا سيرًا رويدًا، ضَعْه وضْعًا رُوَيدًا. حيثُ(رويدا) في الموضعين نعتٌ لما قبله، وهو من قبيلِ النعتِ بالمصدرِ، كما يقال: رجلٌ عَدْلٌ... تلحظ إعرابَه.

- أن يكون حالاً، كما تقولُ: ساروا رويدًا، أي: مُرْودين، فتكون (رويدًا) حالاً منصوبة.

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٢ - ١٠١٧ شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٤١ الحماسة للمرزوقي ١٢٧ للمحتسب ١ - ١٥٠ / لسان العرب، مادة: (رود).

(٢) يرجع إلى: المقتضب ٣ - ٢٠٩، ٢٧٩.

(٣) الكتاب ١ - ٢٥١.

فإذا قدرتَه: ساروا سيرًا رويدًا[1]، فإن (رويدًا) تكون نائبةً عن المصدرِ منصوبة. وعند سيبويه تكون حالا[2].

وتقول: أؤدى الواجبَ رويدًا، أى: مُرْوِدًا... بمعنى: مُتَمَهِّلاً.

ملحوظة:

إذا قلت: رويدَك أحمد، فإن (رويد) في مثل هذا التركيبِ تحتملُ:

- أن تكونَ اسمَ فعل مبنيا لا محل له من الإعراب، وفيه فاعلٌ ضميرٌ مستتر، تقديرُه: أنت، والكافُ حرفُ خطاب، لا محل له من الإعراب، (أحمد)مفعولٌ به لاسمِ الفعل منصوب، وعلامةُ نصبِه الفتحة، ولا ينونُ؛ لأنه ممنوعٌ من الصرف.

- أن تكونَ مصدرًا مضافًا إلى فاعله منصوبًا، والكافُ ضميرٌ مخاطبٌ مبنى في محل جر بالإضافةِ، وهو الفاعلُ، وتكون(أحمد) منادى مبنيا عل الضم فى محل نصب، والتقدير: يا أحمدُ.

وقد يكون اسمُ الفعلِ منقولاً عن مصدرٍ فعلُه مهملٌ، وهو:

بَلْهَ، بفتحٍ فسكونٍ ففتح، بمعنى: اترُكْ، أو: دَعْ.

فيقال: بَلْهَ ما يشْغلك الآن، أى: دَعْ ما يشغلك، ويكون(بَلْه) اسمَ فعلِ أمر مبنيا على الفتح، لا محل له من الإعراب، وفيه فاعلٌ ضميرٌ مستتر تقديرُه: أنت، وأمَّا (ما) فهو اسمٌ موصول مبنى فى محل نصب، مفعول به لاسمِ الفعلِ، وصلتُه جملة (يشغلك).

قد يُجَرُّ ما بعد(بَلْهَ)، فتقول: بَلْه زيد، فيكون مصدرًا عند سيبويه[3]، مضافًا إلى مفعولِه، ويكون حرفَ جرعند الأخفَش، والجمهورُ على ما ذهب إليه سيبويه.

وقد يرفع ما بعد(بَلْه)، فتقول: بَلْه زيدٌ، والمعنى: كيف زيد؟، وتكون جملةً اسميةً، من خبر مقدم، ومبتدإ مؤخر[4].

---

(١) يرجع إلى: التسهيل ٢١١.

(٢) الكتاب ١ - ٢٤٤.

(٣) الكتاب ٤ - ٢٣٢.

(٤) شرح التصريح ٢ - ١٩٩.

ومنه يتبين لنا أن(بَلْه) تستخدمُ فى التركيب على ثلاثةِ استعمالات:

- أن يكونَ اسمَ فعلٍ متـعديًا، اسمًا لفعلِ الأمر المهـملِ الذى هو مرادفٌ لفعلِ الأمرِ المستعملِ: دَعْ ويكون مبنيا، وما بعده منصوبا.

- أن يكون مصدراً مرادفًا للترْكِ، فيكون مضافًا إلى مفعولِه.

- أن يكونَ مرادفاً لـ(كيف) الاستفهامية.

وقد جاء على الاستعمالاتِ الثلاثةِ قولُ كعبِ بنِ مالك:

تَذَرُ الجـماجمَ ضـاحِـيًـا هامَاتُهـا   بَلْهَ الأكفَّ كـأنهـا لَـمْ تُخلَقِ[1]

بنصبِ(الأكف) على المفعوليةِ لاسمِ الفعلِ(بَلْه).

ورويت بالجر - كذلك - على أن(بله)مصـدرٌ، والأكف مضاف إليه، فى محل نصبٍ على المفعولية.

ومن رواها بالرفعِ فإنـها تُخرَّجُ على أنهـا استفـهامية، وتكـون مع (بله)جملةٌ استفهامية، وهو شاذ.

ثالثها: ما كان قياسيا، وهو ماكان على وزن (فعَال):

ذكرت أسـماءُ أفعـالٍ على وزنِ فَعَالِ، بفـتحٍ ففتحٍ طويل فـكسرٍ بدون تنوين، فيكون مبنيًا على الكسر.

ويُبنى من الفعلِ الثلاثى التَّامِّ المُتصـرفِ، والجمهورُ على أنه ينقاسُ من كلِّ فعلٍ توافرتْ فيه هذه الشروطُ، فيدلُّ على الأمرية.

وقد يطلق على هذا النوع من اسمِ الفعلِ (المشتق).

تقــول: دَرَاكِ، أى: أدرِكْ. نَزَالِ، أى: انزِلْ. لَحَـاقِ: الحـقْ. خَـرَاجِ، أى: اخرُجْ.

---

(١) الكامل ١ - ٦٨/ شرح الشـذور ٤٠/ الجنى الدانى ٤٢٥/ شرح التصريح ٢ - ١٩٩/ الأشـمونى على الصبان ٣ - ٢٠٣.

ومنه قولُ أبي النجمِ العجلي:

حَذَارِ مِنْ أرْمَاحِنا حَذَارِ[1]

أي: احذرْ من أرماحنا، فيكون(حذار) اسمَ فعل أمر، مبنيا على الكسر، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ تقديرُه: أنت.

وقولُ رؤبةَ:

نظارِ كَيْ أركبَها نَظَارِ[2]

أي: انتظرْ حتى أركبَها.

وقولُ الطفيْلِ بنِ يزيدَ الحارثي:

تراكِها من إبِلٍ تَراكِها أما تَرى المَوْتَ لَدَى أوْراكِها[3]

أي: اتركها.(تراك) اسمُ فعلِ أمر مبنى لا محل له من الإعراب، وفاعلُه ضميرٌ مستتر تقديره: أنت، وضميرُ الغائبة مبنى محل نصب مفعول به.

وقولُ الشاعر:

مَنَاعِها من إبلٍ مَنَاعِها أما تَرى الموتَ لَدَى أرْباعِها[4]

أي: امنعْها.

وهكذا يمكنُ بناءُ اسمِ فعلٍ على وزنِ (فَعَالِ)مبنيًا على الكسرِ من كل فعلٍ ثُلاثى تامّ متصرفٍ.

لكن من النحاةِ - وعلى رأسِهم المبردُ - مَنْ لا يجيزون القياسَ في ذلك، ويقصرونه على ما هو مسموع.

---

(١) الكتاب ٣ - ٢٧١ / شرح الشذور ٩٠.

(٢) الكتاب ٣ - ٢٧١ / المقتضب ٣ - ٣٧٠ / أمالي ابن الشجرى ٢ - ١١٠.

(٣) الكتاب ٣ - ٢٧٠ / المقتضب ٣ - ٣٦٩ / أمالى ابن الشجرى ٢ - ١١١، ١٣٥ / شرح ابن يعيش ٤ - ٥٠ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ١٠٢٣.

(٤) الكتاب ١-٢٤٢/ ٣ - ٢٧٠ / ابن الشجرى ٢ -١١١ / شرح ابن يعيش ٤ - ٥١ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ١٠٢٣. الأرباع: جمع ربع، وهو ولد الناقة الذى تلده في الربيع.

لكنَّ لهذا الوزنِ استعمالاتٍ أخرى في التركيبِ، لا يكون فيها اسمَ فعلٍ، حيث لا يُسَمَّى بها الفعلُ في حدثيته وزمنه وتضمنه فاعلا مستترا أو ظاهراً، وفي عمله، فلا يكون معناها فعلاً - كما ذكرنا - في القسم السابق، ويكون لها مواقِعُها الإعرابية من الفاعليةِ والمفعوليةِ والابتدائيةِ والجر. إلخ، ويلزمُ أحدُها حرفَ النداء.

ويستعمل هذا الوزنُ في التركيبِ على أربعةِ أوجهٍ أخرى، غير ما ذكرناه من الوجهِ السابقِ. وهي:

١- أن تكونَ اسمًا للمصدرِ علمًا عليه، مثل:

فَجَارِ، أي: الفجور وهو معدولٌ عن فجرة، علَمًا على الفجور.

بَدَادِ: بمعنى متبددة أو التبدد. جمادِ: بمعنى الجمود.

يَسَارِ: بمعنى الميسرة. حمادِ: بمعنى المحمدة.

بَوَارِ: هلاك.

وهذه ليست من أسماء الأفعال؛ لأنها تقع فاعلةً ومفعولةً، وغير ذلك.

٢ - أن تكونَ صفةً مذمومةً لمؤنثٍ بعد نداءٍ مذكورٍ أو مقدرٍ، وهذا المثالُ فيه معنى المبالغةِ في الصفة. نحو:

يا فساقِ: أي: يا فاسقةُ. يا فَجَارِ، يا خَبَاثِ.

ومنه قولُ الحطيئةِ:

أُطوِّفُ ما أُطوِّفُ ثُمَّ آوِي   إلى بيتٍ قعيدتُه لكَاعِ[1]

لكاع أي: لئيمة.

---

(١) شرح ابن يعيش ٤ - ٥٧.

(لكاع) منادى مبنى في محل نصب، وجملة النداء في محل نصب مقول لقول محذوف، وجملة القول في محل رفع، خبر المبتدأ (قعيدة). والجملة الاسمية في محل جر، نعت لبيت.

ومنهـا: ياحَـبَاقِ. (الحـبق: الضـرط) يا حـذاق. (من معنى البـخل)، وقـيل: ياخزَاقِ، بـالخاء من القذر. يادَفَـار: من النتن، والدنيـا كنوْها أم دفار ذمّـا لها - يارَطَاب، ذم للأَمَة رطبة الفرج.

يا خضاف، من الحبق، وهو الضرط.

وهذه ليـست اسمَ فاعلٍ حـيث إنهـا تلزمُ النداءَ. إن كان مـذكوراً، وإن كـان مقدراً.

٣- فى غير النداءِ دلالةٌ على المبالغة.

وردت صفـاتٌ على مثـالِ (فَعَال)دالةٌ على المـبالغةِ فى الصـفة، وقـد خرجت مخرجَ الاعلامِ، فلذلك كانت معارفَ على هذه الصفات، وهى مبنيةٌ على الكسر، منها[١]:

- حَلاَقِ وجبَاذِ للمنية.

- ضَرَامِ للحربِ، وهو من تأجج النار.

- جَدَاعِ، وكلاحِ، وأزَامِ للسَّنَةِ المجدبةِ الشديدة.

وهومن جـدْعِ المال وذهابه، وهو من العـبـوس والتكشيـر عن الأنيـاب، ومن الأزمة الشديدة.

- حَنَاذِ للشمس، وهو من شدةِ الحر وإحراقِها.

- بَرَاحِ للشمسِ، من البوارح، وهى الرياحُ الحارة.

- سَبَاطِ للحمَّى، من الانبساطِ لشدةِ الضربِ والتألم.

- طَمَارِ للـمكانِ المرتفعِ، من الطمور، وهو شـبهُ الوثوبِ نحـوَ السمـاء، وقد يعرب.

- بنات طَمَارِ، وهى الدواهى.

---

(١) شرح المفصل لا بن يعيش ٤ - ٥٩.

- حذَاد، تقال للرجل الذى يُكرهُ طلعته، وهو من المنع.

- كَرَارِ، خرزة للسحر. من الكرّ، أى: الرجع.

- فَشَاشِ، للداهيــة. وفى المثل: فـشاشِ فُـشـيه من اسـتـه إلى فيـه، أى: استخرجى كل ما عنده.

- قَطاطِ، أى: حسبى، من القَطّ، وهو القطع.

- بَلاَلِ، أى: بالة، من الرطوبة.

- صَمَامِ، للداهية. من الصَّمّ وهو الشدة.

- وَقاعِ، وهى ســمةٌ: دائرةٌ على الجـاعرتين، أو دائرةٌ واحدةُ يُكـوى بها جلدُ البعير، من الوقيعةِ، وهى نُقْرة فى متْن حجرةِ يُستنقع فيها الماءُ.

وهذه ليست أسماءَ أفعال حيث تقع فاعلةٌ ومفعولةٌ وغير ذلك.

ولكن يلحظ أنهما جميعًـا فيهـا معنى صفـة الذمّ، ولذلك فهى تشـارك القسمَ الـسـابقَ لـهـا فى الدلالة، ولكنهــما يختــلفان فى التركـيـب، حيث إن الســابقَ يلزم النداء، وليس النداءُ للثـانى لازما، كمــا أن الثانى له مواقـعُه الإعـرابية من الرفعِ والنصبِ والجر، لكن السابقَ مقيدٌ بالنداءِ.

٤- العلمُ المؤنثُ المعدولُ عن (فـاعلة)إلى(فَعَال): أسمـاءُ هذا القسمِ على وزنِ (فَعَال)، وهى أعلامٌ على الإنــاثِ، ليس فيها معنى الوصفيـةِ كالسابقِ، وإنما هى خاصةٌ بالعلمية، ومنها:

- حَذَامِ، اسمُ امرأة من الحذْم، وهو القطع.

- قَطَامِ، اسمُ امرأة من القطْم، وهو العض، وقطعُ الشىءِ بمقدم الفم.

- غَلابِ، من أسماءِ النساء، من الغلب.

- بَهَانِ، اسم امرأة، أى: ضحاكة طيبة الأرج.

- سجاحِ، اسم امرأةٍ متنبئةٍ فى زمنِ مُسَيْلمة، وجه أسجح، أى: حَسَن مستقيم الصورة.

- كَسَّاب، وخَطَّاف، لكلبين من الكسب والخطف.

- قَثَامِ، وجَعَارِ، وفَشَاحِ، من أسماءِ الضَّبع.

- حَصَاف، اسم فرس، من السرعة.

- عَرَار، اسم بقرة، من العرة، وهوالسلح - كثرة الروث.

- ظَفَار، اسم بلد، من المطمئن من الأرضِ ذى النبات.

- مَلَاع، اسم هضبة، من المليع، أى: المفازة لا نبات فيها.

- مَنَاعِ، اسم هضبة شاقة المنع، وهو الشدة.

- شَرَاف، اسمٌ لأرض، من جبل مشرف، أى: عال.

- لصاف، أرض من منـازل بنى تميم، من اللصف، وهوضربٌ من التـمر، أو نبت يشبه الخيار.

- حضار: اسمُ نجم بالقرب من سهيل.

- هذه الأسماءُ الأعلامُ على الإناثِ التى تكون على وزنِ فـعالِ يعاملُها العربِ على وجهين:

أولهما: البناءُ على الكسرِ مطلقًا، وهذا ما يذهبُ إليه أهلُ الحجاز.

والآخر: ما يذهب إليه بنو تميم، حيثُ يَبْنُون على الكسرِ مـا كان مختومًا منها بالرآء، مثل: سفار، وبار، حضار، عرار. . . .

أما ما كان مختومًا بغيرِ الراءِ فإنهم يمنعونه من الصرفِ.

ومِنْ بنى تميمٍ مَنْ يمنعُ هذه الأعلامَ من الصرفِ مطلقا.

- ما جاء معدُولاً من الفعلِ الرباعى:

مما ذكره النحاةُ من أسماءِ الأفعال:

قَرْقَارِ، بفتحٍ فسكونٍ ففتحٍ طويلٍ فكسـر، بمعنى: قَرْقِرْ، أى: صوِّتْ، وقد وَرَدَ فى قولِ أبى النجم العجلى:

قـالَتْ لـه ريحُ الصَّبَـا قَـرْقـارِ   واختـلطَ المعـروفُ بـالإنكارِ[1]

أى: صوّت، فـيكون(قرقار) اسمَ فعل أمـر مبنيا على الكسـرِ، لا محل له من الإعراب، وفاعلُه ضميرٌ مستتر تقديرُه: أنت.

عَرْعَارِ، بمعنى: الْعَبْ، وورد فى قولِ النابغة:

مُتَكَنِّفَىْ جَنْبَىْ عُكَاظَ كِلَيْـهِـمَـا   يَدْعُـو وَلِيـدَهُمْ بهـا عَـرْعَـارِ[2]

أى: العبِ العَرْعَرَة، وهى لعبةٌ للصبيان.

يذكر سيبويه فيهما:

«وأما ما جاء معدولاً عن حدّه من بنات الأربعةِ فقولُه:

قَـالتْ له ريحُ الصَّـبَـا قَـرْقَـارِ

فإنما يريد بذلك: قالت له: قَرْقارِ، وهى لعبةٌ، وإنما هى من عرعرت»[3].

ولكن مِنَ النحـاةِ - وعلى رأسـهم المبردُ - مـن يمنعون كـونَهـا اسمَىْ فـعلٍ، ويجعلونهما اسمَيْن لحكايةِ المرورِ من صوتِ الصبيان فى عَرْعَار، كما يقال: غاق غاق فى حكايةِ صوتِ الغراب[4].

لكن الجـمهـورَ على أنهمـا اسمَىْ فـعل؛ وليسـا باسمَىْ صـوت؛ لأن حكايةَ الصوتِ لا يخالفُ الأولُ فيها الثانى.

أقسام اسم الفعل من حيث الدلالة الزمنية

نعلم أن الفعلَ ينقسمُ إلى ثلاثةِ أنواعٍ: ماضٍ، ومضارع، وأمر، وكل نوعٍ يدل على زمنٍ خاص به، فـالماضى ما دلّ على ما مـضى من الزمان، أما المضـارع فإنه

(١) الكتاب ٣ - ٢٧٦ / المفصل ٧٤ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ١٠٢٣/ شرح ابن يعيش ٤ - ٥١/ الصبان على الأشمونى ٣ - ١٦٠.

(٢) ديوانه ١٠٢ / الخصائص ٣ - ٦٠ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ١٠٢٤ / شرح ابن يعيش ٤ - ٥٢ / الصبان على الأشمونى ٣ - ١٦٠.

(٣) الكتاب ٣ - ٢٧٦.

(٤) شرح ألفية ابن معطى ٢ - ١٠٢٤.

يدلُّ على الزمنِ الحالى، وقد يدلُّ على المستقبلِ بقرائنَ دالة، أو ضمائمَ دالة، وقد يدل على الماضى بضمائمَ أخرى دالةٍ على ذلك، وأما الأمرُ ففيه زمنُ الاستقبال.

كذلكم اسمُ الفعلِ يدل على الماضى والمضارع والأمر، وفيه الجوانبُ الدلاليةُ نفسُها التى تكون للفعلِ المُسَمَّى به، إلى جانبِ المبالغة. فشأنُ اسمِ الفعلِ فى زمنِه شأنُ الفعلِ الذى يدلُّ على معناه، وذلك على النحو الآتى:

أولا: ما يدل على الأمر:

ويكون فيه معنى الاستقبالِ، وهذا القسمُ هو الغالبُ فى أسماءِ الأفعالِ، ومنه:

- كلُّ ما نُقِل عن غيرِه، سواءٌ أكان منقولاً عن شبهِ جملةٍ، أم عن مصدرٍ فعلُه مستعمل، أو مصدرٍ فعلُه مهمل. ما عدَا (إلىَّ)؛ لأنه بمعنى المُضارع ومثالُ ذلك:

إلَيْك، أى: تنَحَّ، فيكون اسمَ فعل أمر، مبنيا لا محل له من الإعراب.

دونك، أى: خُذْ، فيكون اسمَ فعل أمر.

رُوَيْدَ، أى: أمْهِلْ، فيكون اسمَ فعل أمر.

بَلْهَ، أى: اترُكْ، فيكون اسمَ فعل أمر.

- وكذلك كلُّ ما كان قياسيًّا فإنه اسمُ فعل أمر، وهو المقيسُ على وزنِ (فعالِ)، دالا على الأمر، مبنيًّا على الكسرِمن كل فعلٍ ثلاثى تام متصرف.

مثال ذلك: حَذَارِ، أى: احذر، فيكون اسمَ فعل أمر.

كذلك: سماعِ: اسمعْ، تَرَاكِ: اترُكْ، مَنَاعِ: امنَعْ.... إلخ.

وما كان مشتقًّا من الرباعى فيه زمنُ الاستقبال؛ لأنه يكون اسمَ فعلِ أمر، وما سمع هو: قَرْقَارِ، أى: قَرْقِرْ، عَرْعَارِ، أى: عَرْعِرْ، العَبْ لعبة العَرْعَرة.

- وما وضع من أولِ أمرِه من أسماءِ الأفعالِ وهو دالٌّ على الأمرِ، نحو:

صَهْ، مَهْ، إيهِ، ها، هاك، هاءَ، هاءَكِ، أَيْها، هَـلُمَّ، تَيْدَ، تَيْدَخَ، هَيْتَ، هيَّا، آمِينَ، حيَّهل، وَيْها، بَسٍّ. وكذلك: حَيَّ، هَلْ.

ثانيا: ما يدل على المضارع:

ومنه: وَىْ، واها، وا، أُفّ، هاء، بَجَلْ، إخٌ، كِخٌ، أوّهْ، قَدْ، قَطْ، واها.

ومما نُقل عن غيره وهو اسمُ فعل مضارع (إِلَىّ)؛ لأنه رَدٌّ على القولِ: إِلَيْك، بمعنى: تَنَحَّ، فيردُّ على ذلك بالقولِ: إِلَىَّ، أى: أتنحَّى. فيكون مضارعًا.

تلحظ أن ما يدلُّ على المضارع كلها أسماءُ أفعالٍ مرتجلة، ماعدا (إِلَىّ) فهو منقول.

ثالثا: ما يدل على الماضي:

وهذا القسمُ قليلٌ بين أسماءِ الأفعالِ، ومنه: هيهات، شتان، سرْعان، وشْكان بطآن.

وكلُّها أسماءُ أفعالٍ مرتجلة.

أقسام اسم الفعل - أسلوبيا

تتنوع أسماءُ الأفعالِ بين نوعَى الأسلوب: الإنشائى والخبرى، وهى إلى الإنشائى أكثرُ ميْلا واستعمالاً، وإلى الأمرِ منه أكثرُ وأكثرُ، يذكر ابنُ يعيش فى ذلك: «أسماءُ الأفعالِ الأغلبُ فيها الأمرُ؛ لأن الغرضَ منها مع ما فيها من المبالغة الاختصارُ، والاختصارُ يقتضى حذفا، والحذفُ يكون مع قوةِ العلمِ بالمحذوف، وهذا حكمٌ مختصٌّ بالأمر لما ذكرناه؛ لأن الأمرَ يُستَغْنى فيه -فى كثيرٍ من الأمرِ- عن ذكرِ ألفاظِ أفعاله بشواهدِ الأفعال، والخبرُ ليس كالأمرِ فى ذلك، فلذلك قَلَّ فى الخبر.....»[1].

وإذا عُدْنا إلى تقسيمِ أسماءِ الأفعالِ من حيثُ الدلالةُ الزمنيةُ نجد أن:

ما ذكر منها دالاً على الأمرِ فهو إنشائى أمرى.

وما ذكر منها مضارعًا أو ماضيًا فهو دالٌّ على الخبرِ.

---

(١) شرح المفصل ٤ - ٣٥.

أقسام اسم الفعل من حيث التعدي واللزوم

أسماءُ الأفعالِ إنما هي أسماءٌ لِمُسَميات هي أفعالٌ، فهي نائبةٌ منابَ الأفعال، ولما كانت الأفعالُ منهـا ما هو متعد، ومنها ماهو لازمٌ، كانت أسـماءُ الأفعالِ كذلك، وذلك بحسبِ مسماها من أفعالٍ إن متعد، وإن لازم.

من المتعدي من أسماء الأفعال، فيتجاوز فاعلَه إلى مفعولٍ:

(رويد)، بمعنى أمْهِلْ، حيث تقولُ: رويدَ محمودًا، فيكون محمودًا مفعولاً به.

- وقالوا: تَيْدَ زيدًا، بمعنى (رويد) فيكون متعديا ومنه: وَيْها (أغْرِ).

- ومنه هاء، وها، (خُـذْ)، حَـيَّهَلِ، في أحـدِ اسـتعـمـالاته -بمعنى: إيت، بَلْه(دَعْ)، عَلَيْكَ(الزم)، عَلَيَّ(أولني)، وهذا فيه معنى التعدي إلى مفعولين.

- وزن (فَعَالِ) من الفعل الثلاثي التـام المتصرفِ المتعدي، نحو: دراك (أدرك)، كَتَابِ(اكتب)، تَرَاكِ (اترك)، مَنَاع (امنع). . . .

وتقولُ مُعدِّيا اسمَ الفعل:

حَيَّهَل الثَّريدَ، عليْك هذا الـصديقَ. ومنه قولُه تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩].

وقولُ الشاعر السابق:

تراكِهـا من إبلٍ تراكِـها. . .

وقولُه:

مَنَاعِـها مِنْ إبلٍ مناعِـها. . .

وأن تقولَ: دَرَاكِ السيارةَ. بَلْهَ تلك السَّفْسَطَةَ في الكلام. عَلَيَّ هذا الأمرَ.

من اللازم من أسماء الأفعال، فلا يتجاوز فاعله إلى مفعول به:

- صَهْ، مَهْ، إيه، هَيْت، هَلْ، هَيْك، قَدْك، قطْك، شَـتَّان، هَيْهَات، إليك، أفّ، أوَّه وَيْ، واها، قَدْ، قَطْ، بَجَلْ، سرعان، وشكان، بطآن، بَسّ. إخّ، كِخّ، قرقار، عَرْعَارِ، لَعًا، دَعْ، دَعْدَعًا.

- ومنه ما كان على وزنِ (فَعَال) من فعلٍ ثلاثى تام متصرفٍ لازم، نحو: نَزَالِ، خَرَاجِ، فَرَاحِ.

ويجعل النحاةُ اسمَ الفعل(آمين) مما هو لازمٌ؛ ولذلك فإنهم يجعلون أسماءَ الأفعال تأخذ حكمَ الأفعالِ التى توافقُها معنى فى التعدى واللزوم، ويقرنون ذلك بالقيد(غالبـا)، احترازاً من اسمَ الفعل(آمين)، فهو بمعنى: استجب، وهذا متعدٍّ، فتقول: اللَّهمَّ استَجِبْ دعاءَنا، ولايقال: آمينَ دعاءَنا[1].

من أسماءِ الأفعالِ ما يتعدى تارةً بنفسه، ويتعدَّى أخرى بواسطةِ الحرف، ويختلفُ لذلكَ دلالتُهَ، فحرفُ الجر يحدد معنى اسمِ الفعلِ، وهو.

- حَيَّهَل :حيث يقال:

- حَيَّهَلِ الطعامَ، أى: ائتِ الطعام.

- حَيَّهَل على الخير، أى :أقبِلْ عليه.

- حَيَّهلِ بالكتاب، أى:عَجِّل به.

- حَيَّهل إلى المحاضرة، أى:أقبِلْ إليها.

هَلُمَّ: حيثُ: قال تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا﴾ [الأنعام: ١٥٠] فتعدى اسمُ الفعل (هلم) بدون حرف، و(شهداء) مفعوله.

وقال تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الاحزاب: ١٨]. فتعدى اسمُ الفعلِ(هلم) بحرف الجر (إلى)، ومنهم من يرى أنه عُدِّى هنا بنفسه، ويقدر: هلموا إلينا بالقول: قرِّبوا أنفسكم إلينا[2].

أقسام اسم الفعل من حيث ظهور الفاعل وإضماره

من أسماءِ الأفعال ما يجب أن يُضمرَ فاعلُه، فلا يظهر:

وهى:

رُوَيْدَ: رُوَيْدكَ، الكافُ للخطاب، وليست اسمًا، هاؤم، حَيَّهَل، بَله، صَهْ،

(١) المساعد على شرح التسهيل ٢ - ٦٤٠.

(٢) الدر المصون ٥ - ٤٠٧.

مَـهْ، هَيْت، هَلْ، هَيْك، هَيَّك، إيه، هـيًا، آمـين، هيـهـات، أُفّ، أوْه، هلُمَّ، الحجـازية، ها، هاءَ، هاك، هاءك، حَيَّ، هلّا، قَدْ، قَـدْكَ، قَطْ، قَطْك (الكاف حرف خطاب لا محل له من الإعراب).

وكذلك كلُّ مـا هومنقولٌ عن غـيرِه: شبـه جملة، أو مصـدر، وهى: عَلَيْك، عَلَيَّ، إليْك، إليَّ، عليْه. دونَك، وراءَك، أمامَك، الكاف على الأرجح فى محل خفضٍ بما قبلها. وكذلك الياءُ فى (إلىّ) والهاء فى (عليْه).

وكذلك كلُّ ما كـانَ اسمَ فعلٍ على وزنِ (فَعَالِ)، نـحو: نَزَالِ، تَرَاكِ، عَرَافِ، عَدَادِ.

ومنه قولُ الشاعر:

فـأوْهِ لذكـراَها إذا مـا ذكـرتُهـا ومن بُعْـدِ أرضٍ بيْـنَنا وسـمـاءِ[1]

(أوْهِ) اسمُ فعلٍ مضارعٌ مبنى على الكسر، وفاعلُه ضميرٌ مستتر تقديرُه: أنا.

وقولُ ابنِ هرمةَ:

يَمْـشى القَطُوفُ إذا غَنَّى الحُـدَاةُ به مَشْىَ الجَـوَادِ فَبَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُـبَا[2]

(بَلْه) اسمُ فعلٍ أمر مبنى، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ، تقديرُه: أنت، (الجلة) مفعول به منصوب.

قال الكميت:

نعـاءِ جِذامًـا غيـرَ موتٍ ولا قَـتْلٍ ولكنْ فـراقًـا للدَّعـائِمِ الأصلِ[3]

(نعاء) اسمُ فـعل أمر مبنى على الكسـر، بمعنى: انع، وفاعلُه ضمـيرٌ مستـترٌ، تقديرُه: أنت.

---

(١) شرح ابن يعيش ٤ - ٣٨.

(٢) السابق ٤ - ٤٩.

(٣) الكتاب ٢ - ٢٧٦ الإنصاف ٥٣٩/ شرح ابن يعيش ٤ - ٥١.

ومنها ما يكون فاعله اسماً مظهراً:

وهو: هيْهات، شتَّانَ، سرعان، وشكان وأشكان.

يقال: هيهات زيدٌ، أي: بَعُدَ زيدٌ كلَّ البعد، فيكون(زيد) فاعلاً.

ومنه قولُ الشاعر(جرير):

هَيْهَاتَ منزلُنا بنَعْفِ سُوَيْقَةٍ كانت مباركَةً من الأيام[1]

(منزل) فاعل (هيهات).

وقولُ البعيث:

وشَتَّانَ مابَيْنى وبَيْن ابنِ خالدٍ أميةَ فى الرزقِ الذى يتقَسَّمُ

حيث (ما) اسمٌ موصول مبنى فى محل رفع، فاعل شتان، وشبه جملة(بينى) صلةُ الموصول.

وقولُهم: سَرْعانَ ذَا إهالةً. (ذا) اسم إشارة مبنى فى محل رفع، فاعل (سرعان)، و(إهالةً) تمييز منصوب.

ومثلُه: وشكان ذِى إجابةً. أي: سرعت هذه إجابةً

أقسامُ اسم الفعل من حيث التنكير والتعريف

أسماءُ الأفعالِ تكون نكرةً ومعرفةً، فإذا أُريد تنكيرُها نُونَتْ، وإذا أُريد بها التعريفُ أُزيلَ منها التنوينُ، وهذا هو القياسُ.

فالتنوينُ علمُ النكرةِ، وسقوطُه من اسمِ الفعلِ يجعلُه معرفةً، فـ(صهْ) - بالسكونِ- معرفة. وصهٍ - بالتنوينِ -نكرة، وكذلك: مهْ، ومهٍ.

وقد ذكر ابنُ مالك القاعدةَ لذلك في قوله:

واحكُمْ بِتَنكيرِ الذى يُنَوَّنُ منها وتَعْريفُ سِواه بَيِّنُ

---

(١) شرح ابن يعيش ٤ - ٣٦.

فما نُوِّن منها فهــو نكرةٌ، ومالَمْ يُنَوَّنْ فهو معرفةٌ، وهذا ما يــذهبُ إليه جمهورُ النحاة، وقيل: كلُّها معارفُ تعريفَ عَلَمِ الجنس.

نجد أن أسمــاءَ الأفعالِ تُستعــملُ في التركيبِ - منْ حيثُ التــعريفُ والتنكيرُ - على ثلاثةِ أضربٍ[1]، وأذكرُها -هنا- تبعًا لما سُمِعَ في كل منها من لــغاتٍ، قد تخرج بأحدِها من البناءِ إلى التنوين، فقد راعيتُ ذلك كُلَّه في هذا التقسيم:

أ- ما لا يستعمل إلا معرفة:

نحو:

بلْه (دَعْ)، وآمينَ(استجبْ)، لم يسمعْ فيهما التنوينُ.

وكذلك: شتَّان، هَــلُمَّ، حَيَّ، هَلاَ (هَلْ)، هيْتَ، ها، هَاءَ، تَيْدَ، تَيْدَخَ، أوَّه، قَدْ، قَطْ، بَجَلْ، سرعان، وشكان، بطآن، بَسَّ. إخٍّ، كخٍّ.

وما كان مقيسا، نحو: نزالِ، سماعِ. . .، أو منقولاً.

ب - مالا يستعملُ إلا نكرة، ويكونُ منونا:

نحو:

- إيهًا (انكفف)، لم يرد إلا منونًا بالفتح، للفرق بينه وبين إيه (زِدْ من. .).

- ويْهًا (أسرعْ وعجِّلْ).

ومنه قولُ الشاعر:

وجــاءَتْ حــوادثُ في مــثلِهــا ... يُقَـــالُ لِمثْلِـيَ ويهًــــافُــلُ

وقولُ الآخر:

وهْو إذا قـــيل لـه وَيْهًـــا فُلُ ... فـــإنه أحْـــرِ بـه أن يَنْكلْ

- واهًا (أعجب)، ومنه قولُ أبي النجم أو رؤبة:

---

(1) يرجع في ذلك إلى شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٧٠.

و اهًا لِسربّى ثم واهًا واها　　ياليت عينَيْها لنا وفاها
بثمنٍ نُرضِى به أباهَا

- لَعًا (انتعش).

جـ- ما يستعملُ نكرةً ومعرفةً:

فإذا أردت تنكيرَه نونْتَه، وإن قصدت به معنى التعريفِ أسقطت منه التنوين، نحو:

إيهِ، وإيهٍ، وصهْ، وصهٍ، ومهْ، ومهٍ، وغاق، وغاقٍ، وأفْ، وأفٌ، فكلُّ أول منها غيرُ منونٍ؛ لأنه أريدَ به التعريف، وكلُّ ثانٍ منها منونٌ لأنه أُريدَ به التعريفُ.

وكذلك: هيهات، هيهاتًا، واهًا، وَاهًا، حيَّهلْ، حيَّهْلاً.

ملحوظات:

أولا: بناء أسماء الأفعال:

كلُّ أسماءِ الأفعالِ مبنيةٌ ، ويُرجعُ النحاةُ بناءَها للعللِ الآتية:

- إما لبناء مسمياتِها من الأفعالِ، فبنيَتْ بناءَها، لكن هذا هو الغالبُ، وليس مطلقًا، فدلالةُ معظمِها على الأمرِ دلالةٌ على بنائها؛ لأن الأمرَ مبنى. لكنه يلحظ أن (أفّ) اسمٌ للفعلِ المضارعِ(أتضجر)، وهومعربٌ.

ومثلُه: وَىْ(أعْجبُ)، وا(أعْجب)، قَدْ، وقط وبَجَلْ(يكفى)، إخّ كِخّ(أتكرَّه). . . إلخ.

-وإما لأن منها ما وضعُه - بنيويا - وضعُ بِنْيَةِ الحروفِ، نحو: صَهْ ومَهْ، فهما على مثالِ: هَلْ وبَلْ.

- لكن الأرجحَ فى علةِ بنائها هو الرأىُ الذى يذهب إلى أنها مبنيةٌ لوقوعِها موقعَ مالا تمكنٌ له فى الأصلِ وهو الجملة.

لكننى أرى أن سببَ بنائها هو عـدمُ خروجِها عما وضعت له فى الـلغةِ العربية من وظيفةٍ دلاليةٍ وتركيبية، أو استـعمالٍ لغوى؛ لأنه يلحظ أن اللغةَ العربيةَ تعاملُ ما يستخدمُ فيها لأداءِ دلالى أو تركيبى واحدٍ معاملة المبنى.

ثانيا: توكيد الفاعل أوالعطف عليه إذا كان ضميرا:

إذا أردت توكيدَ فاعلِ أسماءِ الأفعالِ إذا كان ضميرًا فإنه يكونُ كالآتى:

التوكيد اللفظى:

يكون بذكرِ ضـميرِ الرفعِ المنفصل الملائـم للفاعلِ المستتـرِ، نحو: حَيَّ أنت على الصلاةِ، حيث الفـاعلُ ضميرٌ مستـتر تقديره: أنت. أما(أنت) الضميـرُ المذكورُ فإنه يكون توكيدًا لفظيًا.. وتقول: رويدَ أنت محمودًا.

وكذلك يكون توكـيدُ الفاعلِ فيمـا هو منقولٌ عن شبهِ الجـملةِ - ظرفا أو جارًّا ومجـرورًا، فتقول: أمـامَك أنت، فى(أمامَك) ضميـرٌ مستـترٌ تقديرُه: أنت، هو الفاعل، وأما (أنت) الضميرُ البارزُ المذكورُ فهو توكيدٌ للفاعل.

وتقول: إليكم أنتم، دونكم أنتم.

التوكيد المعنوى:

يكون بذكرِ الضـميرِ المنفصلِ أولا، ثم يذكـر لفظُ التوكيـدِ مضافا إلى ضـميرِ الفاعل. فتقول:

مَهْ أنت نفسُكَ، مَهْ أنتم أنفُسُكُم.

أمامكما أنتُما أعينكُما، إليكن أنتُنَّ أعينُكنّ.

هَلُمُّوا أنتُمْ أنفـُسَكُم.

فى كل اسمِ فعلٍ مما سبق ضميرٌ مستـتر، هو الفاعل، وإنما ما هو موجود فهو دالٌّ على الخطابِ والعدد.

وإذا أردت العطفَ على فاعلِ أسماءِ الأفعالِ إذا كان ضميرا فإنك تذكر الضميرَ المنفصلَ أولاً، ثم تذكر المعطوفَ عليه، فتقول: حَيَّ أنت وأخُوك على الصلاة، عليكَ أنت وصديقُك بالصدقِ. هَلُمُّوا أنتم وأصدقاؤكم.

تلحظ أن الكافَ أو الهاءَ أو الياءَ، أو ما يعتقد أنه ضميرٌ كالواوِ أو الألفِ أو غيرِ ذلك التى تلحق ببعضِ أسماءِ الأفعالِ ليست هى الفاعلَ، وإنما تكون دالةً على الخطابِ أو الغيبةِ أو التكلمِ أو العددِ أو التذكيرِ أو التأنيثِ، والفاعلُ يكون مستترًا مع أسماءِ الأفعالِ هذه.

ثالثا: القياس على المنقول:

يقيس الكسائى، ومن ذهب مذهبه -على ما سُمع من أسماءِ الأفعالِ المنقولة، حيثُ يجوز عنده الأمرُ والإغراءُ بكل شبهِ جملةٍ: ظرف، أو جار ومجرور، ويشترط ألا يكونَ حرفُ الجر على حرفٍ واحدٍ، مثل: بك، لك، ...... ومنهم من أطلق الجوازَ، لكن البصريين يقصرُون ذلك على المسموعِ.

رابعا: القياس على أسماء الأفعال القياسية:

يذهب الأخفشُ - ومن ذهب إلى رأيه - إلى بناء اسمِ الفعلِ من الفعلِ الرباعى المجرد؛ على مثال فعلال، قياسًا على ما سُمعَ من: قَرْقَارِ (صَوِّتْ)، عَرْعارِ (هلمُّوا للعبةِ العرعرة)، وعليه فإنه يُجيزُ اشتقاقَ اسمَ الفعلِ من مثل: دَحْرَج، فيكونُ دَحْرَاجِ، زلزَالِ.

لكن الجمهورَ يذهب إلى عدمِ القياسِ فى ذلك؛ لقلةِ ماسُمِعَ منه، وإنما القياسُ عندهم فيما هو معدولٌ من الثلاثى لا غير.

والفصلُ بين الثلاثى والرباعى عند سيبويه وجمهور النحاة أن الثلاثىَّ قد كثُر فى كلامِهم جدا، ولايُسمعُ من الرُّباعى إلا فى اللفظيْن المذكورين: قَرقَارِ، وعَرْعارِ؛ لذلك أجازوا القياسَ فى الثلاثى، ومنعوه فى الرباعى.

خامسا: تضمنها النفىَ والنهىَ والاستفهامَ:

قد يُضَمَّنُ اسمُ الفعلِ معنى النفىِ أو النهىِ أو الاستفهام.

ويُمثّلُ لتضمُّنه النفيَ بما حكاه اللحياني عن الكسائي أنه سمعَ أعرابيًا من بنى عامرٍ يقولُ: إذا قيل لنا: أبَقِيَ عندكم شَيْءٌ قُلْنا: هَمْهَامِ، أى: لمْ يبقَ شَيْءٌ. وحكاه الكسائي عنهم بالياء والميم[1].

ويمثلون للاستفهامِ بقولِهم: مَهْيَم؟، ومنه قولُه - عليه الصلاةُ والسلامُ - لعبد الرحمنِ بنِ عوف، وقد رأى عليه أثرَ صُفْرة: «مَهْيَم؟» أى: أحَدَثَ لك شيءٌ؟ فقال: تزوجتُ يا رسولَ الله.

وقد يسبق بعضَها (لا) النافيةُ، كقولهم: لا لَعًا، أى: لا إقامة.

وقد يصحب بعضَها معنى التعجبِ والاستحسانِ، كما هو فى قولِ الشاعر:

وَا بأبى أنتِ وفوكِ الأشنبُ ... كأنَّما ذُرَّ عليه الزَّرْنَبُ[2]

حيث (وا) فيها معنى التعجب.

وقد يستعمل (واهـا) للتعجبِ كذلك، فيقال: وَاهًا له ما أطْيَبَه!!، وذلك للتعجبِ من طِيبِ الشيءِ وحُسْنِه، ويكون اسمًا لأعْجَبُ.

وقد يكونُ فيه معنى التندمِ، ويُستشهدُ لذلك بقولِ عمرِو بنِ نُفيلٍ القُرَشى:

سالتانى الطلاقَ إذْ رأتانى ... قلَّ مالى قَدْ جئتُما بنكر

ويْكأنْ مَنْ يَكُنْ له نَشَبٌ ... يُحْبَبْ ومَنْ يَفْتقِرْ يَعِشْ عَيْش ضُرِّ[3]

ويجعلُ بعضُ النحاةِ فى أحدِها معنى الاستعظام. نحو: بخٍ بخٍ، ولكننا أدركْنا أنها جميعَها فيها معنى المبالغة.

سادسا: (هَلُمَّ) بين الحجازين والتميميين:

تستعمل (هَلُمَّ) استعمالين عند العرب:

- عند الحجازين: حيث يستعملونها اسمَ فعل أمرٍ، بمعنى: إيتَ وتعال، أو قرِّبه وأحضره، وهم فى ذلك ينطقونها بلفظٍ واحدٍ، مع المفردِ والمثنى والجمع

(١) الكتاب ١ - ١٥٥ / الخصائص ٣ - ٤١ / شرح المفصل لا بن يعيش ٤ - ٧٦ / المساعد على شرح التسهيل ٢ - ٦٤١ / الصبان على الأشمونى ٣ - ١٩٩.

(٢) المساعد على شرح التسهيل ٢ - ٦٤٢.

(٣) المساعد على شرح التسهيل ٢ - ٦٤٢.

والمذكر والمؤنث، فيقولون: هَلُمَّ يا رجلُ، ويا رجلان، ويا رجالُ، ويا امرأة، ويا امرأتان، ويا نسوةُ. فيكون الفاعلُ ضميرًا مستترا لا يجبُ إظهارُه، ويكون متعديًا ولازمًا.

- عند بنى تميم: حيث يستعملونَها فعلاً للأمر، فيُظهِرون الضميرَ الفاعلَ حالَ التثنية والجمعِ والتأنيث، فيقولون: هَلُمَّ يا رجلُ، هلُمَّا يا رجلان، هلُمُّوا يا رجالُ، هَلُمِّى يا امرأةُ، هَلُمَّا يا امرأتان، هَلْمُمْنَ يا نسوةُ، ويرى الفراء أنها: هَلُمَّنَّ (بتشديد حرف الميم، وتشديد فتح النون).

ويذكر ابنُ يعيش: «واعلمْ أن بنى تميم؛ وإن كانوا يجرُونها مُجْرى الفعل فى اتصال الضميرِ بها لشدة شبَهِها بالفعلِ، وإفادتِها فائدةَ الفعلِ؛ فهى عندهم أيضا اسمٌ للفعلِ، وليست مُبْقَاةً على أصلِها من الفعليةِ. ...»[1].

أمثلة لاستعمال أسماء الأفعال:

- هَا زيدًا. (ها) اسمُ فعل أمر مبنى لا محلَّ له من الإعراب، وفاعلُه ضميرٌ مستتر تقديره: أنت، (زيدًا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبِه الفتحة.

- هَلُمَّ الواجبَ. (الواجب) مفعول به لاسمِ الفعل.

- قال له وهو يتحدثُ: صَهْ، ثم قالَ له بعد زمنٍ: إيهِ، فردَّ عليه: لقد قلت لى مَهْ.

- «إذا ذُكرَ الصالحُون فحيَّهَلاَ بِعُمَرَ»، أى: إيتُوا بعمرٍ، فهو منهم. (حيهلا) اسمُ فعل أمر مبنى، وفاعله ضميرٌ مستتر، وقد تعدى -هنا- بواسطةِ حرفِ الجر (الباء).

- قال ابن هرمة:

يَمْشِى القطُوفَ إذا غَنَّى الحداةُ له ... مَشْىَ الجوادِ فَبَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبَا[2]

---

(1) شرح المفصل ٤ - ٤٢.

(2) الكتاب ٢ - ٥٢ / المقتضب ٣ - ٢٠٦ / المفصل ٧٣ / شرح ابن يعيش ٤ - ٤٦ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ١٠٢١.

- دُونَك ما يخُصُّك.

- عندَك أخاك.

(أخا) مفعولٌ به، منصوب، وعلامةُ نصبه الألفُ. لاسمِ الفعلِ(عندك)؛ لأنه بمعنى (الزم). فيكونُ اسمَ فعلِ أمر مبنيًا وفاعلُه ضميرٌ مستتر تقديرُه: أنت.

- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، أى: الزَمُوا أنفسكم.

فكان (أنفُس) مفعولاً به لاسمِ الفعلِ(عليكم).

- هَيْهَات منزِلُنا بنعفِ سُوَيْقَةٍ كانت مباركةً من الأيَّامِ

- فأوْهِ لذِكْراها إذا ما ذكرتُها ومن بُعْدِ أرضٍ بينَنا وسماءِ

- قال ابن أحمر:

أنشأتُ أسألُه ما بالُ رِفقتِه حَيَّ الحُمُولَ فإن الركبَ قد ذَهَبا

أي: ادع الحُمُول

****

مُعْجَم

لأسماءِ الأفعالِ بألفاظِها المشهورةِ بها، وما يكتنفُها من أشهَرِ اللغات، ومُسمَّاها، ونوعِ فاعِلِها بين الإضمارِ والظهور، ونوعِها بين الأمرِ والمضارعِ والماضى، واللزوم والتعدى، ومع ذكرِ نوعِها بين التعريف والتنكير، وبين الارتجالِ والنقلِ والقياسِ

اسم الفعل	لغاته	مسماه	فاعله مظهر أو مضمر	نوع زمنيا ونحويا	نكرة أم معرفة	نوع بنيته
إخْ أُفٌّ	إخ أفٌّ - أفًا	أتكره أتضجَّرُ	مضمر	مضارع لازم	معرفة	مرتجل
	أفٌّ - أفٌّ		مضمر	مضارع لازم	نكرة ومعرفة	مرتجل
إليْك		تَنحَّ	مضمر	أمر لازم	معرفة	منقول
إلَىَّ		أتنحَّى	مضمر	مضارع لازم	معرفة	منقول
أمَامَك		تقدَّم، حذرته شيئًا بين يديه	مضمر	أمر لازم	معرفة	منقول
آمين	أمين	استجبْ	مضمر	أمر لازم مع أنه ممتد	معرفة	مرتجل
أوْه	آه - أوَّه	أتألَّمُ	مضمر	مضارع لازم	معرفة	مرتجل
إيهْ	إيه - إيه	امض فى حديثك	مضمر	أمر لازم	معرفة ونكرة	مرتجل
إيهًا	إيهْ	انكَفِفْ	مضمر	أمر لازم	معرفة ونكرة	مرتجل

بَجَلْ		يكفى واكتف	مظهر	مضارع متعد وأمر لازم	معرفة	مرتجل
بَسْ		ارفُق	مضمر	لازم أمر	معرفة	مرتجل
بُطآن		ابطأ	مظهر	ماض لازم	معرفة	مرتجل
بَعْدَك		تأخرْ، حذرته شيئًا خلفه	مضمر	أمر لازم	معرفة	منقول
بَلْه		اترك، دَعْ	مضمر	أمر متعد	معرفة	منقول
تَيْدَ		أَمْهِلْ	مضمر	أمر متعد	معرفة	مرتجل
تَيْدَخَ		أَمْهِلْ	مضمر	أمر متعد	معرفة	مرتجل
حَيَّهَلْ	حيهَلَ حيهلاً حَيَّهْلَ حَيَّهْلاً حيهلاً	قدِّم أو عجِّلْ أو أقبل	مضمر مضمر	أمر متعد أمر لازم ومتعد	معرفة معرفة معرفة ونكرة	مرتجل
	حَيَّ	أقبلْ	مضمر	مضمر	نكرة	مرتجل
	هَلْ	عَجِّلْ	مضمر	مضمر	نكرة	مرتجل
دَعْ	دَعْدَعًا	انتَعِشْ	مضمر	أمر لازم	نكرة ومعرفة	مرتجل
دُونك		خُذْ	مضمر	أمر متعد	معرفة	منقول
رُوَيْدَ	رُوَيْدَك الكاف حرف	أَمْهِلْ	مضمر	أمر لازم	معرفة	منقول
سَرْعَانَ	سُرْعَانَ، يسرْعان	سَرُعَ	مظهر	ماض لازم	معرفة	مرتجل
شَتَّانَ	شَتَّانِ	افترَق	مظهر	ماض لازم	معرفة	مرتجل

صه		اسكُتْ	مضمر	أمر لازم	معرفة وقد ينكر	مرتجل
عَرْعَارِ		الْعبْ	مضمر	أمر لازم	معرفة	مرتجل
عَلَيْكَ		الزَمْ	مضمر	أمر متعد ولازم	معرفة	منقول
عَلَيْهِ		ليلزَمْ	غائب	أمر متعد	معرفة	منقول
عَلَيَّ		أَوْلني	مضمر	أمر متعد	معرفة	منقول
عِنْدَكَ		خُذْ، الزمه من قرب	مضمر	أمر متعد	معرفة	منقول
فَرَطَكَ		تقدم، تحذره شيئا بين يديْه	مضمر	أمر لازم	معرفة	مرتجل
قَدْ		يكفي	مظهر	مضارع متعد	معرفة	مرتجل
قَرْقارِ	جَرْجارِ	صوت	مضمر	أمر لازم	معرفة	مرتجل
قَطْ		يكفي واكتَفِ	مضمر ومظهر	مضارع متعد وأمر لازم	معرفة	مرتجل
كِخٍ	كِخْ	أتكرّه	مضمر	مضارع لازم	معرفة	مرتجل
كَذَاكَ		دَعْ	مضمر	أمر متعد	معرفة	منقول
لَدَيْكَ		خُذْ	مضمر	أمر متعد	معرفة	منقول
لَعًا		انْتَعِشْ	مضمر	أمر لازم	نكرة	مرتجل
مكانَك		اثْبتْ	مضمر	أم لازم	معرفة	منقول
مَهْ		انكَفِفْ	مضمر	أمر لازم	معرفة وقد ينكر	مرتجل
هَا	هَاكَ	خُذْ	مضمر	أمر متعد	نكرة	مرتجل
هَاءَ	هَاءَكَ، هاء، هاؤ، ها، هاؤم، هاؤنّ	خُذْ	مضمر	أمر متعد	نكرة	مرتجل
هَلْ	هلا	عَجِّل	مضمر	أمر لازم	ينكر	مرتجل

مرتجل	نكرة	أمر لازم ومتعد	مضمر	أحضرْ، أقبلْ، ائته	هَلُمَّ إلى..	هَلُمَّ (الحجازية)
مرتجل	معرفة	أمْر لازم	مضمر	أسرِعْ أو أقبل	هَيْتُ- هَيْت- هِيَ- هيأ- هِيْت- هَيْكَ-	هَيْتَ
مرتجل	معرفة وقد ينكر	ماض لازم	مظهر	بَعُدَ	هيهات- هيهات- هيهاتُ- هيهاتًا- هَيْها- هيهاتْ. أيهاتَ- أيهات- أيهاتًا- أيْها- أيهاك- هَيْهان	هَيْهَاتَ
مرتجل	معرفة	مضارع لازم	مضمر	أعجب		وَا
مرتجل	نكرة	مضارع لازم	مضمر	أعجب		واهًا
منقول	معرفة	أمر لازم	مضمر	تأخرْ إذا كنت تحذره شيئًا خلفه		وَرَاءَكَ
مرتجل	معرفة	ماض لازم	مظهر	سَرُعَ	وُشْكَانَ	وَشْكَانَ
مرتجل	معرفة	مضارع لازم	مضمر	أَعْجَبُ وأتندم		وَيْ
مرتجل	معرفة	أمر لازم	مضمر	أغر وانزجرْ		وَيْهًا
قياسي	معرفة	أمر لازم ومتعد	مضمر	فعل أمر من لفظه نزال= انزل		ما كان على مثال (فَعَالِ) دالاً على الأمر من فعل ثلاثي تام

أسماء الأصوات [1]

يلحقُ بأسمــاءِ الأفعالِ أســماءُ الأصوات، وهوِ مصطلــحٌ يطلقُ على ألفاظ في اللغةِ تشـيرُ إلى معانٍ ودلالاتٍ اصطلَحَ علـيها المجتــمعُ اللغوى، وهى مكونةٌ من الأصواتِ التى تتكونُ منهــا اللغةُ، ليحــاكَى بها أصواتُ بعضَ الحيـواناتِ والطيورِ التى يألفُها الإنســان، أو التى توجدُ فى بيئته، ووجد فى نفــسه حاجةً أن يكونَ له علاقةٌ لغويةٌ بها، أو يعبرُ بها عن أصواتٍ عــارضةٍ لأحوالٍ معينةٍ تعتريه، كالسُّعَالِ والتعجبِ والتأفُّفِ. . . .

وأسماءُ الأصوات وأسمــاءُ الأفعالِ متواخيةٌ؛ لاشتـراكِهما فى دلالةِ الزجر[2]، والأمرِ، والتعبيرِ عن مشاعرَ.

وأسمــاء الأصواتِ ليست أســماءَ أفعــالٍ؛ لأن اسمَ الفعلِ له فــاعلٌ مستــترٌ أو ظاهرٌ، لكن اسمَ الصوتِ لا يكونُ له ذلك.

فاسمُ الصوتِ يكون لفظًا منفردًا يعطى دلالةً معينةً بمفردِه، دون حاجتِه إلى لفظٍ آخرَ.

فأسماءُ الأصواتِ من قبيلِ المفرداتِ، وأما أسماءُ الأفعالِ فمنْ قبيلِ المركَّبات.

وهى ليـستْ أسـمــاءً مطلقــةً؛ لأنها لا يجــوزُ أن تدخلَ عليـها مـا يدخلُ على الأسـماءِ من عــواملَ، كــما أنه يكتــفى بهــا لحدوث الأداء الـدلالى المفهـومِ من الإحداثِ اللغوى.

لكن الاسمَ يحتاج إلى غيرِه لإحداثِ هذا الأداء.

---

(1) يرجع فى هذه الدراسـة إلى: الكتاب ٣ - ٢٩٨ ومـا بعدها/ ٤ - ٢٢٩. شرح ابـن يعيش ٤ - ٧٥ / شـرح ابن الناظم ٦١٤ / المسـاعد على تسهيل الفـوائد ٢ - ٦٥٨ / شرح التصريح ٢ - ٢٠٠ / الـصبان على الأشمونى ٣ - ٢٠٨ / النحو الوافى٤ - ١٦٢.

(2) شرح ابن يعيش ٤ - ٧٦.

وليست حروفًا؛ لأنه يُكتفى بها، أما الحرفُ فإنه لابدَّ له من معمولٍ، كما أنه لايؤدى أداءَها الدلالى فى اللغة.

وليست أفعالاً؛ لأنها لا تتضمنُ حدثًا ولا زمانًا كما هو فى الأفعال.

وإنما هى شبيهةٌ بأسماءِ الأفعالِ فى أنه يُكتفى بها لإحداثِ الدلالةِ المقصودةِ التى تُفْهم، دالةٌ على خطابِ مالا يعقلُ، أو مَنْ هو فى حكمه، أو دالةٌ على حكايةِ بعضِ الأصواتِ الصادرةِ، وليست أسماءَ أفعالٍ صريحةٌ - كما ذكرنا.

أسماءُ الأصواتِ جميعُها مبنيةٌ، ولا محلَّ لها من الإعراب، ويعلَّلُ لبنائها بما يأتى:

١ - إما لأنَّ منها ما وضعُه وضعُ الحروف فى بنيته.

٢ - وإما لوقوعِها موقعَ الجملةِ، حيث أداؤُها المعنوى، والجملةُ لا تمكُّنَ لها فى الأصلِ.

٣ - وإما لأن منها ما هو نائبٌ منابَ فعلِ الأمر، وفعلُ الأمرِ مبنى.

٤ - ومنهم مَنْ يرى أن سببَ بنائها هو أنه ليس فيها معنى، فجرت مجرى بعضِ حروفِ الاسم، وبعضُ حروفِ الاسمِ مبنى.

لكن هذه الألفاظَ؛ وإن كانت لا تنتمى- فى غالبها- إلى مادةٍ معنويةٍ معينة ؛فهى ذاتُ دلالات مصطلحٍ عليها، تؤديها بين طرفَي الحديث، وبذلك تكون قد حقَّقَتْ الوضعَ اللغوى، أو الهدفَ من اللغة، فلا بدَّ أن نقرنها دائما بالمعنى الذى وضعت له، لا أن نجردَهامن المعنى، فليس فى اللغةِ ألفاظٌ غيرُ ذاتِ معنى.

- وإما لشبهها الحرفَ المهملَ فى كونِها غيرَ عاملةٍ ولا معمولةٍ[1]

وما وضعَ من أسماءِ أصواتٍ في كتبِ اللغةِ والنحو تدور في أربعِ دوائرَ دلاليةٍ:

١ - إما أن تكونَ لدعاءِ مالا يعقلُ لأداءِ عملٍ ما مطلوب.

٢ - وإما أنْ تكونَ لزجرِ مالا يعقلُ عن أداءِ ما، أونهْرِه.

(١) المساعد على التسهيل ٢ - ٦٦٣/ الصبان على الأشمونى ٣ - ٢١١.

٣- وإما أن تكونَ محاكاةً لصوتِ حيوانٍ أو طيرٍ، إما أن يكونَ صوتَه الذي يستعملُه. وإما أن يكونَ صوتَه أثناءَ أداءِ عملٍ ما، كالشرب إلخ.

٤- وإما أن تكونَ محاكاةً لصوتِ فعلٍ ما، ينشأ عن إحداثِه صوتٌ يميِّزه، فيتفاعلُ له الإنسانُ.

أ - ما يستعملُ لزجرِ ما لا يعقلُ:

هَالِ، هَلاً: لزجرِ الخيلِ، أى: توسَّعِي أو تَنَحَّيْ، أو: لزجرِ الخيلِ عن البُطءِ، واستحثاثِها.

ومنه قولُ الشاعر:

وأيُّ جوادٍ لا يقالُ له هلا[1]

وقد تكونُ للإبلِ، وقد تُسكِّن بها الإناثُ عند دُنُو الفَحْلِ منها.

وقد يُستخدمُ لاستحثاثِ العاقلِ، ومنه قولُه:

ألاَ حَيِّيا ليلَى وقُولا لها هَلاَ. . . .

عَدَسْ: لزجرِ البغْلِ عن الإبطاءِ.

قال يزيد بنُ مفرغ:

عَدَسْ مالعبَّادٍ عليكِ إمارةٌ ... أمِنْتِ وهذا تَحْمِلِين طليقُ

حيث زجَر بغلَتَه بقولِه: عَدَسْ، فلقد أمنت، ومالعبادٍ عليك إمارةٌ بعدُ.

هَيْدَ، هِيْدَ، هَادِ: لزجرِ الإبلِ، وقد تكسر دَالُ (هيد).

قال الراجزُ:

باتت تبادي شَعْشَعَاتٍ ذُبلاً ... فَهْيَ تُسَمَّى زَمْزَمًا وعَيْطَلا

حتى حدونْاها بهَيْدَ وَهَلاَ ... حتى يُرَى أسفلُها صار عَلاَ[2]

---

(١) شرح ابن يعيش ٤ - ٧٩. الصبان على الأشمونى ٣-٢٠٨.

(٢) شرح ابن يعيش ٤ - ٨٠.

شعشعات: طوال النوق، ذبّل: ذبلت من طول السير، زمزم وعيطل: اسمان لناقة واحدة.

حيثُ (هيد وهلا)اسما صوتٍ لزجرِ ناقتِه.

وقال ابنُ هرمة:

حتـى استقـامت له الآفاقُ طائـعةً   فـمـا يقـالُ له هَيْـدَ ولا هادِ[1]

أى: لا يزجرُ أثناءَ سيرِه.

جَهْ: صوت لزجرِ السبعِ ليكُفَّ وينتهيَ.

ومنه: جَهْجَهْت بالسبعِ، إذا قلت له: جه. فيقال: تَجَهجَهْ عنى، أى: طاوِعْ وانتَهِ.

وَحْ، حَوْ، قس: لزجرِ البقرِ.

دَهْ: بكسرِ الدالِ وفتحِها، زجر للحث على الضرب، هذا أصلُه، ثم استخدام مثلاً فى كل شَيْءٍ لا يقدم عليه الرجلُ، وقد حانَ حينُه، وهى فارسية، وأصله أن الموتورَ كان يلتقى واترَه، فلا يتعرضُ له، فيقالُ له ذلك[2].

هَاجِ،حَلْ: زجرٌ للناقةِ.

يقال: حلحَلْت بالناقة، إذا قلت لها: حَلْ حَلْ. وقد يدخلُه تنوينُ التنكير.

حَلِ: لزجرِ البعيرِ.

حُوب: بفتحِ الباء، وضمِّها، وكسرِها، بدونِ تنوينٍ، وبالتنوينِ فى جميعِ لغاتِها، ويُقَال: حَوَّبتُ بالإبلِ، إذا قلت لها ذلك.

هِيْجِ (بكسرِ الهاءِ وفتحِها وسكونِ الياء، مع كسر الجيم وسكونها): صوت الحادى يزجر به إبلَه.

هَاهِ، عِيهِ، هاب: لزجرِ الإبلِ.

هَاي، حاي: لزجرِ الإبلِ، وغيرِها من المواشى.

وقد يكونان بالهمزة: هَاءِ حَاءِ.

---

(١) شرح ابن يعيش ٤ - ٨٠.

(٢) شرح ابن يعيش ٤ - ٨١.

سَعْ: لزجرِ المعز، يقال لها: سَعْ سَعْ. ويقال: سَعْسَعْت بالمعز، إذا زجرتها.

حب: صوتٌ يُزْجرُ به الجملُ عند البُرُوك.

يقولون: حب لا مشيت. والإِحْبَاب في البعير هو أن يبركَ. وتقول: أحب البعيرُ إذا برك، فلم يبرَحْ، أو إذا أصابه كسرٌ أو مرضٌ فلم يبرَحْ مكانَه حتى يَبْرأ، أو يموت.

إسٍّ، هَسٍّ (بفتحٍ ففتحٍ مشدَّد): صوت يزجر به الراعى الغنم. وفيهما إسكانُ السين.

حيج، عه، عيز: صوتٌ يُزْجر به الضأن.

هَجٍّ، فَعْ، قَاعٍ: صوت لزجرِ الغنم.

يقال: فَعْفَع بالغنم، إذا قال لها ذلك.

وقيل: قاع، بالقاف.

هَجَا، هَجْ: صوت لزجرِ الكلب. وقيل: للغنم. وينون للتنكيرِ.

جاهٍ (بكسرِ الهاء، وتنوينها): صوتٌ يزجر به البعيرُ دون الناقة، أو: هو زجرٌ للسبع.

هَزْ (بفتح فسكون) عَيزَ (بفتحِ أولِه وكسرِه، مع فتحِ آخره وكسره) أو بفتح الأولِ وكسرِ الأخيرِ)، حَزْ (بفتح فسكون)، حَيْزَ (بفتح فسكون ففتح): لزجرِ العنزِ.

حَرٍّ (بفتح فكسر مشدد): لزجرِ الحمارِ عن الإبطاءِ، واستحثاثه على السرعةِ.

كِخٌّ، كِخّ (بكسر فتشديدٍ مع السكونِ أوالكسر، أو التنوين، أو تخفيف الخاء، وجواز فتح الكاف): لزجرِ الطفلِ عن تناولِ شيء.

ومنه أن الحسنَ -رضى اللهُ عنه- أخذ تمرةً من تَمْرِ الصدقةِ، وجعلها فى فِيه، فقال له ﷺ: «كخ، كخ، فإنها من الصدقة»، فألقاها مِنْ فِيه.

ب- ما يستعمل لدعاء مالا يعقل:

جُوتَ: دعاء الإبل لتشربَ، وقيل: مثلثةُ التاء، قد يدخلُها الألفُ واللامُ، فيقال: الجوت.

جِئْ: صوتٌ لدعاءِ الإبلِ للشرب.

فيقال: جَأْجَأْتُ بالإبلِ لتشربَ جأْجأةً، وقد تكرر، فيقال: جِئْ جِئْ، والاسمُ منها: الجيء.

حِئْ (بكسرٍ فسكونٍ): دعاءٌ للحمارِ ليشربَ.

هِئْ: دعاءُ الإبل للعلف.

يقال: هَأْهَأْت بالإبلِ، إذا دعوتها للعلف.

هِدَعْ (بكسر ففتح فسكونٍ): صوت تسكن به صغارُ الإبلِ إذا تفرقت. وقد تسكَن الدالُ وتكسرُ العينُ.

دَوْهِ (بفتحٍ فسكونٍ فكسر): دعاء للرُّبَعِ، وهو الفصيلُ ينتج في الربيع.

وهو أولُ النتاج. يقال: ما له ربع ولا هبع، والهبع: ما ينتج في آخرِ النتاج.

نِخٌّ، نَخْ (بكسرٍ أو فتح ففتح مشدَّد، أو بكسر أو بفتحٍ فسكون): صوتٌ يقالُ لإناخةِ البعيرِ، يقالُ: نَخْنَخْتُ الناقةَ، فتَنَخْنَخَتْ. أي: أبركتُها فبركَتْ.

ومنه قولُ العجاج:

ولوانخْنا جمعَهم تنخنخُوا [1]

هيخ، إيخ: صوتٌ لإناخةِ البعير.

بُس (بضم الباء وتثليث السينِ مع تشديدِها، أو سكونِ السينِ): صوتٌ يُدْعى به الغنم إذا أشليتَها إلى الماء.

وقال ابن عبيد: يقال: بسَسْت الإبلَ وأبسَستُّها لغتان، إذا قلت لها: بس بس، وصدرُه الإِبْساس، وهو صوتٌ للراعي يسكِّن به الناقةَ عند الحلب[2].

---

(1) شرح ابن يعيش ٤ - ٨٤.

(2) شرح ابن يعيش ٣ - ٨٤ .

ثِئْ، تُؤْ، تَأْ: دعاءُ التَّيسِ للسفاد.

دَجْ (بفتح فسكون): صوتٌ يدعى به الدجاج.

يقال: دجْدَجْت بالدجاجة، إذا قلت لها ذلك.

سَأْ، تُشُؤْ: صوتان يُدْعى بهما الحمارُ إلى الشرب.

يقال: سأسأت بالحمار، إذا دعوته إلى الشرب، وشأشأت به، إذا دعوته فقلت له: تُشُؤْ تُشُؤْ.

قُوسْ (بضم طويل فسكون): صوتٌ يُدْعى بـه الكلبُ. وقد تكسـر السين (قُوسِ).

هَوْهِ (بفتحٍ فسكونٍ فكسرٍ): للجَحْشِ.

أَوْ. آوُ: للفرسِ.

جـ- ما يستعمل حكاية لأصواتِ الحيوان:

شِيبِ (بكسـرٍ طويل فكسر): حكاية صـوتِ شربِ الإبلِ الماءَ، فـهو يحـاكي صوتَ مشـافرِها عند الشرب، أو صوتِ جـذْبِها للماء، ورشفهـا له عند الشرب، وقد تدخلُه الألفُ واللامُ، فيقال: الشيب.

ومنه قولُ ذى الرمة:

تداعَيْن باسمِ الشيبِ فى مُتَثَلَّمٍ   جـوانـبُـه من بصـرةٍ وسِـلامِ[1]

مـاءِ: (مكسور الهمزة، وقد تُمالُ الميمُ): حكاية صوتِ بغامِ الظباءِ، إذا دعت أولادَهاَ.

وقد يدخل عليه الألفُ واللامُ، ومنه قولُ ذى الرمة:

---

(1) شرح ابن يعيش ٣ - ١٤، ٤ - ٨٢ / الصبان على الأشمونى - ٣ - ٢١١.

متثلم: الحوض، بصرة: الحجارة تكون رخوة، وفيها بياض، سلام: بوزن كتاب، جمع سَلِمة، وهى الحجارة.

لا ينعش الطَّرْقَ إلا ما تَخَونَّه   داعٍ يناديه باسم الماء مَبْغُوم[1]

وبلا أداة تعريف جاء قولُه:

ونادى بها مَاءٍ إذا ثار ثورةً.

غاقِ (مكسور الآخر): حكاية صوتِ الغراب.

وقد ينونُ للتنكير ومنه قولُ القلاخ:

معاود للجوعِ والإملاقِ   يغضب إن قال الغرابُ غاق[2]

ما يستعملُ حكايةً لأصواتٍ غير حيوانية:

طِيخٌ (بكسرٍ طويلٍ فسكونٍ أو كسرٍ أوفتح: حكايةُ صوت الضاحك.

عِيط (بكسرٍ طويلٍ فسكونِ الطاء): حكايةُ صوت الصبيانِ إذا تصايحوا للعبِ، ومنه: عطعط القومُ، إذا تصايحوا، والمصدر: العطعطة.

مضِ، (بكسرٍ فكسر): حكايةُ صوتِ الشفتيْن عند التمطُّق، حيث يحدث اللسانُ مع الغارِ الأعلَى صوتًا. نتيجة ضمٍّ إحدى الشفتين إلى الأخرى. يقال ذلك عند ردِّ ذى الحاجة، والمرادُ به الردُّ مع إطماع. وقد يقال بها عند الإقرارِ بحقٍّ، وفى المثلِ: إن فى مِضِ لمطمعًا، وإذا سأل الرجلُ الرجلَ حاجةً فقال المسؤولُ: مِضِ، فكأنه قد ضمنَ قضاءَها. ومنه قولُ الراجز:

سألتُها الوصلَ فقالت مضِ[3]

طاقِ (مكسور القاف): حكاية صوتِ الضرب.

طَقْ (ساكن القاف): حكايةُ صوتِ وقعِ الحجارةِ بعضِها على بعض.

يقال: طقطقت الحجارة، إذا جاء صوتها: طق طق.

قَبْ (ساكن الباء): حكايةُ صوتِ وقعِ السيفِ على الضريبة.

---

(1) الخصائص ٣-٢٩ / شرح ابن يعيش ٣-١٤/ الصبان على الأشمونى ٣-٢١٢/ لسان العرب (بغم).

(2) شرح ابن يعيش ٤ - ٨٥.

(3) شرح ابن يعيش ٤ - ٧٨ لسان العرب (مضض).

خازِ بازِ: للذباب.

خاقِ باقِ: للنكاحِ، أى: للصوتِ الحادثِ من اصطكاكِ الأجرامِ عند النكاح.

قاشِ ماشِ، جاثِ باثِ: للقماشِ

إعرابها:

ذكرنا أن أسماءَ الأصواتِ مبنيةٌ، لا محلَّ لها من الإعراب، لكنها قد تعربُ فى الكلامِ، وذلك إذا وضُعتْ موضعَ الاسمِ المتمكنِ، ويكون من طريقِ:

- وضعِها موضعَ الاسمِ المتمكنِ الذى يصدرُ منه الصوتِ، كأن يوضع موضعَ الغرابِ (غاق).

- وضعها موضعَ الاسمِ المتمكنِ الذى يُزْجرُ به، أو يُدْعى به، كأن يحلَّ (عَدَسْ) محلَّ البغلِ، أو (هَيّد) محلَّ الإبل، أو: (جِئْ جِئْ)محلَّ الإبل.

- التعبيرِ عنهاعلى أنها أشياءُ موجودة، أى: كلمات لها تعريفٌ وذاتية، أى: التعبير عن ذاتها.

كأن يقال: جُوتَ اسمُ صوتٍ يدعى به الإبلُ للشرب.

فتكون (جوت) مبتدأ، إما أن تعربَه، وإما أن تبنيَه.

من ذلك قولُ الشاعر:

إذا حملْتُ بِزّتى على عَدَسْ   على الذى بين الحمارِ والفرسْ

فلا أُبالى مَنْ غزَا ومَنْ جَلَس[1]

ففيه (عَدَسْ) يعنى البغلَ، أى: سُمّى بصوته، فيكون اسمُ الصوتِ قائما مقامَ الاسمِ المتمكن، ويعربُ مجروراً بحرف الجر

وقولُ الشاعر

إذْ لِمّتى مثلُ جناحِ غاقِ[2]

---

(1) شرح ابن يعيش ٤ - ٧٩.

(2) الصبان على الأشمونى٣ - ٢١١. لمتى: شعر راسى.

أي: مثل جناح غراب، لأن (غاق) اسمُ صوت الغراب، فيكون (غاق)مضافًا إلى جناح مجرورًا، وتحتمل كسرتُه أن تكونَ كسرةَ بناءٍ.

ومنه أن تقـولَ: ربَّينا دجًا كـثيـرًا، أي: دَجَاجًـا، فيكون (دجـا) مفعـولاً به منصوبا؛ لأنه قامَ مقامَ الاسمِ المتمكنِ الذى يُدْعى به.

أما قولُ ذى الرمة:

تداعـيْن باسمِ الشـيبِ فى متـثَلَّمٍ   جـوانـبُـه من بَصْـرةٍ وسـلامِ[1]

فإن (الشيبَ) فيـه هو الصوتُ نفسُه، دعت الإبلُ بعضُهن بـعضًا به. فيكون هنا مضافًا إليه مجرورًا.

ويجوزُ البناءُ فى المواضعِ السابقةِ على الحكايةِ، ويكون الموضعُ أو المحلُّ هو الذى يحملُ الفرعَ الإعرابيَّ المستَحَق.

لكن الأستاذَ عباس حـسن يختارُ فيما سبقَ من الحالتـيْن الأولى والثانيةِ وجوبَ الإعرابِ فيهـما، حيث يرى أنه أوضحُ وأقدرُ على أداءِ المعنى، فيحـسنُ الاقتصارُ عليه[2] وهو فى ذلك يذهب إلى مـا ذهب إليه الأزهرى[3] حيثُ يجعلُ الأزهرى اسمَ الصوتِ فى التركيبِ منقولاًعن

معناه ليكون اسـمًا للمحكىِّ صوتُـه، أو للمصوتِ له به، فيكون - حـينئذٍ - مرادفًا لاسمٍ متمكنٍ.

ويختارُ جوازَ البناءِ والإعرابِ إذا قُصـد لفظُها نصا، ويضرب لذلك المثلَ: فلان لايرعوى إلا بالزجرِ، كالبغلِ لايرعَوِى إلا إذا سمع: عَدَسْ أو: عَدَسًا. بالبناءِ، والإعراب.

ولعلَّه فى ذلك قد اختار ما ذكره الأزهريُّ فى الموضع السابقِ، حيثُ إنه لمْ يُوجبْ فى مـثلِ هذا الموضعِ الإعرابَ، وإنما صـدَّره بالقولِ: (ربَّمـا). حيث

(١) شرح ابن يعيش ٣ - ١٤، ٤ -٨٢ الصبان على الأشمونى ٣ -٢١١.

(٢) النحو الوافى ٤ - ١٦٥.

(٢) شرح التصريح ٢ - ٢٠٣.

اسمُ الصوتِ يكون موجوداً في التركيبِ بلفظِه، ومعناه مقصودٌ، وذكر الأزهري لذلك:

. . . . كما رُعْتُ بالحَوْبِ الظماءَ الصواديَا

يُرْوى (الحوب)بالوجهيْن على الحكايةِ وعدمِها، أي: كما رعت بهذا اللفظِ الذي يصوَّتُ به وهو: حوب[1].

وقولُ ذي الرمة السابقُ يماثِلُ ذلك، حيثُ ذكر التداعي بالشيبِ، وهوالصوت نفْسُه.

لكنه من الملاحظ أن اللغةَ العربيةَ تعاملُ مثلَ ذلك إما على الحكاية، فيكون مبنيا، وإما على الإعرابِ بخروجه عمًّا وُضعَ له في اللغة. والسياقُ هوالذى يوضحُ استخدامَه صوتا أو كنايةً عن صاحبِه، أو ما يوجَّه إليه. ويرجح البناءُ حتى يفرقَ بين الاسمِ الأصلى واسمِ الصوتِ. فعندما تقول: رأيت غاقِ، ببناءِ (غاق) على الكسر؛ فإنه لا بد أن يعلمَ أن المقصودَ به صاحبُه، وهو الغراب.

وقد ذكرْنا أن كسرةَ (غاق) في البيتِ المذكورِ سابقًا تحتمل أن تكونَ كسرةَ بناء[2].

ملحوظات:

أولا: يُلحظ أن أسماءَ الأصواتِ من حيثُ أصولُها الدلاليةُ تنقسم إلى مجموعتين:

إحداهما: ألفاظُها محاولةٌ لمحاكاةِ أصواتٍ طبيعية، تصدرُ من الحيوانِ، أو غيره. نحو: شب، طاق، طق، قاش، ماش، ماء، غاق. . . إلخ.

والأخرى: ألفاظُها ناشئةٌ من الوضعِ الاصطلاحى بين أبناء المجتمع اللغوى، نحو: عَدَسْ، كِخ، هيد، عَاجِ، حَلْ. . . . وسائر ما يُستعمل للزجرِ أو للدعاء لعملِ شيء ما.

(1) شرح التصريح ٢ - ٢٢٠.

(2) ينظر: حاشية يس على التصريح ٢ - ٢٠٢.

ثانيا: يخلط بعضُ النحاةِ[1] بين أسمـاءِ الأفعال وأسمـاءِ الأصواتِ فى بعضِ الألفاظ، وهى:

كِخْ[2]: اتكرهْ. أخ[3]: اكْرَهْ واتكرهْ.

وَيْ[4]: اعْجَبْ واتندم، صوت يقال فى حالِ الندم والإعجاب.

بَسْ[5]: اكتفِ واقْطع، ارفق.

ثالثا: لاجدالَ فى أن أسماءَ الأصواتِ لا تحتفظُ بصورة نطقية واحدة، حيثُ إنها قابلةٌ للانحرافِ الصوتى عمَّا بُنِيَتْ عليْـه أوَّلا، ويتناقلُهاالأبناءُ بالانحرافِ نفسه عن الآباء. لذلك فقد تعـددَتْ لغاتُها، وإن شئتَ لهجاتُهـا، ولا يُمكن إحكامُ حركةِ كثيرٍ من أصواتِها بين الفتحِ والضم والكسرِ، أو إسكانِ وسطِها أو تحريكِه.

وما دامت أسماءُ الأصـواتِ محاكاةً؛ فإنها تكون قابلةً للتـغيرِ من شخص إلى آخرَ. وأرى أن هذا سببٌ فى تَعدُّدِ لهجاتِها.

رابعا: يجب ألا تقتصرَ أسماءُ الأصواتِ على ما هو متوارَثٌ في اللغة؛وذلك - كما يقول الأستـاذ عباس حسن: «لأن إنشاءَ الأصواتِ واستـحداثَها جائزٌ فى كل عصر»[6].

وإن ما استحدثَ في هذا الزمانِ من وسائلَ إعـلامية تعايشُنا، وما هو عليه من وسائلَ اتصالٍ مقـربةٍ، تجعل المجتمعات كلَّها بمثابةِ المجـتمعِ الواحد، وما ينتج من جرَّاءِ ذلك من تـقارضٍ لغوى، وأيسـرُ المقتـرضاتِ اللغـويةِ، وأسرعهـا محـاكاةً وتقليدا، إنما هو أسمـاءُ الأصوات ؛لأنها سمةُ كلِّ المجتمـعاتِ اللغوية؛ لذا يجب ألا تقتصرَ الكتبُ التى تعرضُ أسماءَ الأصواتِ على ما هو متوارثٌ ومنقولٌ.

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٧٦.

(٢) ابن يعيش ٤ - ٧٩ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٥٢.

(٣) ابن يعيش ٤ - ٧٩ /المساعد على التسهيل٢ - ٢٥٢.

(٤) ابن يعيش ٤ - ٧٦ /المساعد على التسهيل ٢ - ٦٥١.

(٥) شرح بن يعيش٤ - ٧٨ / المساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٩.

(٦) النحو الوافي ٤ - ١٦٤.

المصدر[1]

المصدرُ هو اسمُ المعنى الذى يدل على الحدثِ الجارى على الفعلِ، وهو دالٌّ بالأصالةِ على معنى قائمٍ بفاعلٍ، أو صادرٍ عنه حقيقةً أو مجازًا، أو واقعٍ على مفعولٍ. نحو:

حُسْن، وفَهْم، وحكْمَة، فكلٌّ منها معنى قائمٌ بفاعل.

وخَطّ، وخياطة، وضربَ، وكتابَة، كلٌّ منها معنى صادرٌ عن فاعل.

أما نسبةُ العدم إلى المعدوم، والموت إلى الميت، والإيراق إلى الشجرةِ فهى مجازية. والمصدرُ الواقعُ على مفعولٍ هو مصدرُ مالمْ يُسَمَّ فاعلُه.

يعمل المصدرُ عملَ الفعلِ؛ لأن المصدرَ أصلٌ، والفعل فرعه، وذلك عند جمهورِ النحاة، فالمصدرُ - لديهم - أصلُ المشتقات.

لذلك فإن المصدرَ يعملُ دونَ التقييدِ بزمانٍ، فهو يعملُ فى الماضى والحاضرِ والمستقبل؛ لأنه أصلٌ لكل فعلٍ من هذه الأفعال، بخلافِ اسمِ الفاعل، فإنه يعملُ للشبه، فتقيَّد عملُه بما هو شبهُه، وهو المضارعُ.

عمل المصدر:

ذكرنا أن المصدرَ يعملُ عملَ فعله، أى: إنه يرفعُ فاعلاً، أو نائبَ فاعل، أو اسمَ كان، وإذا كان فعلُه متعديا فإنه يتعدى بحسب تعدِّى فعله، إلى واحد، أو إلى اثنين، أو إلى ثلاثة. كما أنه ينصبُ الحالَ وغيرَه، حسْبما يأتى به التركيبُ، وإن كان فعلُه لازما فإنه يلزم.

---

(1) يرجع فى هذه الدراسةِ إلى: الكتاب ٤ - ٥ / ١ - ١٨٩ وما بعدها / المقتضب ١ - ١٣ / شرح ابن يعيش ٦ - ٥٩/ شرح الإيضاح ١ - ٥٥٣/ شرح ألفية ابن معطى ٢ - ١٠٠٧/ التسهيل ١٤٢/ شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١٠٦/ شرح ابن الناظم ٤١٦/ المقرب ١ - ٢٩/ شرح ابن عقيل ٣ - ٩٣/ المساعد على التسهيل ٢ - ٢٢٦ الجامع الصغير ١٥٠/ شرح الشذور ٣٨٢ / شرح التصريح ٢ - ٦١/ الصبان على الأشمونى. ٢ - ٢٨٣.

وهو يعملُ -على الوجهِ الأرجحِ- في الماضي والحالِ والاستقبالِ.

وفي رفعِ المصدرِ نائبًا عن الفاعلِ خلافٌ[1]، حيث يمنعه الأخفشُ والشلُوبين وغيرُهما، لوجودِ اللبسِ بين كونِ المرفوعِ نائبًا عن الفاعلِ، أو فاعلاً، ويجيزُه أبوحيان فيما إذا كان الفعلُ ملازمًا للبناء للمجهول، نحو: زُكم، ومصدرُه: زكام.

وأجازه البصريون، وذهب إليه ابنُ مالك[2].

وأجاز بعضُهم ذلك في حالِ عدمِ وقوعِ اللبس.

وأرى أنه يجوزُ أن يرفعَ المصدرُ نائبَ فاعلٍ - لفظا، أو محلاً -، ويحددُ السياقُ كونَه فاعلاً أو نائبًا عنه.

وإذا حدث لَبْسٌ فإننا نأخذُ بالأكثرِ حيطةً حيث نتوجَّه إلى السياقِ العامِ، لا سياقِ الجملةِ بمفردِها. وسنوردُ أمثلةً لإعمالِ المصدرِ فيما لمْ يُسَمَّ فاعلُه.

ومن أمثلةِ عملِ المصدر:

- سُرِرْتُ من قراءتِك الدرس.

(الدرس) مفعولٌ به منصوب للمصدرِ (قراءة)، وهو متعدٍّ إلى واحد. والمصدرُ مجرورٌ بحرفِ الجر.

- خروجُك من القاعةِ أثناءَ المحاضرةِ غيرُ لائقٍ.

(خروج) مصدرُ فعلٍ لازم؛ لذا لم يتعدَّ؛ لكنَّ شبهَ الجملةِ (من القاعةِ) متعلقةٌ به. والمصدرُ مبتدأ. مضاف إليه فاعله (كاف المخاطب).

- من برِّك إعطاؤُك الفقيرَ صدقةً.

(إعطاء) مصدرُ فعلٍ يتعدى إلى اثنين؛ لذا فإنه قد تعدى إلى (الفقير)، وهو مفعولٌ به أول، وإلى (صدقة)، وهو مفعولٌ به ثانٍ، وأما المصدرُ فهو مبتدأٌ مؤخر. مضافٌ إليه فاعله (كاف المخاطب).

---

(1) الصبان على الأشموني ٢ - ٢٨٣.

(2) شرح التسهيل ٣ - ١٢١.

ومنه القولُ: عجبْت من إعطائك زيداً درهمًا.

- قدَّرتُ إعْلامُكَ محمداً عليًا بريئًا.

(إعلامُ) مصدرُ الفعلِ(أعلم)، وهو يتعدى إلى ثلاثةِ مفعولين؛ لذا فقد تعدى المصدر إلى كلٍّ من:

(محمداً)، وهو مفعولٌ أول، و(عليا)، وهو مفعولٌ به ثان، و(بريئًا)، وهو مفعولٌ به ثالث.

أما المصدر فهو مفعولٌ به للفعلِ(قدر). وهو مضافٌ إليه فاعله كاف المخاطب.

- من أمثلةِ ابن مالك:

من نعمِ الله كونُ المقْهورِ عدوُّنا، كونُ عدونا المقْهورُ، الكونُ عدوُّنا المقهورَ[1].

حيث المصدرُ(كون) رفع اسمَه في المواضعِ الثلاثةِ، ونصب خبرَه في الموضع الثالث. والمصدرُ الأولُ مضافٌ إلى الخبر، والثانى مضافٌ إلى اسمَ كان، والثالثُ معرفٌ بالأداةِ. ولك أن تقولَ:

- كونُك مجتهداً شيءٌ مُرْضٍ؛ لكننا نطلبُ صيرورتَك متواضعًا.

(مجتهداً) خبر المصدر (كون)، و(متواضعا) خبرُ المصدرِ (صيرورة). والمصدرُ (كون) مبتدأ، وأما (صيرورة) فهو مفعولٌ به للفعلِ(نطلبُ)، وكلٌّ من المصدرين مضافٌ إلى اسمِه، وهو فى الأصلِ مبتدأٌ قبلَ دخولِ المصدرِ عليه.

- من الأمثلةِ التى تذكر[2]:

ساءنى ضربُك، والتقديرُ: أن ضُرِبْت، بالبناءِ للمجهولِ، أو لِمَا لمْ يُسَمَّ فاعلُه. فيكون ضميرُ المخاطب مضافًا إلى المصدرِ، لكنه فى محلِ رفع، نائب عن الفاعل. أما المصدرُ فهو فاعلٌ.

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٠٩.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٦ - ٦٠ / شرح التسهيل ٣ - ١٢١ / المساعد ٢ - ٢٣٨.

عـرفتُ تطليقَ المرأة، والتقـدير: أن طُلّقَت. . بالبناء لمَـا لمْ يُسَمَّ فاعلُه، فـتكونُ (المرأة) مضـافا إليه مجـروراً لفظا، وهوفي محل رفعٍ، نائب عن الفـاعل. والمصدرُ مفعول به منصوب.

وكذلك: عجبْتُ من تطليقِ المرأة.

ومنه قولُه تعالى: ﴿وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ [الروم: ٣]، أى: من بعدِ أن غُلِبُوا، فيكون ضميرُ الغائبين المضافُ إلى المصدرِ نائبًا عن الفاعلِ.

ولك أن تقولَ: هالنى أكلُ الخبزِ كلِّه، أى: أن أُكِلَ الخبزُ.

أعجبنى قراءةُ القصةِ، أى: أن قُـرِئت، كى لا يحدثَ لبْسٌ بين البناءِ للمجهولِ أو للمعلوم، تقول: نما إلىَّ قراءةُ القصة، أى: أن قرئَت. . .

شروط إعمال المصدر:

يُشترطُ فى المصدرِ الذى يعملُ عملَ فعلِه ما يأتى:

١ - ألا يكونَ المصدرُ مضمراً:

فلا يجوزُ القولُ: فهمُه هذا الدرسَ واسعٌ، وهو الدرسَ السابقَ أوسعُ.

على أن الضـميـرَ(هو) يعـود على المصـدرِ(فهم)؛ لأن الإضـمـارَ يقَوى جـانبَ الاسمية، فيبعد عن شبهِ بالفعلية.

وقد شذَّ منه قولُ زهيرِ بنِ أبى سلمى:

وما الحـربُ إلا ما علِمْـتُم وذُقتُم ... ومـا هو عنها بالحـديثِ المرَجَّم[1]

أى: وما الحديثُ عنها بالحـديث. فتكون(عن) متعلقةً بضمـيرِ المصدر. ويخرج على أن شبـهَ الجملةِ مـتعلقةٌ بالحـديثِ المذكورِ، والتقـدير: وما هو الحـديثُ عنها بالحديث، ثم حُذِف الأولُ وبقى المتعلقُ به.

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٠٦ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٢٦ / حاشية يس على شرح التصريح ٢ - ٦٢/ شرح المعلقات السبع٥٦.

وقد أجاز الكوفيون إعمالَه مضمراً، فيقولون: مروري بزيدٍ حسنٌ، وهو بعمرو قبيح، فيعلقون الباءَ بهو، ويستدلون على ذلك ببيت زهير السابق[1].

٢ - ألا يُحَدَّ بتاءِ التأنيث.

نحو: ضَرْبَة، وطعـنة، وخلافه، وهو ما كان دالاً على المرَّة؛ لأنـه يخرج بالمصدرِ عن الصيغةِ التى اشتقَّ منها الفعلُ - كما يرى البصريون.

وما جاء من ذلك فهو شاذ، كما وردَ فى قولِ الشاعرِ:

يُحـايى به الجَـلْدُ الذى هو حـازِمٌ   بضـرْبةِ كَفَّيْـه الملاَ نفسَ راكبِ[2]

حـيث نُصِب (المـلا) باسمِ المرَّةِ (ضـربة)، فـيكون مـفـعـولاً به، وهو شـاذ والتقدير: بضربِ كفيه الترابَ.

وفى قولِ ابن الزبيرِ الأسدى:

كـأنك لَمْ تُنْبَـأْ ولِمْ تَكُ شـاهداً   بَلاثى وكَـرَّاتى الصنـيعَ بِبَـيْطرا[3]

جاء(كَرَّات) جمعُ(كـرة)، وهو اسمُ مرة، ناصبًا للمفعـولِ به (الصنيع). فجمع (كرات) بين كونِه جمعًا، وكونِ مفردِه اسمَ مرة.

فلو أن المصدرَ الذى يأتى على مـثالِ (فَعْلَة) لا يدلُّ على الوحدةِ لـكانَ عاملاً كالمصدرِ الذى يكونُ بدونِ التاءِ.

من ذلك قولُ الشاعر:

---

(١) المساعد على التسهيل ٢ - ٢٢٦.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٠٨ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٢٨ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١٠١٥/١ الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٦/ حاشية يس على شرح التصريح ٢ - ٦٢.

يحايى: يحيى، الجلد: القوى، به: أى: الماء. . . الملا: التراب.

يصف الشاعرُ مسافرا كان معه ماءٌ، فتيَمَّم، وأحيى به نفسَ راكب كاد يموتُ عطشًا.

(يحايى)فعل مضارع مرفـوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وفاعلُه (الجَلْد) مرفـوع، وعلامةُ رفعه الضمة ومفعوله (نفس)، منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١٠٧.

فلولا رَجَاءُ النصرِ منك ورَهْبَةٌ   عِقَابَك قد كانوا لنا كالمَوَارِد[1]

وفيه (رهبة) مصدرٌ ينتهي بالتاء، ولكنه لا يدلُّ على المرَّة، أو الوحدة، ولذلك فقد نَصَبَ(عقاب). بل هو مصدرٌ مبنيٍ على فعلة، كرحمة، ورغبة.

٣ - ألا يكونَ مصغراً:

لأن التصغيرَ يُخرِج المصدرَ عن الصيغة التى هى أصلُ الفعلِ، فيلزم منه نقصُ المعنى. أى: يُخرِجه عن الصيغةِ التى اشْتُقَّ منها الفعلُ؛ ولأن التصغيرَ يقوى جانبَ الاسميةِ، كما تقوى بالإضمار.

فلا يجوزُ القولُ: فُهَيْمك الدرسَ، أو: ضُرَيْبك الطفلَ أغضبنى.

٤- ألا يكونَ متبوعًا قبلَ العمل.

أى: ألا يكونَ المصدرُ متبوعًا قبلَ تمامه، أى: إعماله.

فلا يجوزُ القولُ: أعجبنى فهمُك الواسعُ الدرسَ أمسِ.

يمثِّلُ عدمُ تقدمِ نعتِ المصدرِ على معمولِه بعدمِ تقدمِ نعتِ الموصولِ على صلته.

فإن ورد خلافَ ذلك فإنه يقدرُ فعلٌ بعد النعتِ يتعلَّقُ به المعمولُ المتأخرُ، من ذلك قولُ الحطيئة:

أزْمَعْتُ يأسًا مُبِينًا من نَوَالِكم   ولَنْ تَرى طارداً للحُرِّ كاليأس[2]

حيث ورد فيه(يأسا) مصدرٌ منعوتٌ، وذُكِر بعد نعته شبهُ الجملة(من نوالكم)، مما يوهِمُ تعلقَها بالمصدرِ المنعوتِ، وهذا غيرُ جائز؛ لذا فإنه يقدرُ فعلٌ قبلَها من المصدرِ المذكور: ويكون التقدير: يئست من نوالِكم.

فإن تقدمَ معمولُ المصدرِ على نعتِه جاز التركيبُ، من ذلك قولُ الشاعر:

إنَّ وَجْدى بك الشديدَ أرانى   عاذراً مَنْ عَهِدت فيك عَذُولا[3]

---

(١) الكتاب ١ - ١٨٩ / شرح ابن يعيش ٦ - ٦١ / شرح التسهيل لا بن مالك ٣ - ٣ - ١٠٨/حاشية يس على شرح التصريح ٢ - ٦٢.

(٢) ديوانه ١٠٧ / شرح التسهيل لا بن مالك ٣ - ١٠٩ / حاشية يس على شرح التصريح ٢ - ٦٣.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٠٩ / العينى ٣ - ٣٦٦ / شرح التصريح ٢ - ٢٧.

حيثُ المصدرُ (وجد)، معمولُه شبهُ الجملة (بك)، ونعته (الشديد)، وتقدم معمولُ المصدرِ على نعته، فجاز ذلك، ولم يمتنعْ إعمالُه.

وحكمُ بقيةِ التوابع حكمُ النعت[1]، فلا يجوز أن تعطفَ، أو تؤكدَ أو تبدلَ على المصدرِ العاملِ قبلَ إتمامِ عملِه، فإن تَمَّ عملُه؛ ونصب مفعولَه؛ فإنه يجوز ذكرُ التابع.

٥- ألا يكون مؤخرًا عن معموله:

لا يتأخرُ المصدرُ عن معمولِه، سواءٌ أكان مرفوعًا أم منصوبًا، أم متعلقًا، كما أنه لا يجوز الفصلُ بينهما، ويعلِّلُ لذلك بأن معمولَ المصدرِ بمثابةِ الصلةِ؛ لذا مُنع تقديمُه وفصلُه[2].

فإذا ذُكر ما يدلُّ على غيرِ ذلك فإن النحاةَ يقدرون مصدرًا محذوفا لدلالةِ المذكورِ عليه، مقدرًا موضعُه قبلَ المعمولِ المتقدمِ على المصدرِ المذكور، كي يكونَ العاملَ في المعمولِ المتقدم. أو قبلَ المعمولِ المنفصلِ عن المصدر؛ ليكون عاملَه. ويجعلون من ذلك قولَه تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ [الطارق: ٨، ٩]. حيث الظاهرُ أن يوما منصوبٌ بالمصدرِ المذكورِ رجع، وقد فُصل بينهما بخبرِ (إن) لقادر، فيقدرون عاملاً محذوفًا قبلَ يوم، والتقدير: يُرجعُه يوم تُبْلَى السرائر[3].

ومن تقدمِ المعمولِ قولُ عمرَ بنِ أبي ربيعةَ:

طالَ عَنْ آلِ زَيْنبَ الإعـراضُ ... للتعدِّي وما بنا الإبعاضُ[4]

الظاهر أن شبهَ الجملةِ (آل زينب) متعلقةٌ بالمصدرِ المتأخرِ عنها (الإعراض)، ولا يجيزون ذلك، فيقدرون مصدرًا قبلَ شبهِ الجملةِ يدلُّ عليه المصدرُ المذكورُ. والتقديرُ: طال الإعراضُ عن آل زينبَ الإعراض.

---

* الجملة الفعلية(أراني) في محل رفع، خبر إن. (عاذرا)مفعول به ثانٍ لأرى منصوب.

(١) المساعد على التسهيل ٢ - ٢٢٩.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١١٣.

(٣) في نصب «يوم» تعليلٌ آخرُ، وهوالنصبُ على المفعوليةِ لفعلٍ محذوف. تقديره: اذكر.

(٤) ديوانه ٣١٥ / شرح التسهيل ٣ - ١١٤.

ومنه قولُ الفند الزمانى:

وبعضُ الحِلْمِ عندَ الجهلِ للذِّلَّةِ إذْعَانُ[1]

والتقدير: إِذْعَانٌ للذلةِ إذعان.

٦ - ألا يكونَ محذوفًا.

٧ - يبقى -هنا- شرطٌ غالبٌ لإعمال المصدر، وليس شرطًا واجبا فيه[2]، وهو أنْ يصحَّ حلولُ (أنْ) والفعل، أو(ما) والفعل، أو (أنْ) المخففة مع معموليْها محلَّه.

وهذا الشرط ليس مطلوبًا -ألبَتَّة- فى المصدرِ النائبِ منابَ فعلِه؛ لأنه لا يصحُّ أن يحلَّ مَحَلَّه مصدرٌ مؤول.

وعلى هذا لا يكونُ المصدرُ المؤكدَ للفعلِ والمصدرُ المبينُ لهيئتِه ولعددِ مراتِه عاملةً؛ حيث إنه لا يصحُ تأويلُها بمصدرٍ مؤول.

ومعظمُهم يجعلُ ذلك شرطًا لازمًا[3]. بلْ إنهم يتحدثُون عنه بلا ذكرِ اتفاقٍ أو اختلافٍ بينهم، ولكن ابنَ مالكٍ يجعلُه شرطًا غالبًا، ويذكر شواهدَ على إعمالِ المصدرِ الصريحِ دونِ تقديرِه بمؤول.

إِذَنْ؛ فى هذا المصدرِ غيرِ المؤكِّدِ وغيرِ المبيِّنِ للعددِ وغيرِ النائبِ منابَ فعله شرطٌ غالب ليس بلازمٍ، وهو صحةُ إحلالِ مصدرٍ مؤولٍ محلَّه، وذلك على النحو الآتى:

- إحلالُ (أنْ) والفعل محلَّ المصدر العامل:

المصدرُ الذى يقدرُ بـ(أنْ) والفعلِ يكون زمنُه ماضيَ المعنى، أو مستقبلَ المعنى.

من ذلك قولُ الفرزدق:

فَـرُمْ بيديْك هـل تَسْطِيعُ نقْـلاً جبـالاً من تهـامةَ راسيـاتِ[4]

(١) شرح التسهيل ٣ - ١١٤ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١٠١٩ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٣٣.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١١١/ الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٥.

(٣) شرح ابن يعيش ٦ - ٦٠ / شرح ابن الناظم ٤١٦.

(٤) ديوانه ١ - ١٢٨ / شرح التسهيل ٣ - ١١٠ / الدرر ٢ - ١٢٣.

والتقدير: أن ننقل جبالا، فأولَ المصدرُ الصريح بـ(أن) المصدرية والفعل، وزمنه دالٌّ على المستقبلِ، (جبالا) مفعولٌ به للمصدر. (راسيات) نعت لجبال منصوب، وعلامةُ نصبه الكسرة

وقولُ الشاعر:

أمِنْ بَعدِ رَمْيِ الغانياتِ فؤادَه ... بأسهُمِ ألْحاظٍ يُلاَمُ على الوجد[1]

المصدرُ (رمى) يمكنُ أن يؤولَ إلى(أنْ رَمَت)، أى: أمِنْ بَعْدِ أنْ رَمَتِ الغانياتُ فؤاده. فهو دالّ على الزمن الماضى، وقد أضيفَ المصدرُ إلى فاعله، ونصبَ مفعولَه (فؤاد). وشبهُ الجملةِ (بأسْهُم) متعلقةٌ بالمصدرِ (رَمْى).

وتقول: عجبتُ من ضربِك زيدًا أمسِ. أى: أن ضربْتَ.

عجبْت من ضَرْبِكَ زيدًا غدًا. : أى: أن تضربَ.

إحلالُ (أنْ) المخففةِ ومعموليْها محلَّ المصدرِ العامل:

المصدرُ الذى يقدرُ بـ(أن) المخففة ومعموليها يكونُ زمانُه دالا على الماضى أو الحالِ أو الاستقبالِ، حيثُ يجوزُ دلالتُه على أحد الأزمنةِ الثلاثة.

من ذلك قولُ الشاعر:

علمْتُ بَسْطَك بالمعروفِ خيرَ يَدٍ ... فلا أرَى فيك إلا باسطًا أملا[2]

أى: علمت أنه بسطت بالمعروف. أو: أنك قد بسطت. شبه الجملة (بالمعروف) متعلقة بالمصدر (بَسْط)، و(خير) منصوبٌ به. فالمصدر المؤولُ دال على الزمنِ الماضى، وهو مضافٌ إلى الفاعلِ.

أما قولُ الراجز:

لو علمت إيثارِىَ الذى هوَتْ ... ما كنت منها مُشْفِيا على القَلَتْ[3]

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١١٠.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١١٠ / الدرر ٢ - ١٢٣.

(٣) ينظر الموضعان السابقان. القلت: الهلاك.

أى: أنه أوثرُ الذى هوت... والمصدرُ المؤولُ دال على الزمن الحاضرِ. الاسمُ الموصولُ (الذى) مفعولٌ به للمصدرِ، والمصدر(إيثار) مضافٌ إلى فاعلِه.

أما دلالتُه على الاستقبالِ فإنه يتضحُ فى قولِ الشاعر:

لو علمْنا إخلافَكُمْ عِدَةَ السِّلْـ ... ـمِ عدِمتُّم على النجاةِ مُعِينا[1]

أى: لو علمنا أنكم ستُخْلِفون عدةَ السِّلْم....

(عدة) مفعولٌ به للمصدرِ (إخلاف)، وهو مضافٌ إلى فاعلِه.

- إحلالُ (ما) والفعلِ محلَّ المصدرِ العامل:

المصدرُ الذى يقدَّر بالحرفِ المصدرى(ما) والفعلِ بعده يكونُ زمانُه دالاً على الماضى أو الحاضرِ أو المستقبلِ، حيثُ يجوزُ دلالتُه على أحدِ الأزمنةِ الثلاثة.

من ذلك قولُه تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة ٢٠٠][2]. أى: كما ذكَرتُم آباءَكم، فالمصدرُ دال على الماضى. المصدرُ (ذكر) مجرورٌ بحرفِ الجر (الكاف)، وهو مضافٌ إلى فاعلِه: ضميرِ المخاطبين، أما (آباء) فهو مفعولٌ به للمصدرِ.

ونستنتج الدلالةَ على الحاضرِ فى قولِ جميل:

وَدِدتُ على حُبِّى الحَيَاةَ لو انَّها ... يُزَادُ لها فى عُمْرِها من حَيَاتِيا[3]

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١١٠

(٢) (أشدَّ) فيه النصب والجر:

أما النصبُ فعلى أنه معطوف على(آباء)،أو بالعطف على محل الكاف فى(كذكركم)؛ لأنها نعت لمصدر محذوف، تقديره: ذكرا كذكركم آباءكم، أو إضمار فعل الكون، والتقدير: فاذكروه ذكراً أشدَّ، أو بإضمار فعل الكون، والتقدير: أو كونوا أشد ذكرا، أو على الحالية من ذكرا؛ لأنه لو تأخر عنه لكان صفة له.

والأولُ عندى الأرجح؛ لأنه يحقق المرادَ من المعنى دون تأويلات.

أما الجر فإنه يؤول بالعطف على(ذكركم)، والتقدير: أو كذكر أشد ذكرا أو العطف على الضمير المضافِ إليه المصدر، والتقدير: كذكرِ قريش آباءهم أو قوم أشد منهم ذكراً.

ينظر: الدر المصون ١ - ٤٩٨، ٤٩٩/.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١١١/ ديوانه ١٢٠.

أى: على أننى أحبُّ الحيـاة. المصدر (حب) مجرورٌ بحرفِ الجر (على)، وهومضافٌ إلى فاعلِه (ياءِ المتكلم)، (الحياة) منصوبٌ بالمصدرِ على المفعولية.

أما قولُ الشاعرِ:

ومَنْ يَمُتْ وَهْوَ لم يُؤمنْ يَصْلَ غَدًا شُواظَ نارٍ دَوَامَ النارِ فى سَقَرا[1]

ففيه دلالةُ الزمنِ على الاستقبالِ، وفيه قرائن: الشرطِ، والظرفِ المستقبلى(غدًا)، وارتباطِ المصدرِ بفعلِ جوابِ الشرطِ، والمصدرُ منصوبٌ على الظرفية، وهو مضافٌ إلى اسمه(النار)، وخبرُه شبهُ الجملة (فى سقر).

ذكرنا أن إحلال الأحرفِ المصدريةِ الثلاثةِ محلَّ المصدرِ العاملِ ليس شرطًا واجبا، أو لازما؛ بل إنه غالبٌ.

وقد ورد المصدرُ العاملُ غيرَ مقدرٍ بأحدِ الأحرفِ المصدريةِ.

من ذلك:

قولُ لبيد:

عَهْدى بها الحىَّ الجميعَ وفيهمُ قبلَ التَفَرُّقِ مَيْسِرٌ ونِدَامُ[2]

لا يؤولُ المصدرُ الصريحُ(عهد) بحرفٍ مصدرى، وقد (نَصَبَ) المفعولَ به (الحى). والمصدرُ مبتدأٌ مضافٌ إلى فاعله ضميرِ المتكلم. وقد سدَّت الجملةُ الاسميةُ الحاليةُ (فيهم ميسر) مسدَّ الخبر. وقولُهم: «سَمْعُ أُذُنى زيدًا يقولُ ذاك»[3]. المصدرُ (سمع) غيرُ مؤولٍ، وهو مبتدأٌ مضافٌ إلى فاعلِه (أذن). (زيدًا) مفعولٌ به للمصدرِ،

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١١١.

جملة (وهو لم يؤمن) جملة اسمية فى محل نصب على الحالية، (شواظ) مفعول به،(سقر) اسم مجرور بعد فى، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث مع تحريك الوسط.

(٢) ديوانه ٢٨٨ / الكتاب ١ - ١٩٠ / شرح ابن يعيش ٦ - ٦٢ / شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١١١.

(٣) مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ﴾ [طه ١١٨].

وقد سدَّتِ الجملةُ الحاليةُ (يقول ذاك) مسَـدَّ خبر المبتدإ، ولا يسوغ القولُ: أنْ تسمعَ أذني؛ لأن الحالَ لا يسدَ مسَدَّ خبر المبتدإ الذى هو حرف مصدرى والفعل.

وكذلك رجَزُ رؤبة:

ورأىُ عَـيْنَىَّ الفـتى أخَـاكـا يُعطِى الجـزيلَ فـعَلَيْك ذَاكـا[1]

المصدر(رأى) مبتدأ، مضافٌ إلى فاعله(عينىّ)، ومفعولُه(الفتى). وقد سدَّت الجملةُ الحاليةُ(يعطى)مسدَّ الخبر.

وما يمثلون به من القول: ضَرْبى زيداً قائما، إنَّ إكرامَك زيداً حسَنٌ، كان تعظيمُك زيداً حَسَنًا.

فلا يـجوز تأويل مـا بعد إن وكان بمـصدرِ مؤولٍ من الحـرفِ والفعلِ إلا بـعد الفصل بينهما[2].

ومنه قولُ بعض العـرب: اللهُمَّ إنَّ استـغْفَارى إيَّاك مع كَـثْرةِ ذُنُوبِى لَلُؤْمٌ، وإن تَرْكى الاستِغْفارَ مع عِلْمى بسعَةِ عَفْوِكَ لَغَىٌّ.

صوره البنيوية

المصدرُ الذى يعمل عملَ الفعلِ يأتى فى التركيبِ فى أربعة مبان:

أولا: ما يجوزُ إحلالُ الحرفِ المصدرى وما يكمل االمصدرَ المؤولَ محلَّه -غالبًا - وله صورٌ فى التركيب.

ثانيا: ما ينوبُ منابَ فعلِه فى معانٍ محصورة.

ثالثا: اسم المصدر.

رابعا: المصدر الميمى.

وهاك تفصيلاً لكل نوعٍ من أنواعِ المصادرِ الأربع العاملة:

---

(١) الكتاب ١ - ١٩١ / شرح التسهيل لابن مالك ٢ - ١١١ / المساعد ٢ - ٢٣٠.

(٢) يرجع إلى الموضعين السابقين.

أولا: المصدر الصريح الذى يجوز إحلالُ الحرف المصدرى وما يكمله محله وصوره فى التركيب:

المصدر الصريح الذى يجوز تأويله بـ(ما) والفعل، أو(أنْ) والفعل، أو (أن) ومعموليها هو المصدرُ غيرُ المؤكِّد، وغيرُ المبينِ للعدد، وغيرُ النائبِ منابَ فعله، وغيرُ اسمِ المصدر، وغيرُ المصدرِ الميمى، وهذا المصدرُ يأتى فى التركيبِ فى ثلاث صور: إما أن يكونَ مضافًا، وإما أَنْ يكونَ معرفًا بالأداة، وإمَّا أن يكونَ مجردًا من الإضافة وأداة التعريف، فيكون منونًا، وللصورِ الثلاث درجاتٌ فى نسبة شُيوعِ الإعمالِ،حيثُ إعمالُه مضافًا أكثرُ من إعمالِه منونًا، وإعمالُه منونًا أكثرُ من إعماله مقرونًا بالإداة.

كما أن لها درجات من حيثُ القياسُ،حيث يكون المنوَّنُ أقيسَ من المضاف،والمضاف أقيس من المعرَّفِ بالأداةِ. فالمعرفُ بأل قليلٌ فى الاستعمالِ، ضعيفٌ فى القياس.

١- المصدر المضاف:

ذكرنا أن إعمالَ المصدرِ المضاف أكثرُ من إعمالِ الآخرَين،وهو أكثرُ قياسًا،ذلك؛ لأن المضافَ والمضافَ إليه بمثابةِ الكلمة الواحدة،فيكون كلٌّ منهما كالجزء من الآخرِ، ويُمثِّلان بالفعلِ والفاعلِ،ويكونَ المضافُ -حينئذ- كالفعلِ فى عدمِ قبوله التنوينَ،فكان إعمالُه أكثرَ.

ومن النحاة من يجعلُ المصدرَ المضافَ من حيثُ قياسيةُ الإعمال يأتى بعد المصدرِ المنونِ، ذلك لأن الإضافةَ من خصائصِ الأسماءِ، وبابُها التعريفُ والتخصيصُ، وذلك ممالا يكونُ فى الأفعال[1].

٢- المصدرُ العاملُ المضافُ يأتى مضافا[2] إمَّا:

أ- إلى فاعله،ثم يأتى مفعولُه بعدَهما:

وهو كثيرٌ فى الاستعمال اللغوى نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢][3].

---

(١) المقتصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٦٤ / شرح ابن يعيش ٦ - ٦٠.

(٢) يرجع إلى:الكتاب ١ - ١٩٠،١٩٣ / المقتضب ١- ١٤،١٦ / المقرب ١ - ١٢٩ / شرح التسهيل١ -١١٧.

(٣) خبر المبتدإ (دفع) محذوف وجوبا، تقديره: كائن، ثابت..إلخ. (بعض) الأولى بدل من الناس منصوب، وهو بدل بعض من كل.

حيثُ المصدرُ (دَفْع)، وهو مبتدأ، وأُضيف إلى لفظ الجلالة، وهو فاعلُ الدفع، و(الناس) منصوبٌ؛ لأنه مفعولٌ به للدفعِ. والتقديرُ: لولا أن دَفَع اللهُ الناسَ...

ومنه قولُه تعالى: ﴿لَوْلا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ الإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ﴾ [المائدة: ٦٣].

أضيف المصدرُ (قول) إلى فاعله ضميرِ الغائبين، وذكر بعدهما مفعولُه، وهو (الإثم). ومثله في (أكلهم السُّحت).

وقولُه تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلا يُؤْمِنُونَ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ [النساء: ١٥٥][1].

تلحظ إضافةَ المصدرِ إلى فاعله، ثم ذكر مفعوله منصوبًا بعدهما في: نَقْضِهِم ميثاقَهُم، قَتْلِهِمُ الأنبياءَ. قولهم قلوبُنا غلفٌ. أما المصادرُ الثلاثة فهي مجرورةٌ.

ومنه القولُ: «ولمْ أكُنْ أفهمُ دهْشةَ زُمَلاَئي لرَفْضي دُخُولَ الفرقةِ، وهم يتحرقُون شَوْقًا إلى دخولِها»[2] وموضع الشاهدَ: رفضي دخولَ.

ومنه أمثلةِ سيبويه: «عجبتُ من ضَرْبه زيْدًا، عجبتُ من كسْوةِ زيد أباه»[3]. المصدران (ضرب، وكسوة) مضافان إلى الفاعل، وكلٌّ منهما: نصب مفعولاً به مذكورًا: (زيدا، وأبا).

---

(١) (فبما): ما: إما زائدة مؤكدة، فيكون (نقض) مجرورًا بحرف الجر، وإما نكرة تامة في محل جر بالباء، بمعنى شيء، و(نقض) بدل منه مجرور. شبه الجملة (بآيات) متعلقة بالكفر. شبه جملة (بغير حق) في محل نصب على الحالية، أو المتعلقة بحال محذوفة. الجملة الاسمية (قلوبنا غلف) في محل نصب، مقول للمصدر (قول). (قليلا) منصوب إما على النيابة عن المفعول المطلق، وإما على النيابة عن ظرف الزمان، والتقدير: إلا إيمانا قليلا، أو: إلا زمانا قليلا. (بل) حرف إضراب انتقالي مبني، لا محل له من الإعراب. شبه الجملة (عليها) متعلقة بالطبع، وشبه الجملة (بكفرهم) متعلقة بالطبع كذلك، والباء فيها للسببية.

(٢) يسألونك: ٦٤.

الجملة الفعلية (أفهم) في محل نصب، خبر كان. (وهم يتحرقون) جملة اسمية في محل نصب على الحالية من زملاء. أو استئنافية لا محل لها من الإعراب. (شوقا) مفعول لأجله منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، ويجوز أن يكون منصوبا على أنه نائب عن المفعول المطلق. والتقدير: وهم يتشوقون شوقا.

(٣) الكتاب ١ - ١٩٠.

ومنه قولُ لبيد:

عَـهْدى بهـا الحىَّ الجمـيعَ وفيـهِمُ ... قـبلَ التَّـفَـرُّقِ مَـيْسِـرٌ ونِدَامُ(1)

ومن أمثلةِ ابنِ الناظم: بلغَنى تطليقُ زيدًا امرأتَه.

ومنه قولُ عمرِو بنِ الأطْنَابة:

أَبَتْ هِـمَّـتى وأَبَى بَلائـى ... وأَخْـذِىَ الحَـمْـدَ بالثَّـمَنِ الرَّبيحِ

وإقْـدامى عـلى المَكْروهِ نَـفْـسِى ... وضَرْبِى هَامَـةَ البـطلِ المُشِيحِ(2)

ويبدو ذلك فى المصادرِ: (أخذ، إقامة، ضرب)، وهى مضافةٌ إلى فـواعلِها (ياءات المتكلم)، ثم ذكرت بعدها مَفعولاتُها: (الحمد، نَفْس، هامة) على الترتيب. والمصادرُ الثلاثةُ مرفوعةٌ بالعطفِ على المصدرِ.الفاعلِ (بلاء).

وقولُ بعضِ الأَزَارِقَة:

وسَائـلةٍ بالغَـيْـبِ عَنى ولَوْدَرَتْ ... مـقارعـتى الأبطالَ طالَ نَحِيـبُهـا(3)

المصدرُ المضافُ إلى فاعلِه هو(مقارعة) المضافُ إلى ضميرِ المتكلم، ومفعولُه المذكورُ بعدَهما هو(الأبطال).

ب- إلى مَفْعُولِه،ثم يأتى بعدَهُما فاعلُه:

استعمـالُ هذا التركيبِ فى اللغةِ قليل. من ذلك ما جـاءَ فى الحديثِ الشريفِ: «وحَجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إليْه سَبِيلاً»(4).

حيث (حج) مصدرٌ مضافٌ إلى مفعـولِه (البيت)، ثم ذُكِر بعدَهما فاعلُ المصدرِ الاسمُ الموصولُ (مَنْ).

---

(1) ديوانه ٢٨٨ / الكتاب ١ - ١٩٠ / شرح ابن يعيش ٦ - ٦٢ . الميسر: القمار، الندام: المنادمة. (عهد) مبتدأ، وجملة الحال (وفيهم ميسر) سدت مسد الخبر. (الجميع) نعت للحى منصوب.

(2) شرح الشذور رقم ٧٤ / أوضح المسالك رقم ٥٠٤ / شرح قطر الندى رقم ١١٧.

(3) هامش شرح الشذور ٣٨٣ .

(4) صحيح مسلم، إيمان ١ - ٢٠ / سنن النسائى، باب الصيام.

وقولُ الأُقَيشِرِ الأسدى:

أفنى تِلَادِي وما جَـمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ　　　قَـرْعُ القَـواقيـزِ أفـواهُ الأباريقِ[1]

أضيف المصدرُ(قرع) إلى مفعولِه (القـواقيز)، ثم ذُكِر فاعلُه (أفواه). أى: قرعت أفواهُ الأباريقِ القواقيزَ.

والمصدر(قرع) فاعل (أفنى).

وقولُ الشاعرِ:

ألاَ إِنَّ ظُلْـمَ نَفْسِـه المَرْءُ بَـيِّنٌ　　　إذا لمْ يَصُنْها عَنْ هَوًى يَغْلِبُ العَقْلاَ[2]

أى: ظلم المرءُ نفسه، فالمصدرُ(ظُلْم) أضيفَ إلى مـفعولِه(نفس)، ثم ذُكِر بعدهما فاعلُ المصدرِ(المرء). والمصدر اسم إن.

ومن أمثلةِ ابنِ الناظم: «بلغنى تطليقُ هندٍ زيدٌ»[3]. وهذا التركيبُ يستعملُ أقلَّ مما يُسْتَغْنَى فيه عن الفاعلِ، فلا يذكرُ.

ومنه قولُ الفرزدق:

تَنْفِي يَدَاها الحَـصَى فى كُلِّ هَاجِرةٍ　　　نفيَ الدَّنانيـرِ تنقـادُ الصَّيـارِيفِ[4]

---

(1) المقرب ١ - ١٣٠ / شرح الشـذور ٣٨٣.　　　القواقيز: جمع قاقوزة، أو قـازوزة، وهى أقداح يشرب فيها الخمر، تلاد: مال قديم، نشب: مال وعقار.

(2) شرح التسهيل٣ - ١١٨ / شرح التصريح ٢ - ٦٣.

(ألا) حرف استفتـاح مبنى، لا محلَّ له من الإعراب. (بين) خبر إن مرفوع، وعلامة رفـعه الضمة. الجملة الفعلية(يغلب العقل) فى محل جر، نعت لهوى.

(3) شرح ابن الناظم ٤١٩.

(4) الكتاب ١ - ٢٨ / المقـتضـب ٢ - ٢٥٨ / الكامل ١٤٣ / الخـصـائص ٢ - ٣١٥ / شـرح ابن يعيش ٦ - ١٠٦ / شرح ابن الناظم٤٩ / شرح التصريح ٢ - ٣٧٠ / الصـبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٩ / .

تنفى: الضمير الفعال للناقة، هاجرة: وقت اشتداد الحر فى الظهيرة تنقاد: مصدر نقد، الصياريف: جمع صيرفى.

(تنفى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة. (يداها) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى. وهو مضاف، وهاء للمخاطبة ضمير مبنى فى محل جر، مضاف إليه. (الحصى) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتـحة المقدرة. (فى كل هاجرة) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبـه الجملة متعلقة بتنفى. (نفى) مفعول مطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

أُضيف المصدرُ (نفى) إلى مفعولِه (الدنانير)، ثم ذُكر بعدَهما الفاعلُ (تنقادُ).

جـ- إلى فاعله دونَ ذكرِ مفعولِه:

من ذلك قولُه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ إِلاَّ عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤][1]. أضيف المصدرُ (استغفار) إلى فاعله (إبراهيم)، ولم يذكر مفعولُه، والتقديرُ: استغفر إبراهيمُ ربَّه. والمصدرُ اسم (كانَ) مرفوع.

وقولُه تعالى: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠]. أى: دعائى إياك، فأضيفَ المصدرُ (دعاء) إلى فاعلِه ضمير المتكلم، والمصدرُ مفعولٌ به.

وقولُه تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ [هود: ١٠٢][2]. حيث إضافةُ المصدرِ إلى فاعله فى: أخذ ربك، أخذه، ولم يُذكرْ المفعولُ به فى الموْضعين. والمصدرُ المؤولُ الأولُ مبتدأٌ مؤخرٌ، وخبره المؤخرُ شبهُ جملة (كذلك)، والمصدرُ المؤولُ الثانى اسمُ إن منصوبٌ.

وقولُه تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦]. ﴿فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ﴾ [التوبة: ١١١]. ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ④ بِنَصْرِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٤، ٥].

د - إلى مفعولِه دون ذكرِ فاعله:

نحو قوله تعالى: ﴿لا يَسْأَمُ الإِنسَانُ مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]. أى: من أن يدعو الخيرَ، فالمصدرُ (دعاء) مضافٌ إلى مفعولِه (الخير)، ولم يُذكر فاعلِه. والمصدرُ مجرورٌ بحرفِ الجر (مِنْ).

---

(١) (إبراهيم) مضاف إلى (استغفار) مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف، وهو الفاعل.

شبه الجملة (لأبيه) متعلقة بالمصدر (استغفار). وشبه الجملة (عن موعدة) فى محل نصب خبر كان، أو متعلقة بخبرها المحذوف. (إياه) ضمير مبنى فى محل نصب، مفعول به ثان. والجملة الفعلية (وعدها إياه) فى محل جر، نعت لموعدة.

(٢) الجملة الاسمية (وهى ظالمة) فى محل نصب، حال. (شديد) خبر ثان لإن. (إذا) ظرف زمان مبنى، فى محل نصب، متعلق بالمصدر (أخذ). يجوز أن تحملَ المصدر الأول والفعل (أخذ) يتنازعان المفعولَ به (القرى)، فتخرج هذا الموضوع من هذا التركيب.

وقولِه تعالى: ﴿وإِنْ أَرَدْتُم اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ...﴾. فالمصدرُ (استبدال) مضافٌ إلى مفعولِه، ولم يُذكرْ فاعلُه. والمصدرُ مفعولٌ به.

وقولِه تعالى: ﴿وَلا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ﴾ [النساء: ١٠٤]. أى: فى أن تَبْتَغُوا القومَ.

﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣].

كلٌّ من المصدرِ (فعل، وإقام، وإيتاء) مضافٌ إلى مفعوله، ولم يذكر فاعلُ أىٍّ منها.

﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ﴾ [ص: ٢٤].

هـ- إلى الظرفِ:

يضافُ المصدرُ إلى الظرفِ كثيرا، ومنه:

ما يمثل به النحاةُ من قولِهم: أعجبنى انتظارُ يومِ الجمعةِ الرعيةُ الأميرَ[1]، حيث (انتظار) مصدرٌ مضافٌ إلى الظرف (يوم)، وفاعلُ المصدرِ (الرعية)، أما مفعولُه فهو(الأمير)، والمصدر(انتظار) فاعلٌ (أعجب).

ومما تمثَّل به سيبويه: عجبْتُ من ضَرْبِ اليومِ زيداً. فأضافَ المصدرَ (ضرب) إلى الظرفِ (اليوم).

ومنه قولُه تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ﴾[2] [النساء: ٩٢].

- ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَن نَّكْفُرَ بِاللَّهِ﴾ [سبأ: ٣٣].

---

(١) شرح ابن عقيل ٣ - ١٠٢ / تهذيب التوضيح ١ - ٢١٨ .

(٢) (من) اسم شرط جازم مبنى فى محل رفع، مبتدأ، خبره جملتا الشرط والجواب. (صيام) مبتدأ مرفوع، خبره محذوف، تقديره: عليه. أو: خبر لمبتدإ محذوف، والتقدير: فواجبه صيام، أو فاعل لفعل محذوف، والتقدير: فيجب عليه الصيام. والجملة فى محل جزم جواب الشرط. (توبة) مفعول لأجله منصوب، وفيها وجها النيابة عن المفعول المطلق، والحالية، والأول أوضح.

٢- المصدر المُنَوَّن:

يأتى المصدرُ منونًا، ويكون عملُه أقيسَ، لشبهه الفعلَ -حينئذ- فى التنكير[1]، أو لشبهه بالفعلِ المؤكدِ بالنون[2]، وهو من حيثُ نسبةُ الشيوعِ فى الاستخدامِ اللغوى أقلُّ من المضافِ.

والكوفيون يمنعونَ إعمالَه، ويجعلون المعمولَ المذكورَ بعده بفعلٍ مقدرٍ. ومن إعمال المُنَوَّنِ قولُه تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ⑭ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤، ١٥] حيثُ (يتيما) مفعولٌ به للمصدرِ المُنَوَّن (إطعام). ولم يُذكرْ فاعلُه.

وقولُ المرار بنِ منقذ:

بضربٍ بالسيوفِ رُؤُوسَ قومٍ أزلْنا هامَهُنَّ عن المَقِيلِ[3]

المصدرُ المنونُ (ضرب) نصبَ المفعولَ به(رؤوس) والمصدر مجرورٌ بحرف الجر الباء، يلحظ أنه لم يذكر فاعلُه، وشبهُ الجملة(بالسيوف) متعلقةٌ بالمصدر.

وقولُ الآخر:

فلولا رجاءُ النصرِ منك ورَهْبَةٌ عقابَك قدْ صَارُوا لنا كَالمَوَارِد[4]

(رهبةٌ) مصدرٌ منونٌ، نصب المفعولَ به (عقاب). والمصدرُ مرفوعٌ بالعطفِ على المبتدأ(رجاء).

وقولُ الشاعر:

أخذْتُ بسَجْلِهم فنَفَحْتُ فيه محافظةً لَهُنَّ إِخَا الذِّمام[5]

(١) شرح ابن يعيش ٦ - ٦٠ / شرح الشذور ٣٨٢ / ضياء السالك٣ - ٥.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١١٥.

(٣) الكتاب ١ - ١١٦، ١٩٠ / شرح ابن يعيش ٦ - ٦١ / شرح ابن الناظم ٤١٧ / شرح ابن عقيل رقم ٢٤٦ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٤.

(٤) الكتاب ١ - ١٨٩ / المقتصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٥٦ / شرح ابن يعيش ٦ - ٦١.
أى: لولا أننا نرجو النصر، ونرهب عقابك، لوطئناهم كما نطأ الموارد.
(رجاء) مبتدأ مرفوع، وخبره محذوف وجوبا، وهو مضاف إلى مفعوله (النصر)، شبه الجملة(كالموارد)خبر (صار)، أو متعلقة بخبرها المحذوف.

(٥) الكتاب ١ - ١٨٩. السجل: الدلو المملوء بالماء، نفح: أعطى، إخا: إخاء الذمام: الحق والحرمة.

أى: لأن حافظتُ إخاءَ الذمـام، فيكون(إخاء) مفعـولاً به منصوبًا بالمصدرِ المنونِ (محافظة).

وقولُ زياد الأعجم:

بـبـذْلٍ فى الأمــورِ وصـدقِ بأسٍ وإعْطـاءٍ على العِلّلِ المَتَـــاعَ[1]

شبه الجملة (فى الأمور) متعلقةٌ بالمصدرِ المنونِ(بذل)، (المتاع)مفعولٌ به منصوبٌ بالمصدرِ المنونِ (إعطاء)، والألفُ للإطلاق.

٣ - المصدرُ المعرف بالأداة:

قد يأتى المصدرُ معرفًا بالألفِ واللامِ، وهو قليلٌ فى الاستعمالِ اللغوى، ضعيفٌ فى القياسِ من حيثُ العـملُ؛ لأنه بأداة التعريف يفترقُ عن الفعلِ فى سمَـة يبتعدُ عنها الفعلُ تمامًا؛ وهى التـعريفُ، والألفُ واللامُ لا تكون فى أسماءِ الأجناسِ التى هى أصولٌ إلا معرفةً، فلذلك ضعُف إعمالُها[2].

ومما جاءَ منه عاملًا قولُ الشاعر:

ضــــعـــيفُ النِّكايَةِ أعْـــدَاءَه يَخَـــالُ الفــرارَ يُرَاخى الأجَلْ[3]

وفيـه المصدرُ(النكاية) مـعرفٌ بالألفِ واللامِ، وقـد نَصَبَ المفعـولَ به(أعداء). والمصدرُ مضافٌ إلى (ضعيف) مجرورٌ.

وقولُ الشاعر:

فـإنك والتَّـأْبِينَ عُــرْوَةَ بَعْــدَمَـا دَعَــاك وأيْدينا إليــه شــوارعُ[4]

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١١٦.

(٢) شرح ابن يعيش ٦ - ٦٠.

(٣) الكتاب ١ - ١٩٢ / المقتـصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٦٣ / شرح ابن الناظم٤١٧ / شـرح التصريح ٢- ٦٣ / شرح الشذور ٣٨٤ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٤.

النكاية: الأثر فى الخصم، يراخى - يؤجل.

(يخـال) فعل مـضارع مـرفوع، وعـلامة رفـعه الضـمة، ينصب مـفعـولَيْن، أولهمـا (الفرار)، والثـانى جملةُ(يراخى الأجل). (ضعيف) خبر لمبتدإ محذوف، تقديره: هو.

(٤) شرح ابن عـقيل ٣ - ٩٦ / الصبـان على الأشمونى ٢ - ٢٨٤. التأبـين: الثناء على الميت، وذكر =

(عروة) مفعولٌ به للمصدرِ المعرفِ بالأداة(التأبين).

ومنه قولُ المرارِ الأسدى، وينسب لمالك بن زُغْبة:

لقــد عَلِـمَــتْ أُولَى المُغِـيـرةِ أنَّنى كَرَرْتُ فلم أَنْكُلْ عن الضربِ مِسْمَعًا[1]

(مســمع) اسمُ رجل، وهو في البيت مفـعولٌ به للمـصدرِ (الضــرب)، وهو معرفٌ بالألف واللام. ومجرورٌ بحرفِ الجر (عن).

والكوفيون يمنعون إعمالَ المصدرِ المُحلَّى بـ(أل)، ويجعلون ما جاء بعدَه معمولاً لفعلٍ مقدر.

كما علمْنا أنهم منعوا إعمالَ المُنوَّنِ، ويقدرون فـعلاً عاملاً قبلَ المنصوبِ المذكورِ بعده.

ومنع البغداديُّون - كذلك - إعمالَ المحلَّى بأداةِ التعريفِ.

ثانيا: المصدرُ النائبُ منابَ فعلِه:

المصدرُ الذى ينوبُ منابَ فِـعْله هو الذى يصحُّ أن يُوضعَ موضعَه فـعلٌ عارٍ من حرفٍ مصــدرى، ويُمتنعُ أن يباشرَه عاملٌ ظاهرٌ، أى: لا يجـوزُ أن يوضعَ قبلَه فعلُه ظاهرًا. ويكون منونًا دائمًا.

ويقعُ المصدرُ النائبُ منابَ فعلِه و قدجاء متعديًّا فى معانى:

* محاسنه، شوارع: جمع شـارعة، أى: مرتفعة. (التأبين) منصوب على أنه مفـعول معه، حيث الواو واو المعيـة، ويجوز أن تكون واو العطف، فـيكون معطوفًـا على اسم إن. (بعدمـا دعاك) بعـد: ظرف زمان منصوب متعلق بالتأبين. ما: حرف مصدرى مبنى لا محل له من الإعراب. دعاك: فعل ماض مبنى على الفتح المقدر. وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. وضمير المخاطب مبنى فى محل نصب، مفعول به. والمصدر المؤول فى محل جـر بالإضافة، والتقـدير: بعد دعائه إياك. والجـملة الاسمية(أيدينا شـوارع) فى محل نصب، حال. وشبه الجملة (إليه) متعلقة بشوارع.

(1) الكتـاب ١ - ١٩٣ / المقتضـب ١ - ١٤ / جمل الزجاجـى ١٣٦ / شرح ابن يعـيش ٦ - ٦٤ / شرح التســهيل ٣ - ١١٦ / شـرح ابن الناظم ٤١٨ / الصـبان على الأشـمونى٢ - ٢٨٤. وفـيه رواية (لحقت)، فلا يكون فيه شاهد.

لم أنكل: لم أعجز، أولى المغيرة: أول الخيل المغيرة، مسمع: اسم رجل.

جملة (كررت) فى محل رفع، خبر أن (أولى) فاعل علمت مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة.

١ - الأمر - وهو كثيرٌ:

ومنه أن تقولَ: إكرامًا محمدًا. (إكراما) مصدرٌ نائبٌ منابَ فعلٍ منصوب، وفيه ضميرٌ مستترٌ تقديرُه: أنت، هو فاعلُ المصدر. (محمدا) مفعولٌ به للمصدرِ، منصوب.

ومنه قولُ أعشى همدان:

علی حینَ ألْهَی النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهم   فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثَّعَالبِ[1]

حيث (ندلا) مصدرٌ نابَ منابَ فعلِ الأمرِ(اندلْ)، فنصب المفعولَ به(المال). وهو مصدرٌ منصوبٌ.

وقولُ الشاعر:

هجرًا المُظْهِرَ الإخاءَ إذا لمْ   يَكُ فی النَّائباتِ جَدًّ مُعينٍ[2]

وفيه المصدرُ (هجرا) ناب منابَ فعلِه الأمری (اهجر)، وفاعلُه ضميرٌ مستتر تقديرُه: أنت، (المظهر)مفعولٌ به للمصدرِ منصوب. والتقديرُ: اهجر المظهرَ الإخاء.

ويمكن أن تعطفَ على الأمرِ معنی النهيِ، نحو:

مذاكرةً دروسَكَ، لا إهمالَها.

استعدادًا للموقفِ، لا تأنِّيًا، ولا تراخيًا.

---

(١) الكتاب ١ - ١١٦ / الخصائص ١ - ١٢٠ / المساعد على شرح التسهيل ٢ - ٢٤٢/. العينی ٣ - ٤٦، ٥٢٣ / الصبان على الأشمونی ٢ - ١١٦. ينسب للأحواص، وجرير.

ندلاً: اختطافا وسلبا، زريق: علم قبيلة.   الجملة الفعلية(ألهی) فی محل جر إلى حين. (جل) فاعل ألهی مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (زريق) منادی مبنی على الضم فی محل نصب، والتقدير: يا زريق ندلا المال ندل. (ندل) مفعول مطلق منصوب، والعامل فيه المصدر السابق.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٢٥.

(الإخاء) مفعولٌ به منصوب لاسم الفاعل(المظهر). (يك)فعل مضارع ناقص ناسخ مجزوم، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة من آخره. (جد) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

٢ - الدُّعاء:

نحو: سقيًا لك، رحمةً له، أى: سقاك الله، رحمَه اللهُ.. ومنه قولُ الشاعرِ:

يا قـابلَ التَّوْبِ غُـفـرَانًا مآثِمَ قَـدْ أسْلفْـتُها أنا مِـنْها مُشْـفِقٌ وَجِلُ[1]

أىْ: اغْفِرْ مآثم، فيكونُ (غفـرانا) مصدراً منصوبًا نابَ منابَ فعله الأمرى الذى يفيـدُ الدعاءَ. وفاعلُه ضـميرٌ مـستتـر، تقديرُه: أنت. (مآثم) مـفعولٌ به للمـصدرِ منصوب، وعـلامةُ نصـبه الفـتحة، ولـم يُنونْ؛ لأنه ممنوعٌ من الصرف، صـيغة مـنتهى الجموع. ومنه قولُ الشاعر:

إعـانةَ العبـدَ الضعـيفَ على الذى أمـرت فيـمقـاتُ الجزاءِ قـريبُ[2]

المصـــدرُ (إعـــانة) نائـبٌ منابَ فـــعله الأمـــرى الذى يـخـــرجُ إلى مـــعنى الدعاء (أعِنْ)، وفـاعلُه ضمـيرٌ مـستـترٌ تقديرُه: أنت؛ (العـبد) مـفعولٌ بـه منصوبٌ للمصدر.

٣- الوعْد بالأسلوب الخبرى، نحو قولِ الشاعر:

قـالتْ نَعَمْ وبلُـوغًـا بُغْـيـةً ومُنًى فالصادقُ الحبَّ مبذولٌ له الأملُ[3]

(بغية) مفعولٌ به منصوبٌ للمصدرِ النائبِ منابَ فعلِه (بلوغا) والتقدير: وتبلغ..

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢٦ / شرح الكافية الشافية ٢ - ٢٥ / المساعد ٢ - ٢٤٢ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٥.

(قابل) منادى منصوب، وعـلامة نصبه الفتحة. وهو مـضـاف، و(التوب) مضاف إليه مـجرور، وعلامة جره الكسرة الجملة الفعلية (قد أسـلفتها) فى محل جـر نعت لمآثم. (أنا) ضمير مـبنى فى محل رفع، مبتدأ. (منها) جـار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة مـتعلقة بالإشفاق. (مشفق) خبـر المبتدإ (أنا) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (وجل) خبر ثان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية فى محل نصب، نعت ثان لمآثم، ويجوز أن تجعلها فى محل نصب، حال من مآثم؛ لأنه نكرة تخصصت بالصفة الأولى، ويجوز أن تجعل وجلا توكيدًا لفظيا لمشفق، وهو توكيد بالمرادف. فوَجِل بمعنى مشفق، وهو خائف.

(٢) شرح التسهيل ٢ - ١٢٦.

(ميقات) مبتدأ مرفوع، خبره (قريب).

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٢٧ / المساعد ٢ - ٢٤٣.

(الصادق) مـبتدأ مرفـوع، وخبره مبـذول، (الحب) مضاف إليه، أو مـفعول به له، حيث يجـوز جره، ونصـبه. (الأمل) نائب فاعل لاسم المفعول مبذول، مرفوع.

٤ - التوبيخ بالاستفهام وبغيره، نحو قولُ الشاعر:

وِفَـاقًا بنى الأهواءِ والغَىِّ والهَـوَى ... وغيــرُكَ مَعْــنِىٌّ بكُـلِّ جميـلِ(١)

أيْ: توافق بني الأهواء. . . ، (وفـاقـا) مصـدرٌ منصـوبٌ، نابَ منابَ فـعله، والأسلوب توبيخى، (بنى) مفـعولٌ به منصوب، للمصدر (وفاقا)، وعـلامةُ نصبه اليـاءُ، وهو مضافٌ، و(الأهـواء) مضاف إليـه مجـرور. ومنه أن تقولَ: أإهـمالا دروسَك وقَدْ قَرُبَ الامتحانُ؟!

وقولُ المرارِ الأسدى:

أعــلاقـةً أُمَّ الـوليـد بَـعْـدَمَـا ... افنانُ رأسِك كـالـثَّـغـام المخْلِسِ(٢)

(أمّ) مفعولٌ به منصوبٌ للمصدرِ المنصوبِ النائبِ منابَ فعله (علاقة).

وقولُ الآخر:

أَبغْـيًا وظُلْمًـا مَنْ عَلِمتُمْ مُـسَالِمًـا ... وَذُلاً وخوْفًا مَنْ يُجَاهِرُكُمْ حَرْبًا(٣)

أى: أتظلمون مَنْ علمـتم. . . أتخافون من يجاهركم، فـيكون الاسمُ الموصولُ فى الموضعيْن مفعولاً به للمصدرين النائبَيْن منابَ فِعْلَيْهما، وهما (ظلما، خوف)، وينازعهما المصدران (بَغْيا، وذُلاً) فى المفعوليْن.

---

(١) شرح التسـهيل ٣ - ١٢٦ / المساعد على التسـهيل ٢ - ٢٤٣/ هامش تهذيب التوضـيح ١- ٢٧. وفيه رواية: الونى.

(غيرك معنى) اسمية، فى محل نصب، حال من فاعل المصدر. شبه الجملة (بكل) متعلقة بمعنى.

(٢) الكتاب ١ - ١١٦، ١٦٨ / ٢ - ١٣٩ / المقرب ١ - ١٢٩ / شرح التسـهيل ٣ - ١٢٦ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١٠٢٦ / المساعد ٢ - ٢٤٣.

(أفنان)مبتدأ مرفوع، خبره شبه الجملة(كالثغام)، أو ما تعلقت به، والجملة الاسمية فى محل جر بالإضافة إليه.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٢٦.

(مسالما) مفعول ثان لعلم منصوب. (حَربًا)منصوب على نزع الخافض والأصل بحرب، ويجوز أن تجعلها حالا، والتقـدير: محاربا. الجملة الفعلية(علمـتم) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، ومـثلها الجملة الفعلية(يجاهركم).

- وقد يكونُ في معنى الإنشاءِ للدلالة على معنى كامنٍ في النفسِ ينشئُه المتحدثُ، من ذلك: حمدًا وشكرًا، ولا جحودًا ولا كفرًا.

وتقول: عجبًا، إذا أبصرْت شيئًا يتعجبُ منه.

ومنه قولُ الشاعرِ:

حمدًا لله ذا الجلالِ وشكرًا وبِدَارًا لأمرِه وانْقِيَادا[1]

أي: أحمد الله. . .، وأشكره، وأبادرلأمره، وأنقاد. فيكون فيه معنى الخبرِ، ويكون (حمدا) مصدرًا منصوبًا نائبًا عن فعله، ولفظ الجلالةِ مفعولٌ به منصوبٌ للمصدر. ومثله المصادر: شكرا، بدارا، انقيادا.

ويجوز أن تجعلَ هذه المصادرَ في معنى الأمر، وسياقُ الموقفِ والحالِ أو سياقُ النظم هو الذى يحددُ الاتجاهَ المعنوى.

ومنهم من يجعلُ البيتَ السابقَ: (قالت نعم بلوغا بغية. . .) من هذا المعنى الخبرى[2].

قياسية إعمال المصدر النائب منابَ فعله:

من الشواهدِ السابقة أدركْنا أن المصدرَ الذى ينوبُ منابَ فعله جاءَ عاملاً عملَ فعلِه في معاني الأمرِ والوعدِ، والدعاءِ، والتوبيخِ مع الاستفهامِ، أو بدونه، والإنشاءِ.

وهذه الأنواعُ عند أبي الحسنِ الأخفش، وأبى زكريًا الفراءِ مطردةٌ صالحةٌ للقياسِ على ما سُمع منها[3] وأكثر المتأخرين يزعُمُون قصرَها كلَّها على السَّماعِ.

وابنُ مالك يُصححُ القياسَ ويختارُه؛ لكثرته في كلامِ العربِ، ولما فيه من الاختصار والإيجاز[4].

---

(1) شرح التسهيل ٣ - ١٢٦ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٤٣.

(2) شرح التسهيل ٣ - ١٢٦، ١٢٧.

(3) شرح التسهيل ٣ - ١٢٧.

(4) الموضع السابق.

ويُدللُ على أن سيبويهِ ذهبَ إلى القيـاس فى الأمرِ والدعاءِ والتوبيخِ والإنشاءِ، ويذكر لذلك من أقوالِ سيـبويه، وذلك فى بابى: «هذا ما ينصبُ من المصادرِ على إضمارِ الفعلِ غيرِ المستعملِ إظهارُه»[1].

و(هذا بابُ ما يُنصب على إضـمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُه من المصادرِ فى غـيرِ الدعاء) [2].

ولايستطيعُ النحاةُ أن يتخلصوا أو ينسلخُوا من عملِ المصدرِ النائبِ منابَ فعلِه.

العامل فى المنصوب بعد المصدر النائب منابَ فعله:

يختلف النحاةُ فـيما بينهم فى عاملِ النصب فيمـا بعد المصادرِ التى تنوبُ منابَ فعلٍ بَيْنَ رأيين عريضين[3]:

أولهما: يذهب أصحـابُه إلى أن النصبَ يكون بالأفـعالِ المضـمرةِ، وعلى رأسِ هؤلاء المبردُ والسيرافى، ووافـقه كثيرٌ من النحـويين، ويذكر ابنُ يعـيش أن عليه المحققين، ولا يبعد عندَه أن يكونَ هذا المصدرُ عاملاً لنيابته عن الفعلِ، لا بحكم أنه مـصدرٌ، ويمـثلُه بالقـول: زيدٌ فى الدارِ قـائما، حـيثُ العـاملُ فى الحـالِ الظرفُ الموجودُ، لا الفعلُ العاملُ فيه لنيابته عن الفعل[4].

والآخر: ينسبونه إلى سيبويه، ويصححـهُ ابنُ مالك، ويختارُه مدافعًا عنه[5] وهو أنَّ النصبَ بعد هذه المـصادرِ يكون بها أنفـسِها، لا بالأفـعالِ المضمـرة؛ وهو قولُ الزجاجى والفارسي - أيضا -.

ثالثا: اسم المصدر[6]:

اسمُ جنسٍ دالٌّ على الحدث، لكنه لم يَجْرِ مجـرى الفعلِ فى جمعِ كلِّ وحداتِه الصوتية؛ لذلك فإنه لايدلُّ على المصدرِ لفظًا.

---

(1) الكتاب ١ - ٣١١. (2) الكتاب ١ - ٣١٨.

(3) يرجع إلى: شرح ابن يعيش ٦ - ٥٩ / شرح التسهيل ٣ - ١٢٨.

(4) شرح ابن يعيش ٦ - ٥٩. (5) شرح التسهيل ٣ - ١٢٨، ١٢٩.

(6) يرجع فى ذلك إلى: الكتاب ٤ - ٣،٤٣،٣٢ - ٢٧٤ / المقـتضب ٢ - ١١٩ / التسـهيل ١٤٢ / شرح التسـهيل ٣ - ١٢١ / شرح الشـذور ٤١١ / أوضح المسالك ٢ - ١١٩ / شرح ابن عـقيل ٣ - ٩٨ / شرح التصريح ٢ - ٦٣ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٨.

فاسمُ المصدرِ يُطلَقُ على المصادرِ التى تخرجُ عن قياسيةِ المصدرِ، وهذا يكون فى مصادرِ الأفعالِ الرباعية، وما هو أزيدُ منها.

ودلالةُ اسمِ المصدرِ على الحدثِ إنما تكونُ بواسطةِ دلالته على المصدرِ.

فإذا عرفنا أن المصدرَ من طهر هو طُهْرًا أو طُهُورًا، فهذا مصدرٌ صريحٌ وحقيقى، أما إذا استخدم هذا المصدرُ للتعبيرِ عن التَّطهُّر، فقيل: تطهَّرَ طُهْرًا، فإنه يُصبح اسمَ مصدرٍ؛ لأنه -حينئذ- لم يجمعْ كلَّ حروفِ الفعلِ، فلم يجرِ المصدرُ مجرى فعله.

ومنهم من يذهبُ إلى أن المصادرَ الأعلامَ تكونُ أسماءَ مصادرَ لا مصادرَ. نحو: سُبْحان، بَرّة، فجارِ، وهى مصادرُ الأفعالِ: سبَّح، أبَرَّ، افْجَرَ.

فأسماءُ المصادرِ خروجٌ على البِنَى القياسيةِ المعهودةِ للمصادرِ فيما هو أكثر من الثلاثى، وتجد أن بعضَها جامدٌ لا يتصرف، حيث لا يخرجُ عن المصدريةِ.

نجد أن أسماءَ المصادرِ تنقسمُ إلى قسميْن:

أولهما: أسماء مصادرَ اعلام .

والآخر: أسماءُ مصادرَ تنشأُ من نقصٍ فى أصواتِ البنيةِ المعهودةِ فى القياس، وتنتهى إلى مصادرَ، لا تجمع كلَّ حروفِ فعلِ المصدر القياسى.

ويميل كثيرٌ من النحاةِ إلى أن يجعلوا المصدرَ الذى خرج عن بِنَى المصادرِ المعهودة، وبُدِئَ بميمٍ ضمْنَ أقسامِ اسمِ المصدرِ، لكننا آثرْنا أن نجعلَه نوعًا من المصادرِ خاصًا، ويدرس فى قسم يختص به.

إعمالُ اسم المصدر:

ذكرنا أن اسمَ المصدرِ يأتى على ضربيْن:

أ- أن يكون علَمًا على المصدرية، وهذا لا يعملُ - اتفاقا[1] -، وهو لا يضافُ، ولا يقبلُ أداةَ التعريف، ولا يحلُّ محلَّ الفعلِ، ولا محلَّ ما يوصلُ به

(١)شرح التسهيل ٣ - ١٢١ / اوضح المسالك ٢ - ١١٩.

الفعلِ، ولا يوصفُ، وهو لا يقوم مقامَ المصدرِ الأصلي في توكيدِ الفعلِ، أو بيانِ نوعِه، أو عدده.

ب - أن يكونَ ناشئًا عن نقصٍ في لفظِ المصدر:

وهذا النوعُ من اسمِ المصدرِ يعملُ - على الأرْجَح -، يذكر ابن مالك: «ويعملُ عملَه - أي المصدرِ - اسمُه - أي: اسم المصدر - غير العلم»[1].

كما يذكر في ألفيته:

إِنْ كَانَ فعلٌ مع أَنْ أو مَا يَحُلْ　　　محلَّه ولاسمِ مصدرٍ عَمَلْ

ويتخذ بعضُ الشرَّاح من تنكيره (عملاً) دليلاً على أن إعمالَ اسمِ المصدرِ قليل[2]، لكنه لم يفصحْ بذلك في التسهيل. ويقول ابنُ الناظم: «وليس ذلك - يقصد العملَ - بمطردٍ في اسمِ المصدرِ، ولا فاشٍ فيه»[3].

والكوفيون والبغداديون يذهبون إلى إعمالِ اسمِ المصدرِ غيرِ العلم، ولكن البصريين يذهبون إلى أنه لايعملُ إلا في ضرورةٍ.

ولكننا نلحظ أن اسمَ المصدرِ غير العلم ما هو إلا مصدرٌ لم يلتقِ التقاءً كاملاً مع جميعِ أصواتِ فعلِه المستَخْدَم في الموضعِ المقصودِ. فعندما يقالُ بعدمِ إعماله - فإنني أرى أنه يكونُ هناكَ تناقضٌ بين جوازِهم إعمالَ المصدر وعدمِ جوازِهم إعمالَ اسمِ المصدرِ.

وقد جاء اسمُ المصدرِ عاملاً مع كثيرٍ من أسماءِ المصادرِ التي جاءت في العربيةِ من طريقِ نقصٍ في البنيةِ؛ ولذلك فإنني أرى إعمالَ هذا النوعِ من أسماءِ المصادر.

ولا بد من التنويه إلى أن معظمَهم يجعلون المصدرَ الميمي من أنواعِ اسمِ المصدرِ، ويجيزون إعمالَه بلا خلافٍ.

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢١.

(٢) الصبان على الأشموني على الألفية ٢ - ٢٨٨.

(٣) شرح ابن الناظم ٤١٩.

الأول: اسمُ المصدرِ العلم:

المصدرُ العلمُ ما دلَّ على معنى المصدرِ دلالةً تُغني عن تعريفه بالألفِ واللام؛ لتضمنه الإشارةَ إلى حقيقة[1]. ذلك نحو: سُبْحَانَ (علم على التسبيح)، فَجارِ (علم على الفجرة)، حَمَاد (علم على المحمدة)، يسارِ(علم على اليُسْر)، بَرَّة (علم على البِرّ)، وهي أعلامُ جنس على المعاني المذكورة، أفعالُها تكون أكثرَ من الثلاثية: سبحَّ، افْجَر، احْمَد، أيْسَر، أبرَّ.

وهذا النوعُ لا يعملُ عملَ الفعلِ اتفاق[2]. ولا يقومُ مقامَ المصدرِ الأصلي في توكيدِ الفعلِ، أو بيانِ نوعه، أو عددِ مرَّاته.

ذلك لأنه يخالفُ المصادرَ الأصليةَ في أنه لا يضاف، ولا يُوصَف، ولا يُعرَّفُ بالأداة، ولا يحلُّ محلَّ الفعلِ، ولا موقعَ ما يُوصل به الفعلُ.

ومنه قولُ حُميد بن ثور:

فقُلتُ امكُثي حتى يَسَارِ لعلَّنا نَحُجُّ معًا قَالَتْ أعامًا وقابِلَه[3]

وفيه (يسار) اسمُ مصدرٍ معدولٌ عن الميسرة.

وقولُ النابغة:

إنَّا اقتَسَمْنا خُطَّتَينَا بَينَنَا فحمَلْتُ بَرَّةَ واحتَمَلْتَ فَجَارِ[4]

حيث (فجار)اسمُ مصدرٍ علمٌ معدولٌ عن الفَجْرَة. وبَرَّة اسمُ مصدرٍ علمٌ على البر.

الثاني: اسمُ المصدرِ الناشئُ عن مصدرٍ منقوصٍ لفظا:

هذا القسمُ من أسماء المصدرِ ينشأُ عن نقصٍ في أصواتٍ أو حروفِ المصدرِ القياسي، فينشأُ عنه مصدرٌ لفعلٍ ثلاثي، مع ملاحظة أن الفعلَ الذي يؤدي المعنى، ويجبُ أن يستخدمَ في التركيبِ المُنشأِ يكونُ أكثرَ من ثلاثي.

---

(1) شرح التسهيل ٣ - ١٢١.

(2) أوضح المسالك ٢ - ١١٩.

(3) الكتاب ٣ - ٢٧٤، وفيه: فقلت / شرح ابن يعيش ٤ - ٥٥ / شرح التسهيل ٣ - ١٢١.

(4) ديوانه ٣٤ / الكتاب٣ - ٢٧٤ / الخصائص ٢ - ٢٩٨ / ٣ - ٢٦١، ٢٦٥ / شرح ابن يعيش ١ - ٣٨ / ٤ - ٥٣ / شرح التسهيل ٣ - ١٢١.

وقد ذكرنا لذلك من قبلُ: طُهْرًا اسمُ مصدرٍ للفعل(تطهّر). ومنه:

أعطيْتُ عطاءً. والمصدرُ القياسي(إعطاء).

اغتسلْتُ غُسْلاً. والمصدرُ (اغتسالاً).

كلَّمْتُه كلامًا. والمصدرُ(تكليمًا).

أثَبْتُه ثوابًا. والمصدرُ(إثابة).

تزكَّيْتُ زكاةً. والمصدرُ (تزكِيَة).

فأسماءُ المصادرِ هذه إنما هى مصادرُ لغيرِ الأفعالِ التى يجبُ أن تُستخدمَ فى التركيبِ الذى تذكرُ فيه لأداءِ الدلالةِ المقصودة، وقامت بهذه الوظيفةِ الدلالية - اجتماعيا واصطلاحيا -؛ لذا فإنها تساوت مع المصدرِ - فيما ذكر سابقا - من الأداءِ المعنوى، والشياع، وقبولِ أداة التعريف، والإضافة، والوقوعِ موقعَ الفعلِ أو ما يوصلُ به الفعلُ، على الرغمِ من خُلُوه لفظًا أو تقديرًا دونَ عوضٍ من بعضٍ ما فى الفعل[1].

هذا القسمُ من أسماءِ المصادرِ جاءَ عاملاً عملَ الفعلِ.

ومنه قولُ القطامى يمدحُ زُفرَ بنَ الحارث الكلابى:

أكُفْرًا بعدَ ردِّ الموتِ عنّى   وبعدَ عَطائكَ المائةَ الرِّتاعَا[2]

(عطاء) اسمُ مصدرٍ لإعطاء؛ لأن الفعلَ هو (أعطى). وهو مضافٌ إلى فاعله (كاف المخاطب). (المائة) مفعولٌ به منصوبٌ باسمِ المصدر. و(الرتاع) صفةٌ للمائة منصوبة، والمصدرُ مضافٌ إلى الظرفِ (بعد).

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢٢.

(٢) التبصرة والتذكرة ١ - ٢٤٤ / الخصائص ٢ - ٢٢١ / شرح ابن يعيش ١ - ٢٠. ٣ - ١٢٣ / شرح ابن الناظم ٤١٩ / شرح ابن عقيل ٣ - ٩٩ / شرح الشذور ٤١٢ / أوضح المسالك رقم ٣٦٧ / شرح التصريح ٢ - ٦٤ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٨. الرتاع: الراتعة من الإبل.

(الهمزة)حرف استفهام مبنى، لا محل له من الإعراب، يفيد الاستنكار. (كفرا)مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، والتقدير: أأكفر كفرا.

وقولُ الشاعر:

بعِشرتِكَ الكرامَ تُعَدُّ منهم فلا تُرَيَنْ لغيرِهمُ الوَفاء[1]

فيه (عشرة) اسمُ مصدرٍ للمصدرِ (معاشرة)؛ لأن الفعلَ الذى يؤدى المعنى هو (عاشر)، وقد أُضيفَ اسمُ المصدرِ إلى فاعلِه (كافِ المخاطبِ)، ونصبَ المفعولَ به (الكرامَ). واسمُ المصدرِ مجرورٌ بالباءِ.

وقولُ الشاعر:

قالوا كَلامُكَ هندًا وهى مُصْغِيَةٌ يَشْفيكَ.قلت صحيح ذَاك لَوْ كَانَا[2]

وفيه اسمُ المصدر (كَلاَم) مضافٌ إلى فاعله (كافِ المخاطب)، وقد نصب مفعولاً به (هندًا). وكلام واسمُ ومصدرٍ؛ لأنه بمعنى (تَكْلِيم)، مصدرُ الفعلِ (كَلَّم)، وهو مبتدأٌ مرفوع.

وقولُ الشاعر:

إذا صَحَّ عَوْنُ الخَالقِ لم يَجِدْ عَسيرًا من الآمالِ إلا مُيَسَّرًا[3]

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢٣ / شرح ابن عقيل ٣ - ١٠٠ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٨.
فى بعض المصادر: الُوفا، وبناء (ترى) للمجهول، ويكون مفعولا ثانيا لترى. ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت وهو المفعول الأول. (بعشرتك) شبه الجملة متعلقة بالفعل(تعد). (فلا ترَيَنْ)جملة جواب شرط محذوف، والتقدير: إنْ كان الأمرُ كذلك فلا ترَيَنْ. لا: حرف نهى مبنى، ترى: فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المباشرة. وفاعلُه ضمير مستتر تقديره: أنت. (الوفاء) مفعول به للفعل (ترى).

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٢٣، وفيه (دعدا). شرح الشذور ٢٧ رقم ٨ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٨.
الجملة الاسمية (وهى مصغية) فى محل نصب حال. اسم المصدر (كلام) مبتدأ، خبره الجملة الفعلية (يشفيك)، والمبتدأ وخبره جملة فى محل نصب، مقول القول (قلت). الجملة الاسمية (صحيح ذاك) فى محل نصب، مقول القول (قلت). جملة جواب (لو) محذوفة دلّ عليها ما تقدم.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٢٣ / شرح ابن عقيل ٣ - ١٠٠ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٣٨.
شبه الجملة(من الآمال)فى محل نصب، نعت للمفعول به عسير، أو متعلقة به (ميسرا)حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة؛ لأن وَجَد من وجدان الضالة، وليس القلبى، فإن جعلته قلبيا كان(ميسرا) مفعولاً ثانيا لوجد.

(عون) اسمُ المصدرِ (إعانة)؛ لأن الفعلَ الذى يُؤدى المعنى(أعان). وقد أضيف اسمُ المصدرِ إلى فاعله (الخالق)، ونصب مفعولاً به، وهو (المرء). واسمُ المصدر فاعلٌ مرفوعٌ للفعل(صَحَّ).

ومنه قولُ حسان بن ثابت:

لأنَّ ثوابَ اللهِ كلَّ مُوحِّدِ   جِنَانٌ من الفردَوْسِ فيها يُخَلَّدُ[1]

(ثواب) اسمٌ للمصدر (إثَابة)، فالفعلُ الذى يؤدى المعنى هو(أثاب)، وقد أُضيف اسمُ المصدرِ إلى فاعلِه (لفظ الجلالة)، ونصب مفعولاً به، وهو (كل). اسمُ المصدرِ اسم (أن) منصوبٌ، وخبر (أن) هو (جنان).

وفيه رواية بنصب (جنان)[2]، فتكون مفعولاً ثانيا لاسم المصدر؛ لأن (أثاب) يتعدى إلى مفعول بنفسه، وقد يتعدى إلى مفعول به ثان بواسطة، أو بدونِ واسطة، وعلى هذا فإن شبه الجملة (من الفردوس)، والجملة الفعلية (يخلد) يكونان فى محل نصب. ويكون خبرُ (أن) محذوفًا، تقديره: ثابت، أو: لازمٌ... أو غير ذلك.

ومن إعمالِ اسمِ المصدرِ ما جاء فى الحديثِ الشريف: «مِنْ قُبْلَةِ الرجلِ امرأتَهُ الوُضُوءُ»[3]، حيث (قُبلَة) اسمُ مصدر؛ لأن الفعلَ المؤدِّى المعنى هنا هو (قَبَّلَ)، بتضعيفِ العين، ومصدرُه (تقبيل)، وقد أضيف اسمُ المصدرِ إلى فاعلِه (الرجل)، ونصب مفعولاً به هو (امرأة). واسمُ المصدر مجرور بحرفِ الجر (مِن).

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢٣ / شرح الشذور، رقم ٢٢٠ / الدر رقم ٢ - ١٢٨ / الصبان على الأشمونى٢ - ٢٨٨.

شبه الجملة(من الفردوس) فى محل رفع، نعت لجنان،أو متعلقة بنعته المحذوف. شبه الجملة(فيها)متعلقة بالفعل يخلد. الجملة الفعلية(يخلد) فى محل رفع، نعت ثان لجنان،أو فى محل نصب، حال منها،على أنها نكرة تخصصت بالنعت،فجاز أن تكونَ صاحبَ حال.

(٢) الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٨.

(٣) الموطأ لمالك، طهارة ٦٥، ٦٦.

رابعا: المصدر الميمى:

المصدرُ الميمى[1] نوعٌ من الأسماء التى تؤدى دلالةَ المصدرية، أى: دلالة الحدثية، مع تفخيم للدلالةِ، وقوةِ تأكيدِها؛ لكنه يبدأ - دائما - بميمٍ زائدةٍ لغيرِ المفاعلة، تكونُ مفتوحةً إذا كان من فعلٍ ثلاثى، نحو: مَضْرَب، ومَقْتَل، ومعناهما: ضرْب، وقتْل، وتكون مضمومةً إذا كان من فعلٍ أكثرَ من ثلاثى، نحو: مُفْتَتَح، ومُسْتَعْمَل، أى: افتتاح، واستْعمال.

وبعضُهم يجعلُ هذا المصدرَ من أسماءِ المصدرِ، وربما يعود فيذكرُ أنه كالمصدرِ اتفاقًا[2]، وبعضُهم يُسَميه اسمَ مصدرٍ تجوزًا.

والمصدرُ الميمى يصاغُ - فى إيجازٍ - من الفعلِ الثلاثى على وزنِ (مَفْعَل) نحو: مَلْعَب (لَعِب)، مَشْرَح (شَرْح)، مَطْلَع(طُلُوع)، مَحْيا (حيَاة)، مَمَات (مَوْت).

فإن كان مثالاً صحيحَ اللامِ محذوف الفاء فى المضارع فإن عينَه تكسر فى المصدرِ الميمى (مَفْعِل)، نحو: وَعَد مَوْعِدًا (وعْدًا)، وَجَدَ مَوْجِدًا. (وجودًا) وزن مَوْزِنًا (وزْنا).

ومن غيرِ الثُلاثى يصاغُ على زنةِ اسمِ المفعول، نحو: مُسْتَطْلَع (استطلاع)، مُقْتَتَل (اقتتال)، مُكْرَم (إكرام)، مُتَعَلَّم(تَعَلُّم) .

ويحترز بالقولِ: لغيرِ المفاعلةِ منْ مصدرِ فَاعَل مفاعلةً، نحو: قاتَل مقاتلةً، ضارَب مضاربةً، عاوَد معاوَدَةً، فهذه مصادرُ قياسيةً، وتبدأ بميمٍ، وهذا الوزنُ من المصادرِ فيه معنى المفاعلَة.

المصدرُ الميمى يعمل عملَ الفعل كالمصادرِ العاملة - اتفاقا[3].

وأتخذُ من حرصِ النحاة على إعمالِ المصدرِ الميمى باتفاقٍ ووصفِه بأنه كالمصادرِ، ثم حرصِ كثير منهم على أن يجعلوا عملَ اسمِ المصدرِ غيرِ العلَم قليلاً،

(1) الكتاب ١ - ٢٣٣، ٤ - ٨٧، ٩٥ / المقتضب ٢ - ١١٩ / شرح التصريح ٢ - ٦٣، ٦٤.

(2) شرح ابن الناظم ٤١٦ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٧، ٢٨٨.

(3) المقتضب ٢ - ١١٩ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٣٩ / أوضح المسالك ٣ - ٦.

دليلاً محفزًا على أن أجعلَ المصدرَ الميمىَّ قسمًا برأسه من المصادرِ. فيكون عاملاً، على غيرِ ما يكونُ عليه نوعَا اسمِ المصدرِ اللذان ذكرناهما: العَلَم، والناشئ من نقصٍ فى اللفظ.

ومنه قولُ الشاعر:

أظَلُومُ إنَّ مُصَابكُم رَجُلاً ... أهْدَى السَّلاَمَ تحيةً ظُلْمُ[1]

وفيه (مُصاب) مصدرٌ ميمى، بمعنى: إصابة، وهومضافٌ إلى فاعله (ضمير المخاطبين)، و(رجلاً) مفعولٌ به للمصدرِ الميمى منصوبٌ. والمصدرُ الميمى اسمُ (إن).

ومنه قولُ لقيط الإيادى:

يا دارَ عَمْرَةَ من مُحتلِّها الجرَعا ... هاجَتْ لىَ الهَمَّ والأحزان والوجَعَا[2]

أى: من احتلالها الجرَع، (محتل) مصدرٌ ميمى، أضيف إلى فاعله(ها) الغائبة. (الجرَع) مفعولٌ به للمصدر الميمى.

ومنه ما ذكره ابنُ مالكٍ فى شرحِه لتسهيلهِ من قولِ الشاعر:

مستعانٌ العبدُ الإلهَ يريه ... كُلَّ مُستَصْعَبٍ من الأمرِ هَيِّنا[3]

---

(١) التبصرة والتذكرة ١ - ٢٤٥ / شرح التسهيل ٣ - ١٢٤ / المساعد ٢ - ٢٣٩ / شرح الشذور ٤١١ / أوضح المسالك رقم٣٦٦ / شرح التصريح ٢ - ٦٤ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٧، ٢٨٨.

ينسب للحارثِ بن خالدِ المخزومى - على الأصح .

وفيه: أظُلَيم.

ظلوم: اسم امرأة.

(أظلوم) الهمزة: حرف نداء مبنى، لا محلٌ له من الإعراب. ظلوم: منادى مبنى على الضم فى محل نصب. والجملة الفعلية(أهدى السلام) فى محل نصب، نعت لرجل. (تحية)نائب عن المفعول المطلق، فهو مرادف، ويجوز أن يكون حالا من السلام مؤكدة. (ظلم) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(٢) أمالى المرزوقى ٢٤٢ / شرح التسهيل ٣ - ١٢٥ .

الجرع والأجرع والجرعاء: الرملة لا تنبت.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٢٥

أي: استعانة العبدِ الإله، فيكون (مستعان) مصدرًا ميميا، فاعلُه (العبد)، ومفعوله (الإله). والمصدرُ الميمى مبتدأ، خبرُه الجملةُ الفعليةُ (يريه).

ومَنْ ذلك أن تقولَ:

مُفْتَتح الرئيسِ المعرضَ أكْسَبَه شهرةً. أى: افتتاحُ الرئيسِ المعرض.

مَسْمَعُك الأغانى الفاحشةَ إثم. أى: سماعك.

مستخرَجُ العربِ البترولَ قدْ أطمعَ الدولَ الاستعماريةَ المتكالبةَ عليهم. أى: استخراج.

مقالُنا: إنَّ الحقَّ فوقَ القُوَّة أصبح غيرَ كافٍ بدونِ العزيمةِ والمثابرةِ، أو مَوْجِدِ القوةِ. أي: قولُنا... أو: وجود...

الحكم الإعرابى لتابع المضاف إلى المصدر:

عرفْنا أنه يغلبُ استعمالُ المصدرِ مضافًا، وإضافتُه تكونُ إما إلى فاعله، فيكون مجرورًا لفظًا، مرفوعًا محلاً، وإما إلى مفعوله، فيكون مجرورًا لفظًا، منصوبًا محلاً، حينئذ؛ إذا نُعتَ المجرورُ أو عُطفَ عليه فإن النعتَ أو المعطوفَ يجوز فيه أن يعاملَ على لفظِ المجرورِ، فيكونَ مجرورًا، أو أن يُعاملَ على المحلِّ، فيكون مرفوعًا إذا كان المتبوعُ فى محلِّ رفعٍ، ويكون منصوبًا؛ إن كان المتبوعُ فى محلِّ نصبٍ[1].

نحو: عجبتُ من ضربِ زيدٍ الظريفِ، بالجر، على اللفظ، وإن شئت رفعْت على المحل، فقلت: الظريفُ.

مما جاء فيه التابعُ مُعربًا على المحل قولُ لبيدِ بنِ ربيعةَ:

حتى تَهَجَّر فى الرَّواحِ وهَاجَها　　　طلبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المظلومُ[2]

(١) التسهيل ١٤٢ شرح التسهيل ٣ - ١١٩ شرح ابن الناظم ٤٢٠.

(٢) المقتصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٦٣ .شرح ابن يعيش ٢ -٢٤، ٦ - ٦٦ شرح ابن الناظم ٤٢٠ / العينى ٣ - ٣١٥ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٩٠ ضياء السالك ٣ - ٩ شرح التصريح ٢ - ٦٥.
تهجر: سار فى الهاجرة، الروح: ما بين الزوال إلى الليل، هاجها: أثارها. (حتى)للغاية. فاعل تهجر ضمير مستتر يعود إلى الحمار الوحشى. والضمير فى(هاجها) للأتان المصاحبة للحمار الوحشى، وهما يطلبان الماء والكلأ فى الهاجرة.

وفيه أُضيفَ المصدرُ (طلب) إلى فاعله (المعقب)، فيكون (المعقب) مجرورًا لفظًا مرفوعًا محلاً، لذا جاز فى نعته (المظلوم) الوجهان، وقد جاء مرفوعًا على المحل. (حق) مفعولُ المصدر، و(طلب) نائب عن المفعولِ المطلقِ من الفعلِ(هاج).

ومثلُه قولُ الشاعر:

يالـعنــَـةُ اللهِ والأقـــوامِ كُلِّـهِم   والصَّالحون على سِمْعَانَ مِنْ جَارِ[1]

أضـيف المصـدرُ (لعنة) إلى فـاعله لفظ الجـلالة، فلمـا عُطف عليـه جـاز فى المعطوف الجرُّ على اللفظ، والرفعُ علَى المَحلّ، فكان المعطوفُ (الصالحون) مرفوعًا بالعطفِ على محلِّ لفظِ الجلالة.

وقولُ زياد العنبرى، وينسب كذلك إلى رؤبة:

قــد كُنْتُ دايَنْتُ بهــا حَسَّــانَا   مَـخَـافَـةَ الإفْـلاَسِ والليَّـانا[2]

(مخافة) مصدرٌ، أُضيفَ إلى مفعوله(الإفلاس)، فيكونُ مجرورًا لفظًا، منصوبًا مَحلاً، فلما عُطفَ عليه (الليان) نُصِبَ على المحل .

أما المصدرُ فهو مفعولٌ لأجله منصوب .

ومنه :عجبتُ من أكلِ الخـبزِ واللحمِ، لك فى اللحمِ أن تجرَّه على اللفظ، وأن تنصِبه على المحل؛ لأنه مضافٌ إلى المصـدرِ (أكل) مجرورٌ لفظا، منصوبٌ محلاً؛ لأنه المفعولُ به.

أما قولُ الشاعرِ :

هَوِيـتَ ثنـاءَ مُـسْتَـطابا مُـؤبَّدا   فلم تَخْلُ من تمهيدِ مجدٍ وسُودَدا[3]

---

(١) الكتاب ٢ - ٢١٩، وفيه: والصالحين ابن الشجرى ١ - ٣٢٥ شرح ابن يعيش ٢ -٢٤، ٢ - ٤٠، ٨ - ١٢٠ شرح التسهيل ٣ - ١٢٠ العينى ٤ - ٢٦١.
(لعنة) مبتدأ مرفوع، لأن التقدير: يا قوم، فلم يقع النداء عليها.

(٢) الكتاب ١ - ١٩١ / التبصرة والتذكرة ١ - ٢٤٣ / المقتصد فى شرح الإيضاح ٢ - ٥٦١ شرح ابن يعيش ٦ - ٦٥ شرح التسهيل ٣ - ١٢٠ شرح ابن الناظم ٤٢١ شرح الكافية الشافية ٢ - ١٠٢٢ مغنى اللبيب ٢ - ٥٤٨ / شرح التصريح ٢ - ٦٥ الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٩١ ,
حسان: اسم رجل، بها: أى: القينة، الليان: المماطلة بالدَّيْن. وهو بالفتح والكسر، والفتح أكثر.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٢٠ مغنى اللبيب ٢ - ٥٤٨.

ففيه (مجد) مضافٌ إلى المصدرِ (تمهيد)، وهو مفعولُه، فكان مجرورًا لفظًا منصوبًا محلاً، فعطف عليه (سودد) منصوبًا على المحل.

ومنه قولُ الراجز:

ما جعل امرأً القومُ سيدًا إلا اعتيادَ الخُلُقِ المُمَجَّدَا[1]

(الخلق) مضافٌ إلى المصدرِ (اعتياد)، وهو مفعولٌ فى المعنى، فهو مجرورٌ لفظا للإضافة، منصوبٌ محلاً للمعنى، فجاءَتْ صفته (الممجدا) منصوبةً على المحل .

يذكر ابن مالكٍ في شرحِه للتسهيلِ:

«ونبَّهتُ بقَوْلى: فإن كان مفعولاً ليس بعدَه مرفوعٌ بالمصدرِ؛ على ثلاثةِ أوجهٍ فى تابعِ المجرورِ من نحو: عرفتُ تطليقَ المرأةِ؛ فى نعتِ المرأةِ والمعطوفِ عليها: الجر على اللفظ، والنصب على تقديرِ المصدرِ بفعلِ الفاعلِ، والرفع على تقديرِه بفعلِ مالم يُسَمَّ فاعلُه، وفى الحديث: أمر بقتلِ الأبترِ وذو الطفيتيْن، على تقديرِ: أمَرَ بأنْ يُقْتَلَ الأبترُ وذو الطفيتَيْن»[2] .

فى المثلِ الذى ذكرَه: عرفتُ تطليقَ المرأةِ، تقديره: عرفت أن طُلِّقَت المرأةُ، فالمرأةُ أُضيفَتْ إلى مصدرِ مالم يُسَمَّ فاعلُه، فيجوز فى تابعِ المرأةِ ثلاثةُ أوجه، فتقول: عرفت تطليقَ المرأةِ الفاسدةُ وصديقتُها، بالرفعِ على أن المصدرَ لفعلٍ مبنى للمجهول، فتكون المرأةُ مجرورةً لفظا، مرفوعةً محلا .

وتنطقُها بالنصبِ على أن المصدرَ لفعلٍ مبنى للمعلوم، فتكون المرأة مجرورةً لفظا، منصوبةً محلا، هذا إلى جانبِ الجرِّ فيهما على اللفظِ.

وكذلك إذا قلت: ساءنى ضربُك وأخيك، والتقديرُ: أن ضُرِبْت وأخوك، فيجوز فى المعطوف(أخيك) الجرُّ على اللفظِ، والنصبُ على فعلِ الفاعلِ، والرفعُ على فعلِ النائبِ عن الفاعل.

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢٠ المساعد على التسهيل ٣ - ١٢٠.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٢١.

من أمثلة إعمال المصدر:

- يؤذيني سبُّك صديقَك الآنَ، أو أمسِ.

أي: ما سببت الآن، أو أمسِ، أو: أنْ سببت أمسِ.

وعــــذَّبَه الهَـــوَى حَـتَّـى بَرَاه   كبَرْيِ القَيْنِ بالسُّفَنِ القِـدَاحَا[1]

أي: كما يبرى القين . . . ، أو: كما برَى.

- مُدْمِنُ البَغْيِ يأخذُه با   رِيهِ أخذَهُ لثمودَ وعادَا

أي: كما أخذ ثمودَ وعادًا.

- قولُه تعالى: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨].

- قولُه تـعالى: ﴿وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: ١٦١].

- قولُ عمروبنِ معد يكرب الزُّبيدي:

أعَـاذلُ إنمـا أفْنَـى شـبَـابِي   إجَابَتِي الصَّريخَ إلى المنادي[2]

- ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [النحل ٩٠].

- ﴿وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَانًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٥٦].

- ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥].

- ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦].

- ﴿وَقِيلَ الْيَوْمَ نَنسَاكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾ [الجاثية: ٣٤].

- ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ [المائدة: ٨٩].

---

(١) شرح التسهيل لا بن مالك ٣ - ١١٠.

القين: الحداد، السفن: ما ينحت به كلُّ شيء، كالحجر، أو القطع الخشنة من الجلد وغيره.

(٢) هامش شرح الشذور ٣٨٣.

فلا تُكثِرا لَوْمى فإن أخاكُمَا   بِذِكْراه لَيْلَى العامِرِيَةَ مُولَعُ

ملحوظات

أولا: وجوب ذكر مفعول المصدر:

إذا أُضيفَ المصدرُ إلى مرفوعٍ أو إلى منصوبٍ، وكان أصلُ أحدِهما مبتدأ؛ لم يجزْ حذفُ الآخرِ المطلوبِ -منصوبًا كان أمْ مرفوعًا-..

وإنْ كان فاعلُ المصدر يحتاجُ إلى فاعلٍ ومفعولَيْن، أو إلى فاعلٍ وثلاثةِ مفعولاتٍ؛ وأُضيفَ المصدرُ إلى أحدِها؛ فإنه يجبُ أن يذكرَ المطلوبُ الباقى بعد ذكرِ المصدرِ وما أُضيفَ إليْه .

من ذلك: عرفْتُ كونَ زيدٍ صديقَك[1]. حيث أضيفَ المصدرُ(كون) إلى مرفوعه (زيد)، فهو اسمُه لو كان فعلاً (كان)، والأفعالُ الناقصةُ لا تستَغْنى عن أخبارِها، حالَ نقصانها؛ ولذا فإنه يجبُ ذكرُ منصوبِها الخبرُ، وهو (صديق).

وكذلك القول: تبيَّنْتُ صَيْرورةَ عمروٍ خصمًا لك، حيثُ أُضيفَ المصدرُ (صيرورة) إلى مرفوعِه، وهو لا يستَغْنى عن منصوبٍ بعدَهما، فلزم ذكرُ المنصوبِ (خصما).

ومن ذلك: عرفتُ كونَ صديقِك زيدٌ أو زيدًا.

سرَّنى إضحاءُ الشمسِ مشرقةً.

أعجبْتُ بعِلْمِك محمدًا مجتهدًا .

اضيف المصدرُ (علم) إلى فاعلِه ضميرِ المخاطب؛ لكنه يحتاجُ إلى منصوبين، أحدُهما كان مبتدأ، والثانى كانَ خبرًا، فيلزم ذكرُهما؛ لِذَا لزِمَ ذكرُ المنصوبين: (محمدا، مجتهدا).

ومنه: أعجبْتُ بإعلامك عليًا محمدًا مجتهدًا.

حيث المصدرُ(إعلام) المضافُ إلى مرفوعِه يحتاجُ إلى ثلاثةِ مفعولات. فلزم ذكرُها.

---

(١) يرجع إلى: شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١١٧.

ثانيا: إعمال المصدر فى صوره الثلاث:

لم يتفق النحاةُ اتفاقًا كاملاً على إعمالِ أى نوعٍ من أنواعِ المصادرِ فى صورِه الثلاثِ: مضافةً، ومنونةً، ومعرفةً بالأداة.

والمصدرُ فى هذه الصورِ التركيبيةِ أو البنيويةِ إنما هو مصدرٌ متصرفٌ فى التركيبِ، حيث يتنوعُ بينَ المصدريةِ وغيرِها من المواقعِ الإعرابيةِ المحتملةِ، وغيرِ المخالفةِ لقوانينِ التركيب.

وهم فى تعليلهم لآرائهم لا يكادون يتفقُون على المعوَّلِ الرئيسِ للإعمالِ وعدمه، فقد تستخدم الاسميةُ أداةً للقبُول، ومعْولاً للمنع، وقد يكون التنوينُ سبيلاً إلى المتناقضَيْن، كما تكون أداةُ التعريفِ والإضافةُ كذلك.

وقد ورد التراثُ اللغوى حافظًا بين مأثوراته، وناقلاً إلينا إعمالَ المصدرِ فى صورِه الثلاث، عدا كونه مؤكدًا، أو مبينًا لمراتِ الفعلِ، أو عَلَمًا على المصدرية، ولكن الاستعمالَ فى اللغةِ ينطوى على نسبةِ شيوعٍ غيرِ محفوظةٍ بين ثلاث الصورِ، ذلك لصعوبةٍ فى الاستخدامِ اللغوى، من حيثُ النطقُ والأداءُ الصوتى، واللبسُ فيما إذا كان المصدرُ معرفًا، بدرجةٍ أقلَّ فى الصعوبةِ واللبس إذا كان منونًا، وبدرجةٍ تكاد تنعدمُ فيما إذا كان مضافًا؛ لذا كانت درجاتُ الشيوعِ مطردةً طردًا عكسيا مع درجاتِ الصعوبةِ فى النطقِ والأداءِ الصوتى ووجودِ اللبس.

ثالثا: درجات قياسية إعمال المصدر:

يجعل النحاةُ -معظمهم- المصادرَ على ثلاثِ مراتبَ فى الإعمالِ، وقياسيته[1]:

الأولى: للمنونِ؛ لأنه يكون نكرةً كالفعلِ، وهو مشبهٌ به فى الإعمالِ، والمنونُ يكون نكرةً لفظًا ومعنى.

والثانية: للمضاف؛ لأنه مشبهٌ للفعلِ معنى، من حيث إن الإضافةَ فى نيةِ الانفصال، لكنه يخالفه لفظًا؛ لأن ظاهرَه مُشاكلٌ لما يكونُ إضافتُه حقيقة.

(١) المقتصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٦٥ شرح ابن يعيش ٦ -٥٩، ٦٠.

والثالثة: للمعرفِ بالأداةِ؛ لأن أداةَ التعريفِ تخرج المصدرَ من الشبهِ بالفعلِ.

رابعا: ذكرُ المصدر دون معمولاته:

قد يجيءُ المصدرُ الصالحُ للعملِ دونَ ذكرِ أيِّ معمولٍ له، لا مرفوعٍ ولا منصوبٍ[1]، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]، أي: أن يكفروا، فلم يُذكرْ مرفوعٌ بالمصدرِ، ولا متعلقٌ به.

خامسا: إعمالُ المصدر غير الدال على المفرد:

شرط بعضُهم الإفرادَ في إعمالِ المصدرِ، فلا يعملونَه مثنى ولا مجموعًا، ولم يشترطْه بعضُهم، ومنهم ابنُ عصفورٍ، وابنُ مالك.

وقد يجمعُ المصدرُ، ويؤدي عملَ الفعلِ متى توافرت فيه الشروطُ المذكورة. وهو قليلٌ.

ومنه قولُ الشاعر:

وقد وعدتُك مَوْعِداً لو وَفَتْ به ... مَواعِدَ عُرقُوبٍ أخَاه بِيَثْرِبِ[2]

حث نصب (أخاه) بالمصدرِ المجموعِ(مَوَاعِد)، وهو جمعُ مَوْعِد، بمعنى (وعد). ويرى: مواعيد، على أنه جمع (ميعاد)، بمعنى(وعد). ويروى: كموعود عرقوبٍ أخاه، ، وموعود مصدرٌ على وزنِ مفعول[3].

ومنه قولُ العرب: تركتُه بملاحسِ البقرِ أولادَها، ملاحس، جمع ملحس، وهو بمعنى لَحْس، وفي القولِ محذوف، والتقدير: تركته بموضع ملاحس، فحذفَ المضافُ، وأقيم المضافُ إليه مقامَه، و(أولاد) مفعولٌ به للمصدرِ المجموعِ (ملاحس).

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١١٢.

(٢) الكتاب ١ - ١٣٧ شرح ابن يعيش ١ - ١١٣ شرح التسهيل لا بن مالك ٣ - ١٠٧ المساعد على التسهيل ٢ - ٢٢٧.

ينسب إلى الشماخ، أو إلى الأشجعي أو(علقمة بن عبدة التميمي).

(٣) يرجع إلى : شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١٠٧.

ومنه قولُ الشاعر:

قَـدْ جَـرَّبُوه فـمـا زادت تجـارِبُهم أبا قـدامـةَ إلا المجْـدَ والفَنَعـا[1]

حيث (تجـارب) جمعُ المصـدرِ (تجربة) قـد أضيفَ إلى ضـميرِ الغـائبين، وهو الفاعلُ، ونصب المفعولَ به(أبا). والتقديرُ: أن جرَّبوا أبا قدامة.

سادسا: إعمال المصدر جانبٌ دلالي في التركيب:

أرى أن إعـمالِ المصـدرِ واسمَ المصـدرِ إنما ينبعُ من جـانبِ دلالي، لا تركيـبي لفظي؛ حيثُ إن المصدرَ يعملُ متى كـانَ دالاً على الفعلية وهي الحدثية، وأرى أنه في هذا البناء، أو في هذا السياقِ الدلالي، يتضمن حـدثًا وفاعلَه، فهو بمثابةِ اسمِ الفعلِ، واسمِ المفعولِ.

أي: يدلُّ المصدرُ على إعمالِ ما قد حَدثَ، أو يحدثُ، أو سيحدث.

لذلك فإن المصادرَ غيرَ العاملةِ لايـكون فيها هذا الجانبُ الدلالي، إذ إن المصدرَ المؤكدَ إنما هو تكرارٌ لحدث سـابقٍ مذكورٍ. داخلَ فعلٍ وفاعـلٍ، فليس المقصودُ منه إعمالَ عملٍ، وإنما الإعمالُ المقصودُ يذكرُ فيما سبق هذا المؤكدَ، وهو الفعلُ.

والمصدرُ المبينُ للعددِ لا يؤتى به للإعمال، وإنما ليبينَ عددَ مراتِ الفعلِ السابق. إِذَنْ؛ فهو ليس معبرًا عن حدثٍ ما وإنما يكونُ لغرضٍ دلالي معين.

والمصادرُ الأعـلامُ كالأسماءِ الأعـلامِ لا يصحُّ لها أن تعملَ؛ لأنها قَـدْ وُضِعتْ للدلالةِ خاصـةً لا تحيدُ عنها، وهي المصـدريةُ. كما أن ألفاظَ الأعـلامِ إنما وضعتْ للدلالةِ على العلمية -لا غيرُ.

فالأعلام: (محمَّدٌ، ومحمودٌ، وتأبَّطَ شرًّا، وينقل، وينبع ....إلخ) لا تعملُ بوضـعِها الـبنيوي، والذي يخـتلفُ بين اسمِ الفاعل، واسمِ المفـعولِ، والجـملة، والفعل، وذلك لنقلِها من هذه الأصولِ البنيويةِ إلى دلالةٍ أخرى، وهي العلمية .

---

(١) الصبان على الأشموني ٢ - ٢٨٧.

تجاربهم: جمع تجربة، الفَنَع: الخير، والكرم، والفضل، والثناء.

فالجانب الدلالى من اللفظةِ المستخدمةِ فى التركيب هو المعولُ فى أثرِها النحوى.

والمصدرُ بوضعه الأصلى البنيوى يدلُّ على الحدثيةِ لا غيرُ، لكنه يكتسبُ جانبًا دلاليا آخرَ من التركيب، سواءٌ أكان هذا الجانبُ ظاهرًا فى اللفظ، إذا ذُكر معه معمولاتُه، أم كان مقدرًا، حيث يستترُ فى تركيبه، ويُفْهم من الخاصةِ الدلاليةِ للمصدرِ، إن متعديًا إلى واحدٍ أو أكثر، وإن لازمًا، وإن احتاج إلى متعلق.

فإذا قلت:

- (الضرب): فهذا مصدرٌ دالٌ على الحدثية، وهى معنى الضرب.

- أساءنى الضربُ: فهذا يدلُّ على حدثٍ وقع بالضرورة، ثم اكتسب الحدثُ من خلالِ التركيبِ جانبا دلاليا آخر، وهو الفاعليةُ؛ لأن كل حدثٍ فى تركيبٍ مفهوم لابدَّ له من محدثٍ فاعل.

- أساءنى ضربُكَ: فهذا يدلُّ على ضَرْبٍ، أى: حدث وقع علَيْك، أو منك .

- أساءنى ضربُك أخاك: فهذا يدلُّ على ضربٍ وقع منك على أخيك.

لهذا فإن النحاةَ يُضطرون إلى أن يجعلُوا من شروطِ إعمالِ المصدرِ أن يصحَّ إحلالُ(ما)والفعل، أو (أنْ) ومعموليها، محلَّه، وكلُّها فيها معنى الحدثيةِ التى تتضمنُ فاعلَها.

****

الصفات المشتقة التى تعمل عمل الفعل

الصفاتُ المشتقةُ التى تعملُ عملَ الفعلِ تكون على ثلاثِ مراتبَ:

أ- صفـاتٌ تجرِى على أفعـالِها، فى: البنيةِ، والـتثنيةِ أو الجـمع، والتأنيثِ أو التذكـيرِ، والمعنى، مطلقا، فـهذه تعملُ عـملَ الفعلِ، وهى أقوى من غـيرِها من الصفـاتِ فى العملِ؛ وهذه الصـفاتُ هى: اسمُ الفـاعلِ، وصيغُ المبـالغة، واسمُ المفعول.

ب- صفةٌ مشبهةٌ باسمِ الفاعل، فـهى أقلُّ فى منزلةِ الإعمالِ من سابقتِها؛ لأن المشبهَ بالشيءِ أضعفُ منه فيما وقعَ فيه الشبهُ، وهو الإعمال.

جـ- صفةٌ أخرى مـشبهةٌ بالمشبهةِ، وهذه لا تعـملُ عملَ الفعل، من رفعِ فاعلٍ ظاهرٍ مطلقا، ونصب مـفعولٍ به. وإنما يجوز أن تعملَ فـى المنصوباتِ الأخرى، عدا المفـعول المطلق -على الأرجح-، وذلـك إن تحمَّل التركـيبُ، وهذه هى اسمُ التفضيل.

ملحوظة:

أما الصـفاتُ المشتـقةُ الأخرى -وهى اسمُ الزمـانِ، واسمُ المكانِ، واسمُ الآلةِ- فإنها لا تعملُ عملَ الفعلِ.

وهاك تفصيلاً للصفاتِ المشتقةِ التى تعملُ عملَ الفعل.

****

اسم الفاعل

اسمُ الفاعل صفةٌ تدلُّ علـى الحدثِ والحدوثِ وفاعلِه[1]، جاريةٌ مجرى الفعلِ في اللفظِ والمعنى.

وذلك أن اسمَ الفعل يجري على مضارعه في حركاته وسكناته، ويدلُّ على الحدثِ في المعنى، وعلى الذاتِ التي قامت بهذا الحدثِ، كما أنه يدلُّ على الحدوثِ، أي: القيام بهذا الحدث.

ويظهر في بنيته جنسُ الذاتِ وعددُها.

وذلك نحو: خَارِجٌ، مُكْرِمٌ، مُقْتَتِلٌ، مُسْتَخْرِجٌ، مُسَانِدٌ... إلخ.

والفرقُ بين قولنا: يُكرِم، ومُكْرِم، هو أن الكلمةَ الأولى تدل على حدثيةٍ وزمنٍ، أما الثانيةُ فإنها تدلُّ على حدثيةٍ وزمنٍ، إلى جانبِ الدلالةِ على مَن قام بالحدثيةِ، فهي صفةٌ تجمع كل هذه المعاني.

عمله:

يعملُ اسمُ الفاعلِ عملَ فعله لما بينهما من المشاكلةِ، حيثُ:

أ- تماثُلُهما في اللفظِ والمعنى - كما ذكرنا -.

ب- وتلحقُ اسمَ الفاعلِ علامةُ التثنيةِ والجمعِ، وتعلمُ أنهما يلحقان بالفعل؛ لكنهما يكونان مع اسم الفاعلِ للدلالةِ على الفاعليةِ والإسنادِ. فتقول: فاهمَان، وفاهمُون، ويَفْهَمان، ويَفْهَمُون.

جـ - كما أن اسمَ الفاعلِ والفعلَ المضارعَ يشتركان في الدلالةِ على الحالِ والاستقبال[2]، فإذا كان اسمُ الفاعلِ مقرونا بأداة التعريف فإنه يدلُّ على الماضي، كالفعل الماضي، إلى جانبِ دلالته على الحال والاستقبال.

---

(1) شرح التصريح ٢ - ٦٥.

(2) شرح ألفية ابن معطي ٢ - ٩٧٩.

البنية التى يكونُ عليها اسمُ الفاعل فى الجملة:

لاسمِ الفاعل ثلاثُ أحوالٍ[1] فى الجملة:

إحداها: أن يكون محلًّى بأداةِ التعريف.

ثانيتُها: أن يكون منونًا عاملاً مرادًا به الحالُ أو الاستقبال.

ثالثتها: أن يكون مضافًا.

ولا يضافُ المتعدى منه إلاَّ إلى المفعولِ دونَ الفاعلِ؛ لئلاً يلزم إضافةُ الشىءِ إلى نفسِه.

أ- اسم الفاعلِ المعرفُ بالأداة:

يعملُ اسمُ الفـاعل عملَ فـعله مطلقًا إذا كان مـحلًّى بالألفِ واللام[2]، سواء أكانَ فى الماضى، أمْ فى الحالِ، أم فى الاستقبالِ، دونَ شرطِ الاعتمادِ على شىءٍ، وهذا باتفاقِ النحاة. ذلك نحو:

هذا الفاهمُ درسَـه أمسِ، أو الآنَ، أو غدًا. حيث (الفاهم) اسمُ فـاعل معرفٌ بالأداة، فجاز إعـمالُه فى الماضى والحال والاسـتقبال، ويكون (درس) مـفعولاً به لاسمِ الفاعلِ منصوبًا، وهو خبرُ المبتدإ (هذا).

ويجوز إعمـالُه وهو محلًّى بالأداة، دونَ الاعتمادِ على شىءٍ، فتـقولُ: الفاهمُ درسَه الآن -أو أمس أو غدًا- مـحترمٌ، فيكون اسمُ الفاعلِ مـبتدأً، ناصبًا مـفعولَه (درس)، أما خبرُه فهو محترم.

وفى اسمِ الفاعلِ فى الحالَتَيْن ضميرٌ مستترٌ هو الفاعلُ.

ومنه: جاء الضاربُ زيدًا أمسِ، أو الآنَ، أو غدًا.

واسمُ الفاعلِ المحلَّى بألْ بمثابةِ صلةِ الموصولِ، حيث يجعلون (ألْ) فى هذا البناء موصـولاً، وما بعـده صلته، فلمَّـا كان كـذلك أغنى اسمُ الفاعلِ المـعرفِ بالأداةِ

---

(١) شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٨٦.

(٢) الكتاب ١ - ١٨١.

بمرفوعه عن الجملة الفعلية؛ لذلك فإنه أشبه الفعلَ معنى واستعمالاً، فأعطى حكمَه في العمل[1]. وعملَ في معنى الأزمنة الثلاثة.

وقد أُعطىَ اسمُ الفاعلِ المحلّى بالأداة حكمَ الفعلِ في جوازِ عطف الفعلِ عليه، مما يدلُّ على مدى تماثُلهما، وقد جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ [الحديد: ١٨][2].

حيث عُطف الفعلُ الماضي(أقرضوا) على اسمِ الفاعلِ المعرفِ بالأداةِ (المصدقين)[3]؛ لأنه لَـمَّا عُرِّف بالأداةِ صلُح للأزمنة الثلاثة.

ومثلُ ذلك قولُه تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ۝ فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا﴾ [العاديات: ٣، ٤][4] حيث عطفُ الجملـةِ الفعليةِ (أثرْن) على اسمِ الفاعلِ المعـرفِ بالأداةِ (المغيرات). وزمنُ الفعلِ ماضٍ.

ومنه قولُ امرئ القيس:

القـــاتلينَ المـلكَ الحـلاحـــلا ... خـيـر مَـعَـدَ حَـسَـبًـا ونَائلا[5]

---

(١) شرح ابن الناظم ٤٢٥.

(٢) المصدقين: أصلُها: المتصدقين، قلبت التاءُ إلى صاد، وأدغمت في الصاد. ومثلها: المصدقات:وهما من الصدقة.

(الله) مفعول به أول منصوب.(قرضا) نائب عن المفعـول المطلق منصـوب، فيكون المفعول الثاني لأقرض محذوفا، تقديره: مالاً وصدقة، ويجوز أن تجعل قـرضـا بمعنى المقروض، فيكون مفعولا به ثانيا. الجملة الفعلية (يضاعف لهم) في محل رفع، خبر إن، وشبه الجملة (لهم) في محل رفع، نائب فاعل. ويجوز أن تجعلَ نائبَ الفاعلِ محذوفـا تقديرُه ضميرُ التصديق. (ولهم أجر) جملة اسمـية مكونة من خبر مقدم شبه جملة، ومبتدأ مؤخر، والجملة معطوفة على خبر إن، في محل رفع.

(٣) يذكرون لجملة (أقرضوا) وجهين آخرين، هما:

أ- أنها معترضة بين اسم إن وخبرها.

ب- صلة لموصول محذوف لدلالة الأول عليه.

(الدر المصون ٦ - ٢٧٨).

(٤) نقعا: الغبار، أو الصياح. (صبحا) ظرف زمان منصوب، والعامل فيه اسمُ الفاعل (المغيرات). (نقعا) مفعول به منصوب للفعل أثار.(أثرن)فعل ماض مبني على السكون، ونون النسوة ضمير مبني في محل رفع، فاعل.

(٥) شرح الشذور ٣٨٦/ شرح قطر الندى رقم ١٦٧.

الحلاحل: السيد الشجاع، نائلا: عطاء وَجُودًا.

اسمُ الفاعلِ المعرفُ بالأداة (القاتلين) نصب مفعولاً به، وهو (الملك). وهو دالّ على الزمنِ الماضى. وفاعلُه ضميرٌ مستتر تقديرُه: هم.

ومن أمثلتهم: هذا الضاربُ أبُوه زيدًا أمس[1].

ب- اسم الفاعل المجرد من أداة التعريف:

إذا كان اسمُ الفاعلِ مجردًا من (ألْ) فإنه لا يعملُ عملَ فعلِه إلا بشرطٍ:

١- أن يدلَّ على الحال أو الاستقبال؛ لأنه -حينئذ- يُشبهُ الفعلَ الذى بمعناه لفظًا ومعنًى. وهو الفعلُ المضارع. فإذا قُلْتَ: زيدٌ ضاربٌ غلامُه عمرًا غدًا. فـ(ضاربٌ) اسمُ فاعلٍ خبرُ المبتدإ، و(غلام) فاعلُه مرفوع، و(عمرا) مفعولٌ به منصوبٌ باسمِ الفاعلِ.

وتقول: زيدٌ ضاربٌ غلامُه عمرًا الآن. ذلك لأن اسمَ الفاعلِ -حينئذ- يجرى مجرى الفعلِ (يضرب). وهو مضارعٌ يدلُّ على الحالِ والاستقبالِ، فاسمُ الفاعلِ يعملُ قياسًا على الفعلِ المضارعِ، لا الفعلِ الماضى.

لذلك يُمتنع دلالتُه على الماضى حين تجرِده من أداةِ التعريف[2]، خلافًا للكسائى[3]، وابنِ مضاء، وابن هشام[4].

وقد استدلَّ المجيزُون إعمالَه حينَ دلالته على الماضى بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨] ولكنَّ السِّياقَ يُتأوَّل على حكايةِ الحال، فهو للحال، حيثُ يتخيلُ المتحدثُ نفسَه فى وقتِ حدوث ما يحكيه، ويستدلُّون لذلك بأنَّ الواوَ للحال، ويحسُنُ بعدَها كونُ الفعلِ مضارعًا (يبسُط)، لا ماضيا (بَسَط). كما يدلُّ على ذلك قولُه تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٨]. حيث استُعملَ الفعلُ المضارعُ (نقلب)[5]، ولَمْ يُستعمل الماضى.

---

(١) الكتاب ١ - ١٣، ١٧١/ المقتضب ٤- ١٤٨/ شرح ابن الناظم ٤٣٢.

(٢) الكتاب ١ - ١٣٠، ١٧١/ المقتضب ٤ - ١٤٨/ شرح ابن الناظم ٤٢٣.

(٣) التسهيل ١٣٧/ شرح التصريح ٢ - ٦٦.

(٤) شرح الشذور ٣٨٧.

(٥) ينظر: إملاء ما مَنّ به الرحمن ٢ - ١٠٠، ١٠٣/ شرح الشذور ٣٨٧/ شرح التصريح ٢ - ٦٦. الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٩٣، ٢٩٤.

٢ - أن يعتمدَ على شيء قبلَه يقرِّبُه من الفعلِ:

من نحو: الاستفهام، النفي، المبتدإ، النداء، الموصوف، الحال، وذلك كما يأتي:

- الاستفهام: نحو: أفَاهمٌ درسَك[١]؟ (فاهم) اسمُ فاعل مجردٌ من(أل)، اعتمد على حرفِ الاستفهامِ (الهمزة)، فعملَ النصبَ في (درس).

وفي اسمِ الفاعلِ ضميرٌ مستتر تقديرُه: أنت، وهو فاعلُ اسمِ الفاعلِ.

ومنه قولُ الشاعر:

أنَاوٍ رِجالُك قتلَ امرِئٍ   مِنَ العزِّ في حُبك اعتَاضَ عُذْرا[٢]

حيث (ناو) اسمُ فاعلٍ مجردٌ من الأداة، واعتمد على استفهام، فعمِلَ عملَ فعله، حيث رفع الفاعلَ (رجال) ونصب مفعولَه (قتل).

وقد يكون الاستفهامُ مقدرًا، كقولِ الشاعرِ:

ليتَ شِعْرِي مقيمٌ العذرَ قومي   أمْ همُولي في حُبها عاذِلونا[٣]

والتقدير: أمقيمٌ العذرَ قومي، بدليلِ وجودِ (أمْ) المعادلةِ التي تستلزمُ وجودَ همزةِ الاستفهامِ قبلها؛ لذلك فإن اسمَ الفاعلِ قد نصب مفعولاً به، وهو (العذر)، وذكر فاعلُه المرفوعُ (قوم).

ومنه: مُهِينٌ زيدًا عمرًا أم مكرِمُه ؟. أي: أمهين. . . ؟

---

(١) (فاهم)مبتدأ مرفوعٌ، أو خبر مقدم، أما الضميرُ المستتر فهو خبر المبتدإ، أو مبتدأ مؤخر.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٧٣/ شرح الشذور ٣٨٩/ العيني ٣ - ٥٦٦ / الدر رقم ٢ - ١٢٨.
الجملة الفعلية (اعتاض عذرا) نعت لامرئ في محل جر. (ناو) على وزن (فاع) وهو مبتدأ مرفوع، وفاعلُه (رجال) سد مسدَّ الخبر.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ٧٤/ المساعد على التسهيل ٢ - ١٩٥/ شرح الشذور ٣٩٠.
(ليت شعري) أسلوب تعجبي من ليت واسمها المضاف إلى ضمير المتكلم، وخبرها المحذوف. (مقيم) مبتدأ، سد مسدّ خبره، فاعله (قومي). (هم) مبتدأ مبني في محل رفع. (عاذلون) خبره مرفوع، وعلامة رفعه الواو. والجملة الاسمية معطوفة على جملة (مقيم قومي)، لا محل لها من الإعراب.

- النفي: نحو: ما محترمٌ نفسَه مَنْ يهملُ حقَّه. حيثُ (محترم) اسمُ فاعلٍ مسبوقٌ بالنفيِ (ما)، وقد نصب المفعولَ به (نفس)، أما فاعلُه فهو الاسمُ الموصولُ (مَنْ).

ومنه: ما ضاربٌ زيدٌ عمرًا. ما مُكرمٌ أبوكَ عمرًا.

وقولُ الشاعر:

مـا راعٍ الخِـلانُ ذِمَّـةَ نـاكثٍ بَلْ مَنْ وَفَى يجدُ الخـليلَ خليلا[1]

(راع) اسمُ فاعل من (رعى)، وهو على وزنِ (فـاعٍ) بحذفِ اللام، وقد اعتـمد على حرفِ النفي (ما)، وهـو غيرُ معرفٍ بالأداة، فـرفعَ الفاعلَ (الخلان)، ونصبَ المفعولَ به (ذمـةَ). واسمُ الفاعل مبتدأٌ مـرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الضـمةُ المقدرةُ على الحرفِ المحذوفِ، وفاعلُه (الخلان) سدَّ مسدَّ الخبر.

وقد يكونُ النفيُ مُؤولاً، كما هو في قولِ الشاعر:

وإنَّ امـرأ لمْ يُعْـنَ إلا بصـالحٍ لَغَـيرُ مُـهينٍ نفـسَه بالمطامعِ[2]

(مهين) اسمُ فـاعلٍ مجردٌ من أداةِ التعريفِ، منفي بإضافـة الاسم النافي (غير) إليه. وفاعلُه ضميرٌ مستتر تقديرُه: هو، وقد نَصَبَ المفعولَ به (نفس).

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ٧٣/ شرح الشذور ٣٨٨.

(من) اسم موصول مبني في محل رفع، مبتدأ. وصلته الجملة الفعلية (وفى)، وخبره الجملة الفعلية (يجد). (الخليل) مفعول به أول منصوب، (خليلا) مفعول به ثان منصوب.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٧٣/ المساعد على التسهيل ٢ - ١٩٥.

(امرأ) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (لم) حرف نفي مبني، لا محل له من الإعراب. (يعن) فعل مضارع مجزوم بعد لم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وهو مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. والجملة الفعلية في محل نصب، نعت لاسم إن. (إلا) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب (بصالح) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بيُعْن. (لغير) اللام: حرف توكيد أو ابتداء، أو مزحلق لا محل له من الإعراب، (غير) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف، و(مهين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وفيه ضمير مستتر تقديره: هو فاعله. (نفسه) نفس: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، مضاف، وضمير الغائب الهاء مبني في محل جر، مضاف إليه. (بالمطامع) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة باسم الفاعل.

ويجعلون من النفيِ المؤولِ القولَ: إنَّما قائمٌ الزيدان، والتقديرُ: ما قام إلا الزيدان؛ لأن الأسلوبَ أسلوبُ حصرٍ وقصرٍ فى الجملتَين.

- المبتدأ: نحو: المُحسنُ مُتَمثِّلٌ ربَّه دائما. اسمُ الفاعلِ (متمثل) خبرُ المبتدإ (المحسن)، فاعتمد على ابتداء، وهو مجردٌ من أداة التعريف، وفيه ضميرٌ مستتر تقديرُه: هو، فاعلُه، وقد نصبَ المفعولَ به (ربَّ).

ومنه: زيدٌ ضاربٌ أبوه رَجُلاً.

أنتُم فاهمُون درسَ اليوم.

هما مخترِعان آلةً جديدةً.

العلماءُ مقيمون اجتماعًا مساءً.

فى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ١٤٥]. تجد أن اسمَ الفاعلِ(تابع) قد وقعَ خبرًا، فاعتمدَ على ابتداءٍ، لذلك فقدْ نصبَ كلٌّ منهما مفعولاً، وهو(قبلة) فى الموضعيْن.

وقد يدخلُ على المبتدإِ العواملُ المختصةُ فى صحةِ الاعتمادِ عليه، مثل: كان، وإنَّ.

من ذلك قولُه تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰ آثَارِهِمْ﴾ [الكهف: ٦]. لكن اسمَ الفاعلِ هنا خبرُ (لعلَّ)، فاعتمد على ما أصلُه مبتدأ، وهو اسمُ حرفٍ ناسخٍ؛ لذلك فقد نصبَ المفعولَ به (نفس).

ومنه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغٌ أَمْرِهِ﴾ [الطلاق: ٣]. حيثُ قراءةُ السبعة ما عدا حفصًا بتنوينِ (بالغ) بالرفعِ، ونصبِ (أمر)(١)، فيكون اسمُ الفاعلِ (بالغ) غيرُ المعرفِ بالأداة خبرَ (إن)، فاعتمد على إسناد؛ لذلك فقد نَصَبَ المفعولَ به (أمْرَ). وفى اسمِ الفاعلِ ضميرٌ مستتر تقديرُه: هو، يكون فاعلَه.

---

(١) إملاء ما منَّ به الرحمن ٢ - ٢٦٣/ البيان ٢ - ٤٤٤/ البحر المحيط ٨ - ٢٨٣/ الدر المصون ٦ - ٣٢٩.

ومنه أن تقولَ:

كان زيدٌ قائمًا غلاماه.

ظننت زيدًا ضاربًا غلامُه بكرًا.

إنَّ زيْدًا مكرمٌ ضيفَه.

أنبأتُ عليًا محمدًا مكرمًا ضيفَه.

حيث اعتمد اسمُ الفاعل فى كل جملة على إسنادٍ سابقٍ عليه، ففى المثالِ الأولِ وقع اسمُ الفاعلِ (قائما) خبرًا لكان. وفى الثانى وقع (ضاربًا) مفعولاً به ثانيا لظنّ. وفى الثالثِ وقع (مكرم) خبرًا لإنّ. وفى الرابعِ وقعَ مفعولا ثالثًا لأنبأ. وكل من مفعولى (ظن)، والمفعولَيْن الثانى والثالثِ لأنبأ أصلُهما مبتدأٌ وخبر.

ومنه أن تقولَ:

زيدٌ مكرمٌ ضيفَه.

كان محمدٌ مكرِمًا ضيفه.

أعلمت محمودًا سميرًا مُعِدًّا المأدبةَ اليومَ.

فى قولِ الشاعرِ:

وما كلُّ ذى لُبٍّ بِمُؤتيكَ نُصْحَه ... وما كلُّ مُؤْتٍ نُصحَه بلبيبِ

(مُؤْت) اسمُ فاعلٍ من الفعلِ (آتى)، على وزن (مُفْعٍ)، بحذفِ اللام. ورد فى البيتِ فى موضعيْن، وكان فيهما غيرَ معرفٍ بالأداة، وهو:

فى الموضعِ الأولِ وقع خبرًا لما الحجارية، أو خبرًا للمبتدإ (كل)، إن كانت ما تميميةً، واسمُ الفاعل فى التقديريْن اعتمد على إسنادٍ، لذا فقد نصبَ المفعولَ به الثانى (نصح)، وهو مضاف إلى المفعولِ به الأول.

وفى الموضعِ الثانى اعتمد على موصوفٍ محذوف، والتقديرُ: وما كلُّ رجلٍ مؤْتٍ؛ لذا نصب المفعولَ به (نُصح). وفى اسمِى الفاعلِ فى الموضعين ضميرٌ مستتر، هو الفاعلُ.

- النداء: نحـو: يا ذاكـرًا ربَّك حَفِـظَكَ اللهُ. يا طالعًـا جبـلاً؛ احـرِصْ فى صعودك.

كل من (ذاكرا، وطالعًا) اسمُ فاعلٍ، ذكر بعدَ حـرفِ النداء، فجاء عاملاً عملَ الفعلِ، حيث تضـمَّن فاعلاً ضميرًا مـستترا تقديرُه: أنتَ، وقـد نصبَ كلٌّ منهما مفعولاً به: (ربًّ، جبلاً).

والصوابُ أن النداءَ ليس مسوِّغًا لعملِ اسمِ الفاعلِ؛ لأن حـرفَ النداء مختص بالاسمِ، فكيف يُقـربُه من الفعل؟![1]. ليس ذلك إلا أن اسمَ الفاعلِ بعـدَ حرف النداء يعتمدُ على موصوفٍ محذوفٍ، فتقدير ما سبق: يا رجلاً ذاكرًا. . .، يا رجلاً طالعًا. . .

- الموصـوف[2]: أى: يعـتمـدُ اسمُ الفـاعلِ غيـرُ المقرونِ بـأداة التعـريفِ على مـوصوفٍ سـابقٍ عليه، سـواءٌ أكانت هذه الـوصفـيةُ من طَريق: النعت: نحـو: أعجبتُ بطَالبٍ فاهمٍ درسَه، حيثُ (فاهم) اسمُ فاعلٍ مجردٌ من الأداة، وهو نعتٌ للمجرورِ (طـالب)، فنصب المفعولَ به (درس)، وفى اسمِ الفاعلِ ضـميرٌ مستترٌ تقديرُه: (هو) فاعلُه.

ومنه: مررتُ برجلٍ راكبٍ فرسًا. مررت برجلٍ قائدٍ بعيرًا. استمعتُ إلى مدرسٍ فاهمٍ درسَه.

- الحال: أى: يكون الموصوفُ صاحبَ حال، والحالُ اسمُ فاعلٍ مجردٌ من أداة التعـريفِ. وذلك نحو: أقبلَ الصـديقُ إلينا فاغرًا فـاه. (فاغرا) اسمُ فـاعل. حالٌ منصوبة، وصـاحبُها الفـاعلُ (الصديق)؛ لذا نَصَبَ اسمُ الفاعلِ المفعـولَ به (فا)، وعَلامةُ نصبِه الألفُ؛ لأنه من الأسماءِ الستة.

ومنه: جاء زيدٌ طالبًـا أدبًا. أقبلَ زيدٌ راكبًا فرسًـا. (طالبا وراكبا) حـالانِ اسما فاعلٍ، فنصبَ كـلٌّ منهما مـفعولاً به، وهمـا: أدبًا، فرسًـا، وفى كلٍّ اسمِ فاعلٍ ضميرٌ مستترٌ فاعلُه.

---

(١) الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٩٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣ - ٧٢/ شرح ابن الناظم ٤٢/ المقرب ١ - ١٢٤/ المساعد ٢ - ١٩١/ الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٩٣.

ومنه: هذا زيدٌ قائمًا غلامُه. حيثُ (قائما) حالٌ من (زيد)، وهى اسمُ فاعلٍ، فجاز إعمالُه، فرفع فاعلَه (غلام).

ومنه قولُه تعالى: ﴿وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۝٢ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٢، ٣]. (لاهية) حالٌ من واوِ الجماعةِ، وهى اسمُ فاعلٍ، رفع فاعلَه (قلوب).

وقد جمعَ ابنُ مالكٍ اعتمادَ اسمِ الفاعلِ المجردِ مِنْ أداةِ التعريفِ على سابقٍ يكونُ بمثابةِ الموصوفِ؛ ويتمثلُ فى المبتدإِ والموصوفِ وصاحبِ الحالِ؛ فى مِثاله الذى ذكرَه: زيدٌ مُكرمٌ رجلاً طالبًا العلمَ محققًا معناه. حيثُ (مكرم) خبرٌ، وهو اسمُ فاعلٍ نصَبَ (رجلا)، و(طالبا) نعتٌ اسمُ فاعلٍ، ونصب (العلم)، و(محققا) حالٌ اسمُ فاعلٍ، نصبَ (معنى).

ونجعل مثلَه القولَ: إنه مستقبلٌ ضيفًا ناظمًا شعرًا مُجيدًا نظمه، محسنًا إلقاءَه.

كان محمدٌ مجيبًا سؤالاً شاملاً نصفَ المقررِ، متضمنًا أشدَّ مسائله تعقيدًا. وقد يكونُ الموصوفُ الذى يعتمد عليه اسمُ الفاعلِ مقدرًا، فيعمل عملَ الفعلِ، وهو خالٍ من أداة التعريف. ذلك كما ورد فى قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ [فاطر: ٢٨]. أى: صنفٌ، أو نوع مختلفٌ... فاسمُ الفاعلِ (مختلفٌ) نعتٌ لمحذوفٍ، ولذلك فقد رفع فاعلاً، وهو (ألوان).

ومنه قولُ الأعشى ميمونِ قيس:

كناطحٍ صخرةً يومًا ليُوهنَها ... فلَمْ يَضِرْها وأوْهى قَرْنَه الوعلُ[1]

بتنوينِ (ناطحٍ) بالكسرِ، ونصبِ (صخرة)، على أنها مفعولٌ به لاسمِ الفاعلِ المجردِ من الأداة (ناطح)، وقد اعتمد اسمُ الفاعلِ على موصوفٍ محذوفٍ، وهو (وعل)، والتقديرُ: كوعلٍ ناطحٍ...

---

(١) ديوانه ١٤٨/ شرح ابن الناظم ٤٢٤/ شرح الشذور ٣٩٠/ أوضح المسالك رقم ٢٧١/ العينى ٣ - ٥٢٩/ شرح التصريح ٢ - ٦٦/ الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٩٥.
يوهنها: يضعفها، يضرها: يضرها، أوهى: أضعف.

وقولُ عمرَ بن أبى ربيعةَ:

وكمْ مـالئٍ عَيْنَيْـه منْ شىءِ غيْـرِه إذا راحَ نحوَ الجمْرةِ البيضُ كالدُّمَى[1]

وفيه(مالئٍ) اسمُ فـاعلٍ مجردٌ منْ (ألْ)، وقد اعتمدَ على مـوصوفٍ محذوفٍ، يقدرُ بالموصوفِ: شخص، والتقدير: وكمْ شخصٍ مالئٍ، لذلك فقد تضمَّن ضميرًا مستترا تقديرُه: هو، ونصب المفعولَ به (عينيْه)، وعلامةُ نصبِه الياءُ؛ لأنه مثنى.

كما يكونُ الاعـتمادُ على مقدرٍ فى بابِ الحالِ، وذلك بحـذفِ صاحب الحالِ، وتقديرِه، ويكون ذلك فى الإجـابةِ عن السؤالِ: كيف رأيتَ مـحمودًا؟ فيُـجابُ: مُتـقِيًـا ربَّه، بنصب (رب) باسمِ الفاعلِ، وهو حـالٌ منصوبةٌ، حذف صـاحبُـها؛ لدلالةِ السؤالِ عليه. (رأى) البصرية التى تنصب مفعولاً واحدًا.

وخـالف فى ذلك الأخـفشُ، حـيثُ يذهـبُ إلى أن اسمَ الفـاعلِ يعـملُ دون اعتمادٍ على شىءٍ ممَّا هو مذكورٌ سابقا.

٣- ألا يكونَ مصغَّرًا، إذِ التصغيرُ من خصائـصِ الأسماءِ، فالتصغيرُ يبعدُ اسمَ الفاعلِ عن الفعلِ، لا يُقربُه إليه. وخالف الكسائى فى ذلك.

فإذا صُـغِّر اسمُ الفـاعلِ فإنه لا يَنْصب، ولكن يجبُ إضـافتُـه، فتـقول: هذا ضويربُ زيدٍ، بالجر على الإضافةِ، لا النصبِ على المفعوليةِ.

وخالف فى ذلك الكسائى.

٤- ألا يكونَ موصوفًا قبلَ العمل، وخـالف فى ذلك الكسائى، ومجموعةٌ من الكوفيـين، حيثُ أجازوا إعـمالَه مطلقا. ومنـهم من يرى عدمَ إعمـالِه مطلقًا إذا وُصِفَ، سواء أكان الوصفُ قبلَ العملِ، أم بعده[2].

---

(٢) ديوانه ١٤ / الجمل للزجـاجى٩٧ / دلائل الإعجاز٣٤ / شرح ابن الناظم ٤٢٥ / شـرح ابن عقيل رقم ٢٥٦ / العينى ٣ - ٥٣١.

الجمرة: مجتمع الحصى بمنى، البيض: جمع بيضاء، ويقصد النساء البيض. راح: سار...

(١) التسـهـيل ١٣٦/ المقرب ١ - ١٢٤/ المسـاعد ٢ - ١٩١/ الصبان على الأشـمونى ٢ - ٢٩٥/ شـرح التصريح ٢ - ٦٥.

فلا تقول: هذا ضاربٌ زيدًا عاقلٌ -على رأيِ جمهورِ النحاةِ-، خلافًا لبعضِهم في عدمِ إعمالِه مطلقًا؛ إذا وُصِف.

وتلحظ أن الخلافَ في هذه المسألةِ من حيثُ نصبُه المفعولَ، كما هو في سابقتِها.

جـ- إضافةُ اسمِ الفاعلِ إلى مرفوعه:

لا يضافُ اسمُ الفاعلِ إلى مرْفوعِه إلا إذا تحوَّلَ في المعنى والسياقِ إلى صفةٍ مشبَّهةٍ، يُرَاد بها الثُّبوتُ واللزومُ.

فتقول: هو طاهرُ الثوبِ. (طاهر) على وزنِ (فاعل)، لكنه في المعنى صفةٌ مشبَّهة، فأُضيفَ إلى ما يمكنُ أن يكونَ فاعلَه، وهو(الثوب).

وتقولُ: هو كريمُ الخلقِ، وجميلُ الوجهِ. إنهما مُسْتقيما الجسمِ.

ويجوز نصبُ معمولِه على التشبيهِ بالمفعولِ به إن كان معرفةً، وعلى التمييزِ إن كانَ نكرةً، هذا إلى جانبِ رفعِه. وهو ما يكون في معمولِ الصفةِ المشبهةِ.

****

صيغ المبالغة

تُسَمى المثالَ، أو أمثلةَ المبالغَة، وهى تحويلٌ لصيغة (فاعِل) الدالةِ على اسمِ الفاعلِ؛ لإفادة دلالة المبالغةِ والكثرةِ[1]، وتكريرِ الفعلِ مرةً بعدَ أخرى، ليكونَ على مثالِ: فَعَّال (بفتحٍ ففتحٍ مشدَّد)، وفَعُول (بفتحٍ فضم طويل)، ومِفْعَال (بكسرٍ فسكونٍ ففتحٍ طويل)، وفَعِيل (بفتح فكسرٍ طويل)، وفَعِل (بفَتحٍ فكسر).

وهذه أمثلةُ لا تعملُ إلا عندَ قصدِ المبالغة[2]، ويذكر النحاةُ أن إعمالَ الثلاثة الأولى أكثر[3]، وإعمال (فَعيل) قليل، ويذكرَ المبردُ جوازَ سيبَويهِ نصبَه لمعمولِه[4]، أما هو فإنه لايُجيزُه[5].

إعمالها:

حكمُ إعمالِ صيغِ المبالغةِ إعمالَ الفعلِ هو حكمُ اسمِ الفاعل، حيثُ إنها معدولةٌ عن الفاعل، ومعنى المبالغةِ فيها أغنَاها عن جريانها على الفعلِ في اللفظِ، فعُدِلت عنه، وهى:

- تعملُ مطلقا إن كانت مقرونةً بأداةِ التعريف، وتدل على معنى الماضى والحاضرِ والمستقبل.

- إن كانت مجردةً من أداةِ التعريفِ فإنها لا تعمل إلا بتوافرِ الشروطِ المذكورةِ فى إعمالِ اسمِ الفاعلِ المجردِ من أداةِ التعريف. وهى -فى إيجازٍ:

١- أن تدلَّ على الحالِ أو الاستقبال.

٢- أن تعتمد على شيء قبلَها، يقربُها من الفعلِ، كأن يكونَ استفهامًا، أو نفيًا، أو ابتداءً، أو نداءً، أو موصوفًا من طريق التركيبِ النعتى، أو التركيبِ الحالى، سواءٌ أكان الموصوفُ ظاهرًا، أم مقدرًا.

---

(١) الكتاب ١ - ١١٠/ المقتضب ٢ - ١١٣، ١١٤ .

(٢) الكتاب ١ - ١١٧ .

(٣) الكتاب ١ - ١١٠/ ١١٤ المقتضب ٢ - ١١٣/ ١١٤ التسهيل ١٣٦/ المقرب ١ - ١٢٨ .

(٤) الكتاب ١ - ١١٠ . (٥) المقتضب ٢ - ١١٤ .

٣- ألا تكونَ مصغرةً.

٤- ألا تكونَ موصوفةً قبلَ العملِ.

ولا يُجيزُ الكوفيـون إعمالَ أمثلةِ المبالغة، ويجـعلون المنصوبَ الذى يأتى بعدها معمولاً لفعلٍ مضمر.

ولكننا نجدُ أن صيغَ المبالغةِ من اسم الفاعل، فهى اسمُ فاعلٍ يعملُ فعلَه كثيرًا، وقد عـدلت عنه لتدلَّ على المبـالغة؛ لذا فـإنها تعـملُ مثل مـا يعملُ عمـلَ فعله بشروطه المذكورةِ سابقا؛ ولذلك فقد جاءَتْ عاملةً فى المأثوراتِ اللغوية.

من إعمال صيغ المبالغة:

أ- (فَعَّال): فى نحوِ قولِهم: «أمَّا العسلَ فأنا شرَّابٌ»[1]. بنصب (العسل) على المفعولية، والعاملُ صيغة المبالغـة (شراب)، وقد تقدم المفعولُ به ليكونَ فاصلاً بين (أمَّا) و(فاء الجزاء). وفى(شرَّاب) ضـميرٌ مستترٌ تقديرُه (أنا)، وهو الفاعل، وصيغةُ المبالغةِ خبرُ المبتدإِ (أنا).

ومنه قولُ القُلاخِ بن حزن:

أخا الحـربِ لبَّاسًـا إليـها جِلاَلَـها   ولَيْسَ بِوَلاَّجِ الخـوالِفِ أعْـقَـلا[2]

(جلال) منصوبٌ؛ لأنه مفـعولٌ به لصيغة المبالغة (لباس). وفى (لبـاس) ضميرٌ مستتر، تقديرُه: هو، فاعلُها.

---

(١) الكتاب ١ - ١١١/ المقتضب ٢ - ١١٣/ شرح ألفية ابن مـعطى ٢ - ٩٨٩/ المساعد على التسـهيل ٢ - ١٩٢.

(٢) الكتاب ١ - ١١١/ المقتـضـب ٢ - ١١٣/ شـرح ابن يعيش ٦ - ٧/ شرح ألفـية ابن معطى ٢ - ٩٨٩/ شرح ابن الناظم ٤٢٦/ العينى ٣ - ٥٣٥ / شرح الشذور رقم ٢٠٧/ القطر رقم ١٢٩/ أوضح المسالك رقم ٣٧٢/ الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٩٦.

جلالها: مـا يلبـس فى الحرب من دروع وغيرهـا، ولاج: كثير الولوج، وهو الدخـول، الخوالف: جمع خالفة، وهى عماد البيت، والمقصود بها الخيام.

(بولاج) الباء: حـرف جر زائد، ولاج: خبـر لـيس منصوب، وعـلامةُ نصبـه الفتحـة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (أعقلا) خبر ثان لليس، منصوب وعلامة نصبه الفتحة، والألف للإطلاق.

وقولُ سعد بن ناهب:

فيالرزام رشّحوا بي مُقدَّما ... إلى الموتِ خوّاضًا إليه الكتائبا[1]

(الكتائبا) مفعولٌ به منصوبٌ لصيغةِ المبالغة(خوّاض).

ب- مفعال: كما ذُكر في قولِ سيبويه: «إنَّه لَمِنْحارٌ بَوائكَها»[2]. بنصب (بوائك) على أنه مفعولٌ به لصيغةِ المبالغة (منحار)، وفيها ضميرٌ مستترٌ، تقديره: هو، هو الفاعل. و(منحار)خبر (إن) مرفوع.

ومنه: إنه لمِطْعامٌ ضيفَه. لقد كان مذكارًا الأخبارَ.

جـ- فَعُول: ذكرت عاملةً في قولِ أبي طالبٍ بنِ عبد المطلب:

ضَروبٌ بنصلِ السيفِ سوقَ سِمانِها ... إذا عَدِموا زادًا فإنك عاقر[3]

حيثُ (ضَروب) صيغةُ مبالغةٍ على مثالِ (فعول)، وقد نصبت المفعولَ به (سوق)، وفيها ضميرٌ مستتر، تقديره: هو، فاعلُها. وصيغة المبالغةِ خبرٌ لمبتدإ محذوف، تقديره: هو.

وقولِ ذى الرُّمَّة:

هجومٌ عليها نفسَه غيرَ أنه ... متى يُرْم في عينيه بالشَّبحِ يَنْهضِ[4]

---

(١) علل البناء والإعراب للعكبرى ٢ - ٣٧٠/ شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٨٩. رزام: مستغاث به. رشحوا: أهّلوا.

(٢) الكتاب ١ - ١١٢/ شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٩١ / شرح ابن يعيش ٦ - ٧١/ شرح التسهيل ٣ - ٧٩/ شرح ابن الناظم ٤٢٧/ المساعد ٢ - ١٩٣/ الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٩٧. بوائكها: سمانها.

(٣) الكتاب ١ - ١١١/ ابن الشجرى٢ - ١٠٦/ شرح ابن يعيش ٦ - ٧٠/ شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٩١/ العينى ٣ - ٥٣٩/ شرح الشذور ٣٩٣/ أوضح المسالك رقم ٣٧٣/ الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٩٧. سوق: جمع ساق. لراد أنه يعقر الإبل السمان عند عدم الزاد.

(٤) ديوانه ٤٧ الكتاب ١ - ١١٠/ شرح التسهيل ٣ - ٧٩.
الشَّبح: الشخص، ينهض: يفارق الظليم بيضه، ويهرب، أى: إذا رأى ذكر النعام شبحا؛ فإنه يترك بيضه، ويهرب، حيث إنه كان هاجما نفسه عليها، حاضنا لها.
(هجوم) خبر لمبتدإ محذوف، تقديره: هو. وشبه الجملة (عليها) متعلقة بصيغة المبالغة. (غير) منصوب على الاستثناء، وعلامة نصبه الفتحة. (أنه) حرف توكيد ونصب، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، اسم أن. وخبر أن التركيب الشرطى بعده(متى يرم ينهض). (متى) اسم شرط جازم مبنى فى محل نصب =

صيغةُ المبالغةِ (هـجوم) نصبت المفعولَ به (نفس)، وفيها ضميـرٌ مستتر تقديرهُ: هو، فاعلُها.

د- فعيل: وردَت عاملةً فى قولِ عبد اللهِ بن قيس الرُّقَيات:

فَـتَـاتان أمَّـا منهـمـا فَـشَبِـيهَـةٌ هِلالاً والأخْرى منهما تُشْبِهُ البدْرَا[1]

بنصب (هلال)؛ لأنها مفعولٌ بـه لصيغةِ المبالغة (شبيهـة)، وهو مؤنث (شبيه) على مثالِ (فعيل)، وفيها فاعلُها ضمـيرٌ مستَترٌ تقديرُه: هى. لكنه يلحظ أن صيغةَ المبالغةِ من (أشبه).

ومنه قولُ بعضِهم: «إنَّ اللهَ سميعٌ دُعاءَ مَنْ دَعاه»[2]. حيث (دعاء) مفعولٌ به لصيغةِ المبالغةِ (سميع)، على وزنِ فعيل.

هـ- فَعِل: وردتْ عاملةً فى قولِ الشاعر:

حَـذِرٌ أمـورًا لا تَضـيـرُ وآمِنٌ مـا ليـس مُنْجِيَـهُ مِن الأقْـدارِ[3]

= على الظرفيـة متعلق بالجواب. (يرم) فعـل الشرط مضارع مجـزوم، وعلامة جزمه حـذف حرف العلة. ونائب الفاعل ضمير مستتر، تقديره: هو. (فى عينيه) حرف جر، واسم مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه مثنى، مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه. وشبه الجملة متعلقة بالرمى. (بالشبح) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالرمى. (ينهض) فعل جواب الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر من أجلِ الروى، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو.

(1) شرح التسهيل ٣ - ٨١ شرح الكافية الشافية ٢ - ١٠٣٧ / شرح ابن الناظم ٤٢٨ ضياء السالك ٣ - ١٨/ شرح التصريح٢ - ٨٦ الصبان الأشمونى ٢ - ٢٩٧.

(فتاتان) خبر لمبتدإ محذوف مرفوع، وعلامـة رفعه الألف، والتقدير: هما فتاتان، (أما) حرف تفصيل لا محل له من الإعراب. (منهما) جـار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل رفع نعت لمبتدإ محذوف. والتقدير: واحدة منهما. (فشبيهة): الفاء للجواب والجزاء، شبيهة: خبر المبتدإ المحذوف مرفوع. (هلالا) مفعول به لشبيـهة. (الواو) حرف عطف جملة على جملة مبنى. (الأخرى) مبتدأ مـرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقـدرة. (منهما) جار ومجرور، وشـبه الجملة فى محل نصب، حال من الأخرى. (تشـبه) فعل مضارع مـرفوع، وفاعله ضـمير مستتـر. والجملة الفعلية خـبر المبتدإ (الأخرى) فـى محل رفع. (البدرا) مفعول به منصوب، والألف للإطلاق.

(2) شرح التسهيل ٣ - ٨١/ شرح ابن الناظم ٣ - ٤٢٧/ المساعد ٢ - ١٩٣.

(3) ينسب إلى أبان اللاحقى، وقيل: إنه مصنوعٌ:

الكتاب ١ - ١١٣/ التبصرة ١ - ٢٢٧/ شرح ابن يعيش ٦ - ٧١ شرح التسهيل ٣ - ٨١/ شرح ابن الناظم ٤٢٨/ المساعد على التسهيل ٢ - ١٩٤/ شواهد العينى ٣ - ١٠٧/ الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٩٨.=

صيغة المبالغة (حذر) على وزنِ (فعِل) قد نصبت المفعولَ به، خبر لمبتدإ محذوف تقديره: هو.

وقولِ لبيد، وينسب لعمرو بن أحمر، ويُخطئُ ذلك كثيرٌ منهم:

أو مِسْحلٌ شَنِجٌ عِضادَةَ سَمْحَجٍ ... بِسَرَاتِه نَدَبٌ لها وكُلُومُ[1]

(شنج) صيغة مبالغة من (شانج)، نصبت المفعولَ به (عضادة)، وفيها فاعلُها ضميرٌ مستتر، تقديره: هو. والشانِجُ هو المُلازِم.

بناء صيغةِ المبالغةِ من (أفعل)، وهو غير ثلاثي:

ذكرنا أن صيغَ المبالغةِ تحويلٌ لصيغةِ فاعل لقصدِ المبالغةِ والكثرة، وصيغةُ فاعل تكون من الثلاثي؛ ولذلك فإنهم يجعلونها لا تُبْنَى من غيرِ الثلاثي؛ لكنه ربما بنَوْها من وزنِ (أفعل)، أي: من الثلاثي المزيدِ بالهمزة. ويسحبُ ابن مالكٌ ذلك على الأمثلة:

فعَّال، ومِفْعَال، وفعيل، وفَعُول[2]، وهو نادرٌ.

ومن ذلك قولُ حميدِ بنِ ثور:

جَهولٌ وكان الجهلُ منها سَجِيَّةٌ ... ولكنها للقائدينَ زهوقُ[3]

(زهوق) صيغةُ مبالغة على وزن (فعول)، وهي من الفعلِ (أزهق). فهي كثيرةُ الإزهاقِ لِمَنْ يقودُها.

= الجملة الفعلية (لا تضير) نعت لأمور في محل جر. (آمن) معطوف على حذر مرفوع. وفيه ضمير مستتر تقديره: هو، فاعلُه. (ما) اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به لآمن. وجملة (ليس منجيه) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (من الأقدار) شبه جملة متعلقة باسم الفاعل (منجي).

(1) الكتاب ١ - ١١٢/ شرح ابن يعيش ٦ - ٧٢/ الصبان على الأشموني ٢ - ٢٩٨.

مسحل: الحمار الوحشي، شنج: ملازم، عضادة: جانب العضد، أو: الجانب، السمحج: الأتان الطويلة الظهر، سراة: أعلى الظهر، ندب: جمع ندبة، وهي أثر الجرح، كلوم: جمع كلم، وهو الجرح.

(بسراته ندب) جملة اسمية من خبر مقدم ومبتدإ مؤخر، نعت ثان لمسحل، في محل رفع، وقد تكون في محل نصب على الحالية، وصاحبها نكرة مخصصة بالصفة.

(2) التسهيل ١٣٦/ شرح التسهيل ٣ - ٧٢، ٨٢/ المساعد ٢ - ١٩٤/ الجامع الصغير ١٥٦/ الصبان على الأشموني ٢ - ٢٩٨.

(3) ينظر المواضع السابقة. يقول: تزهق قائدها، فتسبقه لنشاطها.

وقولُ معد يكرِب الزبيدى:

أمِنْ ريحانة الداعى السميعُ يُؤرقُنى وأصحابى هُجوعُ[1]

أراد: الداعى المسمع، فتكونُ صيغةُ المبالغةِ (السميع) مبنيةً من (أسْمَع)، لا (سمع).

ويذكرون من ذلك: أدْرك فهو درَّاك، أسْأرَ فهو سئَّار، أى: كثير الإبقاء فى الكأس عند الشرب، أنذر فهو نذير، آلم فهو أَلِيم، اسمع فهو سميع، اعطى فهو معطاء، أهان فهو مِهْوان، أعان فهو معوان؛ إلى جانب ما ذكرناه من أرهق فهو زهوق. وأشبه فهو شبيه، فى قولِ عبدِ الله بن قيس الرقياتِ السابق: فتاتان أمَّا منهما فشبيهة...

تعقيب:

سُمعت ألفاظٌ أخرى تؤدى معنى المبالغةِ، منها:

- صِدِّيق، على مثالِ: فِعِّيل.

- مِعْطِير، على مثالِ: مِفْعِيل.

- هُمَزَة، على مثالِ: فُعَلَة. ومنه: بُلَغَة، لُمَزَة، ضُحَكَة.

- فاروق، على مثالِ: فاعُول. ومنه: ماء حاطوم، وسيل جاروف، وماء فاثور[2]..

- علاَّمة، على مثالِ: فَعَّالة. ومنه: فهَّامة، نسَّابة...

- طُوال، على مثالِ: فُعال. ومنه: كُبار...

- طُوَّال، على مثالِ: فُعَّال، ومنه: كُبَّار...

- مِغْشَم، على مثالِ: مِفْعَل.

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ٨٢/ شرح الكافية الشافية/ ٢ - ١٠٣٤/ المساعد ٢ - ١٩٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٤- ٢٤٩.

أولا: جوازُ جرّ المعمولِ ونصبه[1]:

اسمُ الفاعلِ وصيغُ المبالغةِ إذا خلَتْ من أداةِ التعريف، وكانتْ للحالِ أو الاستقبال، أي: كانت صالحةً للعملِ، جازَ في معمولاتها أن تضافَ إليها، وأن تُنصبَ بها، إذا كانتْ مباشرةً لها، دونَ انفصال. والإضافةُ على سبيلِ التخفيف، فهي إضافةٌ لفظيةٌ، أو غيرُ محضة، أو غيرُ حقيقية.

فإذا أريدَ نَصبُ المعمولِ نوِّن اسمُ الفاعلِ أو صيغةُ المبالغة، إن كانا مما يستحقُّ التنوين، وأُثبِتَتْ نونُ المثنى أو نونُ الجمعِ إن كانا مثنَّيَيْن أوْ مجموعَيْن جمعًا سالمًا، ليكونَا من الأسماءِ التامةِ التي تنصب معمولاتها. فتقولُ:

- أنا مقدّرٌ الصديقَ. (مقدر) اسمُ فاعلٍ مجردٌ من (أل) عاملٌ لاجتماعِ الشروطِ فيه، ونُوّن، فنصب المفعولَ به (الصديق).

- نحن فاهمَان الدرسَ (بنصب الدرس). بنصبِ الدرسِ على أنه مفعولٌ به لاسمِ الفاعلِ(فاهمان)، وهو مثنى، وثبتت به النونُ، فأصبح اسمًا تامًا.

- هم ذكَّارُون اللهَ. (ذكَّارُون) صيغةُ مبالغةٍ، وهي جمعُ مذكرٍ سالمٌ، ثبتَتْ بها النون، فأصبحَت اسمًا تاما، فنصب معمولها، وهو لفظُ الجلالة.

ويكون كلٌّ من المنصوباتِ السابقةِ مفعولاً به للاسمِ التام العاملِ.

وإذا أُريدَ جرُّ المعمولِ حُذفَ التنوينُ، أو نونُ التثنية، أو نونُ الجمعِ من أجلِ الإضافة؛ لأن الاسمَ -حينئذ- يكون ناقصًا، لا يكون تامًّا إلا بالإضافة، وتكونُ إضافتُه إلى معموله.

فتقولُ: أنا مقدرُ الصديقِ، نحنُ فاهمَا الدرسِ، هُمْ ذكَّارُو اللهِ. بجرّ كلٍّ من: الصديقِ، والدرس، ولفظ الجلالةِ على الإضافة.

---

(1) ينظر: شرح التسهيل ٣ - ٨٣/ شرح ابن الناظم ٤٣١/ المساعد ٢ - ٢٠٠/ الصبان على الأشموني ٢- ٢٩٩.

وتلحظُ أن الإضافةَ تكونُ إلى المفعولِ به الاسم الظاهر.

وجاء المعمولُ مجرورًا بالإضافةِ في قولِه تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]. وقوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾ المائدة: ١]. تلحظ جرَّ كُلّ من (الكعبة، والصيد) بالإضافةِ إلى اسمَي الفاعلِ (بالغ، محلى).

وجاءَ المعمولُ منصوبًا في قولِه تعالى: ﴿وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٧٢]. اسمُ الفاعلِ (مخرج) منونٌ، فأصبحَ اسمًا تاما، فنصب معمولَه وهوالاسمُ الموصول (ما)، فهو مفعولٌ به في محل نصب.

وقولِه تعالى: ﴿وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢]، (آمين) جمعُ اسمِ الفاعلِ (آمّ)، وهو جمعُ مذكرٍ سالم، اسمٌ تامّ، حيثُ وجودُ نونِ الجمع؛ ولذلك فقد نصبَ مفعولَه (البيت).

وقرأ عبدُ الله ومن تَبِعه: «ولا آمّي البيت»[1]، بحذفِ النونِ من اسمِ الفاعلِ، فوجبَ إضافةُ معمولِه إليه، لأنه أصبح اسمًا ناقصًا.

وقولِه تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [النساء: ١٦٢].

ومن أمثلةِ سيبويه: هذانِ الضاربانِ زيدًا، وهؤلاءِ الضاربُون الرجل[2].

وقد قُرِئَ على الوجهين قولُه تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ [الطلاق: ٣]. بدونِ تنوينِ اسمِ الفاعلِ (بالغ)، مع جرّ معمولِه (أمر)، وهذه قراءةُ حفص. وقراءةُ باقي السبعةِ بالتنوينِ مع نصب (أمر)[3]، ذلك لتمامِ اسمِ الفاعلِ بالتنوينِ.

وقولُه تعالى: ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾ [الزمر: ٣٨].

---

(١) الدر المصون ٢ - ٤٨٠.

(٢) الكتاب ٢ - ١٨٣.

(٣) إملاء ما من به الرحمن ٢ - ٢٦٣/ البحر المحيط ٨ - ٢٨٣/ الدر المصون ٦ - ٣٢٩.

قرأ أبو عمرو اسمَى الفاعل (كاشفات، وممسكات) بالتنوينِ، ونصبَ معمولَيهما (ضُرَّ، ورحمةً). وقرأ الباقُون بدونِ تنوينِ اسمى الفاعلِ، وجرَّ معموليهما[1].

ونصب معمول اسمِ الفاعلِ بعد تنوينِهِ؛ لأنه أصبح اسمًا تامًا بالتنوينِ، فوجب إعمالُه.

وقولُه تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لاَّ رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩][2]. بجر (الناس) لإضافتِه إلى اسمِ الفاعلِ (جامع).

وقرأ أبو حاتم: جامعٌ الناسَ. بتنويـن (جامع)، ونصب (الناس)، حيث أصبح اسمُ الفاعلِ بالتنوينِ اسمًا تاما.

ويدخلُ فى ذلك خبرُ (كان)، حيث يجوزُ إضافتُه ونصبُه إلى اسمِ الفاعلِ منها.

فتقول: هذا كائنٌ أخاك، وهذا كائنُ أخيك.

فإن اقتضى اسمُ الفاعلِ أو صيغةُ المبالغةِ مفعولاً آخرَ وجبَ نصبُه[3].

فتقول: أنت كاسِي خالدٍ ثوبًا. الآن، أو غدًا. هو معطى الفقيرِ صدقةً.

كل من (خالد، والفـقير) مـضافٌ إلى اسمِ الفـاعلِ الذى يسبقُـه، وأما (ثوبًا، وصدقة) فكلٍ منهما مفعولٌ به ثانٍ منصوبٌ. ذلك لأن اسمَى الفاعلِ يحتاجانِ إلى مفعولَين، أولُهما أضيفَ إليه، والآخر وجب نصبه.

وتقول: محمدٌ مُعْلِمُ عليٍّ خالدًا بريئًا.

(مـعلم) اسمُ فاعلٍ يحـتاج إلى ثلاثـةِ مفـعولات، أولُهـا أضيف إليـه، فكان مجـرورًا لفظًا، منصوبًا محـلاً، أما الثانى والثـالثُ فكلٌ منهما منصـوبٌ وجوبًا، حيثُ إن اسمَ الفاعلِ قد تَمَّ بالإضافةِ.

---

(١) إملاء ما من به الرحمن ٢ - ٢١٥/ الدر المصون ٦ - ١٨.

(٢) (ربنا) منادى منصوب، وضـمير المتكلمين مـضاف إليه مجرور. (جـامع)خبر إن مرفـوع، وهو مضـاف، و(الناس) مضاف إليه مـجرور، وعلامة جره الكسـرة. (ليـوم) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة باسم الفاعل. (لا ريبَ فيـه) لا: نافية للجنس، حرف مبنى لا محل له من الإعراب. ريب: اسم لا النافية للجنس، مبنى على الفتح فـى محل نصب. فيه: جار ومجـرور مبنيان، وشبه الجملة خـبر لا فى محل رفع، أو متعلقة بخبر لا المحذوف، وجملة (لا ريب فيه) نعت ليوم فى محل جر.

(٣) شرح ابن الناظم ٤٣١/ المساعد على التسهيل ٢ - ٢٠٠.

ثانيا: جواز تقديم المعمول:

يعمل اسمُ الفاعل وصيغةُ المبالغة غيرُ المقرونَين بأداة التعريف فى المعمولِ إذا تقدمَ عليْهما إعمالَهما فيه إذا تأخر. مالمْ يكُنْ مجروراً بحرفِ الجر الأصلى أو الإضافة.

فيقال: علياً أنا محترمٌ. حيث (عليا) مفعولٌ به لاسمِ الفاعلِ(محترم)، وقد تقدمَ عليه، وظهر فيه النصبُ.

ومنه قولُ الشاعر:

قَلَى دينَه واهتاجَ للشَّوْقِ إنَّها   على الشَّوْقِ إخوانَ العزاءِ هَيُوجُ[1]

صيغةُ المبالغةِ (هيوج) نصبت المفعولَ به المقدمَ (إخوان)، وفيها ضميرٌ مستترٌ تقديرُه: هو، وفاعلُها. أما صيغةُ المبالغةِ فهى خبرُ (إن) مرفوعٌ.

وقولُ الآخر:

بكيتَ أخَا اللأواءِ يُحمَدُ يومُه   كريمٌ رؤوسَ الدارِعينَ ضروبُ[2]

فقد نصبت صيغةُ المبالغةِ (ضروب) المفعولَ به (رؤوس)، وقد تقدم عليها، وفيها فاعلُها ضمير مستتر تقديرُه: هو. أما (ضروب) فهى خبر ثان لمبتدإ محذوف.

---

(١) الكتاب ١ - ١١١، وينسب فيه لأبى ذؤيب الهذلى، وينسب فى غيره للراعى/ شرح التسهيل ٣ - ٧٩/ شرح ابن الناظم ٤٢٧/ شرح الكافية الشافية ٢ - ١٠٣٣ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٧٩.
قلى: أبغض، هيوج: كثير الهياج، يصف المرأة أنها لو نظر إليها راهب لترك دينه، وهاج شوقًا إليها.

(٢) الكتاب ١ - ١١١/ شرح ابن يعيش ٦ - ٧١.

اللأواء: الشدة، يحمد يومه: يحمد زمانه، حيث إنه كريم فى عطائه، باسل فى الحرب، يضرب رؤوس لابسى الدروع.

(بكيت) فعل ماض مبنى، وفاعل مبنى فى محل رفع. (أخا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الألف، وهو مضاف، و(اللأواء) مضاف إليه مجرور. (يحمد) فعل مضارع مرفوع، مبنى للمجهول. (يومه) نائب فاعل مرفوع، والضمير فى محل جر، مضاف إليه. والجملة الفعلية فى محل نصب، حال من (أخ). (كريم) خبر لمبتدإ محذوف، تقديره: هو، يعود على (أخا اللأواء)...

وقولُ حميدِ بن ثور:

جهـولٌ وكان الجهلُ مـنها سَجيـةً   ولكنـهـا للـقـائدين زهوقُ[1]

شبه الجملة (للقائدين) متعلقةٌ بصيغةِ المبالغةِ (زهوق)، وقد تقدمت عليه.

ثالثًا: إعمالها حال التثنية والجمع:

يعملُ اسمُ الفاعلِ وصيغُ المبـالغةِ حالَ تثنيةِ كل منهما أو جمعِه جـمعًا سالـمًا، أو جمعَ تكسير، وذلك بوجودِ الشروطِ السابقة[2].

من ذلك قولُـه تعالى: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

(فـروج) مـفعـولٌ به منصـوبٌ لجمعِ اسمِ الفـاعلِ (الحـافظين)، وهو جـمعُ (الحافظ)، ولفظ الجلالةِ مـفعولٌ به منصوبٌ لجمعِ اسـمِ الفاعلِ (الذاكرين)، وهو جمعُ (ذاكر).

وقولُه تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾ [القمر: ٧]. (أبصار) فاعلٌ لجمعِ اسمِ الفاعلِ (خُشّع)، وهو جمعُ خاشع.

وقولُ عنترة:

الشَّـاتِمَيْ عِرضى ولَمْ أَشْـتُمْـهُـمـا   والنَّاذرَيْنِ إذا لَمْ ألقَـهُـمـا دَمِى[3]

حيثُ نصبُ المفعولِ به(دم) باسمِ الفاعلِ(النَاذرَيْن)، وهو مثنى(الناذر).

وقولُ طرفَةَ بنِ العبد:

ثُمَّ زَادُوا أَنَّـهمْ فى قَـومِـهِم   غُـفُـرٌ ذَنْـبَـهُمْ غَـيْـرُ فُـخُـرْ[4]

---

(١) ينظر فكرة (بناء صيغة المبالغة من أفعل).

(٢) الكتاب ١ - ١٠٩، ١١٠، ١١٢/ شرح ابن يعيش ٦ - ٧٤/ شرح التسهيل ٣ - ٧٢/ شرح ابن الناظم ٤٢٨/ المقرب ١ - ١٢٣/ المساعد ٢ - ١٩٢/ شرح التصريح ٢ - ٦٩/ الصبان على الأشموني ٢ - ٢٩٨.

(٣) شرح التصريح ٢ - ٩٦/ ضياء السالك ٣ - ٢٠/ الصبان على الأشموني ٢ - ٢٩٩.

(٤) ديوانه ١ - ٥٨/ الكتاب ١ - ١١٣/ التبصرة والتذكرة ١ - ٢٢٨/ شرح ألفية ابن معطي ٢ - ٩٩٢/ -

(غُفُر)جمعُ صيغةِ المبالغةِ(غَفُـور)، وقد نصبتِ المفعولَ به(ذنبَ)، و(غُفُر) خبر (أن) مرفوع.

ومنه قولُ أبي كبيرِ الهُذَلي:

مِـمَّنْ حَــمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَــوَاقِـدٌ حُبُكَ النِّطاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُـهَبَّلِ[1]

حـيثُ أعمل (عـواقد)، وهو جـمعُ اسمِ الفـاعلِ(عاقـد)، فنصبَ المفعـولَ به (حُبُك).

ومن أمثـلةِ سيبـويه[2]: هُنَّ حـواجٌ بيتَ الله. (بضم حـواج مع التنوينِ، مع نصبِ بيت على المفعوليةِ لحواج).

وقولُ العجَّاج:

أوَالِفًا مكةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي[3]

بنصب (مكة) على أنه مفـعولٌ به لجمعِ اسمِ الفاعل (آلفـة)، وذكره في موضعٍ آخر: قواطنًا مكةَ.

ومن أمثلتِه: قطانٌ مكةَ، وسكانٌ البلدَ الحرام.

بتنوين كل من: (قطان، وسكان)، ونصبِ كل من: (مـكة وسكان)؛ لأن كلاًّ منهما مفعولٌ به لجمعِ اسم الفاعلِ الذى يسبقه.

= شرح ابن يعيش/ ٦ - ٧٤/ شرح التسهيل ٣ - ٨٠ / شرح ابن الناظم ٤٢٩/ شواهد العينى ٣ - ٥٤/ شرح التصريح ٢ - ٦٩/ الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٩٩. وفيه رواية (غير فجرُ).

(١) ينظر المواضع السابقة... حبك: أطراف. واحدة حباك، النطاق - إزار تشده المرأة فى وسطها، مهبل: المعتوه، أو كثير اللحم. البيت يعنى أن ممدوح الشاعر قد حملت أمه به، وهى مكرهة غضبى، فكان ذكرا نجيبا، وكانت العرب تزعم ذلك. (وهن عواقد) جملة اسمية حال فى محل نصب، وعواقد ممنوعة من الصرف؛ لأنه منتهى الجموع، ونون للضرورة الشعرية. (غير) حال منصوبة. وهو مضاف، و(مهبل) مضاف إليه مجرور.

(٢) الكتاب ١ - ١٠٩، ١١٠.

(٣) الكتاب: ١ - ١١٠، ١ - ٢٦/ شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٩٣/ شرح ابن يعيش ٦ - ٧٥. وُرق: جمع ورقاء، وهى التى فى لونها بياض إلى سواد. الحمى: الحمام، حذفت الألف، وأبدلت الميم الثانية ياء، أو: حذفت الميم الأخيرة، وقلبت الألف إلى ياء من أجل القافية، وكسر ما قبلها للمناسبة.

ومنه قراءةُ ابى عمرو: ﴿إنْ أرَادَنيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتٌ ضُرَّهُ أوْ أرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتٌ رَحْمَتَهُ﴾ [الزمر: ٣٨].

بتنوينِ (كاشفات) و(ممسكات)، ونصب (ضر) و(رحمة)[1]، على أنهما مفعولٌ به لاسمِ الفاعلِ المجموعِ جمعًا سالما قبلَ كل منهما.

وقولُ زيد الخيل، أو: زيد الخير - كما سماهُ رسولُ الله ﷺ:

أتانى أنَّهمْ مَزِقُونَ عِرْضى ... جِحَاشُ الكِرْمَلَيْنِ لها فَدِيدُ[2]

(عرض) مفعولٌ به منصوبٌ مقدرًا بجمعِ صيغةِ المبالغة(مزق)، وهو جمع مذكر سالم. وصيغة المبالغة (مزقون) خبر أن مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الواو.

رابعا: صور اسم الفاعل المعرف بالأداة، وهو مثنى أو مجموع:

إذا كان اسمُ الفاعلِ مُثنى أوْ مجموعًا، وهو مقرونٌ بأداةِ التعريفِ؛ فإنه يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجه[3]:

أ- إثباتُ النونِ في اسمِ الفاعلِ مع نصبِ المعمولِ؛ لتعذرِ الإضافةِ. نحو: المعطيانِ الفقيرَ صدقةً مُحسِنان، المُثْبِتون أقوالَهم صادقون.

ومنه قولُ القطامى:

الضاربون عُمَيْرا عنْ بُيوتِهم ... بالليلِ يومَ عُميرٌ ظالمٌ عادِ[4]

---

(١) الدر المصون ٦ - ١٨.

(٢) شرح ابن يعيش ٦ - ٧٣/ شرح التسهيل ٣ - ٨١/ شرح ابن الناظم ٤٢٨/ المساعد ٢ - ١٩٣/ المقرب ١ - ١٢٨/ أوضح المسالك رقم ٣٧٥/ شرح الشذور ٣٩٤/ شرح التصريح ٢ - ٦٨/ الصبان على الأشمونى ٢ - ١٩٨. جحاش: جمع جحش، الكرملين: اسم موضع ماء، فديد: صوت.
(أتانى) فعل ماض مبنى على الفتح المقدر، وضمير المتكلم مبنى فى محل نصب، مفعول به. (أنهم مزقون) حرف توكيد ونصب، وضمير الغائبين اسمه فى محل نصب، ومزقون خبره. والمصدر المؤول فاعل فى محل رفع. (عرضى) مفعول به، ومضاف إليه. (جحاش) خبر لمبتدأ محذوف مرفوع، وعلامةرفعه الضمة، والتقدير: هم جحاش. (الكرملين) مضاف إلى جحاش مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه مثنى. (لها فديد) جملة اسمية من خبر مقدم، ومبتدأ مؤخر، وهى حال فى محل نصب.

(٣) شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٨٤.

(٤) المقتضب ٤ - ١٤٥/ أمالى الشجرى ١ - ١٣٢/ شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٨٥.

ب- حذفُ النونِ، مع جرّ المعمولِ بالإضافةِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَالصَّابِرِينَ عَلَىٰ مَا أَصَابَهُمْ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ [الحج: ٣٥].

ومنه قولُ رجلٍ من بنى ضبَّة:

الفَارجى بابِ الأميرِ المُبْهَمِ[1]

جـ- حذف النون مع النصب. ومنه قول رجل من الأنصار:

الحافظو عورةَ العشيرةِ لا يأتيهم من ورائنا نَطَفُ[2]

حذفت النونُ، وكان يجب إثباتُها لنصبِ المعمولِ، وذلك للتخفيفِ؛ لطولِ الاسمِ بالصلةِ لا للإضافةِ، فاسمُ الفاعلِ بمثابةِ الصلةِ للألفِ واللامِ.

خامساً: اسمُ الفاعلِ العاملِ الذى يحتاجُ إلى مفعولَيْن ينصبُ الثانى بالضرورة[3]:

إذا كان اسمُ الفاعلِ غيرَ عاملٍ، أى: لا تتوافرُ فيه شروطُ إعمالِه، وفعلُه ينصبُ مفعولَيْن أو أكثر، فإنه يضافُ إلى المفعولِ الأولِ، ثم يجبُ أن ينصبَ المفعولُ الثانى، والمفعولُ الثالث، ذلك لأن اسمَ الفاعلِ -وهو غيرُ عاملٍ- قد أضيفَ إلى معمولِه الأولِ، فأصبح اسمًا تامًا مؤهلاً إلى عملِ النصبِ فى معمولاتِه الأخرى.

تقولُ: هذا مُعطى محمدٍ صدقةً أمسِ.

اسمُ الفاعلِ(معطى) قد فقد الإعمال؛ لأنه دالّ على الماضى، بوجودِ القرينةِ الدالةِ (أمس)، وهو يحتاجُ إلى معمولَيْن، فأضيف إلى معمولِه. الأولِ (محمد)، فأصبحَ اسمًا تامًا غيرَ قابلٍ للإضافةِ، فيجب نصبُ المفعولِ الثانى.

---

(١) الكتاب ١ - ١٨٥/ شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٨٥.

(٢) الكتاب ١ - ١٨٦/ المقتضب ٤ - ١٤٥/ المنصف ١ - ٧٦/ جمهرة أشعار العرب ١٢٧ الإيضاح ١٤٩/ شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٨٥.

(٣) شرح ابن الناظم ٤٣١.

وتقولُ: هو مُنبِئُك عليًا حاضرًا أمسِ.

إنّه مُعْلِمُ أخيه أبَاه مريضًا الأسبوعَ الماضي.

تلحظُ إضافةَ اسمِ الفاعلِ إلى معمولِه الأولِ (كافِ المخاطبِ، أخ)، ونصبَ مفعولَيْه الثاني والثالثِ، وهما (عليا، وحاضرا) في الأول، و(أبا، ومريضا) في الثاني.

سادسا: معمولُ اسم الفاعل ضمير:

إذا كان معمولُ اسم الفاعلِ ضميرًا متصلاً فإنه لا يثبتُ فيه تنوينٌ، ولا نونُ جمع، ولا نونُ مثنى، ويكون في صورتين:

أولَاهما: أنْ يتصلَ الضميرُ باسمِ الفاعلِ بلا فاصلٍ بينهما، وحينئذٍ يكون في محلٍّ جرّ بالإضافةِ إلى اسمِ الفاعلِ، وهذا على رأيِ جمهورِ النحاة، لكن الأخفشَ وهشامًا يجعلونه في محلّ نصبٍ.

مثل ذلك أن تقولَ: هذا مكرمُك، هذان مكرِمَاكَ، هؤلاءِ مُكْرِمُوكَ.

يذكر سيبويه: «وإذا قلت: همُ الضاربوك، وهما الضارباك، فالوجهُ فيه الجرُّ؛ لأنك إذا كفَفْت النونَ من هذه الأسماءِ في المُظهرِ كان الوجهُ الجرّ»[1].

والأخرى: أن يكونَ هناك فاصلٌ بين اسم الفاعلِ والضمير، وحينئذ يكون الضميرُ في محلٍّ نصبٍ، وذلك واردٌ في قولِ الشاعرِ:

لا تَرجُ أو تَخْشَ غيرَ اللهِ إنَّ أذًى ... واقيكَهُ اللهُ لا ينفكُّ مأمونا[2]

فالضميرُ هاءُ الغائبِ في محل نصبٍ، حيثُ إن اسمَ الفاعلِ (واقي) قد فُصِلَ بينَه وبين الهاءِ بالكافِ، أما الكافُ فإنها تكونُ في محلّ جر بالإضافةِ.

---

(١) الكتاب ١ - ١٨٧.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٨٤/ المساعد ٢ - ٢٠١/ العيني ١ - ٣٠٨/ شرح التصريح ١ - ١٠٧.
(غير) مفعول به منصوب. (واقيكه الله) صفة لأذى في محل نصب، (مأمونا) خبر لا ينفك منصوب، جملة (لا ينفك مأمونا) خبر إن في محل رفع.

تلحظ أن اسمَ الفاعلِ قد أضيفَ إلى الكافِ فأصبحَ تاما، حيث ينصب معمولَه الثاني؛ لأنه لا تجوزُ إضافتُه إلى ما قبلَه، فلا يضافُ الضميرُ إلى الضمير.

وقد تثبُتُ النونُ في اسمِ الفاعلِ المُثنى والمجموعِ حالَ اتصالِ الضميرِ به، ويكونُ ذلك في الضرورةِ الشعرية.

ومن ذلك قولُ الشاعرِ:

ولمْ يرْتفِقْ والنـاسُ مُحـتـضِـرونه جميـعًا وأيْدِى المُعْتَفِـين رَوَاهقُه[1]

وقولُ الشاعر:

همُ القـائلـونَ الخـيـرَ والآمـرونَه إذا ما خَشُوا من مُحدثِ الأمرِ مُعظَما[2]

تلحظُ إثباتَ النونِ في كـل من اسمى الفاعل (مـحتضرون، والآمـرون)، وقد اتصلَ بهما ضميرُ الغائب.

ويذكر سيبويه في الشـاهدِ الثاني: «وزعموا أنه مصنوع»[3]. ومنهم مَنْ يجعل الهاء في مثلِ هذه المواضعِ للسكتِ، ومنهم مَنْ يجعَلُه شاذا[4].

سابعا: إضافة اسم الفاعل المقرون بالألف واللام:

نعلمُ أن الإضافـةَ و(أل) لا يجتمـعانِ، أى: أن الجزءَ الأولَ من الإضـافةِ -وهو المضافُ- لا يعرفَ بأل.

لكن ذلك يجوزُ في خمسةِ مواضعَ، يُشترطُ في كلٍّ منها شرطان:

---

(١) الكتاب ١ - ١٨٨/ شرح ابن يعيش ٢ - ١٢٥/ شرح التسهيل ٣ - ٨٤/ المساعد ٢ - ٢٠١/ العينى ١ - ٣٠٨/ شرح التصريح ١ - ١٠٧.

يرتفق: يتكئ على المرفق، محتضرونه: حاضروه، المعتفون: الذين يطلبون معروفا وإحسانا، رواهق: جمع راهقة، وهى الغاشية المتعبة

(٢) الكتاب ١ - ١٨٨/ التبصرة والتذكرة ١ - ٢٢٤/ شرح ابن يعيش ٢ - ١٢٥/ شرح التسهيل٣ - ٨٤/ المقرب ١ - ١٢٥.

(٣) الكتاب ١ - ١٨٨.

(٤) شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٨٤.

أولُهما: شرطٌ مشتركٌ بينها جميعًا، وهو: أن يكونَ الجزءُ الأولُ من الإضافةِ صفةً مشتقةً عاملةً فيما بعدهما، وينحصر ذلك في: اسمِ الفاعلِ وصيغِ المبالغةِ، واسمِ المفعول، والصفةِ المشبهة.

والآخر: يتوزعُ بين جُزأى الإضافةِ فى المواضعِ الخمسةِ، وهو:

١- أن يكونَ الجزءُ الأولُ مُثنى، وهو الصفةُ المشتقةُ: نحو: الراكبَا فَرَسَيْهما مُقْبِلانِ، أو: الراكبا الفرسِ. أو: فرسِ الصديقِ، أو: فرسَيْن...

(الراكبا) اسمُ فاعل مثنى عاملٌ فيما بعدَه، فجاز أن يضافَ، وهو معرف بالأداة؛ ولذلك فإن (فرسى، والفرس) مضافٌ إليه، وقد حذفت النون من اسمِ الفاعلِ.

ومنه قولُ الشاعر:

إنْ يَغْنَيَا عنّى المستَوْطِنا عَدَنٍ فإننى لستُ يَوْما عنهما بِغَنِى[1]

(عدن) مضافٌ إليه اسمُ الفاعلِ المثنى المعرفِ بالأداةِ (المستوطنا)؛ لذلك حذفت منه نونُ التثنية.

وقولُ الآخر:

الشاتِمَىْ عِرْضى ولم أشتمْهُما والناذرَيْنِ إذَا لم ألْقَهما دَمِى[2]

(الشاتمى) اسمُ فاعلٍ معرفٌ بالأداة مثنى مضافٌ إلى معمولِه (عرض)، حُذِفَتْ منه نونُ التثنيةِ.

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ٨٥/ المساعد ٢ - ٢٠٢/ العينى ٣- ٣٩٣/ الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٤٦.

يَغْنَى: مضارع (غَنِى) بكسر النونِ، أى: استغنى.

(يغنيا) ثبت الألفُ فى الفعل على لغةِ: أكلونى البراغيث، حيث إنه سبق فاعله (المستوطنا)، فيجب فيه الدلالةُ على المفرد. (فإننى لست) جملة جواب الشرط فى محل جزم. جملة (لست بغنى) خبر إن فى محل رفع. (يوما) منصوب على الظرفية. شبه الجملة (عنهما) متعلقة بغنى. (بغنى) الباء: حرف جر زائد مؤكد مبنى. غنى: خبر ليس منصوب محلا، مجرور لفظا بحرف الجر الزائد.

(٢) المساعد على التسهيل ٢ - ١٩٩/ الصبان على الأشمونى ٢ - ١٩٩.

تلحظ أن الناذرين اسمُ فاعلٍ معرفٌ بالأداةِ، وهو مثنى، ثبتت فيه النونُ؛ ولذلك نصب معمولَه (دم).

٢- أن يكونُ الجزءُ الأولُ -وهو الصفةُ المشتقةُ- مجموعًا جمعَ مذكرٍ سالما، نحو: الراكبُو أفراسِهِم مُقْبِلُون، أو: الراكبو الأفراسِ. . ، أو: الراكبو أفراسِ. . أفراس الأصدقاء.

وتلحظُ حذفَ النونِ منه للإضافةِ.

ومنه قولُ الشاعر:

لَيس الأخِلاَّءُ بالمُصْغى مَسَامِعِهِم إلى الوُشَاةِ ولو كانُوا ذَوِى رَحِمِ[1]

(المصغى) اسمُ فاعلٍ جمعُ مذكرٍ سالم معرفٌ بالألف واللام، حُذفت منه النون؛ لأنه مضافٌ إلى معمولِه(مسامع).

ملحوظة:

الموضعَان السابقانِ يعبر عنهما بالفكرة:

أن تكونَ الصفةُ المشتقةُ العاملة معربةً بالحروفِ، وهو المثنى، وجمعُ المذكرِ السالم.

٣- أن يكونَ الجزءُ الثانى من الإضافةِ -وهو المعمولُ- معرفًا بالأداة.

نحو: الراكبُ الفرسِ مقبلٌ. الراكباتُ الأفراسِ مقبلاتٌ. الركابُ الأفراسِ مقبلون.

(الراكب) اسمُ فاعلٍ معرفٌ بالأداةِ، ومعمولُه (الفرس) معرفٌ بالأداةِ، فجاز إضافتُه إليه.

ومنه قولُ الفرزدق:

أبَأْنا بها قَتْلَى وما فى دمائها شِفَاءٌ وهُنَّ الشَّافياتُ الحَوَائِمِ[2]

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ٨٥/ العينى ٣ - ٣٩٤.

(بالمصغى) الباء: حرف جر زائد مؤكد. المصغى: خبر ليس منصوب محلا، مجرور لفظا. (ذوى) خبر كان منصوب وعلامة نصبه الياء.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٨٥/ العينى ٣ - ٣٨٩/ الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٤٥.

(الشافياتُ الحوائم) جمعُ اسمِ فاعلٍ جمعًا مؤنثا سالمًا معرف بالأداة، أُضيف إلى معموله، وجار الإضافةُ مع تعريفِه بالأداة؛ لأن المعمولَ (الحوائم) معرفٌ بالأداة.

٤- أن يكونَ الجزءُ الثانى من الإضافةِ -وهو المعمولُ- مضافًا إلى المعرفِ بالأداة.

نحو: الرجلُ الراكبُ فرسِ الصديقِ مقبلٌ. الراكباتُ أفراسِ الصديقاتِ مقبلاتٌ. الركابُ أفراسِ الأصدقاءِ...

ومنه المثلُ الذى ذكره ابنُ مالك فى ألفيته: زيدٌ الضاربُ رأسِ الجانى(١)

ومنه قولُ الشاعرِ:

لقد ظَفِرَ الزُّوَّارُ أَقْفِيةِ العِدَا ... بما جاوزَ الآمالَ م القتْلِ والأسرِ(٢)

(الزوار) جمعُ اسمِ فاعلٍ جمعَ تكسير، معرفٌ بالأداة، وقد ذُكر مضافًا إلى معمولِه (أقفية)، وجار ذلك -أي: اجتماع أل مع الإضافةِ فى المضاف- لأن المعمولَ -وهو الجزءُ الثانى من الإضافة- مضافٌ إلى مافيه (أل).

٥- أن يكونَ الجزءُ الثانى من الإضافةِ -وهو المعمولُ- مضافًا إلى ضميرِ المعرفِ بالأداة.

نحو: الرجل الراكبُ فرسِه مقبلٌ. الراكباتُ أفراسِهن مقبلاتٌ، الركَّابُ أفراسِهن مُقْبلون.

ومنه قولُ الشاعرِ:

الودُّ أنتِ المُستَحِقةُ صفوِه ... مِنّى وإنْ لمْ أرجُ منكِ نَوالَا(٣)

= بامبها: قتل بها. الحوائم: جمع حائمة، وهي العطشى التى تحوم حول الماء. هن: المقصود السيوف.

(١) باب الإضافة.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٨٦/ العينى ٣ - ٣٩١/ العينى على الأشمونى والصبان ٢ - ٢٤٥.

أقفية: جمع قفا. م الأسر: من الأسر على لغة أهل اليمن.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ٨٦/ المساعد ٢ - ٢٠٣/ العينى ٣ - ٣٩٣/ الأشمونى ٢ - ١٨٥/ العينى على الأشمونى والصبان ٢ - ٢٤٦. =

(المستحقــة) اسمُ فاعلٍ معرفٌ بالإداة، وقد أضيفَ إلى معمـوله (صفوِ)، وجاز ذلك لأن المعمولَ قد أضيفَ إلى ضميرِ مـا هو معرفٌ بالأداة، حيث ضميرُ الغائب في صفوِه يعودُ على (الود).

ومنع المبردُ هذا، لكن الشواهدَ تجيـزه، والأفصحُ النصبُ، وبخاصةِ النصبُ في المواضعِ الثلاثةِ الأخيرة.

ثامنا: تابع معمول اسم الفاعل:

تابعُ معمـولِ اسم الفاعلِ يتنوعُ بين النعتِ والتوكيدِ وعطفِ البـيانِ من جانب، والبدلِ وعطفِ النسقِ من جـانب آخر، حيث إن التـوابعِ الثلاثةَ الأُولى يكونان مع المتبـوعِ ككلمةٍ واحـدة، أو: إن أيّ تابعٍ منهـا لا يجوزُ أن يمثـلَ جملةً، فالـتابعُ والمتبوعُ بمثابةِ جـملةٍ واحدة، أما الأخيرانِ -البدل وعطف النسق- فـإن كلا منهما يمثلُ جملةً غيرَ جملةِ المتبوع.

والمعمـولُ قد يكونُ منصوبًا، وقـد يكونُ مجرورًا بالإضـافةِ إلى عاملِه الصـفةِ العـاملة.

وقد يكون العـاملُ، وهو الصفةُ المشـتقةُ، مـقرونًا بأداةِ التعـريفِ، وقد يكون مجردًا منها. تفصيل ذلك على النحوِ الآتي:

أ- اسمُ الفاعلِ المقرونُ بأداةِ التعريف:

لأداةِ التعريفِ الداخلةِ على اسمِ الفاعلِ العاملِ أثرُها في تـابعِ معمولِه، ويتباينُ ذلك العملُ بينَ كونِ معمولِ اسمِ الفاعلِ منصوبًا أو مجرورًا على النحوِ الآتي:

١- المعمولُ المتبوعُ منصوبٌ، والعاملُ مقرونٌ بأداةِ التعريف:

إذا كان معمولُ اسمِ الفاعلِ العاملِ منصوبًا فإن تابعَه يكونُ منصوبا كذلك.

فتقول: هو مـشترٍ الكتابَ المطلوبَ. بتنوينِ اسمِ الفاعلِ (مـشترٍ)، ونصبِ كلّ من:

* (الود) مبتدأ مرفوع، خبره الجملة الاسمية (أنت المستحقة).

المفعولِ به (الكتاب)، ونعته(المطلوب).

وتقـول: هُمُ الفـاتحُونَ البـابَ المُغْلقَ نفـسَـه. بإثبـاتِ النونِ في اسمِ الفـاعل (الفاتحون)، ونصبِ كلّ من: مفعولِه (الباب)، ونعته (المغلق)، وتوكيدِه (نفس).

وتقول: إنَّهـما القارِئَان الدرسَ الجـديدَ عَيْنَه دَرْسَ الاستـثناء. بإثباتِ النونِ في اسمِ الفـاعلِ (القـارئان)، ونصبِ كلّ من: مـفعـولِه (الدرس)، ونعتِ المـفعـولِ (الجديد)، وتوكيدِه (عين)، وعطفِ البيانِ أوالبدلِ (درس الاستثناء).

٢ - المعمولُ المَتبوعُ مجرورٌ، والعملُ معرفٌ بالأداة:

إذا كان العاملُ مـقرونًا بأداةِ التعريفِ، وهـو صالحٌ للعملِ، والمعمـولُ مضـافٌ إليه؛ حيثُ توافـرَ فيه صحةُ اجـتماعِ(أل) مع الإضافة؛ فـإن تابعَ المعمولِ ينصبُ مطلقا، وإذا صلح أنْ يقعَ التابعُ موقعَ المعـمولِ، أي: إذا صحَّ أن يحُلَّ محلَّه فإنه يجوزُ فيه الجر[١].

ويبدو ذلك واضحًا في عطفِ النسقِ والبدلِ.

تقولُ: جاءَ الضاربُ الغلامِ والجاريةِ[٢].

(الغلام) مـضافٌ إليـه اسمُ الفاعلِ (الضـارب)؛ لأنه معـمولُه، وجـاء معـرفًا بالأداةِ، فجاز فيه الجرُّ بالإضافة.

(الجارية) معطوفٌ على المعمولِ المجرورِ (الغلام)، وجاز وضعُه موضعَه؛ حيث إنه معرفٌ بالأداةِ، فيجوز أن يجرَّ، إلى جانبِ الأصلِ، وهو النصبُ.

و منه:

جـــاءَ الـطالبُ العـلمِ وأدبَ الأبرار

جـاءَ المشتـرى الناقـةِ وفـصيلَهـا[٣]

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ٨٦/ المقرب ١ - ١٢٥/ المساعد ٢ - ٢٠٧/ ضياء السالك ٣ - ٢٢.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٨٦، ٨٧.

(٣) الموضع السابق.

حيثُ يجوزُ وقوعُ كلٍّ من (أدب، وفصيل) موضعَ المعطوفِ عليه.

ومنه قولُ الأعشى:

الواهبُ المائةِ الهجانِ وعَبْدِها   عُوذًا تُزَجّى بَيْنَها أطفالَها[1]

فجاز العطفُ بالجر؛ لأنه بمنزلةِ الواهبِ المائةِ وعبدِ المائة.

ومن أمثلةِ سيبويه: هو الضاربِ الرجلِ وعبدِ الله[2].

لكنه لا يجوزُ أن تجرَّ زيدًا في القول: هذا الضاربُ الرجلِ وزيدًا؛ لأن زيدًا لا يجوزُ أن يوضعَ موضعَ المعمولِ المجرورِ (الرجل).

ومن أمثلتهم[3]: جاء الضاربُ الغلامِ وجاريةِ المرأةِ.

جاء الضاربُ المرأةِ وغلامِها.

وتقول: هذا الضاربُ الرجلِ أخاك وزيدًا. بالنصب؛ لأنه لا يوضع (أخاك وزيدًا) موضعَ الرجلِ.

وفيه آراءٌ أخرى تجيزُ الجرَّ بالعطفِ على اللفظِ، وتجيزُ النصبَ فيما موضعُه الجرُّ[4].

ب- اسمُ الفاعلِ غيرُ المقرونِ بأداةِ التعريف[5]:

إذا كان اسمُ الفاعلِ غيرَ مقرونٍ بأداةِ التعريفِ، وهو صالحٌ للعملِ، فإن معمولَه إما أنْ يكونَ منصوبًا، وإمَّا أنْ يكونَ مجرورًا، ويعاملُ تابعُه طبقًا لحالته النطقيةِ بين النصبِ والجرِّ، وذلك على النحوِ الآتي:

---

(1) ديوانه ٢٥ / الكتاب ١ - ١٨٣/ الأصول ١ - ١٣٤/ شرح التسهيل ٣ - ٧٨/ المساعد ٢ - ٢٠٥.

الهجان: الإبل البيض، العوذ: جمع عائذ، الناقة الحديثة النتاج. تزجى: تسوق.

(2) الكتاب ١ - ١٨٢.

(3) المساعد ٢ - ٢٠٤.

(4) المساعد ٢ - ٢٠٧.

(5) المساعد على التسهيل ٢ - ٢٠٦، ٢٠٧.

١ - المعمولُ المتبوعُ منصوبٌ، والعاملُ غيرُ معرف بالأداة:

اسمُ الفاعلِ غيرُ المقرونِ بأداة التعريف الصالحُ للعملِ؛ إذا كان معمولُه منصوبًا؛ فإن تابعَ المعمولِ يكونُ منصوبًا عندَ الجمهور.

فتقول: هذا كاتبٌ درسًا وخطابًا. (درسا) مفعولٌ به منصوبٌ لاسمِ الفاعلِ العاملِ المنوَّنِ (كاتب)، فيكونُ المعطوفُ عليه منصوبًا.

ويرى الكوفيون والأخفشُ جوازَ الجرِّ، ويستدلون بقولِ امرئِ القيس:

فظلَّ طُهاةُ اللحمِ ما بينَ مُنْضِجٍ صفيفَ شِواءٍ أو قديرٍ مُعَجَّلِ[1]

قالوا: جُرَّ (قدير) عطفًا على موضع (صفيف). ولكنَّه يخرَّجُ على تقديرِ: منضجٍ، أي: أو منضجِ قديرٍ، و(أو) بمعنى الواوِ لأجل (بين)[2]. ثم حذف المضافُ، وأقيمَ المضافُ إليه مقامَه.

وتقول: هو فاهمٌ الموضوعَ المثارَ نفسَه، موضوعَ النحوِ، وفكْرَتَه.

اسمُ الفاعلِ (فاهم) غيرُ مقرونٍ بأداةِ التعريف، منونٌ، فهو عامل، نصب مفعولَه (الموضوع)، فنصب توابعَه: النعت (المثار)، والمؤكد (نفس)، والبدل أو عطف البيان (موضوع)، والمعطوف (فكرة).

٢ - المعمول المتبوعُ مجرور، والعاملُ غيرُ معرفٍ بالأداة:

إذا كان العاملُ (اسمُ الفاعل) غيرَ مقرونٍ بأل، وهو صالحٌ للعملِ، ومعمولُه مجرورٌ، فإن تابعَه يعاملُ تبعًا لنوعِه، وذلك كما يأتي:

- إذا كان التابعُ نعتًا أو عطفَ بيان أو توكيدً فإنه يجبُ أن يُجَرَّ تبعًا للمعمولِ المجرورِ.

فتقولُ: هذا كاتبُ الدرسِ الجديدِ، درسِ النحو نفسِه.

---

(١) المساعد ٢ - ٢٠٦/ مغنى اللبيب ٢ - ٥٣٢/ العينى على الأشمونى والصبان ٣ - ١٠٧.

وفيه أوجهٌ أخرى لجرِّه، حيث يخرج على أنه عطف على صفيف، ولكن خفض على الجوار، أو على توهم أن الصفيف مجرور بالإضافة، أى مجرور على التوهم.

(٢) ينظر: مغنى اللبيب ٢ - ٥٣٢.

حيث جرَّ النعت (الجديد)، وعطفِ البيان (درس)، والتوكيدِ (نفس) وقيلَ: ينصب أيضًا.

- إذا كان التابعُ بدلاً أو عطفَ نسقٍ، والمتبوعُ مجرورٌ بالإضافة إلى عامله (اسم الفاعلِ)، والعاملُ غيرُ مقرونٍ بألْ؛ فإن التابعَ يجبُ جرُّه، فتقول: هذا محترِمُ محمودِ أخيك وصديقِه. بجر (محمود) بالإضافة إلى عامله اسمِ الفاعلِ (محترم)، وجرِّ البدلِ منه (أخي)، وجرِّ المعطوفِ (صديق).

فإن نُصب التابعُ في العطفِ أُضمرَ له عاملٌ.

فإذا قُلْت: هذا سابقُ محمودِ وعليٍّ، أو(عليًا) فالجرُّ على احتسابِ اللفظِ، وهوالأرجحُ.

وإن نصبْتَ فإنه يُخَرَّجُ على احتسابِ وصفٍ مقدرٍ منونٍ؛ كي يكونَ عاملاً، أو تقدير فعلٍ محذوفٍ؛ ليكونَ ناصبًا، أو على العطفِ على المحلّ عند بعضِهم[1].

****

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ١ - ٥٢٧.

اسم المفعول

اسمُ المفعولِ: ما دلَّ على حدثيَّةٍ ومَنْ وقعَتْ عليه، مع الدلالةِ على الحدوثِ.

ويكون ذلك باستخدامِ السوابقِ والحشايا فى مبنى المصدرِ أو الفعلِ لأداءِ هذه الدلالة.

حيثُ يُبْنَى اسمُ المفعولِ من الفعلِ الثلاثى، أو المصدرِ الثلاثى على مثالِ (مَفْعُول). نحو: مَضْرُوب مِنْ ضرب، ومفهوم مِنْ فهم، ومسموع مِنْ سمع.

وقد تَحدثُ به بعضُ التغيراتِ الصرفيةِ الناتجةِ مِنْ قوانينِ الإعلالِ والإبدالِ.

نحو: مَقُول مِنْ قال، ومَبِيع مِنْ باع، ومحشُوّ من حَشَا، ومَهْدِيّ مِنْ هَدَى.

أما من غيرِ الثلاثى فإنه يُبْنَى على مثالِ الفعلِ المضارعِ الذى لمْ يُسَمَّ فاعلُه (المبنى للمجهول)، مع قلبِ حرفِ المضارعة إلى ميم مضْمومةٍ. نحو:

مُخْرَج من يُخْرَج، مضارع أخرَج.

ومُسْتَمَع من يُسْتَمَع، مضارع استمع.

ومُسْتَعْمَل من يُسْتَعْمَل، مضارع استعمل.

وقد تراعى بعضُ التغيراتِ الصرفيةِ أو البنيويةِ الناتجةِ مِنْ قوانينِ الإعلالِ والإبدالِ. نحو:

مُعَاد من يُعَاد، مضارع أعاد.

مُجْرًى مِنْ يُجْرَى، مضارع جرى.

مُربّى من يُربّى، مضارع ربّى.

مُقَاوَمَ من يُقَاوَم، مضارع قاوم.

مُقْتَاد من يُقْتَاد، مضارع اقتاد.

مُسْتَعَاد من يُسْتَعاد، مضارع استعاد.

مُستهدًى من يُستهدَى، مضارع استهدى.

تلحظ أن بناءَ اسمِ المفعولِ من غيرِ الثلاثى كبناءِ اسمِ الفاعلِ منه، إلا أن ما قبلَ الأخيرِ يكونُ مفتوحًا فى الأولِ، ويكون مكسورًا فى الثانى.

عمله:

يعمـلُ اسـمُ المفعولِ عـملَ الفعلِ المبـنى للمجـهولِ بالشروطِ المذكـورةِ فى اسمِ الفاعلِ وصيغِ المبالغةِ[1]. وذلك على النحو الآتى:

أ - إن كان اسمُ المفعولِ مقرونًا بأداةِ التعريفِ فإنه يعملُ مطلقًا:

نحو: الأستاذُ مفهومٌ شرحُه.

(مفهوم) اسمُ مفعولٍ مِنْ (فُـهِم)، و(شرح) نائب فاعل مرفوع. وكأنك قلت: الأستاذُ فُهِمَ شرحُه.

ومنه: الشرابُ مُـسْتَسَاغٌ مَـذَاقُه. أى: استُـسيغَ مذاقُه. فـيكون (مذاق). نائبَ فاعل مرفوعًا.

هذه الكلمةُ منَّونٌ آخرُها، وليس مُعَرَّفَةٌ بِنْيَتُها.

أما هذه الجملةُ فإنها مُؤكَّدَةٌ دلالتُها، ومُنَسَّقَةٌ كلماتُها.

تلحظ أن كلاً مِنْ:(منوَّن، مُـعرَّفَة، مُـؤكدَة، مُنَسَّقَـة) اسمُ مفعـول، أما نائبُ الفاعلِ لكل منها فهو على الترتيبِ: (آخرُ، بنيةُ، دلالةُ، كلماتُ).

ب- إن كان اسمُ المفعـولِ مجردًا من أداةِ التعريـف فإنه يعملُ حالَ اجتـماعِ الشروطِ الآتية:

١- أن يكونَ للحالِ أو الاستقبالِ، لا للماضى.

٢- أن يكونَ معتمدًا على واحدٍ من:

---

(١) الكتاب ١ - ١٠٨ / المقتضب ٢ - ١١٩ / التسهيل ١٣٨ / شرح الشذور ٣٩٦.

- الاستفهام:

نحو: أمفهومٌ هذا الشرحُ؟

(مفهوم) اسمُ مفعولٍ اعتمدَ على همزةِ الاستفهام، وهو خالٍ من أداةِ التعريف، فكان عاملاً فى نائب الفاعلِ اسمِ الإشارة.

ومنه: أمُستَعادٌ كتابُه؟ أمَطرودٌ الاحتلالُ؟ أم متروكٌ جنودُه يعبثون؟

- النفى:

نحو: ما مُحترَمٌ الإنسانُ الذى يُهملُ حقوقَ الآخرين. (الإنسان) نائب فاعلٍ مرفوعٌ لاسمِ المفعولِ(محترم) الخالى من أداة التعريف؛ ذلك لأنه اعتمد على النفى (ما).

ومنه: ليس ما هو منصوبٌ آخرُه مع التنوينِ يكونُ فاعلاً.

ما مُكرَمٌ أخُوه مَنْ أهَانه.

- الابتداء:

نحو: الفتياتُ مُزيَّنٌ خُلُقُهن بالحياءِ.

(مزيَّن) اسمُ مفعولٍ مجردٌ من أداةِ التعريف، وقد وقع خبراً، فاعتمد على ابتداء، لذلك فقد عملَ نحويا، حيثُ رفع نائبَ الفاعلِ (خلق).

ومنه: الصادقُ مسموعٌ كلامُه. والكاذبُ مجتَنَبَةٌ أقوالُه.

- الموصوف:

إما من طريقِ النعتِ، نحو: استمعتُ إلى خطبةٍ مُنَسَّقَةٍ أفكارُها.

(منسقة) اسمُ مفعولٍ نعتٌ لخطبة، فاعتمد على موصوفٍ؛ لذلك فقد رفع نائبَ الفاعلِ (أفكار).

وتقول: صاحبْتُ صديقًا مُهذبًا خلُقُه. أعجبت برجلٍ صادقٍ قولُه.

وإما من طريقِ الحـالِ؛ نحو: صاحـبْتُ الصديقَ مُـهذَّبًا خُلُقُه. (مـهذبا) اسمُ مفـعولٍ حـالٌ، فاعـتمد على صـاحبِ الحالِ، لذلك فـإنه قد رفع نائبَ الـفاعلِ (خلق).

وتقول: استمعتُ إلى الخطبةِ مُنسَّقةً أفكارُها. أعجبني الرجلُ صادقًا قولُه.

- الأ يكونَ مصغَّرًا.

- الأ يكونَ موصوفًا.

اسمُ المفعولِ المتعدي إلى أكثرَ من مفعولٍ واحد:

إذا كانَ اسمُ المفـعولِ مصوغًـا من متعـدٍّ إلى أكثرَ من واحدٍ؛ فـإنه يَرفعُ واحدًا منها، ويُنصَبُ وجوبًا ما سواه[1].

ويُمثَّلُ لذلك بالأمثلةِ:

- هذا مُعْطًى أبُوه درهمًا.

(مُعطى) اسمُ مفـعول خبر المبـتدإ، (أبو) نائبُ فاعلٍ لاسمِ المفعـول، مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الواو، وكان المفعولَ به الأولَ أثناءَ البناءِ للمعلوم. (درهمًا) مفعولٌ به ثانٍ منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحة.

- هذا مُعْلَمٌ أخُوه بشْرًا فاضِلاً.

(أخو) نائبُ فـاعلٍ مرفوعٌ، وعلامـةُ رفعِه الواوُ، أما (بشـرًا) و(فاضلاً) فهـما المفعولان الثاني والثالثُ لاسمِ المفعولِ (مُعلَم). ومنه: زيدٌ مُعْلَمٌ أبُوه عمرًا قائما.

ومنه أن تقول:

- الممنوحُ درجةً أعْلَى يحصلُ على جائزةٍ.

- هذا هو المكسُوُّ ثوبًا أمسِ، أو الآنَ، أوْ غدًا.

---

(١) شرح ابن الناظم ٤٣٣.

فى كل من(الممنوح والمكسو) ضميرٌ نائبُ فـاعل، أما (درجة وثوبا) فكلٌ منهما مفعولٌ به ثان؛ لأن كُلاً من (الممنوح والمكسو) يتعدى إلى اثنين.

- إنّه الـمُخْبَرُ أبُوه صديقَه مُهذبًا.
- إنَّ الـمُنَبَّأ أخُوه رجلاً عالـمًا فَرِحٌ بذلك.

(المخبـر) اسمُ مفعـولٍ، نائبُ الفاعلِ له (أبوه)، أمـا (صديقا ومـهذبا) فهـما المفعولان الثانى والثالث.

تسـتطيع أن تلمسَ مثـلَ ذلك فى اسمِ المفعـولِ الثانـى (المنبَّأ)، ونائبِ الفـاعلِ (أخـوه)، والمفعـولِ الثانـى (رجلا)، والمفـعولِ الثـالثِ (عـالـمًا)؛ لأن كُـلاً من (الـمُخْبَر والـمُنبَّأ) يتعدّى إلى ثلاثةِ مفاعيل.

وتقولُ: امُسَمىٌ أخُوك محمدًا ؟

امُكنّى أبُوكَ أبَا عَلى؟

المُلَقّبُ خالُه المكرَّمَ محمودٌ.

إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه:

يفترقُ اسمُ المفعـولِ عن اسمِ الفاعلِ فى جوازِ إضافةِ اسمِ المفـعولِ المتعدى إلى واحدٍ إلى مرفوعِـه، ويجرى فى ذلك مجرى الصفةِ المُشَـبهةِ، ويتمُّ تحويلِ الإسنادِ عنه إلى ضميرٍ راجعٍ للموصوفـ[1].

يقال: الساعى فى الخـيرِ محمودٌ هدفُـه. برفعِ (هدفه)؛ لأنه نائبُ فاعلٍ لاسمِ المفعولِ (مـحمود). ولأنه يجرى مجرى الصـفةِ المشبهةِ باسمِ الفـاعلِ؛ فإنَّ النحاةَ يجعلُون السـببى المرفوعَ هنا مرفوعًا على الفاعليةِ.

وتقول: الساعى فى الخيرِ محمـودُ الهدفِ. بجر الهدفِ على الإضافةِ إلى اسمِ المفعولِ (محمود).

---

(١) ضياء السالك ٣ - ٢٦ / شرح التصريح ٢ - ٧٢.

وتقول: الساعي في الخيرِ محمودٌ الهدفَ. بتنوينِ (محمود)، ونصبِ (الهدف)، وإضمار نائب فاعل في(محمود).

يذكرُ ابنُ الناظم: «يصحُّ في اسمِ المفعولِ أن يضافَ إلى مرفوعِه معنى؛ إذا أريلتِ النسبةُ إليه، تقول: زيدٌ مضروبٌ عبدُه، ترفعُ العبدَ لإسنادِ مضروبٍ إليه، وتقول: زيدٌ مضروب العبدِ، بالإضافةِ، فتجر؛ لأنك أسندت اسمَ المفعولِ إلى ضميرِ زيدٍ، فبقى العبدُ فضلةً، فإن شئت نصبته على التشبيهِ بالمفعولِ به، فقلت: زيدٌ مضروبٌ العبدَ، وإن شئت خفضت اللفظَ، فقلت: مضروبُ العبدِ، ومثله: محمودُ المقاصدِ الورعُ، أى: الورعُ محمودُ المقاصد[1].

وممَّا جاء من ذلك مرفوعًا قولُه:

بثوبٍ ودينارٍ وشاةٍ ودرهمٍ فهلْ أنت مرفوعٌ بما ههنا راس[2]

(مرفوع) اسمُ مفعولٍ متعد إلى واحد، أُجرى مجرى الصفةِ المشبهةِ، ورفع (راس) بعده، مع احتسابه خاليًا من الضمير. والتقدير مرفوع رأس منك.

ومما جاء منه منصوبًا قولُ عمرو بن لجأ التميمى:

لو صُنْت طرفَك لم تُرَعْ بصفاتها لمَّا بَدَتْ مَجْلُوةً وجناتِها[3]

(مجلوة) اسمُ مفعولٍ أُجرِىَ مُجرى الصفةِ المُشبَّهةِ، فنصب به المعمول (وجنات) بالكسرة على المفعوليةِ؛ لأنه جمعُ مؤنثٍ سالمٌ. وذلك بعد تحويلِ الإسناد عن المعمولِ المذكورِ إلى ضميرٍ راجعٍ للموصوفِ باسمِ المفعول

ومما جاء منه مجرورًا قولُه:

تَمَنَّى لقائي الجونُ مغرور نفسِه فلما رآنى ارتاعَ ثمت عرَّدا[4]

---

(1) شرح ابن الناظم ٤٣٣.

(2) شرح التسهيل ٣ - ٩٦، ١٠٥ / شرح التصريح ٢ - ٧٢ / الدرر ٢ - ١٣٤.

(3) شرح التسهيل ٣ - ١٠٥ / المساعد ٢ - ٢١٨ / شرح التصريح ٢ - ٧٢ / الدرر ٢ - ١٣٥.

وجنات: جمع وجنة، ما ارتفع من الخد.

(4) شرح التسهيل ٣ - ١٠٥ / الدرر ٢ - ١٣٥ / شرح التصريح ٢ - ٧٢.

الجون: علم على شخص، وهو فاعل تمنى، ويطلق على الأبيض والأسود. عرد: فرّ وهرب.

(مغرور) اسمُ مفعولٍ أجريَ مُجرى الصفةِ المُشَبَّهةِ، وأضافه إلى معمولِه المضافِ إلى ضميرِ الموصوف (نفسه).

لكنه يُلحظُ أن اسمَ الفاعلِ إذا كان غيرَ متعدٍّ وقُصد ثبوتُ معناه عُومِل معاملة الصفةِ الـمُشَبهةِ، وساغتْ إضافتُه إلى مرفوعِه، فتقول: زيدٌ قائمُ الأبِ، برفعِ الأبِ، ونصبِه، وجرِّه[1].

وهو طاهرُ الثوبِ، ومستقيمُ العودِ.

صيغ غير قياسية تؤدى معنى اسم المفعول:

ينوبُ فى الدلالةِ عن اسمِ المفعولِ الصيغُ الآتية[2]:

- فِعْل: بكسرٍ فسكونٍ، نحو: ذِبْح، وطِرْح، وطِحْن، بمعنى: مَذْبُوح، ومَطْرُوح، ومَطْحُون.

- فَعْل: بفتحٍ فسكونٍ، نحو: لَفْظ، ولَقْط، ونفْض، وقَبْض، بمعنى: ملْفُوظ، وملْقُوط، منْفُوض، ومقبُوض.

- فُعْلَة: بضمٍّ فسكونٍ ففتحٍ، نحو: لُقْمَة، ومُضْغَة، وأُكْلَة، وغُرْفَة، وحُرْقَة، بمعنى: مَلْقُوم، ومَمْضُوغ، ومأكُول، ومَغْرُوف، ومَحْرُوق.

- فَعِيل: بفتحٍ فكسرٍ طويلٍ، نحو: أجِير، صَرِيع، قَتِيل، أسِير، ذَبِيح، خَضِيب، دَهِين، لَدِيغ، غَسِيل، دَقِيق، خَبِيء، كَلِيم، أخِيذ، بمعنى: مَأجور، مَصْرُوع، مَقْتُول، مَأسُور، مَذْبُوح، مَخْضُوب، مَدْهون، مَلْدُوغ، مَغْسُول، مَدْقُوق، مَخْبُوء، مكلُوم، مَأخُوذ.

وبعضهم يجعلُ هذا الوزنَ على كثرتِه مقصوراً على السماعِ، وأجاز بعضُهم القياسَ على ما هو مسموعٌ، بشرطِ ألاَّ يكونَ له فَعيل بمعنى فاعل.

ما جاء على هذه الأوزانِ من اسمِ المفعولِ لا يعملُ، وأجاز بعضُهم إعمالَ ما جاء على وزنِ (فعيل)، وعليه يجوزُ القولُ: مررتُ برجلٍ جَرِيحٍ أبُوه.

(١) الصبان على الأشمونى ٢ - ٣٠٣.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٨٨ / المساعد ٢ - ٢٠٨.

الصفة المشبهة باسم الفاعل[1]

حقُّ الصفةِ المشبهةِ أنها اسمٌ وصفٌ مشتق من مصدرٍ لازمٍ، أوفعلٍ لازمٍ، بقصدِ نسبةِ الحدثيةِ إلى الموصوف على جهةِ الثبوتِ دونَ إفادةِ الحدوث. ومعنى الثبوتِ يكونُ في لزومِ الأفعالِ؛ لذا فحقها أن تكتفيَ بمرفوعِها دونَ حاجتِها إلى منصوب لمواراتِها الفعلَ اللازمَ.

فالصفةُ المشَبهةُ ما دلَّ على حدثيةٍ وموصوف بها ملازم لها، ثابتٍ معناها فيه، أوْ في السببي المذكور المُنْتمي إلَيه، دونَ إفادةِ الحدوثِ.

وخاصتُها أنها الصفةُ المشتقةُ التي يُسْتحسنُ فيها أن تُضافَ لما هومرفوعٌ بها في المعنى، أي: فاعلها.

وما جاز من الصفاتِ أن يسندَ إلى ضميرِ موصوفه فإضافتُه حسنةٌ، وما لا يجوزُ فيه ذلك فإنه لا يضافُ إلى مرفوعه[2].

فإذا قُلْت: زيدٌ حَسَنُ الوجه؛ فإن الصفةَ (حسن) يجوزُ إسنادُها إلى ضميرِ (زيد)، لذا؛ فإنه حسُنَ إضافةُ الحُسنِ إلى الوجهِ.

وحقُّ الصفةِ المشبهةِ أن ترتبطَ بالموصوفِ الذى ارتبطتَ به وقد سبقَها، ويكون ذلك من طريقين:

أولُهما: تضمنُها ضميرًا مستترًا يعودُ عليه. كأن تقولَ: محمدٌ حسنٌ، ومررتُ بامرأة حسنة، فتؤنث. فيكون في(حسن) ضميرٌ مستتر، تقديرُه: هو. ويكون في (حسنة) ضميرٌ مستترٌ، تقديرُه: هي.

---

(١) الكتاب ١ - ١٩٤، ٦٠ ٢ /٤ - ٦٢٦، ٣٦ /المقتضب ٤ - ١٥٨، ١٦٤ /المقتصد في شرح الإيضاح /شرح ابن يعيش ٦ - ٨١ /شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٩٥ /التسهيل ١٣٩ /شرح التسهيل ٣ -٩٨ /شرح ابن الناظم ٤٤٤ /المساعد على التسهيل ٢ - ٢١٠ /شرح التصريح ٢ - ٨٠ /الصبان علي الأشموني ٣ - ٢

(٢) شرح التصريح ٢ - ٨١.

والآخر: تضمنُ المعمول السببي للصفة - وهو الاسمُ الظاهرُ المنتمي إلى الموصوفِ بكيفيةٍ ما-ضميراً يعودُ على الموصوفِ، ويطابقُه في النوعِ والعدد.

فتقولُ: محمد حسنٌ وجهُه، والمرأةُ كريمٌ خلقُها، وأعجبتُ بطالبَين رائعٍ أسلوبُهما، وبرجالٍ كريمٍ آباؤهم، وبنساءٍ عذبٍ حديثُهُن.

وقد يغني التعريفُ بألْ عن ذكرِ الضميرِ، عند مَنْ يجيزُه. فتقول: إنه جميلٌ الخطُّ، أي: الخطُّ منه.

ومنهم مَنْ يُلزِمُ الجرَّ في مثل هذا التركيبِ، ليكونَ الفاعلُ ضميراً مستتراً يعود على الموصوفِ، فإذا أضيف إليها قُدِّر ضميرٌ مستتر يعودُ على الموصوفِ، ويقدرُ في الصفة، كأنْ تقولَ: مررتُ برجلٍ حسَنِ الوجه، حيثُ في(حَسَن) ضميرٌ مستترٌ يعودُ على رجل، وهو الفاعل، فكأنَّ الحُسْنَ قد شمل جميعَ محمد.

الدليلُ على ذلك أنك تقول: مررتُ بامرأة حسنة، ومررتُ بامرأة حسنة الوجه، حيثُ أُنِّثَ، وهذا يدُلُّ على أن الصفةَ جرَتْ على الموصوفِ المؤنثِ؛ لذلك فقد أُنِّثَتْ، وتتضمنُ ضميرَ الموصوفِ المؤنث.

لذلك فإننا سنجدُ أن قسمًا من النحاةِ يجعل المعمولَ السببي الظاهرَ المرفوعَ بدلاً من الفاعلِ الضميرِ المستتر.

بين الصفة المشبهة واسم الفاعل:

لما كانت الصفةُ المشبهةُ مشبهةً باسمِ الفاعلِ، وهي فرعٌ له، ومحمولَةٌ عليه، كانت أقلَّ من منزلته في الإعمالِ، ونَقُص تصرفُها في الكلامِ عن تصرفِه، كما نقُصتْ مرتبةُ اسمِ الفاعلِ عن الفعلِ.

لذا كانَ بينَ الصفةِ المُشبهةِ واسمِ الفاعلِ أوجهُ اتفاقٍ، وأوجهُ اختلافٍ، ينتج عنهما أوجهُ خلافٍ في الإعمالِ، ودرجتِه.

ذلك على النحو الآتي:

أوجه اتفاقها مع اسم الفاعل:

تشارك الصفةُ المشبهةُ اسمَ الفاعلِ في جوانبَ، وهي:

١ - الدلالةُ على الحدثيةِ ومَنْ وقعَ منه الحدثُ، فكلٌّ منهما دالٌّ على المصدرِ والذاتِ.

ففاهمٌ (اسمُ فاعل) دال على ذات وفَهْم، وظريفٌ (صفةٌ مشبهة) دالةٌ على ذاتٍ وظُرْف. وشريف (صفة مشبهة) دالةٌ على ذاتٍ وشَرَف.

٢ - قبولُها التثنيةَ والجمعَ، والتذكيرَ والتأنيثَ. فتقول: حَسَنٌ وحسنة، وحسنان وحسنتان، وحسنون وحسنات.

٣ - دخولُ (ألْ) المعرِّفةِ على كل منهما، فتقول: الفاهمُ، والمستفهِمَةُ، كما تقولُ: الحَسَنُ والجميلةُ.

أوجهُ افتراقها عن اسم الفاعل:

وإذا كانت هذه الصفةُ مشبهةً باسمِ الفاعلِ؛ فإن النحاةَ يذكرون أوجُهًا تفارقُ بها اسمَ الفاعلِ[1]، وهي:

١ - أنها تكونُ للزمنِ المستمر، أي: تجمعُ بينَ الأزمنةِ الثلاثة؛ لأنها صفةٌ ثابتةٌ دائمةٌ، والثبوتُ والدَّوامُ يتطلبان استمراريةَ الصفةِ والزمنِ؛ لذا فهي دالةٌ على ماضٍ مستمر، أي: يتصل بالحاضر، ويستمر.

أما اسمُ الفاعلِ فإنه يكونُ لأحدِ الأزمنةِ الثلاثة: الماضي، أو الحال، أو الاستقبال.

ولهذا فإن الصفةَ المشبهةَ تعملُ عملَ فعلِها مطلقًا دون اشتراطِ زمانٍ معين.

وإذا كان اسمُ الفاعلِ لا يعملُ إذا دلَّ زمنُه على الماضي؛ فإن الصفةَ المشبهةَ تعملُ؛ وإن كانت من أفعالٍ ماضيةٍ؛ لأن المعنى الذى دلَّت عليه أمرٌ مستقرٌّ ثابتٌ متصلٌ بالزمنِ الحالي.

تقول: هذا حَسَنٌ وجهُه، جميلٌ خطُّه، فدل ذلك على ثبوتِ الصفة، واستمرارِها إلى زمنِ الحديثِ، فإذا أردت تحديدَ الزمن بالحالِ أو الاستقبالِ؛ فأردتَ بذلك

---

(١) ينظر في ذلك: التسهيل ١٣٩ / مغني اللبيب ٢ - ٤٥٨ / شرح الشذور ٣٩٧ / ضياء السالك ٣-٦٣، ٦٥/ شرح التصريح ٢ - ٨٢، ٨٣.

إحداثَ الفـعل؛ . . . جئتَ باسمِ الفـاعلِ لا الصفةِ المشـبهـةِ، فتقـول: هذا حاسنٌ وجهه، وجاملٌ خطه.

ومنه قولُه تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾ [هود: ١٢]، حيثُ عدل عن (ضيق) إلى (ضائق).

٢ - كما ذُكِر؛ تدلُّ الصفةُ المشبهةُ على لزومِ الصفةِ وثبوتِها، أما اسمُ الفاعلِ فإنه يدلُّ على التجددِ والحدوثِ. تقـول: حَسَن وشَرِيف وعَفِيف، صفات مـشبهة تدل على ثبوتِ الحـدثِ، فإذا أردت التجـددَ والحدوثَ جئـت باسمِ الفاعلِ، فتـقول: حاسن، وشارف، وعافّ.

ولهذا فإنه لا يشترطُ لإعمالِها زمنٌ مـعينٌ، حيثُ دلالتُها على الثبوتِ، فلا معنى لا شتراطِ الزمن فيها[1]، بخلافِ اسمِ الفاعلِ، حيث يشترطُ فيه زمنٌ معين.

٣ - لا يكونُ معمولُها إلا سببيا[2]، ويقصدُ بالسببى: اسمٌ ظاهرٌ يتصلُ بضميرِ الموصوفِ لفظًا أو تقديرًا.

أى: أن معـمولَها يكونُ مـعنىً أو ذاتًا يمُتُّ إلى الموصوفِ بصلة مـا، وينسبُ إليْه بإضافتِه إلى الضميرِ الذى يعودُ عليه.

أما اسمُ الفاعلِ فمعمولُه يكون سببِيا وأجنبيا فتقول: علىٌّ كبيرٌ عقلُه. علىٌّ كبيرُ العقلِ. (أى: العقل منه).

فيكون المعمولُ (العقلُ) سببيـا، ويتصل بضميرِ الموصوفِ - إن لفظًا، وإن تقديرًا - لأن الصفةَ (كبير) صفةٌ مشبهة باسمِ الفاعل.

ولا يقال: على كبيرٌ محمودًا.

لأن محمودًا ليس سببيا بالنسبةِ للموصوفِ، بل هو أجنبى. حيثُ الصفةُ المشبهة لا يكونُ معمولُها أجنبيا.

---

(١) الفوائد الضيائية ٢٠٤.

(٢) المقتضب ٢ - ١١٧، ٤ - ١٥٨، ١٦٤.

ولكن تقولُ: على محترمٌ محموداً حيثُ (محترم) اسمُ فاعلٍ، فعملَ فى الأجنبى.

وتقولُ: عليٌّ مرتفعَةٌ درجاتُه. حيثُ (مرتفعة) اسمُ فاعل، عملَ فى السببى (درجات)، ولذا أضيفَ إلى ضميرِ الموصوف.

وتقولُ: المتَبهُ فاهمٌ درسَه والقصةَ. ولكن لا تقولُ إلا: محمدٌ حسنٌ وجهه، أو: الوجه، أى: الوجه منه.

ولذلك فإن الصفةَ المشبهةَ يجوزُ أن تجرىَ على المعمولِ السببى، لا على موصوفِها المذكورِ سابقًا؛ لأنها معنًى تكونُ صفةً للسببى، فتؤنثُ له، وتثنى وتجمع وتفرد له، دون مراعاةِ الموصوفِ السابقِ عليها فى ذلك.

تقول: أعجبت برجلٍ كريم أبوُه، وكريمٍ أبواه، وكريمٍ آباؤُه، وبرجلٍ حسنة شمائلُه، وطويلة يَدَاه. ذلك لأنها تكون بمنزلةِ فعلٍ متقدمٍ على مرفوعِه، حيث يلزمُ الإفرادَ، وتلحقُه علامةُ التأنيثِ لتأنيث فاعله. ولا يلحقه ما يدل على التثنيةِ أو الجمع، إلا فى لغةِ قومٍ، وهى ما تُسَمى بلغةِ (أكلونى البراغيث).

٤ - يجوزُ فى مرفوعِها الظاهرِ النصبُ والجرُّ، ولا يجوزُ فى مرفوعِ اسمِ الفاعلِ إلا الرفعُ. فتقول: الطالب جميلٌ خطُّه.

برفع (خط) على الفاعليةِ، أو البدليةِ من الفاعلِ الضميرِ المسترِ فى الصفةِ.

أما قولُنا: الطالبُ مرتَفِعَةٌ درجاتُه. فلا يجوزُ فى (درجات) إلا الرفعُ على الفاعليةِ لاسمِ الفاعلِ (مرتفعة).

فإذا كان معمولُ اسمِ الفاعلِ مفعولاً فإنه يجوزُ فيه النصبُ والجرُّ فقط، حيثُ تقولُ: أعجبْتُ بمُتْقِن العمل. (بتوينِ متقن، ونصبِ العمل، أو عدم تنوينِه، وجرِّ العملِ).

٥ - الصفةُ المشبهةُ تنصبُ مع قصورِ فعلِها، فتقول: محمدٌ جميلٌ خلقَه. (بنصب خلق) بالصفةِ المشبهةِ (جميل)، وهى من الفعلِ القاصرِ (جَمُل).

أما اسمُ الفـاعلِ لا ينصبُ إلا إذا كان فـعلُه متـعديًا. فـتقول: مـحمـدٌ كاتبٌ درسَه. حيثُ اسمُ الفاعلِ(كاتب) من الفعلِ المتعدى(كتب).

٦ - منصوبُها المعرفـةُ مشبهٌ بالمفعولِ به، أما منصوبُ اسمِ الفـاعلِ فإنه مفعولٌ به. ذلك لأن الإخبارَ بها لا يعنى أن فـعْلاً قد أحدثَه الضميرُ المرفوعُ فى مـعمولها المنصوب، وإنما هو إخبـارٌ عن صفةٍ فى موصـوفِها، وهو الرافعُ عن طريقِ ضـميرِه المستترِ فيها. كأن تقولَ: زيد حسَنٌ الوجهَ، فزيدٌ لم يفعلْ شيئًا بالوجهِ، بل إن الوجهَ فاعلٌ فى المعنى، فهو الحسَنُ. وإنما هو صفةٌ لزيدٍ فى وجهِه الذى حَسُن.

أمـا اسمُ الفاعلِ فـهـو الذى يدلُّ على إحـداثِه الفعلَ الدالَّ علـيه لفظُه، فـوقعَ بمعمولِه المنصوبِ، فـإذا قلت: محمدٌ مُخْرِجٌ الصدقةَ، فـإن اسمَ الفاعلِ(مخرج)يدل على من أحـدثَ الإخـراجَ الذى وقعَ على المنصـوبِ(الصـدقة). كـمـا يدل على إحداثِ الإخراج.

٧ - معمولُها لا يتقـدمُ عليها، بلْ يجبُ تأخيرُه[1] ما لم يكن جارًا ومجرورًا - على الأرجح -، نحو: زيدٌ فَرِحٌ بك، ويجوز: زيدٌ بِكَ فَرِحٌ.

ذلك لأنها فرعُ اسمِ الفاعلِ فى عملِه.

أما اسمُ الفـاعلِ فإن معمـولَه يجوزُ أنْ يتأخرَ عنه، وأنْ يتـقدمَ. فتقـول: أفاهمٌ الدرسَ؟، أالدرسَ فاهمٌ؟

٨ - لا تتعـرفُ بالإضافةِ مطلقًـا، أما اسمُ الفـاعلِ فإنه يتعـرفُ إذا كان بمعنى الماضى، أو أُريدَ به الاستمرارُ.

٩ - يرى بعضُ النحاةِ أن معمولَ الصفةِ المشبهةِ لا يجوزُ إتباعُه بالنعتِ.

أما اسمُ الفاعل فـإنه يجوزُ إتباعُ معمولِه بجـميعِ التوابعِ، فتقول: مـحمدٌ فاهمٌ الدرسَ الأولَ كلَّه، والثانىَ درسَ الصفةِ المشبهةِ.

---

(١) الكتاب ١ - ٢٠٥ / المقتضب ٤ - ١٦٤.

١٠- يجوز إتباعُ مجرورِ اسمِ الفاعلِ على المحل، ويكون منه قولُه تعالى: ﴿وَجَعَلَ اللَّيلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ [الأنعام: ٩٦](١). بنصب (الشمس) على محل (الليل)، وهو النصبُ، عند كثيرٍ من النحاة.

ولا يجوز ذلك مع الصفةِ المشبهة.

١١ - يقبُح حذفُ موصوفِ الصفةِ المشبهةِ، وإضافتُها إلى ما أُضيفَ إلى ضميرِه، فلا يجوزُ: أُعجبتُ بجميلِ وجهِه.

لكن لا يقبحُ ذلك في اسمِ الفاعلِ، فيقالُ: أُعجبْتُ بفاهمِ درسِه.

١٢ - تصاغُ من اللازمِ دون المتعدى(٢)، نحو: حسَنٍ من(حَسُنَ)، وجميلٍ من (جَمُل).

أما اسمُ الفاعلِ فإنه يصاغُ مِنهما، نحو: قائِم، من (قام)، وفاهِم من(فهم).

١٣ - اسمُ الفاعل يكونُ على عددِ حركاتِ الفعلِ المضارعِ وسكناتِه.

أما الصفةُ المشبهةُ فقد تكونُ مجاريةً له، وقد تكونُ غيرَ مُجَارِية-كما ذكرنا-.

١٤ - لا يفصلُ بينها وبين معمولِها بظرفٍ أو عديلِه عند الجمهور.

ويجوز ذلك في اسمِ الفاعل، فيقال: محمدٌ كاتبٌ الآنَ درسَه. أفاهمٌ في القاعةِ محمدٌ الدرس؟

أما قولُه، وهو الحطيئة:

سيرى أمامُ فإن الأكثرين حَصًى   الطيبون إذا ما ينسبونَ أبًا(٣)

حيثُ فُصلَ بين الصفةِ المشبهةِ (الطيبون) ومعمولها المنصوب (أبا) بالظرفِ (إذا)؛ فإنه للضرورةِ. ومنصوبُها (أبًا) تمييز.

١٥ - (ال) الداخلةُ عليها حرفُ تعريف، أما الداخلةُ على اسمِ الفاعلِ فإنها اسمٌ موصول على الأصح.

---

(١) قرأ الكوفيون (جعل) فعلا ماضيا، والباقُون بصيغةِ اسم الفاعلِ (جاعل). الدر المصون ٣ - ١٣٣.

(٢) الكتاب ٤ - ٢٦: ٣٠.

(٣) المساعد ٢ - ٢٢٥ / الدرر ٢ - ٢٣١.

اختصاصها[1]:

تختصُّ الصفةُ المشبهةُ بأمورٍ منها:

أ - دلالتُها على استمرارِ ثبوتِ الصفةِ - كما ذُكِر.

ب - لا تعملُ محذوفةً:

جـ - استحسان إضافتها إلى فاعليها.

د - يقبُحُ حذفُ موصوفِها، وإضافتُها إلى ماأُضيفَ إلى ضميرِ موصوفِها، نحو: مررتُ بحَسَنِ وجهِه.

هـ- قد تؤنثُ بالألفِ، نحو: حمراء الوجه.

و - لا يراعى لمعمولِها محلٌّ بالإتباعِ على الأصح.

وأجازَ الفراءُ أن يُتبعَ مجرورُها بالرفعِ، نحو: هذا الرجل الحسنُ وجهُه نفسُه. وهو قويُّ اليدِ والرجْلُ.

وأجاز البغداديون الجرَّ فى المعطوفِ على المنصوب، نحو: هو حسَنٌ وجهًا ويدٍ.

مبناها:

يذكر ابنُ مالك: «إذا كانت الصفةُ المشبهةُ مصوغةً من فعلٍ ثلاثى فالغالبُ كونُها غيرَ موازنةٍ للفعلِ المضارعِ، كضخْمِ الجثةِ، ولَيِّنِ العريكةِ، وعظيمِ القدرِ، وحَسَنِ السيرة، وخَشِنِ البشرةِ، ويقظانِ القلبِ، وألمى الشفةِ.

وقد توازنُ المضارعَ، كضامرِ البطنِ، وسَاهِمِ الوجْهِ، وخاملِ الذكرِ، وحائلِ اللونِ، وظاهرِ الفَاقةِ، وطاهرِ العِرْضِ.

وإذا كانت مصوغةً من غيرِ ثلاثى فلا بُدَّ من موازنتِها المضارعَ، كمنطلقِ اللسانِ، ومُطمئِنِ القلْبِ، ومستسلِمِ النفسِ، ومُغْدَوْدَنِ الشَّعْرِ، ومتناسبِ الشمائلِ»[2].

---

(١) شرح التصريح ٢ - ٨٣.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٨٩.

ومما جاءَ منها موازنةً للفعلِ المضارعِ من الثلاثى قولُ عدى بن زيد العبادى النصرانى:

مِنْ حَبيبٍ أوْ أخِي ثقةٍ أو عَدُوٍّ شاحِطٍ دارا[1]

فقد اتفقوا على أن شاحطا صفةٌ مشبهة. وهى على وزنِ اسمِ الفاعلِ من الثلاثى شحط.

ومما جاء منها موازنةً للمضارعِ من غيرِ الثلاثى، فكان لازمًا، قولُ جرير:

ومَنْ يك مُنْحَلَّ العَزائمِ تابعًا هَوَاهُ فإنَّ الرُّشدَ منه بَعيدُ[2]

حيث (مُنْحَل)صفةٌ مشبهةٌ من الفعلِ غيرِ الثلاثى(انحل).

الصيغ التى تأتى عليها الصفة المشبهة:

١ - فعيل - بفتحٍ فكسرٍ طويل:

تأتى من الأفعال التى على مثال:

- فَعُل- بضم العين: وتكثرالصفةُ المشبهةُ منه على صيغةِ فعيل، نحو: كرُم فهو كريم، عظم فهو عظيم، فقُه فهو فقيه، ظُرف فهو ظريفٌ، نُبه فهو نبيه، شرُف فهو شريف، جَملُ فهو جميل.

وكذلك: قَبيح، دَميم، صَغير، كَبير، قصير، طويل، ضعيف.

---

(١) الكتاب ١ - ١٩٨ /المساعد ٢ - ٢١١ /مغنى اللبيب ٢ - ٤٥٩ /العينى ٣ - ٦٢١ /شرح التصريح ٢ - ٨٢ . وفيه رواية: من صديق. الشاحط: البعيد.

(٢) ديوانه ١٦٧ /شرح التسهيل ٣ - ١٠٤ /المساعد ٢ - ٢١١.

(من) اسم شرط جازم مبنى، مبتدأ مرفوع محلا. (يك)فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة. واسمها ضمير مستتر تقديره: هو يعود على اسم الشرط. (منحل)خبر يكون منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. وهو مضاف، و(العزائم)مضاف إليه مجرور. (تابعا)خبر ثان ليكون منصوب، وفيه ضمير مستتر تقديره: هو، فاعله. (هواه)مفعول به لتابع منصوب مقدرًا، وهو مضاف، وضمير الغائب فى محل جر، مضاف إليه.

(فإن) الفاء واقعة فى جواب الشرط حرف رابط مبنى. إن: حرف توكيد ونصب مبنى. (الرشد) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (منه)شبه جملة متعلقة ببعيد. (بعيد) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة من إن ومعموليها جواب الشرط فى محل جزم.

-فعِل- بكسرِ العين: نحـو: سقِم فهـو سقيم، مرض فـهو مريض، سلِم فـهو سليم.

وكذلك: حزين، صحيح، سعيد، بخيل، نشيط.

- المضعف الثلاثى: نحو طبَّ فهو طبيب، صح فهو صحيح، عفَّ فهو عفيف.

وكذلك: لبيب، خسيس، ذليل، خفيف، سديد، شديد. عزيز، عليل.

- يائى اللام: نحو: تقى فهو تَقِى، قوِى فهو قَوِىّ، غَبِى فهو غَبِىّ.

وكذلك: شَقِىّ، وَلِىّ، نَقِىّ، عَيِىّ، أبِىّ...

- فَعَل: بفتح ففتح، وهو قليلٌ، ومنه: حَرَض فهو حـريضٌ، ضَيِّق، حريض (فاسد، أذابه الحزنُ والعشقُ).

٢ -فَعِل - بفتحٍ فكسرٍ:

تأتى من الأفعال التى على مثالِ:

- فَعِل- بفتح فكسرٍ: ويكونُ مَنْ معانى:

الأدواءِ الباطنةِ، والأمراضِ كثيـراً، نحو: وَجع، فهووَجِعٍ، لوى (أصيب بوجعٍ فى المعدَة)، فهو لَوٍ، دَوِىَ (مَرِض) فهو دَوٍ، حَبِط (انتفاخ بطن الدابة)، فهو حَبِط.

ومنّه: وجى فهو وَجٍ(شدة رِقَّةِ القدمِ أو الحـافرِ أو الخُفِّ مِنْ كثرةِ المشى) ويقال لعَمِىُّ القلب: عَمٍ.

المشاعر الباطنة: نَكِدَ فهو نَكِد، عَسِرَ فهو عَسِر، لَحِزَ فهو لَحِز. (شحَّ وبخل، أو ضاقت نفسُه).

ومنه: لَحِج(ضـاق)، نَزِق(من الخـفـة والطيْش)، مَلِق. (من الضـعف)، قلق، سلس (سهل الانـقياد) شكِس، لَقِس (الذى لا يـستقيم على وجه - يسـخر من الناس...)، لَقِص (سريع إلى الشر).

ومنه: بَطِر، أشِر، جَذِل، فَرِح، أرِج (من توهـج ريح الطيب وانتشارها)، جَوِ (شديد الوجد وحرقته).

ومنه: فَزِع فهو فَزِع، وَجِل فهو وَجِل، فَرِق... ومنه: قَرِم. (شدَّة الشهوَة إلى اللحم).

ومنه ما يتغير، قالوا: سهِك (رائحته كـريهةٌ من تغيرِه) شَعِث، (من التغير وتلَبُّد الشعر واتساخه).

- فَعُلَ- بفتح فـضم: ويأتى منه قليلا، نحو: نَجِس، خَـشِم (أصيب بداء فى أنفه). من: نَجُس، وخَشُم.

- أفْعَل - بفتحٍ فسكُونٍ ففتحٍ:

تأتى من الأفعالِ التى على مثالِ:

٣ - فَعُل - بضم العينِ نحو:

صَهُب فهـو اصهَب. (اللون الأصفر إلـى حمرة مع بياض)، اكْـهَب (ذو غبرة مشربة سوادًا)، آدم (لون مُشرب سوادا وبياضا).

ومنه: خَشُن فهو أخشَن مَلُح فهو أمْلَحُ.

٤ - فَعِل- بكسرِ العين ويأتى فى معانى: العيوب الظاهرة، نحو: أعْوَر، أعْمَى، أحْوَل.

ومنه: أقْطَع(مقطوع اليد)، أجْذَم (مقطوع اليد، أو مصاب بالجذام)، أعْرج.

ومنه: أعْشى، أجْرَب، أقْعَس (من خرَج صدرُه، ودخل ظهرُه خلْقَة)، أحمق، أبْلَه.

ومنه: أجْرَد (قِـصَر الشعر، وهو عـيبٌ فى الدواب، وورمٌ فى مؤخرِ عـرقوبِ الفرس، يمنعه من المشى).

أزَبّ (كثرة الوبرِ، أو الشعر، وطولُه)، أغَمّ (كثرة الشعرِ فى الوجهِ والقفا).

ومنه كذلك: أشْتَر. (انقلب جفنُ عينه، أو شُقَّت شفته السفْلى)، أصلَع، أوْقص (قَصير العنق)، أصيَد(مائل العنق)، أميَل (مائلٌ خلقةً)، أشيَب.

الألوان: نحو: أسوَد، أبْيَض، أصفَر، أشهب، أشقَر. وما ذُكرَ سابقا.

فتقول: مررتُ برجلٍ أسودُ أبُوه،وامرأةٍ أحمرُ غلامُها.

الحلَى: نحو: أهْضَم (خميص البطن)، ويقال: بطنٌ هضيم، ومهضومٌ وأهْضَم. وأجْيَد (طول العنق وحسنه). ألْمَى، (سُمْرة فى الشفة تُستَحسن).

ملحوظة:

الصفاتُ المشبهةُ المذكورَة على مثالِ (أفعل) للمذكرِ مؤنثُها يكون على مثالِ: فَعْلاء، نحو: عوراء، عميَاء. جَرْباء، حمقاء... جرْداء، صلْعاء، شَيْباء... سوْدَاء، بَيضَاء... هَضْماء، جَيْدَاء...لَمْياء.

٥ - فُعَال - بضم ففتحٍ طَويل:

تأتى للمبالغةِ فى وزنِ فَعِيل، نحو: طُوَال (من طَويل)، شُجاع (من شَجِيع)، عُجَاب (من عجيب).

٦ - فُعَّال - بضم ففتحٍ مُشَدَدٍ طول:

تأتى للمبالغةِ فى فُعَال، نحو: طُوَّال، شُجَّاع...

٧ - فَعْلاَن - بفتحٍ فسكونٍ ففتحٍ طويل:

تأتى من الفعلِ الذى يكونُ على مثالِ:

- فَعِل- بفتح فكسر: فى معانى الامتلاءِ ونقيضه، نحو: شَبْعان، ريَّان، ظمآن، غَرْثان (للجوع)، صَدْيان، هَيمان، سكْران عَطْشَان، غضْبان، لَهْفَان، ثكْلاَن.

وقالوا: قَدَحٌ قَرْبَان، وجمْجَمَة قربى(قارب الامتلاء)، وقَدَحٌ نَصفَان، وجمجمة نصفى،(انتصف). ومنه: خَزْيَان.

٨ - فَعَل- بفتحٍ ففتحٍ:

تأتي من: فَعُل- بفتحٍ فضم: نحو: حَسُنَ فهو حَسَن، بَطَل...

٩- فَعْل- بفتحٍ فسكونٍ:

تأتي مِنْ: فَعُل، بفـتحٍ فضم، نحو: صَعُب فـهو: صَعْب، عَذُبَ فـهو عَذْب، وكذلك: ضَخْم، سَمْع، شَهْم...

١٠- فُعْل - بضم فسكونٍ:

تأتي من: فَعُل: بفتْحٍ فضَم، نحو: صُلْب، حُرّ.

- فَعَال - بفتحٍ ففتحٍ طويلٍ:

تأتي من فَعُل، بفَتْح فضَم، نحو: جَبُن فهو جَبَان، ومنه: امرأةٌ حَصَان.

١١- فَعُول - بفتحٍ فضم طويل:

تأتي من: فَعُل، بفتحٍ فضم، نحو: وَقُر فهو وَقُور، طَمُح فهو طَمَوح.

ومنه خَجُول. من الفعلِ خَجِل، بكسرِ العين.

١٢ - فُعُل - بضم فضم:

تأتي من: فَعُل، بفتح فضم، نحو: جَنُب فهو جُنُب.

١٣ - فَيْعَل - بفتحٍ فسكونٍ ففتحٍ:

لا تأتي إلا مِنْ صحيحِ العينِ، نحو: صَيْرف(النَّقَّاد).

١٤ - فَيْعِل- بفتحٍ فسكونٍ فكَسْرٍ:

لا تأتي إلا من الأجْوفِ، نحو: جَيِّد، بَيِّن، سَيِّد، هَيِّن.

١٥ - أسماءُ الفاعلين والمفعولين:

كلُّ ما كـان على مثـالِ صيغِ اسمِ الفاعلِ أو اسمِ المفـعولِ؛ ودلَّ على الثـبوتِ واللزومِ، دونَ الحدوثِ والـتجددِ؛ فـإنه يكونُ صفـةً مشـبَّهةً باسمِ الـفاعلِ. ذلك

نحو: هو محمودُ الخلق، ومحترمُ الشخصية، ومهذَّبُ التعامُل، وطاهر القلبِ، وثابتُ الجنان. . . هو بَارٌّ بوالديْه.

ومنه: عالم، جاهل. . .

ومثلُ ذلك ما جاءَ على مثالِ صيغِ المبالغةِ، واسمِ التفضيل، نحو: سميع، عليم، غفور، شكور، أحْكَمُ الحاكمين، أعْلَم. . .

ومنه: أحمق. . .

ومنه ما جاء على مثالِ (فَاعلٍ) فيما كانَ متداخلاً، نحو: حامض من حمض (بضم الميمِ وفتحِها)، خاثِر من خثر(بتثليثِ الثاءِ)،عَازِم من عزم (بضم الزايِ وفتحها)، ماكث من (مكث،بضم الكاف وفتحها).

ملحوظة:

نجد أنَّ دلالةَ الصفةِ المشبهة ربما تأتي على أكثرَ من صيغةٍ، حيثُ تشتركُ بعضُ الصفاتِ التي تأتي في صيغتيْن مختلفتيْن في دلالةٍ واحدةٍ، من ذلكَ ما جاءَ على مثالِ:

- أفْعَل وفَعِل (بفتح فكسر):

حيثُ يشتركان فيما دلَّ على العيوبِ الظاهرة، نحو: أشْعَث وشَعِث (ما يتغير لونُه ويسود)، وأحْدَب وحَدِب، وأقْعَس وقَعِس (دخول الظهر، وخروج البطن والصدر)، وأكْدَر وكَدِر (لون بين السوادِ والغبرة).

ويشتركان كذلك في العيوبِ الباطنة،قالوا: أَوْجَر ووَجِر (دائم الخوف)، وأحْمَق وحَمِق.

- فَعِل (بفتحٍ فكسرٍ)، وفَعْلان (بفتح فسكون):

نحو: جَذِل وجَذْلان، أشِر وأشْرَان، غَرِث وغَرْثان (من الجوع) وللأنثى: غَرْثَى، وغرثانَة.

ومنهما: صَدِ وصَدْيَان، عَطِش وعطْشان، عَجِل وعَجْلان (من السرعة والطيش)، سكِر وسكران، وللأنثى: صدْيى، عطْشى، عجلَى، سكْرى.

- فَعِل (بفتح فكسر) ومِفْعَال (بكسر فسكون):

نحو: قَلِق ومِقْلاق، وللأنثى: قلقة ومقلاق.

- فَعْلان (بفتح فسكون)، وفاعل:

نحو: ثكْلان وثاكل، وللمرأة: ثكلى وثكول وثاكلة.

- أفْعَل(بفتح فسكون ففتح)، وفَعْلان (بفتح فسكون):

نحو: أهْيَم وهيْمان. (اشتداد العطش بسبب الحمّى)، وللأنثى: هَيْمى، وهَيْماء.

عملُ الصفةِ المشَبْهة:

حيثُ إن الصفةَ المشبهةَ مُباينَةٌ للفعلِ بدلالتِها على الثبوتِ دونَ الحدوث، وهي مأخوذةٌ من الفعلِ القاصرِ، كان لها أن تعملَ عملَ الفعلِ القاصر، فترفعُ دونَ أن تنصبَ؛ لكننا لا بد أن نستحضرَ أنها مشابهةٌ لاسمِ الفاعل، لذلك جاز لها أن تعملَ عملَ اسمِ الفاعلِ المتعدى لواحدٍ، أدْنى درجاتِ التعدى.

ونستحضر -مرةً أخرى - أنها اسمٌ، وهو قابلٌ للإضافة، فيجرُّ ما بعده.

لذلك فإنه يمكنُ القولُ إن الصفةَ المشبهةَ تعملُ على ضربيْن:

إما لما فيها من معنى الفعلِ، وهذه تعملُ في الظرف، والجار والمجرورِ، والحالِ، والتمييزِ. . . . وغيرِها من الفضلاتِ التى ينصبُها الفعلُ اللازمُ والمتعدى، على حد سواء، وهذه المعمولاتُ يجوزُ تأخيرُها وتقديمُها على الصفةِ المشبهة، على الوجه الأرجح، عدا المفعول المطلق فإنه يجبُ تأخيرُه، وقيل: إنها لا تعملُ في المفعولِ المطلقِ[1].

تقول: هو حسنٌ وجهًا، وكريمٌ يدًا، وسعيدٌ حظا، وملتزمٌ خُلُقًا.

---

(١) يس على شرح التصريح ٢ - ٨٣ / حاشية الصبان على الاشمونى ٣ - ٤.

إنه جميلٌ في شمائله، وفيَّاض في عطائه.

ويجوز القولُ: إنه كريمٌ كرمًا واسعًا.

وإما لشبَهِها باسم الفاعلِ المتعدى إلى موصوفِها، فتنصبُ مرفوعَها المعمول، وتعملُ ذلك بالشروطِ المذكورةِ في اسمِ الفاعلِ، أى: يجب أن تعتمدَ على استفهام أوْ نفيٍ أو ابتداءٍ، أو منعوتٍ، أو صاحبِ حالٍ، وأن يكونَ معمولُها سببيًّا مذكورًا بعدها.

وهى من هذا الجانبِ تجرُّ معمولَها إذا صلُح للإضافةِ إليها.

فالصفةُ المشبهةُ يجوزُ لها أن ترفعَ، وأن تنصبَ، وأن تجرَّ معمولَها.

هذا إلى جانبِ أثرِها فيما عدَا معمولِها المباشرِ، من مثل: التمييزِ، والظرف، والحال... إلخ.

فتقولُ:

أكَرِيمٌ أخوَاك؟ حيثُ الاعتمادُ على الاستفهام.

ما قبيحٌ خلقُ أخويْك. حيثُ الاعتمادُ على النفى.

أعجبتُ برجلٍ كريمٍ خلقُه. اعتمدتْ على موصوفٍ.

أعجبتُ بالرجلِ كريما خلقُه. اعتمدت على صاحبِ حال.

الرجلان كريمٌ خلُقُهم. اعتمدت على المبتدإ.

ومنه[1]:

جاءنى زيدٌ حَسَنًا ثيابُه. مررْت برجلٍ حَسَنٍ غُلامَاه.

زيدٌ حسَنٌ غلامُه. هذا عمرٌو قويًا غلاماه.

ما حَسَنٌ غُلامَاك. أحَسَنٌ غلامَاك؟

(١) المقتصد فى شرح الإيضاح ٢ - ٥٣٩.

أوجه إعراب معمول الصفة المشبهة:

معمولُ الصفةِ المشبهةِ - في المقامِ الأولِ - هو مرفوعُها، وقد ذكرنا أنه من أوجهِ الافتراقِ بينها وبين اسمِ الفاعلِ أن مرفوعَها يجوز فيه النصبُ والجرُّ؛ لذلك فإن لمعمولِها ثلاثَ حالاتٍ إعرابيةٍ، وهي:

أ - الرفع:

على أنه فاعلٌ، وهذا هو الأصلُ؛ كي يُرَادَ به الثبوتُ والدوامُ؛ حيثُ إنه فاعلٌ في المعنى.

فعندما يُقَال: زيدٌ حَسَنٌ وجهُه، فإن الحُسْنَ في الحقيقةِ إنما هو للوجه؛ ولذا يكونُ فاعلاً.

وقد يُحسب الرفعُ على البدليةِ من ضميرِ (زيد)، وهو ضميرٌ مستترٌ في الصفة (حسن)، حيثُ أردت المبالغةَ، فحولْتَ الإسنادَ إلى ضميرِ (زيد)، فجعلْتَ زيدًا نفسَه حسنًا[1]، وجعلْتَ الوجهَ بدلاً منه بدلَ بعضٍ من كلٍ.

ووجهُ الرفعِ مطلقٌ في معمولِ الصفةِ المشبهةِ، حيث جوازُه في حالِ اقترانِ المعمولِ بـ(أل)، أو إضافته لما فيه(أل)، أو إضافته إلى مضمرٍ، أو لما أُضيفَ إلى مضمرٍ، أو تجريدِه من (أل) والإضافةِ، أو إضافةِ المعمولِ لمجردٍ منهما، سواءٌ أكانتِ الصفةُ مقترنةً بـ(أل)، أم مجردةً منها.

فيقال -مع تجردِ الصفةِ المشبهةِ من(أل):

محمدٌ كريمٌ الخلقُ. (المعمولُ مقرونٌ بأل).

محمدٌ كريمٌ خلقُ الأبِ. (المعمولُ مضافٌ لما فيه أل).

محمدٌ كريمٌ خُلقُه. (المعمولُ مضاف إلى ضمير).

محمدٌ كريمٌ خلقُ أبيه. (المعمولُ مضاف إلى ما أُضيف إلى مضمر).

محمدٌ كريمٌ خلقٌ. (المعمولُ مجرد من أل والإضافة).

---

(1) ينظر: شرح الشذور ٣٩٧، ٣٩٨.

محمدٌ خلقٌ أبٍ. (المعمولُ مضافٌ إلى مجردٍ منهما).

ومع اقترانِ الصفةِ المشبهةِ بـ(أل) يقالُ مثلُ ما سبق، مع سبقِ(أل) للصفةِ، وذلك على مثالِ:

محمدٌ الكريمُ خلقُ الأبِ. . . . إلخ.

ب - النصب:

ذكرنا أنه يجوزُ في مرفوعِ الصفةِ المشبهةِ النصبُ، ويختلفُ توجيهُ النصبِ طبقًا لمبنى المعمولِ، فإنه إن كان معرفةً كان نصبُه على التشبيه بالمفعول به، وإن كان المعمولُ نكرةً كان نصبُه على التميزِ، أو على التشبيهِ بالمفعولِ به[1]. ذلك لأن التميزَ لا يكون إلا نكرةً.

وإذا كان النحاةُ يختلفُون في أوجهِ النصبِ ،فإنها تترددُ بينَ الوجهيْن السابقيْن.

ونصبُ معمولِ الصفةِ المشبَّهةِ جائزٌ مطلقًا مع كلِّ المباني المذكورةِ سابقًا في وجهِ الرفعِ.

والصفةُ المشبهةُ تنصبُ معمولَها على التشبيهِ لا على الحقيقة؛ لأنك «إذا قلت: زيد ضاربٌ عمراً فالمعنى أن الضربَ وقع بعمرٍو، وإذا قلت: زيدٌ حسَنٌ الوجهَ فلسْتَ تُخْبرُ أنَّ زيدًا فعلَ بالوجه شيئًا؛ بل الوجهُ فاعلٌ في المعنى؛ لأنه هو الذي حَسُن»[2]. فأنت لم توقعْ فعلاً، وإنما أخبرْتَ عن زيدٍ بالحسَنِ الذي للوجهِ، كما قد تصفُه بذلك إذا قلت: مررت برجلٍ حَسَنِ الوجه.

جـ - الجر:

يجوز جرُّ معمولِ الصفةِ المشبهةِ على الإضافةِ إلى الصفةِ، ولا يكونُ جرُّ المعمولِ في كل الصورِ السابقةِ؛ إذ تُراعى في ذلك قواعدُ صحةِ الإضافةِ، فيمتنع الجرُّ فيما إذا كانت الصفةُ مقرونةً بـ(أل)، وكان المعمولُ مجردًا منها، أو كان مجردًا من الإضافة إلى مقرونٍ بـ(أل)؛ لأن إضافةَ الصفةِ المقرونةِ بألْ يكون إلى ما فيه(أل)، أو المضافِ إلى ما فيه(أل)، أو إلى ضميرٍ ما فيه(أل).

---

(١) المقتضب ٤ - ١٦١، ١٦٢ / التسهيل ١٣٩، ١٤٠ / شرح الشذور ٣٩٨.

(٢) شرح ابن يعيش ٦ - ٨٢.

لكن الصفةَ المشبهةَ المثناةَ والمجموعةَ جمعَ مذكرٍ سالمًا يجوزُ إضافتُـها مـطلقًا.

لذا يمتنع الجـرُّ في: زيدٌ الحسنُ وجهُـهَ، والحسنُ وجهُ أبـيه، والحسن وجـهًا، والحسَنُ وجهُ أبٍ[1]. ولكن يجوز في المعمولِ الرفعُ والنصب.

وجرُّ معمولِ الصفةِ المشبهةِ ناشئٌ - على الأصح - عن النصبِ،لا عن الرفعِ، أي: نشأ بعد تحويلِ إسنادِ الصفةِ إلى ضميرٍ مستترٍ يعود على موصوفِها عندما أُريد المبـالغة، فنُـصِبَ المعمـولُ،وعند الجـرِّ أضيـفت الصـفةُ إلى مـنصوبِهـا، لا إلى مرفوعِهـا، وذلك كي لا يضافَ الشيءُ إلى نفسِه؛ لأن الصفةَ هي عينُ مـرفُوعِها، وهي غيرُ منصوبِها.

ملحوظات:

أولاً: لما كانت الصفـةُ المشبهةُ دالةً على حدثٍ ومـوصوفِه الملازم له، وهي من فعلٍ لازمٍ، كـان رفعـها لفاعـلٍ ظاهرٍ فيه قُـبحٌ، حيث إنه يجب اسـتتـارُه؛ لأنها تتضمنُه، وقد ظهر.

كما أن نصبَهـا لمعموليها فيه تجوزٌ؛ لأنه لا ينصبُ إلا مـا كان متعديًا. ولذلك خُلص من الحالتين بالإضافة، فـالإضافة تمنعُ القبحَ حالَ رفعِها مـعموليها، وتزيلُ التجـوزَ حالَ نصبهـا له، وكلٌ جائزٌ مع الصفـةِ المشبهةِ ومـعمولها، حـيث يجوزُ رفعُهَ، ونصبُه، وجره.

ثانيًا: المعمولُ سببي موصول أو موصوف[2]:

إذا وردَ بعدَ الصفةِ المشبـهةِ معمولٌ سببي موصولٌ أو موصوفٌ فـإنها تعملُ فيه الرفعَ والنصبَ مطلقًا،أي: سـواءٌ أكانت مقرونةً بألْ، أم غـيرَ مقرونةٍ بهـما، من ذلك قولُ الشاعرِ:

إنْ رُمْـتَ أمْنًـا وعـــــزَّةً وغِنًـى فاقْـصِدْ يَزيدَ العزيزَ مَنْ قـصدهُ[3]

(1) شرح الشذور ٣٩٨.

(2) ينظر: التسهيل ٣ - ٩٤ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢١٤.

(3) الموضعان السابقان.

الصفةُ المشبهةُ (العزيز) مقرونةٌ بألْ، ومعمولُها الاسمُ الموصولُ(مَنْ)، فجاز أن يُرفعَ على الفاعليةِ، وأن يُنصبَ على التشبهِ بالمفعولِ به.

ومنه: رأيت الرجلَ الجميلَ ما اشتملَتْ عليه ثيابُه، الطويلَ رمح يطعن به.

رأيتُ رجلاً جميلاً ما اشتملت عليه ثيابُه، طويلاً رمح يطعن به.

يجوز فى (رمح) الرفعُ والنصبُ.

ومنه قولُ الشاعرِ:

عَزٌّ امرؤٌ بطلٌ مَنْ كان مُعْتَصِما   به ولو أنه من أضعفِ البَشَرِ[1]

حيثُ الصفةُ المشبهةُ (بطلٌ) مجردةٌ من(أل)، ومعمولُها الموصولُ (من)، فجاز فيه الرفعُ على الفاعليةِ، والنصبُ على التشبيهِ بالمفعولِ به.

فإذا خلت الصفةُ المشبهةُ من ألْ، وقُصدَت الإضافةُ؛جاز لها أن تَجُرَّ معمولَها الموصولَ أو الموصوفَ. فتقولُ: رأيت رجلاً جميلَ ما اشتملَتْ عليه ثيابُه، طويلَ رُمحٍ يطعنُ به[2]. حيث جوازُ جرّ الاسمِ الموصولِ (ما)،والمعمولِ الموصوفِ (رمح).

ثالثًا: اتصال الضميرِ بالصفةِ المشبهة:

إذا اتصلَ الضميرُ بالصفةِ المشبهةِ فإنه يكون على تقديرين[3]:

أولهما: أن تقصدَ الإضافةَ، فتحكمَ عليه بالجر.

والآخر: ألا تقصدَ الإضافةَ، فتحكمَ عليه بالنصبِ على التشبيهِ بالمفعولِ به.

وإذا كانت الصفةُ غيرَ متعرفةٍ، نحو: رأيت غلامًا حَسَنَ الوجه أحمره؛ فإنه يحكم على الهاءِ بالجر بالإضافة، ويجيز الكسائى النصبَ على التشبيهِ بالمفعولِ به، ويختارُه ابنُ مالك، ويستشهد لذلك بقولِ الأحوص:

= (رمت) فعل وفاعل، والجملةُ جملةُ الشرط. (امنا) مفعول به. (فاقصد) جملة جواب الشرط، فى محل جزم. (يزيد) مفعول به منصوب. (العزيز) صفة له منصوب. (قصده) جملة فعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب.

(١) شرح التسهيل ٣ - ٩٤.

(٢) المساعد ٢ - ٢١٦، ٢١٧.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ٩٣.

فـإنْ يكُنِ النكاحُ أحلَّ شيءٍ   فـإن نكاحَهـا مطرِ حـرامُ[1]

حيث يجـرُّ (مطر)، مما يدلُّ على نصبِ الضميـرِ، مع اتصاله بالمضافِ، وجمـهورُ النحاة لا يُجيزون ذلك.

وإنْ قُرِنَتِ الصفةُ بألْ؛ واتصلَ بها الضميرُ؛ تعيَّنَ الحكمُ بالنصبِ، نحو: مررت بالغلامِ الحسنِ الوجهِ الأحمره. ويجيزُ الفراءُ الجرَّ، ويرجحُ النصبَ.

فإن انفصلَ الضميرُ عن الصفةِ بضميرٍ آخر تعينَ النصبُ، نحو: قريش نجباءُ الناسِ ذريةً وكرامُهُمُوها. هم أحسَنُ الناس وجوهًا وأنضرُ هُمُوها.

وأرى أنه يجب أن نحترز من كون الصفةِ مثناةً أو مجموعةً حيث تتأثرُ لفظيا أو بنيويا بين إعمالِها الجرَّ والنصب، ففي حالِ إعمالِها الجرَّ تحذفُ النونُ منها، وفي حالِ إعمالِها النصبَ تثبت النون.

تقول: مررْتُ بالرجلين الحسنَيْن وجهاهُما الجميلَيْهما. فيكون الجر. والجميلين إياهما فيكونُ النصب.

سواء كان الضميرُ المعمولُ للصفةِ المشبهةِ في محل نصبٍ، أم كان في محلِّ جر؛ فإنه لا يتأثرُ نطقيا، أو لفظيا.

أما المتأثرُ بين احتسابِ الجرِّ والنصبِ فإنه الصفةُ المشبهةُ إذا كانت ممنوعةً من الصرفِ غيرَ مقرونةٍ بألْ، وغيرَ مضافةٍ، وفي موقعِ الجر.

مثال ذلك: أعجبت برجلٍ جميلِ الوجهِ أحمرِه، حيثُ الصفةُ المشبهةُ (أحمر) مجرورةٌ، فإن احتسبت مضافةً إلى معمولِها الضميرِ؛ لأنه يكونُ في محل جر؛ فإنها تُجرُّ بالكسرةِ، وإن احتُسِب المعمولُ منصوبًا فإن الصفةَ تجرُّ بالفتحة نيابةً عن الكسرةِ، هذا غير ما تكونُ الصفةُ مضافةً أومعرفةً، حيث جرُّها بالكسرةِ في حالي إعمالِها الجرَّ والنصب، وغير ما تكونُ الصفةُ مصروفةً حيثُ إن علامةَ إعرابِها لا تتأثرُ بين إعمالِها النصبَ والجر.

---

(1) ديوانه ١٨٣ / شرح التسهيل ٣ - ٩٣ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٧٩.

الاحتمالات البنيوية للصفة المشبهة ومعمولها:

أ - تُستخدمُ الصفةُ المشبهةُ مترددةً بينَ اقترانِها بأداةِ التعريفِ (أل)، وتجردِها منها. فهاتان حالتان.

ب - أما معمولُها فإنه يتردّدُ بينَ:

- الاقترانِ بـ(أل)، والإضافةِ إلى ما فيه(ألْ).

- الإضافةِ إلى مُضْمر، والإضافةِ إلى ما إلى أضيفَ إلى مُضْمَرٍ.

- التجردِ من (ألْ) والإضافةِ، والإضافةِ إلى مجردٍ منْهُما.

فهذه ستُ صورٍ.

جـ - ويأتى المعمولُ - كذلك - إما مرفوعًا، وإمَّا منصوبًا، وإما مجرورًا.

بالجمعِ بين (أ) و(ب) نحصلُ على اثنَتَيْ عشْرةَ صورةً.

وبإضافةِ (جـ) إليهما، حيث يكونُ فى كل صورةٍ مما سبقَ أحوالُ الرفعِ والنصبِ الجر، نحصلُ على ستَ وثلاثينَ صورةً.

فإذا تذكرْنا أن من هذه الصورِ أربعًا لا تجوزُ، تتمثلُ فى امتناعِ جرِّ المعمولِ إذا كانت الصفةُ مقرونةً بـ(ألْ)، وهى غيرُ مثنَّاةٍ ولا مجموعةٍ جمعَ مذكرٍ سالمًا، والمعمولُ يكونُ مجردًا من(ال)، أوْ مضافًا إلى مجردٍ منها، أو مضافًا إلى ضمير، أو إلى ما أضيف إلى ضميرٍ، فإن الجائزَ منها يكون اثنَتَيْن وثلاثِين صورةً.

ويذلك لا يجوز القولُ:

الحسنُ وجهٍ. الحسنُ وجهِ أبٍ، الحسنُ وجههِ، الحسنُ وجهِ أبيه.

والجوازُ في هذه الصورِ الاثنتَيْن والثلاثِين على مراتبَ، تجمعُ بين القُبْحِ والضعفِ والحسن(١).

---

(١) شرح ابن الناظم ٤٤٨ / شرح التصريح ٢ - ٨٤.

فأما القبيحُ منها فأربعُ صور، وهى:

أن يُرفعَ المعمولُ: والصفةُ مقرونةٌ بـ(ألْ)، أو مجردةٌ منها، والمعمولُ مجردٌ منها ومن الإضافةِ إلى الضميرِ، أو مضافٌ إلى مجردٍ منها.

نحو: الحَسَنُ وجهٌ،الحسنُ وجهُ أبٍ، حسنٌ وجهٌ، حسنٌ وجهُ أبٍ.

ويذكرون دليلاً على أحوالِ الجوازِ فى صُورِ القُبْحِ قولَ الراجزِ:

بُهْـمَـةٍ مُنِيتُ شـهمٍ قَلْـبُ
مُنَجَّـذٍ لاذِى كَهَـامٍ يَنْبُـو[1]

حيثُ الصـفةُ المشبَّهةُ(شـهم)، وهى مجردةٌ من أداةِ التـعريف، رفعت معـمولَها المجردَ من(ألْ) والإضافةِ (قَلْب) وهو مثلُ ما ذُكر من جوازِ: حسنٌ وجهٌ،مع القُبح.

ويذكر ابنُ الناظم: «والمجوِّزُ لهذه الصورةِ مجوزٌ لنظائرها»[2].

وأما الضعيفُ منها فستُّ صُور،وهى:

أن ينُصَبَ المعمولُ:

والصفةُ مجـردةٌ من(ألْ)،والمعمولُ معرفٌ بها،أو مـضافٌ إلى معرفٍ بالأداةِ،أو مضافٌ إلى ضميرِ الموصوف،أو مضافٌ إلى ما أضيفَ إلى الضميرِ.

نحو: حَسَنٌ الوجهَ،حَسَنٌ وجهَ الأبِ،حَسَنٌ وجهَه،حسَنٌ وجهَ أبيه.

وأن يُجرَّ المعمولُ:

والصفةُ مجردةٌ من (ألْ)،والمعمولُ مضـافٌ إلى ضميرِ الموصوفِ،أو مضافٌ إلى ما أضيفَ إلى ضميرِه.

نحو: حَسَنُ وَجْهِه،حسَنُ وجهِ أبيه.

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ٩٦ /شرح ابن الناظم ٤٤٨ /العينى ٣ - ٥٧٧ /الأشمونى ٣ - ١٠،١٤.
البهمة: الفارس الشديد البأس لا يُدرى من أين يُؤتى،مُنى: ابتُلى،منجّد: مجرب محنّك،كهام: كليل، ينبو: يتجافى.

(٢) شرح ابن الناظم ٤٤٩.

وأوجهُ الخلافِ في هذه الصور التي تقبحُ أو تقلُّ تتركزُ في ثلاثةٍ:

أ - مذهب الكوفيين: وهو الجوازُ مطلقًا.

ب - الجواز في الشعرِ، والمنع في النثر، ويعبرون عن ذلك بالقبحِ، أو القلة.

جـ - من النحاةِ مَنْ يذهب إلى المنعِ مطلقا، وعلى رأسِهم المبردُ.

ومنه قولُ النابغة:

ونأخــذُ بعــدَه بِـذِ نابِ عَـيْشٍ أَجَبَّ الـظهــرَ لَيْسَ له سَـنَامُ[1]

حيثُ يُروى بنصبِ (الظهر) على التشبيه بالمفعولِ به، أو على التمييزِ على رأيِ الكوفـيين، لكنه ممتنعٌ عند الجـمـهـور، وهو معـرفٌ بالأداةِ، ويروى بالجـرِّ على الإضافةِ، ويروى بالرفعِ على الفاعلية.

ذلك على مثالِ: حسنٌ الوجهَ، بنصب (الوجه).

وقولُ الراجز عمرو بن لجأ، وينسب إلى عمرو بن لحي التميمي:

أنعَــتُــهــا إِنِّيَ مِــنْ نُعَّــاتِهــا كُـومَ الـذُّرَى وادقَـةً سُـرَّاتِـهـا[2]

حيث نصبت الصفةُ المشبهةُ (وادقة) معمولَها (سُرَّات)، وهو مضافٌ إلى ضميرِ الموصوفِ، حيثُ الضميرُ يعود إلى النُّوق، وعلامةُ النصبِ الكسرة.

وفيه دليلٌ على جوازِ: زيدٌ حسنٌ وجهَه. بنصبِ (وجه).

---

(1) الكتاب1 - 196 / المقتضب 2 - 179 / أمالي ابن الشجري 2 - 143 / شرح ابن يعيش 3 - 4،579 - 6،534 - 83،85 / شرح التسهيل 3 - 96 / شرح ابن الناظم 449 / الصبان على الأشموني3 - 11.
الذناب: العَقِب، أجب الظهر: مقطوع السنام.
(أجب) يُروى بالجر نعتا لعيش مجرورًا. وبالنصبِ على الحالية، وبالرفع على أنه خبر لمبتدإ محذوف.

(2) المفصل 232 / المقتصد في شرح الإيضاح 1 - 551 / شرح ابن معطي 2 - 998 / شرح ابن يعيش 6 - 83،88 / شرح التسهيل 3 - 96 وروايته في بيتين / العيني 3 - 583 / الصبان على الأشموني 3 - 11.
أنعتها: أصفها، كوم: جمع كـوماء، وهي الناقة العظيمة السنام، الذرى: جمع ذروة، وهي السنام، وادقة: دانية من الأرض، سرأتها: جمع سرة.

كما يذكر منه قولُ عمر بن لجأ التميمى:

لو صُنْتَ طرْفَكَ لمْ تُرَعْ بصفـاتِها لما بَـدَتْ مَـجْلُـوةً وجَنَاتِهـا[1]

بنصب (وجنات)على التشبيهِ بالمفعول به، وعلامة جرها الكسرة، وذلك أن اسمَ المفعولِ (مجلوة) أُريدَ به الثبوتُ، فأصبح صفةً مشبَّهةً. رفع الضميرَ المستتر، ونصب المعمولَ السببى الظاهر.

مثل: حسنٌ وجهَه، بنصب وجه .

ومنه قراءةُ ابنِ عبلةَ: ﴿فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبَهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، بنصب(قلب)، ويخرجُ النصبُ على أحد وجهين[2]:

إما على البدلية من اسمِ (إن)، وإما على التشبيهِ بالمفعولِ به، والعاملُ الصفةُ المشبهةُ(آثم)، وفاعلُها ضميرٌ مستتر.

وقد يخرج على التمييزِ عند الكوفيين، لـكنه ممتنعٌ عندَ الجمهورِ؛ لأن التمييزَ لا يكون إلا نكرةً عندهم.

أما قولُ الشماخ:

أمِنْ دمنتين عـرَّس الركبُ فيـهمـا حقلِ الرُّخامَى قد عَـفَا طَلَلاَهُما

أقامَتْ على رَبْعَـيْهما جارتَا صَفًا كُمَيْتَا الأعَالى جُونَتَا مُصْطَلاهُما[3]

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٠٥ / المساعد ٢ - ٢١٨ / شرح التصريح ٢ - ٧٢.

(٢) الدر المصون ١ - ٦٨٩.

(٣)الكتاب ١ - ١٩٩ / الخصائص ٢ - ٤٢٠ / المقتصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٤٩ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٩٨ / شرح ابن يعيش ٦ - ٨٦ / شرح التسهيل ٣ - ٩٩ / شرح ابن الناظم ٤٥٠ / شرح التصريح ٢ - ١٢٢ / الصبان على الأشمونى ٣ - ١١ / ديوانه ٨٦.

الدمنة: ما بقى من الآثار، فيهما: أى: عليهما، على: أى: فى، حقل الرخامى: موضع، عفا طللاهما: اندرس آثارهما، الصفا = الجبل، جارتاصفا = أراد بهما الأثفيتين، كميتا الأعالى = شديدتا الحمرة، جونتا مصطلاهما: أى: أسافلهما مسودة، المصطلى: موضع النار.

(عرس الركب)جملة فى محل رفع، نعت لدمنتين. (بحقل)شبه الجملة حال فى محل نصب. (قد عفا طللاهما)جملة فعلية، حال من الدمنتين فى محل نصب. (جارتا)فاعل أقامت مرفوع، وهو مضاف. و(صفا)مضاف إليه. (كميتا)صفة(جارتا) مرفوعة، وعلامة رفعها الألف.

وهى مضاف، والأعالى مضاف إليه. (جونتا)صفة ثانية لجارتا.

ففيه أضافَ الصفةَ المشبهةَ المثناة (جونتا) إلى معمولِها (مصطلاهما)، وهو مشتَملٌ على ضميرِ الموصوفِ، مثل: حسنة وجهِها، بجر (وجه)، ويذكر سيبويه أن هذا رَديء[1].

ومنه قولُ الشاعر:

على أنني مطروفُ عينَيْه كلَّما   تصدَّى من البيضِ الحسانِ قبيل[2]

وفي الحديث في صفةِ الدجَّال: «أعورُ عَيْنه اليمنى»[3].

أما قولُ الشاعر:

بثوبٍ ودينارٍ وشاةٍ ودرهمٍ   فهلْ أنت مَرْفوعٌ بما ها هنا راس[4]

ففيه اسمُ الفاعل (مرفوع) أريد به الثبوتُ، فأصبح صفةً مشبهةً، رفعت معمولها (راس)، وهما مجردان. ويقدر: رأس منك، مثل: حسنٌ وجهُه. برفع (وجه).

وأما الحسَنُ فاثنتان وعشْرون صورةً، وهي:

أ - الصفةُ المجردةُ من (أل):

أن يُرفعَ المعمولُ:

والصفةُ مجردةٌ من(أل)، والمعمولُ معرفٌ بهما، أو مضافٌ إلى المعرفِ بالأداةِ، أو مضافٌ إلى ما أضيفَ إلى الضميرِ.

نحو: حسنٌ الوجهُ، حسنٌ وجهُ الأبِ، حسنٌ الوجهُ، حسنٌ وجهُ أبيه.

والمعمولُ يرفعُ على البدليةِ من الفاعلِ الضميرِ المستترِ في الصفةِ، وإما على الفاعليةِ، وهو قبيحٌ لعدمِ وجودِ الضميرِ العائدِ في الصفة.

---

(١) الكتاب ١- ١٩٩.

(٢) المساعد ٢ - ٢١٧.

(٣) صحيح البخاري: لباس٦٨، فتن ٣٦ / صحيح مسلم: إيمان ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٧ / سنن الترمذي: فتن ٦٠.

(٤) شرح التسهيل ٣ - ٩٦ / المساعد ٢ - ٢١٨ / شرح التصريح ٢ - ٧٢.

أن يَنْصبَ المعمولُ:

والصفةٌ مجردةٌ من أداةِ التعريف، والمعمـولُ مجردٌ منها ومن الإضافة، أو مضافٌ إلى مجردٍ منها.

نحو: حَسَنٌ وجهًا، حَسَنٌ وجهَ أبٍ.

ومنه جاء قولُ أبي زُبَيْدِ بنِ حرملةَ الطائي:

هيـفـاءُ مُـقْـبـلةً عـجـزاءُ مُـدْبِرةً مـحْطوطةٌ جُدِلتْ شَـنْباءُ أنيـابَا(1)

حيثُ (شنباء) صـفةٌ مشبهةٌ مـجردةٌ من(أل) نَصبت معمـولَها المجردَ من (أل) والإضافةِ (أنيابا) . وهو مثل: حسَنٌ وجْهًا. ويكون نصبُه على التمييزِ؛ لأنه نكرة.

أن يُجَرَّ المعمولُ:

والصفةُ مجردةٌ من الأداةِ، والمعمولُ معرفٌ بها، أو مضافٌ إلى المعرفِ بها، أو مجردٌ من أداةِ التعريفِ والإضافةِ، أو مضافٌ إلى المجردِ منهما.

نحو: حسَنُ الوجهِ، حسنُ وجهِ الأبِ.

حسَنُ وجهٍ، حسنُ وجهِ أبٍ.

ومنه قولُ عمرِو بنِ شأسِ بنِ عبيدِ بن ثعلبةَ الأسدي:

أَلِكْـنى إلى قومـى السلامَ رسالـةً بآيةِ مـا كانوا ضِـعـافًا ولا عُـزْلا
ولا سيِّئـى زِىٍّ إذا ما تلبَّسُوا إلى حاجـةٍ يومًا مُـخَيَّـسةً بـُزْلا(2)

---

(1) الكتاب 1 - 198 /الخصائص 3 - 247 / شرح ابن الناظم 451 /العينى 3 - 596 /الصبان على الأشمونى 3 - 13 /ديوانه 36.

هيفاء: مضمرة. عجزاء: كبيرة العجز. محطوطة: ملساء الظهر. جدلت: أحسن خلقها. شنباء: من الشنب، وهو بريق الثغر وطيبه، أو رقة الأسنان وصفاؤها.

(هيفاء) خبر لمبتدإ محذوف، والتقدير: هى هيفاء. (مقبلة)حال من الضمير فى هيفاء منصوبة. (مدبرة) حال من الضمير فى عجزاء. (أنيابا)منصوب على التشبيه بالمفعول، أو على التمييز.

(2) الكتاب 1 - 197 /التبصرة 1 - 232 /الخصائص 3 - 247 / شرح التسهيل 3 - 97 / شرح ابن الناظم 451 /العينى 3 - 596 /الصبان على الأشمونى 3 - 13

فقد أضيفت الصفةُ المشبهةُ (سيِّئى)، وهى مجردةٌ من (أل)، إلى معمولِها المجردِ من (أل) والإضافةِ (زِىّ)، وذلك مثلُ القولِ: حسنُ وجهٍ.

أما قولُ عُرْوَةَ بنِ الورد:

وما طالبُ الأوتارِ إلا ابنُ حُرَّةٍ طويلُ نِجَادِ السيفِ عارِى الأشاجعِ[1]

ففيه (طويل) صفةٌ مشبهةٌ مجردةٌ من (ألْ)، أضيفت إلى معمولِها المضافِ إلى ما فيه (أل)، وهو (نجاد السيف)، فجرَّته، نظير (حسن وجهِ الأبِ)، بجر (وجه).

ومثلُه قولُ الفرزدق:

أَأَطعَمْتَ العراقَ ورافِدَيْه فزاريًا أَحَذَّ يَدِ القميصِ[2]

وموضع الشاهد: أحذَّ يد القميص.

ومِمَّا يحتملُ الأوجهَ الثلاثة: قولُ الأغلبِ العجلى:

ليستْ بكرواءَ ولا بمُدَحْدَحِ ولا من السُّودِ القصارِ الزُّمَّحِ

قَبَّاءُ غَرثَى مَوْضِعِ الْمُوَشَّحِ[3]

(غرثى) دقيقة الخصر، فهى صفةٌ مشبهةٌ مجردةٌ من (ألْ)، ومعمولُها (موضع) مضافٌ إلى معرفٍ بالأداةِ، فجاز فيه الرفعُ على الفاعلية، مثل: حسنٌ وجهُ الأبِ، برفعِ وجه، كما جاز النصبُ على التشبيهِ بالمفعولِ به، مثل: حسنٌ وجهَ الأبِ، بنصب وجه، وجاز الجرُّ على الإضافةِ، ونظيرُه: حسنُ وجهِ الأب، بجر وجه.

- الكنى: أبلغ عنى. آية: علامة. عزلا: لا سلاح معهم. زى: ناقة مذللة. بزل: مسنة، جمع بازل. (مخيسة) حال منصوبة من بزل.

(1) شرح التسهيل ٣ - ٩٨.

الوتر: الثأر. النجاد: حمالة السيف، طويل نجاد السيف: كناية عن الطول. الاشاجع: جمع الأشجع، وهو أصول الأصابع التى تتصل بالكف.

(2) شرح التسهيل ٣ - ٩٢.

أحذ يد القميص: كناية عن السارق.

(3) التسهيل: ٣ - ٩٧.

كرواء: دقيقة الساقين. مدحدح: قصير الزُّمَّح: الأسود القبيح. قبَّاء: ضامرة البطن دقيقة الخصر. غرثى: دقيقة الخصر.

ومثلُه قولُ الشاعر:

ومَـهْـمَـهٍ أعـورِ إحـدى العـينَيْن بصـيـرِ أخـرى وأصَمَّ الأُذُنين[1]

(أعور) صـفةٌ مشبـهةٌ ممنوعةٌ من الصـرفِ، من كسرَ راءَها أضـاف إلى إحدى واصبح معـمولُها مجروراً، مـثيل: حسنُ وجهِ الأبِ، بجـر (وجه)، من فتح راءَ (أعور) أخرجَها من الإضافةِ، وجاز رفعُ معمولِها (إحدى) على الفاعليةِ، كما جاز نصبُها على التشبيهِ بالمفعولِ به. وذلك نظير:

حسنٌ وجـهُ الأبِ. برفعِ (وجه) ونصبِـه. وفيه كـذلك: (بصير أخـرى) نظير (حسن وجه)، و(أصمّ الأذنين) نظير (حسن وجه).

ب - الصفةُ المشبهةُ مقرونةٌ بألْ:

أن يُرفَعَ المعمولُ:

والصفةُ مقرونةٌ بأداةِ التعريفِ، والمعـمولُ معرفٌ بالأداةِ، أو مضافٌ إلى معرفٍ بالأداةِ، أوْ مضـافٌ إلى ضميـرِ الموصوفِ، أو مضافٌ إلى مـا أُضيف إلى ضمـيرِ الموصوفِ.

نحو: الحسنُ الوجهُ، الحسنُ وجهُ الأبِ، الحسنُ وجهُه، الحسنُ وجهُ أبيه.

أن ينْصبَ المعمولُ:

والصفةُ مقـرونةٌ بأداةِ التعريفِ، والمعمولُ معرفٌ بالأداةِ، أو مضـافٌ إلى ضميرِ الموصـوفِ، أو مـجـردٌ من الأداةِ والإضافـةِ، أو مـضـافٌ إلى المجـردِ من الأداةِ والإضافةِ، أو مضافٌ إلى المجردِ منهما.

نحو: الحـسَنُ الوجهَ، الحسَـنُ وجهَ الأبِ، الحسَنُ وجـهَه، الحسَنُ وجـهَ أبيه، الحسَنُ وجهًا، الحسَنُ وجهَ أبٍ.

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ٩٧ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١٠٦٧ / الخزانة ٧ - ٥٥٠: وفي البيت رواية منهل مكان مهمه.

ومنه قولُ الحارثِ بنِ ظالم فى إحدى روايتَيْه اللتين ذكرهما سيبويه:

فما قَومى بثَعْلَبَةَ بنِ سعدٍ ... ولا بفزارةَ الشُّعْرِ الرِّقابا[1]

الصفةُ المشبهةُ (الشُّعْر) معرفةٌ بالأداة قد نصبت معمولَها المعرفَ بالأداة (الرقابا)، الصفةُ المشبهةُ (الشُّعر) معرفةٌ بالأداة قد نصبت معمولَها المعرفَ بالأداة (الرقابا)، وهذا على حَدِّ القولِ: الحسنِ الوجهَ، بالنصبِ على التشبيهِ بالمفعولِ به.

وقولُ رُؤْبة:

فذاك وَخْمٌ لا يُبالى السُّبَّا ... الحَزْنُ بَابًا والعَقُورُ كَلْبًا[2]

الصفتان المشبهتان المعرفتان بألْ (الحزن والعقور) نصبتا المعمولين المجرَّدَين (باباوكلبا)، وذلك على التمييز، أو التشبيهِ بالمفعولِ به. وهذا يماثلُ القولَ: الحسنُ وجهًا.

ممَّا يحتملُ الأوجهَ الثلاثة: قولُ الكميتَ بنِ زيدٍ الأسدى:

لقد علِمَ الأيْقاظُ أخفيةَ الكرَى ... تَزَجُّجَها مِنْ حَالكٍ واكْتِحَالَها[3]

الصفةُ المشبهةُ المعرفةُ بالأداةِ (الأيقاظ) نصبت معمولَها المضافَ إلى المعرف بألْ (أخفية)، وذلك على التشبيهِ بالمفعولِ به، مثل: الحسنُ وجهُ الأبِ، ومن رفَعَ جعلَه مثلَ: الحسَنُ وجهَ الأبِ، ومن جرَّ جعله مثل: الحسنُ وجهِ الأبِ. (بالجر).

---

(١) الكتاب ١ - ٢٠١ / المقتضب ٤ - ١٦١ / ابن الشجرى ٢ - ١٤٣ / شرح ابن يعيش ٦ - ٨٩ / شرح التسهيل ٣ - ٩٨ / شرح ابن الناظم ٤٥٣ / العينى ٣ - ٦٠٩،١٠٩ / الصبان على الأشمونى ٣ - ١٣.
ثعلبة وفزارة: قبيلتان. الشعر: بضم الشين وسكون العين جمع أشعر، وهو كثير الشعر فى القفا ومقدم الرأس، وهو عندهم مما يتشاءمون به. ويروى: الشعرى، بألف التأنيث المقصورة، وهو مؤنث الأشعر.

(٢) ديوانه ١٥ / الكتاب ١ - ٢٠٠ / شرح ابن الناظم ٤٥٣ / العينى ٣ - ٦١٧ / الصبان على الأشمونى ٣-١٣.
وخم: ثقيل. السبا: السباب. الحزن: ضد السهل، أى: بابه مغلق دون الأضياف، فهو ذم، ولذلك فإن كلبه عقور.

(٣) المحتسب ٢ - ٤٧ / ابن الشجرى ١ - ١٠٦ / شرح ابن يعيش٥ - ٢٧ / شرح التسهيل ٣ - ٩٧ / شرح ابن الناظم ٤٥٣ / العينى ٢ - ٦١٢ / الصبان على الأشمونى ٣ - ١٣.
الأيقاظ: جمع يقظ. الأخفية: جمع خفى، والمراد بها: أجفان العيون. الكرى: النوم.

أن يُجَرَّ المعمولُ:

والصفةُ مقرونةٌ بالأداةِ، والمعمولُ مقرونٌ بالأداةِ، أو مضافٌ إلى مقرونٍ بها.

نحو الحسَنُ الوجهِ، والحسَنُ وجهِ الأبِ.

وقد رُوِى قولُ امرئِ القيس:

كبِكْرِ المُقَاناةِ البياضِ بصُفْرةٍ غَذَاها نَميرُ الماءِ غيرَ محلَّلِ[1]

على ثلاثة أوجه في الصفة المشبهة (المقاناة)، وهى معرفةٌ بألْ، ومعمولُها (البياض) معَرفٌ بـ(ألْ). فيه الجرُّ على الإضافة، والنصبُ على التشبيه بالمفعولِ به، والرفعُ على الفاعليةِ، أو البدليةِ منه على نحو ما ذُكِر في: الحسن الوجه.

جدول

احتمالات بنية الصفةِ المشبهةِ مع معمولِها، وصفة تركيبِهما في الاستعمال:

الصفة المشبهة	بنية المعمول	مثاله	صفة التركيب بالنسبة إلى إعراب المعمول		
			مرفوع	منصوب	مجرور
مجردة	مضاف + ضمير	حسن وجهه	حسن	ضعيف	ضعيف
	معرف بأل	حسن الوجه	حسن	ضعيف	حسن
	مجرد	حسن وجها	قبيح	حسن	حسن
	مضاف + مضاف + ضمير	حسن وجه أبيه	حسن	ضعيف	ضعيف
	مضاف + مجرد	حسن وجه أب	قبيح	حسن	حسن
(أل)	مضاف + معرف بأل	حسن وجه الأب	حسن	ضعيف	حسن
مقرونة	مضاف + ضمير	الحسن وجهه	حسن	حسن	ممتنع
	معرف بأل	الحسن الوجه	حسن	حسن	حسن
	مجرد	الحسن وجها	قبيح	حسن	ممتنع
	مضاف + مضاف + ضمير	حسن وجه أبيه	حسن	حسن	ممتنع
	مضاف + مجرد	الحسن وجه أبه	قبيح	حسن	متنع
أل	مضاف + معرف بأل	الحسن وجه الأب	حسن	حسن	حسن

(١) شرح ابن يعيش ٦- ٩١.

قضية المطابقة في الصفة المشبهة:

الصفـةُ المشبهةُ تكونُ واسطةً بين مـوصوفٍ لفظي يسبُقها، وموصـوفٍ معنوى يلحقُها، وهو المعمولُ السَّببى، أو غيرُه مما ذكر.

والصفةُ المشبهةُ بينَ هذيْن تطابقُ أحدَهما أو الآخر، طبقا لعلاقتِها الدلاليةِ بأى منهما. ذلك على النحو الآتى:

أولا: مطابقتها لسابقها:

تطابق الصفةُ المشبهةُ موصوفَها اللفظى، وهو الموصوفُ الذى يسبقُها، فيما يأتى:

أ - إذا كانت الصفةُ معناها لسابقِها، أى: لا يوجـدُ معمولٌ سببى، وإنما يُقصدُ بمدلولِها كلٌّ الموصوفِ السابقِ عليها، نحو:

أعجـبت برجلٍ حَسَنٍ، وبرجُلَـيْن حَسَنَان، وبرجـالٍ حَسَنِين، وبامرأةٍ حَـسَنَةٍ، وبامرأتَيْن حسنتَيْن، وبنساءٍ حَسَناتٍ أو حِسَانٍ.

وأنت ترى أن الصفةَ المشبهةَ فيما سـبقَ إنما هى نعتٌ حقيقى لما سبقها، ولذلك فإنها طابقتـه فى الجوانبِ الأربعة: العددِ، والنوعِ، والتعيينِ (التـعريف والتنكير)، والإعراب.

وتُنوى ضـمـائرُ فى هذه الصـفاتِ تعـودُ على الموصـوفِ، وتطابقُـه فى النوعِ والعدد، وهى فاعلُ كل منها.

يحترز فى ذلك من مانعٍ يمنعُ المطابقةَ، من نحو[1]:

١ - الصفات التى يشـتركُ فيها المذكـرُ والمؤنث، نحو: رَبْعة، ثَيِّب[2] علامة، نَسَّابة...

ومثله: جُنُب، فهى صفةٌ تستعملُ بلفظِ الإفرادِ حالَ اختلافِ العددِ أو الجنسِ، ومن العربِ مَنْ يثنِّيه، ويجمعُه.

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٠٠.

(٢) الثيب: المرأة فارقت زوجها، أو دُخِل بها، والرجلُ دُخِلَ به.

ويدخلُ فيها الصفاتُ التى لا تدخلُها تاءُ التأنيث، وهى ما جاء على مثال:

- فَعُول، بمعنى فَاعلَ، نحو: صبُور، وشكور...

- فَعيل، بمعنى مفعول، نحو: جريح، قتيل، أسير...

- مِفْعَال، نحو: مِهْذَار، مِنْحار...

- مِفْعَل، نحو: مِغْشَم...

- مِفْعيل، نحو: مِنطيق، مِعْطير...

وهذه الصفاتُ تستعملُ للمذكرِ والمؤنثِ دونَ علامةِ تأنيثٍ، فإذا أفادتِ الثبوتَ لا الحدوثَ، كانت صفةً مشبهةً، ولا تدخلُها علامةُ التأنيث.

٣ - ما صلُح صفةً لهما لفظًا لا معنى، نحو: أَتُوم، وهى المرأةُ التى الْتَقَى مسلكاها عند الافتضاض، وإن كانت لفظًا صالحةً للمذكرِ والمؤنث؛ فإنه لا نصيبَ للمذكرِ فى معناها؛ لأنها صفةٌ خاصةٌ بالأنثى، ووزنُ فَعُول صالحٌ للمذكرِ والمؤنث.

وقد يقصدُ بها: المرأةُ الصغيرةُ الفرج.

ومن ذلك: حائِض وخَصِيّ، حيثُ إن فاعلا وفعيلا صالحان للمذكرِ والمؤنث.

٤ - ما كان صفةً خاصةً بأحدِ الجنسين لفظًا ومعنًى، نحو أكْمَر، وهو الرجلُ الكبيرُ الكمرة، وهى خاصةٌ بالذكر.

ونحو: عَفْلاء، وهى المرأةُ التى فى رحِمِها صلابة مانعةٌ من الجماعِ، فتُسمى عَفَلَة، وهى صفَةٌ خاصةٌ بالأنثى.

فيقال: مررت بامرأةٍ عجزاءَ أمتُها، أَتُومٍ جاريتُها، عفلاءَ كنَّتُها[1].

فتكون صفاتٍ خاصةً بالأنثى.

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ٩٠. الكنة: امرأة الأخ أو الابن.

ومنه: آدر للرجلِ، وهو المنتفخُ الخصية. فهى صفةٌ خاصةٌ بالذكر.

ومنه: رَتْقَاء، وهى المرأة التى لا يُستطاع جماعُها لارتتاقِ ذلك الموضع، فهى خاصة بالأنثى.

وتقول: مررت برجلٍ آلىّ، وبامرأةٍ عجزاءِ البنت، وبرجلٍ خَصِيِّ الابن، وبامرأةٍ حائضِ البنت. ورجلٍ آدرِ الابن، وامرأةٍ رتقاءِ البنت.

ب - إذا رفَعَت الصفةُ المشبهةُ ضميرَ ما قبلَها، وإن كان معناها لما بعدَها، فهى - حينئذ - تجرى مجرى ما قبلَها ومعنى، حيث أسنِدت إلى الضميرِ العائد، فتطابقُه. فتقول:

أعجبت برجلٍ حَسَنِ الخطِ. ، أو: حسنٍ خطًا.

وبرجلَيْن حسنَي الخط، أو: حسنَيْنِ خطا.

وبرجال حسَنِى الخط، أوحسنِين خطا، أو حسانِ الخط، أو: حسان خطا.

وبامرأةٍ حسنةِ الخُلُقِ، أو: حسنةٍ خُلقًا وبامرأتين حسنتَى الخُلُق، أو: حسنتَيْنِ خُلُقا.

وبنساء حسَنَاتِ الخُلُقِ، أو: حسناتٍ خُلُقا، أو: حِسَانٍ خُلُقا، أو: حِسَانِ الخُلُقِ.

ثانيا: مطابقتُها لما بعدها:

تطابقُ الصفةُ المشبهةُ ما بعدَها من معمولٍ فى التذكيرِ والتأنيث إذا رفعته، وحينئذ لا تطابقُ ما قبلَها، حيث إنها أسْنِدَتْ لما بعدَها، فتُجرَى مجراه من الجنسِ فقط؛ لأنها تُعطى ما يُعْطى الفعلُ الذى يؤدى معناها إذا وقَعَ موقعَها، وإذا سبق الفعلُ الفاعلَ فإنه يلزمُ الدلالةَ على الإسنادِ إلى المفردِ، حيثُ لا يلحقُه ما يدلُّ على التثنيةِ أو الجمع، لكن يلحقُ به ما يدلُّ على التأنيث.

فتقول: مررت بامرأةٍ حسنٍ غلامُها، وبرجلٍ حسنةٍ جاريتُه. (برفع غلام وجارية). وكأنك قلت: حَسُن غلامُها، وحَسُنَتْ جاريتُه.

وتقول: مـررتُ برجلَين حَسَنٍ غـلامَاهما، وحـسنة جاريتَاهمـا. أى: حَسُن غلاماهما، وحسُنَتْ جاريتاهما.

وتقولُ: مررت برجالٍ حسنةٍ جواريهِنَّ، وبنساء حسنٍ غلمانُهن.

ملحوظتان:

- الأفضلُ فيـما فاعلُها جمعٌ أن يكونَ جـمعَ تكسير، نحو: حسَـان، جُمَلاء، عُظَماء، شِهَام وشُهُوم...

- مَنْ لُغَتُه أن يُلحقَ بالفاعلِ علامةَ تثنيـةٍ أو جمعٍ قبلَ الفاعلِ فإنه يُثنى ويجمَعُ على لغته، فيقول: مررت برجلَين حَسَنَيْن غلاماهما، وبرجال حسانٍ غلمانُهم.

أفكار أخرى فى الصفة المشبهة:

أولا: إعراب المعمولِ مع تثنية الصفة وجمعها:

إذا ثُنِّيت الصفةُ المشبهةُ أو جُمِعَتْ جمعَ مذكرٍ سالمًا فإنها تذكرُ فى صورتَيْن:

أولاهما: أن تثبتَ النونُ فيها، وحينئذ يجب أن ينصبَ معمولُها، أو يُرفعَ.

من ذلك: هم الطيبـونَ الأخبارَ، وهما الحـسَنانِ الوجوهَ[1]. كلٌّ من (الأخبار والوجوه) منصوبٌ على التشبيهِ بالمفعولِ.

ومنه قولُه تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾ [الكهف: ١٠٣]. حيثُ (أعمالا) تمييزٌ منصوب.

ومنه قولُ الحطيئة:

سيـرى أمامُ فإن الأكثَـرين حَصًى والطيِّـبُـون إذا ما يُنْسَـبُـون أبًا[2]

حيث الصفةُ المشبهةُ (الطيبون) مجمـوعةٌ جمعَ مذكرٍ سالما، وقد ثبتَت فيها نونُ الجمع، فنصبت التمييز (أبًا).

---

(١) الكتاب ١ - ١٠٢.

(٢) المساعد على التسهيل ٢ - ٢٢٥ / الدرر ٢ - ١٣١.

ومنه قولُ خِرْنِقَ بنتَ هفان، من بنى قيس بن ثعلبة:

لا يَبْعَدنْ قومى الذين هُمُو ... سَمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ

النازِلُون بكُلِّ مُعْتَركٍ ... والطيبُون معاقدَ الأُزْرِ[1]

الصفةُ المشبهةُ (الطيبون) معرفةٌ بألْ، ومُثْبتٌ فيها النونُ؛ لذا فقد جاء معمولُها (معاقد) منصوبًا، وذلك على التشبيهِ بالمفعولِ به.

والأخرى: أن تُحذفَ النونُ، وحينئذ يُجرُّ المعمولُ، نحو: همُ الطيِّبو أخبارٍ، وهما الكاتبا درسٍ.

ثانيا: صوغُ الصفةِ المشبهةِ على وزن فاعلٍ إذا أُريدَ بها الاستقبالُ، أو الحدوثُ:

الصفةُ المشبهةُ يكون زمنُها للحال؛ ليرادَ بها الثبوتُ، ويستمر زمنُها، ولا تقتصرُ على زمنٍ ماضٍ أو حاضرٍ أو مستقبلٍ، وإنما تشملُ الثلاثةَ مجتمعةً، مع دلالتِها على ثبوتِ الحالِ.

تقولُ: ميّت، وسيّد، وشريف، وضيق، . . . فتكونُ صفاتٍ مشبهةً؛ لأنها دالةٌ على الثبوت.

فإذا قصدتَ بمعانيها الاستقبالَ فإنك تصوغُها على وزن(فاعل)[2]، فتقولُ: مائتٌ، لمنْ لم يَمُتْ، وإنما (ميّت) تقالُ لمنْ قد مات.

وتقولُ: (سيّد) لمن هو سيّد قومِهِ أثناءَ كلامِك، فإذا أخبرْت أنه سيَسُودُهم قلت: هو سائدُ قومِه.

وعلى هذا قراءةُ ابنِ مُحَيْصن وابنِ أبى عبلةَ واليمانى قولَه تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠].

---

(١) الكتاب ١ - ٢٠٢ / ابن الشجرى ١ - ٣٤٤ / شرح التسهيل ٣ - ٩٨ / شرح ابن الناظم ٤٥٢ / العينى ٣ - ٦٠٢.

لا يبعدن: لا يهلكن. الجزر: جمع جزور. معترك: موضع ازدحام القوم للحرب. الأزر: جمع إزار، ما يستر النصف الأسفل من البدن.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٠٣.

فتكونُ صفةٌ مشعرةٌ بحدوثِها دونَ ميّت[1].

والمعنى على قراءةِ الجماعة: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾، «إنك وإيَّاهم، وإنْ كنتم أحياءً فإنكم في عدادِ الموتى؛ لأن ما هو كائنٌ فكأنْ قَدْ كان»[2].

ومنه قولُه تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾ [هود: ١٢]، حيثُ (ضائق) معدولٌ عن (ضيِّق)، وإن كان أكثرَ منه في المعنى، وإنما عُدِل عنه ليدلَّ على الحدوث، أي أنه حدثٌ عارض غيرُ ثابت[3].

وكذلك إذا قُصد بالصفةِ الحادثةِ معنى الحدوث؛ فإنها تُحولُ إلى بناءِ اسمِ الفاعلِ، وتؤدى معناه ودلالتَه. فتقولُ: زيدٌ فارحٌ أمسِ، وجازعٌ غداً[4]؛ حيث قُيِّد الزمنُ بالمضى، أو الاستقبال، كما أُريدَ بالصفةِ معنى إحداثِ الفرحِ، أو الجزعِ، فحولُ البناءُ إلى مبنى اسمِ الفاعلِ (فارح، وجازع).

ومنه جاءَ قولُ أشجع السلمى:

وما أنا من رُزْءٍ وإنْ جَلَّ جازعٌ ... ولا بِسُرورٍ بعدَ موتِكَ فَارِحُ[5]

ومثلُه: سيِّد وجَوَاد، كلٌّ منهما صفةٌ مشبهةٌ تدلُّ على الثبوتِ والدوام، فإذا أردت الحدوثَ وأنه معنى حادثٌ عارضٌ غيرُ ثابتٍ قلت: سائد، وجائد.

وتقول في الصفاتِ المشبهةِ: حَسَن، وثقيل، وسَمِين للدلالةِ على الحدوثِ والمعنى العارض: حاسن، وثاقل، وسامن[6].

ومنه قولُ الشاعر:

بِمنزِلَةٍ أمَّا اللَّئيمُ فسَامِنٌ بها ... وكِرَامُ الناسِ بادٍ شُحُوبُها[7]

---

(١) الإتحاف ٣٧٥ / الدر المصون ٦ - ١٥.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٠٣.

(٣) الدر المصون ٤ - ٨٢.

(٤) شرح ابن الناظم ٤٤٤.

(٥) الحماسة ٥٨٩ / شواهد العيني ٣ - ٥٧٤/ شرح ابن الناظم ٤٤٤.

(٦) البحر المحيط ٥ - ٢٠٦.

(٧) البحر المحيط ٥ - ٢٠٧ / الدر المصون ٤ - ٨٣ / روح المعاني ١٢ - ١٩.

حيثُ دلَّ اسمُ الفاعلِ (سامن) على الحدوثِ العارضِ غيرِ الثابتِ.

ومنه قولُ الحكمِ بنِ صخر:

أرى الناسَ مثلَ السفرِ والموتُ منهلٌ له كلَّ يومٍ واردٌ ثُم واردُ
إلى حيثُ يشفي اللهُ من كان شافيا ويَسْعَدُ مَنْ فى عِلْمِه هو سَاعِد[١]

الأصل: هو سعيدعلى الثبوت، فلما أراد الشاعرُ الاستقبالَ والحدوث عَدَلَ إلى صيغةِ اسمِ الفاعل، فقال: ساعد.

ومثله قولُ قيس بن العيزارة:

فقلْتُ لكَمْ شاةٍ رَعيتُ وجاملٍ فكلكُم من ذلك المالِ شابع[٢]

أي: تحصلون على الشبعِ فى مستقبل أيامِكم من مالى.

ثالثا: إجراءُ اسمِ الفاعل مجرى الصفة المشبهة:

يُجْرى اسمُ الفاعلِ مُجرى الصفة المشبهةِ إذا قُصِد ثبوتُ معناه، حيث يضافُ - حينئذٍ - إلى ما هو فاعلٌ فى المعنى، وينصب معمولَه على التشبيهِ بالمفعولِ به إذا كان معرفةً، وعلى التمييزِ إن كان نكرةً، وذلك بعد إسناده إلى ضميرِ موصوفه بشرطِ أمن اللبس.

فيقال: زيدٌ ظالمٌ العبيدُ خاذلُهم، راحمُ الأبْنَاءِ ناصرُهم. إذا كان له عبيدٌ ظالمون خاذلون، وأبناءٌ راحمون ناصرون[٣].

ومنه قولُ أبى رواحةَ الأنصارى - رضى الله عنه:

تباركتَ إني من عذابِك خائف وانى إليك تائبُ النفسِ بَاخِع[٤]

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٠٣.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٠٣. جامل: قطيع من الإبل برعاتها واصحابها.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٠٤.

(٤) شرح التسهيل ٣ - ١٠٤،٩١ / شرح التصريح ٢ - ٧١. وفيه رواية (ضارع)، وأخرى (راجع).

فقد جعل معنى ما جاءَ على صوغِ(فاعل)وهو: (خائف، تائب، باخع) دائمَ الثبوتِ واللزوم، فخرج بمعنى صيغةِ اسمِ الفاعلِ إلى معنى الصفةِ المشبهةِ

وقولُ رجلٍ من طيئ:

ومن يَكُ منحلَّ العزائمِ تابعًا ... هواه فإن الرشدَ منه بعيدُ[1]

خَرَج بتابعٍ على وزنِ فاعلٍ إلى معنى الصفةِ المشبهةِ؛ لأنه أراد الثبوتَ واللزومَ.

وكذلك قولُ الشاعر:

ما الراحمُ القلبِ ظَلاَّمًا وإن ظُلمَا ... ولا الكريمُ بِمنَّاعٍ وإنْ حُرِمَا[2]

(الراحم) على مثالِ (فاعل) صفةٌ مشبهةٌ، حيثُ أُريدَ به معنى الثبوتِ، لا الحدوثِ. وتلحظ أنها من فعلٍ متعد.

لذلك تقول: هذه امرأةٌ قائمةُ الأبِ، فيكون فى (قائمة) ضميرٌ مستترٌ مرتفعٌ.

به، ويعود إلى الموصوف(امرأة)، حيث نقلْتَ الصفةَ، أو الفعلَ منها إلى الموصوفِ، ثم تُضيفُها إلى ما كانَ فاعلاً.

وقد قالوا: امرأةٌ جائلةُ الوشاحِ، أي: جائلٌ وشاحُها[3]. لكن أقيم اسمُ الفاعلِ على امرأة. حيث احتسابُه صفة مشبهة، فأسندت الصفةُ إلى ضمير الموصوف المقدر.

وقد يقالُ: هذه امرأةٌ ضامرُ البطن، وكان ينبغى أن يقالَ: ضامرةُ البطنِ؛ ولكنهم جاءوا بذلك على سبيلِ النسبِ، كقولِهم: تامر، ولابن، وامرأة حائض[4]. أى: ذات بطن ضامر.

رابعًا: إجراءُ اسمِ المفعولِ مُجْرى الصفةِ المشبهة:

يجرى اسمُ المفعولِ مجرى الصفةِ المشبهةِ «مطلقًا إنْ كانَ مصوغًا منْ متعد إلى واحد، نحو: مضروب، ومرهوب، ومرفوع، ومجموع.

---

(1) شرح التسهيل ٣ - ١٠٤ / المساعد ٢ - ٢١١,

(2) شرح التسهيل ٣ - ١٠٤ / المساعد ٢ - ٢٢١ / شرح التصريح ٢ - ٧١.

(3) شرح ابن يعيش ٦ - ٨٣ .

(4) الموضع السابق.

فيقال: هذا مضروبُ العبدِ، ومرهوبُ قومٍ، ومرفوعٌ قدراً، وهو مجموعٌ الأمرُ، وأمرُه، وأمرٌ، ومجموعٌ الأمرَ، وأمرَه، كما يقالُ: هو حسنُ الوجهِ، وحَسَنُ وجهِه، وحَسَنٌ وجهًا، وحسنٌ الوجهُ، وحسنٌ وجهُه، وحسنٌ وجهٌ، والوجهَ، ووجهَه[1].

وقد جاءت الصفةُ المشبهةُ الأقلُّ استعمالاً في تراكيبِها من اسمِ المفعول، وقد ذكرنا شواهد منها فيما سبق.

فنظير(حسنٌ وجهه)قولُ الشاعر:

تَمَنّى لقائى الجَوْنُ مغرورُ نَفْسِه ... ولما رآنى ارتاعَ ثمت عرَّدا[2]

حيث أجرى اسمَ المفعولِ (مغرور) مجرى الصفةِ المشبهةِ، وأضافَه إلى معمولِه المضافِ إلى ضميرِ الموصوفِ، فهو مجرور.

ونظير(حسنٌ وجهَه) قولُ عمرو بن لجأ التميمى المذكورِ سابقا:

لَوْ صُنْتَ طرْفَكَ لم تُرَعْ بِصِفَاتِها ... لمَّا بَدَتْ مَجْلُوَّةً وَجَنَاتِها

فقد أجرى اسمَ المفعولِ (مجلوة) مجرى الصفةِ المشبهةِ، ونصب بها معمولَها (وجناتها)، وهو مضافٌ إلى الضميرِ، فأرادَ بها معنى الثبوت.

ونظيرُ (حسَنٌ وجهٌ) قولُ الشاعرِ المذكورُ سابقا:

بثوبٍ ودينارٍ وشاةٍ ودرهمٍ ... فهلْ أنت مرفوعٌ بماها هنا راسُ

حيث أجرى (مرفوع)، وهو على وزن (مفعول) مجرى الصفةِ المشبهةِ، ورفعَ بها معمولَها (راس)، وهو خالٍ من الضميرِ. وقد أراد بالصيغةِ هنا الثبوتَ والدوامَ، لا الحدوثَ.

---

(1) شرح التسهيل ٣ - ١٠٤، وانظر: المساعد ٢ - ٢٢٣ / شرح التصريح ٢ - ٧٢.

(2) شرح التسهيل ٣ - ١٠٥ / شرح التصريح ٢ - ٧٢.

الجون: علم على شخص، وهو في اللغة يطلق على الأبيض والأسود. فهو من الأضداد. عرد: فرّ.

(الجون) فاعل تمنى. (مغرور) نعت له.

خامسًا: الاسمُ الجامدُ قد يعاملُ معاملةَ الصفةِ المشبهةِ[1]:

قد يعاملُ الاسمُ الجامدُ معاملةَ الصفةِ المشبهةِ، وحينئذ يلزمُه ما يأتى:

- صحةُ تأويلِه بمشتق، مع المحافظةِ على المعنى.

- إرادةُ ثبوتِ المعنى، لا حدوثِه.

ويُمثَّلُ لذلك بالقولِ: ورَدْنا منهلاً عسلاً ماؤُه، وعسَلَ الماءِ، أو عسلاً الماءَ، أو ماءً، وذلك لتأويلِ الاسمِ الجامدِ (عسل) بحُلْو فى المعنى، وهى صفةٌ مُشَبهة.

وتقول: مررت بقومٍ أسدٍ أنصارُهم، وأسدٌ الأنصارُ، أو الأنصارِ، أو أنصارًا، وذلك لتأويلِ الاسمِ الجامدِ (أسد) بالصفةِ المشبهةِ (شجعان)، جمع (شجاع).

وتقول: صاهرنا قومًا أقمارًا نساؤُهم، أو: أقمارُ النساءِ، أو أقمارٌ النساءُ، أو النساءَ، أو نساءً، ذلك لتأويلِ الاسمِ الجامدِ (أقمار) بالصفة المشبهةِ (حسان).

ومنه قولُ الشاعرِ: (ينسب إلى حسان بن ثابت، أو عفيرة بنت طرامة):

فلولا اللهُ والمُهرُ المفدَّى ... لأُبتَ وأنت غِربَالُ الإهابِ[2]

فأجرى الاسمَ الجامدَ (غربال) مجرى الصفةِ المشبهةِ، وأضافَها إلى معمولِها المعرفِ بالأداةِ. ذلك لتأويلِها بِمُثَقَّب، أى: لرجعتَ مثقبَ الجلدِ من وقعِ الأسنةِ.

ومنه كذلك قولُ الشاعرِ:

فَرَاشةُ الحِلْمِ فِرعَونُ العذابِ وإنْ ... يُطْلَبْ نَدَاهُ فكلبٌ دونه كلبُ[3]

ضمن الاسمَ الجامد (فراشة الحلم) معنى طائش، وضمن (فرعون) معنى (أليم). فصار كلٌّ من الاسمين الجامدَين مُجْرى الصفةِ المشبهة.

---

(1) شرح التسهيل ٣ - ١٠٥ / المساعد ٢ - ٢٢٣، ٢٢٤ / حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ٢ - ٧٢ .

(2) شرح التسهيل ٣ - ١٠٥ / المساعد على شرح التصريح ٢ - ٧٢ / الصبان على الأشمونى ٣ - ١٦ / الشيخ يس على شرح التصريح ٢ - ٧٢. المفدى: القوى الجرى. أُبتُ: عدت ورجعت.

(3) شرح التسهيل ٣ - ١٠٥ / الصبان على الأشمونى ٣ - ١٦ / حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ٢ - ٧٢.

وأكثر ما يكون هذا التأويلُ فى الاسم المنسوب، فتقول: مررت برجلٍ هاشمى أبُوه، تميميةٌ أمه، وهاشميُ الأبِ، تميمىُ الأم. إنه مصرىٌ أمُه، عُمانىٌ أبُوه.

سادسا: من التراكيب:

أ - مررتُ برجلٍ حسَنِ الوجهِ:

(الوجه) فى التركيبِ فاعلٌ فى المعنى دونَ اللفظِ؛ لأنه مضافٌ إلى الصفةِ.

مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجْهُه.

(وجه) فاعلٌ لفظًا ومعنًى؛ لأنه الحسنُ معنى، كما أنه مرفوعٌ لفظًا.

ب - الفرقُ الدلالى واللفظى بين[1]:

مررتُ برجلٍ خيرِ أبُوه.

و: مررت برجلٍ خيرٌ مِنْه أبوه.

أن الأولَ بجرٍّ (خير) لتكونَ صفةً لرجلٍ المجرور، ولذلك لم يستعملْ معه حرفُ الجر (مِن)، فأصبح صفةً مشبهةً، ويكون (أبوه) مرفوعًا به، إما على الفاعليةِ، وإما على البدليةِ من الضميرِ المستترِ فيه الذى يرجعُ على الموصوفِ.

أما الثانى فإنه برفعِ (خير)، مع استخدامِ الحرفِ (مِنْ) معه، فأصبح اسمَ تفضيلٍ، ويكون خبرًا مقدما، والمبتدأُ المؤخرُ هو (أبوه) والجملةُ الاسميةُ تكون نعتًا لرجل.

****

---

(١) المقتصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٣٦.

اسم التفضيل

اسمُ التفضيل[1]: اسمٌ مشتقٌ مصوغٌ للدلالةِ على زيادةٍ موصوفةٍ على ما بعدَه في حدثٍ ما يشتركـان فيه مدلولٍ عليه في لفظِ التفضيلِ، أو فـيه مع ما يُميِّزه من حدثٍ منصوبٍ بعدَه، ويكون على مثال (أفـعل) فهو تفضيلٌ ليدلَّ على الزيادة في الصفةِ، لا ليدلَّ على تفضيلها في ذاتها؛ لأنه قد يكون من الصفاتِ الحسنةِ المحبَّبةِ، كمـا يكون في الصفـاتِ القبيـحة المكروهةِ. فـالمقصودُ بالمفـاضلةِ - هنا - الزيادةُ مطلقًا.

فتقولُ: محمد أفضلُ منه. سميرٌ أقبحُ منه.

لذلك فإنه قد يُسمَّى اسمَ الزيادة؛ للزيادةِ الموجودةِ في أحدِ الموصوفَيْن عن الآخرِ في صفةٍ يشترِكَـان فيها، مذكورةٍ في اسمِ التفضيل -قَبُحَت أم حَسُنَت-، فيشمل نحو: أقبح، وأجهل، وأبخل، وأغبى.

وقد يُسمى أفعلَ التفضيلِ، لأنه يلـزمُ وزنَ (أفعلَ) غالبًا، ومَنْ يميلُ إلى اختيارِ مصطلحِ اسمِ التـفضيل عن أفعلَ يميلون إلى ذلك لـيشملَ كلاً من: خـيْر، وشرّ، فهما ليسا على زنةِ أفعل. ولكنَّهما على وزن أفعل تقديرًا.

أركان التفضيل:

للتركيب التفضيلي ثلاثة أركان، هي:

أ - المفضَّل:

الاسمُ الذي زادَ في الصـفةِ عنِ الآخـرِ، ويكونُ موصـوفًا باسمِ التـفضـيلِ، ومذكورًا قبلَه، سواء أكانتْ هذه الوصفيةُ من طريقِ الخبرِ، أم النعتِ، أم الحالِ.

---

(١) يرجع إلى: الكتاب ١ - ٢٠٢ : ٢٠٥ / المقتضب ١ - ١٦٨، ٢ - ٢١٦، ٣-٢٤٤. / شرح ألفية ابن المعطي ٢ - ١٠٠٢ / شرح ابن يعيش ٦ - ٩١ / التسهيل ١٣٣، ١٣٦ / شرح التسهيل ٣ - ٥٠/ الجامع الصغير ١٦٣ / شرح الشذور ٤١٧ / الصبان على الأشموني ٣ - ٤٣.

فتقول: محمدٌ أفضلُ. . .

محمدٌ الأفضلُ محترمٌ. . .

أقبلَ علينا أوثقَ الخطى. . .

اسمُ التفضيلِ فى الأولِ خبرٌ، وفى الثانى نعتٌ، وفى الثالثِ حالٌ.

ب- المفضلُ عليه:

الاسمُ الذى زيدَ عليه فى الصفةِ، ويكونُ مذكورًا بعدَ اسمِ التفضيلِ.

فتقولُ: محمدٌ أكرمُ من محمودٍ.

فاطمةُ أجملُ من هند.

تلحظ أنه يكونُ مسبوقًا بحرفِ الجر(مِنْ)، وذلك إذا كان موازنًا فى القدرِ مع المفضَّلِ.

قد يكونُ المفضلُ جُزءًا من المفضَّل عليه، فيضافُ المفضلُ عليه وهو معرفةٌ إلى اسمِ التفضيلِ.

فتقول: محمدٌ أكرمُ من الرجالِ.

إنه أفضلُ أهلِ القرية.

وقد يكونُ المفضلُ عليه نكرةً، وهو مضافٌ إلى اسمِ التفضيلِ، فيكون مطابقًا للمفضلِ فى العددِ والجنس.

فتقول: محمدٌ أكرمُ رجلٍ.

الهندان أكرمُ امرأتين.

وتدرسُ هذه بالتفصيلِ فى قسم (مبنى اسمِ التفضيلِ).

جـ- اسم التفضيل:

هو الاسمُ الذى يدلُّ به على الصفةِ موضعِ التفضيل، الموجود فى التركيب، كما يدلُّ على الصفةِ موضعِ التفضيل، أو يدل على النسبةِ بين المتفاضلينَ فى الصفةِ الموجودةِ فى الحدثِ الذى يميزُ اسمَ التفضيل.

نحو: أكبر، أفضل، صُغرى، حُسْنى.

ومن الثاني أكبرُ سنا، أفضل خلقًا، أحسنُ خطًا، أطيب هواءً.

تقول فى تركيبِ التفضيل:

محمدٌ أكرمُ الناسِ حسبًا.

فاطمةُ كُبرى بناتِ الرسولِ.

الجانب المعنوى فى أسلوب التفضيل:

يجب أن يكونَ المفضَّلُ والمفـضَّلُ عليه مشـتركيْن فى المعنى الذى يتـضمنُه اسمُ التفضيل، فاسمُ التفضيلِ إنما هو صفةٌ تزنُ نسـبيًا بين مفضَّلٍ زائد فيها على مفضَّلٍ عليه أقلَّ فيها من المفضّلِ. سواءٌ أكانت الصفـةُ حسنةً محبّبةً، أم قبيحةً مكروهة. فالتفضيلُ - هنا - إنما هو الزيادةُ.

ذلك نحو: ضوءُ الشـمسِ أبينُ من نورِ القمر. العسلُ أحْلَى من التمـر. الفاكهةُ الطازجةُ أصحُّ من المحفوظة. الدرسُ الأولُ أوضَحُ من الدرسِ الثانى. شعرُ المتنبى أقربُ فهمًا من شعرِ الشمَّاخ.

ولا يقال: الماءُ أرْوَى من الخـبزِ؛ لأن الخـبزَ ليس من وظيـفتِه الإرْواء. كـما لا يقالُ: الخبزُ أغذَى من الماءِ.

وقد تُعَدُّ النسـبةُ التفضيليةُ فى الصـفةِ المذكورةِ فى اسمِ التفضيلِ تقـديريةً تبعًا لمعنى المفضَّلِ والمفضَّلِ عليه، ويكونُ اسمُ التفضيلِ حينئذ يحملُ صفةً مساعدةً لبيانِ أقلِّهما فى مـعنًى يشتركان فيـه، وإن كان مكروها. فيكونُ مفـضلاً. ويكون معنى اسمِ التفضيلِ مناقضًا تمامًا للصفةِ التى يشتركان فيها.

تقولُ فى البغيضيْن: هذا أحبُّ منْ هذا.

وفى الشرين: هذا خيرٌ منْ هذا.

وفى الصعبين: هذا أهونُ منْ هذا.

وفى القبحين: هذا أحْسَنُ منْ هذا.

وهذه بمعنى: أقل بغضًا، وأقل شرًا، وأقل صعوبةً، وأقل قُبحًا[1]. فهو إيثارٌ لأحدِ المكروهين.

ويعبر ابنُ مالك عن ذلك بقوله: «فإن ورد لفظُ التفضيلِ دونَ ظهورِ مشاركة قدرت المشاركة بوجه ما»[2].

ومنه قولُه تعالى: ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [يوسف: ٣٣][3]، حيثُ اسمُ التفضيلِ - هنا - ليس على بابِه من التفضيل، فكلٌّ من المفضل والمفضَّلِ عليه شرٌّ ومكروهٌ، فآثر أحدَ الشرَّين، وهو السجنُ.

ومنه قولُه - ﷺ -: «لأنْ يَجْلِسَ أحدُكُمْ على جَمْرةٍ خيرٌ له منْ أنْ يَجْلِسَ على قبْرٍ»[4] فكلاهما مكروهٌ، واختير أحدُهما.

ويُذكرُ منه قولُ الراجز:

أظَلُّ أرْعَى وأبِيتُ أطْحَنُ ... الموتُ من بعضِ الحياةِ أهونُ [5]

حيث المفاضلةُ بين الموتِ والحياةِ القاسية، فآثر الموتَ وجعلَه أهونَ.

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ٥٥.

(٢) شرح التسهيل ٣ -٥٤.

(٣) (رب) منادى مضاف إليه ضمير المتكلم المحذوف، والمدلول عليه بالكسرة. (السجن) مبتدأ مرفوع، خبره اسمُ التفضيلِ (أحب). (مما) حرف جر، واسم موصول مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بأحب. جملة (يدعونني) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. شبه جملة (إليه) متعلقة بيدعو.

(٤) الجامع الصغير ٢ - ٩٠٠ / رياض الصالحين ٦٣٤ / وانظر: شرح التسهيل ٣ - ٥٥.

(لأن يجلس) اللام: للابتداء والتوكيد حرف مبني. أن يجلس: حرف مصدري ونصب، ومضارع منصوب. (أحدكم) فاعل مرفوع، وضمير مضاف إليه. والمصدر المؤول مبتدأ في محل رفع.

(على جمرة) شبه الجملة متعلقة بالجلوس. (خير) خبر المبتدأ مرفوع. (له) جار مجرور. وشبه الجملة متعلقة بخير. (من أن يجلس) حرف جر، وحرف مصدر، ومضارع منصوب، وفاعله ضمير مستتر. والمصدر المؤول في محل جر بمن، وشبه الجملة متعلقة باسم التفضيل. (على قبر) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالجلوس.

(٥) شرح التسهيل ٣ - ٥٥.

الجملة الفعلية (ارعى) خبر ظل في محل نصب. والجملة الفعلية (اطحن) خبر أبيت في محل نصب. (الموت) مبتدأ مرفوع، خبره أهون. وشبه الجملة (من بعض) متعلقة بأهون.

بناؤه:

يتناسبُ أفعلُ التفضيلِ مع أفعلِ التعجبِ في الصوغ، حيثُ يصاغُ كل واحدٍ منهما مما يصاغُ منه الآخر. ولا يصاغُ مما لا يصاغُ منه.

اسمُ التفضيلِ يصاغُ على وزن(أفعل) مطلقًا، دالاً على الإفرادِ والتذكيرِ، فإن جازَ في التركيبِ استخدامُه للأنثى؛ فإنه يكونُ على مثالِ (فُعْلى). وإن جاز مطابقتُه لموصوفهِ فإن كلاً منهما يُثنَّى ويُجْمَع.

نحو:

إنه أشْعَرُ من صديقِه.

إنهما الأشعَرَان.

هم أشعر قومِهم، وأشاعرُهم.

هي الفضلى.

هما الفضْليان.

إنهن الفُضْلياتُ.

ويصاغُ اسمُ التفضيل من كل ما توافرت فيه الشروط الآتية:

١ - أنْ يكونَ له فعلٌ، فلا يصاغُ من معنًى لمْ يُسْمعْ له فعلٌ، ولا يصاغُ من مثلِ: غيرٍ وسوى. فلا يقال: هو أكلَبُ منه. من الكلْب، ولا أحْمَرَ، من الحمار، وقد شذَّ من ذلك:

قولُهم: هو ألَصُّ من شِظاظ[1]، (شظاظ)اسمُ رجلٍ من ضبة، أي: أعظم لصوصيةً منه.

وقد حكى ابنُ القطاع الفعلَ(لصص)، إذا أخَذَ المالَ خفْيةً.

٢ - أن يكونَ فعلُه ثُلاثيا، كي يصاغَ منه اسمُ التفضيلِ مباشرةً.

---

(١) أمثال أبي عبيد ٣٣٦، رقم ١٢٤٠ / مجمع الأمثال ٢ - ٢٠٧، رقم ٣٧٤٥.

وشذ من ذلك:

أخصر: إذ إنه من اختُصِر.

ويُذكرُ أنه قد سُمعَ: هو أعطاهم للدراهم، وأولاهم للمعروفِ؛من :أعطى، وأولَى.

كما سُمِعَ استعمالُ: هذا المكانُ أقفَرُ من غيرِه، من:أقفر.

وسُمِعَ:أحنكُ الشاتيْن والبعيرين، أى:آكلهما، وآبلُ الناسِ، أى :أرْعَاهم للإبل.

هذا المكانُ أشجرُ من هذا، فلانٌ أضْيَع من غيره، وهم يرَوْن أن هذه ممَّا لا فعلَ له، لكن ابنَ مالك يرى أنها من فعلٍ، فهى من: أحنَك، آبَل، أشجَر، أضاع. كما يرى أنه لا شذوذ فيها ؛«لأن أفعلَ عندهم يساوى:فَعَل، وفَعِل، وفَعُل.

- بفتح العين، وكسرِها، وضمها - فى بناءِ أفعلِ التفضيل»[1].

ويذكر ابنُ مالك[2] فى هذا الشذوذِ قولَ عمرَ - رضى اللهُ عنه: «إن أهمَّ أموركم عندى الصلاةُ، فمَنْ حفِظَها وحافَظ عليها حَفِظَ دينَه، ومَنْ ضيَّعَها فهو لما سواها أضيَعُ».

وكان بعضهم يجيزُ بناءَ اسمِ التفضيل من(أَفْعَل) مطلقًا. ولا يجعلون فيه شذوذا، استنادًا إلى أن هذا مذهبُ سيبويه، حيثُ إن أفْعَل عنده يساوى فَعِل وفَعُل فى بناءِ اسمِ التفضيل، وكذا أفعل التعجب[3].

٣ - أن يكونَ فعلُه متصرفًا، فلا يأتى من فعلٍ جامدٍ، نحو:عسى، نعْم، بئْس، ليس، حَبَّ، هَبْ، تعلَّمْ.

ولا يأتى منْ مثلِ :يَذَر، ويَدَع. . .لأنهما ناقصا التصرفِ.

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ٥١.

(٢) الموضع السابق.

(٣) ينظر :الكتاب ١ - ٧٣ / شرح التسهيل ٣ - ٤٧، ٥١ / المساعد ٢ - ١٦٣، ١٦٦.

٤ - أن يكونَ تامًّا، فلا يأتى من فعلٍ ناقصٍ، نحو: كانَ وأخواتها، وكادَ وأخواتها، وظنَّ وأخواتها.

٥ - أن يكونَ مثبتًا، فلا يصاغ من منفّى بالسلبِ، أي: بوجودِ أداةِ نفيٍ.

٦ - أن يكونَ مبنيا للمعلومِ، أوْ للمفعولِ فلا يصاغُ من مبنى للمجهولِ.

وقد شذ من ذلك :

هو أخْصَر، حيثُ إنه من: (اختُصِر)، زائدًا على ثلاثةٍ، ومبنيًا للمجهول.

هو أصْوَب من فلانٍ، من: أُصيب، زائدا، ومبنيا للمجهول.

هو أزْهى من ديكٍ. من زُهِيَ، وهو لا يستعملُ إلا مبنيا للمجهول.

هو أعْنى بحاجتِكَ. من: عُنِى، وهو أشْغلُ من ذاتِ النحيَيْن[1]. (النحى: زق السمن). من: شُغِل، وقد يستعملُ الفعلُ مبنيا للمعلومِ. ومنهم من يرى أن مثل هذه ليس فيها شذوذ؛ لأنه لا لبسَ فيها للفاعلِ[2].

ومنه: هو أشهرُ من غيرِه، وأعْذَر، وألوَم، وأعْرف، وأنْكر، وأخوفُ، وأرْجى، من، شُهِر، وعُذِر، ولِيمَ، وعُرِف، ونُكِر، وخِيفِ، ورُجِيَ.

ذكر ابنُ مالك أنه قد يُبْنَى أفعلُ التفضيلِ من فعلٍ مبنى للمجهولِ، إن أُمِنَ اللبسُ بما بُنِى للمعلومِ، نحو: هو أجَنُّ. . ، أو: أشْغَفُ، أو: أبْخَتُ. . من: جُنَّ وشُغِفَ، وبُخِتَ. وكلُّها مبنية للمجهولِ، ويجعل منه أزهى، وأشغل، وأشهر. . .

فلا يُعَدُّ شذوذًا على هذا الاتجاه[3].

٧ - ألاَّ يكونَ الوصفُ منه على مثالِ: أفْعَل (للمذكر)، فَعْلاَء (للمؤنث). ويكون ذلك في: الألوان: أحمر حمراء، أصفر صفراء. . . العيوب الظاهرة: أعور عوراء، أعمى عمياء، أعْرَج عرجاء، أبْرص برصاء، أخرس خرْساء. . .

---

(١) ذات النحيين: امرأة من تيم الله بن ثعلبة شغلها أحدُهم بنحيين في يديها، ثم حاورها حتى قضى منها ما أراد، وهرب.

(٢) شرح ابن الناظم ٤٧٩.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ٤٥، ٥٢.

العيوبِ الباطنة: أبلهَ بلهاء، أحمَق حمقاء. . .

الحلَى: ألمَى لَميَاء، أكحل كَحلاء، أشهَل شهلاء. . .

ومنهمُ من يرى أنَّ هذا ليس شرطًا فى العيوبِ الباطنةِ، فأجازوا: فلان أبلهُ من. . .، وأحمق من. . .، وأرعَنُ من. . .

وقد شذَّ من ذلك قولُهم: هو أسودُ من حنَكِ الغُرابِ.

٨ - أن يكونَ قابلاً للتفاوتِ. أى: يكون معناه قابلاً للزيادةِ والنقصانِ، فيقبل الكثرةَ، ولذلك فإنه لا يبنى من مثل: مات، وفَنِى.

كيفية التفضيل فيما لا تتوافرُ فيه الشروط:

بدءًا يجبُ أن نعرفَ أن التفضيلَ لا يصاغُ من معنى ليس له فعلٌ، أو كان فعلُه ناقصًا، أو كان جامدًا، أولا يقبلُ التفاوتَ والكثرةَ.

لكن ما كانَ غيرَ ذلك فإنه يصاغُ منه أفعلُ التفضيل بالطرقِ الآتية:

أ - إن كان المصوغُ منه اسمُ التفضيلِ زائدًا على ثلاثةِ أحرفٍ، أو كان الوصفُ منه على مثالِ أفعلَ فَعلاء؛ فإنه يستعانُ بفعلٍ مناسبٍ فى المعنى، تتوافرُ فيه الشروطُ، فيؤتَى منه باسمِ التفضيلِ، ثم يُميَّزُ بالمصدرِ الصريحِ من المعنى أو الصفةِ المرادُ فيها التفاضلُ.

فيقال: هو أقوَى استنتاجًا من (استنتج)، وهو زائدٌ على الثلاثةِ. فأتينا باسمِ التفضيلِ المساعد (أقوى) من (قوى).

وتقول: إنه أقلُّ إهمَالا. من أهمل.

وأحكمُ إجابةً. من أجاب.

كان أقلَّ استعانةً بغيرِه، من استعان.

إنه أشدُّ تأويلاً، وأجدرُ محافظةً على التفوق.

ويقال: هو أشدُّ دحرجةً، وأصحُّ تعليمًا، وأكثرُ اقترابًا.

ويقال: هذه القنى حُمْرَةً. من احمر حمراء.

لقد كان أنصعَ بياضًا. وأصبح أكثرَ شهبةً.

وتقول: هى أجملُ لَمّى، ولكنها أبْيَنُ حَوَلاً.

لقد كان أشدَّ عَرَجًا. هو أقبحُ عورًا. إنها أحسنُ كُحلاً.

وقد يُتْلَى اسمُ التفضيلِ بالمصدرِ المؤولِ، فتقول: إنه أقلُّ أن يهملَ، وأحكمُ أن يُجيبَ.

ويكونُ المصدرُ المؤولُ -حينئذٍ- منصوبًا على نزعِ الخافض -على الأرجح.

ب- إن كان المصوغُ منه اسمُ التفضيل مبنيًا للمجهول، أو منفيًا؛ فإن اسمَ التفضيلِ المصوغَ من الفعلِ المساعدِ المناسبِ يُميِّز بالمصدرِ المُؤَوَّلِ من الصفةِ المرادِ تفاضُلها. فيقال:

إنه أجدرُ أن يكافأ. وأحقُّ أن يُحتَرَمَ.

هم أَوْلَى ألا يُهْملُوا، وأسمى ألا يتفاخَروا، وأعزُّ أن يُذَلُّوا، وأكرمُ أنْ يُهانوا.

ويكونُ المصدرُ المؤولُ منصوبًا على نزعِ الخافضِ.

ملحوظة:

ذكرْنا أن وزنَ اسمِ التفضيلِ هو (أفْعَل)، لكن يخرجُ عن ذلك لفظان، هما: خيرٌ، وشرٌّ.

حيثُ تحذفُ الهمزةُ منهما لكثرةِ الاستعمال[1] فاختصروهما تخفيفًا.

فيقالُ: هو خيرٌ من. . .، وهو شرٌّ مِنْ. . .

وقد جاء(خير) اسمَ تفضيلٍ فى قوله تعالى: ﴿وَلأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١][2]، ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ . . . [البقرة: ٢٢١].

---

(١) شرح التصريح ٢ - ١٠١.

(٢) (لأمة) اللام: لام الابتداء والتوكيد. أمة: مبتدأ مرفوع. خبره: خير.

﴿ وَمَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ لِّلْأَبْرَارِ ﴾[1] [آل عمران: ١٩٨].

﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا ﴾ [الكهف: ٤٤][2].

وقد ورد (شـر) اسمَ تفضيلٍ في قوله تـعالى: ﴿ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا ﴾ [مريم: ٧٥][3].

﴿ هَٰذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ ﴾ [ص: ٥٥][4].

وذكرُ الهمزةِ فيهما يُعَدُّ نُدْرَةً، أو ضرورةً كما وردَ في رَجَزِ رُؤْبَةَ:

بلالُ خيرُ الناسِ وابنُ الأَخْيَرِ [5]

حيثُ جمع بين أصلِ الاسمِ(أخيَر)وما صار إليه في الاستعمالِ(خير).

وقد قرأ أبو قلابةَ قولَه تعالى: ﴿ سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ الْكَذَّابُ الْأَشَرُّ ﴾ [القمـر: ٢٦]. على الندُور، حيث أعاد الهـمزةَ، مع فتـحِ الشين، وتشديدِ الراء. وهي قراءةٌ شاذةٌ[6].

وقد يعـاملُ(أَحَبُّ) معاملتَهـا، حيث يحذفُ منه الهمـزة، ويبقى على(حَبّ)، وجعلَه ابنُ مالك شذوذًا، عليه جاء قولُ الأحوص:

---

(١) (ما) اسم موصول مبتدأ مرفوع محلا. صلته(عند الله)، وخبره: خير، شبه الجملة(للأبرار)متعلقة بخير.

(٢) (هنالك)شبه جملة خبر مقدم. المبتدأ المؤخر (الولاية)، و(لله) شبه جملةمتعلقة بالولاية، أو (لله)خبر المبتدأ، وهنالك شبه جملة متعلقة بالخبر، أو بالولاية.(الحق)بالكسر صفة للفظ الجلالة مجرورة. (هو خير)جملة اسمية. (ثوابا)تمييز لخير منصوب، وكذلك(عقبا)تمييز لخير.

(٣) (من) اسم موصول مبني مفعول به في محل نصب. صلته الجملة الاسمية(هو شر).(مكانا)تمييز لاسم التفضيل(أضعف).

(٤) (هذا) اسم إشارة مبني، مبتدأ في محل رفع. وخبره محذوف.والتقدير: هذا كما ذكر. أو خبر لمبتدإ محذوف، والتقدير: هذا للمؤمنين. (للطاغين)شبه جملة، خبر إن مقدم في محل رفع. (لشر)اللام: للابتداء والتأكيد، وهي اللام المزحلقة. شر: اسم إن مؤخر في محل نصب. مآب: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

(٥) المحتسب ٢ - ٢٩٩ / البحر المحيط ١ / ٢٠٤ / شرح التسهيل ٣ - ٥٣ /شرح الكافية الشافية٢ - ١١٢٧ /المساعد ٢ - ١٦٧ /شرح التصريح ٢ - ١٠١ / الصبان على الأشموني٣ - ٤٣.
(بلال)مبتدأ مرفوع، ومنع من الصرف للضرورة.

(٦) إملاء ما منّ به الرحمن ٢ - ٢٥٠ / الدر المصون ١ - ٢٢٨، ٦ - ٢٢٩.

وزادنى كلفًا فى الحب أن منعت   وحبُّ شىءٍ إلى الإنسانِ ما مُنعَا[1]

أى: وأحبُّ شىء. . .فحذف همزةَ اسمِ التفضيلِ، وعاملَه معاملةَ(خير، وشر). ولكنهما فى التعجبِ تذكرُ الهمزةُ فيهما، فيقال: ما أخيره، ما أشرَّه، ويندرُ حذف الهمزةِ -حينئذٍ.

الصور البنيوية لاسم التفضيل فى التركيب

يأتى اسمُ التفضيلِ فى الجملةِ العربيةِ بنيويا على أربعِ صورٍ، يختلف مبْناه فى كلِّ صيغةٍ منها عن الأخرى، وبناءً على ذلك يختلفُ كيفيةُ تصرفِه، واحتمالاتُه، ذلك على التفصيلِ الآتى:

الصورة الأولى، أن يكون مقرونًا بأل:

نحو: الأفضل، والأكبر، الحُسْنى، الصُّغْرى. . . .

حينئذ يكون اسمُ التفضيلِ صفةً للمفضَّلِ، ويلزمُه تركيبيا أمْرَان[2]:

- أن يطابقَ موصوفَه المفضلَ فى العددِ والجنسِ.

- امتناعُ اقترانه بِمنْ التى تدخلُ على المفضلِ عليه، حيث لا يذكر المفضلُ عليه؛ لأن وجودَ (أل) أغنَتْ عنه؛ ولأن (من) تقتضى التفضيلَ على المجرورِ بها لا غيرُ، أما ذكرُ (أل) فإنه يقتضى دخولَ المفضلِ عليه بِمنْ وغيرِه. فتقول:

أقبلَ محمدٌ الأفضلُ، أقبلت الفتاةُ الفُضْلى.

أقبلَ المحمدانِ الأفْضَلان، أقبلَت الفتاتان الفُضْليان.

أقبلت الفتياتُ الفُضْلَيات، أو :الفُضَّل.

وتقولُ: احترمتُ الرجلَ الأكبـر، والمرأةَ الكُبْرَى، والرجُلَيْن الأكبَرَيْن، والمرأتَيْنِ الكبريَيْن، والرجالَ الأكبَرِين، والأكابرَ، والنساءَ الكُبْريات، والكُبَر.

---

(١) ديوانه ١٣٢ / الأغانى ٤ - ٢٩٩ / شرح التسهيل ٣ - ٥٣ /المساعد ٢ - ١٦٧ / شرح التصريح ٢ - ١٠١ / الصبان على الأشمونى ٣ - ٤٣.

(٢) المقتضب ١ - ١٦٨ / شرح ابن يعيش ٦-١٠٤ / شرح التسهيل ٣ - ٥٩.

أمَّا ما يُذْكرُ من قولِ الأعْشى ميمون بن قيس:

ولستَ بالأكثرِ منهم حَصًى وإنما العِزَّةُ للكاثرِ[1]

حيثُ ورد اسمُ التفضيلِ (الأكثر) مقرونًا بأل، وذكر بعده (مِنْ) سابقةً لما يدلُّ على أنه المفضلُ عليه، وهو ضميرُ الغائبين، فإن ذلك يؤولُ على:

- أن يكونَ (منهم) متعلقة بمحذوف، تقديرُه: أكثر، مجردًا من (أل) والإضافة، دلَّ عليه المذكورُ، ويكونُ بدلاً منَ (الأكثر).

- ومنهم مَنْ يجعلُ (ألْ) فى اسمِ التفضيلِ المذكورِ زائدةً، فلا تفيد تعريفًا، ويكون اسمُ التفضيلِ نكرةً.

- ومنهم مَنْ يجعل (منهم)متضمنةً معنى (فيهم).

- ومنهم من يجعل (مِنْ) للتبيين، كأنه قال: ولست بالأكثرِ من بينهم[2] تكون (منهم فى موضع الحال من اسم (ليس).

ويخَرّج على مثلِ ذلك قولُ الشاعر:

نحنُ بغَرْسِ الوَدِى أعلَمُنا منا بركضِ الجيادِ فى السَّدَفِ[3]

وإذا كانت (مِنْ) مذكورةً ؛لكنها داخلةٌ على غيرِ المفضلِ عليه؛فإنه يجوزُ اجتماعُها مع اسمِ التفضيلِ المعرفِ بألْ.

---

(1) الخصائص ١ - ١٨٥، ٣ - ٢٣٤ / شرح الفية ابن معطى ٢ - ١٠٠٦ / المساعد٢ - ١٧٤ / ضياء السالك ٣ - ١١٨ / شرح التصريح ٢ - ١٤٠ / الصبان على الأشمونى ٣ - ٤٧.

الكاثر = من يغلب غيره بالكثرة.

(بالأكثر) حرف جر زائد للتوكيد، وخبر ليس منصوب مقدرًا.(حصى) تميز منصوب. (العزة للكاثر) جملة اسمية من مبتدإ، وخبره شبه الجملة.

(2) شرح التسهيل ٣ - ٨٥.

(3) ينسب إلى سعد بن القرقرة، وقد ينسب إلى قيس بن الخطيم.

شرح التسهيل ٣ - ٥٧ / المساعد ٢ - ١٧٣ / شرح التصريح ٦ - ١٠٣ / الصبان على الأشمونى ٣ - ٤٧.

الودى = كغَنِي: النخل الصغير، الجياد = الخيل الجيدة، السُّدَف = ظلمة الصبح، والضوء، فهو من الأضداد.

(نحن) مبتدأ، خبره (أعلمنا).

جاء ذلك في قول الشاعر :

فَهُمُ الأقربُون مِنْ كلِّ خيرٍ   وَهُمُ الأبعَدُونَ مِنْ كُلِّ ذَمٍّ [1]

(كل خير) و(كل ذم) ليس أيٌّ منهما مفضلاً عليه، لذلك جاز أن يُسْبَقا بـ(مِنْ) مذكورةً بعد اسمَي التفضيلِ (الأقربون - الأبعدون).

وكقولك: هو أقربُ الناسِ مني.

الصورة الثانية: أن يكونَ مجرداً من أل والإضافة:

نحو: أفضل، أحسن، كُبْرى، عُظْمى. . .

ويلزمُه - حينئذ - أمْرَان:

- أن يلزمَ الإفرادَ والتذكيرَ.
- أنْ يُتْبَعَ بحرفِ الجرِّ(مِنْ) جاراً للمفضَّلِ عليه. فيقال:

محمدٌ أفضلُ منه.

المحمدان أفضلُ منهما.

المحمدون أفضلُ منهم.

هذه الفتاةُ أفضلُ من الأُخْرياتِ.

هاتان الفتاتانِ أفضلُ من الأُخْرياتِ.

هؤلاءِ الفتياتُ أفضلُ من الأُخرياتِ.

وتقول: عليٌّ أعلمُ مِنْ خَليل، هندُ أكبرُ من سعادَ.

الرجلاَن أتْقى من أقرانِهما، الصديقتَان أتقى من غيرِهما.

الرجالُ أتْقى من غيرِهم. النساء أتْقى من غيرِهن.

بنتاهما أصلحُ منهما، الأمهاتُ أعطفُ من الأخواتِ.

---

(1) المساعد ٢ - ١٧٢ / الصبان على الأشموني ٣ - ٤٧.

هما أَرْحمُ من صديقِهما. هُمْ أشجعُ منْ غيرِهم.

سميرٌ أشفقُ من خالدٍ.

قد يُفصلُ فى هذا التركيب بين (منْ) واسمِ التفضيل بمعمولِ اسم التفضيل، ومنه قولُه تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ﴾ [الأحزاب: ٦]. حيثُ فُصِلَ بين اسمِ التفضيل (أولى)و(من) بشبهِ الجملةِ (بالمؤمنين)، وهى متعلقةٌ باسمِ التفضيل.

ومثلُه فى الفصلِ بشبهَى الجملةِ (فى كتاب الله، ومن المؤمنين) فى الموضعِ الثانى.

ومنه قولُ الشاعرِ:

فلأنت أَسْمَحُ للعُفَاةِ بسُؤْلِهِمْ عند الشَّصَائبِ مِنْ أبٍ لِبَنِينَا[1]

حيث فصلَ بين اسمِ التفضيلِ (أسمح) و(من) بالمتعلقِ باسمِ التفضيل وهو (للعفاة)، و(بسؤلهم)، وبالمتعلقِ بالمتعلقِ به وهو شبهُ الجملةِ (عند الشصائب) فهى متعلقةٌ بالمصدرِ (سُؤْل).

وقولُ الشاعرِ:

مازِلْتُ أبسَطَ فى غَضٍّ الزمانِ يَدًا للناسِ بالخَيْرِ من عمرٍو ومن هَرِمِ[2]

تلحظ الفصلَ بين اسمِ التفضيل(أبسط)و(من)بشبهِ الجملةِ المتعلقة به(فى غض)، وبالتمييزِ المنصوبِ به (يدا)، وشبهَىِ الجملةِ المتعلقتين به -كذلك- : للناس، وبالخير.

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ٥٣، وبه :الشبائب / المساعد ٢ - ١٦٨.

الشصائب: جمع شِصْب، بكسر فسكون، وهو الشدّة والجدْب، العفاة: جمع عافٍ، وهو من يسأل.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٥٤ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١١٣٢.

غض الزمان: أى: أيام الخفض والإذلال، أى:الضيق والشدة.

وقد يفصلُ بينَ اسمِ التفضيلِ و(من) بـ(لو) وما اتصلَ بها، نحو: العلمُ خيرٌ لو كانَ صـاحبُـه على خلقٍ من المالِ. الحقُّ أقـوى لوْ كانَ صاحبُه قـويًا من الظلم؛ وبخاصةِ الحقُّ بين الدولِ.

ومنه قولُ الشاعرِ:

ولَفُـــوكِ أطْـيَبُ لوْ بَـذَلْتِ لـنا مِنْ مَـاءِ مَـوْهَبَـــةٍ على خَـمـرِ[1]

فصل بين اسمِ التفضيلِ (أطيب) و(من) بلو وجملة الشرط.

كمـا قد يكون الفـصلُ بالنداء، كأن تقـولَ: محمـدٌ أفضلُ- يا أحـمدُ - من سميرٍ. أنتم أعلمُ - يا رجالَ النحوِ - بأسرارِ التراكيـبِ اللـغوية .

ومن الفصلِ بالنداءِ قولُ جريرٍ:

لمْ نلْقَ أخـبـثَ يا فـرزدقُ منكم ليـلاً وأخـبـثَ بالنهـارِ نهـاراً[2]

حيثُ فصلَ بين اسمِ التفضيلِ ومِنْ بالمنادى وأداةِ النداءِ (يا فرزدق).

الصورة الثالثة: أن يكون مضافًا إلى نكرة:

نحو: أفضل رجلٍ، أشجع محاربٍ، أقْوى حيوانٍ، أحسنُ خَطٍّ.

يلزمُ هذا التركيبَ:

- أن يلزمَ اسمُ التفضيلِ الدلالةَ على الإفرادِ والتذكيرِ.

- أن يطابقَ المضافُ إلـى اسمِ التفضــيلِ المفضَّلَ الموصـوفَ في النوعِ والعددِ، وبخاصة الاسمُ الجامدُ.

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ٥٤ / المساعد ٢ - ١٦٩ / الصبان على الأشموني ٣ - ٤٦. ويروى: على خمر.
مَوْهَبَة: غدير ماء صغير، جمعه: مواهب.
(لفوك أطيب) لام الابتداء ومبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الواو، وضمير للمخاطبة مضاف إليه في محل جر، وأطيب: خبر المبتدإ مرفوع. (على خمر) شبه جملة صفة لماء في محل جر.

(٢) المساعد ٢ - ١٦٩ / الدر ٢ - ١٢٨.
(نلق) فعل مضارع مجزوم بعد لم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة.
وفاعله ضمير مستتر، تقديره: نحن. (يا فرزدق) حرف نداء، ومنادى مبني على الضم، في محل نصب.
ليلا تمييز منصوب.

- أن يكونَ المضافُ إلى اسمِ التفضيلِ مطابقًا للمفضَّل فى جنسه من العقلِ وعدمِه، أى: أن يكون شيئًا المفضل بعضٌ منه، أما غيرُ ذلك فلا يصح[1].

ذلك نحو: علىٌّ أشجعُ رجلٍ.

العليَّان أشجعُ رجلَين.

العليُّون أشجعُ رجالٍ.

سعادُ أنصتُ فتاةٍ.

السعادان أنصتُ فتاتين.

السعاداتُ أنصتُ فتياتٍ.

ومعنى التركيبِ: على أشجعُ من كلِ واحدٍ، والعليان أشجعُ من كل رجلين. قيس فضلُهما بفضلِهما، والعليون أشجعُ من كل رجلين. قيس فضلُهم بفضلِهم، . . . وهكذا. فحذف (من كل)، وأضيف اسمُ التفضيلِ إلى ما كان مضافا إليه[2].

وتقول: زيدٌ أفضلُ رجلٍ، احمدُ أتقى رجلٍ، الزيدان أفضلُ رجلين، هما أكرَمَا رجلَين، الزيدُون أفضلُ رجال، هُمْ أتقى رجال، هندُ أفضلُ امرأةٍ، إنها أعفُّ امرأةٍ، الهندانِ أعقلُ امرأتين، هما أطيبُ امرأتين، الزينبات أكملُ نسوةٍ، هُنَّ أتقى نسوةٍ، إجابتُك أدقُّ إجابةٍ، خطُّه أجملُ خط. . .

فإذا كان المضافُ اسمَ التفضيلِ مشتقًا فإنه يجوزُ إفرادُه، دونَ النظرِ إلى تثنيةِ المفضَّلِ أو جمعِه، والجمهورُ يوجِبون المطابقة.

وقد ورَد الوجْهان فى قولِ الشاعر، وقد أنشدَه الفرَّاء[3]:

وإذا همُ طعِموا فألأمُ طَاعمٍ وإذا هم جَاعُوا فشرُّ جِياعٍ[4]

---

(١) المقتضب ٣ - ٣٨.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣ - ٦٢.

(٣) معانى القرآن للفراء١ - ٣٣. وينظر: الطبرى ١ - ٥٦٢ / البحر المحيط ١ - ١٧٧.

(٤) المواضع السابقة / شرح التسهيل ٣ - ٦٢ / المساعد ٢ - ١١٨.

فالنكرةُ (طاعم) المضافةُ إلى اسم التفضيلِ(الأم) في الشطرِ الأولِ دالةٌ على الإفرادِ، مع أن المفضَّلَ(هم) جمعٌ.

أما النكرةُ (جياع) في الشطر الثاني وهي مضافةٌ إلى اسمِ التفضيلِ(شر) فإنها جمعٌ، فطابقت المفضلَ.

ولأن جمهورَ النحاة يوجبونَ الإفرادَ؛ فإنهم يؤولون كلَّ ما جاء على غيرِه، حيثُ يقدرُون محذوفًا قبلَ النكرةِ المضافةِ تكونُ مطابقةً في العددِ للموصوفِ المفضلِ، أو يقدرُون المحذوفَ قبلَ الموصوف يطابقُ النكرةَ في العددِ.

في البيتِ السابقِ يقدرون الأم طاعم، ، بالقولِ: الأم فريقٍ طاعمٍ.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [البقرة٤١]؛ نجد أن ما أُضيف إلى اسمِ التفضيلِ من نكرةٍ مفردٌ، والمفضَّل جَمْع، ويؤولون ذلك على النحوِ الآتي[1]:

- أن (الأول) مضافٌ لاسمِ دال على الجمع، و(كافر)صفتُه، فحذفَ الاسمُ، وبقيتْ صفتُه قائمةً مقامه، والتقديرُ: ولا تكونُوا أولَ فريقٍ كافرٍ به، وهذا الرأيُ هو الأظهر.

- وقيل: التقديرُ: أولَ مَنْ كَفَر به.

- وقيل: التقدير: إنه في معنى: لا يكُنْ كلُّ واحدٍ منكم أولَ كافر به.

- وقيل: التقدير: ولا تكونوا أولَ كافر به، ولا آخرَ كافر به، وذكر الأولُ، واقتصر عليه، لأنه أفحش.

ملحوظة:

إذا عطفتْ على اسمِ التفضيلِ المضافِ إلى نكرةٍ مضافًا إلى الضميرِ لعائدٍ عليها جاز في الضميرِ المطابقةُ وعدمُ المطابقةِ. والمطابقةُ أرجَحُ وأوقعُ وأكثرُ قبولاً. نحو:

محمد أفضلُ رجلٍ، وأعقلُه.

المحمدان أفضلُ رجلين، وأشجعه، وأشجعهما.

---

(1) الدر المصون ١ - ٢٠٦.

المحمدون أفضلُ رجالٍ، وأقواه، وأقواهم.

هند أحسنُ فتاةٍ، وأكملُه، وأكملُها.

الهندان أجملُ فتاتَيْن، وأعقلُه، وأعقلُهما.

الهنداتُ أكملُ فتياتٍ، وألزمُه، وألزمُهُن.

الصورة الرابعة: أن يكونَ مضافًا إلى معرفة:

نحو: أفضل القوم، أحسن الخطّ، أجمل الوجه، أشجع المحاربين.

يلتزم البصريــون أن أفعلَ التفضيلِ إذا أضيفَ إلى معــرفةٍ لا يكون إلا بعضَ ما أضيفَ إليه، وأجازه الكوفيون.

وفي هذا التركيبِ يجوزُ الوجهان السابقان:

المطابقة، وعدم المطابقة، وعدمُ المطابقةِ أرجح[1]، فيقال :

محمد أكرمُ الناس.

المحمدان أكرمُ الناس. أو :أكرما الناس.

المحمدون أكرم الناس. أو:أكرمو الناس، وأكارمو الناس.

وفاءُ أفضلُ الفتيات. أو: فُضْلى الفتيات.

الوفاءان أفضلُ الفتيات. أو: فُضْليا الفتيات.

الوفاءات أفضلُ الفتيات. أو: فُضْلى الفتيات.

ومنه قولُه تعالى:

﴿ وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلاَّ الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ.. ﴾ [هود :٢٧][2].

---

(١) التسهيل ١٣٤ / شرح الشذور ٤١٧ / شرح التصريح ٢ - ١٠٥.

(٢) (نرى) قد تكون قلبية، وقد تكون بصرية، فعل مضارع مرفوع مقدرا. و(الكاف)مفعول به في محل نصب. وجملة (اتبعك) مفعول به ثان منصوب محلا مع القلبية. وحال في محل نصب مع البصرية. (الذين)اسم موصول مبني في محل رفع؛لأنه فاعل. (هم أراذل)مبتدأ وخبر، والجملة الاسمية صلة الموصول. (بادي) منصوب على الظرفية الزمانية. أو:على الحالية من كاف المخاطب، أو على حرف نداء محذوف.

اسمُ التفضيل (أرْذَل) أضيفَ إلى معرفةٍ (ضمير المتكلمين)، فجاء على وجهِ المطابقة، حيثُ جمعُ، وهو مذكر.

وجاء مطابقًا -كذلك- اسمُ التفضيلِ فى قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣].

حيثُ (أكابر)حمع(أكبر)، وهو مضافٌ إلى ما أضيفَ إلى معرفة.

وجاء غيرَ مطابقٍ فى قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ..﴾ [البقرة: ١٩٦].

واجتمعا في قولِ الرسولِ ﷺ: «ألا أخبركم بأحبِّكُمْ، وأقربِكُم منى مجالسِ يومَ القيامةِ ؟ أحاسنُكُمْ أخلاقًا، الموطئون أكنافًا، الذين يألفون ويؤلفون»[1]. حيث أفرد أحب وأقرب، وجمع أحسن، وكلُّها أسماءُ تفضيلٍ مضافةٌ إلى معرفة.

ملحوظة:

يجب مطابقةُ اسمِ التفضيلِ المضافِ إلى معرفةٍ فى موضعين:

أولهما: إن لم يُقصدْ به التفضيلُ، أي :كان أفعلُ التفضيلِ على غيرِ بابِه.

منه قولهم: الناقصُ والأشجُّ أعدلاَ بني مروان[2]، أي: العادلان منهم، إذْ لمْ يشاركْهُما أحدٌ فى العدلِ منهم. فلم يُقصدْ تفضيلُهما على غيرِهما. حيثُ يجبُ أن يشتركَ المفضلُ والمفضلُ عليه فى معنى جهةِ التفضيل.

والآخرُ: أن يؤولَ بما لا تفضيلَ فيه، حيثُ يقصدُ باسمِ التفضيلِ المفاضلةُ على المضافِ إليه مع غيرِه. فتكونُ المفاضلة- حينئذ - عامةً كأن تقولَ :

الرسول -ﷺ- أفضلُ قريشٍ، أى: أفضلُ الناس قاطبةً من بينِ قريش، فليس المقصودُ معنى(مِن)، لأنها تجعل المفاضلةَ محدودةً، ولكنه يراد بها الإطلاق.

---

(١) التاج الجامع للأصول ٥ - ٨٥ / دليل الفالحين ٥ - ١٠٦ / شرح التسهيل ٣ - ٥٩ / شرح ابن الناظم ٤٨٢.

(٢) الناقص: يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان. الأشج: عمر بن عبد العزيز.
شرح التصريح ٢ - /١٠٥ ضياء السالك ٣ - ١٢٠ / الصبان على الأشمونى ٣ - ٤٩.

ويشترطُ لتجريدِ اسمِ التفضيلِ من معنى التفضيلِ ألا يقترنَ بمنْ لفظًا، ولا تقديرًا، ولا يكونَ بعضَ ما يضافُ إليه، فيؤولُ - حينئذ - باسمِ الفاعلِ، أو بالصفةِ المُشبهةِ. من ذلك ما ذكره ابنُ مالك من المثال: يوسفُ أحسنُ إخوتِه، حيثُ لا يجوزُ أن يقدرَ منهم، لأن يوسفَ ليس من المفضلِ عليهم، فيشتركَ. ويقالُ على إرادةِ معنى (منْ): يوسفُ أحسنُ أبناءِ يعقوبَ.

ومنه: زيدٌ أعلمُ المدينة، أى: عالمُ المدينةِ، فتقول: الزيدان أعلما المدينة، الزيدون أعلمو المدينة. . . إلخ

ومنه مؤولاً بالصفةِ المشبهةِ قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]. اسمُ التفضيلِ (أهون) بمعنى هيِّن، فيكون صفةً مشبهةً، مثلُه فى ذلك مثلُ القول: اللهُ أكبر، أى: كبير؛ لأنه ليس المقصودُ هنا التفضيلَ، وإنما الصفةُ التى تفيد الثبوتَ واللزومَ، وهى الصفةُ المُشبهةُ؛ إذْ لا تَفَاوُتَ فى نسبِ المقدورات إلى قدرته -تبارك وتعالى-[1].

واسمُ التفضيلِ العارى الذى ليس معه (منْ) ويكونُ مجردًا من التفضيلِ يستعملُ مؤولاً باسمِ الفاعلِ فى قولِه تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ...﴾ [النجم: ٣٢].

أما قولُ الشاعر:

تَمنَّى رجالٌ أن أموتَ وإنْ أمُتْ   فتلك سبيلٌ لستُ فيها بأوحدِ[2]

فتقديرُه: لستُ فيها بِوَحِيد.

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ٦٠.

(٢) المساعد ٢ - ١٧٦.

(أن أموت) حرف مصدرى مبنى، وفعل مضارع منصوب، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (أنا)، والمصدر المؤول مفعول به فى محل نصب. (أمت) فعل الشرط مضارع مجزوم. وفاعله مستتر تقديره: أنا. (فتلك سبيل)الفاء واقعة فى جواب الشرط، ومبتدأ أو خبر، والجملة الاسمية جواب الشرط فى محل جزم. (بأوحد) حرف جر زائد، وخبر ليس منصوب مقدرا. وجملة ليس مع معموليها نعت لسبيل.

ومن ذلك قولُ الفرزدق :

إنَّ الذى سَمَكَ السماءَ بَنَى لنا بيتًا دعائمُه أعَزُّ وأطولُ[1]

حيث أراد : عزيزة طويلة، وهما صفتان مشبَّهتان.

تعقيب:

اسمُ التفضيلِ المضافُ إلى المعرفة يكون - كما ذكرنا - على ثلاثة أقسام:

أ - ما يقْصدُ به التفضيلِ، أى: زيادة المفضلِ على المفضلِ عليه فى صفة ما، وهذا يجوزُ فيه المطابقةُ للموصوفِ، وعدمُ المطابقة. نحو: هو أفضلُ الرجالِ، هما أفضَلا الرجال، هما أفضلُ الرجالِ. . . هى أفضلُ النساءِ، وهى فُضْلى النساء. . .

ب - مالا تفضيلَ فيه، وهذا يجبُ فيه المطابقةُ، ومنه ما ذكرناه من القولِ: الناقصُ والأشجُّ أعدَلا بنى مروان، أي: العادلان.

جـ - ما يؤولُ بما لا تفضيلَ فيه، وهذا يجبُ فيه المطابقةُ، وهو ما ذكرناه من المثال: الرسولُ -ﷺ- أفضلُ قريش. المقصود: أفضلُ الناس قاطبةً. حيث يُقْصدُ إطلاقُ المفاضلة، لا تحديدُها بالمضافِ إلى اسمِ التفضيل.

الجوانبُ الإعرابية فى تركيبِ التفضيل

أولا: إعرابُ اسم التفضيل:

- اسمُ التفضيلِ له موقعُه الإعرابى فى الجملةِ التى يذكرُ فيها، حيثُ يتخذُ الموقعَ الإعرابىَّ للاسمِ، ويكون بين الرفعِ، والنصبِ، والجر، فيكون مبتدأً، وفاعلاً، ومفعولاً به، وخبرًا. . . . إلخ

- واسمُ التفضيلِ قد يكونُ للمفردِ، وقد يكون للمثنى، أو للجمع، تبعًا لقواعدِ التركيبِ الذى يُستعملُ فيه.

---

(١) شرح ابن يعيش ٦- ٩٧، ٩٩/ شرح التسهيل ٣- ٦٠/ الصبان على الأشمونى ٣ - ٥١.

فإذا كان مثنى أو مجموعًا جمعًا سالمًا أعرب إعرابَهما بالعلامات الفرعية التى تستخدم لهما. وإذا كان مجموعًا جمع تكسيرٍ أعرب إعرابَه بالعلاماتِ الأصليةِ التى تستخدمُ له.

لكنه إذا كان مفردًا (أفعَل) و(فُعلى) فإنه يكون ممنوعًا من الصرفِ، فى الأولى للوصفيةِ ووزنِ الفعلِ، وفى الثانيةِ للاختتامِ بألف التأنيثِ المقصورة، فيعرب إعرابَ الاسمِ الممنوعِ من الصرفِ، حيث لا يُنوَّن، ويُجَرُّ بالفتحةِ إذا جُرِّدَ عن (أل)، والإضافة.

ويخرج من ذلك خيرٌ وشرٌّ وحبٌّ، لأنها تعربُ إعرابًا كاملاً، حيثُ خروجُها اللفظى عن وزنِ أفعل.

ثانيا: الأثرُ الإعرابى لاسم التفضيل:

أ - عمل اسمِ التفضيل الرفع:

يعملُ اسمُ التفضيلِ عملَ الفعلِ، من حيثُ الرفع؛ لكن لأن اسمَ التفضيلِ يشبهُ (أفعل) المتعجبَ به، كان قاصرًا عن الصفة المشبهةِ فى العملِ، حيث إنه: يرفع الفاعلَ، لكن أكثرَ فاعله يكونُ ضميرًا مستترًا فيه.

ثم هو يرفعُ الظاهرَ فى موضعَين:

أحدُهما: ذكره سيبويه فى المثالِ الذى ذكرَه، وهو: مررتُ بعبدِ الله خيرًا منه أبوه. وذكرَ أنها لغةٌ رديئة[1]. ويذكَر ابن مالك: مررت برجلٍ أكرمَ منه أبوه[2]، ومنه: مررت برجلٍ أفضلَ منه أبوه، وخيرٍ منه عمُّه[3].

والموضع الآخر من رفعِ اسمِ التفضيلِ للاسمِ الظاهرِ، وهو عندَ جميعِ العربِ، مذكورٌ فى القولِ العلَمِ على ذلك، وهو ما اشتُهِرَ بمسألةِ الكُحْلِ: «ما رأيتُ رَجُلاً أحسنَ فى عينِه الكُحلُ منه فى عَيْنِ زَيْدٍ»[4].

(1) الكتاب ٢ - ٣٤.   (٢) شرح التسهيل ٣ - ٦٥.

(٣) شرح ابن يعيش ٦ - ١٠٦

(٤) الكتاب ٢ - ٣١ / المقتضب ٣ - ٢٤٨ / التسهيل ١٣٥ / شرح التسهيل ٣ - ٦٥ / شرح الشذور ٤١٥/ شرح التصريح ٢ - ١٠٦.

حيثُ اسمُ التـفضيلِ (أحسن)، وهو نعـتٌ لرجلٍ منصوبٌ، رفَعَ الاسمَ الظاهرَ (الكُحل)، فالتقديرُ: «ما رأيتُ رجـلاً يحسُنُ فى عينِه الكحلُ منه كحُسنِه فى عينِ زيدٍ. (فى عينه) شبـهُ جملةٍ متعلقةٌ بأحـسن، ويجوز أن تكون حالا من الكحل، (منه)شبهُ جملةٍ متعلقة بأحسن، (فى عين) شبهُ جملةٍ حالٌ من الضمير فى(منه).

ونلحظ أن فى هذا التركـيبِ قرائنَ لابدَّ من توافـرِها حتى يرفعَ اسمُ التفـضيلِ فاعلَه الظاهر، وهى:

- يصح أنْ يحلَّ الفعلُ محلَّ اسمِ التفضيلِ.

- أن يسـبقَ بنفيٍ، لأن النفىَ هو الذى يهيئ للفعلِ أن يقعَ موقعَ اسمِ التفضيل، أمـا الإثبـاتُ فإنه لا يتـيح ذلك، حـيثُ يذهبُ مـعنى التـفـضـيلِ. ولْتـمـعَّنِ التقديرَ: رأيت رجلاً يحـسُنُ فى عينه الكحل منه فى عين زيدٍ. . . . تجدْ أن المعنى قد تغيَّر.

- أن يكونَ المعمولُ المرفوعُ أجنبيا، ليس سببيا.

- أن يكونَ المعمولُ مفضَّلاً على نفسه باعتـبارٍ آخرَ، أى غير الاعتبارِ الذى كان فى المفضلِ عليه، فـهومفضَّلٌ ومفـضَّلٌ عليه. لكنه مفضَّلٌ فى مـوقعٍ من التركيبِ يكونُ أسبقَ، ومُفَضَّلٌ عليه فى موقعٍ آخرَ من التركيبِ يكون بعد اسمِ التفضيلِ.

- يكونُ اسمُ التفضيل صفةً لاسمِ جنسٍ سابقٍ عليه.

ومثلُ ذلـك ما جاء فى الأثـرِ: «ما مِنْ أيَّامٍ أحَبُّ إلى الله - عـزَّ وجلَّ - فيـها الصومُ منه فى عَشْرِ ذِى الحجة»[1].

اسمُ التفضيلِ (أحب)رفع الاسمَ الظاهرَ(الصوم)، مع وجودِ القرائنِ السابقةِ.

والمثالُ: ما رأيت رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه إليه[2].

---

(١) الترمذى، أبواب الصوم، باب ما جاء فى العمل فى أيام العشر / ابن ماجه، أبواب ما جاء فيه الصيام، باب صيام العشر.

(٢) الكتاب ٢ - ٣١.

ومنه قولُ الشاعر:

مـا عـلمْت امـرأ أحبَّ إليــه الـ ــبَــذْلُ منـك يا ابْنَ سِـنَانِ(١)

اسمُ التـفضـيلِ (أحب)، وهو صـفةٌ للمـفعـولِ به امـرئ، رفَعَ الاسمَ الظاهرَ (البذْل)، فهو فاعلُه.

ومثلُه:

لا قـولَ أبْـعـدَ عنه نفـعٌ منه عن نَهْيِ الخَلِيِّ عن الغـرامِ مُـتَـيَّمـا(٢)

اسمُ التفضيلِ (أبعد) رفعَ الاسمَ الظاهرَ (نفع)، فهو فاعلُه.

يذكر سيبويه: «وإنْ شئْتَ قُلْتَ: ما رأيْتُ أحداً أحسن فى عينِه الكحلُ منه، وما رأيْتُ رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه، وما من أيامٍ أحبُّ إلى الله فـيها الصومُ من عشرِ ذى الحجة»(٣).

حيثُ الضميرُ فى (منه) يعـودُ على الاسمِ المرفوعِ؛ لأنه مفضلٌ فى هذا الموضعِ على نفسِه فى الموضعِ الآخر.

وقد تخـتصر كذلك، وتقـول: ما رأيت أحداً أحســنَ فى عينِه الكحلُ من عينِ زيدٍ، أو: من زيدٍ. على تقدير: من كحلِ عينِ زيدٍ(٤). فتحذف مضافًا واحدًا، أو مضافيْن.

وقد يُستَغْنى عن المفضلِ لفهمِـه من السياقِ، أو للعلمِ به، ومنه قولُ سحيم بن وثيل:

مررْت على وادِى السـباعِ ولا أرى كـوادى السـبـاعِ حـين يُظْلِمُ واديا

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ٦٥ / شذور الذهب ٤٣٠ / شواهد القطر رقم ١٣٢.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٦٥.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ٦٦ / الأشباه والنظائر ٤ - ٢٠٨.

(٤) شرح التسهيل ٣ - ٦٧.

أقلَّ به ركبٌ أتَوْه تَئِيَّةً   وأخوَف إلا أن يَقِي اللهُ ساريا [1]

اسمُ التفضيلِ (أقل) رفع الاسمَ الظاهر (ركب)، فهو فاعلُه، وكلُّ القرائنِ متوافرةٌ، لكنَّ المفضَّلَ غيرُ مذكور، والتقديرُ: ولا أرى واديًا أقلَّ به ركبٌ منه بوادى السباعِ. «كما تقول: أنت أفضلُ، ولا تقول: من أحد، وكما تقولُ: اللهُ أكبرُ، ومعناه: اللهُ أكبرُ من كل شيء»[2].

ومثلُه قولُ الآخر:

ما إنْ رأيتُ كعبدِ الله من أحدِ   أولى به الحمدُ فى وجدٍ وإعدامِ[3]

والأصلُ: ما رأيت من أحدٍ أولى به الحمدُ منه بعبدِ الله.

فحُذفَ المفضلُ للعلمِ به ممَّا سبق.

وتقول لذلك: ما رأيت كزيدٍ أبغَضَ إليه الشرُّ.

والأصلُ: أبغض إليه الشرُّ منه إليه، فحذف (منه) و(إليه) للعلمِ بهما.

ولا يمتنعُ أن يُستعملَ هذا التركيبُ بعد نهيٍ، أو استفهامٍ فيه معنى النفى، فتقول: لا يكُنْ غيرُك أحبَّ إليه منه إليك.

وهل فى الناسِ رجلٌ أحقُّ به الحمدُ للهِ منه بمحسنٍ لا يمن بمنّه[4]؟ والتقدير: لَيسَ فى الناسِ رجلٌ. . .

ملحوظات:

أولا: ذكرنا أن المفضَّلَ يسبقُ المفضَّلَ عليه إلا فى تراكيبِ الاستفهام؛ لكن فى هذا التركيبِ يسبقُ المفضلُ عليه المفضَّلَ دائما، فالمفضلُ عليه يأتى أولاً فى سياقِ النفى؛ لذا لزم النفىُ أو ما يشبهُه، ويذكرُ المفضلُ أخيرًا.

---

(١) الكتاب ٢ - ٣٢، ٣٣ / شرح التسهيل ٣ - ٦٦ / شرح الكافية ٢ - ٢٧١ / العينى ٤ - ٤٨. الأشباه والنظائر ٤ - ٢٠٨.

التئية = التلبث والمكث. السارى: من يسير ليلا.

(٢) الكتاب ٢ - ٣٣.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ٦٦ / الأشباه والنظائر ٤ - ٢٠٨.

(٤) شرح التسهيل ٣ - ٦٨.

ثانيا: ما يتحمله مسألة الكحل من مذكور ومحذوف[1]:

- ما رأيت رجلاً أحسنَ فى عينه الكحلُ منه فى عينِ زيدٍ.
- ما رأيت رجلاً أحسنَ الكحلُ منه فى عينِ زيد.
- ما رأيت رجلاً أحسنَ فى عينِه الكحلُ من كُحلِ عينِ زيد.
- ما رأيت رجلاً أحسنَ فى عينِه الكحلُ من عينِ زيد.
- ما رأيت كعينِ زيدٍ أحسنَ فيها الكحلُ.

ثالثا: إن لَمْ يكن الاسمُ الذى جاءَ على وزن (أفْعل) للتفضيل)؛ فإنه يرفعُ المُظهر، نحو: مررتُ برجلٍ أحمرَ أبوه. ويكون (احمر)صفةٌ لرجل مجرورة، وعلامةُ جرها الفتحة نيابة عن الكسرة، (ابو) فاعلٌ لأحمر.

وفى القول: مررْتُ برجلٍ أفضلُ منه أبُوه، أفضل لا يكون مجروراً على أنه صفةٌ، لأنه اسمُ تفضيل، فلا يرفع المظهرَ، ولكن يكونُ مرفوعًا على أنه خبرٌ مقدم، والمبتدأ (ابوه)، والجملة الاسميةُ صفة لرجل فى محل جر.

ب - الجر:

ذكرنا فى الصورِ التى يأتى عليها اسمُ التفضيلِ فى الجملةِ أنه قد يضافُ إلى نكرةٍ، أو إلى معرفةٍ.

كما أنه قد يلحق به (مِنْ) سابقةٌ للمفضلِ عليه.

وهو فى كل ذلك جارٌ للمفضلِ عليه بواسطةِ من، أو جارٌ لما أضيفَ إليه.

جـ- النصب :

١- اسم التفضيل مع المفعول به :

لا ينصب اسمُ التفضيلِ المفعولَ به، ولكن يحتملُ عدة احتمالاتٍ فى التركيب:

- إنْ جاءَ بعدَ اسمِ التفضيلِ منصوبٌ على المفعوليةِ؛ فإنه يقدرُ له فعلٌ محذوفٌ يكونُ اسمُ التفضيلِ دليلاً عليه.

---

(١) شرح التصريح ٢ - ١٠٧.

من ذلك قولُ العباسِ بن مرداس :

فلمْ أرَ مثلَ الحىِّ حيًّا مُصبَّحًا ولا مثلَنا يومَ التقيْنا فَوارِسَا

أكَرَّ وأحْمَى للحقيقةِ منهم وأضْربَ منا بالسيوفِ القوانِسَا[1]

حيثُ الناصبُ للقوانس ليس اسمَ التفضيلِ (أضرب)، وإنما فعلٌ محذوفٌ؛ لأن اسمَ التفضيلِ لا يعملُ فى المفعولِ به. ويقدرُ من اسمِ التفضيل، فيكون: نضرب القوانسَ بالسيوف.

ومنه قولُه تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]. (حيث) فى هذا الموضعِ قد خرجَتْ عن الظرفيةِ؛ لأنه لا يوصفُ اللهُ -تعالى- بأنه أعلَمُ فى أزمنةٍ وأمكنةٍ؛ لأن علمَه لا يختلفُ باختلافِ الأمكنةِ والأزمنةِ، وبذلك تكونُ مفعولًا به، والعاملُ فيه فعلٌ محذوفٌ، دلَّ عليه اسمُ التفضيل، والتقدير: يعلمُ حيثُ يجعلُ. . . أى: الله أعلمُ، يعلم مكان جعل رسالته. . .

وأجاز بعضهم أن يكونَ (أعلم) مجردًا عن التفضيلِ ويكون هو العامل[2].

- إذا أردت أن يُعَدَّى اسمُ التفضيلِ إلى مفعولٍ به فإنه يتبعُ ما يأتى[3] :

إن كان اسمُ التفضيلِ مصوغًا من فعلٍ متعدٍ لفعلٍ واحدٍ، وهو دالٌّ على حُب أو بُغضٍ فإنه يُعَدَّى إلى ما هو فاعلٌ فى المعنى بإلى، ويُعَدَّى إلى ما هو مفعولٌ فى المعنى باللام.

فتقولُ: المؤمنُ أحبُّ إلى اللهِ من غيرِه، أى: يحبُّه اللهُ أكثر من غيرِه، فتعدى إلى ما هو فاعلٌ فى المعنى بإلى. حيثُ (إلى) لابتداءِ الغايةِ، وهى ملائمةٌ للعلاقةِ المعنويةِ التى تنطلقُ من المفعولِ به إلى الفاعلِ فى الحديث.

---

(١) نوادر زيد ٢٦٠ / الحماسة ١ - ٢٤٦ / الحماسة البصرية ١ - ٥٥ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ١٠٠٣/ شرح ابن يعيش ٦ - ١٠٦ / شرح التسهيل ٣ - ٦٨ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١١٤١ / مغنى اللبيب رقم ٨٥٢ / شرح التصريح ١ - ٣٣٩.

القوانس: جمع قونس، وهو ما بين الأذنين. وأعلى بيضة الحديد.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٦٩.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ٦٨ / الصبان على الأشمونى ٣ - ٥٦.

وتقولُ: المؤمنُ أحبُّ للَّهِ من نفسِهِ، أي: يحب اللهَ أكثرَ من نفسه، حيث إن اللام تكونُ لتعديةِ الفاعلِ إلى المفعولِ به فى الحدثِ.

فتعدى اسمُ التفضيلِ إلى ما هو مفعولٌ به فى المعنى باللامِ.

وتقولُ: محمدٌ أبغضُ للشرِّ منْ صديقِه. أى: إنه يُبْغِضُ الشرَّ.

محمدٌ أبغضُ إلى الشرِّ من غيرِه. أى: الشرُّ يُبغِضُه. . .

- وإن كان اسمُ التفضيلِ مُعدًى بنفسِه دال على علمٍ عُدِّى بالباء.

فتقول: محمدٌ أعرفُ بى، وأنا أسمعُ به. وهو أدْرَى بى.

- وإن كان اسمُ التفضيلِ مصوغًا من فعلٍ يتعدَّى بحرفِ الجر عُدِّىَ بهذا الحرفِ، لا بغيرِه. فتقول:

محمدٌ أزهدُ فى الدنيا.

إنَّه أسرعُ إلى الخير.

ليتَه أبعدُ من الإهمالِ.

لعلَّه أحرصُ على الإتقانِ.

لقد أصْبح أجدرَ بالاحترامِ.

كان صديقى أرغَبَ فى الخيرِ، وأرأفَ بنا من غيرِه.

إنه أحْيَدُ عن الخنى (الفحش وقبيح الكلام).

وإن كان غيرَ ذلك عُدِّىَ اسمُ التفضيلِ باللامِ.

فتقولُ: إنه أنفعُ للجارِ، وأطلبُ لرضَا الله -تعالى- وأحبُّ للإخلاصِ، وأعشقُ للإتقانِ.

لقد صار أوْعَى للعلِم، وأبذلَ للمعروفِ.

إنه أجمعُ لنواصي الخيرِ.

- فإن كان اسمُ التفـضيلِ مصوغًا من فعلٍ متعـدّ إلى اثنين؛ عُدِّى إلى أحدِهما باللامِ، ونُصِبَ الثانى بفعلٍ يقدرُ من اسمِ التفضيلِ المذكورِ.

نحو: هو أكسَى للفقراءِ الثيابَ.

تعدى اسمُ التفضيلِ إلى الأولِ باللام (للفقراء)، أما الثانى(الثياب) فإنه منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ، والتقديرُ: يكسوهم الثيابَ.

ملحوظة:

يُعطى (أفعل) التـعجب مالأفعل التـفضيل فى كيـفيةِ التعدى المذكـورةِ سابقـا، فيقال :

ما أحبَّ المؤمنَ لله!، وما أحبَّه إلى الله!

ما أعرفَه بنفسه!. ما أراده بغيره!. ما أجهلَ خالدًا ببكرٍ!

ما أغضه للطرف! ما أحفظَه للشعر!

ما أزهدَه فى الدنيا! ما أسرعه إلى الخير!

ما أحرصه على الواجبات! وما أجدَرَ بالاحترام!

ما أكسى محمدًا للفقراءِ الثياب! ما أظَنَّ عمرًا لبشرٍ صديقًا!

٢ - التمييز:

يعملُ اسمُ التفـضيلِ عملَ فعلِه فى نصبِه التـمييز[١]، نحو: قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]. كلٌّ من (مالا، نفـرًا) منصوبٌ على التمييزِ، والعاملُ اسمًا التفضيلِ: أكثر، وأعزّ.

ومنه قوله تعالى: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِءْيًا﴾ [مريم: ٧٤].

ومنه أن تقـولَ: مـصرُ أطـيبُ هواءً، وأخصبُ تـربة، وأنمَى زرعًـا، وأمجَـدُ تاريخًا، وأعرقُ حضارةً، وأكرمُ شعبًا.

---

(١) الكتاب ١ - ٢٠٢.

ومثلُه: هو خيرٌ منك أبًا، هو أحسنُ منك وجهًا، هو خيرٌ عملاً [1].

ومنه : هو أشجعُ الناس رجُلاً، وهما خيرُ الناسِ اثنيْن[2].

تلحظ أن التمييزَ إما أن يكونَ :

- مصدرًا، نحو: إنه أشدُّ زلزلةً. هو أجدى تعليمًا، لقد كان أكثرَ قُربًا منا.

وحينئذ يكون المصــدرُ هو معنى المفاضلَة، ويكون اسمُ التفضيلِ مــحددًا النسبةَ بين المتفاضلين في هذا المعنى - غالبا.

ومنه: محمدٌ أعمقُ فكرًا. وأكثرُ تثاؤبًا.

إنه أسعدُ حظا. وأقلُّ إهمالاً.

- وإما أن يكونَ اسمًــا دالاً على ذاتٍ، نحو ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً﴾ [الكهف: ٣٤].

إنه أكرمُ جَدًا، وأطيبُ أبًا، وأعرقُ عائلةً، هو أحسنُ كُحْلا. وأجملُ خطًا.

ويكون التمييزُ فيه معنى المفاضلة، أما اسمُ التفضيلِ فيحدد النسبة.

٣ - الحال:

كما يعــملُ اسمُ التفضيلِ عــملَ الفعلِ في نصبِه الحالَ، نــحو: هذا بُسْرًا أطيبُ منه[3] تمرًا. هو أحسنُ الناسِ متبسمًا.

٤ - الظرف :

ينصبُ اسمُ التفضيلِ الظرفَ، وَرَدَ ذلك في قولِ أوسِ بن حجر:

فــإنا رأيْنا العِــرضَ أحــوجَ ساعــةً إلى الصونِ من ريطٍ يمانٍ مُسَهَّمِ[4]

---

(١) الكتاب ١ - ٢٠٢.

(٢) الكتاب ١ - ٢٠٥.

(٣) المقتضب ٣ - ٢٥١.

(٤) شرح ابن يعيش ٦ - ١٠٤.

(ساعة) منصوبةٌ على الظرفية، والعاملُ فيه أحوج. فهو شبهُ جملة متعلقة باسمِ التفضيل. ولا يجوز أن يكونَ العاملُ فيه رأى؛ لأن المعنى يفسد، حيث إن العرضَ يحتـاجُ إلى الصونِ فى كل ساعـة. وأنه لو نصب برأى لأصبح فـاصلاً بين اسمِ التفضيل و(من)، وهو أجنبى، وهذا لا يجوز.

تنبيهات:

أولا: دلالة (من) فى تركيب التفضيل:

اختلف النحاةُ فيما بينهم فى دلالةِ (مِنْ) بعد اسمِ التفضيلِ على النحو الآتى:

- ذهب جماعةٌ إلى أنها لابتداءِ الغاية، وعلى رأسِ هؤلاء سيبويه والمبردُ.

- ذهب آخرون إلى أنها فيها معنى التبـعيض، وقد يفهم ذلك من كلامِ سيبويه فى قوله فى هو أفضلُ من زيد: أراد أن يفضله على بعـض ولا يَعـُـم[1].

- ذهب آخرون إلى أنهـا تفيـدُ معنى المجاورة، فـعندما يقـالُ: زيدٌ أفضلُ من عمـرٍو، فكأنه قال: جـاوز زيدٌ عمرًا، والرأىُ الأولُ أرجح؛ لأنـه المعنى الأساسُ لـ(مِن)، ولا داعىَ لإخراجِها عنه.

ثانيا: تعدية اسم التفضيل بمن:

إذا صيغَ اسمُ التـفضيل من مـصدرٍ يتعدَّى بحـرفِ الجر(من) فإنه يجـوزُ الجمعِ بينها وبين (من) الداخلةِ على المفضَّل عليه، سواءٌ تقدمت إحداهـما أم تأخرت.

فـتقـولُ: زيد أقـربُ من عمـرٍو من كـلِّ خيـر، وأقـربُ من كلِّ خـيـرٍ من عمرٍو[2].

= (رأينا) فعل ماضٍ، وفاعلُه، والجملة خبر إن فى محل رفع. (العرض) مفعول به أول لرأى، منصوب، و(أحوج) مفعول به ثان لرأى متعلقة بأحوج. (من ريط) شبه متعلقة بأحوج.

(يمانٍ مسهم) صفتان لريط.

(1) الكتاب ١ - ٢٠٥.

(2) الصبان على الأشمونى ٣ - ٤٦.

ثالثا: حذف (من) والمفضل عليه:

قد تُحذَفُ (من)، وبالتالي يحذفُ المفضَّلُ عليه الذى تجرُّه، وذلك إذا دلَّ عليهما دليلٌ.

وأكثرُ ما يُحذفَان إذا كان اسمُ التفضيلِ خبرًا، ومنه قولُه تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]، أى: أعزُّ منك:

- ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٦١]، كلٌّ من (أدنى) و(خير) اسمُ اسمِ تفضيلٍ، وقع خبرًا وحُذف بعدَه(مِنْ) والمفضلُ عليه.

- ﴿ادْعُوهُمْ لآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٥] (أقسط) اسمُ تفضيلٍ، خبر المبتدإ الضميرِ، وقد حذف بعده(من) والمفضل عليه.

- ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ [آل عمران: ٣٦].

- ﴿وَالآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ [الأعلى: ١٧].

- ﴿وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ١١٨].

- ﴿وَإِن تَنتَهُوا فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [الأنفال: ١٩].

- ﴿وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ [طه: ١٣١].

- ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾ [مريم: ٧٥].

- ﴿قَالَ أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ...﴾ [يوسف: ٧٧].

- ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلاَّ تَرْتَابُوا...﴾ [البقرة: ٢٨٢].

ومنه قول الشاعر:

سقَيْناهم كأسًا سقَوْنا بمثلِها ... ولكنَّهم كانوا على الموْتِ أصْبرَا [1]

---

(١) المساعد ٢ - ١٧١ / الدرر ٢ - ١٣٧.

(سقيناهم) فعل ماض مبنى على السكون. وفاعله ضمير المتكلمين. وضمير الغائبين مفعول به أول فى محل نصب. (كأسا) مفعول به ثان منصوب، (سقونا) فعل ماض، وواو الجماعة فاعل وضمير المتكلمين مبنى=

أي: كانوا على الموت أصبر منا.

وقد تُحذفُ (من) والمفضلُ عليه؛ وليس اسمُ التفـضيل خبرًا، حيثُ حُذِفَ في المواقعِ الآتية:

- وهو معطوفٌ على المـفعولِ به، في قـوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧]، أي: وأخفَـى من السر، فـيكون اسمُ التفـضيلِ منصـوبًا بالعطفِ على المفعولِ به (السر)[1].

- وهو حالٌ، كما هو في قولِ الشاعر:

دنوتِ وقد خِلْنـاكِ كالبدْرِ أَجْـمَلاً فَظلَّ فُـؤادي في هواكِ مُـضَلَّلا[2]

والتقدير: دَنْوتِ أجْملَ من البدرِ، وقد خلناك مثلَه، فيكونُ اسمُ التفضيلِ حالاً.

- وهو نعت، في قولِ رجلٍ من طيئ:

عـــمـــلاً زاكـيًــا تَوَخَّ لِـكَىْ تُجْـ زَى جَزَاءً أزكى وتُـلْفَى حَمِـيدًا[3]

أي: لكي تجزى جـزاء أزكي من العمل الزاكي، فاسمُ التفـضيلِ (أزكى) نعتٌ لجزاء، منصوبٌ مقدرا.

وقد يكونُ اسمُ التفضيلِ نعتًا لمنعوتٍ مُقدرٍ، ومنه قولُ أحيحةَ بنِ الجلاخ:

تروَّحـى أجـــــدرَأنْ تَقِــــيـلى غـــــدًا بِـجَنْبَىْ بـاردٍ ظَلِـيلِ[4]

---

* مفعول به في مـحل نصب. والجملة الفعلية نعت لكأس في محل نصب. جملة (كانوا أصـبر) خبر لكن في محل رفع. (أصبرا) خبر كان منصـوب، والألف للإطلاق. شبه الجملة (على الموت) متعلقة باسم التفضيل.

(١) قد يحتسب (أخفى) فعلاً ماضيا، والتقدير: أخفى عن عبادة الغيب.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٧٥ / المساعد ٢ - ١٧٢ / شرح التصريح٢ - ١٠٣ / الصبان على الأشموني ٣ - ٤٦.
(وقد خلنـاك كالبدر) جـملة فعليـة حال منصـوب محلا. وكـاف المخاطبـة وشبه الجـملة مفـعولاها. (مضللا)خبر ظل منصوب. والألف للإطلاق.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ٥٧.

(٤) شرح التسهيل ٣ - ٥٧ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١١٣٠ / شرح ابن الناظم ٤٨٠ / العيني ٤ -٣٦ / شرح التصريح ٢ - ١٠٣ / الصبان على الأشموني ٣ - ٤٦.
تروحى: خطاب للفسيل، تروح: طال. تقيلي: من الـقيلولة، وهو النوم وقت الظهيرة. وكنى به عن نمو الزرع وزهوته بكونه في جنبى بارد ظليل. أي: تروحى وأتى مكانا أجدرَ من غيـره بأن تقيلي فيه، أي: تمكثي فيه وقت الظهيرة.

أي: تروَّحي وائتي مكانًا أجدرَ أنْ تَقيلي فيه من غيرِه.

رابعا: تقديم (من) والمفضل عليه:

إن كانَ المفـضلُ عليه اسمَ استـفهام -أي: يكونُ مـسؤولاً عنه- أو مضـافًا إلى اسمٍ؛ فإنه يجب تقديمُ (مِنْ) مع اسمِ الاستفهامِ؛ لأن الاستفهامَ له الصدارةُ. ذلك نحو:

مِمَّنْ هو أعْدَلُ؟ حيثُ المفضَّلُ عليه اسمُ استفـهامٍ مسبوقٌ بِمِنْ، (مِمَّن؟) يليهما المفضَّلُ الضمير (هو)، واسمُ التفضيلِ (أعدل).

و(مَنْ) اسمُ اسـتـفهـامٍ تعـويضي، أي: يعـوضُ عنه باسمٍ في الإجـابةِ، وهو المفضَّلُ عليه، فتكونُ الإجابةُ -مبتدئين بما في السؤالِ:

هو أعدلُ من صديقِه.

ومثلُه أن تقولَ: مِمَّن أنتما أحلَمُ؟

مِمَّن قَدُّكَ أعدَلُ؟ مِمَّنْ هو أكرَمُ؟

مِنْ إجابةِ مَنْ هذه الإجابةُ أوضحُ؟

مِنْ وجهِ مَنْ وجهُهُنَّ أحسَنُ؟

مِنْ أيِّ رجلٍ أنْت أكرَمُ؟

ومنه: مِنْ أيهم أنت أفضلُ؟

مِن كمْ دراهِمكَ أكثرُ؟ من غلامِ أيهمْ أنتَ أفضلُ؟ من خَط مَنْ خطُّك أحـسنُ؟

من عملِ مَنْ عملُهما أتْقَنُ؟

مِمَّنْ كان زيدٌ أفضلَ؟ ومِمَّن ظنَنْت زيدًا أفضلَ؟

ولا يجوز تقـديمُ المفضَّلِ عليه؛ إن كان غـيرَ ذلك وما جاء منه غيـرَ ذلك فإنه يُحكَمُ عليه بالندرة.

من ذلك قولُ ذي الرمة:

ولا عيبَ فيها غيرَ أنَّ سريعَها　　قَطوفٌ وأن لاَ شيءَ منهن أكْسَلُ [1]

والأصلُ: أكسل منهن.

وقولُ الفرزدق

فقالت لنا أهْلاً وسهْلاً وزوَّدت　　جَنَى النحلِ بلْ ما زودَتْ منه أطْيبُ [2]

والأصلُ: ما زودت أطيبُ منه.

ومن ذلك قولُه:

فقلت لها لا تجزعي وتصبَّري　　فقالت بحقّ إنني منكَ أصبرُ

فقلت لها والله ما قلتِ باطلاً　　وإني بما قد قلتِ لي منكِ أخبَرُ [3]

أي: إنني أصبرُ منكَ، وإني بما قلت أخبرُ منك.

وتلحظ أن ذلك للمحافظة على القافية ورويها. مما دعا الشاعرَ إلى ذلك.

خامساً أمثلة لإعراب اسم التفضيل:

- هو أكرمُ خلقًا، وأكثرُ التزاما.

(أكرم) خبر المبتدإ مرفوع. (يلاحظ أنه بضمةٍ واحدة؛ لأنه ممنوع من الصرفِ)، (خلقًا) تمييز منصوب لاسمِ التفضيل.

---

(١) ديوانه ٤٦ / شرح التسهيل ٣ - ٥٤ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١١٣٤ / الصبان على الأشموني ٣ - ٥٢. قطوف: ضيقة الخطو، أو المشي.

(لا) نافية للجنس. اسمها (عيب) مبني على الفتح في محل نصب، وخبرها شبه الجملة(فيها). (غير)منصوب على الاستثناء. (أن سريعها قطوف) مصدر مؤول من أن ومعموليها، وهو مضاف إلى غير في محل جر. (لا شيء أكسل) نافية للجنس ومعمولاها، وجملتها خبر أن المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، والتقدير: وأنه لا شيء. . .، والمصدر المؤول في محل جر بالعطف على المصدر الأول المضاف إلى غير.

(٢) ديوانه٣٢ / شرح ابن يعيش ٢ - ٦٠ / شرح التسهيل ٣ - ٥٤ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١١٣٣ / شرح ابن الناظم ٤٨٤ / الصبان على الأشموني ٣ - ٥٢.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٢ - ١٦٨.

(أكثر) معطوف على أكرم مرفوع، وهو بضمة واحدة. (التزاما) تمييز منصوب.

- إنه أقوى جسْما. (أقوى) خبر إن مرفوع مقدرا.

- لقدْ كان أفضلَ نظامًا. (أفضل) خبر كان منصوب.

- ليْس بأفضلَ منهم. (أفضل) خبر كان منصوب مقدرا.

- عاد من رحلته أوسعَ نشاطا. (أوسع) حالٌ منصوبةٌ.

- لقد أجابَ الأذكَيان. (الأذكيان) فاعل مرفوع، وعلامةُ رفعه الألفُ، لأنه مثنى.

- أكرمنا الأفضلِين منهم. (الأفضلين) مفعولٌ به منصوب، وعلامةُ نصبه الياء، لأنه جمعُ مذكر سالم.

- قدَّرْنا الأتْقيَاتِ من الزميلات. (الأتقيات) مفعولٌ به منصوب، وعلامةُ نصبه الكسرةُ؛ لأنه جمعُ مؤنثٍ سالم.

- ﴿فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١٣]. (أحق) خبرُ لفظِ الجلالةِ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، (أن تخشوه) مصدرٌ مؤولٌ بدل اشتمال من لفظِ الجلالة، مرفوع محلا، أو في محل نصبٍ على نزعِ الخافضِ، أو في محل جر على تقديرِ وجودِ الجر، والتقدير: بأن تخشَوْه.

ويجوز أن يكونَ (أحق) خبرًا مقدمًا، والمصدرُ المؤولُ في محل رفعٍ على الابتدائية، والجملةُ الاسمية في محل رفع خبر لفظ الجلالة[1].

- مثل ذلك:

قولُه تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦٢].

- ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ...﴾ [التوبة: ٩٧].

---

(١) ينظر: المشكل في غريب إعراب القرآن ١ - ٣٥٨ / البيان في إعراب القرآن ١ - ٣٥٩ / تفسير القرطبي ٨ - ١٩٣، ٢٣١.

الفهرس

الموضوع	الصفحة

الحـال

الاستثناء

التمييز

العـدد

الأسماء العاملة عمل الفعل

أسماء الأصوات

المصدر

الصفات المشتقة التى تعمل عمل الفعل:

اسم الفاعل

صيغ المبالغة

اسم المفعول

الصفة المشبهة باسم الفاعل

اسم التفضيل